

مَجْلَدُ النَّقْضِ

المكتب الفني لتبويب الأحكام

مَجْلُودٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الأجنبية

السنة الثانية

العدد الأول : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٥٠

تطلب من قلم نشر مطبوعات الحكومة بمبنى وزارة المالية

تصويبات

صفحة	مطر	خطا	صواب
٥	١٠	إذ ، أن لمحكمة الموضوع	، إذ أن لمحكمة الموضوع
١٠	١٤	، به ودون	به ، ودون
٢٤	١	شاهد حد	شاهد واحد
٣١	١٣	تفيد أن	تفيدان
٣٧	٢١	بالمادة ١٢٤٠	بالمادة ١/٢٤٠
٥٣	١٨	» »	» »
٥٣	١٨	٤١٤٥	٤/١٤٥
٧٩	١٢	إذا دان	إذ أدان
٨١	٦	مما قاله	ما قاله
٩٣	١	سنة ١٩٥١	سنة ١٩٥٠
٢٧٧	٤	شاهدا لرؤية	شاهد الرؤية
٣١٨	٨	— فهذا التفتيش النالى ففتش صديرية	ففتش صديرية — فهذا التفتيش التالى

هذا وتوجد بعض أخطاء مطبعية أخرى ، فضلا عن حروف مكسورة أو موضوعة في غير محلها ، ولكن هذا كله لا يحتاج تعرف وجه الصواب فيه إلى بيان ما

جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٠

(١)

القضية رقم ٣٩٧ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : حسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومجد أحمد غنيم بك
المستشارين .

استئناف . رفعه بعد الميعاد . اعتذار المستأنف بمرضه وتقديمه شهادة من طبيب حكومي .
عدم التعويل على هذه الشهادة والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا . الشهادة كسائر الأدلة
تخضع لتقدير المحكمة .

الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير
محكمة الموضوع كسائر الأدلة . فاذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول
الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ولم تعول على الشهادة التي قدمها المستأنف
بمرضه من طبيب موظف بالحكومة لكونها غير جدية في نظرها — فلا يقبل منه
الطعن على الحكم لعدم أخذ المحكمة بها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية اللجنة رقم ٩٧٢ سنة ١٩٤٩
بأنه في يوم ٨ من مايو سنة ١٩٤٩ مع آخرين حكم عليهما بدائرة مركز البدارى

(أج)

اختلسوا زراعة القمح المبينة القيمة والوصف بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا مع علمهم بالحجز وطلبت عقابهم بالمادتين ٣١٧ - ٣٢٣، ٥ من قانون العقوبات .
ومحكمة جنح البدارى الجزئية قضت عملاً بالمادتين المطلوبتين بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لكل منهم لمدة خمس سنوات تبدأ من اعتبار الحكم نهائيا بلا مصاريف ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم في ١٩ من يناير سنة ١٩٥٠ ، ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٠ بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني بلا مصاريف .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن المحكمة قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد مع أن الطاعن قدم شهادة من طبيب موظف بالحكومة بأنه كان مريضا ولكن المحكمة قالت إن الشهادة غير جدية ولم تعول عليها في حين أن المرض لا يمكن الجزم بنفيه الا بعد مناقشة الطبيب .

وحيث إن الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، ولذا لا يقبل من الطاعن أن يشكو من أن المحكمة قدرتها ولم تأخذ بها ، ويتعين لذلك رفض الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢)

القضية رقم ٤١٠ سنة ٢٠ القضائية :

- (أ) تلبس . صورة واقعة إحرار مادة مخدرة متلبسا بها .
(ب) إثبات . الأخذ بقول للشاهد في التحقيقات الأولية واطراح قول آخر له بالجلسة .
حق المحكمة في ذلك .

١ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتفق مع أعرابي لم يتوصل التحقيق لمعرفة على جلب مادة مخدرة (حشيش وأفيون) إلى داخل البلاد ، واستخدم في ذلك جنديا بريطانيا لنقلها بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمها إليه في مدينة الاسماعيلية ، وأن المتهم قابل هذا الجندي في المكان المعين بينهما ببلدة الاسماعيلية وصعد الى السيارة التي كانت تحمل المادة المخدرة ، ثم تحسس تلك المادة بيده ، وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة إلى مقرها الذي أراده لها وهو مقهى أبيه ، ولكنه فوجئ قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدر على تلك الصورة ، فان الحكم يكون على حق إذ اعتبره متلبسا بإحرار المادة المخدرة واذ قضى ترتيبا على ذلك بصحة ماوقع عليه من قبض وتفتيش تطبيقا للمادتين ٥٠ و ٥٣ من قانون تحقيق الجنايات المختلط .

٢ - للمحكمة أن تعول على ما تظمن إليه من قول للشاهد وتطرح ما لا تظمن إليه من قول آخر له سواء في ذلك ما يدلى به أمامها بالجلسة أو ما يقرره في التحقيقات الأولية المطروحة أمامها .

الوقائع

أهتم النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بالاسماعيلية وجد متلبسا بحيازة مواد مخدرة مقدارها كالأتي ٣٢ كيلو و ١٢٠ جرام من الحشيش

و ٦ كيلوجرامات و ٢١ جرامات من الأفيون كان ينوى إدخالها إلى مصر دون الحصول قبلها على ترخيص خاص من وزارة الصحة العمومية ، وطلبت عقابه بالمواد ١/١-٦ و ٢٣ و ٣٥-ب و ٤٨ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى عدلت النيابة تاريخ ارتكاب الجريمة المبين في قرار الإحالة وفي صحيفة الاتهام وحددته بيوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ كما دفع المتهم : أولا- ببطلان صحيفة الاتهام على أثر هذا التعديل بحجة أنه تعديل متأخر، وثانيا- ببطلان التفتيش الحاصل ، وثالثا- ببطلان القبض على المتهم . ومحكمة جنح بورفؤاد المختلطة قضت - عملا بمواد الاتهام - بالموافقة على التعديل الحاصل بواسطة النيابة لتاريخ الجريمة بجعله ٩ أكتوبر سنة ١٩٤٧ بدلا من ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ورفض دفعو البطلان ودفعو التأخير التي أثارها الدفاع وقضت بثبوت التهمة ، والحكم على المتهم بحبسه ثلاث سنوات مع الشغل والحكم عليه أيضا بغرامة قدرها ٥٠٠ جنيه والمصاريف ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بحيازة المواد المخدرة في حين أن تلك المواد لم تكن قط في حيازته، ولذا فانه ما كان يسوغ في القانون تفتيشه أو القبض عليه ، أما وقد قبض عليه البوليس وفتشه في غير الحدود التي رسمها القانون فانهما (أى القبض والتفتيش) يكونان قد وقعابطالين . يضاف إلى هذا أن المحكمة لم تلق بالا إلى التعديلات التي أدخلها الشهود على أقوالهم بالجلسة وهي من شأنها أن تنفي أو تخفف من مسئولية الطاعن بصدد اشتراكه في المحادثات التي وقعت بشأن جلب المخدر.

وحيث إن واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم المطعون فيه هي أن المتهم اتفق مع اعرابي لم يتوصل لتحقيق معرفته على جلب مادة مخدرة (حشيش وأفيو)

إلى داخل البلاد وأستخدم في سبيل ذلك جنديا بريطانيا لنقلهما بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمهما إليه في مدينة الاسماعيلية وأن الطاعن قابل ذلك الجندي في المكان المعين بينهما ببلدة الاسماعيلية وصعد إلى السيارة التي كانت تحمل المادة المخدرة ثم تحسس تلك المادة بيده وبعدئذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة إلى مقرها الذي أراده لها وهو مقهى أبيه، ولكنه فوجئ قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدر على تلك الصورة . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون على حق إذ اعتبره متلبسا باحراز المادة المخدرة، وإذ قضى ترتيبا على ذلك بصحة ما وقع عليه من قبض وتفتيش تطبيقا للمادتين ٥٣ و ٥٠ من قانون تحقيق الجنايات المختلط . أما ما يثيره الطاعن بصدد أقوال الشهود، فلا محل له إذ ، أن المحكمة الموضوع أن تعول على ما تطمئن إليه من قول للشاهد وأن تطرح مالا تطمئن إليه من قول آخر له سواء في ذلك ما يدلى به أمامها بالجلسة أو ما يقرره في التحقيقات الأولية المطروحة عليها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣)

القضية رقم ١١ ٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وفهم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين

نقض . طعن . انتفاء المصلحة منه . متهم بالقتل . دخول العقوبة الموقعة عليه في نطاق المادة ٢٣ ٤ فقرة أولى . طعنه على الحكم بأنه أخطأ إذ اعتبر ظرف سبق الإصرار قائما في حقه . لا مصلحة له منه .

متى كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم الذي أدانته المحكمة في القتل العمد مع سبق الإصرار داخل في نطاق عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار

ولا ترصد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ، فلا جدوى له من الطعن على الحكم من جهة ظرف سبق الإصرار .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجناية رقم ٦٥٤ لسنة ١٩٤٩ شبرا المقيمة بالجدول الكلى برقم ٥٣ سنة ١٩٤٩ بأنه في ليلة ٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ الموافق ٥ من ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة . قتل طه محمد العنتبلى عمدا بأن طعنه بآلة حادة عدة طعنات في بطنه ومواضع أخرى من جسمه قاصدا بذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد ، وطلبت الى قاضى الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر حالته لمحاكمته بالمواد المذكورة . ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن السببين الأول والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن الطبيب الشرعى لما نوقش قرر أن الالتهاب البريتونى قد ينشأ من التدخل الجراحى (أى فتح البطن) كما قرر أن المحبى عليه قد يعيش بدون تدخل جراحى ولو أن انقاذ حياة المصاب فى هذه الحالة يكون قليل الاحتمال . ولقد تمسك الدفاع عن الطاعن بهذا انشك المستفاد من أقوال الطبيب الشرعى فى ترتيب الوفاة على الإصابة ولكن المحكمة لم تعن بالرد عليه ، وكذلك تمسك الدفاع بأن الإصابات التى بالطاعن تدل على وقوع مشاجرة بينه وبين المحبى عليه ، مستندا بذلك فى نية القتل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد عني بالرد على الدفاع المشار اليه ردا مفصلا وفنده بالأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، كما تحدث عن نية القتل وأثبت قيامها لدى الطاعن فلا يكون القصد من الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن السبب الثاني يراد به استبعاد سبق الاصرار ولا مصلحة للطاعن في ذلك ، لأن العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في نطاق عقوبة القتل العمد من غير سبق اصرار ولا ترصد المقررة في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤)

القضية رقم ١٢٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : حسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد غنيم بك المستشارين .

لإثبات . شهود . سماعهم ومناقشتهم . القانون لم يرسم طريقا لذلك . عدم طلب الدفاع إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي عن أمر . نعيه عليها اغفال سؤاله عنه . لا يصح .

متى كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقا معيناً تتبعه في سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة ، بحيث إذا فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق جاز اتخاذ ذلك وجهها للطعن في حكمها ، فانه لا يكون للمتهم الذي لم يطلب إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي في أمر أن ينعي على حكمها اغفالها سؤاله عنه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة في دعواها رقم ٢٣٣١ سنة ١٩٤٧ طهطا المقيمة بالحدول الكلى برقم ٥٥٦ سنة ١٩٤٧ كلا من : ١ - أنور ابراهيم دياب (الطاعن) و ٢ - السيد دياب الحديدي و ٣ - محمد دياب سليمان الحديدي بأنهم في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٧ الموافق ٢٣ من ذى القعدة سنة ١٣٦٦ بناحية جهينة الغربية مركز طهطا مديرية جرجا - الأول : قتل محمد على مرسى عمداً بأن أطلق عليه عياراً قاصداً قتله فأحدث به الاصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد ، والثاني والثالث . اشتركا مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفقا معه ورافقاه إلى مكان الحادث لشدازره ومعهما مسدسهما فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت من قاضي الاحالة احالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للأول وبالمادتين ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ من ذات القانون للثاني والثالث . فقرر بذلك . وقد ادعنا بحق مدني ١ - لطيفه محمد سهيل « والده القتل » و ٢ - يامنة على ادريس « زوجته » قبل المتهمين وطلبنا الحكم لهما قبلهم متضامنين بمبلغ ثلثمائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت : أولا - بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وبإلزامه بأن يدفع لكل من المدعيتين بالحق المدني مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وأربعمائة قرش أتعابا للمحاماة وذلك عملا بالمادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات وثانيا - ببراءة كل من المتهمين الثاني والثالث مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما عملا بالمادة ٥٠ / ٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعن المحكوم عليه في هذا

الحكم بطريق النقض في ٧ يونيه سنة ١٩٤٨ وقيد هذا الطعن برقم ١٩٣٤ سنة ١٨ القضائية . ومحكمة النقض قضت بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة جنايات سوهاج لتقضى فيها مجدداً دائرة أخرى والزام المدعيتين بالحقوق المدنية بالمصاريف المدنية . ومحكمة جنايات سوهاج سمعت هذه الدعوى من جديد بهيئة أخرى وقضت بمعاقبة المتهم أنور إبراهيم دياب بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة وبالزامه بأن يدفع لكل من المدعيتين المدنيتين لطيفه محمد سهيل ويامنه على إدريس مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض ومصاريف الدعوى المدنية و ٣٠٠ قرش أتعاب محاماة وذلك عملاً بمواد الاتهام . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض (لثاني مرة) . الخ

المحكمة

.....وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل العمد قد أخل بحقه في الدفاع وأخطأ في الاستدلال وتخاذل في الأسباب وبنى على اجراءات باطلة . ذلك أن المحكمة إذ رفضت ما طلبه الدفاع بالجلسة من سؤال المدعيتين بالحق المدني عما إذا كان أخو المحجني عليه قد قتل قبل هذه الحادثة وهو يسرق قمحاً من زراعة معينة وأن المحجني عليه أخفى جثة أخيه ولم يبلغ عن قتله إيثاراً منه للانتقام من أصحاب الزراعة فعاجله هؤلاء بالقتل في السوق قبل أن يتمكن من ثأره . إذ رفضت المحكمة هذا الطلب ولم ترد في حكمها عليه كما أغفلت ما طلبه من سؤال الطبيب الشرعي عما إذا كان في مقدور المحجني عليه بعد إصابته بالاصابات الميئة بالتقرير الطبي أن يظل حياً طيلة الزمن الذي استغرقه ذهاب « البلوكامين » الذي كان بمحل الحادث من هذا المكان إلى منزل قريب المتهم ووقوفه بهذا الباب نحو من ثلث ساعة ثم تفتيشه لهذا المنزل وعودته إلى حيث يوجد المصاب

ليسأله ويسمع منه اسم المتهم وطريقة إصابته ، وأغفلت المحكمة سؤال الطبيب الشرعى عن ذلك بالرغم من استدعائها إياه لجلسة ثم استندت فى إدانة الطاعن بين ما استندت إليه فى ذلك إلى الأقوال التى نقلها البلوكامين عن لسان المحجى عليه مع سبق قولها إنها لا تقول على هذه الأقوال . كما استندت كذلك إلى القول بأن الطبيب الشرعى قد قرر بالجلسة أن الرش المستخرج من جثة القتل وما وجد منه بملابسه هو لخرطوش بندقية من نوع الحرير الذى يستعمله الخفراء فى حين أن الثابت بمحضر الجلسة أن الطبيب المشار إليه إنما ذكر صراحة أن هذا الرش يصح أن يكون لخرطوش بندقية صيد من عيار ١٦ كما قال « البلوكامين » فى محضر تحقيق النيابة إنه إنما عثر على كرتون خرطوشة عليه رقم ١٦ وقدم هذا الكرتون فأثبتت النيابة وصفه بالمحضر بما يطابق هذا القول — على الرغم من هذا وذاك قالت المحكمة إن الرقم المذكور لم يكن ظاهراً تماماً وأن الكرتون إنما يشبه كرتون خرطوشة قدمها حكامدار البوليس لبندقية من نوع الحرير وذلك مع وجود الفارق بين حجمى الكرتونتين وتمسك الدفاع به ودون أن تجرى فى ذلك تحقيقاً عن طريق خبير فى السلاح أدرى بفنونه من كلا الطبيب والحكامدار ، ثم إن المحكمة لم تستجب لما طلبه محامى الطاعن من الانتقال لمعاينة محل الحادث وإثبات حالة السوق والطريق من محل الواقعة للمترل الذى كان به المتهم لتحقيق من استحالة تصديق رواية « البلوكامين » من أنه بعد علمه بالحادث وخروجه من السوق إلى مكانه قد رأى المتهم وتبعه بنظره وبخاصة وقد قدم المحامى رسماً للسوق وصورة شمسية لحالة التجمهر ، كما قرر الشهود أن جمهوراً من الناس كان يسبق رجل البوليس فى ملاحقة المتهم مما من شأنه أن يحجبه عن نظره ، لم تستجب المحكمة لهذا الطلب ولم ترد فى حكمها بشيء على الصورة الشمسية اكتفاء منها بمعاينة النيابة بمقولة إن الدفاع لم يعترض عليها على حين أن ما طلبه من الانتقال هو الاعتراض بعينه . هذا إلى أن شهود الاثبات قد انصرفوا من المحكمة بغير ترخيص منها وقبل اقفال باب المرافعة فى الدعوى

عما استحال معه في الجلسة التالية مواجهة « البلوكامين » بشهود نفي المتهم الذين سمعوا في تلك الجلسة ومناقشة المدعيتين بالحقوق المدنية فيما طلب الدفاع إعادة استجوابهم بشأنه وأن المحكمة قد طرحت أقوال شهود النفي بمقولة إنهم أقارب المتهم ، وهذا فضلا عن مخالفته للحقيقة فانه لا سند له من الأوراق ، كما استندت في إثبات ما أنكره المتهم من استلامه للبندقية إلى دفتر الأحوال على رغم اعتراض الدفاع بخلو بيان الاستلام من توقيع المتهم ومن ان هذا البيان قد أثبت بعد واقعة الدعوى خدمة للاتهام . هذا إلى استنادها إلى أقوال العمدة المتوفى أمام الهيئة السابقة - التي نقض حكمها دون تلاوة منها لهذه الأقوال .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها قبل الطاعن وعرض لأوجه دفاعه الميينة بأسباب طعنه وفندها واحداً فواحداً وكانت الأسباب التي قام عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - لما كان ذلك وكان رد المحكمة على طلب الدفاع سؤال المدعيتين بالحقوق المدنية يبين منه عدم حاجة الدعوى إليه ، وكان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقاً معيناً تسيّر فيه عند سماع الشهود ومناقشتهم في الجلسة بحيث إذا فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق جاز اتخاذ ذلك وجهاً للطعن في حكمها وكان محامي الطاعن لم يطلب إلى المحكمة بالجلسة سؤال الطبيب الشرعي في شأن ما ينعي عليها اغفال سؤاله عنه وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه أنه استند بين ما استند إليه في إدانة الطاعن إلى أقوال منقولة عن المحني عليه بعد إصابته ، ولم يكن ثابتاً بمحضر الجلسة أن الداع قد طلب إلى المحكمة نذب خبير فني في السلاح لإجراء التحقيق المشار إليه بوجه الطعن ، أو تمسك بطلب حضور الشهود للجلسة التالية لجلسة سماعهم أو طلب في تلك الجلسة إجراء المواجهة بينهم وبين شهود النفي ، وكان رد المحكمة على طلب الدفاع للانتقال مما يسوغ في العقل رفض هذا الطلب كما أنها في اطراحها لأقوال شهود النفي لم تستند في ذلك إلى القول بأنهم أقارب المتهم وكان لا محل لما يشيره الطاعن عن دفتر أحوال القرية من أنه لم يوقع فيه باستلام البندقية على بيان

هذا الاستلام، ومن أن هذا البيان لم يحرر إلا بعد الحادثة لخدمة الاتهام — لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك لما قالته المحكمة من أن التهمة صحيحة كذلك من أن شيخ الحفراء والحفراء قد أجمعوا في شهادتهم على أن المتهم كان مكلفاً بالخدمة في السوق يوم الحادث لحفظ الأمن، وكانت معه بندقيته الأميرية، وأن ذلك أثبت في دفتر أحوال القرية، وأنه لا يؤثر في ذلك قول المتهم إنه لم يوقع في الدفتر، لأن نائب مأمور المركز وضابط النقطة قررا في التحقيق أن الحفراء لا يوقعون على الخدمات التي يندبون لها وأن حاكمدار المديرية شهد بما يؤيد ذلك وأن التعليمات في هذا الصدد كانت مهمة وأنه يبين من الاطلاع على دفتر الأحوال عدم وجود توقيعات للحفراء الذين عينوا لحفظ الأمن في السوق في أسبوع سابق . وكانت أقوال العدة المتوفى بين العناصر المطروحة في الدعوى إلى جانب أدلة الإثبات الأخرى التي حققها المحكمة بالجلسة لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون الطعن في واقعه إلا جديلاً في موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدلتها مما لا تصح إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٥)

القضية رقم ١٤٤ سنة ٢٠ القضائية :

قتل . نية القتل . وجوب إثبات توافرها . مثال في بيان هذه النية .

يكنى في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين بالشروع في القتل قول الحكم : إن نية القتل العمد ثابتة قبلهما من استعمال كل منهما بندقية محشوة بمقنوفات وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويب كل منهما البندقية نحو المحبى

عليه وإطلاقها عليه عقب المشادة فأصاب مقدوف كل منهما المحجى عليه إصابة كادت تقضى على حياته لولا نقله إلى المستشفى وإسعافه بالعلاج .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين فى قضية الجناية رقم ١٤٥٠ سنة ١٩٤٧ صدفا المقيمة بالجدول الكلى برقم ٨٥٣ سنة ١٩٤٧ . بأنهما فى يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ الموافق ١٣ من محرم سنة ١٣٦٧ بناحية بنى فى مركز صدفا مديرية أسيوط ، الأول - شرع فى قتل فهمى شبيب فرغلى عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الإصابة الميئة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو إسعاف المحجى عليه بالعلاج ، والثانى - شرع فى قتل منصور عبد الموجود عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الإصابة الميئة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه ، وهو إسعاف المحجى عليه بالعلاج وطلبت إلى قاضى الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ - ١ من قانون العقوبات . فقرر إحالتهما لمحاكمتهما بالمواد المذكورة . وقد ادعى منصور عبد الموجود بحق مدنى قبل المتهم الثانى وطلب القضاء له عليه بمبلغ خمسين جنياً بصفة تعويض . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بمواد الاتهام بتعاقبة كل من عبد الحكيم مهران ومحمد عثمان سالمان بالسجن مدة ثلاث سنوات وإلزام محمد عثمان سالمان بأن يدفع مبلغاً قدره ثلاثون جنياً تعويضاً مدنياً للمدعى المدنى منصور عبد الموجود منصور مع جميع المصاريف المدنية وثلثمائة قرش أتعاب محاماة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

..... وحيث إن وجهي الطعن المقدم من الطاعن الأول يتحصلان في القول :
أولا - بأن الحكم المطعون فيه لم يستظهر نية القتل لدى الطاعن بما يكفي لثبوتها
في حقه، وثانيا - بأنه استند في إدانته الى ما يتجافى مع الثابت في أوراق الدعوى :
ذلك لأنه ذكر أن الطبيب الشرعي قطع في استحالة إصابة المجنى عليهما من عيار
واحد خلافا لما دفع به الطاعن في حين أن الثابت من مناقشة ذلك الطبيب
أمام المحكمة هو احتمال أصابتهما من عيار واحد .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره هذا الطاعن فالحكم المطعون فيه حين دانه
بالشروع في القتل العمد استدل على ثبوت نية القتل في حقه بقوله : « ان نية
القتل العمد ثابتة قبل كل من المتهمين ” الطاعنين “ الأول والثاني من استعمال
كل منهما بندقية محشوة بمقذوفات وهي آلة قاتلة بطبيعتها وتصويب كل منهما
البندقية نحو فريسته وإطلاقها عليه عقب المشادة التي سبق بيانها فأصاب
مقذوف كل منهما المجنى عليه إصابة كادت تقضي على حياته لولا نقله
للمستشفى وإسعافه بالعلاج . وفي هذا الذي قاله الحكم ما يكفي لقيام نية القتل
وثبوتها في حق الطاعن . ولما كان ذلك ، وكان الحكم حين قال ان الطبيب
الشرعي نفى احتمال إصابة المجنى عليهما من عيار واحد قد استخلص هذه
النتيجة استخلاصا سليما من أقوال الطبيب الشرعي على ما بين من الاطلاع
عليها ، كما أثبتتها محضر الجلسة والحكم - فان ما يثيره الطاعن من الجدل في هذا
الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو
أن مما قام عليه دفاعه أمام المحكمة حين انطلق العيار من بندقيته فأصاب المجنى
عليه لم يكن ينتوى اعتداء عليه، بل وقع ذلك نتيجة تجاذب هذا السلاح بينه

وبين آخرين . واذن فقد كان في حالة ضرورة تبرر اعفائه من العقاب ، أو في حالة دفاع شرعى عن نفسه ومع أن المحكمة قد أوردت ما يفيد ذلك إلا أنها لم تأخذ بدفاعه واستندت إلى أسباب متناقضة .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الوجه فقد تعرض الحكم المطعون فيه إلى دفاعه المشار إليه وفنده في منطق سليم بالأدلة التي أوردها . ولما كان الأمر كذلك وكان هذا الدفاع متعلقا بتقدير الأدلة في الدعوى مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع من غير معقب عليه فيه فإن إثارته أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

وحيث إن مبنى الوجه الآخر هو قصور الحكم في بيان نية القتل وقد سبق الرد على هذا فيما سبق بالنسبة إلى الطاعن الأول .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٦)

القضية رقم ١٥٤ سنة ٢٠ القضية :

(١) تحقيق . عرض المتهم على شهود الإثبات . ليست له إجراءات معينة .

(ب) إثبات . تقدير أقوال الشهود . سلطة المحكمة في الأخذ بما يدلون به في الجلسة أو في التحقيقات الأولية .

١ - إن عملية عرض المتهم على شهود الإثبات ليست لها إجراءات معينة يوجب القانون مراعاتها .

٢ - للمحكمة السلطة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تظمن إليه من أقوالهم بالجلسة أو في التحقيقات الابتدائية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين في قضية الحناية رقم ١٧٢٣ سنة ١٩٤٨ الفشن المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٤٦ سنة ١٩٤٨ — بأنهما في يوم ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٠ من ذى الحجة سنة ١٣٦٧ بدائرة بندر الفشن مديرية المنيا : المتهمان قتلا عمدا طه عبد المجيد الشرقاوى بأن أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله فأحدثا به الاصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى والتى أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الاصرار ، ثانيا — شرعا فى قتل صالح فرج شلابى بأن أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله فأصاباه احدها وأحدث به الاصابة الميينة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب نخرج عن ارادتهما وهو مداركة المحبى عليه بالعلاج ، وكان ذلك مع سبق الاصرار . وطلبت إلى قاضى الاحالة أحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . وقد ادعى كل من : (١) يحيى طه عبد المجيد الشرقاوى و (٢) ذكرى طه عبد المجيد الشرقاوى و (٣) روحيه طه عبد المجيد الشرقاوى (أولاد المرحوم طه عبد المجيد الشرقاوى) و (٤) الست ماشاء الله عبد الله يوسف (زوجته) بحق مدنى قبل المتهمين وطلبوا القضاء لهم عليهما متضامنين بمبلغ الف جنيه مصرى على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للأول والمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٥ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثانى (أولا) بمعاقبة محمد محمود يعقوب بالأشغال الشاقة المؤبدة عن التهمة الأولى وبراءته من التهمة الثانية ، و (ثانيا) بمعاقبة ابراهيم احمد يعقوب بالأشغال الشاقة المؤبدة عن تهمة اشتراكه مع المتهم الأول فى الجناية الأولى وعن ارتكابه الجناية الثانية و (ثالثا) بالزام محمد محمود يعقوب و ابراهيم احمد يعقوب

بأن يدفع متضامين الى المدعين بالحق المدني مبلغ ألف جنيه والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة، وذلك على اعتبار أن المتهمين في الزمان والمكان سألني الذكر المتهم الأول قتل عمدا ومع سبق الاصرار طه عبد المجيد الشرقاوي عمدة الزاوية الخضراء بأن جمع رأيه وأعد عدته لتنفيذ جريمة القتل العمد في المحنى عليه المذكور فتسلح بآلة قاتلة لا ترك مجالا للشك في قصده وهو مسدس محشو بالرصاص وأتى من بلدة الزاوية الخضراء الى بندر الفشن حيث كان العمدة جالسا عند مبنى جمعية التعاون وأطلق عليه قاصدا قتله من المسدس الذي كان يحمله عيارين ناريتين أصاباه بالاصابات السابق بيانها وقد نفذ أحد العيارين بمقدم يسار البطن ونفذ الى التجويف البريتوني ومزق الأمعاء الدقاق وقد نشأت عن ذلك وفاته بسبب الامتصاص العفن نتيجة التهاب صديدي بالبريتون مضاعف باصابة البطن. والمتهم الثاني ابراهيم احمد يعقوب قد ثبت للمحكمة أيضا أنه اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جناية القتل السابقة وذلك بأن حضر معه الى بندر الفشن حاملا مسدسا محشوا بالرصاص مجتمعين أمرهما على تنفيذ جريمة القتل العمد في العمدة ورافق المتهم الأول وقت أن كان يطلق الرصاص على العمدة وشد أزره وهو يقترب فعلته، ف وقعت جناية القتل بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة، وقد ارتكب أيضا جناية أخرى وهي أنه في الزمان والمكان المذكورين شرع في قتل صالح فرج شلابي عمدا ومع سبق الاصرار بأن أطلق عيارا ناريا قاصدا القتل فأصاب هذا العيار المحنى عليه المذكور الذي كان بجوار العمدة بالاصابة السابق بيانها في الكشف الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن ارادته وهو مداركة المصاب بالعلاج . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

...وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن المحكمة قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، ذلك لأن المدافع عنهما طلب سماع شهود نفي سبق أن أدلوا بأقوالهم في التحقيقات كما طالب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته وضم تذكرة المستشفى الخاصة بعلاج المجنى عليه ، ولكن المحكمة رفضت اجابة هذا الطلب مع أهميته في تحقيق دفاعهما . ويتحصل الوجهان الثاني والثالث من أوجه الطعن في أن الدفاع عن الطاعنين تمسك ببطلان عملية العرض على أحد شهود الاثبات ، ولكن المحكمة أخذت بأقوال هذا الشاهد وتناقضت في أسباب حكمها في هذا الخصوص ، فتارة تقول إن عملية العرض وقعت صحيحة في الحدود التي رسمها القانون في حين أنها تذكر في موضع آخر أن عملية العرض لأهمية لها في الدعوى ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال الشاهد وصدقها ، وهذا بها تناقض يعيب الحكم . أما الوجه الرابع فحاصله أن المحكمة رفضت ضم قضايا طالب ضمها لإظهار أن للمجنى عليه أعداء متعددين والاطلاع عليها قد يكون له أثره في مصير هذه الدعوى ، وهذا منها إخلال بحقوق الطاعنين في الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد ردت على كل ما يثيره الطاعنان رداً سديداً وبررت رفضها للطلبات المشار إليها في أوجه الطعن بما يتفق مع القانون وسلطانها في تقدير أدلة الدعوى . ولما كان التناقض المدعى لوجود له في الحكم وكانت عملية العرض ليست لها اجراءات معينة بموجب القانون مراعاتها ، وكان للمحكمة السلطة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تظن من أقوالهم بالجلسة أو في التحقيقات الابتدائية — لما كان الأمر كذلك ، فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٧)

القضية رقم ١٦٤ سنة ٢٠ القضائية :

(١) نقض . إقامة الحكم على واقعة لما سندها من أقوال الشهود في التحقيقات . طعن على غير أساس .

(ب) نقض . طعن مبنى على أسباب موضوعية . لا شأن لمحكمة النقض به .

١ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب المحنى عليه بالصورة الواردة بحكمها ، وكان لهذه الصورة سند من أقوال الشهود في التحقيقات فالطعن في حكمها من هذه الناحية يكون على غير أساس، لتعلقه بمناقشة أدلة الدعوى.

٢ - الطعن في الحكم من جهة ما أثبتته من سبب للإصابات التي وجدت بالمحنى عليه هو جدل موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به . ومادام الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع مناقشة الطبيب الشرعي في سبب هذه الإصابات فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تناقشه .

الوقائع

أنهت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجناية رقم ٤٢٧ سنة ١٩٤٩ بمخالوط المقيمة بالجدول الكلى برقم ١٤٠ سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ بناحية الشعراوية مركز شمالوط مديرية المنيا - ضرب توفيق على قناوى عمدا بفأس على رأسه فأحدث به الإصابة الميئة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عنها عاهة مستدمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظام الجمجمة الواقع للمخ دائرى الشكل طول قطره سنتيمتران مما يعرضه للتأثير من ضربات الشمس ويجعل الإصابات التي

تقع على هذه المنطقة تحدث مضاعفات خطيرة كالتهاب السحايا والصرع وتصبح حياة المجنى عليه عرضة للخطر وتضعف من قوته للعمل بحوالى ٨٪. وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة جنابات المنيا لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر إحالته إليها لمعاقبته بالمادة المذكورة . ومحكمة جنابات المنيا قضت عملاً بمادة الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة ام با لجنس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ..الخ

المحكمة

...وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن المحكمة استندت فى ثبوت واقعة إحداث العاهة إلى أقوال المجنى عليه وقالت فى ذلك « إنه شهد بأنه أثناء قيامه لسقى زراعته حضر له المتهم ونازعه فى ذلك وانتهى الأمر بأن ضربه بفأس على رأسه فأحدث به الاصابة التى تخلفت عنها العاهة ومما شهد به عمدة الشعراوية من أن المتهم حضر إليه وأبلغه بما حدث بينه وبين المجنى عليه وأنه ضربه برأسه وأنه ذهب لمكان الحادث وسأل المجنى عليه عن الواقعة فأخبره بأن المتهم ضربه بالفأس فى رأسه » وبالرجوع إلى محضر الجلسة تبين أن المجنى عليه ضرب فى رأسه من الخلف وبرغم ذلك قالت المحكمة إن التهمة ثابتة على الطاعن من تماسكه مع المجنى عليه وضربه إياه برأسه (بالروسية) وهذا قصور وتناقض .

وحيث إن المحكمة استخلصت من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب المجنى عليه بالصورة الواردة بالحكم، ومتى كان الأمر كذلك وكان لهذه الصورة سند من أقوال الشهود فى التحقيقات فإن الطعن يكون على غير أساس لتعلقه بمناقشة الأدلة .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن المتهم قصر اعترافه على أنه ضرب المجنى عليه برأسه وأن الذى وجد بالمجنى عليه هو كدم رضى دموى تحته كسر

مضاعف قرر الطبيب أنه نتيجة مصادمة قوبة بجسم صلب راض يرجح أنه من فأس وأنه يستبعد حدوثها من الضرب بالرأس لشدتها وتعدد الكسور وانخسافها وقد قرر الدفاع أنه من الجائز أن يكون المجنى عليه وقع على فأس أو شيء صلب فأصيب، ومثل هذا الدفاع كان يقتضى مناقشة الطبيب الشرعى لمعرفة ما إذا كان من الجائز حصول الحادث على النحو الذى قال به .

وحيث إن ما جاء بالطعن ليس إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به ، وما دام هو لم يطلب إلى محكمة الموضوع مناقشة الطبيب الشرعى فليس له أن ينعى عليها إغفال ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٨) .

القضية رقم ٤٣٦ سنة ٢٠ القضاية :

محكمة الموضوع . استخلاص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة من سلطة قاضى الموضوع . اعتراف متهم . الأخذ به بالنسبة اليه وإلى غيره من المتهمين . حق المحكمة فى ذلك . حكم . تسببه . ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع فى جزئياته .

استخلاص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها هى مما يستقل به قاضى الموضوع وله أن يأخذ بما يطمئن إليه من الأدلة بما فيها الاعتراف ؛ سواء أكان بالنسبة إلى المعترف أو كان بالنسبة إلى سواه من المتهمين ؛ وأن يطرح ما عداه دون أن يكون ملزما بتعقب الدفاع فى جزئياته بالرد الصريح ؛ إذ أن إيراد أدلة الثبوت التى أخذ بها يتضمن بذاته الرد على ما تمسك به المتهم من ذلك الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين في قضية الجناية رقم ٤٥٥ سنة ١٩٤٩ حلوان المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٨٥ سنة ١٩٤٩ — بأنهم في ليلة ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٨ الموافق ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم حلوان محافظة القاهرة . شرعوا مع عبد التواب بيومى سلوم ، الذى حفظت الدعوى قطعيا بالنسبة اليه لسقوطها بوفاته ، في سرقة بعض ثمار البرتقال لصديق احمد خليل من حديقة يستأجرها حالة كون أحدهم يحمل سلاحا ظاهرا « مسدسا » وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو مفاجأتهم أثناء ارتكابها وضبط أحدهم متلبسا ومبادرة الآخرين بالهرب ، وطلبت الى قاضى الاحالة احوالهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٣١٦ من قانون العقوبات ، فقرر باحوالهم إليها لمحاكمتهم طبقا للمواد سالفة الذكر . ومحكمة جنایات مصر قضت عملا بمواد الاتهام بمعاقبة كل من عوف صديق أبو هجار وعبد الحكيم فرج عبد النعيم وثابت عبد اللطيف مصطفى بالسجن مدة ثلاث سنين . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الواقعة ملفقة بالنسبة للطاعن الأول ، ومع إبدائه هذا الدفاع فان المحكمة لم تفنده وأخذته باعتراف نسب اليه ، كما دانت الطاعنين الثانى والثالث أخذا باعتراف الأول عليهما مع أنهما طعنا عليه بوجود ضغائن كانت هى الحافز على إقحامهما في الاتهام ولم تشأ المحكمة أن تحقق هذا الدفاع بل ساقط اعتراف الطاعن الأول دليلا على الطاعنين جميعا مع أنه لا يصح الاعتماد عليه في الادانة الا اذا أيد بشيء آخر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة وأورد الأدلة التى اعتمد عليها في القضاء بادانة الطاعنين بها وأشار الى اعتراف الطاعن الأول بقوله

إنه « اعترف شفها أمام البوليس وفي تحقيقات النيابة، وعقب على ذلك بأنه لا عبرة بعد هذه الاعترافات الصريحة المتكررة بانكاره وتخبطه في أقواله » — لما كان الأمر كذلك وكان ما يشير الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلا في وقائع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضى الموضوع الذى له أن يأخذ بما يطمئن اليه من الأدلة بما فيها الاعتراف سواء بالنسبة للمعترف أو سواء من المتهمين وأن يطرح ماعداه دون ان يكون ملزما بتعقب الدفاع في جزئياته بالرد الصريح إذ أن ايراد أدلة الثبوت التى أخذ بها يتضمن بذاته الرد على أوجه الدفاع التى تمسك بها الطاعنون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(٩)

القضية رقم ٤٣٧ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حفرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد فؤادى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وفؤيد ابراهيم دوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد احمد فؤيد بك المستشارين .

(١) اثبات . سلطة محكمة الموضوع فى الأخذ بما تطمئن اليه من الأقوال سواء منها ما أدلى به أمامها وما أدلى به فى التحقيقات الأولية .

(ب) حكم . تسببه . دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت . النعى على الحكم بأنه لم يرد عليه ردا صريحا . لا يقبل .

١ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالقول الذى تطمئن اليه وأن تطرح ماعداه سواء كان ذلك القول قد قيل أمامها فى الجلسة أو ذكروا فى التحقيقات الأولية .

فاذا حضر شاهد حد أمام المحكمة وتخلف الباكون وشهد هذا الشاهد بأن الضاربين للمجنى عليه كثيرون فأثبتت المحكمة في حكمها أنها تأخذ بما قرره هذا الشاهد في التحقيقات من أن المتهم هو الذى طعن المجنى عليه بسكين فهذا من حقها .

٢ — متى كان الرد على الدفاع مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها المحكمة فلا وجه للنعى على الحكم بأنه لم يرد على مثل هذا الدفاع ردا صريحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن فى قضية الجناية رقم ١٨١٩ سنة ١٩٤٨ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٤٥٢ سنة ١٩٤٨ — بأنه فى ليلة ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٨ الموافق ٢ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٧ بناحية قسم الخليفة ، محافظة مصر شرع فى قتل محمد مصطفى على عمدا بأن طعنه بسكين فى جانبه الأيسر قاصدا من ذلك قتله فأحدث به جرحا قطعيا نافذا للبطن ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو إسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات ، فقرر بإحالته إليها لمحاكمته طبقا للمواد سالفة الذكر . ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بمواد الاتهام بمعاينة حنفى حسين جودة الشهير بزرنىخ بالسجن لمدة ثلاث سنين ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

و حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن شاهدا واحداً حضر أمام المحكمة وتخلف الباكون وهم المجنى عليه وآخرون ، وقد شهد الشاهد الذى

حضر بأن الضاربين للمجنى عليه كثيرون وكان على المحكمة أن تأخذ بمقتضى هذه الشهادة التى قيلت أمامها .

وحيث إن محكمة الموضوع أثبتت فى الحكم المطعون فيه أنها تأخذ بما قرره الشاهد فى التحقيقات من أن الطاعن هو الذى طعن المجنى عليه بسكين وهذا من حقها، إذ أن لها وهى تفصل فى الدعوى أن تأخذ بالقول الذى تطمئن إليه وأن تطرح ماعداه، سواء أكان ذلك القول قد قيل أمامها فى الجلسة أم ذكر بالتحقيقات الأولية .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى أن الحكم أغفل إثبات ما اشتمل عليه الكشف الطبى لكى يتيسر معرفة ما إذا كانت الإصابة قاتلة بطبيعتها أم لا . وكذلك لم يرد الحكم على دفاعه .

وحيث إن الشطر الأول من هذا الوجه غير صحيح اذ جاء فى الحكم المطعون فيه ما يأتى : « إنه ثابت من أوراق المستشفى ومن الآثار المشاهدة بالملابس أنها كانت أصلا عبارة عن جرح طعن نافذ للبطن مما يشير بحدوثها من الطعن بالطرف المذنب لآلة حادة كسكين وبالنسبة لموضعها والآلة المستعملة فى إحداثها تعتبر فى مقتل وأنها كانت خطرة لنفاذها لتجويف البطن وأما الشطر الثانى فلا يستلزم من المحكمة ردا صريحا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها المحكمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠)

القضية رقم ٤٨٨ سنة ٢٠ القضائية :

(١) إثبات . سماع الشهود . جز المحكمة الابتدائية الدعوى للحكم . تقررها اعادتها للمرافعة لسماع شهود . مرافعة محامى المتهم دون طلب سماع أى شاهد . صدور الحكم لى المتهم . عدم طلب المحامى أمام المحكمة الاستئنافية سماع شهود . ليس له أن ينهى على المحكمة أنها أخذت بحقه فى الدفاع .

(ب) نقض . توجيه الطعن إلى حكم محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل . الطعن فى هذا الحكم يكون أمام المحكمة الاستئنافية .

(ج) نقض . طعن مبني على دفاع لم يعرض على المحكمة الاستئنافية . لا يقبل .

١ - إذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن حجزت القضية للحكم قررت إعادتها للمرافعة لتسمع شهودا عينتهم ، ثم بالجلسة المحددة أصدرت قرارا مماثلا ثم نظرت الدعوى بجلسة أخرى وسمعت المدعية بالحق المدنى وترافع محامى المتهم فى الموضوع ولم يطلب سماع أى شاهد ثم لما صدر الحكم بإدانة المتهم استأنف، وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ترافع كذلك دون أن يطلب سماع أى شاهد ، فلا يكون له أن ينهى على المحكمة أنها أخذت بحقه فى الدفاع .

٢ - الطعن على حكم محكمة الدرجة الأولى إنما يكون أمام المحكمة الاستئنافية لا أمام محكمة النقض، واذن فلا يكون مقبولا أمام محكمة النقض النى على محكمة الدرجة الأولى أنها أخذت بأقوال شاهد لم تسمعه وأنها لم تعن بالرد على دفاع المتهم .

٣ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد طبقت على المتهم المادة ٤٩ من قانون العقوبات واعتبرته عائدا ثم أمام المحكمة الاستئنافية لم يتمسك المتهم

بأنه ليس عائدا فلا يقبل منه أن ينعى عليها أنها اعتبرته عائدا وطبقت عليه المادة ٤٩ . على أن الطعن بذلك لا مصلحة منه إذا كان الحكم لم يشدد العقوبة على المتهم إعمالا لتلك المادة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذه الطاعنة في قضية الجنحة رقم ٣٤٥٠ سنة ١٩٤٧ بأنها في ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم الأربكية، أحدثت عمدا بعزيرة احمد سليمان الاصابات الثابتة في التحقيق. وبنايخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٤٨ صدر أمر جنائي من محكمة الأربكية بتغريم المتهم ٣٠٠ قرش وذلك عملا بالمادتين ١/٢٤٢ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات اذ سبق الحكم عليها في جرائم مماثلة ، فعارضت المتهم في هذا الأمر الجنائي وقد ادعت عزيرة احمد سليمان بحق مدني قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليها بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض . والمحكمة قضت باعتبار الأمر الجنائي كأن لم يكن ، وتغريم المتهم ٢٠٠ قرش والزامها بأن تدفع للمدعية بالحق المدني قرشا صاغا تعويضا والمصاريف بلامصاريف جنائية. ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفة بمصاريف الدعوى المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية ، فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن الوجهين الأول والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن محكمة أول درجة قررت بجلسة ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٩ فتح باب المرافعة لسماع شهود ثم أجلت الدعوى لتنفيذ القرار السابق ، وبجلسة المرافعة الأخيرة صمم الدفاع عن الطاعنة على طلب تنفيذ قرار المحكمة . ولكن كاتب الجلسة لم يثبت

هذا الطلب، ثم أعاد أمام محكمة الاستئناف طلب سماع شهادة عسكري الدورية الذي كان مرافقا للطاعة فلم تجبه إلى طلبه، وفي هذا إخلال بحقه في الدفاع.

وحيث إنه بمراجعة محاضر الجلسات الابتدائية والاستئنافية يتضح أن المحكمة الابتدائية بعد أن حجزت القضية للحكم قررت بجلسته ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ أعادتها للمرافعة لكي تسمع شهودا عينتهم. ثم بجلسته ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ أصدرت قرارا مماثلا، ثم نظرت الدعوى بجلسته ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ وسمعت المدعية بالحق المدني، ثم ترفع محمى الطاعة في الموضوع ولم يطلب سماع أى شاهد فلما صدر الحكم بادانة الطاعة استأنفت، وعند نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف ترفع كذلك دون أن يطلب سماع أى شاهد. ومتى كان الأمر كذلك، فانه لم يقع أى إخلال بحقوق دفاع الطاعة خصوصا أن محكمة الاستئناف تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق.

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن محكمة أول درجة أخذت بشهادة شاهد لم تسمعه وأنها لم تكن بالرد على دفاعه.

وحيث إنه لا محل لهذا الوجه لأن حكم محكمة أول درجة لا يطعن عليه أمام محكمة النقض، وإنما يكون الطعن عليه أمام المحكمة الاستئنافية.

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه اعتبرها عائدة وطبق المادة ٤٩ من قانون العقوبات مع أنها ليست كذلك كما هو ثابت من الشهادة الرسمية المؤرخة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨

وحيث إن الطاعة لم تتمسك بما جاء في هذا الوجه أمام محكمة ثاني درجة مع أن المادة ٤٩ مطبقة في الحكم الابتدائي ولذا فليس لها أن تثير ذلك أمام محكمة النقض. ومع هذا فلا مصلحة لها فيه لأن الحكم وإن طبق المادة ٤٩ من قانون العقوبات إلا أنه لم يشدد العقوبة إعمالا لتلك المادة.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(١١)

القضية رقم ٤٩٠ سنة ٢٠ القضائية :

رياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : حسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد غنيم بك المستشارين .

(١) نقض . عدم ختم الحكم في ميعاد الثمانية الأيام المقررة في القانون . أثره

(ب) نقض . أسباب قدمت بعد مهلة العشرة الأيام الكاملة . لا يلتفت إليها .

١ — إن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المقررة بالقانون لا يكفي وحده لنقضه . فاذا كان الطاعن قد بنى طعنه في الحكم على هذا السبب ثم مكن من أن يقدم في خلال عشرة أيام كاملة ماعسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولكنه لم يقدم ، فطعنه يكون مرفوضا .

٢ — أسباب الطعن المقدمة بعد مهلة العشرة الأيام كاملة لا يلتفت إليها لتقدمها بعد الميعاد .

الوقائع

أهتمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية اللجنة رقم ٤٢٩٢ سنة ١٩٤٩ بأنه في ٢٣ من يونيه سنة ١٩٤٩ تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل محمد محمد حماد بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة بكيفية ينجم عنها الخطر بأن سار بها على يسار الطريق ولم ينبه المارة ولم يتخذ الحيطة الواجبة حتى صدم المحجن عليه وأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . نظرت محكمة جناح قويسنا الجزئية هذه الدعوى وقضت فيها عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ جنهات وقف التنفيذ . فاستأنف هذا الحكم . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن

في هذا الحكم بطريق النقض في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٠ . وقدم تقريراً في ٢١ من الشهر المذكور بناء على عدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني ، دعمه بشهادة رسمية تثبت ذلك . وبمجلسة يوم الاثنين الموافق ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٠ أعطت المحكمة الطاعن مهلة مداها عشرة أيام كاملة ليقدّم فيها ما يرى تقديمه من أسباب للطعن على الحكم ، فقدمها بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٥٠ (أى بعد الميعاد القانوني) .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن بنى طعنه على عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالقانون ، وإذ كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة ، وقد مكن الطاعن من أن يقدم في خلال عشرة أيام كاملة ما عسى أن يكون لديه من أسباب للطعن على الحكم ذاته ولم يقدم شيئاً ، فيتعين إذن رفض الطعن موضوعاً . أما الأسباب المقدمة من الطاعن لقلم كتاب هذه المحكمة بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩٥٠ فلا يلتفت إليها لأن تقديمها حصل بعد الميعاد .

(١٢)

القضية رقم ٩٧٥ سنة ٢٠ القضائية :

نقض . تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . عدم قبول الطعن شكلاً .
إذا قرر الطاعن الطعن في الحكم في الميعاد ولكنه لم يقدم أسباب الطعن إلا بعد انقضاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب الطعن فطعنه لا يكون مقبولاً شكلاً

الوقائع

أقام اسماعيل حسين السيد هذه الدعوى مباشرة على كل من بمبه عبدالحليم يوسف احمد محمود قاسم عبد الله يتهمهما في صحيفتها بأن احمد محمود قاسم

عبد الله بصفته وكيلًا عن بمبه عبد الحليم يوسف قدم لمحكمة السويس بجلسة يوم ٦ من أغسطس سنة ١٩٤٥ في القضية المدنية رقم ٧٧٠ جزئي سنة ١٩٤٥ عقدا نسب صدوره له يتضمن بيعه للمتهمة بمبه عبد الحليم يوسف منزلا بالسويس وأن هذا العقد لم يصدر منه وطلب عقابهما بالمادتين ٤١٥ و ٤٢ من قانون العقوبات ، كما طلب القضاء له عليهما بمبلغ واحد وعشرين جنيتها بصفة تعويض مؤقت ، والمحكمة قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الحنايات ببراءة المتهمين بلا مصاريف ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بالمصاريف فاستأنف . ومحكمة السويس الابتدائية بهيئة استئنافية قضت حضوريا بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بالغاء الحكم المستأنف والزام المستأنف عليهما متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف مبلغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة عن الدرجتين و ٢٠٠ قرش أنعاب محاماة ورفض ماعدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض في ١٠ يناير سنة ١٩٥٠ وقدا شهادتين مورختين ١٢ و ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ تفيد أن عدم ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني ثم قدما تقريرا بالأسباب في ١٥ فبراير سنة ١٩٥٠ (أى بعد الميعاد القانوني) .

المحكمة

...حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وقرر الطاعنان بقلم الكتاب الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٠ من يناير سنة ١٩٥٠ ولكنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما إلا في يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٥٠ أى بعد انقضاء الأجل المعين في القانون لتقديم أسباب للطعن . ولذلك فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(١٣)

القضية رقم ٩٧٨ سنة ٢٠ القضية :

وقف التنفيذ . حقوبة بالحبس والغرامة . جعل وقف التنفيذ مقصورا على الحبس دون الغرامة . جائز .

إن المادة ٥٥ من قانون العقوبات قد رخصت للمحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بوقف تنفيذ العقوبة إذا ما رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . وظاهر من نص هذه المادة أن ليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لعقوبتي الحبس والغرامة . وإذن فإذا كانت المحكمة قد رأت أن تجعل وقف التنفيذ مقصورا على عقوبة الحبس دون الغرامة فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة في قضية الجنحة رقم ١٩٧٧ سنة ١٩٤٨ كلا من :
١ — محمد فتحى محمد عوض الله و ٢ — عبد الهادى محمود حسب الله (الطاعن)
بأنهما في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٧ بدائرة المركز المتهم الأول . نقل كمية من السكر من القاهرة إلى مركز طوخ بدون تصريح بخول له بذلك . والمتهم الثانى اشترك مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالمة الذكر بطريق الاتفاق وذلك بأن اتفق معه على أن يقوم الأول بنقل كمية من السكر المبينة بالمحضر نظير أجر قدره له فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق ، والمتهم الأول أيضاً شرع

في إعطاء رشوة قدرها خمسة وعشرون قرشاً للعسكري فرج الله سلامة، وذلك لإخلاء سبيله هو والمتهم الثاني عند ما قبض عليهما لارتكابهما الجريمة الأولى ولم يقبل مبلغ الرشوة منه ، وطلبت عقابهما بالمادة ١/٥٦ من القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٢ والمادة ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ والمواد ١١١ و ٤٠ / ٢ و ٤١ من قانون العقوبات . والمحكمة قضت غيابياً عملاً بالمادة ١/٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والمادتين ١٤ و ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ والمواد ٤٠ / ٢ و ٤١ من قانون العقوبات بحبس المتهم الثاني ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ والمصادرة . وقد قالت المحكمة في أسباب حكمها : فلما أما المتهم الأول فترك أمره حين تقديم النيابة الدعوى العمومية بالنسبة له بعد عودته من التجنيد . فعارض المتهم المحكوم عليه في هذا الحكم ، والمحكمة قضت بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة بنها الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحبس والمصادرة وتغريم المتهم ١٠٠ ج . م بلا مصاريف . فعارض . والمحكمة قضت بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٠ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه مع وقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف . فطعن الطاعن بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الشارع وقد أجاز للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملاً بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات ، فقد قصد

إلى أن يكون الوقف إذا ما ارتأت المحكمة شاملاً للعقوبة الأصلية برمتها ، وإذا ما كان الحكم بالحبس والغرامة معاً وجب أن يشمل الإيقاف العقوبة بشطريها . أما والحكم المطعون فيه قد قضى بالحبس والغرامة وأمر بوقف تنفيذ الشطر الأول من العقوبة دون الثاني فإنه يكون قد جانب الصواب .

وحيث إن القانون قد رخص للمحكمة في المادة ٥٥ من قانون العقوبات عند الحكم في جناية أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا ما رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . وظاهر من نص المادة سالفة الذكر أن ليس فيها ما يلزم المحكمة إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لهما معاً . لما كان ذلك ، كانت المحكمة قد رأت أن تجعل إيقاف التنفيذ مقصوراً على عقوبة الحبس دون الغرامة ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٤)

الضحية رقم ٩٩٣ سنة ٢٠ القضائية :

تقضى . وفاة الطاعن بعد تقريره الطعن . القضاء بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه .
إذا كان الطاعن قد توفي بعد تقريره الطعن تعين الحكم بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه لوفاة .

الوقائع

أهملت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ١٣٠٨ سنة ١٩٤٦ كلا من :

١ - صديق علام همام الخطيب ٢ - عبد القادر مخلوف ٣ - مرسى علام

همام الخطيب — بأنهم في ليلة ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ الموافق ٢٧ من ذى القعدة سنة ١٣٦٥ بدائرة قسم الرمل محافظة الاسكندرية: أولا — المتهم الأول صديق علام همام الخطيب والمتهم الثانى عبد القادر مخلوف قتلا عبد الحميد الحفنى عمداً ومع سبق الإصرار بأن انتويا قتله واستدرجاه إلى مكان غير مطروق حيث ضرباه على رأسه بجسم صاب راض وخنقه وكتما نفسه باليد قاصدين بذلك قتله فحدثت به الاصابات الميينة بتقرير الصنفة التشريحية والتي أودت بحياته، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سألنى الذكر سرقا من المحبى عليه المذكور نقوده الميينة بالمحضر وكان ذلك بطريق الاكراه الذى ترك به أثر الجروح الميينة بالتقرير الطبى، الأمر المنطبق على المادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات . ثانيا — المتهم الثالث مرسى علام همام الخطيب اشترك مع المتهمين الأول والثانى فى ارتكاب الجناية السالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معهما على ارتكابها واستدرج هو والمتهم الثانى المحبى عليه عبد الحميد الحفنى من كفر الزيات للأسكندرية لهذا الرض فتمكن بذلك المتهمان الأول والثانى من اقتياد المحبى عليه إلى مكان الجريمة حيث قتلاه وسرقا نقوده كرها، فوقعتم الجريمة فعلا بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا — المتهمون الثلاثة شرعوا فى قتل جاد محمد عوض عمدا ومع سبق الإصرار بأن انتووا قتله واستدرجوه إلى مكان غير مطروق حيث ضربوه على رأسه بجسم صاب راض وحاولوا خنقه وكتم نفسه باليد قاصدين بذلك قتله فحدثت به الاصابات الميينة بالتقرير الطبى الشرعى ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لإرادة الفاعلين فيه وهو شعورهم باقتراب رجال الشرطة منهم وفرارهم، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما فى الزمان والمكان سألنى الذكر شرعوا فى سرقة نقود المحبى عليه المذكور الميينة بالمحضر وكان ذلك بطريق الاكراه الذى ترك به أثر الجروح الموصوفة بالكشف الطبى ولم تتم الجريمة لسبب لا دخل لإرادة الفاعلين فيه هو السبب السانف انذكر الأمر المنطبق على المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٣١٤ / ٢ من قانون العقوبات ، وطلبت إلى قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات

لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ / ٢ و ٢/٤٠-٣ و ٤١ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهم اليها لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر . ومحكمة جنائيات اسكندرية قضت عملاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ ، ٢٣١ و ٢/٢٣٤ و ٣٢ من قانون العقوبات والمادتين ٢١٥ و ٢١٦ من قانون تحقيق الجنائيات وبعد أخذ رأى فضيلة المفتى بالنسبة للمتهمين الأول والثانى طبقاً للمادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات حضورياً للمتهمين الأول والثالث وغيباً للمتهم الثانى :
أولاً — باعدام كل من صديق علام همام الخطيب وعبد القادر مخلوف شنقا
ثانياً — بمعاقبة مرسى علام همام الخطيب بالأشغال الشاقة المؤبدة عما نسب اليه .
فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٣٠ من مارس سنة ١٩٥٠ ،
ولم يقدموا أسباباً لطعنهما . وبتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وردت إفادة من
نيابة اسكندرية تفيد وفاة صديق علام همام .

لمحكمة

... ومن حيث إن الطاعن الأول توفى كما جاء بكتاب نيابة الاسكندرية
المرخ فى ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ فيتعين لذلك انقضاء الدعوى بالنسبة
لوفاته .

وحيث إن الطاعن الثانى قد قرر الطعن بقلم الكتاب بتاريخ ٣٠ من مارس
سنة ١٩٥٠ ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه فيكون طعنه غير مقبول شكلاً .

جلسة ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠

(١٥)

القضية رقم ٤٤٠ سنة ٢٠ التضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن، باشا رئيس المحكمة، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة، وأحمد حسني بك، وفهمي إبراهيم عوض بك، وإبراهيم
خليل بك المستشارين

حكم . تسببه . تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في حالة دفاع شرعي . تأييد الحكم
المستأنف لأبوابه دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور .

إذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثالثة بأنه كان في حالة دفاع
شرعي فانه يكون من المتعين على هذه المحكمة إذا لم تأخذ بهذا الدفاع أن ترد عليه
بما ينفي قيام تلك الحالة لديه، أما إذا هي أيدت الحكم الصادر بادانته لأسبابه
وأغفلت الإشارة إلى دفاعه فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية اللجنة رقم ٢٤٠٢ سنة ١٩٤٨ كلا من :
(١) عباس عبد الفتاح خضر (الطاعن) و(٢) محمد حسن محمود بأنهما
في ١٩ مارس سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم السيدة، الأول : ضرب الثاني عمدا فأحدث
به الإصابات المبينة بالتمرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها
وهي تشويه بسيط بالمظهر الخارجي للأنف مع ضيق داخلي بالفتحة الأنفية
اليمنى وضعف بحاسة الشم بحوالى ربع المدى الطبيعي . والثاني : ضرب
الأول عمدا فأحدث به الإصابة المبينة بالمحضر والتي أعجزته عن أعماله
الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤٠ ١

لأول وبالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات للثاني . ومحكمة السيدة الحزئية قضت عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات للأول والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للثاني ببراءة المتهم الثاني من التهمة المسندة إليه وبحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل ووقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا ، وذلك عملا بالمادتين ٥٦ و ٥٥ من قانون العقوبات ، فاستأنف الحكم ومحكمة مصر الابتدائية « بهيئة استئنافية » قضت بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن انطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن الطاعن تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في حالة دناع شرعى عن نفسه ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بادانته دون أن تشير إلى دفاعه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن حكم عليه ابتدائيا بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ ، فطعن في هذا الحكم بطريق الاستئناف ولما نظرت الدعوى أمام محكمة ثانية درجة سئل عن التهمة فأذكرها وقال « هو لما ضربني أنا كنت أدافع عن نفسي واصطاحنا » والمحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تشير إلى هذا الدفاع ، ولما كان الحكم الابتدائي خلوا من التعرض لنفي حانة الدفاع الشرعى التى لم يثرها الطاعن إلا أمام محكمة ثانية درجة فانه كان يتعين على تلك المحكمة ما دامت لم تأخذ بدفاعه أن ترد عليه بما ينفي قيام تلك الحالة لديه ، أما وقد أبدت الحكم الصادر بادانته مع إغفال الإشارة إلى دفاعه فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٦)

القضية رقم ٤٤١ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع متعلق بأدلة الثبوت . لا يلزم الرد عليه صراحة .

ما دام الدفاع مسلما بأدلة الثبوت في الدعوى فيكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من إدانة المتهم استنادا إلى الأدلة التي أوردتها المحكمة وليست إكامة ملزمة بالرد عليه صراحة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٤١٥٣ سنة ١٩٤٦ بأنه في يوم ٢٣ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٣ الموافق ١٤ من يونيو سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : ضرب عمدا العزب محمد العليمى بقطعة من الحديد على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤمها وهي ارتعاش في يديه ، ولا يمكن تقدير مداها ، وطلبت عتابه بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت عملا بالمادة المطلوبة بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية — « هيئة استئنافية » قضت غاييا بتعديل الحكم والاكتفاء بحبسه ستة أشهر مع الشغل . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل بلا مصاريف . فدافع الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه تتحصل في أنه أدان الطاعن بناء على أسباب لا تؤدي إلى هذه الإدانة ولم يعن بالرد على ما أثاره الطاعن من دفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها . مستندا في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها من قيام أركان الجريمة وثبوتها في حق الطاعن فلا يكون القصد من الطعن سوى محاولة فتح باب المناقشة في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لاشأن لمحكمة النقض به . أما لقول بأن الحكم لم يعن بالرد على ما أثاره من دفاع فانه لما كان الدفاع المشار إليه كله متعلقا بتقدير أدلة الثبوت في الدعوى وكان هذا النوع من الدفاع ليست المحكمة ملزمة بالرد عليه بل يكفي لذلك الرد الضمني المستفاد من إدانة الطاعن استنادا إلى الأدلة التي أوردها الحكم ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(١٧)

القضية رقم ٢٤٤ سنة ٢٠ التضائية :

إثبات . إقامة الادانة على الظن . لا يجوز . شهادة لها أثرها في ثبوت التهمة . إدانة المتهم د
القاع برأى في صحة هذه الشهادة . حكم معيب .

لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن ، بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين . فاذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأنه لم يحضر الحادث الذي أصيب فيه المحنى عليه إذ كان وقتئذ بنقطة البوليس وأشهد على ذلك شاهدا فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع دون أن تقطع برأى في صحة شهادة ذلك الشاهد أو كذبها مع ما لهذه الشهادة من أثر في ثبوت التهمة المسدة إلى المتهم لتعلقها بما إذا كان موجودا بمكان الحادث وقت وقوعه أو لم يكن — فان حكمها يكون معيبا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ١٤٥٥ نجع حمادى ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٦١ سنة ١٩٤٩ كلا من : ١ - مهران محمد عثمان (الطاعن) و ٢ - مصطفى صالح عبدالرحيم و ٣ - أبو زيد على محمد بطران بأنهم في يوم ٢٥ من يونيو سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٩ من رمضان سنة ١٣٦٨ بناحية فرشوط مركز نجع حمادى مديرية قنا : الأول - ضرب توفيق مصطفى معوض عمداً بعضاً على رأسه فأحدث به الاصابة الموضحة بالتقرير الطبى والى تخلفت لديه بسببها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد مساحة من العظم الجبهى الجدارى على الناحية اليسرى مما يجعل المصاب أقل احتمالاً للمؤثرات الخارجية ويعرض حياته لخطر التهابات المخ وحدوث نوبات شلل وجنون تقلل من كفاءته على العمل وقوة احتماله للتقلبات الجوية مما يتعذر معه تحديد مدى العاهة لجسامة مضاعفاتها التى تحدث مستقبلاً . والثانى - ضرب أحمد عبد الرازق بدوى عمداً بعضاً على عضده الأيمن فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والى أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً . والثالث - ضرب أبو زيد محمود مرزوق فأحدث به الاصابة الموضحة بالتقرير الطبى والى تقرررت لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوماً . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم : الأول بالمادة ١/٢٤٠ والثانى بالمادة ١/٢٤١ والثالث بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر . ومحكمة جنايات قنا قضت عملاً بمواد الاتهام بمعاقة مهران محمد عثمان بالسجن مدة ثلاث سنين وبمعاقة مصطفى صالح عبد الرحيم بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر ، وبمعاقة أبو زيد على محمد بطران بالحبس مع الشغل مدة شهر واحد . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينمى فيما ينمى على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بالضرب الذى نشأت عنه العاهة جاء قاراً وأقيم على الشك والاحتمال دون الجزم واليقين . وفى بيان ذلك يقول إنه تمسك فى دفاعه بأنه لم يحضر الحادث وأنه كان بنقطة البوايس وقت وقوعه وأشهد شيخ البلدة وآخرين وافقوه على ذلك ولكن المحكمة دانت من غير أن تجزم بكذب الشهادة بل قالت إنها لا تقطع بصحتها وإنه يحتمل أن تكون قد صدرت منهم مجاملة ، وهذا مما يعيب الاستدلال ويبطل الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة تعرض لدفاع الطاعن فقال « إنه ذكر أنه لم يحضر الحادث الذى أصيب فيه المحنى عليه توفيق مصطفى الذى لم يره حيث كان بنقطة فرشوط وأشهد على ذلك عبد الحميد صادق الذى وافقه من أنه أرسله ضمن أشخاص آخرين لنقطة وتمسك الدفاع عنه بجلسة المحاكمة بهذا الدفاع . وترى المحكمة أن هذا الدفاع الذى ذكره المتهم لم يثبت بطريق قاطع ، إذ يحتمل كثيراً أن يكون شاهد النفى قد جامله خصوصاً بعد ما قرر كل من ضابط النقطة والحاوئش أنه لا يعرف إن كان المتهم من بين من أرسلوا أو عدمه » . ولما كانت الشهادة التى شهد بها الشاهد مؤثرة فى ثبوت التهمة المسندة إلى الطاعن لتعلقها بما إذا كان أو لم يكن موجوداً بمكان الحادث وقت وقوعه وكانت المحكمة لم تقطع برأى فى صحة هذه الشهادة أو كذبها فإن الحكم يكون معيباً متعيباً نقضه ، إذ لا يصح أن تقام الإدانة على الشك والظن بل يجب أن تؤسس على الجزم واليقين .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٨)

القضية رقم ٤٤٤ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع . طلب تحقيق لم يتقدم به الدفاع . عدم حاجة الدعوى اليه . الطعن في الحكم بعدم تحقيقه .
لا محل له .

اذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة التي دان
المتهم بها ولم تكن تلك الواقعة حسبما بينها الحكم بحاجة الى الكشف الطبي الذي
ينعى الطاعن على المحكمة عدم إجرائه ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم
الى المحكمة بطلب إجراء هذا الكشف ، فلا يقبل منه الطعن على الحكم لهذا
السبب .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجناية رقم ٢٣٢٢ الموسكى
سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٣٨١ سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ٤ من أغسطس
سنة ١٩٤٩ الموافق ١٠ من شوال سنة ١٣٦٨ بدائرة قسم الموسكى محافظة القاهرة ،
هتك عرض الغلام عبد المجيد احمد خليل بالقوة بأن باغته ثم احتضنه من الخلف
كرها عنه وحك قضيبه بإيسته حالة كون المجنى عليه لم يبلغ ست عشرة سنة
كاملة ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنایات لمحاكمته طبقا
للمادة ٢٦٨ - ١ - ٢ من قانون العقوبات ، فقرر إحالته إليها لمحاكمته طبقا للمادة
سابقة الذكر . ومحكمة جنایات مصر قضت عملا بالمادة ٢٦٨ - ٢ من قانون
العقوبات بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين ، فطعن المحكوم عليه
في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولا) بأن الحكم المطعون فيه قد شابه التناقض في أسبابه إذ أنه حاول أن يدعم واقعة هتك العرض الأولى التي أسندها المحجني عليه للطاعن بواقعة هتك عرض تالية في حين أن الواقعة التالية إنما وقعت بتدبير المحجني عليه ورضاه فلا اكراه فيها (ثانيا) بأن الواقعة كما صار إثباتها في الحكم لاعتقاب عليها قانونا ، ذلك لأنه لم يستدل على قيام القصد الجنائي لدى الطاعن حين وقف خلف المحجني عليه واحتك به . إذ لم يقيم الدليل الكافي على تعمد الطاعن مقارفة جريمة هتك العرض (ثالثا) بأنه كان يجب أن تندب محكمة الجنايات الطيب الشرعي لتوقيع الكشف الطبي على المحجني عليه لبيان ما إذا كان متكررا للاستعمال أم لا حتى تكون أقواله محل تقدير المحكمة على ضوء ما يظهره ذلك الكشف (رابعا) بأنه ما كان للمحكمة أن تعتمد في الإدانة على أقوال المحجني عليه مع ما اعتورها من شوائب خصوصا إزاء تراخيه في تبليغ والده بالواقعة المدعاة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بهتك عرض المحجني عليه كرها عنه قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . وتعرض للركن المعنوي وهو القصد الجنائي فاستدل على قيامه بما يكفي لثبوته في حق الطاعن - فان الجدل على الصورة الواردة في وجه الطعن لا يكون له محل . أما التناقض المشار إليه في وجه الطعن فلا وجود له خلافا لما يزعم الطاعن . ومتى كان الأمر كذلك وكانت واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم ليست بحاجة لتوقيع الكشف الطبي المشار إليه في وجه الطعن ، وفضلا عن ذلك فإن الدفاع عن الطاعن لم يتقدم بطلبه من المحكمة فإن الطعن يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٩)

القضية رقم ٤٦٥ سنة ٢٠ القضائية :

إقراض بربا فاحش . ركن العادة . وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر . حكم . تسببه . الدفع بمضى ثلاث سنوات بين القرضين اللذين أسست عليهما الإدانة . وجوب الرد عليه . إغفاله . قصور .

إذا كانت إدانة المتهم في جريمة الإقراض بفوائد ربوية تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا قد أقيمت على أساس قرضين لم تمض بينهما ثلاث سنوات ، وكان الثابت أن المحكمة الاستئنافية رخصت لمحامييه في تقديم مذكرة بدفاعه فتمسك المحامي في المذكرة التي قدمها بأن ذينك القرضين قد مضى بينهما مدة تزيد على الثلاث السنوات ودل على صحة دفاعه هذا بمستندات قدمها ، ومع هذا فان المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الذي لو صح لترتب عليه عدم قيام الجريمة التي أدانته فيها ، وذلك على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر — فان حكمها يكون قاصرا لعدم رده على هذا الدفاع الجوهري .

الوقائع .

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٤٦٥ سنة ١٩٤٩ بأنه في خلال عام ١٩٤٧ بدائرة مركز الصف اعتاد على أقراض نقود بفائدة تزيد عن الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا بأن أقرض بكر حسين أبو السعود مبلغ خمسين جنيها بفائدة ٥٦ في المائة وأقرض أيضا ربيع على ربيع مبلغ ثمانية عشر جنيها بفائدة ٥٠ في المائة .

وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٩ — ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة الصف الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بتغريم المتهم ثلاثين جنياً . فاستأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يذاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك في دفاعه الثابت في المذكرة التي قدمها للمحكمة الاستئنافية بناء على طلبها ، بعدم توافر أركان جريمة الإقراض بالفوائد الربوية المسندة إليه وذلك لمضي مدة تزيد على الثلاث سنوات بين القرضين اللذين أسست إداثته عليهما ، ولكن المحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي القاضي بإدانة دون أن تشير إلى هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكمين الابتدائي والاستئنافي أن ادانة الطاعن قد أسست على قرضين أولهما عقد منذ سنتين سابقتين على محضر التحقيق المؤرخ في ٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ والآخر عقد في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٩ . وان المحكمة الاستئنافية قررت بناء على طلب محامي الطاعن حجز القضية للحكم مع التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه . ويبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لتلك المذكرة المقدمة في الطعن أنه تمسك بالدفاع المشار إليه بوجه الطعن ، كما يبين أنه قدم حافظة مستندات للتدليل على صحة دفاعه بأن القرض الأول إنما عقد في سنة ١٩٤٤ لا في سنة ١٩٤٧ فيكون قد انقضى بينه وبين القرض الثاني مدة تزيد على الثلاث السنوات ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائي دون أن ترد على هذا الدفاع ، ولما كان هذا الدفاع جوهرياً لأنه لو صح لترتب عليه عدم قيام أركان الجريمة التي دين بها الطاعن . وذلك على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات

بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بادانة الطاعن دون تنفيذ هذا الدفاع ، يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(٢٠)

القضية رقم ٤٦٨ سنة ٢٠ القضاية :

حكم . تسببه . تعقب جميع دفاع المتهم بالرد . لا يلزم . إقامة الحكم على أسباب مسوغة للإدانة .
الذى عليه فيما أورده من ذلك . طعن موضوعي لاشن لمحكمة النقض به .

ليس بواجب على المحكمة أن تتعقب بالرد جميع مايقوله المتهم من الدفاع الموضوعي ، وحسبها أن تثبت عليه التهمة التي أدانته فيها بأدلة سائغة ، مما مفاده أنها لم تأخذ بدفاعه . ومتى كان الحكم قد أورد الأدلة المثبتة للتهمة على المتهم فكل جدل يثيره في هذا الصدد لدى محكمة النقض لا يكون له محل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٩٦٧ سنة ١٩٤٦ بانه في يوم ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٦ بدائرة مركز العياط تسبب بغريقصد ولا تعمد في قتل قطقوته محمد هاشم واصابة زينب إمام أبو كريم وأم حماده عبد الحميد أبو هاشم وذلك بإهماله ورعونته ، بأن قاد سيارة بسرعة وبكيفية ينجم عنها الخطر فدهم المحنى عليهن المذكورات وأحدث بهن الإصابات الموضحة في المحضر . وقد أدت اصابات أولاهن قطقوته محمد هاشم الى وفاتها . وطلبت عقبيه بالمادتين ٢٣٨ ؛ ٢٤٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة العياط . قضت عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ بلا مصروفات جنائية . فاستأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية هيئة استئنافية قضت غيايبا بقبوله شكلا وبرفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وبرفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الطاعن دفع أمام محكمة ثاني درجة بأن الحكم الابتدائي في إحدى حيثياته لم يبن على سبيل الجزم ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع كما أغفل الرد على دفاعه من أن الطريق كان مكتظا بالآلة مما اضطر السائق الى السير في وسطه ، كما لم يرد على ما أثاره الدفاع من أن الطاعن لم يكن مسرعا وأن الدفاع قال بأن قائد السيارة لا يستطيع أن يقف السيارة إلا على مسافة تساوى طولها ، ولذلك لم يستطع السائق تفادي الحادث لظهور المحنى عليهما على مسافة أقل من طول السيارة ، ومع ذلك لم يرد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع ولم يحققه مع أنه يتعلق بمسألة فنية .

وحيث إنه ليس بواجب على محكمة الموضوع أن تتعقب بالرد جميع ما يقوله المتهم من الدفاع الموضوعي ، وحسبها أن تقيم الدليل على التهمة بأدلة سائغة مما يفيد ضمنا أنها لم تأخذ بدفاعه ، ولا كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد الأدلة المثبتة للتهمة على الطاعن مما يتضمن الرد على كافة أوجه دفاعه وكلها موضوعية فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون إلا جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢١)

القضية رقم ٤٧٠ سنة ٢٠ القضائية :

دفع . طلب إجراء تجربة لإثبات أمر معين . الرد عليه بالاكْتفاء بالتجربة التي أجرتها النيابة
لإزالة المعالم والعناصر المؤدية إلى النتيجة المبتغاة . رد سائق .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تجري تجربة للرؤية على
ضوء المصباح الذي كان بضئ مكان الحادث وقت وقوعه وفي مثل الظروف
التي وقع فيها لمعرفة ما إذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أولاً يمكن ، فردت
المحكمة على ذلك بقولها إنه لا جدوى من إجراء هذه التجربة اكتفاء بالمعاينة
التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح وإزالة المعالم والعناصر التي تؤدي
إلى النتيجة المبتغاة من إجرائها - فهذا يعتبر رداً سائغاً .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ١٣١٢ أسبوط سنة ١٩٤٧
المقيدة بالجدول الكلى برقم ٩٨٥ سنة ١٩٤٧ كلا من ١- علي محمد أحمد الشهرير
بنمشه و ٢- محمود عطيه علي و ٣- علي عطيه علي و ٤- خلاف عطا سند
بأنهم في ليلة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ الموافق ٥ من صفر سنة ١٣٦٧ بناحية
العدر مركز أسبوط مديرية أسبوط سرقوا السير المبين الوصف والقيمة بالمحضر
والمملوك لمحمد سويني نصير من ماكينته ، وذلك بطريق الاكراه الواقع على
عبد البديع محمد سالم ومحمد حسن سويني بأن أمسك المتهم الأول علي محمد
أحمد بمحمد حسن سويني من الخلف فشل مقاومته ودخل باقي المتهمين
الماكينه وضرب المتهم الثاني محمود عطيه علي ، عبد البديع محمد سالم بعضاً
على رأسه وطعنه بسكين في ذراعه فأحدث به الاصابات الميئنة بالتقرير
الطبي الشرعي فشلوا مقاومته أيضاً وتمكنوا بذلك من إتمام جريمتهم

وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهم إليها لمعاقبتهم طبقا للمادة سالفة الذكر . ومحكمة جنايات أسبوط قضت عملا بمادة الاتهام غايبا بالنسبة للمتهم الثاني محمود عطيه على ، وحضوريا بالنسبة لباقي المتهمين بمعاينة كل من علي محمد احمد الشهير بنمشه ومحمود عطيه على وعلي عطيه على وخلاف عطا سند بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين ، فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... وحيث إن وجهي الطعن يتحصلان في القول (أولا) بأن المحكمة أخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، ذلك لأن المدافع عنهم طلب إليها في جلسة المحاكمة أن تعمل تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذي كان يضيء مكان الحادث وقت وقوعه ، وفي مثل الظروف التي وقع فيها لمعرفة ما اذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أم لا يمكن إلا أن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب (ثانيا) إن المحكم مع رفضها هذا الطلب مع ما له من أهمية في استقصاء الدليل وتعرف مدى تأثيره المستمد من نتيجة التجربة في مصير الدعوى فانها أقامت الإدانة على شهادة المحبى عليهما ، وهي شهادة معيبة تضمنت ما يشوبها لعدم الجزم واليقين . وقد عللت المحكمة تشكك أحد الشاهدين بتعليل غير سائغ ولا يتفق مع الوقائع الثابتة في الدعوى التي تؤيد عدم تعرفه هو وزميله على الجانين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ثم أورد الأدلة على ثبوتها في حق الطاعنين وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها كما تولى الرد على طاب الدفاع الخاص باجراء التجربة ردا سائغا ، إذ قال إنه لا جدوى منها اكتفاء بالمعاينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح ولزوال المعالم والعناصر التي تؤدي الى النتيجة المنشودة . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما يشيره الطاعنون عدا ماتقدم لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير الأدلة

في الدعوى وهو ما يستقل به قاضى الموضوع فان الطعن على هذه الصورة لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٢)

القضية رقم ٤٧١ سنة ٢٠ القضائية :

- (ا) نقض . طعن يدور على تقدير الأدلة . لا يقبل .
- (ب) دفاع . عدم طلب المتهم ندب الطبيب الشرعى لما قشته في سبب الإصابة . لا يجوز له أن ينعى على المحكمة أنها لم تدبه .
- (ح) إخفاء أدلة الجريمة . لا فرق بين الأدلة المادية وغير المادية . متى تنوافر هذه الجريمة ؟ .
- (د) إعفاء المتهم من العقاب . أسبابه . ليست المحكمة ملزمة بتقصيها في حكمها أمام ثبت أنه تمكك أمامها بقيام سبب من أسباب الإعفاء .
- (هـ) إثبات . الأخذ بأقوال الشاهد واطراح قول آخر له . سواء ما كان في التحقيقات الأولية أم في جلسة المحاكمة . جوازه .
- (و) تمدد على موظف . المادة ١٣٧ ع لا تشترط في الإصااة جسامه معينة . النعى على الحكم أنه لم يبين ما وقع على الموظف من إصابات . لا محل له .

١ — مادام الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى أقام عليها قضاءه بإدانة المتهم وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها ، فان ما ينعاه المتهم على الحكم مما هو متعلق بتقدير هذه الأدلة لا يكون إلا مجادلة موضوعية فيما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

٢ — مادام المتهم لم يطلب إلى المحكمة ندب الطبيب الشرعى لمناقشته في سبب الإصابة فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تستدعه .

٣- إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات إذ نصت على «كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بإيواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب» الخ الخ. ثم أوردت بعد ذلك العقوبات التي رتبها الشارع جزاء على الصور المختلفة لتلك الجريمة - إذ نصت على ذلك لم تفرق في تحدّثها عن أدلة الجريمة بين أنواعها من مادية أو غير مادية ، بل جاءت مطلقة . فتي ثبت في حق المتهم أنه أخفى دليلاً من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها قاصداً من ذلك إعاقة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة واستحق العقاب .

٤- ليست المحكمة ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، فإذا هولم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينعي على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك .

٥- لا تريب على المحكمة في أن تأخذ بأقوال الشاهد وتطرح قولاً آخر له سواء أكان هذا أو ذاك في التحقيقات الأولية أو جلسة المحاكمة .

٦- إن المادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات لا تشترط جسامه معينة في الإصابة بل يكفي لتحققها أن يصحب التعدي ضرب أو ينشأ عنه أي جرح ، وإذن فالنعي على المحكمة أنها لم تبين في الحكم ما أثبتته الكشف الطبي من إصابات وقعت على الجاني عليه لا محل له .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الجناية رقم ١٤٧٤ المحلة سنة ١٩٤٧ بالجدول الكلي برقم ١٦٢ سنة ١٩٤٨ بأهم في يوم ٢٢ من يونيو

سنة ١٩٤٧ الموافق ٣ من شعبان سنة ١٣٦٦ بناحية كفر محلة حسن مركز المحلة
مديرية الغربية ، الأول : ضرب الكونستابل محمود لطفى عبد الرحمن بقطعة
من الخشب على الجهة اليمنى من رأسه فأحدث بها جرحا رضيا موصوفا بالتقرير
الطبي نشأت عنه عاهة مستديمة هي فقد جزء من العظام فى مساحة ٣ × ٣ سم
يجعل المجنى عليه أكثر تعرضا للإصابات البسيطة والتغيرات الجوية والمضاعفات
الخطرة مستقبلا مما لا يمكن تقدير مداه ، والأول أيضا : ضرب الكونستابل
المذكور بقطعة من الخشب على الجهة اليسرى من وجهه فأحدث به الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي والى عولج من أجلها مدة تزيد على العشرين يوما .
والثانى والثالث : علما بوقوع جنحة إحراز مواد مخدرة بدون مسوغ قانونى
فأعانا الجانى على الفرار من وجه القضاء باخفاء أدلة الجريمة ، وذلك بأن أمسكا
الكونستابل المذكور وأخذوا كمية الحشيش التى ضبطت بـ دكان اسماعيل على
الشيخه وأخفيا ١ . والثانى والثالث أيضا : تعديا على الكونستابل المذكور
بأن قاوماه بالقوة والعنف وكان ذلك أثناء تأدية وظيفته وهى ضبط مواد مخدرة
بسببها بأن أمسكا به وأخذوا ما ضبطه من مواد مخدرة . والثانى والثالث أيضا :
تعديا على المخبر يوسف ابراهيم الشرقاوى وكان ذلك أثناء تأدية وظيفته وهى
ضبط مواد مخدرة وبسببها بأن ضرباه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالكشف
الطبي . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد
١٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات للأول و ٤١٤٥ و ١٣٦ و ١/١٣٧
لثانى والثالث . فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة . ومحكمة جنابات
طنطا عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة
لأول والمواد ١٣٦ و ١٣٧ و ١ و ١٤٥ مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات
لثانى والثالث بمعاينة عدلى اسماعيل الشيخه بالسجن لمدة خمس سنين وبمعاينة
كل من عبد الفتاح أحمد الشيخه ومحمد موسى شلبية بالحبس مع الشغل
لمدة سنتين . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بجرمة إحداثه العاهة بالمجنى عليه الأول وخصر التهمة فيه بالذات مع أن الثابت من التحقيقات وأقوال الشهود والمعاينة أن تجمهرا كبيرا وقع عند حصول التفتيش الذى أجراه الكونستابل المجنى عليه ألقى فيه مقدار كبير من الحجارة من أناس عديدين وقد وقع الحادث ليلا مما تتعذر معه الرؤية وتحديد المعتدى . ويضيف الطاعن فى الوجه الثانى من طعنه أن المحكمة أخأت بحقه فى الدفاع إذ قال المدافع عنه إن إصابة المجنى عليه الأول حدثت من الحجارة التى كانت تلقى فى الحادث وإن الكشف الطبى الابتدائى اختلف عن تقرير الطبيب الشرعى إذ قال الأول بأن الإصابة نتيجة ضرب بآلة حادة بينما جاء بالتالى أنها رضية ويجرز حدوثها من المصادمة الشديدة بجسم صلب راض « كذف النورج » . وإزاء هذا الاختلاف وما تمسك به الدفاع عن الطاعن من أنها نتيجة القذف بالحجارة كان ينبغى على المحكمة أن تستدعى الطبيب الشرعى لمناقشته فى ذلك تحقيقا لهذا الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قد أورد الأدلة التى أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها . وإذن فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بصدد سبب الإصابة أو تعذر الرؤية وشيوع التهمة بسبب ذلك لا يكون سوى مجادلة فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضى الموضوع ، كما أنه لا محل لما يزعمه الطاعن من إخلال بحقه فى الدفاع إذ مادام أنه لم يطلب إلى المحكمة ندب الطبيب الشرعى فليس له أن ينعى عليها إغفال ذلك طالما أنها لم تره من جانبها ما يدعو إلى الاستعانة بالخبير الفنى .

وحيث إن الوجه الأول من وجهى الطعن المقدمين من الثانى والثالث يتحصل فى القول بأن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون على الواقعة — أولا :

لأن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات لا تنطبق إذ يجب لتطبيقها أن يكون المتهم قد أخفى الدليل المادي في الدعوى إخفاء تاما بحيث يصبح ولا أثر له ، أما إذا بين أن الدليل ما يزال قائما ولو جزئيا بصرف النظر عن الشطر الذي أخفى من الأدلة كما هو الحال في هذه الدعوى فلا عقاب . ثانيا : إن الحكم المطعون فيه وقد قضى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين قد جاوز الحد الأقصى الذي يصح القضاء به ، ذلك لأن واقعة الدعوى إن صحت فإنها تنطبق على الفقرة الثانية من المادة ١٤٥ من قانون العقوبات . وهي تنص على أنه « وفي الأحوال الأخرى (ومنها واقعة الدعوى المطروحة) تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها » ، ثالثا : إن الحكم لم يعرض لصلة الطاعنين بالمتهم المنسوب إليهما أعاناه على الفرار من وجه القضاء وأخفيا أدلة الجريمة المنسوبة إليه ، وكان يتعين على المحكمة أن تستظهر هذه الصلة لأن المادة سالفة الذكر تنص على حالات إعفاء من العقوبة بسبب القربى أو الزوجية .

وحيث إن المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ونصها الآتي « كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على اعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بايواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقا للأحكام الآتية » تم أوردت المادة بعد ذلك العقوبات التي رتبها الشارع على الصور المختلفة لتلك الجريمة . هذه المادة حين تحدثت عن أدلة الجريمة لم تفرق بين أنواعها من مادية أو غير مادية ، بل جاءت مطلقة ، فتمتثل في حق المتهم — وهو لما أثبتته الحكم — أنه أخفى دليلا ما من أدلة الجريمة وكان يعلم بوقوعها وقصد من وراء ذلك إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فقد توافرت أركان الجريمة واستحق العقاب . أما ما يثيره الطاعنان بصدد تجاوز الحكم المطعون فيه الحد الأقصى

المقرر للعقوبة فردود بأن الطاعنين قد أدينا عن جرائم ثلاث وقد وقعت المحكمة عليهما العقوبة الأشد لتلك الجرائم وهي المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات تطبيقاً للمادة ٣٢ من ذلك القانون . أما ما أشار إليه الطاعنان من عدم تحدث الحكم عن الصلة بينهما وبين المتهم الأصلي لتقصي ما عسى أن يكون هناك من توفر حالة من حالات الإغفاء التي نصت عليها المادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، فردود بأن المحكمة لا تلزم بتقصي أسباب الإغفاء في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها ، ومادام أن الطاعنين لم يدفعا أمام محكمة الموضوع بقيام سبب من تلك الأسباب فليس لهما أن ينعيا على حكمها إغفاله التحدث عن ذلك .

وحيث إن الوجه الآخر من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم أخطأ حين دان الطاعنين بتهمة الاعتداء على المخبر يوسف إبراهيم مع أنه إذ سئل أمام المحكمة لم ينسب إليهما أي اعتداء ، ولم يبين الحكم أيضاً فحوى الكشف الطبي وما أثبتته من إصابات حدثت بالمخبر عليه المذكور حتى يعرف منه نوع هذه الإصابات . كذلك أخطأ في ادانتهما بالاعتداء على الكونستابل بمقاومته أثناء ضبطه المخدر في حين أن المستفاد من أقواله بجلسة المحاكمة أن مقاومة ما لم نحمل منهما وأنهما كانا بداخل المنزل بينما كانت الجموع الحاشدة بخارجه تلقى عليهم الحجارة .

وحيث إن هذا الوجه مردود أيضاً بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة التعدي المصحوب بالضرب التي دان بها الطاعنين وأورد الأدلة على ثبوتها في حقهما ؛ ولذا لا تقبل إثارة الجدل في تقدير هذه الأدلة أمام محكمة النقض ، ولا تريب على المحكمة في أن تأخذ بأقوال الشاهد وأن تطرح قولاً آخر له سواء أكان هذا أو ذاك في التحقيقات الأولية أو في جلسة المحاكمة ، أما ما يشبه الطاعنان من عدم إيراد فحوى الكشف الطبي لتعرف نوع الإصابات فلا وجه له ، لأن المادة ١/١٣٧ من قانون العقوبات لا تشترط جسامه معينة حتى يستعان في إثباتها

بالكشف الطبي بل يكفي لتحقيقها أن يصحب التعدي ضرب أو ينشأ عنه
أى جرح وهو ما قال الحكم بأنه ثابت من شهادة الشهود والكشف الطبي.
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٣)

القضية رقم ٤٧٥ سنة ٢٠ القضائية :

حكم . تسببه . حكم ابتدائي بالبراءة . حكم استئنائي بالأدلة . أدلة الثبوت التي أوردتها تتضمن
الرد على أدلة البراءة .

متى كان الحكم الاستئنائي قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي
استخلصت المحكمة منها ثبوت الجريمة قبل المتهمة وكانت تلك الأدلة من شأنها
أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها فهذا يكفي للرد على أدلة البراءة التي أوردتها
الحكم الابتدائي .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنيحة رقم ٧٩٦ سنة ١٩٤٨
بأنه في ليلة ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم ثان بورسعيد أحرز جواهر مخدرة
« حشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد الاتجار . وطلبت عقابه بالمواد
١ و ٢ و ٣ و ٦ / ١ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة بورسعيد
الجزئية قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمة بلامصارييف
والمصادرة . فاستأنفت النيابة . ومحكمة بورسعيد الابتدائية « هيئة استئنافية »
قضت عملا بمواد الاتهام بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهمة سنة مع الشغل
وتغريمه ٢٠٠ جنيه وتأنيده فيما عدا ذلك بلامصارييف . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يرد على أسباب البراءة التي ذكرها الحكم الابتدائي وهذا منه قصور يعيبه . يضاف الى ذلك استناده إلى ما لا أصل له في الأوراق .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع جريمة احراز المخدر من الطاعن ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى خلافا لما يدعيه الطاعن ويدعمه بتخريج غير صحيح — عن ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة والحكم — ومتى كان ذلك فان الرد على أدلة البراءة التي أوردتها الحكم الابتدائي يكون مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم المطعون فيه والتي استند اليها في الادانة . وإذن فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكرن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٢٤)

القضية رقم ٩٩٧ سنة ٢٠ القضاية :

حكم . تسية . حكم صادر في معارضة تأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون إيراد أسباب كافية لإثبات التهمة أو يستند إلى أسباب الحكم الغيابي . تأييده استنافيا لأسبابه . حكم غير مسبب .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، وكان ذلك الحكم قد صدر في المعارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم الغيابي

المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكفي لإقامته وإثبات التهمة التي أدان الطاعن بها أو يستند إلى أسباب ذلك الحكم الغيابي ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر الأسباب متعينا نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة في قضية الجنحة رقم ١٨٣١ سنة ١٩٤٧ كلا من
١ - عبد الرحمن الزيات و ٢ - إبراهيم طعيمه (الطاعن) بأنهما في ١٥ من أبريل
سنة ١٩٤٧ بقلوب ، الأول : بدد المحجوزات الموضحة بالمحضر والمحجوز عليها
قضائياً لصالح عبد القادر بك حلمي المازني إضراراً به ولم تكن قد سلمت إليه
إلا على سبيل حراستها فاختلفا لنفسه . والثاني : بوصفه مالكا للمحجوزات
اشترك مع الأول في ارتكاب الجريمة سائلة الذكر بطريق التحريض والاتفاق
بأن حرضه على ذلك واتفق معه عليها فتعت بناء على هذا التحريض وذلك
الاتفاق . وطالبت عقابهما بالمواد ٣٤١ ، ٤٠ / ١ - ٢ و ٤١ من قانون العقوبات .
ومحكمة قلوب الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بحبس كل منهم شهرين
مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية .
فعارض ثاني المحكوم عليهما غيابياً (إبراهيم طعيمه) وقضى في معارضة ،
بقبولها شكلاً وبرفضها موضوعاً وبتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف المتهم
هذا الحكم الأخير يوم صدوره وكانت النيابة قد استأنفته من قبل . ومحكمة
بناها الابتدائية « هيئة استئنافية » قضت بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

.. وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانته كشريك في تهمة تبديد أشياء محجوز عليها قد أسس ذلك على مجرد كونه مالكا للسيارتين المحجوزتين ولا يمكن أن يكون الحارس قد بددهما دون علمه خصوصا أنه مجرد تابع لديه وأن هذا الذي استند اليه الحكم لا يؤدي إلى ثبوت واقعة الاشتراك في حقه، ويضيف إلى هذا أن المحكمة لم تحقق دفاعه القائم على عدم ملكيته للسيارتين.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به ، ولما كان ذلك الحكم قد صدر في المعارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكفي لإقامته واثبات التهمة التي دان الطاعن بها أو يستدل إلى أسباب ذلك الحكم الغيابي — فإن الحكم المطعون فيه يكون قاعراً في بيان الأسباب التي أقيم عليها ويتعين لذلك نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(٢٥)

القضية رقم ١٠٤١ سنة ٢٠ القضائية :

(أ) قتل . نية القتل . وجوب استظهارها وإيراد الأدلة على توافرها . الاستدلال على نية

القنا بمجرد القول بأن المسمم استعمل سلاحاً . لا يكفي

(ب) قرض . وحدة الواقعة وقام الارتباط . نقض الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضي

نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً .

١ — إنه لما كانت جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي

على النفس بعنصر خاص هو انواء الجاني عند مقارفته جرمه قتل انجني عليه

وإزهاق روحه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن العنصر الجنائي العام ، كان على المحكمة أن تعنى عناية خاصة في الحكم بادانة متهم في هذه الجناية باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره . ولا يكفي في ذلك أن يقول الحكم إن المتهم قد استعمل في اعتدائه سلاحاً نارياً ، فان مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد حتماً أنه كان يقصد من ذلك إزهاق روح المحنى عليه .

٢ — إذا كان مما أدين فيه هذا الطاعن الذي نتض الحكم بالنسبة إليه أنه شرع في قتل شخص آخر كان متهما بالشروع في قتل شخص ثالث وكان هذا الآخر قد حكم عليه في ذات الحكم وطمعن في الحكم الصادر عليه ولكنه لم يقدم أسباباً لطعنه ، فان نتض الحكم بالنسبة إلى الطاعن الأول يقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة نقضه بالنسبة إلى هذا الطاعن الثاني نظراً لوحدة الواقعة والارتباط القائم بين موقوف الطاعنين .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذين الطاعنين في قضية الجناية رقم ١٩١٤ مغاغة سنة ١٩٤٨ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٤٨٥ سنة ١٩٤٨ بأنهما في يوم أول ذى الحجة سنة ١٣٦٧ الموافق ٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ بناحية نزلة بنى خلف مركز مغاغة مديرية المنيا ، الأول : قتل سكيئة أحمد عبدالله عمداً بأن أطلق عليها عياراً نارياً قاصداً قتلها فأحدث بها الاصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ، ولأنه أيضاً شرع في قتل محمد أحمد فرج المتهم الثاني عمداً بأن أطلق عليه أعيرة نارية قاصداً قتله فأحدث به الاصابات الموضحة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو عدم إحكام الرماية وإسعاف المحنى عليه بالعلاج ، والثاني : شرع في قتل عبد السميع على عبد السميع عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الاصابات الموضحة

بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اسعاف المحنى عليه بالعلاج ، وطلبت من قاضى الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادة ٢٣٤ / ١ من قانون العقوبات والثانى بالمواد ٢٣٤ / ١ و ٤٥ و ٤٦ من قانون العقوبات ، فقرر احالتهما اليها لمعاقبتهما بالمواد سالفة الذكر . ومحكمة جنابات المنيا قضت عملاً بمواد الاتهام لثانى وبالمواد ١/٢٣٤ عن تهمة القتل العمد و ٢٣٤ / ١ و ٤٥ و ٤٦ عن تهمة الشروع فى القتل مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات للأول ، أولاً : بمعاقبة أحمد عبد الله على عبد السميع بالأشغال الشاقة مدة عشر سنين ، وثانياً : بمعاقبة محمد أحمد فرج بالأشغال الشاقة مدة خمس سنين ، فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن المتقدم من هذا الطاعن يتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه وقد دانه بجريمة القتل العمد جاء قاصراً إذ لم يقيم الدليل على توافر نية القتل لديه .

.. وحيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على بيان واقعة الدعوى وأورد الأدلة التى استخلص منها ثبوت الأفعال المادية للجريمتين اللتين دان بهما الطاعن. ثم قال بعد ذلك إنه يتضح جلياً مما تقدم أن تهمة قتل سكيته أحمد عبد الله مدأ ثابتة على المتهم الأول من أقوالها أمام العمدة واليابة، فقد شهدت بأن المتهم الأول هو الذى أطلق عليها العيار النارى قرب باب منزلها فأصابها وقد تأيدت أقوالها بما هو ثابت بالتقرير الطبي الشرعى من أن منشأ الاصابة عيار نارى أطلق عليها من الأمام ، وأن تهمة الشروع فى قتل المتهم الثانى عمداً ثابتة مما قرره هذا الأخير من أن الطاعن الأول هو الذى أطلق عليه العيار

النارى فأصابه فى يده وأطلق عليه عياراً نارياً آخر من فجوة تحت الباب فأصابه فى قدمه الخ » ولما كانت جريمة القتل العمد تتميز عن باقى جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص هو انتواء الحائى عند مقارفته جرمه قتل المجنى عليه وازهاق روحه وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الحنائى العام، وجب على المحكمة أن تعنى عناية خاصة فى الحكم بادانة متهم فى هذه الجناية باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة المثبتة لتوافره . ولا ينبى عن ذلك ما قاله الحكم من أن الطاعن قد استعمل فى اعندائه سلاحاً نارياً فإن مجرد استعمال هذا السلاح لا يفيد حتماً أنه كان يقصد من ذلك ارماق روح المجنى عليهما ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون به قد أغفل إغفالا تاماً التحدث عن نية القتل وبيان توافرها لدى الطاعن وقت مقارفته للأفعال التى دانه بها بالأدلة المؤدية إلى ذلك - فانه يكون قاصراً مستوجباً نقضه .

وحيث إنه وإن كان الطاعن الثانى لم يقدم أسباباً لطعنه إلا أنه نظراً لوحدة الواقعة والارتباط القائم بين موقف الطاعنين ترى المحكمة لحسن سير العدالة أن يكون نقض الحكم بالنسبة للطاعنين كليهما .

جلسة ٢٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠

(٢٦)

القضية رقم ٢٠٣ سنة ٢٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة . وبحضور حضرات اصحاب
الغزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، واحمد حسنى بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد غنيم بك
المستشارين .

اثبات . سماع الشهود . عدم تمسك محامى المتهم بسماع شهود غير من سمعهم المحكمة ومرافقته
على اساس التحقيقات الابتدائية والتحقيق الذى أجرته . فعليه على محكمة الدرجة الثانية أنها لم تسمع
شهودا . لا يقبل .

إذا كان محامى الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود
غير من سمعهم بل دافع فى موضوع الدعوى على أساس التحقيقات الابتدائية
وما أجرته المحكمة من تحقيق شفوى بالجلسة ، فلا يجوز له أن ينعى على محكمة
الدرجة الثانية أنها لم تجبه إلى طلب سماع الشهود ، فان هذه المحكمة غير مازمة
فى الأصل بسماع شهود ما لم ترهى ضرورة لذلك .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه فى يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٤٧ بدائرة
قسم باب الشعرية : تسبب بغير قصد ولا عمد فى قتل سيده أحمد المحلاوى
بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه ، وذلك بأن أطلق إشارة القيام
لسائق الترام قبل أن تتمكن الخنجرى عليها من النزول منه بالمحطة فسقطت على السلم
ودهمها الترام فأحدث بها اصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والى أردت

بجياتها وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات، وادعى بحق مدني محمد على التونسي وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض. ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية قرشاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية. فاستأنف، ومحكمة مصر الابتدائية هيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية. فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... وحيث إن محصل هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل الخطأ قد استند إلى أقوال الشهود في حين أن ما يؤدي هذه الأقوال ينفي تهمة عن الطاعن ويفيد أن الحادث إنما كان وليد خطأ مرافق المجني عليه بمحاوئته نزالها من الترام بعد تحركه، الأمر الذي نتج عنه سقوطها منه واشتباك أثوابها معجلات وارتطام جسمها بالأرض أثناء جذبه إياها في سيره ثم حصول الإصابات التي نشأت عنها وفاتها. هذا إلى أن محكمة أول درجة لم تسمع من هؤلاء الشهود إلا واحداً، وهي مع ذلك لم تستوضحه واقعة الدعوى ولا وجه خطأ الطاعن. وقد تمسك محاميه أمام محكمة الدرجة الثانية بهذا الدفاع، وطلب إليها إعادة سماع أقوال الشهود وبخاصة أقوال شاهد الرؤية الذي سمعته محكمة الدرجة الأولى، كما تمسك بأن المستند من تقرير الطبيب الشرعي هو أن إصابات المجني عليها لم تحصل من مرور عجلات الترام عليها، ولكن المحكمة أغفلت هذا الدفاع ولم تنه بتهقيقه، واقتصرت في أسبابها على القول بأن الترام قد تحرك للمسير أثناء نزول المجني عليها.

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها من خطأ وسببية بين

هذا الخطأ ووفاء المحنى عليها ، واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي لها أصلها في التحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، لما كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات وعلى مذكرة دفاع الطاعن المرفقة بملف الدعوى الذي قررت المحكمة ضمه تحقيقاً لوجه الطعن أن محامى الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى بسماع شهود آخرين بل إنه دافع في موضوع الدعوى على أساس التحقيقات الابتدائية وما أجرته المحكمة من تحقيق شفوي بالجلسة ، وكانت محكمة الدرجة الثانية غير ملزمة أصلاً بسماع شهود إلا إذا رأت هي ضرورة لذلك ، لما كان كل ذلك فان ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل ، ولا يعدو في واقعه أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدلتها مما تمتنع إثارة أمام محكمة النقض ، وتبين من أجل ذلك رفض الطعن موضوعاً .

(٢٧)

الأنضية رقم ١٠١٥ سنة ٢٠ القضاية :

حكم . تبييه . إدانة المتهم في جريمة خلط دقيق ذرة . نتيجتنا تحليل العيشتين اللتين أخذتا . عدم الاختلاف في صدد الخلط . اختلافهما في بيان درجة الحموضة . لا يؤثر في سلامة الحكم .

إذا كانت التهمة التي أدين المتهم فيها تقوم على أنه خلط دقيق قمح بدقيق ذرة وكان الثابت في الحكم أنه لا اختلاف بين نتيجتي تحليل العيشتين اللتين أخذتا من المخلوط في صدد حصول الخلط ، فلا يؤثر في صحة الحكم بالإدانة أن يكون بين نتيجتي تحليل العيشتين اختلاف في درجة الحموضة .

الوقائع

أهت النيابة العامة في قضية اللجنة رقم ٣١ سنة ١٩٤٩ بولاق كلا من : ١ - عبد اللطيف اسماعيل ٢ - سيد محمد يسن (الطاعن) بأنهما في ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم بولاق بوصف الأول مديراً لمطحن والثاني صاحبه استخرجا دقيقاً غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً ، وطلبت عقابهما بالمادتين ٤ ، ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ وبالمواد ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بجبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنهات لوقف التنفيذ وبتغريم كل منهما مائة جنيه والمصاريف ونشر ملخص هذا الحكم على واجهة المحل لمدة ستة أشهر . فعارض ثانيهما ، وقضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت في ٨ من مارس سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف وبوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن الوجهين الأول والثاني من أوجه الطعن يتحصلان في أن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية ضم قضية حكم فيها بالبراءة لأن ظروف تلك القضية تتفق كل الاتفاق مع ظروف التهمة الحالية ، كما أنه طلب إليها سماع أقوال كبير المفتشين بوزارة التكوين ، ولكنها لم تجبه إلى طلبه ، ولم تعن بالرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون عليه قد عني بالرد على هذين الطلبين فقال :
« وحيث إن المتهم دفع التهمة أمام هذه المحكمة بأنه ليست له مصلحة
في إضافة دقيق الذرة على دقيق القمح لأن ثمنهما واحد كما شهد بذلك كبير
مفتشى المطاحن في قضية مماثلة رقم ١٢ سنة ١٩٤٩ جنح مستعجلة الزيتون
وقدم الحكم الصادر فيها ، وقد جاء به أن شاهد الاثبات قرر بأن سعر
الذرة يوازى سعر القمح ، وطلب الدفاع ضم هذه القضية إن لم تقتنع
المحكمة بهذا الحكم ، ولكن يرد على ذلك بأنه إذا فرض جدلا بأن سعر
الدقيق الذرة يوازى سعر دقيق القمح فإن هذا لا يعنى المتهم من المسؤولية
الجنائية إذا ما خلط دقيق القمح الصافي بدقيق الذرة ، لأن المشرع إنما يقصد
حماية مصلحة عامة هي مصلحة المستهلكين الذين يستعملون دقيق القمح
الصافي في بعض الأغراض ، ومن ثم فلا ترى المحكمة محلا لضم القضية
سابقة الذكر . وحيث إن الدفاع طالب بجلسة اليوم أيضا مناقشة كبير
مفتشى المطاحن فيما جاء بمحضر فض م ظروف العينة الثانية من أن العينة
أخذت يوم ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٩ مع أنها أخذت يوم ١٧ منه وفيما ورد
بنتيجة تحليلها من أن درجة الحموضة وجدت ٥ ، ٨ وهى تزيد عن
درجة الحموضة في نتيجة تحليل العينة الأولى حيث كانت ٣ فقط
ولكن المحكمة لا تعير هذا الدفاع التفاتا ولا ترى موجبا لمناقشة كبير
مفتشى المطاحن في ذلك ، لأن من الواضح أن الخطأ في تاريخ أخذ العينة
إنما هو خطأ مادي بحث بدليل أنه قد أثبت على هامش نتيجة التحليل عن
العينة الثانية وعلى الافادة المرسلة إلى النيابة التاريخ الصحيح لضبط العينة
وهو ١٧ من أبريل سنة ١٩٤٩ أما زيادة درجة الحموضة فيرجع إلى مضي
أكثر من ثلاثة أشهر على تحليل العينة الثانية مما ينتج عنه ارتفاع درجة
الحموضة حتما ولا يمكن أن يشكك في نتيجة التحليل لاسيما وقد اتفقت
النتيجتان في أن الدقيق مخلوط بإضافة ١٠٪ من دقيق الذرة . »

ولما كانت هذه الأسباب من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فلا محل لما يثيره الطاعن في هذين الوجهين .

وحيث إن الوجه الثالث والأخير يتحصل في أن تحليل العينتين جاء مختلفاً ، وما كان للمحكمة أن ترجع هذا الخلاف إلى مضي المدة بين التحليلين ، وهي مسألة فنية لا يقطع فيها إلا خبير .

وحيث إن الاختلاف الذي يشير إليه الطاعن في هذا الوجه إنما يتعلق بدرجة الحموضة في الدقيق . ولما كانت التهمة التي دين بها تقوم على أنه قد خلط دقيق القمح بدقيق الذرة ، وكان الثابت في الحكم أن لا اختلاف بين نتيجتي التحليلين في هذا الشأن ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٨)

القضية رقم ١٠١٦ سنة ٢٠ النضائية :

(أ) قضي . بيان الحكم واقعة الدعوى والأسانيد التي استخلصها منها . مجادلة النيابة إياه في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات . لا يصح .

(ب) حكم . نسيه . بيان الحكم واقعة الدعوى وتطبيقه لا قانون عليها . قوله إنه مع مسابقة النيابة لا تكون ثمة جريمة وإيراده أسباباً صحيحة لذلك . لا تناقض .

١ — متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأسانيد التي استخلصها منها استخلاصاً سائفاً فلا يكون للنياية بعد أن تجادل في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات .

٢ — إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت الواقعة التي ثبتت لديها وطبقت حكم القانون عليها قد قالت إنه بفرض مسامرة النيابة فيما تذهب إليه من تصوير للواقعة فإنه لا تكون هناك جريمة لأسباب بينها صحيحة قانوناً — فإن ذلك لا يؤثر في سلامة حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة أحمد أحمد القزاز (المطعون ضده) بأنه في يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ١٥ من ذى الحجة سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم الميناء ببور سعيد محافظة القنال شرع في سرقة الماسورة المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لشركة الأعمال الهندسية وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو ضبطه أثناء انتشارها من المياه حالة كونه عائداً إذ سبق الحكم عليه بثاني عقوبات مقيدة للحرية كلها في سرقات والأخيرة بالأشغال الشاقة لمدة سنتين بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٤٠ . وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣١٨ و ٣٢١ و ١ / ٤٩ و ٥١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بور سعيد قضت ببراءة المتهم مما أسند إليه عملاً بالمادة ٢ / ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن واقعة الدعى كما تقول الطاعنة تحصل في أن المطعون ضده اتفق مع آخرين على سرقة ماسورة كانت موضوعة على مرسى الشركة النجنى عاينها وإلقائها في البحر على أن يستخرجها المطعون ضده

بعدئذ ويدعى أنه عثر عليها ولا يعرف مالكيها ، فلما تم ذلك تنبه عمال المحنى عليها للأمر ، فبادر المطعون ضده بتسليمها لهم . ثم تقول النيابة إن محكمة الجنايات قضت بالحكم المطعون فيه ببراءة المتهم بعد أن استعرضت وقائع الدعوى واستندت في حكمها إلى أسباب ثلاثة لا تربطها صلة ، ذلك بأنها بينما قالت مرة إن ما صدر عن المتهم لا يعدو الأعمال التحضيرية ، إذ بها تقول مرة ثانية إنه قد عثر على شيء ضائع ، ولم تمض على ذلك المدة القانونية ، ثم تقول أخيراً إن المتهم كان حسن النية إذ عثر على شيء اعتقده من الممتلكات وأن الواقع يؤيده في ذلك . وهذا على ما تقوله الطاعة يعد خطأ في التدليل ، وعدم استقرار من محكمة الموضوع على تكييف الدعوى ، واستناداً إلى أسباب متنافرة لا تركز على أساس من القانون ولا تتمشى مع وقائع الدعوى .

وحيث إن ما تقوله الطاعة غير سديد إذ أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وأورد الأسانيد التي استخلصها منها استخلاصاً سائفاً ، فلا يكون للنياية بعد أن تجادل في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات . هذا من جهة ، وأما من الجهة الأخرى ، فإن الحكم المطعون فيه لا يشوبه شيء من التناقض ، ولا الخطأ في تطبيق القانون ، إذ أن المحكمة طبقت حكم القانون على الواقعة التي ثبتت لديها ، وبعدئذ قالت إنه يفرض مسايرة النيابة فيما تذهب إليه من تصوير لها ، فانه لا تكون هناك جريمة للأسباب التي بينها ، وهي أسباب صحيحة قانوناً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٢٩)

النضية رقم ١٠١٧ سنة ٢٠ التضاوية :

حكم . تسية . رجه دفاع تقدم به المأم الى المحكمة الاستئنافية . أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائي لأنها لم تجد في هذا الدفاع ما يغير رأيها . يصح .

إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي أدان الطاعن فيها (وهي تبديد زراعة قصب محجوزة) واستخلص ثبوتها من أن المحضر ذهب في اليوم المعين للبيع إلى محل المحجوز فلم يقدمه المتهم فبحث عنه فلم يجده وقرر ابن المتهم بمحضر التبديد أن الزراعة المحجوزة قد كسرت ثم قرر المتهم في محضر البوليس أنه أخذ في سداد الدين المحجوز من أجله ، ثم دفع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه ورد القصب المحجوز لشركة السكر ولم يكن في وسعه أن يتركه في الأرض ليوم البيع لأن موسم العصور يكون قد انتهى مما ينتج معه القصد الجنائي ، وقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه فذلك لا يعيب حكمها ، إذ أن في أخذها بأسباب الحكم الابتدائي ما يغني عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تب أنه يغير عقيدتها في ادانة المتهم .

الوقائع

انهت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بناحية العنية بدد زراعة القصب المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائياً لصالح سمو الأمير يوسف كمال باشا والمسلمة اله على سبيل لأمانة لحراسها فاختلفا اضراً بسدتن الخاجر حالة كونه مالكا وعاملاً بالخجز . طلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة نجع حمادى الجزئية قضت بحبس المتهم شهرين مع الشغل ووقف تنفيذ العقوبة خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ، وذلك عملاً بمادتي الاتهام وبالمواد ٣/٤٩ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف . ومحكمة قنا الابتدائية قضت برفضه وبتأييد الحكم استأنف . فطعن المحكوم عليه بطريق الاستئناف .

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أنه دفع أمام محكمة ثاني درجة بأنه ورد القصب المحجوز لشركة السكر لأنها هي الطريق الوحيد لهذه الزراعة ، ولم يكن في وسعه أن يترك القصب في الأرض ليوم البيع لأن موسم العصير يكون قد انتهى ، وأنه لذلك يكون القصد الجناثي غير متوفر . فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع ، وقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد توافر أركان الجريمة التي دان بها الطاعن واستخلص ثبوتها من أن المحضر ذهب في اليوم المعين للبيع إلى محل القصب المحجوز فلم يقدمه المتهم ، فبحث عنه فلم يجده وقرر ابن المتهم بمحضر التبديد أن الزراعة المحجوزة قد كسرت ، ثم قرر المتهم في محضر البوليس أنه أخذ في سداد الدين المحجوز من أجله ، وفي أخذ المحكمة الاستئنافية بذلك ما يغني عن الرد على دفاع المتهم الموضوعي الذي لم تر المحكمة أنه يغير عقيدتها في إدانته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٠)

القضية رقم ١٠١٩ سنة ٢٠٠٢ القضائية :

نقض . أسباب الطعن . وجوب تقديمها لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض .

يجب لقبول الطعن أن تقدم أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد المحدد قانوناً وإلا فإنه يكون غير مقبول شكلاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز ديروط بدد المبلغ المبين القدر بالمحضر لآمنه محمد عبدالكريم وذلك اضراً بها وكان قد سلم اليه على سبيل الوكالة. وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من شئون العقوبات . ومحكمة ديروط الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم أهراً واحداً مع الشغل وكنفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف ، ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة قدة خمس سنوات عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٠ ، وقدم لنيابة ديروط تقريراً بأسباب طعنه في ٢٦ من الشهر المذكور .

المحكمة

من حيث إن الطاعن قرر بطعنه في ١٨ من مارس سنة ١٩٥٠ في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، ولكنه لم يقدم أسباب طعنه لهذا القلم ولا لمحكمة النقض بل قدمها لقلم كتاب محكمة ديروط ، فأرسله هذا إلى محكمة أسيوط فوصل إليها بعد فوات الميعاد ، ولما كان يجب لقبول الطعن أن تقدم أسبابه لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد المحدد قانوناً - فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

(٣١)

القضية رقم ١٠٢١ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع . طلب عمل معاية لتحقيق دفاع جوهرى في حادث قتل خطأ . تأييد الحكم الابتدائى بالادانة دون رد على هذا الطلب . إخلال بحق الدفاع .

إذا كان المتهم بالقتل الخطأ قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية - بنفى الخطأ المسند اليه - بدفاع موضوعى جوهرى

وطلب إلى محكمة الدرجة الثانية إجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع ، فأدانته هذه المحكمة مؤيدة الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها دون أن تشير إلى هذا الطلب وكان الحكم الابتدائي قد أسس الادانة على أسباب ليس فيها ما يصلاح رداً على ذلك الدفاع ولا على طلب المعاينة الذي تمسك به المتهم - فتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ١٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ بسمنود ، أولاً : تسبب بغير قصد ولا تعمد في وفاة السيد البيومي أبو سالم بالاصابات الميئة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احتياظه بأن صدم المجنى عليه بالقاطرة ونشأت عن ذلك الوفاة . ثانياً : تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة الحمار المبين بالمحضر وطلبت عقابه بالمادتين ٣٨ و ٢/٣٨٩ من قانون العقوبات . ومحكمة سمنود الجزئية قضت غيابياً عملاً بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ عن التهمتين ، نعارض وقضت المحكمة بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع ، ذلك أنه أسس دفاعه على تقى الخطأ من جانبه ، وأنه لم يتحرك بالقطار وهو يجرى مناورة إلا بناء على إشارة أعطيت له بالمسير ، وكان يطلق الصفارة باستمرار ، وأن مكان الحادث به بعض الانحدار مما تسبب عنه اندفاع إحدى العربات وإصابة المجنى عليه الذي كان يركب حملاً ويجتاز به مكاناً غير مسموح للجمهور بالمرور فيه ، وطلب إلى محكمة ثانية درجة إجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى ذلك ولم ترد على هذا الطلب .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة ثاني درجة أن الطاعن طلب إليها الانتقال لمعاينة مكان الحادث تحقيقاً لدفاعه المشار إليه بوجه الطعن والذي تمسك به أمامها وأمام محكمة أول درجة ، مع أنه دفاع جوهري ، إلا أن المحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها دون أن تشير إلى هذا الطلب . ولما كان الحكم الغيابي الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم الصادر في المعارضة قد أسس إدانة الطاعن على ثبوت وقوع الخطأ في قوله : « بما أنه تبين مما تقدم أن الخطأ واضح من جانب المتهم لأنه كان من الواجب عليه أن يتحرز في قيادة القاطرة وألا يدفع بها العربات دفعاً أعمى يدل على الرعونة وعدم التحرز وأن ينبه المجنى عليه بالصفارة حتى يتفادى الاصطدام » وكان هذا الذي قاله الحكم ليس فيه رد على دفاع الطاعن ولا على طلب المعاينة الذي أبداه أمام محكمة أول درجة في المعارضة وأمام محكمة ثاني درجة ، وتمسك به ، فإن المحكمة إذ قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن تحقق دفاع الطاعن أو ترد عليه تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

(٣٢)

القضية رقم ٢٢ . ١٠ سنة ٢٠ القضائية :

- (أ) ارتباط . تقديره موضوعي . اختيار المحكمة إحدى الجرائم الواقعة من المتهم منفصلة عن الجرائم الأخرى على أساس أنها لم ترتكب لذات النرض ولم تنشأ عن ذات العمل . لا سبيل لمحكمة انقض عليها
- (ب) وقف التنفيذ . تعلقه بتقدير العتوية . تقدير العقوبة من سلطة محكمة الموضوع وليس عليها أن تبين أسبابه . النعى على الحكم أنه اغفل طلب وقف التنفيذ . لا يقبل .

١ — إن تقدير قيام الارتباط المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أمر متعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بحسب

ما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بغير تعقيب عليها في ذلك مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون . فإذا كان الحكم قد أدان المتهم في جريمة التدخل في وظيفة من الوظائف العمومية والشروع في الحصول بالتهديد من المحنى عليه على مبلغ من المال وأوقع عليه عقوبة واحدة عنهما ، كما أدانته بـ جنحة ضرب المحنى عليه وعاقبه من أجلها قاتلا في ذلك إن تهمة الضرب منفصلة عن تينك التهمتين اذ المتهم لم يرتكب هذه الجرائم لغرض واحد كما أنها لم تنشأ عن عمل واحد ، فهذا الذى قاله الحكم من شأنه أن يؤدي الى ما انتهى اليه ولا سبيل لمحكمة النقض عليه .

٢ - إن وقف تنفيذ العقوبة أمر متعلق بتقديرها ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا للجريمة من سلطة محكمة الموضوع بحيث لا تلزم ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت على المتهم العقوبة بالقدر الذى ارتأته ، واذن فلنعى على الحكم أنه أغفل طلب وقف التنفيذ ولم يرد عليه لا يكون له محل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم أول أبريل سنة ١٩٤٩ بدائرة بندر أسبوط ، أولا - تدخل في وظيفة من الوظائف العمومية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة وأجرى عملا من مقتضياتها وذلك بأن اتخذ صفة أحد رجال المباحث وأجرى القبض على حسين احمد عبد العال وتفتيشه ، ثانيا - شرع في سرقة نقود حسين احمد عبد العال وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو القبض عليه وضبطه ، ثالثا - شرع في الحصول بالتهديد على إعطائه مبلغا من النقود للمجنى عليه سالف الذكر ، رابعا - ضرب حسن حسين ليمون فأحدث به الاصابات التى سيكشف عنها التقرير الطبي ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ١٥٥ و ٣١٨ و ٣٢١ و ٣٢٦ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر أسبوط الجزئية قضت أولا بحبس المتهم

شهرًا واحدًا مع الشغل عن التهمتين الأولى والرابعة وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ وذلك تطبيقًا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات. وثانيًا - بداءته من التهمتين الثانية والثالثة عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة طالبة إلغائه ومعاقبة المتهم بمواد الاتهام ، ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت (أولاً) بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم شهرًا مع الشغل عن التهمتين الأولى والثانية تطبيقًا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات، و(ثانيًا) بتغريمه مائة قرش عن التهمة الرابعة عملاً بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، و(ثالثًا) بتأييده فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بتهمة التدخل في وظيفة عمومية واعتبر من أركان هذه التهمة قيام الطاعن بعمل إيجابي هو القبض على المحبى عليه وتفتيشه ومحاولة اقتياده إلى مركز البوليس ، عاد فجعل هذا الركن موضوعاً لتهمة الشروع في الحصول بالتهديد منه على مبلغ من النقود ، هذا على حين أنه ثبت بحكم محكمة الدرجة الأولى أن الطاعن لم يطلب من المحبى عليه نقوداً .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فيما يتعلق بالتهمتين المشار إليهما بوجه الطعن ، وأورد الأدلة على ثبوتهما فقال : « وحيث إن التهمة ثابتة قبل التهم من شهادة المحبى عليه وأخيه وحسن حسين لميون وحامد رضوان السالبي الذكور فهو قد تدخل في وظيفة عمومية بادعائه أنه من رجال المباحث من غير أن تكون له وظيفة رسمية فيها وقام بعمل من مقتضى تلك الوظيفة بأن قبض على المحبى عليه حسين أحمد عبد العال وقتشه وأراد اقتياده للبندر . والعمل الذي تطلبه محكمة النقض بالإضافة إلى اتخاذ الصفة

المجردة ظاهر من القبض على المحبى عليه وتفتيشه وطلب اقتياده للبندر .
والتهمة الثالثة ثابتة أيضا قبله من أقوال المحبى عليه، إذ أن المتهم بعد أن فتشه
وهده من عاقبة اقتياده للبندر طلب اليه صراحة تقديم مبلغ من المال
بعبارة لا تجعل مجالا لتأويلها بمعنى آخر، فقول المتهم « يا لله اخلص » عقب
تفتيشه والتحذير من عقوبة حمل العصا لو حرر للمحبى عليه محضر بشأنها لا تعنى
إلا طلب مبلغ من المال ، وكل الاجراءات السابقة على طلب المبلغ هي
تهديد للوصول لذلك الغرض » لما كان ذلك وكان هذا الذى قاله الحكم
توافر فيه جميع العناصر القانونية لحريمتى التدخل فى الوظيفة العمومية
والشروع فى الحصول بالتهديد على نقود ، اللتين دان الطاعن بهما ، وكانت
الأدلة التى ذكرها من شأنها أن تؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها ، فان ما يشبهه
الطاعن فى هذا الوجه من طعنه يكون على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثانى هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن
كذلك بجنحة الضرب الذى كان موضوع التهمة الرابعة قد قال بانفصالها
عن التهمتين السابقتين وأوقع عليه من أجلها عقوبة مستقلة مع أن الأفعال
التي قام بها الطاعن على فرض صحتها هي كل مترابط جمعتها وحدة الغرض
وهي التدخل فى الوظيفة الرسمية مما كان يتعين معه تطبيق المادة ٣٢ من قانون
للعقوبات بالنسبة الى هذه التهمة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قال بصدد ما يشبهه الطاعن
فى هذا الوجه . « وحيث إن التهمة الرابعة منفصلة عن التهمة الأولى فهما
لاتلشآن عن عمل واحد ولم يرتكبهما المتهم لغرض واحد فلا محل لتطبيق
لمادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لهما فيتعين عقاب المتهم عن التهمة
الرابعة بنص المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات » ، وكان تقدير الارتباط
المنصوص عليه فى المادة ٣٢ متعلقا بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة
الموضوع بحسب ما تستخلصه من الظروف والوقائع المطروحة عليها بغير

تعقيب عليها في ذلك مادام قضاؤها لا يتعارض مع العقل وحكم القانون ،
وكان ما قاله الحكم فيما تقدم من شأنه أن يؤدي الى ما انتهى اليه ، فان هذا
الوجه يكون بدوره لا محل له .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن محامي الطاعن قد تمسك في الجلسة بطلب
وقف تنفيذ العقوبة لعدم وجود سوابق للمتهم ، ولأنه رب أسرة وموظف
وقد أغفل الحكم هذا الطلب ولم يرد عليه ، وأنه على الرغم من أن شهادة رجل
البوليس قد جرحها الطاعن فقد قال الحكم إن شهادة الشهود لم تلق تجريحا .

وحيث إنه لما كان وقف تنفيذ العقوبة أمرا متعلقا بتقديرها ، وكان هذا
التقدير في الحدود المقررة قانونا للجريمة التي تثبت على المتهم — من سلطة
محكمة الموضوع بحيث لا تلزم ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت عليه
العقوبة بالقدر الذي ارتأته — لما كان ذلك ، وكان محضر الجلسة الاستئنافية
لا يبين منه أن الطاعن قد جرح شهادة رجل البوليس الذي يشير اليه بوجه
الطعن ، فان هذا الوجه لا يكون له ما يبرره .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ، متعينا رفضه موضوعا .

(٣٣)

القضية رقم ١٠٢٤ سنة ٢٠ انقضائية :

حكم . تسييه . قتل عمد . اثبات المحكمة أن وفاة المجني عليه نشأت من عيار أطلقه واحد من المتهمين .
إدانة المتهمين جميعا في القتل العمد مع سبق الاصرار . فني المحكمة عن المتهمين ذرف الرصد . التعارض بين
بعض ما قاله في صدق ثبوت سبق الاصرار وبعض ما قاله في فني الرصد . قصور في بيان ثبوت سبق
الاصرار وفي ثبوت ما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعا عن القتل .

إذا كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أن وفاة المجني عليه إنما نشأت من
عيار ناري أطلقه عليه واحد من المتهمين فقط ، ومع ذلك أدانت المتهمين جميعا

في القتل العمد مع سبق الاصرار ، بانية قولها بثبوت سبق الاصرار على ما كان منهم من تدبير سابق واعدادهم العدة بالتسلح لتنفيذ الجريمة في المحنى عليه انتقاماً منه بسبب اعتدائه على أحد أقاربهم من سنة سابقة في حين أنها في صدد نفي ظرف الترصد قد قالت إن الذي ثبت لها هو أن مقابلة المتهمين المحنى عليه إنما كانت من طريق الصدفة فانها لولا عليه ضرباً للضعيفة السابق ذكرها ، فإن مما قالته في صدد ثبوت سبق الاصرار فضلاً عن أنه يتعذر التوفيق بين بعضه وبين بعض ما قالته في صدد نفي ظرف الترصد قاصر في التدليل على ثبوت سبق الاصرار ومارتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعاً عن القتل العمد .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم في يوم ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٧ من رجب سنة ١٣٦٨ بناحية عرب مطير مركز أبنوب مديرية أسبوط قتلوا حسين حسن حجاب عمداً ومع سبق الاصرار على ذلك والترصد بأن يبتوا النية على قتله وأعدوا لذلك بندقية وترصدوا له بالطريق وهو عائد إلى منزله حتى إذا ما مر عليهم أطلق عليه المتهم الأول عدة أعيرة نارية وضربه الثاني والثالث بالعصى الغليظة على رأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاته . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة حجاب على يوسف بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وبمعاقة كل من فرحان محمد حسين الشيخ وعلى فرحان على الفاروق بالأشغال الشاقة عشر سنوات .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

...من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون . وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه انه جاء قاصراً ومشوباً بالتناقض والاضطراب . ذلك لأن المحكمة وقد نفت توفر الترسد بناء على أنه لم يثبت أنهم كانوا يعلمون علماً سابقاً بخط سير المجنى عليه عند خروجه من منزله والعودة إليه ، وأنهم إنما قابلوه من طريق الصدفة — عادت وقالت بثبوت سبق الاصرار لديهم ، وأوردت أسباباً لا تؤدي إلى ذلك ولا تستقيم مع ما ذكرته عن نفي الترسد ولا ما جاء بباقي الأسباب التي يستفاد منها أنهم حين أوجدتهم الصدف منفردين مع المجنى عليه تجددت في نفوسهم الضغينة التي يحملونها نحوه فدفعتهم إلى انتهاز الفرصة للاعتداء عليه . ويقول الطاعنون إن هذه الصورة لا يمكن أن يوصف معها القتل بأنه وقع بتدبير سابق ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما وقع من الطاعنين الثاني والثالث ضرباً بعصا أحدث إصابات سطحية كانت نسبة قصد القتل إليهما لمجرد استعمال الأول لسلاحه الناري غير مستساغة ، إذ ما دام الحادث لم يقع نتيجة اتفاق بينهم ، فلا يسأل كل منهم إلا عن الفعل الذي صدر منه ، ويكون الحكم إذ جرى على غير ذلك مخطئاً متعيناً نقضه .

وحيث إن الطاعنين احيلوا إلى محكمة جنائيات أسيرت لمحاكمتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترسد ، فدانتهم المحكمة جميعاً بالقتل العمد مع سبق الاصرار ، ونفت عنهم الترسد ، وبعد أن بينت واقعة الدعوى وتحدثت عن ثبوت نية القتل لديهم جميعاً قالت : « وحيث إن ظرف سبق الاصرار مستفاد مما ثبت من التحقيقات من أن المتهمين وهم من عائلة واحدة — فالأول ابن عم الثاني والثالث — حشدوا على المجنى عليه اعتداءه على أخى المتهم الأول بالضرب الذي أحدث به عاهة برأسه قبل الحادث بحوالى سنة فييتوا بذلك

النية على الأخذ بثأرهم منه وأعدوا لذلك العدة لهذا الانتقام فحمل أولهم
بندقية مششخنة محشوة برصاص من ذات السرعة العالية وسمل كل من
الثاني والثالث عصا غليظة فلما قابلوه في ليلة الحادث انفردوا به وانها
الثاني والثالث عليه ضربا بالعصى التي كانا يحملانها على رأسه فسقط على
ظهره أرضاً فأطلق المتهم الأول عليه من البندقية المذكورة التي كان
يحملها طلقين أصاب أحدهما جنبابه وخرج من الكم دون أن يصيبه ثم
أصاب الثاني بطنه بالاصابة القاتلة الموصوفة بالكشف الطبي . أما ظرف
الترصد وهو الذي أضافته النيابة في وصف التهمة فلم يثبت من التحقيق
أن المتهمين كانوا يعلمون بخط سير المجنى عليه عند خروجه من منزله
للبحث عن يؤجره والعودة إليه علماً سابقاً ثم ترصدوا له في طريقه فلما
مر عليهم فاجأوه بالاعتداء. والثابت أنهم إنما قابلوه من طريق الصدفة
حال عودته إلى منزله وكانوا مسلحين على الوجه السابق وحاquدين عليه
للضغينة السابق ذكرها وميئين النية على الاقتصاص منه فلما قابلوه انها
عليه ضرباً على الصورة السابق ذكرها تشفياً وانتقاماً . ولما كانت الأسباب
التي ساقها المحكمة أولاً للاستدلال على ثبوت سبق الاصرار لدى الطاعنين
من تدبير سابق واعداد العدة بالتسلح لتنفيذ الجريمة في المجنى عليه انتقاماً
منه بسبب اعتدائه على أحد أقاربهم من سنة سابقة وثانياً - للاستدلال على نفي
الترصد من أن الذي ثبت له هو أن مقبلتهم المجنى عليه إنما كانت من طريق
الصدفة . . . فانها لولا عليه ضرباً بالضغينة السابق ذكرها - لما كانت تلك
الأسباب يثار الترفيق بين مضها والبعض الآخر، وهي في ذات الوقت قاصرة
في التدليل في منطق سائغ على ما رتبته المحكمة عليها من ثبوت سبق الاصرار
ومن مساءلة الطاعنين جميعاً عن القتل العمد مع ما أثبتته الحكم من أن وفاة
المجنى عليه إنما نشأت عن عيار ناري أطلقه عليه واحد منهم فقط - لما كان
ذلك كله ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه.

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك
من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(٣٤)

القضية رقم ١٠٣١ سنة ٢٠ القضائية :

نقض . طعن مبنى على جدل موضوعي . لا يقبل . مثال في دعوى تزوير .

إذا كان الحكم قد أدان المتهم الطاعن بالاشتراك في تزوير مع متهم آخر ، وذلك بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة واستخلص من جميع عناصر التحقيق الشاملة لأقوال المجنى عليه وأوراق الدعوى ما اطمأنت إليه المحكمة في ثبوت الواقعة بظروفها على الطاعن ، وكان مما قاله في ذلك أن الطاعن رغبة منه في عدم سداد الأجرة المستحقة عليه مقابل سكنه الذي استأجره من المجنى عليه سخر المتهم الآخر في اتخاذ إجراءات لمنع المجنى عليه من الوصول إلى حقه فوقع الحجز تحت يده ورفع دعوى لم يقيد بها ثم عاد ورفع دعوى أخرى وحجز فيها تحت يده وفاء لمبلغ بموجب سند لم يوقع عليه المجنى عليه قضى فيها برد هذا السند وبطلانه ، فهذا الذي قاله الحكم من شأنه أن يؤدي في العقل والمنطق إلى النتيجة التي انتهى إليها . وما ذكره من أن الطاعن هو الذي سخر المتهم الآخر في اتخاذ الإجراءات التي أشار إليها ليس معناه أن الطاعن اتفق معه على اتخاذ إجراءات مدنية فحسب وإنما هو يشير كذلك إلى حصول الاتفاق على تزوير السند موضوع الدعوى ويكون ما يشبه الطاعن حول ذلك إن هو إلا جدل موضوعي ومناقشة لأدلة الدعوى مما لا يقبل أمام محكمة النقض .

الوقائع

أهملت النيابة العامة كلا من : ١ - مفتاح عبد الله و ٢ - عبد الغنى محمد (الطاعن) بأنهما في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٦ بشبين القناطر ، الأول : ارتكب

تزويرا ماديا في محرر عرفى هو عبارة عن سند إذنى بمبلغ عشرة جنيهات بأن حرره ووقع عليه بتوقيع مزور نسبة الى على عبد المنعم . والثانى - اتفق معه على ارتكاب هذا التزوير فوقعت الجريمة بناء على ذلك ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢١٥ ، ٢/٤٠ ، ٤١ من قانون العقوبات ومحكمة شبين القناطر الجزئية قضت غيايبا للأول وحضوريا للثانى بمحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ثمانية قرش لوقف التنفيذ وذلك عملا بالمادتين ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات للأول وبهما وبالمادتين ٢-١/٤٠ ، ٤١ من القانون المذكور للثانى . فاستأنف المحكوم عليه الثانى وحده . ومحكمة بنها الابتدائية قضت برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ

المحكمة

...وحيث إن الطعن يتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه اذ د'ن الطاعن بالاشتراك فى تزوير مع متهم آخر حكم عليه غيايبا ولا تزال الدعوى قائمة بالنسبة له أمام محكمة الدرجة الأولى على أساس ثبوت تزوير الورقة محل الدعوى ، لم يورد دليلا على اشتراك الطاعن فى هذا التزوير، بل اكتفى بالقول بأنه صاحب المصلحة الحقيقية فيه للكيد للمجنى عليه لما بينهما من نزاع بسبب الإيجار ، وأنه سخر المتهم الأول فى اتخاذ جميع هذه الاجراءات المدنية قبل المجنى عليه لمنعه من الوصول الى حقوقه وأنه يؤيد هذا أن الحجز توقع تحت يد الطاعن فى المرتين من المتهم الأول : مرة أمام محكمة امبابه ولم تقيد الدعوى ، والمرة الثانية أمام محكمة شبين القناطر وقضى فيها برد وبطلان السند ، ولم يستدل على المتهم الأول فى المكان الذى حدده فى الدعوى . وهذا القول لا يكتفى بذاته لأن تقام عليه إدانة ، ذلك أن الطاعن كان يودع ما عليه خزانة المحكمة تنفيذا لمقتضى الحجز ، وأن المتهم الآخر المقول بأن الطاعن حرضه واتفق معه له هو مصلحة ذاتية فى تزوير السند ، لأنه يتضمن مديونية المجنى عليه له فى مبلغ من المال ، وقد قضى بإدانة

هذا المتهم الآخر في التزوير وقد يكون لنظر المحكمة مسوغ لو أنها قالت بأنه لا يوجد آخر بالمرة وقضت في ذات الوقت ببراءة المتهم الآخر المرفوعة عليه الدعوى من التزوير على أساس أنه في الواقع من الأمر شخص صوري، هذا إلى أن المحكمة بما قالته لم تبين إلا أن الطاعن اتفق مع المتهم الآخر على اتخاذ إجراءات مدنية لأشأنها بالتزوير الجنائي الذي يصح أن يكون المتهم الآخره وحده الذي فكر فيه ولجأ إليه دون علم الطاعن .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر الثمانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واستخلص من جميع عناصر التحتييق الشاملة لأفوال المحجى عليه وأوراق الدعوى ما اطمأنت إليه المحكمة في ثبوت الرافعة بظروفها على الطاعن، فقال: ومن حيث أن المحكمة تستخلص مما تقدم أن المتهم الثاني تأخر في سداد الأجرة المستحقة عليه مقابل سكنه الذي يستأجره من المحجى عليه وباقي نظار الوقف، ورغبة منه في عدم سداده سخر المتهم الأول في توقيع الحجز تحت يده ورفع المتهم الأول لذلك دعوى أمام محكمة امبابه إلا أنه لم يقيد بها وكان الحجز فيها نظير مبلغ خمسة جنيهات ثم عاد بعد ذلك وسخر المتهم الأول في رفع الدعوى يوم ٨-٨/١٩٤٥ والحجز فيها تحت يد المتهم الثاني وفاء لمبلغ عشرة جنيهات بموجب سند تبين من تقرير مصلحة الطب الشرعي أنه لم يوقع عليه من المحجى عليه. وواضح من ذلك كله أن المتهم الثاني هو الذي سخر المتهم الأول في اتخاذ جميع هذه الاجراءات لمنعه من الوصول الى حقوقه قبله. ويؤيد هذا أن الحجز تحت يده توقع في المرتين من المتهم الأول: مرة أمام محكمة امبابه ولم تقيد الدعوى، والمرة الأخيرة أمام محكمة شبين وقضى فيها برد وبطلان السند ولم يستدل على المتهم الأول في المكان الذي حددته لاقامته . ومن حيث انه متى ثبت ما تقدم تكون التهمة المسندة لكل من المتهمين ثابتة. ولما كان هذا الذي قاله الحكم من شأنه أن يؤدي في العقل والمنطق الى النتيجة التي انتهى إليها وكان مذكوره من أن المتهم الثاني

(الطاعن) هو الذى سخر المتهم الأول فى اتخاذ جميع الاجراءات المشار اليها فيه لمنعه من الوصول الى حقوقه ليس معناه أن الطاعن اتفق مع المتهم الآخر على اتخاذ اجراءات مدنية فحسب، وإنما هو يشير كذلك الى حصول الاتفاق على تزوير السند موضوع الدعوى — لما كان ذلك فان ما يشره الطاعن فى طعنه يكون على غير أساس ولا يكون فى واقعه لا جدلا فى موضوع الدعوى ومناقشة لأدلتها مما لا يقبل أمام محكمة النقض، ويتعين من أجل ذلك رفض الطعن موضوعا.

(٣٥)

القضية رقم ١٠٣٢ سنة ٢٠ القضائية :

(١) - كم . تسببه . تعويض . تقديره . قول المحكمة إنها ترى أخذ المتهمين بالشدة فى توقيع العقوبة زجرا لهم والحكم للدعى المدنى بطلباته . ذلك لا يفيد أنها راعت فى تقدير التعويض الزجر لا تناسبه مع جبر الضرر .

(٢) دفاع شرعى : قول المحكمة بثبوت سبق الإصرار يفيد تفيد الدفاع ونفى قيامه .

١ - إذا كانت المحكمة بعد أن قدرت التعويض الذى تحكم به على المتهم للمجنى عليه قد أنهت حكمها بقولها إنها ترى أخذ المتهمين بالشدة فى توقيع العقوبة زجرا لهم وعظة لغيرهم، والحكم للمدعى المدنى بجميع طلباته، فالتعنى على هذا الحكم بأنه قد راعى الزجر فى القضاء للمدعى المدنى بجميع طلباته فى حين أن التعويض يجب ألا يكون مؤسسا إلا على مالحق المدعى من ضرر، وأن يكون متناسبا مع الضرر — ذلك لا يكون له محل، إذ أن حديث الزجر لم يجرى إلا منصبا على تقدير العقوبة .

٢ - إذا كانت المحكمة قد أثبتت أن المتهمين قد بيتوا النية على ارتكاب الجرم ونفذوا هذه النية بأن ضربوا المجنى عليه عمدا مع سبق الإصرار فأحدثوا

به الاصابات الميئة بالتقارير الطبية فانها تكون بذلك قد ردت على دفاع المتهمين من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعى وخلصت إلى تفنيده، مما لا يصح معه النعى على الحكم بالقصور.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين بأنهم في ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ الموافق ١٤ من ذى الحجة سنة ١٣٦٤ بدائرة مديرية الجيزة : شرعوا عمدا في قتل أمين ضيف بنحيت مع سبق الاصرار بأن انتووا قتله وقصدوا الى صندوق الكازوذة الذى يمتلكه وحمل الأول طبنجة والثانى سكيناً بحدين والثالث والرابع عصيا غليظة وأطلق عليه الأول ثلاثة أعيرة نارية لم تصبه وطعنه الثانى بالسكين فى رأسه وضربه الثالث والرابع بالعصا قاصدين من ذلك قتله فأصيب بالاصابات الميئة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن ارادتهم هو عدم إحكام المتهم الأول الرماية واسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وطلبت من قاض الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات، فقرر بذلك وادعى أمين ضيف بنحيت بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين جميعا متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الجيزة قضت باعتبار الواقعة جنحة وبمعاقبة كل من المتهمين الأربعة بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وبالزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية وعشرة جنيهات أتعاب محاماة ، وذلك عملا بالمادة ٢/٢٤٢ من قانون العقوبات لأنهم فى الزمان والمكان سالى الذكر ضربوا عمدا ومع سبق الاصرار أمين ضيف بنحيت فأحدثوا به الاصابات الموضحة بالتقارير الطبية والتى عولج من أجلها مدة تقل عن العشرين يوماً . فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن الوجهين الأولين من أوجه الطعن يتحصلان في القول ، أولاً — بأن الحكم المطعون فيه وقد خلص الى اعتبار الواقعة ضرباً عمداً مع سبق الاصرار بدلاً من شروع في قتل عمد مع سبق الاصرار فإنه لم يستظهر ركن القصد الجنائي للجريمة التي دان بها الطاعنين ؛ ولم يقيم الدليل على توافر ذلك القصد لديهم ، ولا يبغي عن ذلك ما أشار اليه الحكم من توافر سبق الاصرار وان هذا الظرف غير متوافر في الدعوى أيضاً ؛ وليس فيما ساقته المحكمة ما يؤدي الى ثبوته . ويقول الطاعنون تفريعاً على ذلك أن كلا منهم يجب ألا يسأل الا عما وقع منه مستقلاً عن الآخرين ؛ ولم يثبت بالحكم أن اعتداء ما وقع من الطاعن الأول ، ثانياً — أخطأ الحكم اذ قضى بكل التعويض المطاوب ، واتخذ من هذا التقدير سبيلاً لتغليظ العقوبة ، إذ نوهت المحكمة بأنها تراعى الزجر في القضاء للمدعى المدني بجميع طلباته ؛ في حين أن التعويض يجب ألا يكون مؤسساً الاعلى ما لحق المدعى من ضرر ؛ وان يكون متناسباً مع ذلك الضرر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بعد أن احوالها الى جريمة هي أخف مآلاً واصحح حالاً للطاعنين ؛ ثم أورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوتها في حقهم ومن بينها ركن سبق الاصرار لديهم جميعاً . ولما كان الأمر كذلك وكان ما يزعمه الطاعنون من أن المحكمة جعلت من التعويض عنصراً من عناصر الزجر غير صحيح ؛ إذ كان حديثها في ذلك منصّباً على تقدير العقوبة لا التعويض ؛ فان ما يثيره الطاعنون لا يكون سوى جدل في تقدير الأدلة والتعويض المقضى به وهو ما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك .

وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في القول بأن الحكم جاء قاصراً في الرد على دفاع الطاعنين من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي ، إذ قال المدافع عنهم

بمجلسة المحاكمة إن المجنى عليه هو الذي بدأ الاعتداء ؛ وإن أحد الطاعنين ضربه رداً على اعتدائه ؛ وهذا ما يتسق مع ظروف الحادث ؛ وما جعل المحكمة تقضى برصغه جنحة ضرب لاشروءاً في قتل كما صوره المجنى عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين المشار إليه ، وخلص إلى تنفيذة ؛ ونفى قيام حالة الدفاع الشرعى بما أثبتته من أنهم يبتغون النية على ارتكاب الجرم وتنفذوا هذه النية بأن ضربوا المجنى عليه عمداً مع سبق الإصرار فأحدثوا به الإصابات الموصفة بالتقارير الطبية . ونفى كان الأمر كذلك فإن ما يثرونه في هذا الوجه لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٦)

القضية رقم ١٠٣٤ سنة ٢٠ انقضائية :

وصف التهمة . تغيير وصف التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة دون لفت المتهم . لا يصح .

إن تغيير وصف التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال الميئنة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات — عملاً بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يتمصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يتجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة ، وإذا كان القانون لا ينول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس

واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلت الدفاع عنه إلى ذلك ،
فإن هذا التغيير يكون إخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين بأنهما في يوم الجمعة ١٩ من مارس
سنة ١٩٤٨ الموافق ٨ من جمادى لأولى سنة ١٣٦٨ بتأحية كفر السنادية مركز زفتى
مديرية الغربية شرعا في قتل على على عبد اللطيف عمداً مع سبق الإصرار
والترصد بأن يتنا النية على قتله وأعدا لذلك عدتهما وتربصا له إلى أن ظفرا به
فأنهالا عليه ضرباً بعصا ثقيلة على رأسه وآلة حادة قاطعة « سكين » على
بقية جسمه قاصدين قتله فأحدًا به الاصابات الميئة بالتقرير ، وخاب أثر
الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه هو ادراك المجنى عليه بالعلاج ، وطلبت
من قاضى الاحالة احوالهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ،
و ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعى بحق مدنى
على على عبد اللطيف وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه
على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات ططا قضت عملا بمواد الاتهام بمعاقبة
كل من المتهمين بالأشغال الشاقة خمس سنوات وبالزامهما متضامين بأز
يدفعا للمدعى بالحقوق المدنية مائة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف
المدنية . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن الدعوى العمومية
رفعت عليهما بالشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار ، ولكن المحكمة

بعد أن سمعت الدعوى انتهت إلى القول بأن ما وقع من كل منهما هو جناية ضرب نشأت عنه عاهة وكان ذلك منها في حكمها فقط دون أن تثيره بجلسة المحكمة أو تلفت نظر الدفاع إليه .

وحيث إنه لما كان بين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ما يقوله الطاعنان صحيح ، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة مما تملك محكمة الجنايات عملاً بنص المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات إجراؤه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك إلى اسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الاحالة ، وهي الواقعة المكونة للعاهة ، لما كان ذلك ، وكان القانون لا ينحل المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥١

(٣٧)

القضية رقم ١٥٧٣ سنة ١٩ القضاية :

برئاسة حصرة صاحب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وعضوية حضرات اصحاب العزة :
امد حسنى بك ، وحسن اسماعيل المصبي ك ، و ابراهيم حليل بك ، ومهدا احمد غنيم بك المستشارين

تقضى . ميعاد التقرير بالاطعن . عذر قهرى منع الطاعن من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم
المطعون فيه . يجب التقرير بالاطعن فى الميعاد محسوبا من يوم ثبوت علمه رسميا بصدر الحكم .

إنه حتى مع التسليم بقيام مانع قهرى لدى الطاعن من حضور الجلسة
التى نظرت فيها معارضته فى الحكم الغيابى الاستثنائى وقضى فيها بتأييد الحكم
الصادر بادانته ، فذلك لا يشفع له فى تجاوز الميعاد الثانوى فى التقرير بالاطعن
الحكم محسوبا من اليوم الذى ثبت فيه رسمياً علمه بصدر هذا الحكم عليه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة هذا الطاعن فى قضية الجنحة رقم ٢٠٣٦ سنة ١٩٤٥
عطارين بأذنه فى يوم ٢٨ من يناير سنة ١٩٤٥ بدائرة قسم العطارين - أعطى
بسوء نية شيكاً لا يتقابل به رصيد قائم على بنك مصر بالقاهرة لمحمد رفعت افندى
وطلبت عتاقه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح
العطارين الجزئية قضت غيابياً عملاً بالمادتين المطلوبتين بحبس
المتهم أربعة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات بلا مصاريف .
فعارض ، والمحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه ، فاستأنف ،

ومحكمة اسكندرية الابتدائية هيئة استئنافية قضت غايياً بتأييد الحكم المستأنف. فعارض، والمحكمة قضت بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٩ (بعد الميعاد القانوني) وقدم تقريراً بالأسباب في ٣١ من يولييه سنة ١٩٤٩ بعد الميعاد القانوني أيضاً .

المحكمة

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٥ من يناير سنة ١٩٤٩ بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه ، فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٥ من يولييه سنة ١٩٤٩ وقدم تقريراً بأسباب طعنه في ٣١ من الشهر المذكور . وقال في تبرير تجاوزه لميعاد الطعن بأنه لم يستطع الحضور أمام محكمة الاسكندرية يوم نظر معارضته لسبب خارج عن إرادته، فقد كان محبوساً بسجن مصر على ذمة قضية أخرى واستحال على إدارة هذا السجن ترحيله إلى الإسكندرية في يوم جلسته بسبب أنه كان محمداً لنظر القضية التي كان محبوساً على ذمتها أمام محكمة جنح استئناف مصر يوم ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٩ وهو اليوم السابق مباشرة على تاريخ جلسة الاسكندرية .

وحيث إنه مع التسليم بقيام هذا المانع القهري لدى الطاعن من حضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته وقضى فيها بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإدانته ، فإنه لا يشفع له في تجاوز ميعاد النقض القانوني محسوباً من اليوم الذي ثبت فيه رسمياً علمه بصدور الحكم عليه . ولما كان ذلك ، وكان علم

الطاعن بصدور الحكم المطعون فيه قد ثبت رسمياً بموجب العريضة التي قدمها إلى النائب العام في ٧ من مارس سنة ١٩٤٩ وطلب فيها وقف تنفيذ هذا الحكم وإعادة نظر معارضته أمام محكمة الموضوع ، مما يؤداه أنه كان يعلم منذ ٧ من مارس المذكور ، وهو تاريخ هذه العريضة ، بصدور الحكم عليه ، وكان هو مع ذلك لم يقرر بالطعن إلا في الخامس من شهر يولييه سنة ١٩٤٩ فإنه يكون قد تجاوز الميعاد القانوني للتقرير بالنقض محسوباً من يوم ٧ من مارس المشار إليه ، وتعين من أجل ذلك عدم قبول طعنه شكلاً .

(٣٨)

القضية رقم ٥٠٦ سنة ٢٠ القضاية :

معارضة . التقرير بها . ذكر أنه حدد لنظرها يوم كذا في التقرير . عدم ذكر شيء في خاتمة التكاليف بالحضور في الجلسة المحددة . عدم حضور المعارض أو محبيه هذه الجلسة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حكم مشوب بإجراء باطل . وجوب نقضه .

من المقرر قانوناً أنه يجب اعلان المتهم بالحضور اعلاناً قانونياً بالجلسة أو التنبيه عليه شخصياً بحضورها . واذن فإذا كان الثابت أن المتهم قرر بالمعارضة في الحكم الاستئنائي الغيبي بواسطة محاميه بصفته وكيله عنه ، وذكر بالتقرير بالمعارضة أنه حدد لنظرها يوم كذا ولم يذكر شيء في خاتمة التكاليف بالحضور في الجلسة المحددة ، وتبين من محضر جلسة المعارضة في ذلك اليوم أن المتهم لم يحضر ولم يحضر عنه أحد ، فإن الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن يكون قد شابه بطلان في الاجراءات يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية اللجنة رقم ١١٣٣ سنة ١٩٤٩
الوايلي بأنه في ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بدائرة الوايلي - أعطى ديمتري كمبورس
بسمه نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك .

وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح
الوايلي الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع
الشغل وكفالة مائة قرش لرقف التنفيذ بلا مصروفات . فاستأنف المتهم كما
استأنفته النيابة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية
قضت غيابياً بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بقبول الاستئناف شكلاً وفي
الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المتهم ، والمحكمة قضت بتاريخ
٤ مارس سنة ١٩٥٠ باعتبار المعارضة كأن لم تكن بلا مصاريف . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بمحقوق دفاعه .
ذلك لأنه إذ عارض في الحكم الاستئنافي الغيابي وكانت هذه المعارضة بواسطة
محاميه وحدد لنظر المعارضة جلسة ٤ من مارس سنة ١٩٥٠ فإنه لم يعلم بتلك الجلسة
و لم يعلن بها فتسعى باعتبار المعارضة كأن لم تكن دون أن تتاح له الفرصة
في ابداء دفاعه أمام المحكمة .

وحيث إنه يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه
الطعن ، أن الطاعن قرر بالمعارضة في الحكم الاستئنافي الغيابي بواسطة محاميه
بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٠ بصفته وكيلًا عن الطاعن بمقتضى توكيل مرفق .

وذكر بالتقرير أنه حدد لنظر المعارضة ٤ من مارس سنة ١٩٥٠ ولم يذكر
شيءً بخانة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة . وبين أيضاً من الاطلاع
على مخبر جلسة المعارضة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن لم يحضر ولم يحضر عنه
أحد ، فتضى في تلك الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . ولما كان من المقرر
قانوناً أنه يجب إعلان المتهم بالحضور إعلالاً قانونياً بالجلسة المحددة أو التنبيه
عليه شخصياً بالحضور في تلك الجلسة ، وكان الثابت أن أى الاجراءين لم يتخذ
في شأن الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد شابه بطلان في الاجراءات
الطوى عليه إخلال بحق دفاع الطاعن مما يوجب الحكم بما يوجب نقضه وذلك
من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٣٩)

القضية رقم ٥٦٥ سنة ٢٠ القضائية :

مسئولية جائية . قتل خطأ . قول المتهم إن المزلقان الذى وقعت الحادثة أثناء المرور فيه لم يكن
عنده خفي . لا يحل الهم من المسئولية الجائية .

إن قول الطاعن الذى أدين في جريمة القتل خطأ بأن المزلقان الذى وقع
الحادث حين كان يحاول المرور منه لم يكن عنده خفي - بفرض صحته - لا ينفي
مسئوليته .

الوتائم

أتمت النيابة العامة المنع في قضية اللجنة رقم ١٦٦١ سنة ١٩٤٧ الخليفة بأنه
في يوم ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم الخليفة تسبب من غير قصد ولا تعمد
في قتل عبدالله شرف الدين تفادى وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه

وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد سيارة وحول المرور على مزلقان السكة الحديد ولم يتخذ الاحتياطات الكافية ليتبين عدم مرور قطار من قطارات السكة الحديد فاصطدمت السيارة بأحدى القطارات التي تصادف مرورها فأصيب المحنى عليه بالاصابات الميمنة بالمحضر والتي نشأت عنها وفاته، وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الخليفة الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثمانية أشهر مع الشغل وكفالة ١٠ جنيهات لوقف التنفيذ فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل بلا مصروفات . فطعن الطاعن بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

...وحيث إن حاصل أوجه الطعن هو أن الحكم أسس إدانة الطاعن على خطئه المترتب على جلوسه على يمين السيارة من جهة القطار، وهذه الواقعة فضلاً عن مخالفتها للواقع فلا أساس لها في التحقيقات ، ويضاف إلى ذلك أن المزلقان ليس له خفير فيكون الخطأ واقعاً من مصلحة السكة الحديد .

وحيث إن مكان الطاعن من السيارة ومن القطار قد استخلصته المحكمة استخلاصاً سائغاً من أن «الدير كسيون» على اليمين كما يعترف بذلك الطاعن في الوجه الأول من طعنه، ومن أن القطار والسيارة كانا قبيل الحادث يسيران في اتجاه واحد كما ثبت من شهادة الشهود ، فلا وجه لقول الطاعن إن هذه الواقعة مخالفة للواقع ولا أساس لها في التحقيقات، أما قوله إن المزلقان لا خفير عنده فهذا إن أثبت مسئولية مصلحة السكة الحديد فلا ينزى مسئولية الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤٠)

القضية رقم ٥٦٩ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع . متهمان في جنحة تتعارض مصالحتهما . حضور محام واحد عنهما أمام محكمة الدرجة الأولى .
لا إخلال بحق الدفاع مع حرية كل متهم في أن يدافع عن نفسه بما يراه في مصلحته . طرح الدعوى أمام
المحكمة الاستئنافية بالنسبة إلى أمد هما . الطعن في الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع . لا أساس له .

لا يشترط حضور محام مع المتهم في جنحة، إذ يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه إذا لم يوافق على دفاعه . وإذن فحضور محام عن متهمين في جنحة تتعارض مصالحتهما لا يصح أن يرتب عليه القول بحصول إخلال بحق الدفاع مادام لكل متهم أن يبدى ما يشاء من الدفاع حرصاً على مصلحته . مع أن، إذا كانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تطرح إلا بالنسبة إلى أحد ذينك المتهمين فلا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض دعوى الإخلال بحقه في الدفاع إذ المحامي عنه كان حراً طليقاً في أن يترافع عنه بما يشاء .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٢٩ سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم الدرب الأحمر ، أحرز مواد مخدرة «حشيشا» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً. وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ / ٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم أمين حمدان أمين سنة مع الشغل والنفاد وتغريمه مائتي جنيه مصري . فاستأنف ، ودفع الحاضر معه ببطالان الحكم للإخلال بحقه في الدفاع ولعدم اطلاعه على القضية، ولتعارض المصلحة بين المتهمين .

والحكمة قضت : أولاً - برفض الدفوع الفرعية ، وثانياً - بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف .
فطعن بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخل بحق الطاعن في الدفاع ، فتمد رفعت الدعوى العمومية عليه وعلى والده المهتم الثاني باحراز مخدر وعلى الرغم من تعارض مصلحتهما في الدفاع فقد ترفع أ عنهما محام واحد أمام محكمة الدرجة الأولى ، وقضت هذه المحكمة بادانته وبراءة والده المهتم الثاني ، فاستأنف الطاعن ودفع محاميه أمام المحكمة الاستئنافية بيطلان الحكم الابتدائي لإخلاله بحق دفاعه وطالب إعادة القضية إلى محكمة أول درجة كيلا تفوت عليه إحدى درجات القضاء . ولكن المحكمة رفضت هذا الدفع وقضت بأيد الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما يثيره الطاعن في هذا الوجه ورد عليه فتعال فما قال « ومن حيث أنه لا يشترط حضور محام مع المهتم في جنحة ما ، بل يكفي أن يدافع المهتم عن نفسه وله أن يتنازل عن محاميه إذا لم يوافق على دفاعه . كما له أن يبدى من الأقوال ما يعتقد أنها توصله إلى البراءة ، ومن حيث إن حضور محام عن متهمين تتعارض مصلحتهما لا يؤثر على حق المهتم الذي يعتقد أن هناك إخلالاً بحق الدفاع عنه ، إذ له أن يبدى ما يشاء من الدفاع حفظاً على مصلحته ، ومن حيث إن المهتم المستأنف لم يعترض على الدفاع الذي أبدى عنه فليس له إذن أن يقرر أمام المحكمة الاستئنافية أنه كان هناك إخلالاً بالدفاع عنه ويدفع بناء على ذلك بيطلان الحكم الابتدائي » .
وكان هذا الذي يقوله الحكم صحيحاً في القانون . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية لم تطرح إلا بالنسبة إلى الطاعن وحده ، فكان الدفاع

عنه بذلك حراً طالبتاً في أن يترافع عنه بما يشاء . فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحقه في الدفاع يكون على غير أساس .

وحيث إن محمل الوجهين الثاني والثالث هو أن المحكمة قد رفضت ماطلبه الدفاع من إجراء معاناة بمكان الحادث للتحقق من الطريق الذي سلكه الشهود إلى هذا المكان ومن المحل الذي كان المتهم به والشهود قادمون عليه وذلك لآليات أنه كان في وضع يمكنه من رؤيتهم ومن التخلص من المادة المخدرة قبل وصولهم إليه - رفضت المحكمة هذا الطلب وردت عليه في حكمها برد قاصرولاً أصل له في الأوراق . ثم إن محامي الطاعن إذ تمسك بسماع شهود نفي استشهدهم أمام النيابة فشهدوا لصالحه ، أغفلت محكمة الدرجة الأولى هذا الطلب ، أما محكمة الدرجة الثانية فلم تستجب إليه وردت عليه برد غير سديد .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وعرض لدفاعه المبين بهذين الوجهين من طعنه ورد عليه بما يفنده ، واستند في كل ذلك إلى الأسباب التي أوردتها والتي لها أصالتها في التحيينات ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذين الوجهين لا يكون له ما يبرره ، ولا يعدو في واقعه أن يكون جدلاً حول موضوع الدعوى ومناقشة في تقدير أدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤١)

القضية رقم ٥٧٣ سنة ٢٠ القضائية :

حكم . نسبه . تعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها . لا يلزم .

ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة واستنتاجاً استنتاجاً ، بل يكفي

أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة عن فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به، لأن ذلك يفيد حتما أنها وجدت لشبهة أو الاستنتاجات التي أقامها الدفاع غير جدية بالرد عليها.

الوقائع

أهمت النيابة العامة هذين الطاعنين في قضية الجناية رقم ٥٦٢ سنة ١٩٤٦ الصف المقيدة بالجدول الكلي برقم ١٧٦ سنة ١٩٤٦ بأنهما في ليلة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٦ الموافق ١٣ من ربيع الأول سنة ١٣٦٥ بدائرة عزبة سلام التابعة لبلدة الحزيرة الشقرة مركز الصف مديرية الحيرة : الأول — قتل عمداً محمد عبد الغني عبد الباقي بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بتقرير الصنمة التشريحية والتي أودت بحياته ، والثاني — شرع عمداً في قتل محمود عبد المنعم أبو طالب بأن طعنه بسكين في صدره وأجزاء أخرى من جسمه قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الموضحة بالكشف الطبي ، وقد أوقفت الجريمة لسبب لا دخل لإرادة المتهم فيه وهو سعاد المحني عليه بالعلاج. وطلبت إلى قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما الأول بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات، والثا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من نفس القانون، فقرر إحالتهما إليها لمعاقبتهما بالمواد سالفة الذكر . ومحكمة جنايات الحيرة قضت عملاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات — أولاً — بمعاقبة المتهم زكي عبد الفتاح بالحبس مع الشغل ثلاث سنين على اعتبار أن الواقعة جنحة ، ثانياً — بمعاقبة المتهم الثاني أمين على عوض الله بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعنان بطريق النقض في ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٠ الخ .

المحكمة

... وحيث إن الدّاء عن الأول وإن قرر الطعن على الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه، فطعنه يكون غير مقبول شكلاً .

وحيث إن طعن الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث أن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في بيان واقعة الدعوى، ذلك أنه يتضح من هذا البيان أن المحكمة، إذ دانت الطاعن الثاني بالشروع في القتل العمد — كانت تعتقد أنه إنما انهال عليه بالضرب بالسكين بعد أن مات قريبه المحبى عليه في حادث القتل الخطأ على حين أن هذا الأخير لما يكن قد مات . كما قصر الحكم كذلك في تحديد المكان الذي حصلت فيه الواقعة . ذلك أنه إذ تؤدي أسبابه إلى أن اعتداء الطاعن قد وقع بجوار جثة قريبه . فانه يورد للمحبى عليه وشهوده أقوالاً تفيد وقوع هذا الاعتداء أمام منزل هذا المحبى عليه البعيد عن مكان الجثة سالفة الذكر . هذا إلى أن الحكم قد تنازل في الأسباب واستند إلى ما لا أصل له في الأوراق؛ ذلك أنه حين اعتمد في تعديل التهمة الموجهة إلى الطاعن الأول من القتل العمد إلى القتل الخطأ على عدول شهود الإثبات عن أقوالهم الأولى قائلاً إن تلك الأقوال إنما صدرت تحت تأثير الانفعال فور وقوع الحادث وإن مرور الزمن الطويل منذ وقوعه إلى حصول المحاكمة كان من شأنه أن تهدأ النفوس فيعود الشهود إلى تقرير الحقيقة — حين أخذ بهذا النظر بالنسبة إلى الطاعن الأول — عا : فلم يأخذ به بالنسبة إلى الطاعن الثاني وقد عدل شهود الإثبات عن أقوالهم الأولى ضده وإنما أخذ بهذه الأقوال واطرح أقوالهم المعدلة . ونظرية مرور الزمن وأثرها في تهدئة النفوس والرجوع بالشهود إلى قول الحق، واستند في هذا النظر الجديد إلى صلح قال بحصوله بين الطرفين ولا أصل له في أوراق الدعوى .

كما اسند للمجنى عليه أقوالا غامضة قال إنه رواها لآخرين في حين أن هذه الأقوال لا تؤيدها المصادر المتعقلة عنها لا في التحقيقات ولا أمام المحكمة ثم ان الحكم قد استند في إنبات نية القتل إلى مجرد تعدد الاصابات وكثرتها في كل موضع من جسم المجنى عليه، وهذا لا يؤدي بذاته إلى توافر هذه النية مادام الثابت بالتمريض الطبي أنه لم يكن من بين الاصابات ما يعتبر في مقتل، ومادام أن تعدد الاصابات في مثل المواضع التي حدثت بها من جسم المجنى عليه إنما يدل على أن الضارب كان فاقد الوعي فطعن المجنى عليه وهو لا يدري ما يفعل . ويزيد الطاعن على ما تقدم أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد ذكر أن الطاعن والمجنى عليه قد تماسكا تماسكاً شديداً وأن هذا الأخير قد أصيب بجروح كثيرة في مختلف المواضع من جسمه، وأن دماء غزيرة قد نزفت من هذه الجروح ، وكان من شأن هذا الذي ذكره الحكم أن ينشأ عن التماسك بين الطاعن والمجنى عليه تلويث ملابس الأول بدماء الثاني ، وكانت النيابة بدورها قد أرسلت هذه الملابس لتحليل ما عثرت عليه من بقع كانت محل اشتباهها ، وكان هذا التحليل قد أسفر عن نتيجة سلبية لمصلحة الطاعن : وكان الدفاع عنه قد تمسك بهذه النتيجة ودفع بها أدلة الاتهام — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اطرَح هذا الدفاع وأغفل الرد عليه فانه يكون قد أخل بحق دفاعه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي لها أصلها في التحقيقات ومن شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان الثابت من التقارير الطبية التي أوردها الحكم أن المجنى عليه أصيب بإصابات عشر : الأولى منها عبارة عن جرح قطعي وخزى مائل الوضع بمقدم أعلى الصدر الأيسر فوق أنسية الترقوة اليسرى طوله حوالي ٦ x ٥ سم قاطع للجلد والنسيج الخلوي والعضلات . ونافذ للصدر في المسافة الضلعية الأولى مع انقزيمًا جراحية وخروج الهواء مع انتفاس ونزيف شديد خارجي ،

وأن سبب الاصابات هو طعنه وضربه بآلة حادة (سكين) ما عدا الاصابة العاشرة فيحتمل أن تكون من مصادمة أنفه بالأرض، وأن الاصابة الأولى تعتبر في مقتل . لما كان ذلك ، ولم يكن واجباً على المحكمة عند التدليل على ماتراه من أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة ، واستنتاجاً استنتاجاً ، وكان يكفى أن تؤكد أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائى قد وقعا من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها فجعاتها تعتقد ذلك وتقول به، وكان مجرد هذا القول يفيد حتماً وبطبيعة الحال أنها وجدت الشبهة والاستنتاجات التي أقامها الدفاع غير جدية بالرد عليها ، فإن ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لا يكون في واقعه إلا جدلاً في موضع الدعوى ، وعوداً إلى مناقشة أدلتها مما هو من شأن محكمة الموضع وحدها بغير رقابة عليها فيه من محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤٢)

القضية رقم ٥٨٥ سنة ٢٠ القضائية :

تقضى . متهمون بالاشتراك في تجمهر بقصد ارتكاب جرائم وإلحاق . مع في القتل . إدانتهم في هذه الجرائم مع تطبيق المادة ٣٢ ع . توقيع عقوبة الشروع في القتل . نعيمهم على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر . لا يجدى .

١ — إذا قدم متهمون إلى المحكمة بتهمة الاشتراك في تجمهر، وألف من أكثر من خمسة أشخاص بقصد ارتكاب جرائم وبتهمة الشروع في القتل فإدانتهم المحكمة في هذه الجرائم جميعاً وطبقت عليهم المادة ٣٢ من قانون العقوبات لما بين هذه الجرائم من ارتباط وأوقعت عليهم عقوبة الشروع في القتل فلا جدوى لهم من النعي على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين في قضية الحناية رقم ٩١٨ سنة ١٩٤٧
طلخا المقيمة بالحدول الكلى برقم ٧١٢ سنة ١٩٤٧ - بأنهم في يوم ٢٦ من يونيه
سنة ١٩٤٧ الموافق ٧ من شعبان سنة ١٣٦٦ هجرية بدائرة مركز طلخا مديرية
الغربية : اشتركوا مع مجهولين في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص
وكان الغرض منه ارتكاب جرائم ووقعت الحنات الآتية بقصد تنفيذ المقصود
من التجمهر وهو : أولا - المتهمان الأول والثاني شرعا عمدا في قتل عبد الحميد
خميس بكر بأن أطلتا عليه عيارين نارين قاصدين قتله فأحدثا به الإصابات
المبينة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهمين فيه وهو
إسعاف المحنى عليه بالعلاج . ثانيا - المتهم الثاني شرع عمدا في قتل خديجة
الإمام بكر بأن أطلق عليها عياراً نارياً قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات المبينة
بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف
المحنى عليها بالعلاج . ثالثا - المتهم الثالث شرع عمدا في قتل المتولى أبو طالب
بكر والسيدة عبد الحميد والعراي الإمام بكر بأن أطلق عليهم أعيرة نارية قاصداً
قتلهم فأحدث بهم الإصابات المبينة بالتقارير الطبية وخاب أثر الجريمة
لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو إسعاف المحنى عليهم بالعلاج ، وطلبت
إلى قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢ و ٣/٢
من القانون رقم ١٠ الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤
من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهم إليها لمعاقبتهم بالمواد سالفة الذكر . وقد ادعى
كل من عبد المحسن خميس بكر والمتولى أبو طالب بكر وخديجة الإمام بكر
والسيدة عبد الحميد خميس بكر بحق مدنى قبل المتهمين وطلبوا القضاء لهم على
المتهمين بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات المنصورة قضت عملاً بالمواد
الاتهام بمعاينة كل من خليل غنيم عبد الرازق وعبد مصطفى أبورية ومحمود
السيد عبد الرازق بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وفى الدعوى المدنية بالزامهم

بأن يدفعوا متضامين فيما بينهم الى عبد الحميد خميس بكر والمتولى أبو طالب بكر وخديجة الإمام بكر والسيدة عبد الحميد خميس بكر مبلغ خمسين جنيتها والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

...وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن في الحكم قصورا في استظهار أركان جريمة التجمهر التي دان بها الطاعنين ولم يتم الأدلة على أن التجمهر قد تألف لغرض ارتكاب الجرائم بل ان ما أثبتته الحكم يتناقض مع ذلك اذ الاستفادة من الوقائع التي أوردها ، أن اطلاق الأعبرة على المحبى عليهم لم يكن إلا لتدخل وقع من بعض الطاعنين إما بطريق عرضي أو قبل حصول التجمع .

... وحيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى على الطاعنين ووجهت إليهم تهمة الاشتراك مع مجهولين في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص وكان الغرض منه ارتكاب جرائم ، وقد وقعت جنایات شروع في قتل تنفيذاً للغرض المقصود من التجمهر ثم وجهت اليهم جنایات شروع في قتل أسندت الى الأولين منهم ارتكاب أولها والى كل من الثاني والثالث ارتكاب احدى الجنایات الثلاث الأخرى على وجه التحديد ثم طلبت عقابهم بمواد التجمهر والشروع في قتل المحبى عليهم عمداً ، وقرر قاضي الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنایات لمحاكمتهم بتلك المواد . وقد دانهم الحكم المطعون فيه بهذه الجرائم جميعاً مبيناً الوقائع المنسوبة اليهم مستنداً في ذلك الى الأدلة التي أوردها والتي استخلص منها ثبوت الجرائم في حق الطاعنين جميعاً بالوصف الذي قد وا به لمحكمة الجنایات . ثم طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجرائم جميعاً . لما كان ذلك ، وكان تطبيق المادة سالفة الذكر يستلزم قانوناً

التضياء بالعتوبة الأشد وهى عتوبة الشروع فى القتل العمد، وهى التى أخذ بها الطاعنون فلا جدوى لما يشيرونه بشأن جريمة التجمهر وتوافر أركانها أو فساد التدليل على قيامها مادام أن المحكمة قد دانتهم بجريمة أخرى وكانت العتوبة المتقاضى بها هى التى قررها القانون لتلك الجريمة .

وحيث ان الوجه الآخر يتحصل فى القول بأن المحكمة اعتمدت فى اداة الطاعنين على دليل لا يؤدى بطبيعته الى النتيجة التى خلص اليها . ذلك أن بندقتين ضبطتا مطلقتين حديثا مملوكتين لشخصين من أقرباء الطاعنين لادلالة لهما بالدعوى . الا أن المحكمة اتخذت من ضبط هاتين البندقتين لديهما دليلا على أن الطاعنين استعملتهما فى ارتكاب الحادث .

وحيث ان النقاش الذى يشيره الطاعنون فى هذا الوجه انما ينصب على داييل فى الدعوى اطمأنت اليه المحكمة وخلصت منه فى منطق سليم الى أن اسلاح المضبوط هو الذى استعمل فى ارتكاب الحادث . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما يشيره الطاعنون هو جدل موضوعى مما يستلزم بتقديره نفاذى الموضوع نال الطعن على هذه الصورة لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتبين رفضه موضوعا .

(٤٣)

القضية رقم ٩٨٦ سنة ٢٠ القضاية :

إثبات . طلب اتهم الى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد لم يحضر أمام محكمة أول درجة واعتمدت المحكمة على أقوال المحضر ضبط الواقعة مع أقوال من سمع من الشهود . رفضه بناء على أن المتهم لم يسمع بمعاذ أمام محكمة الدرجة الأولى وأن فى أقوال من سمع من الشهود ما يكفى لثبوت التهمة . صحيح .

إذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد فلم تجبه الى ذلك قائلة إن للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها أن تستند الى ما جاء فى الأوراق

ما دام أنها كانت معروضة على المتهم وعلى الدفاع عنه وإنه مادام المتهم لم يتمسك بضرورة سماع أقوال هذا الشاهد أمام محكمة أول درجة، فإن لها أن تعتمد على أقواله بمحضر ضبط الواقعة، وإن المتهم مادام لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بسماع من لم يحضر من الشهود فلا يكون له أن يطلب سماعهم أمامها هي، وإن في أقوال من سمع أمام تلك المحكمة مضافاً إليها ما ورد في التحقيق ما يكفي لثبوت التهمة - إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يصح النعي على الحكم لهذا السبب إذ لا مخالفة فيه للقانون .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٢١٠٨ سنة ١٩٤٧ بأنه في يوم ٨ من يولييه سنة ١٩٤٧ بناحية كفر الدوار مع آخرين حكم عليهم - أخذوا بقرة مملوكة لعبد السلام الديب سرقت من داره المسكونة ليلاً مع علمهم بذلك، وطلبت عقابهم بالمادتين ١٧٣/١ - ٤، ٣٢٢ من قانون العقوبات. وقد ادعى عبد السلام الديب بحق مدني قبل المتهمين وطالب اتضاء عليهم بمبلغ ٥٠ ج م بصفة تعويض. ومحكمة جرح كفر الدوار الجزئية قضت عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم عبد الحميد عثمان ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني مبالغ خمسة وثلاثين جنيهاً على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة. فاستأنف. ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف جنائية، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

...وحيث إن الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بإخفاء المسروق إذ قد استندت المحكمة الابتدائية في الادانة الى أقوال احمد

يشير بمحضر ضبط الواقعة وذلك دون أن تكون النيابة قد أعلنته شاهدا ودون أن تأمرهى باحضاره وسماعه ان رأت اعتماد أقواله حتى تتيح له فرصة مناقشته، وقد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع هذا الشاهد . ولكن المحكمة رفضت طلبه لأسباب غير صحيحة، وقضت بتأييد الحكم المستأنف اعتمادا على أقوال هذا الشاهد الذى لم يسمع . ويضيف الطاعن ان المحكمة اعتبرته مخفيا لمجرد القول بأن له الحيازة المادية للزراعة التى وجدت بها آثار البقرة المسروقة دون أن تعنى ببيان العمل المادى الذى قام به لادخال المسروق فى حيازته ، كما أن الحكم قد شابه غموض يبطله اذ اعتمدت المحكمة الاستئنافية من أسباب الحكم الابتدائى ما يتعارض مع أسبابها من غير أن تورد ذلك تفصيلا ، وفى هذا البيان الاجمالى للأدلة ما يوجب الحكم بالقصور أيضا.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وذلك فى بيان واضح كاف ، كما تعرض لطلب سماع الشاهد فقال فى تقرير رفضه « ان للمحكمة فى سبيل تكوين عقيدتها ان تستند الى ما جاء فى الأوراق طالما أنها معروضة على المتهم والدفاع عنه وانه لم يتمسك بضرورة سماع أقوال هذا الشاهد أمام محكمة أول درجة وعلى ذلك فارتكان المحكمة الى أقواله لتكوين عقيدتها فى محله . كما أنها لاتقر المتهم على طلب إسماع الشهود مادام لم يتمسك أمام محكمة أول درجة بسماع من لم يحضر منهم وان فى أقوال من سمع أمام تلك المحكمة مضافا اليها ما ورد فى التحقيق ما يكفى لثبوت التهمة » ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من الأدلة من شأنه أن يؤدى الى مارتبته عليه ، وكان ماردت به على طالب التحقيق صحيحا فى القانون فان ما يثيره الطاعن على الوجه الوارد بطعنه يكون فى غير محله.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(٤٤)

القضية رقم ١٠٤٢ سنة ٢٠ القضية :

دعوى مدنية . رفضا من ورثة المحنى عليه . مقبول . الحق فى التعويض ينتقل إلى الورثة .

إن القول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المحنى عليه لاتقبل هو قول القانون الرومانى ، تأسيسا على أنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصى لحق بالمورث ويحتمل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته . أما القانون المصرى فإنه لم يأخذ بذلك بل رأى أن الحق فى التعويض ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق قانونا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن فى قضية الجناية رقم ١٨١٢ سنة ١٩٤٨ السنطة المقيدة بالجدول الكلى برقم ٣٩٥ سنة ١٩٤٨ بأنه فى يوم ٨ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٦ الموافق ٢٥ من أبريل سنة ١٩٤٧ بناحية هورين مركز السنطة مديرية الغربية - ضرب محمد سلامة بيده بالعصا على عينه اليمنى فأحدث بها الإصابة الميينة بالتقرير الطبى والى نشأت عنها عاهة مستديمة هى فقد قوة إبصار هذه العين ، وطلبت الى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات ، فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمادة ١/١٢٤٠ من قانون العقوبات وقد ادعت هانم متولى الشيمى عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها عبد البديع وصلاح وتفيد أولاد المرحوم محمد سلامة بده ، بحق مدنى قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليه بمبلغ مائتى جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنایات طنطا قضت عملا . اداة الاتهام والمادة ٣/٥٠ من قانون تشكىل محاكم الجنايات بمعاقة عباس محمد بده بالسجن لمدة ثلاث سنين ، وبالزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ خمسين جنياها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض فى ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ الخ .

المحكمة

.. وحيث إن أوجه الطمن تتلخص في أن الضربة التي أصابت عين المجنى عليه كانت شائعة بين الضاربين وقد أيد الكشف الطبي ذلك ، فلا تصح مع ذلك مساءلة الطاعن وحده عنها ، وفوق ذلك فإن الضرر الشخصي الذي أصاب المجنى عليه لا ينتقل لورثته كجزء من تركته خصوصا أنه لم يرفع دعوى التعويض قبل وفاته وفاة طبيعية لم يكن لإصابة العين أى دخل فيها .

وحيث إنه وإن أثبت الحكم أن الضاربين للمجنى عليه عديدون إلا أنه أثبت أيضا أن الضربة التي أصابت العين وفقاتها صدرت عن الطاعن مستندا في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مازب عليها ، وكذلك الكشف الطبي فإنه وإن أثبت أن بالعين إصابات متعددة ، إلا أنه لم يثبت أنها ناشئة عن عدة ضربات ، وليس هناك ما يمنع من أنها ناشئة عن ضربة واحدة ، وإن ذلك لا يكون المقصد من الطمن سوى محاولة فتح باب المناقشة حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لاشأن للمحكمة النقض به . أما ما يثيره الطاعن من أن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجنى عليه غير مقبولة فلا محل له ، لأن من يقول بعدم قبولها هو القانون الرومانى ، تأسيسا على أنها دعوى ناشئة عن ضرر شخصى لحق بالمورث ويصح أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته ، ولكن القانون المصرى لم يأخذ بذلك ، بل رأى أن الحق ينتقل للورثة ما لم يتنازل المورث عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم المسقط للحقوق قانونا ، يضاف إلى ذلك أنه فى خصوص هذه الدعوى لم يقف الأمر عند عدم إثبات تنازل المورث عنها قبل وفاته ، بل أثبت الحكم أنه كان جادا وراء الحصول عليها ، فتقدم بطالب للجنة المعافاة المختصة التي أعفته من الرسوم ونذبت محاميا عنه لرفع الدعوى ، لما تقدم يكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا محل له .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٥١

(٤٥)

تنفيذية رقم ٣٩٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

وصف التهمة . إقامة حكم محكمة الدرجة الأولى على أساس من الوقائع لم تكن الدوى مرفوعة
به دون لفت الدفاع . ترافع اتهم أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس . لا يقل منه المسمى على
حكمها أنه غير في وصف التهمة .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أقامت حكمها على أساس من الوقائع
لم تكن الدوى مرفوعة به ودون لفت الدفاع ، ولكن المتهم كان قد ترافع
أمام المحكمة الاستئنافية على هذا الأساس الجديد فلا يكون له أن ينعى على
هذه المحكمة أنها عدلت التهمة دون لفت نظره .

الوقائع

انهمت النيابة العامة محمود خميس حسنين (الطاعن الأول) في قضية (
البلدية رقم ١٧٢٨ سنة ١٩٤٥ بولاق بأنه في ٢٧ ن مارس سنة ١٩٤٥ بدائرة
قسم بولاق : تسبب بغرق قصد ولا تعمد في قتل فريد عبد الحميد خضر ، وكان
ذلك ناشئا عن إعماله بأن ترك المحجنى عليه يتعلق ببوابة مزلقان السكة الحديد
المعين خنزيرا عليه مع أنه يعلم أنه من الجائز أن تخرج البوابة عن موضعها
لعدم وجود حاجز يمنع خروجها ، وقد خرجت عن موضعها وسقطت على

المجنى عليه أثناء تعلقه بها فأحدثت به الإصابات التي أدت الى وفاته . وطلبت
حقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد الحميد محمود خضر
« والد المجنى عليه » بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم ووزارة المواصلات
(مصلحة السكة الحديد) بصفتها مسئولة مدنيا بقرش صاغ تعويضا . ومحكمة
جنح بولاق الجرزية قضت عملا بمادة الاتهام بجبس المتهم شهرين مع الشغل
وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع متضامنا مع وزارة المواصلات
قرشا صاغا واحدا للمدعى بالحق المدنى ومصرفات الدعوى المدنية وخمسمائة
قرش أتعاب محاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته المسئولة عن الحقوق
المدنية . وفى أثناء نظر هذين الاستئنافين أمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر
مع المدعى بالحق المدنى بعدم جواز الاستئناف المرفوع من وزارة المواصلات لقلة
النصاب . وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة نظرها قضت برفض الدفع المقدم
من المدعى بالحق المدنى بعدم جواز نظراستئناف وزارة المواصلات ، ويجواز
نظره ، وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم ووزارة المواصلات
متضامنين بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق
النقض الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن وزارة المواصلات قررت التنازل عن طعنها فيتعين إثبات
هذا التنازل .

وحيث إنه بالنسبة إلى الطاعن الأول فقد استوفى طعنه الشكل المقرر
بالقانون .

وحيث إن هذا الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه قد أخل
بحقه فى الدفاع وبنى على ما لا سند له فى التحقيقات وأخطأ تطبيق القانون ،

فقد غيرت المحكمة التهمة دون أن تلفت نظره كما أنها لم تستقر على رأى بالنسبة إلى الخطأ المدعى ولم يقم الدليل على أنه كان يعلم بعيب البوابة حتى يتصور مساءلته عن الإهمال المسند إليه . ثم إن ماذكرته بالحكم من أنه ترك الضلفة التي سقطت معلقة في الهواء بدل أن يبدأ برفعها عند فتح المزلقان لا يتفق والنايب بالأوراق من أن المحبى عليه وآخرين تعلقوا بالبوابة وكان هذا منهم هو السبب المباشر لحصول الحادث ، اذ سقطت البوابة على المحبى عليه فقتلته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى النتائج التي استخلصتها فإن المنازعة على الوجه الوارد بالطعن تكون غير سديدة ، لأنها لا تخرج عن كونها جدلا موضوعيا لا يقبل أمام محكمة النقض . أما ما يثيره عن تعديل التهمة فلا يقبل أمام محكمة النقض ، إذ أن محكمة أول درجة ولو أنها أقامت حكمها على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة بها ودون لفت الدفاع إلا أن الطاعن قد ترفع أمام المحكمة الاستئنافية على أساسه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٦)

القضية رقم ٤٩٥ سنة ٢٠ القضاية :

حكم . تسببه . قعود الحكم في اعظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية . وجوب قفزه .

متى كان الحكم الذي أدان المتهم (قائد سيارة) في جريمة القتل الخطأ لا تبين منه وجهة النظر التي انتهت إليها المحكمة في كيفية وقوع الحادث ،

وعلى الأخص ما إذا كانت مصادمة المحبى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها حتى يمكن تحديد وجه الإهمال الذى وقع من المتهم ، ولم يبين ذلك الأساس الذى اعتمد عليه فى القول بأن المتهم لم يستعمل فرامل السيارة إلا قبل إدراك المحبى عليها بتمرين ، وأنه كان يستطيع رؤيتها قبل ذلك ، وكل ذلك جوهرى فى استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث ، فهذا قصور فى البيان يستوجب نقض الحكم .

الوئاع

أهملت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية اللجنة رقم ١٨٩٦ سنة ١٩٤٩ بأنه فى ٢٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بدائرة الوايلى تسبب بغير قصد ولا تعمد فى قتل نياو قلديستان وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة ولم يحط فصدم المحبى عليها وأحدث بها الإصابات انبينة بتمرير الصفة التشريحية والى أودت بحياتها وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، وقد ادعى إدوار فلوبيسيان ابن المحبى عليها بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيهاً تعويضاً مؤقتاً . ومحكمة جنح الوايلى الجزئية قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم مما نسب اليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف . فاستأنف المدعى بالحق المدنى ، كما استأنفت النيابة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ومعاقبة المتهم بالمادة المطلوبة

ومحكمة مصر الابتدائية قضت — عملاً بمادة الاتهام — بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل وألزمت المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المأثقت والمصاريف المدنية عن الدرجتين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

وحيث إن مما بنى عليه الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل الخطأ قد قصر عن بيان واقعته، فقد ذكر أن الشهود شهدوا بأن الطاعن كان يقود سيارته ببطء وأن الطريق كان خالياً أمامه، ثم استخلص من ذلك ومما جاء بالمعينة من أن المحبى عليها أصيبت على مسافة خمسة أمتار من الرصيف الأيمن ، أن الطاعن كان يستطيع أن يراها من مسافة تمكنه من مفاداتها، ولكنه لم يستعمل جهاز الإنبيه إلا على مسافة قريبة منها فأنزعجت وارتبكت في سيرها مما أدى إلى وقوع الحادث ، كما أنه لم يستعمل « انفرامل » إلا قبل ادراكه المحبى عليها بمترين . ومع أن هذا الذى استدل به الحكم على عدم الاحتياط لا يدل بذاته عليه بل قد يدل على عكسه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى التى دان الطاعن بها في قوله « إن وقائع الدعوى تتحصل فيما قرر به محمد إبراهيم السائس بمحضر ضبط الواقعة من أنه كان يقود سيارة حكومية قادماً بها من شارع الملكة نازلى ودخل بها شارع جعفر ومنه لميدان فخرى وعند ما وصل إلى هذا الميدان رأى سيارة المتهم تسير أمامه وفي نفس الوقت رأى سيدة سقطت على الأرض فوقفت سيارة المتهم ثم أوقف هو سيارته ونزل للمتهم الذى أخبره أن المحبى عليها اصطدمت بسيارته من الخلف ، وقد قرر

هذا الشاهد أن المتهم لم يكن مسرعاً بدليل وقوفه فور الحادث ولعدم سماعه صوتاً للفرامل وأن الطريق كان خالياً ولم تكن به سيارات أخرى . وفيما شهد به محمد أبو العينين سالم بمحضر ضبط الواقعة من أن المجنى عليها كانت تسير أمامه بثلاثة أمتار وأرادت عبور الطريق من اليمن إلى محطة الترام وكانت سيارة المتهم قادمة غير مسرعة فأطلق لها جهاز التنبيه من مسافة قريبة فذعرت وانكفت على جانب السيارة الأيمن ثم رجعت إلى الخلف ووقعت على الأرض . وأن المتهم قرر أنه كان قادماً من شارع جعفر من ناحية شارع الملكة نازلي ودخل ميدان فخري وأخذ يمينه قاصداً الدخول بشارع جعفر من جهة شارع الخليج فما يشعر إلا والمجنى عليها قد ارتمت على جانب السيارة الأيمن ثم سقطت فأوقف سيارته وقرر أنه لم يكن مسرعاً وأنه استعمل جهاز التنبيه . وأنه ظهر من المعاينة والرسم الكروكي أن الحادث وقع بميدان فخري من الجهة اليمنى وعلى بعد خمس خطوات من الرصيف الأيمن للنازل لجهة شارع السكاكيني وأن عرض الطريق للسيارات الآتية ١٠ أمتار . وأنه جاء بالتقرير الفني أن المجنى عليها صدمتها السيارة على بعد ٥ أمتار من الرصيف الأيمن وأنه وجد بمكان الحادث آثار فرامل بطول مترين وأنه ثابت من أقوال الشهود أن المتهم كان يقود سيارته ببطء وأن الطريق كان خالياً أمامه ، وأنه ثابت من المعاينة أن المجنى عليها أصيبت على بعد خمسة أمتار من الرصيف الأيمن الذي نزلت منه لتعبر الميدان الأمر الذي يترتب عليه أن المتهم وقد قرر أنه كان يسير ببطء كان يرى المجنى عليها على مسافة تمكنه على الأقل من مفاداتها إلا أن الثابت أن المتهم لم يحتط لذلك بدليل أنه استعمل جهاز التنبيه وهو على مسافة قريبة من المجنى عليها فانزعجت على حد قول الشاهد محمد أبو العينين غانم ومن عدم استعمال الفرامل إلا قبل أن يدرك المجنى عليها بمترين فقط وكان واجب الاحتياط يقضى عليه باستعمال بوق السيارة على مسافة تسمح للمجنى عليها بالابتعاد عن السيارة سواء للجهة اليمنى أو للجهة اليسرى في الوقت المناسب ، أما استعمال

البوق على مسافة قريبة من المحجى عليها فلا يخلى المتهم من تبعة الخطأ إذ أن إطلاق البوق على مسافة قريبة من شأنه أن يحدث الرعب والارتباك خصوصا لمن كان في سن المحجى عليها وسنها ٦٥ سنة ولا يدع لها وقتا كافيا لأخذ أهبته للابتعاد عن السيارة . أما ماذكرته محكمة أول درجة من أن على قائد السيارة أن يستعمل البوق كلما اعترض طريقه معترض وإن كانت هذه المحكمة لاتعترض عليه إلا أنها ترى أنه يشترط فيه لإخلاء المتهم من المسئولية أن يكون استعمال هذا البوق على مسافة تسمح بالابتعاد عن السيارة في الوقت المناسب . ولما كان هذا الذي قاله الحكم لا بين منه وجهة النظر التي انتهت إليها المحكمة في كيفية وقوع الحادث وعلى الأخص ما إذا كانت مصادمة المحجى عليها قد حصلت من مقدم السيارة أو من جانبها ، وذلك لإمكان تحديد وجه الإهمال الذي وقع من الطاعن ، وكان في ذات الوقت لم يبين الأساس الذي اعتمد عليه في القول بأن الطاعن لم يستعمل الفرامل إلا قبل إدراك المحجى عليها بمترين وأنه كان يستطيع رؤيتها قبل ذلك ، وكان كل ذلك جوهريا في استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية بينه وبين الحادث . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر البيان متعينا نقضه .

(٤٧)

القضية رقم ٧١٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسني بك ، وحسن إسماعيل المصطفي بك ، وأبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين

حكم . تسببه . عدم تمكن المتهم بمسألة في تقديم استشاري قدمه ، الد على التقرير بجمعه استقلالا . لا يلزم .

مادامت المحكمة قد عرضت في حكمها للتقرير الطبي الشرعي عن الحادث وما ورد فيه عن إصابات القتيل والمتهم ومدى علاقة إصابة المتهم بحادث

التمتل ، ثم ناقشت التقرير الطبي الاستشارى فى خصوص ما تمسك به المتهم فى صدد اعذاره ، وردت عليه ردا سائغا فلا يؤثر فى سلامة حكمها أنها لم تتعرض لبقاى ما ورد بالتقرير الاستشارى مادام المتهم لم يتمسك به فى طلب صريح جازم . على أن استناد المحكمة الى ماورد بتقرير الطبيب الشرعى — وهو مؤد الى النتيجة التى انتهت اليها — فيه ما يفيد أنها اطمأنت اليه كدليل على إكثارة المتهم ، وهذا من سلطتها وحدها .

الوقائع

أهمت النيابة العامة فى قضية الجناية رقم ١٦٠٩ سنة ١٩٤٦ الواسطى المتقدمة بالجدول الكلى برقم ٢٨٥ سنة ١٩٤٦ (١) محمد خضر محمد جاد المولى (٢) عبد الحميد محمد أحمد جاد المولى (الطاعين) (٣) خضر محمد جاد المولى — بهم فى مساء يوم ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٦ الموافق ٢٢ من رمضان سنة ١٣٦٥ بزمزم زاوية المصاوب مركز الواسطى — قتلوا قرنى عبد الله عثمان عمدا ومع سبق الاصرار والترصد وذلك بأن أجمعوا الرأى على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية "بنادق" وكنوا له فى أحد حقول الذرة الواقع فى الطريق من حقله الى البلدة ثم أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين قتله كما تناول أحدهم رأسه الذى كان يحملها وانهاى بها على رأسه ومواضع أخرى من جسمه فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته ، وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ ، و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهم اليها لمعاقبتهم بالمواد سالفة الذكر . وقد ادعت أم الخير موسى حسن زوجة القتيل عن نفسها وبصفقتها وصية على القاصرين عبد الله وخديجة ولدى المحنى عليه بحق مدنى وطلبت القضاء لها على المتهمين متضمنين بمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التويض . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة

الى المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) : أولا — بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة المؤبدة والزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني بصفتها مبالغ خمسمائة جنيه مصرى على سبيل التعويض والمصاريف المدنية وألف قرش أتعاب محاماة ، وثانيا — ببراءة المتهم الثالث مما أسند اليه ورفض الدوى المدنية قبله ، فطعن المحكوم عليهما هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دأب الطاعنين بالقتل العمد جاء مشوبا بالخطأ فى الاسناد وتخاذل الأسباب فضلا عن عدم ايراده الأدلة على إكفالة الطاعن الثانى ، ثم إن الطاعنين تقدما إلى المحكمة بتقرير استشارى يخالف ما فيه رأى الطبيب الشرعى إلا أنها لم تتعرض إلا للاحية واحدة منه وتركت باقى ما أورده بمقولة إن الطاعنين لم يشيرا إليه مع أن اقترابهما فيه كان مقدما منهما ومعرضا على المحكمة مما مقتضاه أنهما يستندان الى ما فيه جميعه ويكون اغفال الرد منها على باقى ما استخلصه الطبيب الاستشارى عن الواقعة قصورا مبطلا للحكم أيضا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها بالنسبة الى كلا الطاعنين ، ولما كان الأمر كذلك وكان ما أورده المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدى الى مارتبته عايبا فلا وجه لما يثيره الطاعنان فى هذا الخصوص وهو جدل يتعاق بالاموضع ويخرج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يشيران اليه عن التقرير الاستشارى فمردود بأن المحكمة قد عرضت للتقرير الطبى الشرعى وما ورد فيه عن اصابات القتل والطاعن الأول ومدى علالة إصابة الأخير بحادث القتل ورأيها فيه وناقشت التقرير الطبى الاستشارى فيما يختص بما تمسك به هذا الطاعن فى صدد إصابته ، وردت عليه ردا سائغا سليما ولا يؤثر على سلامة الحكم أن المحكمة لم تتعرض

استقلالاً لباقي ما ورد بالتقرير الاستشاري، إذ أن الطاعنين لم يتمسكا به في طلب صريح جازم كما حدث منهما في الواقعة الأخرى، فضلاً عن أن في استناد المحكمة إلى ما ورد بتقرير الطبيب الشرعي في هذا الشأن ما يفيد أنها اطمأنت إليه كدليل على إدانة الطاعنين. ولانزاع في أن هذا من سلطتها وحدها مادام الدليل مؤدياً إلى النتيجة التي انتهت إليها.

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(٤٨)

القضية رقم ٧١٥ سنة ٢٠ القضائية :

- (١) تزوير محررات عرفية . اصطناع إقرارات بديون . هذا التزوير ينطوي على الإضرار . عدم التحدث عن رفرن الركن الضرر استقلالاً . لا يقدح في سلامة الحكم .
- (٢) نقض . أضرار الطعن . طعن مرفوع من المتهم وحده . نقض الحكم . لا يجوز تشديد العقاب عليه عند إعادة المحاكمة .

١ — متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم قد اصطنع إقرارات بديون نسبها إلى المحبى عليه فإن هذه الإقرارات لما كان من شأنها إنشاء التزامات كان هذا التزوير بطبيعته منطوياً على الإضرار ، ولا يكون محل للطعن على هذا الحكم بأنه لم يتحدث عن ركن الضرر استقلالاً.

٢ — مادام الطعن في الحكم مرفوعاً من المتهم وحده فلا يجوز عند قبول طعنه وإعادة القضية لمحكمة الموضوع أن تشدد هذه المحكمة الحكم عليه وذلك لكن لا يضار بتظلمه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذه الطاعنة في قضية الجنحة رقم ٣٢٨٥ سنة ١٩٤٣ بأنها في يوم ١٤ من مارس سنة ١٩٤١ بدائرة قسم الوايلي (أولا) ارتكبت تزويرا في محركات عرقية بأن اصطنعت المستندات الموضحة بالعريضة ونسبت صدورها إلى عبد الحميد أحمد حنفي لإضرار به (ثانيا) استعملت الأوراق المزورة سالفة الذكر بأن قدمتها للمحكمة الشرعية والأهلية في قضيتين بينها وبين المجني عليه . وطلبت عقابها بالمادتين ٢١٠ و ٢١٥ ع. وقد ادعى عبد الحميد أحمد حنفي بحق مدني ، وطلب القضاء له قبل المتهمة بمبلغ ٢٥ جنيا على سبيل التعويض . ومحكمة جنح الوايلي الجزئية قضت عملا بالمادتين المطابيتين والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهمة ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لوقف التنفيذ عن التهمتين وإلزامها بأن تدفع للمدعي بالحق المدني مبلغ ٢٥ جنيا خمسة وعشرين جنيا تعويضا والمصاريف المدنية المناسبة و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنفت . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات مع إلزام المتهمة بالمصاريف المدنية الاستئنافية عن الدرجتين . فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها بجدول هذه المحكمة برقم ٦٨١ سنة ١٩٤٩ القضائية . ومحكمة النقض قضت بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٩ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة مصر الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة استئنافية أخرى "الخ"

وقد أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة مصر الابتدائية وفي أثناء نظرها دفع الحاضر مع الطاعنة ببطالان الحكم الابتدائي لأن حضرة القاضي الذي أصدره هو الذي أجرى تحقيق الدعوى وقت أن كان وكيلا للنياية . وبعد نظرها قضت برفض الدفع ببطالان الحكم المستأنف ورفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف

بلا مصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

... وحيث ان محصل الوجه الأول من أوجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضي بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة الطاعنة في تهمة تزوير أوراق عرقية واستعمال الأوراق المزورة قد تحدث في أسبابه عن تهمة التزوير وحدها ولم يتحدث بشيء عن تهمة الاستعمال مع أن الواضح فيه أن الحكم الابتدائي قد شمل بالعقوبة تهمة التزوير والاستعمال معاً مما مفاده أن تهمة الاستعمال كانت أساساً جوهرية في تقدير العقوبة ، ولما كانت هذه التهمة قد أصبحت ساقطة في الحكم المطعون فيه بعدم إقامة الدليل عليها فيه فإن هذا الحكم يكون قاصر الاستدلال مما يتعين معه نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للأدلة التي استند إليها في ثبوتها قبل الطاعنة بقوله « وحيث إن الحكم المستأنف قد فصل الرقائق وانتهى إلى الصواب فيما قضى به للأدلة والأسانيد التي قام عليها والتي تمر بها هذه المحكمة وتأخذ بها » ثم أضاف إلى ذلك أدلة أخرى على انتزوير المستند للطاعنة ، ويبين من هذا أن الحكم المطعون فيه قد استند في ثبوت تهمة الاستعمال على أدلة الحكم المستأنف وأسانيده وأنه أقرها وأخذ بها . لما كان ذلك فإنه لا يكون ناعراً في الاستدلال على هذه التهمة ، ويكون هذا الوجه من الطعن على غير أساس .

وحيث إن محصل الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه لم يبين ركن الضرر في جريمة التزوير التي دان الطاعنة بها ؛ وإن كان هذا الركن جوهرية في جريمة تزوير الأوراق العرقية يجب إقامة الدليل عليه تدليلاً مستقلاً فإن الحكم بعدم تحدثه عن هذا الركن يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت الواقعة الثابتة في الحكم هي أن الطاعة قد اصطنعت إقرارات بديون نسبتها إلى المحنى عليه ؛ وهذه الإقرارات من شأنها إنشاء التزامات وكان من طبيعة هذا التزوير أن ينطوى على الاضرار ؛ فإنه لا يكون محل لما تنعاه الطاعة على الحكم في هذا الوجه .

وحيث إن محصل الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المسأنف أى بالعقوبة منقذة في حين أن الحكم الاستثنائي الذي نقض أول مرة كان يقضى بتأييد الحكم المشار إليه مع وقف التنفيذ . ولما كان لا يصح أن يسوء مركز المتهم باتخاذ إجراء أباحه له القانون ؛ ولا يجوز أن يضار بتظلمه ؛ فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذ قضى على الطاعة عند إعادة المحاكمة بعقوبة أشد مما كان محكوما عليها به .

وحيث إنه لما كان الطعن في الحكم الأول مرفوعاً من المتهم وحده وكان لا يجوز عند قبول طعنه وإعادة القضية لمحكمة الموضوع أن تشدد الحكم عليه لكيلا يضار المتظلم بتظلمه ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت إذ حكمت على الطاعة عند إعادة المحاكمة بعقوبة أشد مما كان محكوما بها عليها ويتبين من أجل ذلك تصحيح الحكم على الأساس المتقدم ، ونقض الحكم فيما يتعلق بالعقوبة وحبس الطاعة ستة أشهر مع الشغل مع وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من يوم ٢٩ من يناير سنة ١٩٤٩ .

(٤٩)

القضية رقم ٨٨٨ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، ومحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد مهي إبراهيم بك ، وأحمد حسنى بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد شيم بك استشاريين .

نقض . خطأ الحكم في الاسناد . قضاة .

إذا استند الحكم في ادانة المتهم الى خلاف الثابت بالأوراق كان مخطئاً في الاسناد وتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنحة رقم ٢٩٨٦ سنة ١٩٤٨ بأنه في شهر يونيه سنة ١٩٤٧ بيندر المنصورة ، توصل الى الاستيلاء على النقود المبينة بالمحضر والمملوكة لعبد القادر سيد الامل بالاحتيال، وذلك بأن استعمل طرقاً احتيالية من شأنها لإيهام المحنى عليه بوجود واقعة مزورة وذلك بأن أوهمه بأنه سيوكل الاستاذين حسن عبد الجواد وفهمى سعد المحامين لياشرا دعواه أمام محكمة النقض وأرسل اليه توكيلا لها ليوقعه كما أرسل اليه عدة كشوف حساب ورد بها أنه دفع اتعابا لها وتمت الجريمة بناء على الطرق الاحتيالية سالفة الذكر . ولبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . وقد ادعى عبد القادر سيد لأهل بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ ٥٠٠ جنيتها على سبيل التعويض . ومحكمة جنح بندر المنصورة الجزئية قضت ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلام رافعها بمصروفاتها . ١ فاستأنفت النيابة كما استأنف المدعى بالحق المدنى . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وألزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ثلاثين جنيتها والمصاريف المدنية المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماة وذلك عملا بمادة الاتهام . لفطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض أُنخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه استند فى إدانته الى خلاف الثابت فى الأوراق فقال إنه بعد أن خسر المدعى الطعن الذى قدمه

له المتهم قام الخلاف بينهما على مصير المبالغ التي دفعها المدعى المدني للمتهم مع أن الثابت في الأوراق ان المدعى تقدم ببلاغه في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٨ في حين أن طعنه بالنقض لم يفصل فيه الا في ١٣ من يونيه سنة ١٩٤٩ كما قال الحكم إن النيابة طلبت في مذكرتها رفض الطعن بعد أن فتدت أوجهه الأربعة مع أن الثابت بهذه المذكرة أنها طلبت قبول الوجه الثاني .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها لتحقيق هذا الوجه من الطعن أن الحكم المطعون فيه قال « لكنه بعد أن خسر المدعى المدني الطعن الذي قدمه له المتهم قام الخلاف بينهما على مصير المبالغ التي دفعها المدعى المدني للمتهم » وذلك على خلاف الثابت في أوراق الدعوى . اذ تقدم المدعى بالحقوق المدنية ببلاغه لنياية طلحا في ٢٤ من يونيه سنة ١٩٤٨ قبل أن يحكم في طعنه بالرفض في ١٣ من يناير سنة ١٩٤٩ كما قال الحكم بعد أن بين وقائع الدعوى حسبما استخلصت المحكمة من التحقيقات والمستندات المقدمة منها إن المدعى أيدها بمستندات قدمها في حافضته منها (٣) صورة أصلية من مذكرة النيابة في قضية الطعن المشار اليه يستفاد منها ان الطعن قام على أربعة أوجه قالت عن الأول منها إنه في غير محله وقالت عن الثالث (انه من العسير ادراك مقصود الطاعن من هذا الوجه فان هذا الكلام عن الغبن لا موضع له في الطعن على الحكم المطعون فيه) ثم انتهت الى (أن هذا الوجه من الطعن على غير أساس سليم) . وقالت عن الوجه الرابع (لا ترى محلا لمناقشة مايقوله الطاعن في هذا الوجه لأنه منصب على قضاء الحكم الابتدائي الذي ألغاه الحكم المطعون فيه وبذا فان المحكمة أغفلت رأى النيابة العمومية بالنسبة للسبب الثاني من أسباب الطعن ، ونصه نقلا عن مذكرة النيابة (فلكل ما تقدم ترى النيابة ان هذا الوجه من الطعن مقبول وموجب لنقض الحكم) وهذا أيضا خطأ في الاسناد قد يكون له أثر فيما انتهى اليه الحكم في قوله (وكان من نتيجة هذا الاحتيال ان استولى المتهم على المبلغين المذكورين وأن قضى ضده هو برفض النقض المقدم منه لجهل من حرر أسبابه) .

وحيث إن هذا الخطأ في الاسناد يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة الى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٥٠)

التضحية رقم ١٠٢٦ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحدهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، أحمد حسرت بك ، وحن اسما عيل الهضبي بك ، ومحمد أحمد
فنيك المستشارين .

إثبات محاكمة . إدانة المتهم بناء على أقوال شاهد لم يسمع بالجلسة . لا تصح .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام تسماعهم ممكنا ، واذا كان الحكم قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بإدانة المتهم استنادا الى أقوال الشاهد الوحيد فى الدعوى مع أنه لم يسمع بالجلسة كشاهد فى الدعوى لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية اللجنة رقم ٢٨٢ سنة ١٩٥٠ بأنه فى يوم ٢٧ من يناير سنة ١٩٥٠ بدائرة الموسكى سرق الحافضة الميينة الوصف والمحتويات من النقود بالمحضر لمنجى محمد مصطفى ، وطلبت معاقبته بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المرسكى الجزئية قضت عملا

بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين من صيرورة هذا الحكم نهائيا . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن المحكمة قضت بإدانة الطاعن دون أن تسمع شهادة الشاهد الوحيد في الدعوى مع أنه لم يكن قد سمع أمام المحكمة الابتدائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة الطاعن استنادا الى أقوال الشاهد الوحيد في الدعوى وهو المجنى عليه مع أنه لم يسمع بالجلسة كشاهد لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية . ولما كان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(٥١)

القضية رقم ١٠٢٨ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فرعي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وأبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد شفيق بك المستشارين .

دفاع . حكم . تسببه . طلب تعيين خبير فني لتحقيق وجه دفاع . عدم اجابة هذا الطاب أو الرد عليه يعيب الحكم .

إذا كان الظاهر من محضر جلسة محكمة الدرجة الثانية أن المدافع عن الطاعن (الذي أدانته المحكمة في جريمة البلاغ الكاذب) قد طلب تعيين خبير فني ليثبت

صحة الوقائع التي نسبها الى المدعى بالحق المدني معقبا على ذلك بأن مفدش الآثار الذي أخذ الحكم المطعون فيه بالمعينة التي أجراها ليس خبيرا فنيا، ولكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب ولم ترد عليه، فان حكمها بادانته يكون معيبا لأن هذا الطلب من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق دفاع المتهم في مسألة فنية

الوقائع

أقام السيد عيسى الجبالي « المدعى بالحق المدني » هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة بندر الزقازيق الجزئية ضد السيد علي محمد رضوان (الطاعن) طالبا عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات والحكم له بمبلغ ١٥ جنيا تعويضا مؤقتا، لأن المتهم في شهرى يوليو وسبتمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة بندر الزقازيق أبلغ كذبا مع سوء القصد مصاحبة الآثار ضد المدعى بالحق المدني بأمور لو صحت لأوجبت عقابه واحتقاره وذلك بنية الاضرار به، وقيدت هذه الدعوى بجدول تلك المحكمة برقم ١٥١٥ سنة ١٩٤٩ . ومحكمة جنح بندر الزقازيق الجزئية قضت عملا بمادتي الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيا وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ خمسة عشر جنيا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ، ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة. فاستأنف . ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه وقد أيد الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها ومن بينها ما استدل به على كذب البلاغ من المعينة التي أجراها منتش الآثار فان المحكمة قد أدخلت بحجته في الدفاع إذ طلب

الى محكمة ثانی درجة ندب خبر فنی لإعادة عمل المعاينة، ولكنها لم تجبه الى هذا الطلب أوترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لإقامة الدليل على كذب البلاغ أورد فيما استند اليه قوله « وحيث إن المحقق انتقل الى منزل المدعى للبحث عن الأحجار والمسروقات التي وردت ببلاغ المتهم وانضح له عدم صحة ما جاء ببلاغ المتهم ، ولما ووجه المتهم بذلك أصر على اتهامه واتهم المحقق بالاهمال » . ثم قال في موضع آخر « وحيث إنه قد ثبت من التحقيق والمعاينة عدم صحة ما أباع به المتهم » ويبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة ثانی درجة أن المدافع عن الطاعن طلب تعيين خبر فنی ليثبت صحة الوقائع المنسوبة الى المدعى ، معقبا على ذلك بأن مفتش الآثار الذي أخذ الحكم المطعون فيه بالمعاينة التي أجراها ليس خبيرا فنيا ، ولكنها دانت الطاعن دون أن تجيبه الى هذا الطلب أوترد عليه . ولما كان هذا الطلب مهما لتعلقه بتحقيق دفاع الطاعن في مسألة فنية فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم .

(٥٢)

النقضية رقم ١٠٢٩ سنة ٢٠ القضاية :

حكم . تسببه . الصريح في الحكم بأن وقف التنفيذ يشمل العقوبة الأصلية والعقوبات التبعية . القضا .
في منطوقه يوقف التنفيذ بالنسبة الى العقوبة الأصلية وحدها . تخدل يعيب الحكم .

اذا كانت المحكمة قد صرحت في أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملا للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة

على الحكم ولكنها قضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة الى العقوبة الأصلية وحدها ، فهذا الحكم يكون متخاذلا متعينا نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنبحة رقم ٢٩٢٤ سنة ١٩٤٨ بأنه في يوم ١٣ مـ يولييه سنة ١٩٤٨ بدائرة أبوتيج — زور العريضة الميينة بالمخنجر ، وذلك بطريق الاصطناع بوضع إمضاءات مزورة وذلك بأن كتبها ناسبا تحريرها لأحمد عبد الله صالح وحامد علي محمود . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى عباس عامر بحق مدني وطلب القضاء له قبل المهتم بقرش صاغ تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنح أبوتيج الجزئية قضت عملا بمادتي الاتهام بحبس المهتم شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع للمدعي بالحق المدني عباس عامر قرشا صاغا على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أنعاب الحمامة . فاستأنف المهتم هذا الحكم ، كما استأنفته النيابة . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أسبوط الابتدائية تنازل المدعي بالحق المدني عن دعواه المدنية وبعد نظرها قضت أولا — بثبات تنازل المدعي المدني عن دعواه المدنية وألزمته بمصروفاتها ، وثانيا : في الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم ، وذلك عملا بالمادتين ٥٥ ، ١/٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه جاء متخاذلا لتناقض أسبابه مع منطوقه ، اذ بينما ورد بالأسباب أن المحكمة ترى أخذ المهتم بالرفقة بجعل وقف تنفيذ العقوبة شاملا لكافة العقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة عليه اذ بها تغفل هذا الشرط الأخير في منطوق الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال : « وحيث إنه نظراً لظروف الدعوى وتنازل من جانب المحنى عليه عن دعواه المدنية ولأن المتهم مدرس بالمدارس الأولية ترى المحكمة أن تتيح له فرصة أخرى ليقوم فيها من نزعتة الى الايذاء ، ترى المحكمة استعمال الرأفة معه اعتقاداً منها أنه ان يعود الى مخالفة القانون وذلك بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم عملاً بالمادتين ٥٦/٥٥ فقرة أولى من قانون العقوبات على أن يكون وقف التنفيذ شاملاً للعقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم عملاً بالمادة ٥٥ فقرة ثانية من قانون العقوبات » . ثم جاء المنطوق بالصيغة الآتية : « حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع (أولاً) اثبات تنازل المدعى المدنى عن دعواه المدنية وألزمته بمصروفاتها (ثانياً) وفي الدعوى الجنائية بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم وأعفت المتهم من المصروفات الجنائية » . ويتضح من ذلك أن المحكمة أقامت الحكم المطعون فيه على أسباب نصت فيها صراحة على أنها تقصد ان يكون وقف التنفيذ شاملاً للعقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والآثار الجنائية ولكنها قضت في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة الى العقوبة الأصلية، وحدها، ولذا فان الحكم يكون متخاذلاً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٥٣)

القضية رقم ١٠٥٦ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضرة حضرات أصحاب الغزة ، أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وإبراهيم خليل بك ، وأحمد سليم بك لمختارين .

- (أ) حكم . تسببه . دفاع . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى . قى قيام هذه الحالة لديه . لا محل بعد ذلك للعرض لاعتباره متجاوزاً لحدود الدفاع .
- (ب) إثبات . تمترزة اعتراف المتهم . جوازها .

١ — متى كان ما تالاه المحكمة في تنفيذ دفاع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس من شأنه أن ينشأ قيام تلك الحالة لديه فان ذلك لا يدع مجالاً

لما يثيره في طعنه على الحكم من جهة اعتباره متجاوزا حدود الدفاع ، إذ أن ذلك لا يكون له محل إلا عند ثبوت قيام تلك الحالة .

٢ — للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ اعتراف المتهم ، فتأخذ منه بما تطمئن إليه دون أن تتقيد بالأخذ ببقائه .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجناية رقم ١٤٥٦ سنة ١٩٤٩ بني مزار المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٩٧ سنة ١٩٤٩ بأنه في ليلة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الموافقة ٢٥ من صفر سنة ١٣٦٩ بناحية بني علي مركز بني مزار مديرية المنيا — قتل عمدا عبد الحكيم علي محمد بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضي الاحالة إحالته الى محكمة الجنائيات لمحاكمته بالمادة ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات المنيا قضت عملا بمادة الاتهام بمعاقبة شريف عبد الكريم شريف بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة لم تحقق دفاع الطاعن من أنه لم يقصد قتل المجنى عليه وإنما كان يقصد إرهابه ، وأنه لا دليل في الدعوى سوى اعترافه فكان يتعين على المحكمة ألا تأخذه إلا بقدر ما اعترف به ، وأنه طلب من باب الاحتياط اعتباره متجاوزا حدود الدفاع الشرعى عن النفس والمال ، إذ أنه كان في مكان الحادث يقوم بواجب الحراسة منفردا وقد وقع الحادث في وقت مظلم فكان له العذر وقد فاجأ المجنى عليه وهو يرتكب جريمة سرقة

أن يخشى وجود لصوص آخرين معه أو أن يكون معه سلاح فيعتدى عليه به وما كان له أن يتخلى عن أداء واجبه في تعقب اللص والقبض عليه كما يذهب إليه الحكماء ، ولذا فإن المحكمة تكون مخطئة فيما فندت به قيام حالة الدفاع الشرعى لديه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله : « إن الطاعن كان يمر في ليلة ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بزرعة الشامي المكلف بحراستها وفي الساعة الثالثة صباحا أبصر شخصا في وسط الزرعة يسرق منها فتقدم نحوه ولما شعر السارق بقدومه جرى محاولا الفرار فأمره شريف بالوقوف فلم يمتثل لأمره واستمر في عدوه حتى خرج من الزرعة واجتاز مجرى المياه المجاور لها من الجهة القبلية حاملا في جلبابه ما وصلت إليه يده من قناديل الشامي وكان المتهم في إثره فأطلق عليه عيارا ناريا من البندقية التي يحملها للحراسة فأصابه المقدوف بحرين ناريتين أحدهما في مؤخر رأسه والآخرة أسفل يسار مؤخر صدره فمات لساعته ، وذهب المتهم بنفسه الى رجال الحفظ وأبلغ بالحادث واعترف بأنه القاتل وقدم بندقية بخربز رش رقم ١٢ ظهر أنها أطلقت حديثا ثم أصر على اعترافه أمام المحكمة ، وعزا فعلته الى أنه كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه . ثم تعرض الى دفاع الطاعن فقنده تفصيلا بما حصله أنه معترف بأنه رأى القاتل بمفرده بداخل الزرعة وما أن ناداه وأمره بالوقوف حتى خرج يعدو لايلوى على شيء وكان لا يقصد سوى النجاة بنفسه وأن المتهم ظل يجد في اللحاق به حتى ابتعد عن الزرعة التي كان يحرسها فتحتق في ضوء القمر من أنه كان وحيدا ولا يحمل سلاحا ولم تبد منه حركة أو التفاتة يخشى الطاعن منها أن تكون لديه نية الاعتداء عليه وأنه هو الذى كان يجد في متابعته ولو كان قد خاف منه لكف عن متابعته ولكنه مع كل هذا أطلق عليه مقدوفين ناريتين أصاباه في رأسه وصدره فأردياه قتيلا في الحال . ثم انتهت المحكمة من ذلك إلى أنه « ليس في الظروف التي تقدم وصفها ما يشفع للمتهم أو يبرر ادعاءه بأنه خشى على حياته » . ولما كان ما قالته المحكمة في تفنيد دفاع الطاعن الذى انحصر في الدفاع الشرعى عن النفس من شأنه أن يبنى

قيام تلك الحالة لديه فإنه لا يدع مجالاً لما يشير به بشأن اعتباره متجاوزاً حدود ذلك الدفاع ، إذ أن ذلك إنما يكون محله عند ثبوت قيام تلك الحالة. وأما باقى ما يشير به الطاعن فردود بأن الواقعة التى أثبتتها الحكم تتوافر فيها أركان الجريمة التى دانه بها وأن للمحكمة الجنائية أن تجزئ اعتراف المتهم فتأخذ منه بما تطمئن إليه دون أن تتقيد بالأخذ بباقية الذى لا تطمئن إليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٥٤)

القضية رقم ١٠٥٧ سنة ٢٠ القضية :

نصب . شريك . ورقة ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو تاريخ السحب . هى شيك . لا يعتد بتاريخ التحويل أروفاً قيمة .

لقد متى كان اثبات أن الورقة التى أعطاها المتهم للمجنى عليه على أنها شيك ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو ذات تاريخ السحب ، فهى تعد شيكاً ولا يجوز الدفع بأن الحقيقة غير ذلك ولا إنبات ما يخالف ظاهر الشيك ، كما لا يجوز الاعتداد فى هذا الصدد بتاريخ التحويل . كما أن تقاضى الدائن دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر فى قيام الجريمة .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية اللجنة رقم ٥٨٥ سنة ١٩٤٩ بأنه فى ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم عابدين أعطى إلى عبد الباسط عسران على بسوء نية شيكاً بمبلغ ستة وخمسين جنياً مسحوباً على بنك مصر دون أن يقابله

رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ فقرة أولى و ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل وكفالة أنف قرش لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى في معارضته بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم ٥٠ جنيتها فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون إذ دان الطاعن بمتولة إنه أعطى شيكا بسوء نية إلى المجنى عليه دون أن يتمايله رصيد قائم وقابل للسحب على حين أن الوثيقة التي أعطاها الطاعن ليست شيكاً بالمعنى القانوني لأنها ذات تاريخين تاريخ تحوينها وتاريخ استحقاقها فضلاً عن أنه معترف في التحقيق بأن التاريخ الحقيقي للسحب هو تاريخ سابق على تاريخ الاستحقاق . ولم تعد المحكمة بالمخالصة التي قدمها الطاعن .

وحيث إنه متى كان الثابت أن تاريخ الاستحقاق هو نفس تاريخ السحب والظاهر يفيد أن الوثيقة هي شيك فلا يجوز الدفع بأن الحتمية غير ذلك ولا إثبات ما يخالف ظاهر الشيك ، كما لا يجوز الاعتداد في هذا الشأن بتاريخ التحويل ، كما أن ما يقوله الطاعن من أن الدائن تقاضى دينه بعد تاريخ الاستحقاق لا يؤثر في قيام الجريمة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٥٥)

القضية رقم ١٠٥٨ سنة ٢٠ القضائية :

مراقبة . العود للاشتباه . الحد الأدنى للمراقبة سنة .

ان جريمة العود للاشتباه تقع تحت نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الحد الأدنى لعمومية المراقبة مدة سنة . وإذن يكون الحكم قد أخطأ إذ قضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر ، ويتعين لذلك نقضه وتصحيحه بالنسبة إلى العقوبة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده (على محمد على) في قضية الجنيحة رقم ٥٨٤ سنة ١٩٥٠ كرموز بأنه في ٢١ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ عاد لحالة الاشتباه بأن حكم عليه بالحبس لمدة سنة وغرامة ٢٠٠ جنيه والمصادرة لإحراز مخدرات في القضية رقم ٢٢٩٤ سنة ١٩٤٩ بعد سبق الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة في القضية رقم ١٣٥٩ سنة ١٩٤٧ للاشتباه . وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح كرموز الجزئية قضت عملاً بالمواد ٥ و ٦ / ٢ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ . بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وبوضعه تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة سنتين تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ والنفاذ . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعه تحت المراقبة لمدة ستة أشهر . فطعن حضرة الاستاذ عبد الحميد أبو شيف بك رئيس نيابة الاسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العمومية يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى على المتهم عملاً بالفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بحبس ثلاثة أشهر وبوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر لأنه عاد لحالة الاشتباه إذ حكم عليه في جنحة إحراز مخدر بالحبس والغرامة بعد سبق الحكم عليه للاشتباه بوضعه تحت مراقبة البوليس.

وحيث إن الواقعة التي أثبتتها المحكمة المطعون فيها تتوافر فيها العناصر القانونية لجرمة العود للاشتباه ، ولما كانت هذه الجريمة تقع تحت نص الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الذي جعل الحد الأدنى لعقوبة المراقبة مدة سنة . ولما كان الحكم قد قضى بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه بالنسبة إلى المراقبة ، والحكم بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنة .

(٥٦)

القضية رقم ١٠٥٩ سنة ٢٠ القضية :

(أ) تحقيق . استجواب المتهم المحظور . إجابة المتهم بحض اختياره على ما توجهه إليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض من المدافع عنه . لا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات بناء على استجوابه .

(ب) سرقة . شروع فيها . ظوف الاكراه . مثال في بيان توفره .

(ج) إثبات . تقدير الأدلة . سلطة المحكمة في الأخذ ببعض الأدلة دون بعض وفي الأخذ بدليل بالنسبة إلى متهم واطراحه بالنسبة إلى متهم آخر .

١ — ان القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم إلا بناء على طلبه فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته هو ، فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة

من المحكمة أن تستجوبه وإما بعدم اعتراضه على الاستجواب والاجابة على الأسئلة التي توجهها اليه. وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم اذا ما أجاب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فذلك منه يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات . واذا كان محضر الجلسة لم يثبت به أن المتهم أو المدافع عنه قد اعترض على الاستجواب بل كان الحكم — وهو يكمل محضر الجلسة — قد ذكر صراحة أن المتهم لم يعترض على الاستجواب، فلا يقبل من هذا المتهم أن يطعن على الحكم في خصوص ذلك .

٢ — يكفي في بيان توفر ظرف الإكراه قول الحكم إن أحد الجناة قذف المجنى عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحقيبة فأمسك بها المجنى عليه ولم يتخل عنها وأخذ يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجاني متظاهرا بالعمل على إنقاذ المجنى عليه وأخذ ينجو ب الحقيبة الا إنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على صياحه وعندها فر اللصان .

٣ — إن تقرير أدلة الثبوت في الدعوى من شأن محكمة الموضوع، ولها أن تأخذ ببعض الأدلة وتطرح بعضها وأن تأخذ بدليل بالنسبة إلى متهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة إلى متهم آخر مادامت الأدلة في جملتها سائغة متبولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ٩٤٧ لبنان سنة ١٩٤٩ المقيمة بالحدول الكلى برقم ٢١٣ سنة ١٩٤٩ (١) أنور عثمان السيد (الطاعن) و (٢) فيليب بطرس عطا الله و (٣) خميس محمد خيرى ، بأنهم في ٢١ من أبريل سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٢ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨ بدائرة قسم الباز محافظة اسكندرية شرعوا مع مجهول في سرقة حافظة بها مبلغ ألف جنيه لشركة ايلي ليني بطريق

الأكراه الواقع على محمد عثمان محمد الساعى بالشركة بأن استحضروا سيارة وتربصوا للمجنى عليه أثناء عودته الى مقر الشركة حاملا الحافظة واعترضه أحدهم وألقى بمخنة من الرمال في وجهه لتعطيل مقاومته وأمسك هو وآخر من بينهم بالحافظة محاولين انتزاعها منه وأوقفت الجريمة لسبب لادخل لارادة المتهمين فيه هو استغاثة المجنى عليه واضطراهم الى الفرار بالسيارة التي كانت تنتظرهم. وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٣١٤ من قانون العقوبات . فقرر احالتهم اليها لمعاقبتهم بالمواد المذكورة . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ ، و ٤٥ و ٤٦ و ١/٣١٤ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهم الأول بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين ، وبراءة المتهمين الثانى والثالث مما أسند اليهما وذلك عملا بالمادة ٥٠ فقرة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل الوجه الأول ان المحكمة خالفت القانون اذ استجوبت الطاعن دون أن يطلب ذلك لأن المادة ١٣٧ من قانون تحقيق الجنايات لا تجيز استجواب المتهم إلا اذا طلب، وقد ترتب على هذا الاستجواب أن أدلى الطاعن بأقوال ضد مصلحته واتخذت منها المحكمة دعامة فى القضاء عليه بالإدانة . ويضيف الطاعن أن الدفاع عنه اعترض على هذا الاستجواب وان كان هذا الاعتراض لم يثبت صراحة فى محضر الجلسة ولا يبنى ذلك ما ورد بالحكم من أن الطاعن نوقش بغير اعتراض .

وحيث إن القانون وان كان قد حظر استجواب المتهم إلا بناء على طلبه فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها إما بطلبه صراحة

من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه على الاستجواب والاجابة على الأسئلة التي توجهها اليه ، وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المتهم اذا أجاب بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع عنه فإن ذلك منه يدل على أن مصلحة، لم تضار بالاستجواب، وبالتالي لا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات . لما كان ذلك وكان اعتراض ما، سواء أكان من الطاعن أم من المدافع عنه، لم يثبت بمحضر الجلسة بل على العكس - فان الحكم - وهو يكمل محضر الجلسة - قد ذكر صراحة أن الطاعن لم يعترض على الاستجواب ، لما كان ذلك كله فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه لم يستظهر ركن القصد الجنائي لدى الطاعن ، اذ لا يكفي لاعتبار المتهم شريكا بالمساعدة أن يثبت مقارفته للأفعال المادية التي ساعدت على وقوع الجريمة بل يجب أن يكون قد ارتكبها بقصد المشاركة في الجريمة . كذلك قصر الحكم حين تحدث عن ظرف الاكراه بعبارة عابرة دون أن يعنى بإقامة الدليل على توافره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما توافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن ومن بينها توافر علمه بجريمة السرقة التي شرع في ارتكابها وقصده المساعدة في اتمامها، وكذلك تحدث في صراحة وتفصيل كاف عن ركن الاكراه بأن قال ان أحد الجناة قذف المجني عليه في وجهه بالرمال ومد يده يريد سرقة الحتمية فأمسك بها المجني عليه ولم يتخل عنها وأخذ يستغيث حتى حضر أحد زملاء الجنائي متظاهرا بالعمل على إنقاذ المجني عليه وأخذ يجذب الحتمية إلا أنه ظل يقاوم ويستغيث حتى أقبل الجمهور على صياحه، وعندها فر اللسان . وهذا الذي أورده الحكم كاف في إبراز ظرف الاكراه وتوافره .

وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في القول بأن الأدلة التي بنيت عليها الادانة قد شابها التناقض اذ اعتبر في ثبوت واقعة ما دليلا كافيا قبل الطاعن

ولم يرفى ثبوت نفس الواقعة ما يكفي لإدانة متهمين آخرين، كما أنه اعتمد على شهادة أحد الشهود في إدانة الطاعن وأهدرها بالنسبة للآخرين .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن تقدير أدلة الثبوت في الدعوى من شأن محكمة الموضوع التي لها أن تأخذ ببعض الأدلة وتطرح البعض الآخر، وأن تأخذ بدليل بالنسبة لمتهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة لمتهم آخر مادامت الأدلة في جملتها سائغة مقبولة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين الأدلة التي أخذ بها بالنسبة للطاعن في منطق سليم فإن ما يثيره لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٥٧)

القضية رقم ١٠٦٢ سنة ٢٠ القضاية :

(١) نقض . عدم ختم الحكم في المبدأ . لا يكفي وحده لنقض الحكم .

(ب) تعويض . تقديره موضوعي .

١ — إن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالقانون لا يكفي وحده

لنقض الحكم

٢ — إن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه

مناسبا وفقا لما تبينته من مختلف ظروف اندعوى ، فإدام الحكم قد أورد

الاعتبارات التي من أجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى

وكان من شأن ما أوردته أن يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها، فإن المجادلة في ذلك

لا تكون مقبولة

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده (أحمد اشماعيل السيد) في قضية الجنحة رقم ١٧٧٥ سنة ١٩٤٩ بأنه في ليلة ١١ يولييه سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم العطارين : تسبب من غير قصد ولا تعمد قتل اليوزباشى محمد على صنفوت وإصابة السيدة نفوسة مصطفى الشوربجى وعلى حسن طه، وكان ذلك ناشئا عن رعونته ومخالفته الاوائح بأن قاد سيارة بسرعة ينجم عنها الخطر على يسار الطريق فمقدم عربة أجرة كان يركبها المجنى عليهم فانقلبت العربة وأصيبوا بالإصابات الميينة بتمرير الصنفة التشريحية والتقرير الطبى.

وطلبت عتابة بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات. وقد ادعت زوجة القتيل (السيدة نفوسة مصطفى الشوربجى) بحق مدنى وطلبت القضاء لها على المتهم ووزارة الدفاع الوطنى (المستولة عن الحقوق المدنية) متضامنة مع المتهم بمبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . كما ادعى حسين صنفوت بك بصنفته قبا على أخيه على صنفوت بك والد القتيل بحق مدنى أيضا وطلب القضاء له قبل المتهم ووزارة الدفاع متضامنين بمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض . وادعى أيضا على حسن طه بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم ووزارة الدفاع الوطنى بمبلغ ٢٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة العطارين الجزئية قضت عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل وكنالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ والزامه ووزارة الدفاع متضامنين بأن يدفعوا للسيدة نفوسة مصطفى الشوربجى مبلغ ٢٥٠٠ ألفين وخمسمائة جنيه مصرى على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة وبأن يدفعوا للمدعى المدنى حسن صنفوت أفندى بصنفته قبا على المحجور عليه على أفندى صنفوت مبلغ ٢٠٠ مائتى جنيه مصرى على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة وبأن يدفعوا إلى على حسن طه مائة جنيه والمصروفات المدنية المناسبة .

فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته المسئولة عن الحقوق المدنية والمدعية بالحقوق المدنية الأولى (زوجة القتيل) كما استأنفته القيم على والد القتيل. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت (أولاً) برفض استئناف المتهم عن الدعوى العمومية وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة بلا مصاريف جنائية. (ثانياً) - وفي الدعاوى المدنية بتعديل التعويض المقضى به لنفوسه مصطفى الشوربجي إلى مبلغ ألف جنيه، ولحسن صفوت بك بصفته إلى مبلغ مائة جنيه، ولعلي حسن طه إلى مبلغ مائتي جنيه مع المصاريف المدنية المناسبة لما حكم به لكل من المذكورين عن الدرجتين ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. فطعنت نفوسة مصطفى الشوربجي المدعية بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

...وحيث إن الطاعة تبني طعنها على وجهين : الأول بطلان الحكم لعدم ختمه في الميعاد ، والثاني قصوره في التسيب وقيامه على أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي يمكن استخلاصها منها. وفي بيان هذا الوجه تقول إن المحكمة الاستئنافية قضت بتخفيض التعويض المقضى به لها وبنت ذلك على أن التعويض لا ينبغي أن يكون سبباً للأثراء على حساب الغير وعلى أنها لم تنجب من زوجها المتوفى أولاداً تتجدد بهم أحزانها وتلزمها نفقتهم كما أنه لا يبعد أن تزوج بآخر تعيش في كنفه، مع أن هذه الاعتبارات لا تنتج ما انتهت إليه من التخفيض إذ لا محل للاستناد إلى نظرية الأثراء على حساب الغير في هذه الحالة كما أنها خلطت بين نفقتها والنفقة المستحقة للأولاد كما استندت إلى احتمال زوال الضرر بزواجها فتكون قد بنت الحكم على هذا الاحتمال مع أنه لو تحقق هذا الاحتمال وتزوجت ثم طلقت لترتب على ذلك إلحاق الضرر بها بقطاع معاشها المقرر لها وينبئ على ذلك أن المبلغ الذي خفضت إليه التعويض لا يمكن أن يتناسب والضرر الذي وقع لها بسبب وفاة زوجها ..

وحيث إن الوجه الأول مردود بأن عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالقانون لا يكفي وحده لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة.

وحيث إنه بالنسبة الى الوجه الثاني فإنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد الاعتبارات التي من أجلها خفض التعويض عن الضرر الذي لحق الطاعنة بسبب الفعل الضار الواقع عليها ، وكان من شأن ما أورده في ذلك أن يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، فإن المنازعة في هذا الأمر على الوجه الوارد بالطعن تكون غير مقبولة ؛ إذ أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسبا وفقا لما تبينته من مختلف ظروف الدعوى ، ويكون الجدل في هذا الشأن جدلا متصلا بالموضوع وخارجا عن رقابة محكمة النقض.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(٥٨)

القضية رقم ١٠٦٤ سنة ٢٠ القضائية :

قاض . إعداره حكما ابتدائيا . اشتراكه في العصل في الاستئناف المرفوع عنه . الحكم الذي يصدر في الاستئناف . باطل .

القاضي الذي ينظر الدعوى ابتدائياً لا يصلح أن يكون عضواً في المحكمة التي تقضى في الاستئناف المرفوع عن الحكم الذي أصدره ؛ فإذا هو اشترك في نظر هذا الاستئناف كان الحكم باطلا .

الوتائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده (يوسف نوار جرجس) في قضية
الجنحة رقم ١٤٤٠ سنة ١٩٤٩ البندر لأنه في يوم ٢٠ من أغسطس سنة
١٩٤٩ بدائرة بندر أسبوط أدار محلاً عمومياً (فندقاً) بغير ترخيص .
وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٤ ، ٣٥ ، ٣٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ .
ومحكمة جناح أسبوط الجزئية قضت غيابياً - عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم
مائة قرش والاغلاق على مصاريفه ، ولم يعارض المحكوم عليه الحكم بل استأنفه .
وكمة أسبوط الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى من اخلاق
وتأييده فيما عدا ذلك . فطعن حضرة الاستاذ بهجت أحمد حلمى بك رئيس
نيابة أسبوط الكلية في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى
على الطاعن كان أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية التى قضت فى الدعوى ، فالحكم
المطعون فيه يكون لذلك باطلا .

وحيث إن ما تقوله الطاعنة صحيح ، ولما كان القاضى الذى ينظر الدعوى
ابتدائياً لا يصلح أن يكون عضواً فى المحكمة التى تقضى فى الاستئناف فإن هو
فعل كان الحكم باطلا .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه

(٥٩)

القضية رقم ١٠٦٦ سنة ٢٠ القضية :

حكم . تسبب . دفاع شرعى . تمسك المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى استنادا إلى ما ذكره من الوقائع . أدانته دور رد على هذا الدفاع . قصور .

إذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى مستندا فى ذلك إلى وقائع ذكرها ومع ذلك أدانته المحكمة دون أن ترد على هذا الدفاع ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الجنابة رقم ٦٤٩ الجنابة سنة ١٩٤٩ المقيمة بالجول الكلى برقم ٢١٨ سنة ١٩٤٩ بأنه فى يوم ٤ ن يوليه سنة ١٩٤٨ الموافق ٨ من رمضان سنة ١٣٦٨ بناحية القليج مركز الحانكة مديرية القليوبية ، شرع فى قتل عبد العزيز عمر سالم عمداً ومع سبق الاصرار والترصد بأن انتوى قتله وأعد لذلك آلة حادة (أزميلا) وتربص له فى الطريق الذى أيقن أنه سيمر منه ، ولما أن ظفربه طعنه مرتين قاصداً بذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادة المتهم فيه وهو اسعاف المجنى عليه بالعلاج ، وطلبت من قاضى الاحالة حالته إلى محكمة الجنابات لمحاكمته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر حالته إليها لمحاكمته بالمواد سالفة الذكر . وقد ادعى المجنى عليه (عبد العزيز عمر سالم) بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض .

ومحكمة جنایات بنها قضت — عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤ فقرة أولى ،
قانون العقوبات بمعاينة بدر عبد الحميد اسماعيل بالأشغال الشاقة لمدة خمس
سنوات وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه مصرى
والمصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهات أنعاباً للمحاماة ، نافية بذلك ظرف سبق الإصرار
والترصد . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على لحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً فى بيان
الأسباب التى أقيم عليها ، ذلك أن محاميه قد دنع التهمة فى جاسة المحكمة بأنه
كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وعن والده ، واستند فى ذلك إلى وجود
ضعفينة بين أحد شهود الاثبات وبينهما كانت هى السبب فى هذا النزاع ؛
وأن شهود الاثبات ؛ وقد جمعهم صلة القرابة كانوا يترصدون الطاعن ؛ فبقى هذا
فى منزله ، وخرج والده فى الصباح وعند عودته اعتدى عليه أوثناك المجتمعون
وطرحوه أرضاً ، فلما رأى الطاعن الاعتداء على والده خرج ليحميه ، وبذلك فقد
كان فى حالة الدفاع الشرعى عن والده وعن نفسه . ولكن المحكمة لم ترد على
هذا الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جاسة المحكمة أن الدفاع عن المتهم
(الطاعن) تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى واستند فى ذلك إلى ما أشار
إليه بوجه الطعن ؛ ولما كان الحكم المطعون فيه مع نضائه فى هذه الجناية باءانة
الطاعن لم يتحدث عن ذلك الدفاع الذى تمسك به محاميه ؛ فإن الحكم المطعون
فيه يكون قاصراً تصوراً يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٦٠)

القضية رقم ١٠٦٧ سنة ٢٠ القضية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الازمة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وحسن اسماعيل الهريبي بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك
المتشارين .

أجراءات . اثبات . الحكم على المتهم دون سماع الشهود ودون إجراء أى تحقيق . مبطل لإجراءات
المحاكمة . سماع الشهود واجب ما دام ممكناً .

الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بصنعة أصلية على التحقيق الشفاهى الذى
تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيه الشهود فى مواجهة المتهم مادام
سماعهم ممكناً . فإذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بإدانة المتهم دون أن
تجرى أى تحقيق أو تسمع شهوداً ، وكانت المحكمة الاستئنافية هى الأخرى
قد فعلت ذلك ، فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة فى قضية الجنحة رقم ١٥٥٧ سنة ١٩٤٦ (١) صلاح
محمد أبو الخير (الطاعن) و (٢) محمد أحمد محمد و (٣) عبد المنعم فهمي
(٤) رجائى كامل على - بأنهم فى ٢١ من يناير سنة ١٩٤٦ بقسم عابدين :
شرعوا فى الاستيلاء على مبلغ خمسة جنيهات لسليم عبده بدران أفندى وكان
ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باستعمال طرق احتيالية من شأنها الإيهام
بوجود مشروع كاذب وباتخاذ اسم كاذب ، وذلك بأن طبع الأول فى المطبعة
التي هو شريك فيها ومديرها صورياً لخمرتى صاحبى الجلالة الملك والملك
عبد العزيز آل سعود وكلف الثانى بتوزيعها نظير اقتسامهما واستعاناً بالمتهمين

الثالث والرابع واتصل أحدهم بالمجنى عليه تليفونياً منتحلاً اسم حضرة صاحب
العزة محمود السيوفى بك الأمين الرابع وأوهمه بأن حضرة صاحب الجلالة الملك
يشرف على مشروع لمساعدة العمال المصريين الذين فصلوا من العمل بالجيش
البريطانية والأمريكية ، وأن جلالة أصدر أمره الكريم بطبع صورة لجلالته مع
جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وتوزيعها على أرباب الأعمال التجارية نظير
خمسة جنيهات عن كل صورة ، وحرر المتهمان الثالث والرابع ايصالاً وضعاً عليه
توقيعاً تمكن قراءته (محمود السيوفى) وبضم الثانى الايصال بختم (ار العمال
لثقافة الحديثة والرأى الحر) التى يديرها الأول وأرسل جيوشى هدهد حماد العامل
بالدار والحسن النية إلى المجنى عليه ومعه الصورة والاىصال بمبلغ الخمسة جنيهات
التى سلمها إلى المجنى عليه نظير الصورة التى تسلمها ولم تم الجريمة اضطرب المبالغ
معه وهو سبب خارج عن إرادتهم . وطلبت عقابهم بالمادة ٣٣٦ فقرة ثانية
من قانون العقوبات . ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت للمتهم الأول
(الطاعن) وغنياً لباقي المتهمين عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦
من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى (أولاً) بحبسهما ثلاثة
أشهر مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لكليهما لمدة خمس سنين تبدأ
من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائياً ، و(ثانياً) ببراءة المتهمين الثالث والرابع
من التهمة المسندة إليهما . فأستأف المتهم الأول والنيابة . ومحكمة مصر الابتدائية
قضت بتأييد الحكم المستأف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإدانة دون
سماع أى شهود فى درجتى المحاكمة سوء أكان للاثبات أو للنفى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الابتدائية حكمت بادانة الطاعن دون أن تجرى أى تحقيق أو تسمع شهوداً مطلقاً، وكذلك فعلت المحكمة الاستئنافية . ولما كانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى بصفة أصلية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود في مواجهة المتهم مادام سماعهم ممكناً ، فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن.

(٦١)

القضية رقم ١٠٦٨ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب العزة : أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهسيبي بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

دفاع شرعى . تمسك المتهم بالشروع في القتل العمد به . الرد عليه بأن المجرم عليه لم يثبت أنه حاول أن يتدى على المتهم اعتداء من شأنه إحداث القتل . خطأ في القانون .

اذاً لما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المجرم فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، وكانت المادتان ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات تنصان على أن حق الدفاع عن النفس أو المال يجوز أن يديح التمل العمد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن يحدث منه جراح بالغة ، فإن الحكم إذا رد على ما تمسك به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى بأنه لم يثبت على أية صورة قيام أى اعتداء يبرر اطلاق النار على المجرم عليهما اللذين أثبت التحقيق انهما ما كانا يحملان أسلحة ولا عصياً ولم يحاولا الاعتداء على المتهمين أو غيرهما اعتداء من شأنه إحداث القتل — هذا الحكم يكون قد أخطأ في القانون ويتعين نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ١٤١٠ مينا البصل سنة ١٩٤٧
المقيدة بالجنول الكلى برقم ١٤٢٠ سنة ١٩٤٧ . (١) عباس رمضان ابراهيم
و (٢) خليفة منصور ابراهيم (الطاعنين) و (٣) مبروك منصور و (٤) أبو زيد
عبد العزيز و (٥) رمضان عبد الهادى يحيى و (٦) عبد المقصود عبد العزيز
العوضى و (٧) رمضان علوانى مطاوع و (٨) السيد رزق محمد و (٩) عوض
يحيى السيد و (١٠) سلومة علوانى مطاوع و (١١) عبد السلام يحيى العوضى بأنهم
في يوم ١٢ من مارس سنة ١٩٤٧ الموافق ١٩ من ربيع الآخر سنة ١٣٦٥ بدائرة
قسم مينا البصل بمحافظة الاسكندرية : المتهم الأول شرع عمداً في قتل جابر مطاوع
العوضى بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو
إسعاف المجنى عليه بالعلاج . والمتهم الثانى - شرع عمداً في قتل السيد مطاوع
العوضى بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه هو
إسعاف المجنى عليه بالعلاج . والمتهمون الأول والثالث والرابع ضربوا أنور
عبد الرحمن على ، والمتهمان الخامس والسادس ضربا خليفة منصور ابراهيم المتهم
الثانى ، والمتهم السادس أيضاً مع السابع والثامن ، ضربوا خليل عبد العزيز
حسن . والمتهم الثامن أيضاً والتاسع والعاشر والحادى عشر ضربوا أبو زيد
عبد العزيز ، وقد حدثت بالمصابين جميعاً الاصابات الموصوفة بالكشوف الطبية
والتي أعجزت كلامهم عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على العشرين يوماً
عدا المصاب الأخير أبو زيد عبد العزيز حسن فقد أعجزته إصابته مدة تزيد
عن العشرين يوماً . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات
لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات للأول والثانى والجنحة
المنصوص عنها في المادة ١٢٤٢ من قانون العقوبات للأول والثالث والرابع

والخامس والسادس والسابع والثامن والجنحة المنصوص عنها في المادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات للثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر، فقرر بذلك بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٨ ومحكمة جنابات اسكندرية قضت عملاً بالمواد ٤٦ و ٤٥ و ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والمادة ١/٢٤٢ من القانون المذكور بالنسبة إلى المتهمين الثالث والخامس والسادس والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر. (أولاً) بمعاقة كل من عباس رمضان ابراهيم وخليفة منصور ابراهيم (الطاعنين) بالسجن لمدة سبع سنين عن تهمة الشروع في انقل المسندة إليهما. و(ثانياً) بمعاقة كل من المتهمين مبروك منصور ورمضان عبد الهادي يحيى وعبد المقصود عبد العزيز العوضي ورمضان علواني مطاوع وعوض يحيى السيد وسلومة علواني مطاوع وعبد السلام يحيى العوضي بالحبس مع اشغل لمدة ثلاثة أشهر. و(ثالثاً) ببراءة كل من عباس رمضان ابراهيم وأبو زيد عبد العزيز والسيد رزق محمد من تهمة الضرب المسندة إليهم. وذلك عملاً بالمادة ٢/١٠ من قانون تشكيل محاكم الحنايات. فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه حين دانهما بالقتل العمد جاء مشروباً بما يبطله، فتمد استند المدافع عنهما إلى أنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وردت عليه بعبارات غامضة عامة لا تتفق مع الوقائع الثابتة بالتحقيقات ولا مع ما ورد بوصف التهمة كما أنها لا تصاحح رداً في القانون.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة عليها تعرض للدفاع الطاعنين المشار إليه فقال « ان ما أثاره المدافع عنهما لا يستند إلى أى أساس، إذ لم يثبت على أية صورة قيام أى اعتبار يبرر استعمال المتهمين

المذكورين للأسلحة النارية وإطلاقها على المحبى عليهما اللذين أثبت التحقيق أنهما ما كانا يحملان أسلحة ولا عصياً ولم يحاولا الاعتداء على المتهمين المذكورين أو غيرهما اعتداء من شأنه إحداث القتل». ولما كان لا يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد حصل بالفعل اعتداء على النفس أو المال بل يكفي أن يكون قد صدر من المحبى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى وكانت المادتان ٢٤٩ و ٢٥٠ من قانون العقوبات تنصان على أن حق الدفاع عن النفس أو المال يجوز أن يبيح القتل العمد إذا كان مقصوداً به دفع فعل يتخوف أن تحدث منه جراح بالغة ولم يكن مقتصرأ على حالة إحداث الموت وحدها، لما كان الأمر كذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يجر قضاءه على هذا الأساس فإنه يكون مخطئاً فى القانون متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٦٢)

القضية رقم ١٠٧٠ سنة ٢٠ القضائية :

حكم . وضعه وتوقيعه . يجب أن يتم فى مدة ثلاثين يوماً من النطق به .

ان القانون — على ما أولته هذه المحكمة — قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة .

الوائع

أتمت النيابة العامة فى قضية الجنابة رقم ١٨٩٩ سنة ١٩٤٩ بندر الجيزة المتقدمة بالجدول الكلى برقم ١٣٩ سنة ١٩٤٩ . (١) أبو الفضل عبد المحيد موسى

و٢١) صالح .د. خطاب (الطاعن) بأنهما في يومى أول و٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٩ من ذى الحجة سنة ١٣٦٧ و٢ من المحرم سنة ١٣٦٨ بدائرة بندر الحيزة مديرية الحيزة : المتهم الأول - اشترك بطريق المساعدة مع مستخدمين عموميين حسنى النبة هم كاتب النيابة أحمد أحمد أبو جراب أفندى وكاتب سجن مصر محمود إدريس سلامه أفندى وعامل البصمة محمد إمام فى ارتكاب تزوير فى محركات رسمية هى مخبر جلسة محكمة الحيزة الكلية المحرر فى أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ ودفتر سجن مصر والقيشات الخاصة بالتنفيذ والمحورة فى ٣ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ (نموذج رقم ٥ تحقيق شخصية) حال تحريرها المختص بوظيفة هؤلاء المستخدمين - وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن تسمى أمامهم كذباً باسم صالح حميدة خطاب المتهم الثانى متحلاً بشخصيته وبصم باصابعه على النموذج سائف الذكر على أنه المتهم الثانى فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة ، والمتهم الثانى - اشترك مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالف الذكر بطريق الاتفاق والتحرىض بأن تواصا معه على أن ينتحل شخصيته عند نظر القضية المتهم فيها أمام المحكمة سالف الذكر ثم تنمذ عليه العتوبة على أنه المحكوم عليه الحقيقى فتمت الجريمة بناء على النحو السالف الذكر بالتهمة الأولى بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٠-٢-٣ و٤١ و٢١١ و٢١٢ و٢١٣ من قانون العقوبات. قرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد سالف الذكر. ومحكمة جنايات الحيزة قضت بتاريخ ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٠ - عملاً بمواد الاتهام - أولاً بمعاينة أبو الفضل عبد المجيد موسى بالسجن لمدة ثلاث سنين ، وثانياً - بمعاينة صالح حميدة خطاب (الطاعن) بالسجن لمدة أربع سنين. فطعن المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم تقريراً بناء على عدم ختم الحكم المطعون فيه فى الميعاد اتمانوفى أرتق به شهادة رسمية تثبت ذلك . ثم قدم أيضاً تقريراً بناء على عدم ختم الحكم المطعون

فيه في مدة الثلاثين يوماً التالية ليوم النطق به أرفق به شهادة رسمية أخرى صادرة من نيابة الجيزة الكلية مؤرخة في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه لم تحرر أسبابه ولم يرفع عليه في مدة الثلاثين يوماً التالية ليوم النطق به .

وحيث إنه لما كان القانون—على ما أولته هذه المحكمة—قد أوجب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ولا كانت باطلة ، وكان الحكم المطعون فيه صدر يوم ١٦ من ابريل سنة ١٩٥٠ وحتى يوم ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ لم يكن قد تم وضعه والتوقيع عليه وابدائه في قلم الكتاب كما يبين من الشهادة الصادرة من قلم كتاب نيابة الجيزة الكلية—فانه يتمين القضاء بنقضه .

(٦٣)

القضية رقم ١٥٧٨ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع . حكم . تمسبه . دلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية إجراء معيته لتحقيق دفاعه بأن شدي الاثبات لم يريا الحادث ولم يكرها يستطيعان رؤيته . تأيد الحكم المستأنف لأسبابه . فصور .

إذا كان المتهم في جريمة القتل خطأ قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن شأهدي الاثبات اللذين اعتمدت محكمة أول درجة في إدانته على أقوالهما لم يريا الحادث وما كان في مكنتهما أن يرياها من المكان الذي قررا بوجودهما فيه وقت وقوعه ، ثم طلب إليها في مذكرة قدمها أن تجري معانة لتحقيق هذا

الدفاع ولكنها مع ذلك أدانته معتمدة على أسباب الحكم الابتدائي دون أن توجيه إلى طلبه أو ترد عليه — فإن حكمها يكون قاصراً متعيناً نقضه؛ إذ هذا الدفاع مهم لتعلقه بتحقيق دليل اعتمدت المحكمة عليه في إدانته فكان لازماً على المحكمة أن تعني^٩ بتمحيصه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنحة رقم ٢١٦٤ سنة ١٩٤٩ بأنه في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم الوايلي تسبب في قتل عطيه جاد الله يعسوب بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاة اللوائح ولم يحيط فصدم الحنجي عليه وأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى بحق مدني كل من ريانه الياس وجاد الله يعسوب وطلبا القضاء لهما على المتهم وشركة الأومنبوس العمومية متضامين بأن يدفع لهما مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جناح الوايلي الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وقدرت له كفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه وشركة الأومنبوس العمومية المصرية متضامين بأن يدفع للمدعين بالحق المدني مناصفة بينهما على سبيل التعويض مبلغ ٥٠٠ خمسمائة جنيه مصري والمصاريف المدنية المناسبة ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفه المدعيان بالحق المدني في نفس التاريخ . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم واستأنف والزمت كلا من المتهم والمدعين بالحق المدني بمصاريف استئنافه المدنية . فطعن^{١٠} المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

.. وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في الرد على دفاعه وهذا القصور ينطوي أيضا على إخلال بحقه في الدفاع ، إذ مع تمسكه بأن الشاهدين اللذين اعتمدت المحكمة على أقوالهما في إدانته لم يريا الحادث وما كان في مكنتهما أن يشاهداه من المكان الذي قررا بوجودهما به وقت وقوعه ، وطالبه إلى المحكمة الاستئنافية في مذكرته أن تجرى معاينة لتحقيق هذا الدفاع إلا أن المحكمة دانت معتمدة على أسباب الحكم الابتدائي دون أن تجيبه إلى طلبه أو ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للمذكرة المقدمة من الطاعن لمحكمة ثاني درجة أنه تمسك بدفاعه المشار اليه بوجه الطعن وأصر في نهايتها على إجراء المعاينة تحتية له . ولما كان الدفاع المشار اليه مهما لتعلقه بتحقيق دلائل اعتمدت المحكمة عليه في ادانة الطاعن كان لزاما عليها أن تعنى بتمحيصه . أما وهي لم تفعل بل أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه من غير أن تجيب الطاعن إلى طلبه أو ترد عليه فإن حكمها يكون قاصرا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٠

(٦٤)

القضية رقم ١٩٢ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب الغزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وحضور - حضرات أصحاب الغزة :
أحمد حسنى بك ، وفهم ابراهيم عوض بك ، و اراديم - ايل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

صيدلة . إغلاق الصيدلية لجرمة ارتكبا موظف فيها . ومع . لا يشترط للحكم بإغلاق المحل
الذى وقعت فيه المخالفة أن يكون مملوكا لمن وقعت فيه المخالفة .

إن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة لم يشترط
أن يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذى ارتكب فيه . ولا يعترض
على ذلك بأن العقاب شخصى ، لأن الإغلاق ليس عقوبة مما يجب توقيعها على
من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو فى حقيقته من التدابير الوقائية التى لا يحول
دون توقيعها أن تكون آثارها متعدية الى الغير . ولا يجب اختصاص المالك
فى الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس
أن مرتكب الجريمة فى المحل المحكوم بإغلاقه إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف
من صاحبه . وإذن فالحكم بإغلاق الصيدلية من أجل أن موظفا لدى صاحب
الصيدلية قد زاول فيها مهنة الصيدلة دون حق هو حكم صحيح .

الوقائع

أنهت النيابة العامة ناجى عطا الله فى قضية الجنحة رقم ١٠١١ سنة ١٩٤٥
بأنه فى يوم ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٤ بدائرة قسم عابدين . (أولا) زاول مهنة
الصيدلة بدون أن يكون حائزا على بكالوريوس من كلية الطب المصرية

ومقيدا اسمه بوزارة الصحة (ثانيا) قام ببيع مستحضرات جاذزة. وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ١٠٨ من القانون رقم ٥ سنة ١٩٤١ ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت بتاريخ ١١ مارس سنة ١٩٤٦ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم. فاستأنفت النيابة. ومحكمة مصر الابتدائية قضت عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرين جنيا ومصادرة الدواء المضبوط وإغلاق الصيدلية على مصروفاته وأعفته من المصروفات الجنائية. فاستشكل أديب قلادة افندى (الطاعن) في هذا الحكم الصادر ضد ناجى عطا الله وقضت محكمة مصر الابتدائية بقبول إشكاله شكلا وفي الموضوع برفضه وألزمت رافعه بمصروفاته. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ اذ قضى برفض الإشكال المرفوع من الطاعن في تنفيذ الحكم الصادر بإغلاق صيدليته، ذلك أن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الاشكال بأن عقوبة الاغلاق قد صدرت على موظف الصيدلية، ومن ثم فإن الحكم الصادر بها لا يجوز أن يمتد أثره إلى الطاعن باعتباره صاحب هذه الصيدلية، لأن النيابة لم تدخله في الدعوى ليبدى دفاعه فيها، وبخاصة وهو لم يكن بإمكانه أن يتدخل فيها من تلقاء نفسه، كما تمسك بأن الحكم المستشكل فيه قد صدر غامضا بالنسبة لوصف الاغلاق وكان من مقتضى سلامته أن يوصف الاغلاق بكونه نهائيا أو مؤقتا، ذلك ان واقعة الدعوى الأصلية لم تكن مما يقضى فيها بالاغلاق النهائى أو المؤقت إلا يتوافر شروط لم تتحقق، هذا إلى أن الثابت من مراجعة الحكم الذى أراد المحضر تنفيذ الإغلاق به أنه خال من الأسباب فلا يجوز التنفيذ به لأن صيغة التنفيذ لا توضع إلا على الأحكام الصحيحة المسمية.

وحيث إن واقعة الحال تتحصل في أن الدعوى العمومية رفعت على موظف لدى الط عن بأداء زاول مهنة الصيدلة دون أن يحوز درجة علمية تؤهله لذلك ودون أن يزيد بوزارة الصحة، وبأنه قام ببيع مستحضرات طبية جاهزة، فقضى انتهايا من محكمة جناح مصر الاستئنافية بتغريمه عشرين جنيتها مع إغلاق الصيدلية على ممر وفاته، وذلك تطبيقا لنص المواد ٢ و ٤ و ١٠٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ الخاص بتنظيم مهنة الصيدلة ، وقد طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بالطريق النقض فتقبل الطعن شكلا ورفض موضوعا، ولدى تنفيذ الحكم بالاعلان رفع عنه الطاعن بصفته صاحب الصيدلية إشكالا استند فيه بصفة أساسية إلى أن الأحكام الشخصية لا يتعدى تنفيذها شخص المحكوم عليه ذلك الذي ترك العمل بالصيدلية، كما استند إلى الأوجه الأخرى المينة بوجه طعنه الحالي فتقضت محكمة جناح مصر الاستئنافية سالفة الذكر بقبول الإشكال شكلا وفي الموضوع برفضه وبإلزام رافعه بالمصاريف ، فقرر الطاعن بالنقض في هذا الحكم واستند فيه إلى الأوجه المتقدمة .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض إشكال الطاعن قد عرض لافاء المبين بأوجه طعنه ورد عليه بما يفنده ، وكان مما قاله في ذلك "وحيث إنه من المبادئ المتقرة في القانون الجنائي شخصية العقوبة بمعنى عدم تجاوزها شخص المحكوم عليه وممتلكاته إلا بالنسبة للعقوبات التكميلية فإنه يجري تنفيذها في مواجهة الغير أيضا متى كان موضوع الدعوى ماسا بالأمن أو النظام العام أو بصلحة المجموع إذ يكون للعقوبة التكميلية هناصفة عينية لا شخصية ولا تعد عقوبة يقضى بها على شخص المحكوم عليه بل تدبراً وقائياً يتخذ ضد شخص بعينه ، والمثال الواضح للعقوبات التكميلية هو المصادرة وأبرز أمثلة لها الجريمتان المنصوص عليهما في المادة ٣٥٢ ع والمادة ١٩ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ إذ تصادر النود والأشياء المستعملة في لعب الميسر رغم أن الحكم يصدر ضد صاحب المحل لا ضد أصحاب

النقود وتلك الأشياء ، فالمرجع رأى بهذا إمكان تجاوز العقوبة شخص المحكوم عليه إذا هي أنصبت على عين لو ثبثت الجريمة ، وهو استثناء من الأصل العام قرره المشرع وأقره الشراح حرصا على الصالح العام . وحيث إن ورود نص المادة ١٠٩ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ يفيد أن المشرع رأى بصدد الجرائم المنصوص عليها فيه التي يحكم فيها بالاغلاق أن تكون العقوبة عينية منصبة على الصيدلية التي وقعت فيها مخالفة القانون ، وذلك لما في مخالفته من تهديد للصحة العامة والحياة والمرضى ، والمشرع إنما أراد بهذا أن يفرض على أصحاب لصيدليات رقابة عمالهم وان يهتموا شخصا بأعمالهم ، كما يهددهم بعقوبة عينية منسوبة على محالهم إذا هم توانوا وتركوا الجرائم ترتكب فيها بعلمهم أو باهمالهم . حيث ان نص المادة ١٠٨ من القانون آف الذكر والتي طبقها المحكمة بصدد الدعوى الموضوعية صريح في وجوب الحكم باغلاق الصيدلية التي تقع فيها مخالفة القانون ، وبالتالي يكون ما ينهيه المستشكل على الحكم لمستشكل فيه لاسند له من القانون . وحيث إنه مما يؤيد هذا النظر ان موضوع الاغلاق بالذات وشخصية العقاب طرح بصدد هذه الدعوى أمام محكمة النقض عند الطعن في الحكم الصادر فيها وكان وجهها من الأوجه التي تقدم بها المحكوم عليه فيها ، وردته محكمة النقض خير آخذة به وقالت ، حكمها : إن القانون اذ نص على إغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة يشترط أن يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذي ارتكب فيه . لا يعترض على ذلك بأن العتبات شخصية لأن الاغلاق ليس عقوبة مما يجب قيعه على من ارتكب الجريمة دون غيره وإنما هو في حقيقته من التدابير قائية التي لا يحول دون توقيعهما أن تكون آثارها قد تعدى الى الغير لا يوجب اختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق متى كان هذا الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم باغلاقه كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه وقد اعتبرت محكمة النقض حكم سلبا ورفضت الطعن .

« وحيث ان الدفاع عن المستشكل أثار - بعد هذا - التكييف القانوني »
للواقعة قائلا إنه يخالف ما حكم بمقتضاه ولا يجوز معه الحكم بالاغلاق
وهو يريد بهذا فتح باب مناقشة حكم نهائي حائز لحجية الشيء المحكوم فيه
وهو ما لا يجوز الاعتراض به على الحكم . ومن ثم فهذا البحث غير جائز
قانونا ، ولا محل بالتالي لمناقشة تكييف التهمة موضوع الدعوى الأصلية
وهل تقتضى الحكم بالاغلاق أم لا . وحيث ان الدفاع أثار أخيرا مسألة
أن مدة الاغلاق لم تحدد في الحكم وهي مسألة لا محل لاثارتها ، إذ القانون
بصدد الجريمة التي حكم فيها نص على الإغلاق اطلاقا ولم يحدده بمدة
مما تنمى ان المشرع ارتأى أن يكون الإغلاق نهائيا في هذه الحالة ، وهو
ما يفيد عبارة الاغلاق وحدها مطلقة من القيد بأجل ، ويكون نص الحكم
على الإغلاق بغير قيد يفيد بذاته ألا محل لقيد بمدة رانه اغلاق نهائي
غير موقوت وفقا لحكم القانون . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى قاله الحكم
واستند اليه في رفض إشكال الطاعن صحيحا في القانون ، ولم يكن صحيحا
ما نعه الطاعن من أن الحكم الذى أراد المحضر تنفيذ عقوبة الاغلاق بموجبه
كان خاليا من الأسباب ، لما تبين من مراجعة مفردات الإشكال التي أمرت
المحكمة بضمها - تحقيقا لهذا الوجه - من أن الصورة المشمولة بصيغة التنفيذ
كانت مرفقة بها مسودة الحكم بأسبابه الكاملة ، فإن ما قاله الحكم المطعون
فيه في هذا الشأن صحيح في القانون ، ولا يكون هناك محل لكافة ما يشبه الطاعن
بأوجه طعنه الذى لا يعدو في واقعه أن يكون ترديدا لما سبق القضاء فيه موضوعا
بحكم نهائي صدر من محكمة النقض وقضى برفض طعن قام على ذات هذه الأوجه ..

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا

(٦٥)

القضية رقم ٤٤٨ سنة ٢٠ التضائية :

إجراءات . وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة الضرب . إدانته في الضرب والسب .
المحكمة الجزئية لا تملك أن تقيم الدعوى عن تهمة غير مرفوعة بها . لدعوى العمومية .

إن القانون لا يبيح لمحكمة الجناح أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية . فإذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى أمام المحكمة المركزية بتهمة الضرب والسب فقضت هذه المحكمة بأحالة الأوراق إلى النيابة العمومية لإجراء شئونها فيها ، ثم رفعت النيابة الدعوى بعد ذلك إلى المحكمة الجزئية مقصورة على تهمة الضرب فقضت فيها لأعلى أساس هذه التهمة ، بل على أساس تهمة الضرب والسب معاً ، ثم أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم على الرغم مما دفع به المتهم من عدم قبول الدعوى العمومية عن جريمة السب . فانها تكون قد أخطأت

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجناحة رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٨ بأنه في يوم ١٧ من مارس سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم الأذربكية : أولاً - ضرب فوزية البحرى في بطنها ونشأ عن ذلك مرض تقرر له لاجه مدة تزيد على العشرين يوماً . وثانياً - ضرب كلا من السيد عبد المنعم افندى وملك الصنافيرى ولم يترك الضرب أثراً ، وطلبت عقابه بالمادتين ١/٢٤١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى بحق مدنى كل من : ١ - فوزية البحرى و ٢ - السيد عبد المنعم افندى و ٣ - ملك الصنافيرى وطلبوا القضاء لهم قبل المتهم وشركة مصر للتعبئة والسيما متضامنين بمبلغ خمسين جنياً على سبيل التعويض ومحكمة جناح الأذربكية الجزئية قضت غايياً عملاً بالمواد ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ و ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨

مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرين مع الشغل وبتغريمه خمسمائة قرش وكفالة ١٠ جنهات لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وازامه مع مدير شركة مصر للتمثيل والسينما بأن يدفع متضامين للمدعين بالحق المدني مبلغ ٣٠ جنهات على سبيل التعويض مع الزامهما بالمصاريف المدنية المناسبة وجنيتين أتعاب محاماة، وذلك على اعتبار أن المتهم (الطاعن) ضرب وسب المدعين بالحقوق المدنية، فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم، وفي أثناء معارضته رفع دعوى جنحة مباشرة على المدعين بالحقوق المدنية وجه اليهم فيها أنهم سبوه بمقتضى عريضة قدمت منهم وطلب إلى المحكمة أن يقضى له عليهم بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فدفع محامى المدعين بالحق المدني بعدم قبول دعوى الجنحة المباشرة، لأنها لم ترفع طبقا للقانون الذى يوجب إعلانها للمتهمين والنيابة . وبعد نظرها قضى فيها : أولا - بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه وألزم المعارض بالمصاريف المدنية، وثانيا - بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المعارض ضد المدعين بالحقوق المدنية وألزمته بمصاريفها ومائة قرش أتعاب محاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ٢٤ من أبريل سنة ١٩٤٩ وكانت شركة مصر للتمثيل والسينما قد استأنفت الحكم الغيابى فى ٢ من يونيه سنة ١٩٤٨ . وفى أثناء نظر هذين الاستئنافين أمام محكمة مصر الابتدائية دفع الحاضر مع المتهم بعدم قبول الدعوى العمومية بالنسبة الى تهمة السب، لأن المحكمة الجزئية لا تملك تغيير وصف التهمة مادامت النيابة لم تطلب منها ذلك . وبعد نظرهما قضت فيهما عملا بالمادة ٣٠٦ مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بقبولها شكلا وفي الموضوع : أولا - برفض الدنع بعدم قبول الدعوى وبقبولها والاكتفاء بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وتغريمه خمسة جنهات عن التهمتين المستدتين اليه ، وثانيا - بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية وألزم كلا من المتهم والمسئولة مدنيا بمصاريف استئنافه المدنية ومبلغ ١٥٠ قرشا مقابل أتعاب محاماة للمدعين بالحق المدني . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أخطأت في تطبيق القانون، اذ دانت الطاعن بجرمة السب دون أن تقام الدعوى العمومية عنها بالطريق القانوني الصحيح، ذلك لأن الدعوى رفعت أولا من النيابة أمام المحكمة المركزية بتهمة الضرب والسب ثم قضت تلك المحكمة بإحالة الأوراق الى النيابة العمومية لإجراء شئونها فيها - ثم رفعت الدعوى العمومية بعد ذلك قاصرة على تهمة الضرب فما كان لها أن تدين الطاعن بتهمة السب التي لم ترفع عنها الدعوى .

وحيث إنه بالاطلاع على الحكم الصادر من المحكمة المركزية في تهمة الضرب والسب يبين أنه صدر بتاريخ ٣١-١٢-١٩٤٧ بإحالة القضية الى النيابة العمومية لإعطائها السير اللازم . وتنفيذا لهذا القرار قيدت النيابة العمومية الدعوى من جديد بتهمة الضرب فقط ثم قدمت الى المحكمة الجزئية فقضت في الدعوى على أساس تهمة الضرب والسب التي رفعت بها الدعوى في الأصل أمام المحكمة المركزية - لما كان ذلك وكان القانون لا يبيح لمحكمة الجنح الجزئية أن تقيم الدعوى من تلقاء نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية - فإن الحكم وقد دان الطاعن بتهمة السب أيضا يكون قد خالف القانون، ومن ثم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٦٦)

النضية رقم ٥٦٧ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة احمد فحى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات اصحاب العزة :
احمد حسنى بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد غنيم بك المستشارين .

قانون . القانون الأملح هو الذى يطبق على المتهم . امتناع عن بيع سلعة مسعرة . ادانة المتهم .
صدر قرار من الوزير بحذف هذه السلعة من الجدول . وجوب استفاضة المتهم من ذلك . صدر قرار
آخر من الوزير قبل الحكم نهائيا باعادة هذه السلعة الى الجدول . لا يؤثر فى ذلك .

اذا كانت النيابة قد رفعت الدعوى على المتهم لامتناعه عن بيع سلعة
مسعرة فأدانت المحكمة فى هذه الجريمة عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٤٥ ، وكان الوزير — بعد صدور هذا الحكم الذى طعن فيه المتهم —
تنفيذاً لنص المادة ٢ من القانون المذكور الذى ينحوله أن يحذف سلعا من الجدول
أو يضيف إليه سلعا أخرى — قد أصدر قرارا بحذف المسلى (محل جريمة المتهم)
من السلع المسعرة والمحددة الربح فان المتهم يستفيد من هذا القرار الصادر قبل
صيورة الحكم نهائيا ، لأنه هو القانون الأصلح له . ولا يؤثر فى هذا أن الوزير
بما له من سلطة نحوله إياها القانون قد أصدر قرارا آخر بعد ذلك وقبل
الحكم النهائى يقضى باعادة هذه السلعة الى الجدول ، اذ لا يضار المتهم به مادامت
الواقعة كانت غير معاقب عليها فى الفترة الواقعة بين تاريخ قرار الحذف وقرار
الإعادة .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعنين المذكورين فى قضية الجنبحة رقم ١٠٧٢
سنة ١٩٤٨ — بأنهما فى يوم ٢٧ من فبراير سنة ١٩٤٨ بدائرة روض الفرج :
الأول — بصنفته عاملا بمحل المتهم الثانى ، والأخير بصنفته صاحباً للمحل امتنعا

عن بيع مسلي لآخر وهو من الأشياء المسعرة والمحدد لها الربح ، وطلبت معاقبتها بالمواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ ومحكمة جناح روض الفرج الجزئية قضت ببراءة المتهمين . فاستأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيايا عملا بالمواد رقم ٧ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والقرار الوزاري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ — بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وتغريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة ، ونشر الحكم على واجهة المحل لمدة ستة أشهر على نفقتهما . فعارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما برفضها وتأيد الحكم الغياي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذه بالنسبة للمتهم الأول (شمس الدين سعيد) فقط لمدة خمس سنين . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض النخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالامتناع عن بيع سلعة مسعرة وبالاشتراك فيها جاء باطلا لاستناده الى ما يخالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى على الطاعنين فقضت المحكمة بالادانة عملا بالمادة ٧ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ على اعتبار أنهما امتنعا عن بيع سلعة مدرجة بالجدول المرفق بالقانون بالسعر المقرر لها . ولما كان للوزير بمقتضى المادة ٢ من القانون المذكور أن يحذف سلعا من الجدول أو يضيف إليه سلعا أخرى ، وكان قد أصدر بعد صدور الحكم المطعون فيه وتنفيذا لهذا النص القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ يقضى بحذف المسلي من السلع المسعرة والمحددة الربح . لما كان الأمر كذلك ، فإن المتهم يستفيد من هذا القرار لأنه هو القانون الأصلح له وقد صدر قبل صيرورة الحكم نهائيا ، فيجب أن ينتفع به . ولا يؤثر في هذا

النظر أن الوزير بما له من سلطة خولها له القانون قد أصدر قراراً آخر بعد ذلك وقبل الحكم النهائي يقضى بإعادة هذه السلعة إلى الجدول، اذ لا يضار المتهمان به مادامت الواقعة كانت غير معاقب عليها في الفترة الواقعة بين تاريخ القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ والقرار رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء للمتهمين بالبراءة .

(٦٧)

القضية رقم ٥٦٨ سنة ٢٠ القضائية :

حكم . تسببه . بناؤه على واقعة لا وجود لها . قصور . مثال في جريمة سب علني .

إذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة السب العلني قد استندت في اثبات ذلك إلى إجماع أقوال الشهود في محضر البوليس على حصول السب من المتهم علناً في الطريق، ولم تبين في حكمها أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مزدي أقوالهم ، وكان الثابت في ملف الدعوى لا يفيد هذا الإجماع المدعى الذي أسست عليه المحكمة قضاءها وأشارت إليه في الأسباب ؛ فحكمها يكون فضلاً عن قصوره قد استند إلى دليل لا وجود له، وذلك يعيبه ويستوجب نقضه .

الوتائع

اقام الحاج أبو الذهب حسنين مراد وعبد الحميد عبد الباقي ومحمود مرسى دعوى جنحة مباشرة أمام محكمة مصر الجديدة الجزئية ضد عبد العزيز محمد عوض أفندي متهمين بإياه بأنه في ١٥ من يولييه سنة ١٩٤٨ بمصر الجديدة : أولاً تسبب عمداً في إتلاف المنقولات الميينة بالأوراق المملوكة للحاج أبو الذهب حسنين .

ثانياً — اعتدى بالسب العلني المحدث للشرق والاعتبار على الحاج أبو الذهب حسين مراد وعبد الحميد عبد الباقي ومحمود مرسى ، وذلك بأن وجه اليهم الألفاظ المبينة بصحيفة الدعوى وطلبوا معاقبته بالمواد ٣٦١ ، ٣٠٦ ، ١٧١ من قانون العقوبات وقد ادخل رافعو الخنعة المباشرة وزارة الصحة بصفقتها مسئلة عن الحقوق المدنية وطلبوا أن يقضى لهم بالزام المتهم ووزارة الصحة متضامنين بمبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والانتعاب . محكمة جنح مصر الجديدة الجزئية قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعين بالحق المدني بمصاريف دعواهم ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف الحاج أبو الذهب حسين مراد طالباً إلغاء الحكم الصادر من محكمة جنح مصر الجديدة الجزئية برفض الدعوى المدنية والزام المستأنف عليهما (المتهم ووزارة الصحة) متضامنين بأن يدفعوا الى المستأنف مبلغ ٢١ جنيتها تعويضاً مؤقتاً مع مصاريف الدرجتين وأتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل بلا كفالة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت فيه حضورياً — عملاً بمادتي الاتهام — بقبوله شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والزام المدعى عليهما متضامنين بأن يدفعوا للمستأنف عشرة جنيهات والمصاريف المدنية المناسبة عن الدرجتين وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، فطعنت وزارة الصحة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعة تنعنى فيما تنعاه على الحكم المطعون فيه أنه حين قضى بإلغاء الحكم الابتدائى وبالزامها مع الآخر الذى كان متهماً بالتعويض جاء مشوباً بما يبطله إذا استندت فى إثبات الفعل المسبب للضرر الى ما قالته عن إجماع أقوال

الشهود في محضر البوليس على حصول السب من المتهم علناً في الطريق، وذلك على خلاف ما قرره محكمة أول درجة من أنه قد تضاربت أقوالهم مما كان يجب معه على المحكمة أن تورد أسماء هؤلاء الشهود ومؤدى أقوالهم مع بيان مصدرها .

وحيث إن المدعين بالحقوق المدنية رفعوا دعواهم مباشرة ضد المتهم وضد الطاعنة بصفتها مسئولة عن هذه الحقوق يقولون في عريضتها إن الأول (المتهم) أتلف عمداً بعض المنقولات، ولأنه أيضاً اعتدى بالسب علناً فقضت محكمة أول درجة بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، فاستأنفه المدعى بالحقوق المدنية (الحاج أبو الذهب حسنين) فقضت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم وبإلزام المتهم بالتعويض كما قضت بإلزام الطاعنة به أيضاً. وبطريق النضام بناء على أن الفعل وقع من تابعها أثناء وبسبب تأدية الوظيفة وقالت في صدد تهمة السب إنها «ترى من إجماع أقوال الشهود في محضر البوليس على حصول هذا السب علناً في الطريق العام بأن قال لعامل المحل (.....) بصوت مسموع لمن كان في الطريق ما يعد اثباتاً كافياً لوقوع هذا الفعل منه وهو ما يكون الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٣٠٦ ؛ ١٧١ من قانون العقوبات» ولما كانت المحكمة لم تبين الحكم أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مؤدى أقوالهم كما أنه ظاهر من مراجعة الملف الذي أمرت المحكمة بضمه تحقيقاً لوجه الطعن أن هذا الإجماع المدعى والذي أسست عليه المحكمة قضاءها من ثبوت الفعل الضار المستوجب للتعويض لا أثر له بمحضر ضبط الواقعة المشار إليه بالأسباب، لما كان الأمر كذلك فإن الحكم بجانب قصوره يكون قد استند إلى دليل لا وجود له وذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(٦٨)

القضية رقم ٥٨٢ سنة ٢٠ القضائية :

قضى . وجه طعن لا جدوى منه . لا يقبل . مثال في دعوى قتل .

إذا كان الطاعن ينعى على الحكم أن المحكمة قد أثبتت به أنه قد أحدث أيضا الإصابات الرضوية بالقتيل مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل إلا من أجل الإصابات الناتجة عن العيار الناري ولم تبين مدى اتصال كل إصابة بحادث الوفاة، وكانت المحكمة ولو أنها أضافت في صدد تصوير الواقع أنه أحدث الإصابات الرضوية أيضا قد أوردت أن كلا من الإصابتين حيوية ومعاصرة وأن كلا منهما وإن كان كافيا بمفرده لإحداث القتل إلا أن الوفاة كانت نتيجة الإصابتين، الأمر الذي يجعل الطاعن مسئولاً عن القتل كفاعل أصلي بقطع النظر عن الإصابات الأخرى، فإنه لا تكون للمتهم جدوى من هذا الذي ينعاه على الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الحناية رقم ٤١٣١ إمبابه سنة ١٩٤٨ المقيمة بالجدول الكلى برقم ٤٢٣ سنة ١٩٤٨ - بأنه في يوم ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٥ من صفر سنة ١٣٦٨ بدائرة مركز إمبابه مديرية الحيزة قتل عمدا ومع سبق الإصرار والترصد عبد الوئيس درويش الغرباوى بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا (بندقية) وتربص له على مقربة من منزله حتى خرج منه فأطلق عليه عيارا ناريا يقصد قتله فأحدث به الإصابة الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

وطلبت من قاضي الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢ من قانون العقوبات. فقرر إحالته اليها لمعاقبته بالمواد سالفة الذكر .
وقد ادعت حياة على السقا زوجة المحني عليه بحق ملئي قبل المتهم وطلبت القضاء لها عليه بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنابات الجيزة قضت . أولا — عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم على ابراهيم الذكر بالأشغال الشاقة المؤبدة .
ثانيا — بالزام المحكوم عليه المذكور بأن يدفع لزوجة القتل حياة على السقا قرشا واحدا على سبيل التعويض المدني المؤقت مع المصاريف المدنية وخمسمائة قرش أتعاب محاماة نطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دان الطاعن بالتمثل الاعمى، فتمد استندت المحكمة في الادانة الى تترير الطبيب الشرعى مع أنه إما خاطئ أو متناقض . وقد انبنى على ذلك أنها لم تفهمه على حقيقته فأخطأت في النتيجة التي انتهت اليها عن الحادث وكيفية وقوعه، واستند الى تقرير استشارى أرفقه بطعنه . ويضيف الطاعن أن المحكمة أثبتت أنه قد أحدث الاصابة الرضية بالقتيل أيضا مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل إلا من أجل الاصابة الناتجة من العيار الناري كما كان يجب على المحكمة أن تبين مدى اتصال كل إصابة بحادث الوفاة لما لذلك من أثر في مسئوليته، لأنه اذا كانت الوفاة قد حصلت من الاصابة الرضية فلا يسأل الا عن الشروع في القتل على أساس أن الاصابة التي رفعت عليه الدعوى بها والتي تصح محاكمته عنها هي اصابة العيار ولا يمكن أن يسأل عن القتل إلا اذا كانت المحكمة قد دانت بالاصابتين، وهذا منها يكون خطأ إذ اقتصر التهمة على اصابة العيار ولم يحصل تعديل فيها في مواجهته.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوتها وعرض لتقرير الطبيب الشرعى عن الاصابات وسببها واستخلص منه ما أعانه على كيفية تصوير الحادث على الوجه الذى انتهى اليه . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه فلا محل لما يشير به الطاعن فى هذا الخصوص وهو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به . أما ما يشير اليه عن تعديل التهمة ومدى مسئوليته عن القتل فلا وجه له ، إذ ولو أن المحكمة أضافت فى صدد تصوير الواقع أنه أحدث الاصابة الرضية أيضا إلا أنه لا جدوى له من التمسك بهذا الوجه مادام الحكم قد أورد أن كلا من الاصابتين حيوية ومعاصرة وان كلا وإن كان كافيا بمفرده لإحداث القتل إلا أن الوفاة كانت نتيجة الإصابتين ، الأمر الذى يجعل الطاعن مسئولاً عن القتل كفاعل أصلى بقطع النظر عن الاصابة الأخرى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٦٩)

القضية رقم ٧١٩ سنة ٢٠ القنصلية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسن بك ، وفهمى إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد غنيم بك المستشارين .

معارضة . تقديم محامى المتهم برقية منه بأنه مريض لا يستطيع الحضور . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون رد على ما اعتذر به المتهم . لا يصح .

إذا كان محضر جلسة المحاكمة عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم يبين منه أن محامى المتهم قدم برقية ، وتبين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن من بينها

برقية تحمل تاريخ جلسة المعارضة ومؤشر عليها من المحكمة ومذيلة باسم المتهم وفيها يقول إنه مريض ويلتمس التأجيل ، ومع ذلك حكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فإنها تكون قد أخطأت ، اذ كان لزاما عليها وقد تقدم المدافع عن المتهم اليها بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور أمامها أن تعني بالرد على ذلك بالقبول أو بالرفض ، واذا هي لم تفعل فذلك يعتبر ماسا بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنبحة رقم ٢٤٧٩ سنة ١٩٤٨ بأنه في يوم ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز ديرمواس بدد الزراعة المبينة بالمخضر والمحجوز عليها اداريا لصالح الحكومة والتي لم تسلم إليه الا على سبيل الوديعة لحفظها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لضرارها بالمخبي عليها حالة كونه مالكا وحارسا . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح ديرمواس الجزئية قضت غاييا - ملا بمادتي الاتهام - بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ، فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف بعد الميعاد . ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت غاييا بعدم قبول استئنافه شكلا لرفعه بعد الميعاد . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن ، فطعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه في الدفاع لأنه لما عارض في الحكم النهائي الاستئناف لم يستطع الحضور بسبب مرضه

بل حضر محام عنه وقدم للمحكمة برقية صادرة منه تفيد أنه مريض ويلتمس تأجيل الدعوى لهذا السبب غير أن المحكمة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن. ولم تجبه إلى طلب التأجيل أو تحقق عذره، لما أنها لم تشر في أسباب حكمها إلى ذلك كله.

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة عند نظر المعارضة استئنافاً أن محامى الطاعن قدم برقية، كما يتضح من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن بها برقية تحمل تاريخ جلسة المعارضة ومؤشر عليها من المحكمة وهي مذيلة باسم المتهم وفيها يقول إنه مريض ويلتمس التأجيل. كما أنه ثابت من الاطلاع على الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن أنه لم يشر إلى حضور محامى الطاعن أه إلى تلك البرقية.

وحيث إنه كان لزاماً على المحكمة وقد تقدم المدافع عن الطاعن إليها بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور أمامها أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض، أما وهي لم تفعل فإن في ذلك مساساً بحق الطاعن في الدفاع بما يستوجب نقض الحكم. وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه.

(٧٠)

القضية رقم ٩٧٩ سنة ٢٠ القضاية :

بريامة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة، وبحضور حضرات أصحاب العزة: حسن إسماعيل الهضيب بك وفهم إبراهيم عوص بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين.

حكم . تسببه . وجوب بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها . الاكفاء بالاشارة إلى الأدلة في محضر التحقيق دون إيراد مؤداها . قصور .

يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى في بيان واف، وأن لا تورد في أسباب حكمها ما يبدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها

قضاءها بالادانة ، فاذا هي في صدد بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لها قد اكدت بالاشارة اليها في محضر التحقيق دون ايراد مؤدى الأدلة فإن حكما يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

الوزائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنة المذكورة في قضية الجنحة رقم ١٦٢ سنة ٧٤ القضائية (مختلط) بأنها في بحر شهر يناير سنة ١٩٤٩ بالقاهرة تفوهت علنا في حق الأنسة ايواناز بسماتوس والمسيو نية ولاز بسماتوس بألفاظ السباب الميئة بالأوراق والى تضمنت مساسا بالشرف والاعتبار . وطلبت عقابها بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . وقد ادعت الأنسة ايواناز بسماتوس بحق مدنى وطلبت القضاء لها على المهمة بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض . ومحكمة مصر الابتدائية (دائرة الجنح المختلطة) قضت عملا بمادتي الاتهام بعموبة الحبس البسيط لمدة خمسة عشر يوما مع وقف التنفيذ وبغرامة خمسة جنيهات والمصاريف على أن تدفع الى الأنسة ايواناز بسماتوس المدعية بالحق المدنى قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض ، وكذا مصاريف هذه الأخيرة فطلعت في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في بيان الواقعة والأدلة التي اعتمد عليها في إدانة الطاعنة .

وحيث إن الحكم اقتصر في بيان الواقعة وألفاظ السباب المدعى بها على قوله « وحيث إن السيدة ماريكا فولجاريس متهمة بمقتضى قرار الاتهام . المحرر في ٩ من مارس سنة ١٩٤٩ بأنها في القاهرة في بحر شهر يناير سنة ١٩٤٩ تفودت علنا في بير سلم المنزل الكائن بشارع المهدي رقم ٧ في حق الآنسة بواناز بسياتوس ونيمولاز بسياتوس بالنماظ السباب الميينة باسماب في المحضر والماسة بالشرف والاعتبار ، وهي جنحة منصوص ومعاقب عليها بمقتضى المواد ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات . وحين تعرض الحكم لسرد الأدلة اقتصر على قوله : وحيث إنه يتضح من أقوال شهود الاثبات الذين سمعوا في الجلسة بعد حلف اليمين أن المتهمه والآنسة ايواناز بسياتوس المدعية بالحق المدني جارتان في دور واحد . وحيث إن المدعية بالحق المدني وجدت قاذورات أمام باب شقتها ، وهذا أمر يظهر أنه تكرر مرارا ، طلبت من المتهمه التي كانت تشك في أنها هي التي كانت تضع هنا هذه القاذورات فتوهت المتهمه في حقها بالألفاظ السابة التي تقع تحت نص قانون العقوبات .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه لم يبين واقعة الدعوى ولا الأدلة المثبتة لها مكتفيا بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون أن يورد مؤدى هذه الأدلة . ولما كان واجبا على المحكمة أن تذكر الواقعة في بيان واف وأن تورد في أسباب حكمها مايدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها قضاءها بالادانة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جاء خاليا من ذلك البيان فانه يكون قاصرا بما يستوجب نقضه وذلك من غير حاجة الى بحث باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٧١)

القضية رقم ١٠٨٢ سنة ٢٠ القضية :

برئاسة حضرة صاحب الغزة أحمد فؤاد إبراهيم بك وكيل المحكمة وبمضور حضرات أصحاب الغزة :
أحمد حسنى بك ، وفهيم إبراهيم عوض بك ، إبراهيم خليل بك ، محمد أحمد غنيم بك المستشارين .

تفتيش . إذن ورد به خطأ أنه مدر في الساعة كذا مساء . استخلاص المحكمة من ظروف الدعوى
ومما أثبتته النيابة في محضر استجواب المتهم أنه مدر في هذه الساعة من "صباح" . إثارة الجدل
في ذلك أمام محكمة النقض . لا تصح . هذا جدل موضوعي . سماع وكيل النيابة كشاهد .
لا يلزم .

متى كانت المحكمة قد استخلصت من ظروف الدعوى ومما أثبتته وكيل النيابة
في محضر استجواب المتهم أن الإذن بالتفتيش إنما صدر صباحا قبل أن يتخذ
رجل الضبطية القضائية ذلك الاجراء وأن كلمة « مساء » التي وردت في إذن
التفتيش إنما كانت وليدة خطأ مادي وقع أثناء تحريره ، وكان هذا الاستخلاص
سائغا للأدلة وللاعتبارات التي أوردتها في حكمها ولما أصلها في التحقيقات
التي أجريت في الدعوى ، فإن الجدل في عدم صحة هذا التفتيش بمقولة حصوله
قبل الاذن به لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . والقول بأنه كان يجب سماع
وكيل النيابة الذي أثبت في محضره أن الاذن بالتفتيش إنما صدر صباحا كشاهد
في الدعوى لا يعتد به لأنه لا سند له من القانون . اذ لمحكمة الموضوع أن تعتمد
على ما يدونه وكيل النيابة في محضره الرسمي من بيانات خصوصا وقد كانت
مطروحة على بساط البحث لدى نظر الدعوى أمام المحكمة وتناولها الدفاع بالمناقشة .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية اللجنة رقم ٣٧٩١ سنة ١٩٤٨ ،
بأنه في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز قليوب ، أحرز مواد مخدرة «حشيشا»

بغير مسوغ قانوني وبقصد الاتجار فيها . وطلبت عقابه بالمواد ٦/١ و ٢ و ٣٥/٦ ب و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة قلوب الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بيطلان التفتيش لأنه وقع سابقا على إذن النيابة به وبعد نظرها قضت بقبول الدفع بيطلان التفتيش وببطالانه وبراءة المتهم . فاستأنفت النيابة ودفع الحاضر مع المتهم بما سبق أن دفع به أمام محكمة أول درجة وبعد نظره قضى فيه غاييا عملا بمواد الاتهام — بقبوله شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامة ٢٠٠ جنيه والمصادرة . فعارض وتفى في معارضته برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل وجهى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ اعتمد في الادانة على الدليل المستمد من تفتيش وقع باطلا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الاذن بالتفتيش قد صدر من النيابة الساعة ١١,٣٥ مساء — على ما يبين من الاطلاع على الأوراق — ولما كان الثابت في محضر ضبط الواقعة ان التفتيش وقع عقب غروب ذلك اليوم وبدئ في التحقيق فعلا الساعة ٩,١٥ مساء فيكون اجراء التفتيش قد سبق الإذن به ممن يملكه واذن فهو اجراء وقع باطلا لا يصححه الاذن اللاحق لحدوثه ، ولا يغير من ذلك ما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب الطاعن من أن الاذن قد صدر في الواقع الساعة ١١,٣٥ صباحا حيث إنه لا يملك

الحق في هذا التصحيح بعد أن استنفد سلطته بإصدار الاذن . على أنه وقد اعتمدت المحكمة هذا التصحيح فكان يجب أن تسمع وكيل النيابة الذي أجراه كشاهد في الدعوى لا أن تكني بما دونه في محضره في هذا الخصوص .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لهذا الدفع في قوله « ان الدفاع عن المتهم دفع أمام محكمة أول درجة ببطلان التفتيش لأن الاذن صدر في ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ الساعة ١٠,٣٥ مساءً بينما وقعت اجراءات الضبط سابقة على هذا الوقت اذ كانت بعد غروب يوم ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ وبدأ التحقيق الساعة ٩,١٥ مساءً اليوم المذكور وقبلت المحكمة الدفع . وأنه يبين من الاطلاع على محضر استجواب النيابة المؤرخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ أن حضرة وكيل النيابة أكد فيه أنه أصدر الاذن في الصباح الساعة ١١,٣٥ وليس مساءً كما ورد خطأ باذن التفتيش أي أن الخطأ مادي في لفظ مساء بدلاً من صباحاً، وحيث إنه متى تقرر ذلك يكون الاذن صدر سابقاً على اجراءات ضبط المتهم ، فهي ليست معيبة ولا محل للقول حسبما ذهب الدفاع عن المتهم بأن اذن النيابة صدر تصحيحاً لاجراءات البوليس فهو قول تتره عليه النيابة إزاء ما أثبتته حضرة وكيل النيابة من أن الخطأ مادي في لفظ مساءً، ومن ثم يكن التفتيش صباحاً ، ويبين من ذلك ان محكمة الموضع قد استخلصت من ظروف الدعوى ومما أثبتته وكيل النيابة في محضره أن الاذن بالتفتيش انما صدر صباحاً قبل أن يتخذ رجل الضبطية القضائية ذلك الاجراء وان كلمة « مساء » التي وردت في اذن التفتيش انما كانت وليدة خطأ مادي وقع أثناء تحريره . ولما كان هذا الاستخلاص سائغاً للأدلة والاعتبارات التي أوردها الحكم والتي من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له من مبرره لأنه في الواقع وحقيقة الأمر لا يعدو

أن يكون جدلا موضوعيا مما يدخل في ساحة محكمة المرفوع نا تجوز إثارة
أمام محكمة النقض . أما ما يثيره الطاعن حول وجوب سماع وكيل النيابة
كشاهد في الدعوى فلا سند له من القانون حيث إن لمحكمة الموضوع أن تعتمد
على ما يدونه وكيل النيابة في محضره الرسمي من بيانات خصوصا وقد كان
ذلك مطروحا على بساط البحث لدى نظر الدعوى أمام المحكمة ، وقد ناقشه
الدفاع ، على ما يبين من محاضر الجلسات .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧٢)

القضية رقم ١٠٨٣ سنة ٢٠ القضائية :

- (١) دفاع . اقتصار الدفاع على مافضة أدلة الثبوت . نفيه على المحكمة أنها لم تسمع شهودا
أو تضم قضايا أو تناقض غير الدعوى ، لا يصح .
(ب) مواد مبدرة . جريمة الاحراز جريمة مستمرة ، لا يبدأ سقوطها إلا من يوم خروج المخدر
من حيازة الجاني .

- (١) اذا كان الدفاع عن المتهم في إحراز حشيش قد اقتصر على مناقشة
أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة
الحيز المحلل ليبين كيفية وجود آثار الحشيش بالحوزة التي ضبطت فلا يكون
له أن يذمى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بناء على ذلك .
(٢) إن جريمة إحراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا يبدأ سقوطها
بمضى المدة إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني ، فما دامت هذه
الحيازة قائمة فإن ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجناية رقم ٢٧٩ سنة ١٩٤٧ بأنه في ليلة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ بناحية قطاي مركز السنطة أحرز جواهر مخدرة (حشيشاً) بدون مسوغ قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٥/ ١٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جناح السنطة الحرثية قضت عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٥/ ١٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ بحبسه سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائتي جنيه والمصادرة . فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه سنة واحدة مع الشغل وتأيد الحكم فيما عدا ذلك . فطعن بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن الدفاع عن الطاعن تقدم بطلب سماع شهود وضم قضايا لا ثبات أن الكونستابل وهو شاهد الاثبات المهم في الدعوى سبق أن لفق قضايا ضد آخرين ولتحقيق دفاع الطاعن من أن الحجرة التي وجد بها المخدر تسكنها ابنته وزوجها ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب مع وجاهته وهذا منها اخلال بحقه في الدفاع (وثانياً) أن الحكم المطعون فيه لم يبين كيفية وجود آثار الحشيش بالجوزة وسلسلة الميزان المضبوطين وكان يجب أن يستدعى المحلل لاستجلائه في ذلك، إذ قد يرجع أثر الحشيش لثلاث

سنوات خلت قبل الضبط مما تنقضى معه الدعوى العمومية بمضى المدة . هذا إلى أن الكونستابل بعد أن وجد الحشيش في حجرة خاصة بينت الطاعن زعم أنه قتش دكانه فوجد به الحوزة والميزان ولكي يثبت التهمة ضده فقد لوثهما بالحشيش مع أنه من غير المؤلف وضع الحشيش على الحوزة والميزان ولم يعن الحكم بدحض هذه القرينة ، وهذا منه قصور في بيان الواقعة .

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه حين دانه باحراز المخدر قد بين الواقعة بما تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة . وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منه وهي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ولها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى . ثم تعرض لدفاعه المشار اليه في وجه الطعن فقنده في منطق سليم للاعتبارات التي أوردها ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم في جلسة المرافعة الأخيرة بالطلبين المشار إليهما ، بل اقتصر على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة الخبر المحلل . وكانت الدعوى ليست بحاجة إلى ما أثاره في الطعن من ذلك ، وكانت جريمة احراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا يبدأ السقوط بمضى المدة الطويلة بصدها إلا من يوم خروج هذا المخدر من حيازة الحاني فطالما كانت هذه الحيازة قائمة فان ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار تلك الحيازة — متى كان ذلك كله — فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له من مبرر .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(٧٣)

القضية رقم ١٠٨٤ سنة ٢٠ القضائية :

- (١) إبات . سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه من شهادة شاهد . أخذها ببعض الشهادة
معناه أنها لم ترفيا طرحه ما يصح الركون إليه .
(ب) حكم . سببه . دفاع . ارد على كل جزئية منه . غير لازم .
(ج) دفاع . وجه دفاع أدلى به المتهم . عدم طلبه تحقيقه . نفيه على المحكمة أنها لم تندب خبيراً
لتحقيقه . لا يصح .

١ - من حق محكمة الموضوع أن تزن روايات الشهود وتأخذ منها بالرواية
التي تطعن اليها وتطرح ماعداها . وتوويلها على ماتأخذ به من شهادة شاهد
واطراحها ما لم تأخذ به منها معناه أنها لم ترفيا طرحته ما يصح الركون اليه .

٢ - ليست المحكمة ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع .

٣ - إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طالب
إلى المحكمة ندب خبير لتحقيق وجه دفاع أدلى به فلا يكون له أن ينعى على
المحكمة أنها لم تندب خبيراً لهذا الغرض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجناية رقم ٢٣٠٥ شبين الكوم سنة ١٩٤٩
المتقدمة بالجناح الكلى برقم ٢٨٩ سنة ١٩٤٩ - بأنه في ليلة ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩
الموافق ١٢ من محرم سنة ١٣٦٩ بناحية المصلحة مركز شبين الكوم مديرية المنوفية .
شرع في قتل عطوة محمد الديب عمداً مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية
على قتلته وتربمس له في الحريق وأطلق عليه عياراً نارياً من بندقية أعدها لذلك

قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات المبينة بالنقرير العجبي الثمري وقد
خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو تدارك المجنى عليه باللاج ،
وطلبت من قاضي الاحالة حالته إلى محكمة الجنايات شين الكوم لمحاكمته
بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر إحالته
إليها لمحاكمته بالمواد المذكورة . ومحكمة جنايات شين الكوم قضت — عملاً
بمواد الاتهام — بمعاقبة عبد اللطيف عيسوى يوسف بالأشغال الشاقة لمدة
سبع سنوات . فظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ ...

المحكمة

... ومن حيث إن أوجه الطعن تتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون
فيه اذ دانه بالشروع في القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد قد أغفل
مادفع به محاميه من كذب المجنى عليه فيما قرره من أنه بعد أن ضرب فجأة
وهو ذاهب إلى منزله كان وكيل شيخ الخفراء أول من حضر اليه ورأى المتهم
قادمًا من جهة الذرة مع أنه أخبر العمدة أن أخا المتهم المدعو أحمد العيسوى
يوسف كان هو أول الحاضرين على استغاثة وأنه أخفى السلاح وأن العمدة
قد ذكر ذلك صراحة في بلاغه وأن المجنى عليه قد قرر هذا القول بعينه في
محضر البوليس فلما كان أمام النيابة انكر هذا الذى قاله بخصوص أول من حضر
إليه في أثر الحادث ، كما أغفل الحكم ما تمسك به الدفاع كذلك من أن المجنى
عليه وشهوده قد قرروا بأن الطاعن كان يرتدى وقت الحادث جلباباً من الكشمير
مخالفين في ذلك ما أثبتته وكيل النيابة المحقق في محضره من أن المتهم لم يكن عليه
من الثياب إلا قميص ولباس مما يدل على صدق دفاعه من أنه لم يضبط بالشاع
وانما جىء به من منزله. ثم إنه أغفل أيضاً مادافع به الطاعن من تلفيق التهمة

وما اسدل به على هذا التلقيق من أن العيار الذي أطلق على المحنى عليه كان محملاً بتمتع من الرصاص في حين أن العيار المضبوط كان عبارة عن ظرف من الرق من أطرف الصيد التي تملأ بالرش والبارود الأسود ولا يمكن أن تعبأ بمثل قطع الرصاص التي وجدت بجسم المحنى عليه خلافاً لما ذهب إليه الطبيب الشرعى . ويقول الطاعن إنه طلب من المحكمة ندب طبيب آخر لتحقيق هذا الخلاف وإن كان هذا الطلب قد ذكر بمحضر الجلسة على وجه غير مفهوم . هذا إلى أن الحكم اذ استند بين ما استند اليه في ثبوت اتهمته على الطاعن إلى انطباق وصف السلاح المضبوط على الوصف الذي وصفه به المحنى عليه لم يورد مؤدى أقوال المحنى عليه في ذلك ولم يرد على ما نعاه الطاعن على هذه الأقوال من عدم امكان تصديقها لأن المحنى عليه قد ضرب فجأة ومن خلفه مما لا يسرغ معه في العقل أن يتمكن من رؤية السلاح وتمييزه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر التافونية للجناية التي دانه بها مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تزن روايات الشهود وتأخذ منها بالرواية التي تطمئن إليها وتطرح ما عداها ، وكانت هي كذلك غير ملزمة بأن ترد على كل جزئية من جزئيات الدفاع ، وكان تعويلها على ما تأخذ به من شهادة شاهدواطراحها لما لم تأخذ به من هذه الشهادة معناه أنها لم تر فيما اطرحته ما يصح الركون اليه ، وكان لا يبين من مراجعة محضر الجلسة بحال ان الطاعن أو المدافع عنه قد طلب من المحكمة ندب خبير لتحقيق إمكان تعبئة الظرف المضبوط بقطع من الرصاص من النوع الذي وجد بجسم المحنى عليه ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى ما أخذ به واستند اليه من شهادة الشهود . لما كان كل ذلك فان الطعن يكون في واقعه جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(٧٤)

القضية رقم ١٠٨٥ سنة ٢٠ القضائية :

سرقة . نية التملك . النزاع في قيامها . وجوب التحدث عن قيام القصد الجنائي لدى المتهم .

من أركان جريمة السرقة أن يأخذ السارق الشيء بنية تملكه . والمفروض أن من يختلس شيئاً فانما ينتوى تملكه . وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة لا تلزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن . ولكن إذا كان المتهم قد نازع في قيام هذا الركن بقوله إنه ما قصد بأخذ البطانية محل دعوى السرقة إلا مجرد الالتفاح بها اتقاء للبرد فانه يكون من الواجب على المحكمة أن تتحدث عن قصده الجنائي وتقيم الدليل على توفره، فإذا هي لم تفعل كان حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنحة رقم ٢٩٥٢ سنة ١٩٤٨ ملوى بأنه في ليلة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الموافقة ٢٥ من المحرم سنة ١٣٦٨ هجرية . لاحية بندر ملوى مديرية أسيوط : سرق الغطاء المبين الوصف والقيمة بالمحضر المملوك للحكومة من سجن مركز ملوى بواسطة فتح باب به بقطعة من الحديد وذلك حالة كونه عائداً ومجرماً اعتاد الاجرام إذ سبق الحكم عليه بثماني عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وتبديد آخرها بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٤٧ بحبس سنة مع الشغل لسرقة بندقية وملابس . وطلبت عقابه بالمواد ٣-٢/٤٩ و ٥١ و ٢/٣١٧ من قانون العقوبات . ومحكمة ملوى الجزئية قضت ٤٦ بالمواد ٢/٤٩ و ٢/٣١٧-٤ و ٣٢٠ من قانون

العقوبات بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاذ ووضع تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين تبدأ من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس . فاستأنف ، ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بسرقة البطانية مع أنه لم يكن يتنوى سرقتها بل التفح بها وقاية لجسمه من البرد .

وحيث إن من أركان جريمة السرقة أن يأخذ السارق الشيء المسروق بنية تملكه . والمفروض أن من يختلس شيئا إنما يتنوى تملكه إذا لم تكن هذه النية محل نزاع ، ولذلك استقر قضاء هذه المحكمة على أنه في هذه الحالة لا تنزم محكمة الموضوع بالتحدث عن توفر هذا الركن ، ولكن والمهم في هذه القضية قد نازع أمامها في توفره بقوله إنه ما قصد إلا مجرد الالتفاح بها انقاء البرد وجب عليها والحالة هذه التحدث عن قصده الجنائي وإقامة الدليل على توفره .

وحيث إنها لم تفعل كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة الى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٧٥)

القضية رقم ١٠٨٩ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع شرعى . لا يلزم لقيامه وقوع اعتداء بالفعل . يكفى وقوع فعل يخشى منه المدافع وقوع الاعتداء . تقدير ذلك . العبرة فيه هى بما يراه المدافع لا برأى المحكمة . مثال لقصور الحكم فى نفي حالة الدفاع الشرعى .

إنه لما كان لا يلزم فى القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون اعتداء قد وقع فعلا على النفس أو على المال، بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه المدافع لأسباب معقولة أن يقع هذا الاعتداء، وكان يكفى أن يكون تقدير المدافع للفعل المستوجب للدفاع قائما على أسباب من شأنها أن تسوغ تقديره، مما تكون به العبرة فى التقدير هى بما يراه المدافع فى الظروف التى كان هو فيها، لا برأى المحكمة وهى تصور الحكم فى الدعوى - لما كان ذلك كله كذلك كان لا يكفى لنفى ما تمسك به المتهم من قيام حالة الدفاع الشرعى قول الحكم «إن ما نسب الى المجنى عليهما من اعتداء أوقعاه على المتهم لم يكن من الخطورة بحيث يبيح له أن يوقع بهما هذا التعدى الشديد الذى خلفه بعد عملية التربية وهو أقرب الى الموت منه الى الحياة» .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين فى قضية الجناية رقم ٥١٣ صدفا سنة ١٩٤٨ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٣٣٢ سنة ١٩٤٨ بأنهما فى يوم ٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ بناحية أولاد إلياس مركز صدفا مديرية أسيوط (الأول) ضرب مهراى عبد المطلب أبو دوح عمدا بصا ثقيلة (عكاز) على رأسه فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبى واتى نشأت

عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى عبارة عن فقد جزء يمين مقدم فروة الرأس بقطر نحو سنتيمترين من عظام الجمجمة يعرض حياته للخطر ولا يمكن تقدير مدى العاهة نظرا لخطورة المضاعفات التى تنشأ عنها . و(الثانى) ضرب عبد المطلب أبو دوح ابراهيم عمدا بعصا ثقيلة (عكاز) على رأسه فأحدث به الاصابات المبينة بالتقرير الطبي والتى نشأت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى عبارة عن فقد جزء من يمين مقدم فروة الرأس بقطر نحو سنتيمترين ونصف يعرض حياته للخطر ولا يمكن تقدير مدى العاهة نظرا لخطورة المضاعفات التى قد تنشأ عنها . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتها الى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات. وقد ادعى عبد المطلب أبو دوح بحق مدنى قبل المتهم الثانى (أبو الحسن عباس حسن) وطلب أن يحكم له عليه بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملا بمادة الاتهام (أولا) بمعاينة كل من أحمد عباس حسن وأبو الحسن عباس حسن بالسجن لمدة ثلاث سنوات (ثانيا) بإلزام أبو الحسن عباس حسن بأن يدفع الى عبد المطلب أبو دوح ابراهيم مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية ومبلغ ثلثمائة قرش مقابل ثتعب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما بنى عليه الطعن هو أن الطاعنين قد دفعا التهمة الموجهة اليهما بأنهما كانا وقت اعتدائهما على المحبى عليهما بالضرب الذى أحدث بكل منهما العاهة، فى حالة دفاع شرعى عن نفسيهما، وأن المدافع عنهما قد تمسك أمام المحكمة بهذا الدفاع ، ولكن الحكم المطعون فيه رغم تسليمه فى أسبابه

حصول مشادة بين الفريقين انتهت بتماسكهما وبحصول اعتداء على الطاعنين من المحبى عليهما قد انتهى إلى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى ودان الطاعنين بجناية إحداث عاهة مستديمة وحلل رفضه لدفاعهما سالف الذكر بأسباب تنطوى على مخالفة القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى فى قوله : إن المتهم الأول (احمد عباس حسن) يعمل خفيرا بماكنة رى مملوكة للخواجه خله جرس بناحية أولاد الياس مركز صدفا وأن المتهم الثانى (أبو الحسن عباس حسن) أخا المتهم الأول هو (أوسطى) هذه الماكنة . وتقع هذه الماكنة على مقربة من منزل المحبى عليهما ومن خقلهما وكان عبد المطلب أبو دوح قد استأجر أرضا من ملك الخواجه خله جرس وأراد رباها من ماكينته فى يوم الأربعاء ٧ من أبريل سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٧ هجرية فقصده عند غروب ذلك اليوم الى احمد عباس وطلب منه أن يسقى له أرضه فرفض واستسهله الى الغد ووقعت بعد ذلك مشادة بين الفريقين انتهت بتماسكهما وقد تمكن المتهم الثانى أبو الحسن عباس حسن فى أثناء ذلك من عبد المطلب أبو دوح فضربه بعصا كانت معه على رأسه ضربة أصابت عظم جبهته فكسرتة واستدعى ذلك إجراء عملية تربيئة لهذا المصاب رفع فيها من عظام الجبهة مساحة مستديرة الشكل قطرها سنتيمتران ونصف تقريبا. أما مهران عبد المطلب فانه كان قد جاء على أثر تماسك والده مع احمد عباس وسأل هذا الأخير عن سبب تماسكه مع والده فعاجله هو الآخر بضربة على رأسه أحدثت كسرا شرخيا بعظام الصدغية والحدارية اليمنى ، وقد عملت له بسبب ذلك عملية تربيئة ورفع من عظام الحدارية والصدغية اليمنى مساحة مستديرة الشكل تقريبا قطرها سنتيمتران ونصف كذلك . ثم عرض لدفاع الطاعنين المبين بوجه الطعن فقال : إن الدفاع عن المتهمين أثار بالجلسة أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى عن نفسيهما ، إذ قصد اليهما المحبى عليهما بحجة طلب الماء لرى أرضهما ولكنهما تحرشا بهما واعتديا

(ج٧)

عليهما وأحدثا بهما عدة إصابات، وذلك فضلا عن أن الحادث وقع في الظلام والروية لم تكن ميسورة . وانه عن حالة الدفاع الشرعى فان قانون العقوبات ينص في المادة ٢٤٦ منه على أن هذا الحق يبيح للإنسان استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس . وتلاحظ المحكمة أنه فضلا عن أنه لم يقم أى دليل على أن الاعتداء وقع ابتداء من جانب المجنى عليهما كما يزعم الدفاع فإن ما ينسب الى هذين المجنى عليهما من اعتداء أوقعاه على المتهمين لم يكن من الخطورة بحيث يبيح للمتهمين أن يوقع بهما هذا التعدى الشديد الذى خلفهما بعد عملية التربة وهما أقرب للموت منهما الى الحياة . والمتهمان في هذا الموضع لا يستطيعان أن يحتجيا بحق الدفاع ولا أن ينتفعا بالمزايا القانونية التى نص عليها القانون في المادة ٢٥١ منه لمن تعدى بنية سليمة حدود هذا الحق لأنهما تعمدتا القسوة في تعديهما واستعملا لذلك عصيا غليظة هدفها نحو الجمجمة دون بقية أعضاء الجسم مما ينفي عنهما سلامة النية التى يتطلبها القانون ويجردهما من حق الاحتماء بنظرية الدفاع الشرعى .

وحيث إنه لما كان لا يلزم فى القانون لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون اعتداء قد وقع فعلا على النفس أو على المال ، بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه المدافع لأسباب معقولة أن يقع هذا الاعتداء كما كان يكفى أن يكون تقدير المدافع للفعل المستوجب للدفاع قائما على أسباب من شأنها أن تسوغ تقديره ، وكانت العبرة إذن فى هذا التقدير هى بما يراه المدافع فى الظروف التى كان هوفها ، وكان تقدير المحكمة وهى تصور الحكم فى الدوى يجب ألا يحسب له فى ذلك حساب لما كان ذلك ، فان ما تقدم من قول الحكم بأن ما نسب الى هذين المجنى عليهما من اعتداء أوقعاه على المتهمين لم يكن من الخطورة بحيث يبيح للمتهمين أن يوقعا بهما هذا التعدى الشديد الذى خلفهما بعد عملية التربة وهما أقرب للموت منهما إلى الحياة، - قول

الحكم هذا لا يصلح سببا لنفى ما تمسك به الطاعنان من أنهما كانا فى حالة دفاع شرعى ويتعين لذلك قبول الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٧٦)

القضية رقم ١٠٩٠ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
حسن اسماعيل الهضبي بك ، وفهمى ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، وعبد احمد غنيم بك المستشارين .

اثبات . شاهد لم يحضر . حق المحكمة فى الأخذ بأقواله بالتحقيقات .

من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد بالمحضر وإن لم يحضر بالجلسة مادام المتهم لم يطلب حضوره .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الجناية رقم ٧٩٥ سنة ١٩٤٩ منفلوط المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٩١ سنة ١٩٤٩ بأنه فى يوم ٨ من يولييه سنة ١٩٤٩ الموافق ١٢ من رمضان سنة ١٣٦٨ بناحية بندر منفلوط مديرية أسيوط : ضرب عطا الله سيف بخيت عمدا بقالب طوب على مؤخر رأسه ولم يقصد من ذلك قتلا فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من قاضى الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات ، فقرر احالته

إليها لمحاكمته بالمادة المذكورة . ومحكمة جنابات أسيوط قضت عملاً بمادة الاتهام - بمعاينة أنور سليمان بولس بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن محكمة الجنابات حين ساقطت أدلة الإثبات اعتمدت على أقوال مسيحة حنا وعلم الدين السيد في حين أنهما شهدا بأنهما لم يريا الضارب .

وحيث إن المحكمة أخذت في إثبات الضربة التي أدت إلى وفاة المحبى عليه ودانت الطاعن من أجلها بشهادة سيد حسين عمر وحده . أما ذكرها شهادة الشاهدين المقول بأنهما لم يشهدا الضرب فإنه كان على سبيل اتمام الرواية من ذكر مقدماتها ، ومن ثم فوجه الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الوجهين الثانى والثالث من أوجه الطعن يتحصلان في أن المحكمة لم تسمع شهادة مسيحة حنا مكتفية بوضوحها في التحقيقات وخلاصتها أن الطاعن ضرب المحبى عليه بقطعة خشب فكان واجبا أن تناقشه المحكمة مادامت تعتبره شاهد رؤية كذلك اعتمدت المحكمة على شهادة شاهد قال ان المسافة بينه وبين مكان الواقعة كانت ١٦ مترا وقدم الدفاع ربما يفيد أن المسافة ٥٠ مترا وأن الشاهد لم يكن يستطيع الرؤية وكان واجبا على المحكمة أن تحقق هذه النقطة مادام الدفاع أصر على أن الشاهد لم ير الواقعة .

وحيث إن من حق المحكمة أن تدخذ بأقوال شاهد لم يحضر مادام المتهم لم يطلب حضوره . وأما ما بقى من أوجه الطعن فجدل في صدق شهادة الشاهد وهو جدل موضوعي لاشأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٧٧)

القضية رقم ١٠٩١ سنة ٢٠ القضاية :

بريامة حصرة صاحب العزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وحضو وحضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك ، وفهمي ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد احمد غنيم بك المستشارين .

دفاع . متهم بجناية . ندب محام للرافعة عنه غير مقبول للرافعة أمام المحاكم الابتدائية . هذا اخلال
بحق الدفاع . نقض الحكم بالنسبة الى هذا المتهم يقتضي نقضه بالنسبة الى الطاعنين الآخرين الذين
أدينوا بالاشتراك معه .

ان قانون تشكيل محاكم الجنايات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام
محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا المحامي من المقبولين
للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، واذن فإذا كان المحامي الذي ندبته المحكمة غير
مقبول للمرافعة أمام هذه المحاكم فإن ذلك يكون فيه إخلال بحق المتهم في الدفاع
يستوجب بطلان الاجراءات وبطلان الحكم المترتب عليها تبعاً . ونقض هذا
الحكم بالنسبة الى هذا المتهم الطاعن يقتضي نقضه بالنسبة الى الطاعنين
الآخرين الذين أدينوا بالاشتراك معه نظراً لوحدة الواقعة وتحقيقاً لحسن سير
العدالة ، الأمر الذي يتعين معه أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المتهمين
فيها جميعاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الجناية رقم ٤١٦ طوخ
سنة ١٩٤٨ المقيدة بالجدول الكلي برقم ٥٢ سنة ١٩٤٩ . بأنهم في ليلة ٩ من فبراير
سنة ١٩٤٩ الموافق ١١ من ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ بناحية عزبة أتوم مركز طوخ مديرية
القليوبية ، المتهم الأول : قتل محمد محمد أتوم عمداً بأن طعنه بآلة صلبة قاطعة

« مطواة » فأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان ذلك مع سبق الإصرار . والمتهمان الثاني والثالث اشتركا مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا معه على ارتكابها وساعدها على ذلك بأن سهلا له الوصول الى منزل المجنى عليه فتسلقا جدار منزلها المجاور وأعاناه على ذلك حتى تمكن من مداهمة المجنى عليه في عرفة نومه وقتله وقد تمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضي الاحالة احوالهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ . و٢٣١ للمتهم الأول . ٢٣٠، ٢٣١ و ٤٠ / ٢ - ٣ و ٤١ للثاني والثالث من قانون العقوبات ، فقرر إحالة المتهمين المذكورين إليها لمعاقبتهم طبقا للمواد سالفة الذكر . وقد ادعى بحق مدني كل من ١ - عبد المطلب محمد أتوم و ٢ - محمد محمد أتوم و طلبا القضاء لها على المتهمين متضامنين بقرش صاغ تعويضا . ومحكمة جنايات بنها قضت عملا بمادتي الاتهام - بالنسبة الى المتهم الأول والمواد ٤٠ / ٢ - ٣ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٥ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين الثاني والثالث (أولا) بمعاقبة سيد مصطفى الجيار بالإعدام شنقا (ثانيا) بمعاقبة كل من أحمد ابراهيم أتوم وأمين عزب أتوم بالأشغال الشاقة المؤبدة . (ثالثا) بإلزام سيد مصطفى الجيار وأحمد ابراهيم أتوم وأمين عزب أتوم متضامنين بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني مبلغ قرشا صاغا واحدا والمصاريف المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتناه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ حين دانه بالقتل العمد، إذ نذبت المحكمة للدفاع عنه محاميا لا يجوز له الحضور أمام محكمة

الخصائيات وقد حضر بالجلسة التي سمعت فيها الشهود وترافع في الدعوى فتكون بذلك قد خالفت القانون وأخلت بحق الدفاع .

وحيث إنه بين من مراجعة محضر الجلسة أن المحامي المتدب اصلا عن الطاعن لم يحضر وأرسل يعتذر بمرضه فجأة فانتدبت المحكمة حضرة الأستاذ فريد حشيش أفندي محاميا عن المتهم أيضا وأجلت القضية ليوم آخر . وفي هذا اليوم حضر المحامي المتدب أخيرا وحده فتم اجراءات المحاكمة وألى بدفاعه ثم أصدرت المحكمة حكمها بالادانة . ولما كان قانون تشكيل محاكم الخصائيات يوجب أن يحضر مع المتهم بجناية أمام محكمة الخصائيات محام يتولى الدفاع عنه وأن يكون هذا المحامي من المتبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، وكان حضرة المحامي الذي ندبته المحكمة — على ماتين من الشهادة المرفقة بالطعن — لم يكن قد قبل بعد للمرافعة أمام هذه المحاكم — لما كان الأمر كذلك فان الطاعن يكون قد أخل بحقوق دفاعه وهذا الاخلال يستوجب بطلان الاجراءات ، وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليها مما يتعين معه قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة الى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعنين الآخرين الذين دينا بالاشتراك معه نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة مما يتعين معه اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المتهمين فيها جميعا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة الى جميع الطاعنين .

(٧٨)

القضية رقم ١٠٩٢ سنة ٢٠ القضاية :

تفتيش . المحكمة من الصمات والقيود الو . لها الشارع لاجراء التفتيش . تازل الشخص بارادته عن هذه القيود . تفتيش صحيح . مال .

ان المحكمة التي عنها الشارع من وضع الضمانات والقيود لاجراء تفتيش الأشخاص هي كمال الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرتها القوانين .

واذن فإذا كان الشخص الذى قبض عليه المخبرون لاشتباهم فى أمره وأحضروه للمركز قد اعترف للضابط بحيازته للمخدر وإذنه فى تفتيشه، فإنه ان صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فإن تفتيشه يكون صحيحا، اذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود والضمانات التى فرضها القانون لإجراء التفتيش.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الخنحة رقم ٢٥٠٣ سنة ١٩٤٩ بأنه فى يوم ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز المنزلة: أحرز جواهر مخدرة بدون مسوغ قانونى . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥-٦/ب و ٤٠ و ٤١ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ومحكمة المنزلة الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والنفاذ وغرامة ٢٠٠ جنيه ومصادرة المضبوطات . فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

وحيث إن حاصل وجه الطعن أن الطاعن دفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما فى غير الأحوال الحائزة قانونا وقد وقع تناقض بين الحكمين الابتدائى والاستئنافى .

وحيث إن الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه تتحصل فى قوله « وحيث إن الواقعة تخلص حسما أثبتته الصاغ فريد عبد البديع فى محضره المؤرخ

٢٧-١٠-١٩٤٩ في أنه كلف من قبل حضرة مأمور المركز بالبحث عن الخطرين والمحكوم عليهم تلك الليلة أثناء قيامه بالداورية الليلية وأنه كان قد علم أن بعضا من هؤلاء الأشخاص ومن بينهم بعض جنود الجيش الفارين من الخدمة العسكرية سيحضرون بالسيارات من المطرية ومركز دكرنس فقام بالداورية ومعه ضابط المباحث والمخبران عبد ربه مصطفى وإبراهيم أحمد النجار ولكنهم لم يضبطوا أحدا حتى الساعة ٧ و ٢٥ ص فعاد هو وضابط المباحث الى المركز وكلف المخبرين بالاستمرار في البحث. وفي الساعة ٣٠ و ٩ صباحا حضر المخبران ومعهما شخص يبكي وأخبراه أنهما لاحظا أن هذا الشخص أراد الهرب من السيارة بمجرد أن أبصرهما بدخلان إليها فاشتبه في أمره إذ اعتقدا أنه أحد المحكوم عليهم أو أحد الفارين من الخدمة العسكرية وأحضراه للمركز لاجتلاء الحقيقة بعد الكشف على الصحف ثم أضاف الصاغ الى ذلك قوله إنه سأل هذا الشخص عن سبب محاولته الهرب فأجابه بأنه يحمل قطعة من الحشيش وأذن له بأن يخرجها من جيبه فوجدها بجيب الصديري الداخلي الأيمن وكانت في كيس من القماش كما وجد بنفس الجيب عابة من الصفيح بداخلها ورقة من جريدة وقطعة صغيرة من الحشيش رجح أنها من نوع القطعة السالفة الذكر. وقد اتضح أن القطعة الأولى بالكيس الذي كانت به تزن ٣١٥ جراما وأن وزن القطعة الثانية ١٨ سنتي جراما وقد أثبت الصاغ في نهاية محضره أن المتهم أخبره بأنه عرض الحشيش المضبوط للبيع بثمن قدره خمسة عشر جنيهاً ولكنها لم تقدر من تجار المخدرات سوى بمبلغ عشرة جنيهات فاذا صح ما يقوله الطاعن من أن القبض وقع باطلاً فإن ما أثبتته الحكم يقطع بصحة التفتيش إذ اعترف الطاعن لضابط البوليس بحيازة المخدر وأذنه بأجراء التفتيش ومن ثم يكون قد نزل بإرادته عن القيود والضمانات التي فرضها القانون لأجراء التفتيش - لما كان ذلك وكانت الحكمة التي عنها الشارع هي كفالة الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرتها قوانين البلاد فإن الطاعن وقد اختار سبيله طائعا مختارا الى النزول عن هذه الضمانات

فان هذا منه يعد تسليماً بصحة التفتيش ولا يكون محققاً إذا تمسك بعد ذلك ببطلان هذا الاجراء ومن ثم كان التفتيش صحيحاً لاشائبة فيه. أما ما يزعمه الطاعن من وقوع تناقض بين الحكمين الابتدائي والاستثنائي فانه يبين من مراجعة الحكمين أن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير صحيح .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٧٩)

القضية رقم ١٠٩٣ سنة ٢٠ القضاية :

عاهة ، تعدد المتهمين ، عدم قيام سبق الاصرار بينهم أو اتفاقهم على الضرب لدى نشأت عاهة ، اداتهم جميعاً دون بيان أن كلا منهم قد أحدث من الاءابات ما ساهم في تخلف العاهة ، قصور في البيان .

إذا كان الحكم قد أدان المتهمين في الضرب الذي نشأت عنه عاهة بالخطي عليه وعاقب كلا منهما بالسجن دون أن يبين أن كليهما قد أحدث من الاصابات ما ساهم في تخلف العاهة وذلك مع خلوه مما يدل على سبق إصرارهما على مقارفة جريمة الضرب أو اتفاقهما على مقارفتها قبل وقوعها، فذلك يكون قصوراً منه في البيان مستوجباً لنقضه ، اذ أنه مع عدم قيام سبق الاصرار بين المتهمين أو قيام الاتفاق بينهما لا يصح أن يسأل كل منهما إلا على الأفعال التي ارتكبتها.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الحناية رقم ١٠٩٠ طما سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٢٢ سنة ١٩٤٩ ١- عبد الرازق على موسى أبو ريان و٢- أحمد أبو الليل محمد الحاجر و٣- على أبو الليل الحاجر الشهير بعبد الرحيم

(الطاعنين) بأنهم في يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٨ الموافق ١٨ من رجب سنة ١٣٦٧ بناحية طما مديرية جرجا ضربوا صادق أحمد صديق عمداً فأحدثوا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي فقد جزء من العظم الجبهي مساحته ٩×٩×٧ سم الأمر الذي يعرض حياته لخطر التهابات المخ وحدوث نوبات الشلل والحنون ويقلل من كفاءته على العمل ومن قوة احتماله للتقلبات الجوية مما يصعب معه تقدير مدى العاهة نظراً لحسامة هذه المضاعفات . وطلبت من قاضي الاحالة احوالهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٤٠ عقوبات . فقرر احوالهم اليها لمعاقبتهم بالمادة سالفة الذكر . وقد ادعى صادق أحمد صديق (المجنى عليه) بحق مدني وطلب القضاء له على المتهمين متضامنين . بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضورياً — عملاً بمادة الاتهام — بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث (الطاعنين) أولاً — بمعاقبتهم بالسجن لمدة خمس سنين والزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وثانياً — ببراءة المتهم الأول مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله وذلك عملاً بالمادة ٥٠ فقرة ثانية من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما كليهما بالضرب الذي نشأت عنه العاهة المستديمة مع أنه لم ينسب لهما الاصرار السابق

على مقارفة جريمة الضرب . وبما أن العاهة نشأت عن إصابة واحدة بين الاصابات العديدة التي وجدت بالمجنى عليه فكان الواجب على المحكمة أن تحدد من بين الطاعنين بالذات هو الذى أحدث تلك الاصابة فيسأل عنها دون الطاعن الآخر فاذا لم تستطع تعيين أحدهما بالقدر المتيقن في حقهما وهو الضرب البسيط ووقعت عليهما العقوبة المقررة لتلك الجريمة .

وحيث ان النيابة العمومية رفعت الدعوى على الطاعنين وآخر قضى له بالبراءة بأنهم ضربوا المجنى عليه فأحدثوا به إصابات نشأت عنها عاهة مستديمة والحكم المطعون فيه دان كلا من الطاعنين بالسجن لمدة خمس سنين تطبيقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات دون أن يبين إن كان كلاهما قد أحدث الاصابات التي ساهمت في تخلف العاهة أو أن أحدهما فقط هو الذى انفرد بإحداثها دون الآخر - ولما كان الحكم قد خلا مما يدل على سبق إصرار الطاعنين على مقارفة جريمة الضرب أو اتفاقهما معاً على مقارفتها قبل وقوعها مما كان مقتضاه ألا يسأل كل منهما إلا على الأفعال التي ارتكبتها - ولما كان غير واضح - على ما يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه - من الذى أحدث الاصابة أو الاصابات التي تخلفت عنها العاهة المستديمة كما ساف القول - فانه إذ وقع عقوبة الخيانة على الطاعنين كليهما يكون قاصر البيان معيماً واجباً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن شكلاً ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقى الأوجه .

(٨٠)

القضية رقم ١٠٩٤ سنة ٢٠ القضائية :

- (١) اثبات . الاستناد الى أقوال بعض الشهود في الحقيقات مع عدم تلاوة أقوالهم أمام المحكمة .
لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يتمسك بسماعهم ولم يطلب تلاوة أقوالهم .
(ب) حكم . تشبيه . نية القتل . اثبات توافرها . مثال .

١ - ان استناد الحكم إلى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات ممن لم تسمع أقوالهم بالجلسة أو تتل أمام المحكمة لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يتمسك بسماع أولئك الشهود ولم يطلب تلاوة أقوالهم .

٢ - يكفي للتدليل على توافر نية القتل لدى المتهم قول المحكمة في حكمها « إن نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مديية في الاعتداء على المحبى عليه وضربها في مقتل في مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المحبى عليه إلى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشریان القلب » .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الحناية رقم ٨٢٩ سنة ١٩٤٨ سوهاج المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٠٨ سنة ١٩٤٨ بأنه في يوم ١٨ من ابريل سنة ١٩٤٨ الموافق ٩ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٧ بناحية جزيرة شندويل مركز سوهاج مديريتها قتل عمداً والده حبيب فانوس بأن طعنه بسكين قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته.

وطلبت من قاضي الاحالة احالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٣٤
فقرة أولى من قانون العقوبات ، فقرر احالته إليها لمعاقبته طبقاً للمادة سالفة
الذكر. ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم فانوس حبيب
فانوس الشهير بالعريان بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة. فطعن المحكوم
عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن محكمة الموضوع ، اذ دانت الطاعن
بالقتل العمد لم تكتف في تكوين عقيدتها بأقوال الشهود الذين أعلنهم النيابة
وسمعتهم هي بالجلسة ، بل إنها استندت كذلك في هذه الادانة إلى أقوال
شهود آخرين سمعوا في تحقيقات البوليس والنيابة وذلك دون أن تسمع
بنفسها لأقوال هؤلاء الشهود الآخرين أو تنبه الدفاع إليها أو تأمر بتلاوتها
كما أنها إذ أخذت بأقوال هؤلاء وأولئك قد أغفلت ما وقع بين أقوال كل
فريق منهم من تناقض يستحيل معه تصديقها جميعاً مما كان يتعين معه استبعاد
بعضها ، هذا إلى قيام الدليل الفني على وجوب عدم الثقة بهذه الأقوال وهو عدم
وجود أثر لضربة العصا الغليظة « الزقلة » التي أجمع الشهود على أن شقيق
الطاعن أحدثها بالحجني عليه ، ثم إن المحكمة إذ استخلصت نية القتل لدى
الطاعن من استعماله لآلة قاتلة في مقتل من الحجني عليه قد جاء حكمها قاصراً
عن إثبات توافر هذه النية .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر
فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها مستنداً في ذلك إلى الأدلة
التي ذكرها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها، وكان الاستناد في ادانة
الطاعن إلى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات ممن لم تسمع أقوالهم
بالجلسة أو تتل أمام المحكمة لا يعيب الحكم بما يطله ما دام هو لم يتمسك

بسماعهم ولم يطلب تلاوة أقوالهم ، وكان الحكم قد أثبت توافر نية القتل لدى الطاعن في قوله «وحيث إنه تبين من كل ما تقدم أن نسبة انتل إلى المتهم قد ثبتت من أقوال الشهود السابق ذكرهم .» وبما ثبت من المعاينة والكشف الطبي وتوفر نية القتل عند المتهم مستفادة من استعماله آلة حادة مديبة في الاعتداء على المحبى عليه وضربه بها في مقتل في مقابل القلب والرئة اليسرى وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المحبى عليه إلى مسافة ١٠ سنتيمترات حتى أصابت الرئة وشريان القلب» — لما كان كل ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون الطعن في واقعه إلا جدلاً في موضوع الدعوى ومناقشة حول أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عايتها فيه من محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٨١)

القضية رقم ١٢٨٢ سنة ٢٠ القضائية :

(أ) قتل . نية القتل . يانبا . مثال . خطأ في ذكر نتيجة اصابة الدابة التي اختفى المحبى عليه ورامها . لا تأثير له على ما أرادت المحكمة أن تستظهره من هذه الاصابة . لا تأثير له في سلامة الحكم .

(ب) دفاع . مجرد دفاع . النعى على المحكمة أنها لم تحققه . لا يصح .

١ — اذا كانت المحكمة قد استندت في ثبوت نية القتل لدى المتهم الى أنه أطلق عيارين نارين على المحبى عليه فأصيب في يده . وأنه لولا أن اختفى خاف الدابة التي كان يركبها لقضى عليه بدليل أن الأعيرة قد أصابت من الدابة مقتلاً فنفتت ، فليس مما يؤثر في سلامة الحكم من هذه الناحية أن يكون قد أخطأ في قوله إن الدابة نفقت خالة كونها قد شفيت من إصابتها إذ هذا لم يكن ليؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من اصابة الدابة بقطع النظر عن نتيجة هذه الاصابة .

٢ — اذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث بفندق عينه ولكنه لم يطلب الى المحكمة ضم دفتر الفندق لإثبات صحة هذا الدفاع فلا يصح له أن ينعى على الحكم أن المحكمة لم تأمر بضم الدفتر ومراجعته .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجناية رقم ٢٢٢٣ ديروط سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٥٦٣ سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٦ صفر سنة ١٣٦٩ بناحية مساره مركز ديروط مديرية أسيوط شرع في قتل ابراهيم سليم مغربي عمدا مع سبق الاصرار على ذلك والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحا ناريا « بندقية » حتى إذا ما مر عليه في طريق ذهابه لنقطة بوليس مساره أطلق عليه عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادة المتهم فيه وهو اسعاف المحنى عليه بالعلاج . وطلبت من قاضى الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر إحالته اليها لمحاكمته بالمواد المذكورة وقد ادعى ابراهيم سليم مغربي (المحنى عليه) بحق مدنى قبل المتهم وطلب أن يحكم له عليه بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤-١ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم فطيم عبد النصير قرشى بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وإلزامه بأن يدفع الى المدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد

مؤقتا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة،
نافية بذلك ظرفي سبق الاصرار والترصد . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالشروع
في القتل جاء باطلا لقصوره وإقامته على ما يخالف الثابت بالتحقيقات واخلاله
بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول إن المحكمة قد استندت في ثبوت نية القتل
إلى أنه أطلق عيارين ناريتين على المجنى عليه فأصيب في يده وذكرت أنه لولا
أن اختفى خلف الدابة التي كان يركبها لقضى عليه بدليل أن الأعيرة قد أصابت
من الدابة مقتلا فنفتت في حين أن الثابت بالأوراق أنها لم تنفق بل شفت
من إصابتها ، ويكون ما أشارت إليه المحكمة عن الصفة التشريعية البيطرية
في ذلك غير صحيح . ثم إنه دافع بأنه كان يبيت ليلة الحادثة بفندق عينه
وقد طلب إلى المحكمة إحضار دفتر هذا الفندق لمراجعته تحقيقا لدفاعه إلا أنها لم
تجب الطلب ، ويضيف الطاعن أن المحكمة حددت الآلة التي استعمالها بأنها
بندقية « هندی » مع أن التقرير الطبي الشرعي ذكر أنه لا يمكن القطع بشئ
محقق عن نوع المقدوف وبالتبعة عن نوع الآلة المستعملة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص
منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن واطرحه للاعتبارات التي قالها ، ومتى كان
الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدي
إلى ما رتب عليه فلا محل لما يشير الطاعن في هذا الخصوص وهو جدل يتصل
بالموضوع ويخرج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يشير إليه عن نية القتل
والأدلة التي ساقها المحكمة عليها فردود بأنه على فرض التسليم بوقوع خطأ فانه
لا يؤثر على ما أرادت المحكمة أن تستخلصه من إصابة الدابة بقطع النظر عن

نتيجة هذه الاصابة وبالتالي فلا تأثير له على سلامة الحكم . وأما ما يشيره من شأن تحقيق دفاعه فلا وجه له ، إذ لم يطلب الى المحكمة ضم دفتر الفندق حتى يصح له النعي على الحكم لهذا السبب .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٠

(٨٢)

القضية رقم ٩٨٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السيادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة :
أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

نصب . ركن الطرق الاحتيالية . رهن تمثال من النحاس على أنه من الذهب والحصول على مبلغ
أعلى من قيمته بكثير . انتصار الأمر على عرض المتهم وقوله المحبى عليه . ركن الطرق الاحتيالية
لا يكون متوافرا . تدخل شخص آخر لتأييده . توافر ركن الاحتيال .

إذا رهن المتهم تمثالا من النحاس على أنه من الذهب وحصل من المرهن
على مبلغ أعلى من قيمة التمثال بكثير ، فركن الطرق الاحتيالية لا يتوافر في هذه
الحالة إذا كان الأمر في ذلك لم يتجاوز عرضاً من المتهم الراهن وقبولاً من المحبى
عليه المرهن . أما إذا كان العرض قد تعزز من جانب المتهم بتدخل شخص
آخر أيد مدعاه فإن ذلك يكفي لعدده من الطرق الاحتيالية التي تكون ركن جريمة
النصب . ولا يؤثر في الأمر إذا كان الاثنان فاعلين في الجريمة ما دام الأمر قد
تم بتدبير سابق بينهما واتفاق عليه (١) .

(١) هذه هي قاعدة الحكم المطعون فيه ، وقد أيدتها محكمة النقض .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الجنيحة رقم ٢٠٦٦ سنة ١٩٤٨ بأنهما في ثلاث شهرين سابقين على تاريخ تحرير المحضر يوم ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم الزيتون : توصلا للاستيلاء على مبلغ ألف وعشرة قروش من بديعة محمد علي وعبد الحميد بكر علي وكان ذلك بطريق الاحتيال لسلب بعض ثروة الغير باستعمال طرق احتيالية من شأنها إحداث الأمل بتسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال وذلك بأن قدما للمجني عليهما تمثالين من النحاس الأصفر وادعيا كذبا أنها من الذهب الخالص وأيد كل منهما الآخر في هذا الادعاء الكاذب وأودعا التمثالين على هذا الاعتبار لدى المجني عليهما كرهينة عن المبلغ سالف الذكر وتمكنا بذلك من الاستيلاء عليه، وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة الزيتون الجزئية قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهمين . فاستأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية (مهيئة استئنافية) قضت عملاً بمادة الاتهام بالغاء الحكم المستأنف وبحبس كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل . فطعن الطاعن هذا الحكم بطريق النقض في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالنصب جاء مشوباً بما يبطله وذلك لحطئه في تطبيق القانون وتأويله فقد استندت المحكمة الى أقوال المجني عليهما إلا أنه لم يثبت أن الطاعنين استعملتا طرقاً احتيالية من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة فقد كان التمثالان يزنان رطلاً وكان مظهرهما يدل على أنهما ليسا من الذهب لما يعلوهما من الصداً مما لا يتصور معه حدوث الواقعة على النحو الذي يقول به الشاهدان ويكون ما وقع

إنما هو نوع من الكذب لا يرقى الى مرتبة الطرق الاحتيالية وتكون المحكمة حين دانتها قد أخطأت القانون إذ لا بد للعقاب من توافر الطرق الاحتيالية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : إن رواية المحجى عليهما عبد الحميد بكر على ووالدته بديعة محمد في محضر ضبط الواقعة وقد شهدا بها أمام محكمة أول درجة تجمل في أن أولهما قابل المتهمين معاً في ميدان محطة مصر وقد سألاه عن بلدته فقال إنه من أسبوط فتظاهرا له أنهما من نفس البلدة وفي حاجة الى مبلغ من المال على استعداد لأن يرهنا ضمانا له تمثالين من الذهب عرضاهما عليه مدعين أنهما سيردان له دينه في اليوم التالي . ولما كان المحجى عليه لا يحمل نقوداً معه فقد صاحبهما إلى منزله بضاحية سراى القبة حيث عرض الأمر على والدته المحجى عليها وعرض عليها المتهم الأول التمثالين فلما أظهرت ريبتها وعدم تأكدها من معدنهما خرج مبرة حاك بها أحدهما فظهر بريقه وكان المتهم الثاني وقت ذاك واقفاً خارج المنزل يؤيد أقوال زميله فاقنعت بذلك وسلمت المتهم الثاني العشرة جنيهات ولما تخاف المتهمان عن الحضور في اليوم التالي لاسترداد التمثالين وسداد ما عليهما ارتاب المحجى عليهما في الأمر وعرضا التمثالين فظهر أنهما من النحاس فأخذا في البحث عن المتهمين إلى أن صادفتهما المحجى عليها في ميدان محطة مصر فساقتهما إلى القسم ثم تعرضت المحكمة للتكييف القانوني فقالت «إن مؤدى ذلك أن يكون العقد الذى تم بين الطرفين هو عقد رهن حيازى رهن المتهمان بمقتضاه التمثالين لقاء عشرة جنيهات ثم ظهر بعد ذلك أن قيمتهما لا تذكر بجانب الدين . وبما أن رأى الراجع أن ركن الطرق الاحتيالية لا يمكن أن يتوافر في هذه الحالة إذ لم يتجاوز الأمر عرضاً من جانب المتهم الراهن وقبولا من جانب المحجى عليه المرهن أما إذا تعزز العرض من جانب المتهم بتدخل شخص آخر يؤيد مزاعمه أو بأفعال مادية يأتيا من جانبه أو بطرؤف خارجية تساعد على تصديق ادعائه فلا جدال في أن ذلك يكفي لعدده من الطرق الاحتيالية التى تكون ركن جريمة النصب (راجع شرح قانون العقوبات

في جرائم الأموال للدكتور مصطفى القللى بك ص ١٩٢ وما بعدها ومذكرة لجنة المراقبة القضائية في ٢٤ من ابريل سنة ١٩٠٩). وبما أن استعانة المتهم الأول بزميله المتهم الثانى على تأييد مزاعمه يرفع كذبه إلى مصاف الطرق الاحتيالية الواجب تحقيقها في جريمة النصب، ولا يغير من ذلك أن يكونا فاعلين أصليين في الجريمة ما دام الأمر قد تم بتدبير واتفاق سابق بينهما (نقض ١٤ من مارس سنة ١٩٣٨ المجموعة الرسمية السنة الأربعون العدد العاشر رقم ٢٠٢). وبما أنه فوق تعاون المتهمين على تأييد ادعائهما فقد صدر من أولهما فعل مادي لتأييد ذلك هو محاولته إظهار بريق معدن التمثالين بحكه أحدهما وقد كان هناك من مظهر التمثالين والقول بأنهما من العاديات الثينة ما يؤيد كذب المتهمين، ولا شك أن كل ذلك كاف لتكوين ركن الطرق الاحتيالية المطلوب». ولما كان ما ذكرته المحكمة صحيحاً في القانون، إذ أن الواقعة كما أوردتها بالحكم تتوافر فيها جميع العناصر القانونية لجريمة النصب فإن ما يثيره الطاعنان لا يكون له محل وتكون المحكمة حين قضت بادائهما لم تخالف القانون في شيء.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(٨٣)

القضية رقم ٩٨١ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب
الغزة : أحمد فهدى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وفهم ابراهيم عوض بك ، ومحمد
أحمد غنيم بك المستشارين .

اثبات . شهود . طلب الدفاع سماع باقى شهود الدعوى . عدم إصراره على ذلك وترافقه
في الموضوع . التعويل على أقوال الشهود الذين لم يسموا وكانت أقوالهم مطروحة على بساط البحث . صحته

إذا كان الدفاع عن المتهم قد تقدم بطلب سماع باقى شهود الاثبات
في الدعوى أمام محكمة أول درجة ولكنه لم يلبث بعدئذ أن ترفع في موضوعها

دون أن يصر على هذا الطلب ثم لم يتمسك بطلب سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية مما يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب ، وكانت أقوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة — فإن الحكم إذا عول على أقوال هؤلاء الشهود دون تلاوتها لا يكون قد أخطأ .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٤٦٢ سنة ١٩٤٩ بأنه في شهر سابق على ٣ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز السنطة : اختلس البطيخ المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لمحمد على الفار إضرارا به وكان قد سلم إليه على سبيل الوكالة واختلسه لنفسه إضرارا بالمجنبي عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة السنطة الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ثلثمائة قرش وأعفته من المصاريف الجنائية . فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بتاريخ ٤ من إبريل سنة ١٩٥٠ عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن محصل وجه الطعن أن الحكم المضعون فيه اعتمد في الإدانة على أقوال شهود لم يسمعوا أمام المحكمة ولم تتل أقوالهم بالجلسة ، وذلك على الرغم من طلب الدفاع عن الطاعن سماعهم وفي ذلك إخلال بحقه في الدفاع .

ويضيف الطاعن أن المحكمة لم تكن باستظهار عقد الاثتان الذي كان الإخلال به محل مساءلته جنائيا ، وهذا منها قصور يعيب الحكم خصوصا أن العقد الذي كان أساس المعاملة هو في حقيقته عقد بيع مما تترتب على الإخلال به المسؤولية المدنية دون الجنائية ، ذلك لأنه ليس من عقود الاثتان المنصوص عليها في قانون العقوبات .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على انطاعن بأنه « اختلس البطيخ المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لمحمد علي الفاراضارا به وكان قد سلم اليه على سبيل الوكالة فاختمه لنفسه إضراراً بالمحجني عليه ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت بالعقوبة واستظهرت في حكمها العناصر القانونية المكونة لجريمة التبيد ومن بينها عقد الاثتان الذي أدخل به الطاعن وهو عقد وكالة بأجر ، مستدلة بأقوال المحجني عليه الذي سمع أمامها وأقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم بمحضر ضبط الواقعة . ومحكمة ثاني درجة أيدت الحكم الابتدائي ووقفت بالتنفيذ لإرباطة الأخوة بين الطاعن والمحجني عليه . ولما كان الدفاع عن الطاعن ولو أنه تقدم بحقيقة بطلب سماع باقي الشهود أمام محكمة أول درجة إلا أنه ما برح بعدئذ أن ترفع في موضوع الدعوى دون أن يصر على هذا الطاب ثم إنه لم يتمسك بطلب سماعهم أمام محكمة ثاني درجة مما يستفاد منه عدوله عن هذا الطلب ، وكانت أقوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة فالحكم المطعون فيه إذ عول عليها في الادانة لا يكون قد أخطأ ولا يعتبر ذلك منه إخلالا بحق الطاعن في الدفاع — ومتى كان الأمر كذلك — وكان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة التي دان الطاعن بها بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي أخذ الطاعن عليها وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهي من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها فإن الحداد على الصورة الواردة في الطعن لا يكون سديدا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٨٤)

القضية رقم ٩٨٨ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب العزة :
احمد فزحي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، واحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد احمد غنيم
بك المستشارين .

تفتيش . تفتيش عن سلاح . تفتيش بحفظه المتهم والعثور بها على أفيون . تقرير الضابط أنه
إنما قُتِلَ المحظوظ لأنه شم رائحة الأفيون تنبعث منها . القول بصحة هذا التفتيش بناء على حق الضابط
في التفتيش عن سلاح . قصور . كان يجب على المحكمة أن تقول كلمتها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش
إنما حصل بقصد ضبط المخدر .

إنه إذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح فإن له أن يضبط
كل جريمة تظهر له عرضا في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعي من جانبه
في اجراء التفتيش بحثا عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها .
فاذا هو تجاوز هذه الحدود وفتش لغير الغاية التي أبيع له التفتيش من أجلها
كان عمله باطلا ، فاذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي كان يفتش عن سلاح
قرر أنه بمجرد أن أمسك بمحفظه المتهم شم رائحة الأفيون تنبعث منها ففتشها ،
فهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن مبنيا على أنه اشتبه في وجود شيء
مما كان يبحث عنه بها وإنما فتشها لأنه اكتشف الأفيون بها ، وإذن فإذا كانت
محكمة الموضوع قد اعتمدت في إجازة هذا التفتيش على حق الضابط في البحث
عن السلاح الذي كان يبحث عنه . فانه كان عليها أن تقول كلمتها فيما دفع به
المتهم من أن التفتيش كان بقصد ضبط المخدر لا بقصد البحث عن السلاح
لا أن تكتفي في القول بصحته على حق الضابط في التفتيش عن السلاح .
وهذا منها قصور يستوجب نقض حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الخنحة رقم ١١١٦ سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ٢٧ من مايو سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز كفر الدوار : أحرز جواهر مخدرة (أفيونا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وكان ذلك بقصد التعاطي ، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٦ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفي أثناء نظر الدعوى دفع المتهم بيطان التفتيش وماترتب عليه من اجراءات كما طلبت النيابة تعديل وصف التهمة وتطبيق المادة ٦/٣٥ ب بدلا من المادة ٣٦ والمحكمة قضت عملا بمواد التعديل برفض الدفع بيطان التفتيش وبصحته ، وفي الموضوع بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه مائتي جنيه والمصادرة . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت عملا بمواد الاتهام بتعديل الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة أشهر بالشغل وتغريمه ثلاثين جنيا وتأيبده فيما عدا ذلك بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الطاعن دفع الدعوى بيطان تفتيش المحظة المقول بالعثور على أفيون فيها ، لأن سلطة مأمور الضبطية القضائية في التفتيش في سبيل تنفيذ الأمر العسكري رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٨ مقصورة على غرض البحث عن أسلحة أو ذخائر ولا تتجاوز إلى غرض البحث عن مواد مخدرة ولأنه يتعذر على الضابط أن يشم رائحة الأفيون وهو مغلف داخل المحظة التي عثر

عليها في الفراش حتى يمكن القول بوجود حالة تلبس بجريمة إحراز مخدر .
وردت محكمة أول درجة على هذا الدفع باعتبارين ، الأول : ان للمأمور الضبطية
القضائية الحق في التفتيش بغير إذن النيابة بحثاً عن أسلحة ، وهذا الحق يبيع
له التفتيش في أى مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه وبأية طريقة
يراهها موصلة لذلك . فاذا عثر على ورقة ولو كانت صغيرة بين طيات الفراش
فإن له أن يفحصها ليعرف ما بها فاذا عثر على مادة مخدرة كان حياال جريمة متلبس
بها يجب عليه ضبطها ، والاعتبار الثانى أن الضابط اشم رائحة المخدر تنبعث من المحفظة
فهو أمام جريمة متلبس بها بطريق الشم ولا يقال بأن هذا متعذر في مثل هذه
الحالة لأن حاسة الشم تختلف قوة وضعفا . وقد أقرت محكمة ثانى درجة في حكمها
المطعون فيه ما ذهبت اليه محكمة أول درجة في الاعتبار الأول ورأت أن الاعتبار
الثانى جاء تزييداً من محكمة أول درجة وليس له أى تأثير في الوقائع مادام
لرجل الضبطية الحق في تفتيش ما يصادفه اذا اشتبه في الأمر ، ولكن قيمة
هذا الاعتبار الثانى ظاهرة في أن الذى بعث الضابط على تفتيش المحفظة أنه اشم
رائحة الأفيون فيها بمجرد لمسها فكان تفتيشه لها بقصد ضبط هذه المادة لا بقصد
البحث عن أسلحة أو ذخائر قد يشبه في أن تكون فيها . ومتى كان الأمر
كذلك فإن التفتيش يكون باطلا لتجاوزه الغرض المقصود من التفتيش عن سلاح
أو ذخيرة .

وحيث إنه جاء في الحكم الابتدائى أن الصاغ عبد الحميد افندى فتحى
مساعد حكامدار البحيرة أثبت أنه في أثناء تحقيق قضية جنائية عسكرية اعترف
أحد المتهمين فيها بأن أحمد شرايه يحتج أسلحة بوابور طحين له فحرر محضرا
بذلك وقصد الى الوابور والسكن الملحق به لتفتيشهما فعثر بين مراتب سريرا
أحمد شرايه على محفظة من الجلد وشم رائحة الأفيون بها عندما أمسكها ففتحها
ووجد بها قطعة أفيون ملفوفة في ورقة بيضاء وزنتها جرام وأنه سأل المتهم
عن مصدره فاعترف بأنه يستعمل هذا النوع من المخدر لمرضه ثم أنكر أمام النيابة

ثم قال الحكم إن القول بأن السلاح لا يمكن عقلا أن يكون مخبأ في حافظة نقود وبذلك يكون رجل الضبطية القضائية قد تعدى اختصاصه عندما قام بتفتيش الحافظة مردوداً بأن الأمر العسكري يجيز ذلك. لأن الأمر مادام متعلقاً بالبحث عن سلاح فإن ذلك يستتبع البحث عن الذخيرة ومثل الحافظة جديرة باحتوائها.

وحيث إنه إذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح فله أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضاً في أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعي من جانبه في إجراء التفتيش بحثاً عن هذه الجريمة التي لم يؤذن بالتفتيش من أجلها، فإذا هو تجاوز هذه الحدود وفتش لغير الغاية التي أبيع له التفتيش من أجلها كان عمله باطلاً ، ولما كان الثابت في الحكم أن الضابط عبد الحميد افندى فتحى قرر أنه بمجرد أن أمسك بالمحفظة شم رائحة الأفيون تنبعث منها ولذلك فتشها وإذن فإن تفتيشه لها لم يكن مبنياً على أنه اشتبه في وجود شيء مما كان يبحث عنه بها وإنما فتشها لأنه اكتشف الأفيون بها ، ومتى كان الأمر كذلك وكانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في إجازتها التفتيش على حق الضابط في البحث عن سلاح وكان الضابط نفسه يقول إنه فتش المحفظة ابتداءً لأنه شم بها رائحة الأفيون فانه كان يتعين على محكمة الموضوع أن تقول كلمتها فيما دفع به المتهم بشأن هذه الواقعة دون الاكتفاء بالاعتماد على حق الضابط في التفتيش عن السلاح .

وحيث إنه لذلك يكون الحكم المطعون فيه قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب

(٨٥)

القضية رقم ١٠٩٩ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد بد غنيم بك
المستشارين .

اثبات . إجراءات . سماع . ود الإثبات في الدعوى . مرافعة المحامي عن المتهم دون أن يطلب
سماع شهود النفي . نفيه على المحكمة أنها أخطت بحجه في الدفاع لعدم سماعها شهود النفي الذين رخصت له
في إعلانهم . لا يقبل .

إذا كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة سمعت شاهدي الاثبات
في الدعوى ثم أبدى محامي المتهم دفاعه عنه دون أن يطلب سماع شهود النفي
فلا يحق له من بعد أن يدعى الاخلال بحقه في الدفاع بحجة أن المحكمة لم تسمع
شهود النفي الذين رخصت له في إعلانهم من قبل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الخنقة رقم ٢٠٧ سنة ١٩٤٦ كلا من ١ — طه
عم (الطاعن) و ٢ — محمد حمدان بأنهما في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٥ بدير القصير ؛ الأول :
أحرز سلاحا ناريا « بندقية » لي انقيلد « من غير أسلحة الزينة والصيد بغير
ترخيص ولا إخطار ، والثاني : قاوم بالقوة والعنف مع آخرين مجهولين رجال
البوليس الملكي : الأمباشي سيد خليفة ومحمد أبوشوشه من قوة مباحث المديرية
بديروط أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها وتعدى هو على الأمباشي سيد خليفة
بأن طعنه بسكين في يده ليستخلص منه البندقية التي ضبطها مع المتهم الأول ،
والأول أيضا : هرب بعد القبض عليه قانونا متلبسا بالتهمة الأولى المنسوبة

اليه، والثاني أيضا : مكن مع آخرين مجهولين المتهم الأول من الهرب بعد القبض عليه قانونا وسهله له بأن أمسك هو والمجهولون بالحجى عليهما السالقي الذكر وتمكن المتهم الأول بذلك من الفرار . وطلبت عقابهما بالمواد ٣/١ و ١/٦ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ وبالمواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٨ و ١٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة ديروط الجزئية قضت غيايبا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول شهرا مع الشغل والمصادرة وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ عن التهمة الأولى وتغريمه خمسة جنيهات عن التهمة الثانية وبحبس المتهم الثاني شهرين مع الشغل عن التهمتين المنسوبتين اليه وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما برفضها وبتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهمان . ومحكمة أسبوط الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة .

... وحيث إن حصل الطعن هو أن التهمة ملفقة على الطاعن من رجال البوليس درءا لمسئوليتهم في حادث قتل وأن شخصا آخر هو الذي كان يحرز السلاح وأن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع إذ صرحت له بإعلان شهود نفي حضروا حلة جلسات لأداء شهادتهم ولكن المحكمة كانت تؤجل نظر الدعوى الى أن قضت فيها أخيرا بالحكم المطعون فيه دون سماعهم .

وحيث إنه يتضح من الاطلاع على محضر الجلسة التي نظرت فيها الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية أن المحكمة سمعت شاهدي الاثبات ثم أبدى محامى المتهم

دفاعه عنه دون أن يطلب شماع شهود النقي ولذا فلا سند لما يزعمه الطاعن من اخلال بحقه في الدفاع ، وأما باقي ماثيره في طعنه فهو دفاع موضوعي لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٨٦)

التضية رقم ١١٠٠ سنة ٢٠ القضائية :

(١) اجراءات . نقص التحقيقات الأولية . لا يبطل المحاكمة . خطأ المحقق في عملية الاستداف . لا يمنع المحكمة من الأخذ بقول المجني عليه إنه تعرف على المتهم .

(ب) دفاع . استعداد المدافع . موكل إلى تقديره .

١- إن نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سبباً لبطلان المحاكمة ما دام الأمر فيه مطروحاً للبحث أمام المحكمة وللمتهم أن يبدى لها دفاعه في صددده . واذن فخطأ المحقق بتمكينه المجني عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله إنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته، ذلك لا يمنع المحكمة من أن تأخذ بأقوال المجني عليه وتعرفه، إذا الأمر متعلق بمبلغ اطمئنانها الى صحة الدليل .

٢- ان استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكل الى تقديره هو على حسب ما يملكه عليه ضميره واجتهاده . فاذا ما أبدى المحامي استعداده للقيام بما ندب له وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء بها فلا يكون ثمة إخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الجنائية رقم ٨١٠ أشمون سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٤٠ سنة ١٩٤٩ بأنهما في ليلة ٩ من فبراير سنة ١٩٤٩ الموافق ١١ من ربيع الثاني سنة ١٣٦٨ بيندر أشمون مديرية المنوفية سرقا مع آخر مجهول بالاكره الواقع على عبده طه عبد الهادى المبلغ والأشياء الأخرى المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لعبده طه عبد الهادى وقد ترك الاكره به الاصابات المبينة بالكشف الطبي . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنائيات لمحاكمتهما بالمادة ٣١٤/٢ من قانون العقوبات . فقرر إحالتهما إليها لمحاكمتهما بالمادة المذكورة ومحكمة جنائيات شبين الكوم قضت عملا بمادة الاتهام بمعاقبة كل من فريد إبراهيم حواش ومحمد محمد الفرهودى بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن الطاعنين يقولان في طعنهما أن الحكم المطعون فيه حين دانهما بالسرقة بالاكره قد استند إلى أدلة باطلة غير منتجة وأخل بحقوقهما في الدفاع . وفي بيان ذلك يقولان إنه لم يشهد أحد برؤيتهما وإن المحنى عليه إنما عرف اسميهما من آخرين وإن ما قيل عن تعرفه عليهما عند العرض لا يؤبه له إذ كان العرض الذى أجرته النيابة غير صحيح ، لأن عبارة المحضر تفيد أنه رأهما عند احضارهما كما كان في تأخير العرض إلى الصباح فرصة مكنته من التعرف التام عليهما ويضيف الطاعنان إلى ذلك أنه لم يقم دليل على الإكراه ، وأنه كما أثبتته المحكمة إنما وقع بعد تمام السرقة . ثم إن المحكمة قد انتدبت محاميا عنهما بجلسة المرافعة فلم يطلب التأجيل للاستعداد وترافع في الدعوى ولو مكن من مراجعته لما نفى لتبين حقيقة الأمر في الدعوى وعرف أن الأدلة القائمة غير كافية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها واستظهر ركن الإكراه وأنه وقع قبل السرقة وبقصد غلب يد المحنى عليه

عن المقاومة والحيلولة بينه وبين منع الجاني عن مقارفة الجريمة ؛ ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي الى ما رتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص إذ هو لا يخرج عن المجادلة في تقدير الأدلة التي عولت عليها محكمة الموضوع مما تستقل هي به ولا معقب عليها فيه . أما ما يثيران اليه عن بطلان العرض فمردود بأن هذا الخطأ من المحقق بتمكينه المحجني عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه بين آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته - هذا الخطأ إن صح ليس من شأنه أن يؤثر في صحة إجراءات المحاكمة إذ أن نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سبباً للبطلان ما دام الأمر مطروحاً للبحث أمام المحكمة وللمتهم أن يبدى لها دفاعه بشأنه فاذا هي أخذت بأقوال المحجني عليه وتعرفه فلا جناح عليها لأن الأمر متعلق بمبلغ اطمئنانها الى صحة الدليل . وأما ما يقولان به عن الاختلال بحق الدفاع فلا وجه له ، إذ أن استعداد المدافع عن المتهم وعدم استعداده موكول إلى تقديره هو على حسب ما يملكه عليه ضميره واجتهاده فاذا ما أبدى المحامي استعداده للقيام بما ندب له وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الأدلاء بها فلا يكون هناك إخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٨٧)

القضية رقم ١١٠١ سنة ٢٠ القضاية :

اختصاص . محكمة جنائية . مناط اختصاصها بالحكم في التعويضات المدنية . حكم بالتعويض على أساس حصول إخلال بالتعاقد . لا يجوز .

إن المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطئ المرفوعة به الدعوى باعتباره مكوناً لجريمة . وإذن فاذا (ج٨)

كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه والتي رُفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها، ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع لا جريمة فيه ، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية فحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أساس الاخلال بالتعاقد الذي قالت بحصوله واخلال أحدهما به فأنها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به .

الوقائع

رفعت المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الجيزة الابتدائية قيدت بجدولها برقم ٣٩٩ سنة ٩٤٦ ضد : ١- كوكب ميخائيل ، ٢- عوض الله عطية (الطاعن) بأنهما بدائرة بندر الجيزة استعملا معها طرفاً احتيالية بأن أوهماها بأن الأولى تملك عقاراً جائز التصرف فيه قانوناً بالبيع بينما هو عقار موقوف . وبهذه الطرق استوليا على مبلغ مائة وعشرين جنياً تقريباً وقد ظهر القصد الجنائي بتركها دعوى بطلان الوقف للشطب وتقديم ورقة التخالص شساً وتديساً . وطلبت عقابهما بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات مع الحكم لها بمبلغ ١٢٠ جنياً على سبيل التعويض قبل المتهمين . والمحكمة قضت بحضورها للمتهم الأولى ، وغيباً للثاني ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية والزام المدعية بالمصاريف . فاستأنفت المدعية بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت حضورياً للأولى وغيباً للثاني بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية والزام المستأنف عليهما بأن يدفعاً للمستأنفة بطريق التضامن مبلغ مائتين وعشرين جنياً والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومائتي قرش أنعاب محاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى على الطاعن ومتهمة أخرى بأن يدفعاً بطريق التضامن للمطعون ضدها مبلغ مائتين وعشرين جنياً والمصاريف المدنية عن الدرجتين قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . ذلك أنه بنى على أساس أن المدعية بالحقوق المدنية قد تعاقدت مع الطاعن والمتهمة الأخرى على شراء قطعة أرض معينة نظير ثمن قدره مائة وعشرون جنياً، وعلى أنهما استلما منها الثمن وصارت ذمتها مشغولة به باعترافهما وأن الصفقة لم تتم بفعلهما ، كما نسب الحكم إلى الطاعن أنه أودع مع شريكته صالفة الذكر مبلغ المائة والعشرين جنياً خزانة المحكمة لذمة المدعية — هذا على حين أن الثابت من عقد الشراء المؤرخ ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٤٠ وبمريضه الجنبحة المباشرة أن التعاقد إنما تم بين المدعية بالحقوق المدنية وبين الست كوكب ميخائيل فلم يتدخل الطاعن فيه بأي صفة ولا كان طرفاً للعقد ولم يستلم أى شئ من الثمن كما أنه لم يصدر منه أى اعتراف باشتغال ذمته بأي جزء منه ، وبذلك فإن أساس مسئولية الطاعن يكون منعدماً، هذا إلى أن الثابت من قسيمة الايداع انه حصل من البائعة فلم يشترك فيه الطاعن كما أن الثابت من عقد البيع أن العقار كان موقوفاً وأن المشترية كانت تعلم بذلك وأنها قد اشترت على اعتبار أن المبيع موقوف ووافقت على العقد باختيارها وعلى تحرير العقد النهائي بعد القضاء بإبطال الوقف .

وحيث إن المطعون ضدها أقامت دعواها مباشرة على الطاعن وأخرى بأنهما استعملتا طرقاً احتيالية بأن أوهماها بأن الثانية تملك عقاراً جائز التصرف فيه قانوناً بالبيع بينما هو عقار موقوف، وبهذه الطريقة استوليا منها على مبلغ مائة وعشرين جنياً وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامهما متضامنين بمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنح الجيزة قضت

ببراءتهما ورفض الدعوى المدنية وقالت في ذلك « ومن حيث إن الذي يتضح من هذا أن ما ادعته المدعية بالحق المدني من أن المتهم الأولى وزوجها المتهم الثاني غررا بها وباعاها أرضاً اتضح أنها موقوفة ولا يجوز التصرف فيها وحصولها منها بهذه الطريقة على مبلغ مائة وعشرين جنياً مما يعد احتيالا ولا نصيب له من الصحة إذ أن المدعية بالحق المدني قد أقدمت على التعاقد وهي عالة بظروف العين المبيعة وأنها موقوفة وأن المتهم الأولى وهي البائعة تعهدت حينذاك بالعمل من جانبها وعلى مصاريفها بإبطال هذا الوقف . وحيث إنه لهذا لا يكون في الأمر جريمة في مفهوم المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ويتعين الحكم ببراءة المتهمين مما نسب إليهما ورفض الدعوى المدنية والزام المدعية بمصاريفها فاستأنفت المدعية بالحق المدني ، والمحكمة الاستئنافية قضت بالحكم المطعون فيه بالغاء الحكم المستأنف بالنسبة للدعوى المدنية والزام المستأنف عليهما بأن يدفعا للمستأنفة بطريق التضامن مبلغ مائتين وعشرين جنياً والمصاريف المدنية عن الدرجتين ومائتي قرش أتعاباً للمحاماة ، مستندة في ذلك إلى قولها « ومن حيث إن الحكم المستأنف قد أخطأ إذ رفض الدعوى المدنية قبل المستأنف عليهما مع أن ذمتها مشغولة بالمبلغ الذي استلماه وقدره ١٢٠ جنياً باعترافهما وهو ثمن الأرض التي باعها لها ولم تتم صفقةها . ومن حيث إن المستأنف عليهما قد أودعا هذا المبلغ على ذمة المستأنفة لصرفه بلا قيد أو شرط . ومن حيث إن المحكمة ترى أن تقدر تعويضا للمستأنفة بمبلغ ١٠٠ مائة جنية يعوضها عما فاتها من ربح بسبب ضياع هذه الصفقة بفعلهما ، إذ أن الأرض موضوع هذا النزاع بزمام بندر الخيزة وقرية من مساكنه وقد ارتفعت قيمتها في وقتنا هذا ارتفاعا كبيرا ولا شك أن هذه الفائدة كانت ستعود على المستأنفة لو تمت صفقةها على الوجه المتفق عليه ، ومن ثم ترى المحكمة الحكم للمستأنفة بمبلغ المائة والعشرين جنياً المدفوعة منها للمستأنف عليهما مضافا إليه مبلغ التعويض السابق تقديره مع المصاريف المدنية عن الدرجتين » .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن محكمة أول درجة قد برأت الطاعن من التهمة المسندة اليه والتي رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع نزاع لاجرمية فيه وأن محكمة ثاني درجة قضت عليه بالحكم المطعون فيه بالتعويضات التي قدرتها على أساس الاخلال بالتعاقد الذي قالت بحصوله بين الطرفين واخلال أحدهما به — لما كان ذلك وكانت المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التعويضات المدنية الا اذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطئ المرفوعة به الدعوى باعتباره مكوناً لجريمة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالتعويضات المشار اليها على الأساس سالف الذكر يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به ويتعين من أجل ذلك نقضه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية.

(٨٨)

القضية رقم ١١٠٢ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وهيم ابراهيم عوض بك ، ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

نزير . مجرد علم انسان بارتكاب المتهمة التزوير . لا يكفي لمساءلته جنائيا كشرهك .

إنه لما كان العلم بوقوع الجريمة لا يعتبر في القانون أساسا لمساءلة جنائية على اعتبار أن العالم بوقوعها يعد شريكا في مقارقتها ، إذ أن الاشتراك في الجريمة لا يعتبر قائما طبقا لصريح نص المادة ٤٠ من قانون العقوبات الا اذا توافر في حق المتهمة ثبوت اتفاقه مع الجاني على مقارقتها أو تحريضه اياه على ارتكابها أو مساعدته اياه مع علمه بأنه مقبل على ذلك ، كان الحكم الذي يرتب مساءلة المتهمة

كشريك في جريمة التزوير على مجرد علمه بالتزوير قاصرا قصورا يستوجب نقضه، اذ أن مجرد العلم لا يكفي بذاته لثبوت الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب الجريمة .

الوقائع

أهت النيابة العامة في قضية اللجنة رقم ١٢٧٢ سنة ١٩٤٥ كلا من :
١ - فهمى بشاره فلتاءوس (الطاعن) و ٢ - عبد المقصود ابراهيم و ٣ - محمود حسب الله على و ٤ - جبر عبيد مسعود و ٥ - نبيه بشارى حسن و ٦ - احمد حسن آدم و ٧ - عيد محمد الضبع - بأنهم في خلال سنة ١٩٤٤ بدائرة مركز قوص أولا - الأول : بصفته صاحب وظيفة عمومية (أى ملاحظ بقسم الملاريا بمركز قوص) ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويرا في دفاتر وأوراق رسمية خاصة بوزارة التموين وهى دفاتر قسائم لاستلام الأغذية وهى بطاقات التموين ٦٩٩١ الخاصة بأحمد عشرى ، ٧٠١٦ الخاصة بحسن محمد عمر ، ٧٠٩٦ الخاصة بيسن حامد ، ٧١٢٦ الخاصة بنبيه محمود ، ٧١١٨ الخاصة بعائشة أحمد على ، ٦٩٧١ الخاصة بسالم سليمان وكذا كشوف التسليم الخاصة بتلك الدفاتر بأن غير المحررات المدونة بها ووضع أسماء أشخاص آخرين مزورة وذلك بأن مسح أسماء أصحاب تلك البطاقات منها ومن الكشوف الخاصة بتسليمها ووضع اسم عبد المقصود ابراهيم بدلا من احمد عسكرى ومحمود حسب الله بدلا من حسن أحمد عمرو وجبر عبيد بدلا من يسر حامد ونبيه بشارى حسن بدلا من نبيه محمود وعبيد محمد بدلا من عائشة احمد على واحمد حسن بدلا من سالم سايمان في الكشوف وفي كل البطاقات بالترتيب السالف الذكر . وثانيا : المتهمون من الثانى الى السابع (الأخير) اشتركوا مع الأول في ارتكاب الجريمة السالفة الذكر بطريق التحريض والاتفاق بأن حرصوا على تسليمهم البطاقات رغما عن عدم درج أسمائهم ضمن المستحقين لها واتفقوا على ذلك فتمت الجريمة

بناء على ذلك التحريض والاتفاق، وثالثا - المتهمون من الثاني الى السابع أيضا :
استعملوا تلك الدفاتر السالفة الذكر مع علمهم بتزويرها وذلك بأن قدموها
للمؤمن واستلموا بها تمويلا غير مستحق لهم . وطلبت عقابهم بالمواد ٢١١
عقوبات للأول ، ٢١١ و ٢/٤٠ و ٤١ و ٢١٤ من قانون العقوبات للباقيين .
ومحكمة قوص الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٣٢ و ٥٥
و ٥٦ من قانون العقوبات للثالث والرابع والخامس والمادة ٦٥ من القانون
المذكور غاييا للثاني والسادس والسابع ، وحضوريا للباقيين بحبس المتهم
الأول ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ ومعاينة باقي
المتهمين عن التهمتين بحبس الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس ثلاثة
أشهر مع الشغل وتسليم المتهم السابع لولى أمره على أن يكون مسئولا عن حسن سيره
في المستقبل وقدرت للمتهمين الثاني والسادس كفالة قدرها جنيهان لكل منهما
لوقف التنفيذ وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع
والخامسة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائيا وأعفت
المتهمين جميعا من المصروفات الجنائية . فاستأنف المتهم (الطاعن) هذا الحكم .
ومحكمة قنا الابتدائية قضت بتمهيدا بتاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٤٩ حضوريا
بقبول الاستئناف شكلا وتمهيدا وقبل الفصل في الموضوع بنadb مكتب
الطب الشرعي قسم الأبحاث والتزييف لأداء المأمورية المسطرة بأسباب هذا
الحكم وقدرت له خمسة جنيهات أمانة لزمة أتعبه ومصاريفه يودعها المتهم
في خلال أسبوع ، وحددت لنظر الدعوى جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ وعلى
النيابة إخطار المكتب بالمأمورية بمجرد ابداع الأمانة وتكليفه بأدائها وتقديم
تقريره الى ما قبل الجلسة بأسبوع . وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة نظر

الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه عدل وصف التهمة التي دان بها الطاعن من اعتباره فاعلا أصليا في التزوير - وهو الوصف الذي رفعت به الدعوى والذي أخذت به محكمة أول درجة - إلى اعتباره شريكا مع مجهول في إحداث هذا التزوير ، وقد جاء قاصرا في استظهار العناصر القانونية المكونة لهذا الاشتراك كما هو معرف به في القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بالاشتراك مع مجهول في تزوير أوراق رسمية وقال تدعيا لقضائه « ان المحكمة بالرغم من هذا التقرير الذي جاء في صالح المتهم فإنها ترى من مجموع التحقيقات ومن أقوال جميع من شهد في هذه القضية ومن ظروف الأحوال التي كشفها التحقيق وهي أن المتهم الأول « الطاعن » هو صاحب المصلحة الوحيد في هذا التزوير الذي حصل في البطاقات اذ كان هو بنفسه الذي يتولى توزيعها دون تدخل أحد من رجال الادارة كما أقر بذلك وشهد بهذه الواقعة عمدة العليقات . وترى المحكمة أن التزوير الحاصل في الكشف الخمسة وبنفس الخط الذي زودت به البطاقات يقطع في ان التزوير قد تم على الأقل بعلم المتهم ، اذ كانت انكشاف هي عهده وحده ولم تخرج من يده ، وترى لذلك اعتبار هذا المتهم قد اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في تزوير البطاقات الست والكشوف ، الأمر المنطبق على المواد ٣-٢/٤٠ و ٤١ و ٢١١ من قانون العقوبات » ولما كان العلم بوقوع الجريمة لا يعتبر في القانون أساسا لمساءلة جنائية على اعتبار أن العالم

بوقوعها يعد شريكا في مقارفتها ، اذ أن الاشتراك في الجريمة لا يعتبر قائما طبقا لصريح نص المادة ٤٠ من قانون العقوبات الا اذا توافر في حق المتهم ثبوت اتفائه مع الجاني على مقارفتها أو تحريضه اياه على ارتكابها أو مساعدته له مع علمه بأنه مقبل على ذلك فان الحكم المطعون فيه إذ رتب مساءلة الطاعن كشريك على مجرد ثبوت علمه بالتزوير - وهو لا يكفي بذاته لثبوت الاتفاق أو التحريض أو المساعدة على ارتكاب تلك الجريمة - يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة الى التحدث عن باقي أوجه الطعن .

(١٩)

القضية رقم ١١٠٣ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع . رفض طلب لاعتبارات سديدة . لا يصح النعى على الحكم من هذه الناحية .
متى كان الحكم اذ رفض طلبا للدفاع قد رد على هذا الطلب بإيراد اعتبارات سديدة تبرر رفضه فلا يكون ثمة محل للنعى عليه من هذه الناحية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الجنحة رقم ١٦٤٧ سنة ١٩٤٨ بأنهما بتاريخ ٢ من مارس سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز مغاغة أولا : الأول ارتكب تزويرا في محرر رسمي هي عريضة الدعوى في القضية المدنية ١٠٢٦ سنة ١٩٤٥ مغاغة المحكوم فيها بجلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٦ وكان ذلك بتغيير حدود إحدى قطع الأرض المحكوم بها في الدعوى ومساحتها اثنا عشر قيراطا أرضا فضاء بها نخيل بأن كشط الحد البحري محمد محمد الهلباوى واستبدل بها

عبارة الحد البحرى ورثة مجاهد عثمان، وثانيا : الثانى اشترك مع الأول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة الآتفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وطلب التصریح له باستلام صورة طبق الأصل من عريضة الدعوى فى القضية المدنية الآتفة الذكر ولما استلم العريضة سلمها للمتهم الأول لتغيير حدود إحدى قطع الأرض المحكوم بها ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وطلبت عقابهما بالمواد ٢١١ و ٢١٢ عقوبات للأول و ٢/٤٠-٣، ٤١، ٤١، و ٢١١، ٢١٢ من قانون العقوبات للثانى . وقد ادعى زكى محمد الملباوى بحق مدنى قدره خمسة عشر جنيا على سبيل التعويض قبل المتهمين . ومحكمة مغاغة الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لكل منهما لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية والزامهما متضامنين بأن يدفعا للمدعى المدنى مبلغ عشرة جنيات على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة ومائتى قرش مقابل أتعاب المحاماه . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة المنيا الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية والزام المتهمين بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

.. حيث إن الطاعن الثانى قرر الطعن فى الحكم ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه . فطعنه لا يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن محصل وجه الطعن هو أن الدفاع عن الطاعن طلب من محكمة ثاني درجة عدم التعويل على تقرير الطب الشرعى « قسم التزييف والتزوير » وطلب نذب خبير آخر ولكن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب واعتمدت في الإدانة على ذلك التقرير مع أن ظروف الدعوى وملابساتها تبين فسادَه ، وهذا منها إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى القاضى بادانة الطاعن للأسباب التى بنى عليها ثم تعرض لطلب الطاعن المشار إليه بوجه الطعن فى قوله « إنه لا محل للسير مع المتهم الأول فى طلبه بالجلسة الاستئنافية تعيين خبير آخر غير قسم أبحاث التزييف والتزوير لإعادة الفحص والمضاهاة ، لأن هذه المحكمة لا تقدر دفاع المتهم على قوله إن المضاهاة ليست من اختصاص قسم أبحاث التزييف والتزويد ، إذ أنها من صميم اختصاصه ومن لب عمله ، كما أن هذه المحكمة لا تذهب مع ذلك الدفاع الى حد القول إن الأحكام استقرت على عدم التعويل على مكتب الطب الشرعى ، إذ أن كل تقارير الخبراء خاضعة لتقدير القضاء وليست ملزمة له بالأخذ بما فيها من حيث النتيجة أو غيرها . وهذه المحكمة ترى أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فى القضية لا مطعن عليه ولم يطعن عليه دفاع المتهم الأول بأى مطعن جدى أوفى ، ولعل هذا مرده إلى أن أى شخص حتى ولو لم يكن فنيا يستطيع من واقع النظر بالعين المجردة أن يقرر أن خط عبارة « ورثة » مجاهد عثمان يتفق تمام الاتفاق مع خط باقى صلب صحيفة الدعوى المقضى بتزويرها ويتفق على الأخص وبوضوح أكثر مع خط استكتاب المتهم الأول لكلمات تلك العبارة على الورقة البيضاء المستقلة ، هذا فضلا عن أن ظروف الدعوى والأدلة التى ساقها الحكم المستأنف قبل المتهم الأول لاتدع أى مجال للشك فى مقارفته للجريمة ، وليس ما ورد فى تقرير قسم أبحاث

التزيف والتزوير الا دليلاً من هذه الأدلة وبالتالي ليس ثمة من ذاع كما لا توجد أى مصلحة للمتهم الأول لأن يتدب خبير آخر للفحص والمضاهاة ، وبين من ذلك أن الحكم قد رد على هذا الطلب بما يبرر رفضه للاعتبارات السديدة التى أوردها ، وإذن فإن الجدل على الصورة الواردة فى الطعن لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٩٠)

القضية رقم ١١٠٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وإبراهيم خليل بك ، وعبد أحمد غنيم بك المستشارين .

حكم . تسببه . الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . لا يلزم الرد عليه استقلالاً .

ان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفع الجوهريه
التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلالاً ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً
من الأدلة التي استند إليها الحكم فى الإدانة .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الجناية رقم ٣٥٠ المنشأة
سنة ١٩٤٨ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٤٦٤ سنة ١٩٤٨ بأنه فى يوم ٢٢ من يولييه
سنة ١٩٤٨ الموافق ٢٠ من رمضان سنة ١٣٦٧ بناحية الزوك الشرقية مركز المنشأة
مديرية جرجا : ضرب عمداً رفاعى محمود قاسم بقالب من الطوب على رأسه

فأحدث به جرحاً رضياً يمين مؤخر فروة الرأس تخلفت عنه عاهة مستدمة
وهى فقد بالعظم المؤخرى الصدغى الأيمن من شأنه أن يجعل المحنى عليه أكثر
عرضة للتأثر بالمؤثرات الخارجية كضربة الشمس ونحوها، وأقل احتمالاً للصدمات
والإصابات البسيطة فضلاً عن تعرضه لمضاعفات موضعية كالتهاب السحايا
والصرع وغيرها مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٢٠ في المائة ، وطلبت من
قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمادة ١/٢٤٠ من
قانون العقوبات . فقرر إحالته إليها لمعاقبته بالمادة المذكورة . ومحكمة جنايات
سوهاج قضت عملاً بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات ،
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

.. وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان أن الحكم المطعون فيه بنى على
شهادات متناقضة ولم يعن بالرد على دفاع الطاعن الجوهري وهو استحالة الرؤية
بسبب الظلام .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع
العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها مستنداً فى ذلك إلى الأدلة
التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها فلا يكون القصد من الطعن
سوى محاولة فتح باب المناقشة حول واقعة الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن
لمحكمة النقض به . أما عدم الرد على دفاع الطاعن الذى يسميه جوهرياً
فإنه ليس كذلك ويكفى أن يكون الرد عليه مستفاداً من الأدلة التى استند
إليها الحكم فى إدانته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه
موضوعاً .

(٩١)

القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢٠ القضائية :

حكم . تسببه . اختلاس أشياء محجوزة . مجرد كون المتهم مالكا للشيء المحجوز ومدينا . لا يكفي
لإثبات الاشتراك عليه في جريمة الاختلاس بالاتفاق والمساعدة .

ان مجرد كون المتهم مالكا للشيء المحجوز ومدينا ليس من شأنه بذاته أن يؤدي
الى ثبوت اشتراكه في جريمة التبيد بالاتفاق والمساعدة ، فاذا استند الحكم
الى ذلك وحده في اثبات الاشتراك كان قاصرا قصورا يعيبه بما يوجب نقضه .

الوقائع

أهت النيابة العامة في قضية الخنعة رقم ١٨٩٦ سنة ١٩٤٦ كلا من :
١ - محمد ابراهيم احمد «الطاعن» و ٢ - عبد الحليم ابراهيم احمد و ٣ - محمد همام
احمد، بأنهم في يوم أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ بدائرة مركز طهطا بددوا المحصولات
الموضحة بمحضر الحجز والمحجوز عليها قضائيا لصالح السيد عبد الحافظ
« المدعى المدني » حالة كونهم مالكين لها والثاني حارسا عليها . وطلبت عقابهم
بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وقد ادعى السيد عبد الحافظ
[بحق مدني قدره خمسة جنهات قبل المتهمين وطلب إثبات تنازله عن دعواه المدنية .]
ومحكمة طهطا الجزئية قضت عملا بالمواد ٤٠ و ٣٤٢ و ٤١ و ٣٤١ ، ٣٤٢
من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من القانون المذكور أولا :
بإثبات تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه المدنية مع إلزامه بمصاريفها .
وثانيا : بحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ
لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف ،
[وذلك على اعتبار أن المتهمين الأول والثالث اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة

مع الثاني على التبديد ، فاستأنف المتهمون . ومحكمة سوهاج الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما بني عليه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ دان الطاعن بالاشتراك في تبديد محصولات محجوزة واستند في إثبات هذا الاشتراك إلى مجرد كونه مدينا قد جاء قاصرا في بيان الأسباب التي أقام عليها قضاءه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن ، بطريق اللجنة المباشرة ، بأنه ومتهمين آخرين معه بددوا المحصولات الموضحة بمحضر الحجز والمحجوزة قضائيا لصالح المدعى المدني حالة كونهم مالكيين لها والثاني حارسا عليها ، فقضى الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه لأسبابه بادانته بناء على ما قاله من « أن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني « الحارس » ومن الاطلاع على محضر الحجز التحفظي المؤرخ ٨ أبريل سنة ١٩٤٥ والموقع عليه منه والذي يؤيد قبوله للحراسة ومن الاطلاع على محضر التبديد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٥ ومن أنه بالنسبة إلى المتهمين الأول « الطاعن » والثالث فهما مالكان في المحاصيل المحجوز عليها ومدينان للمدعى بالحق المدني فلهما المصلحة الأولى في التبديد ولا يعقل أن يتم التبديد الا بمعاونتهما والاتفاق معهما ومن ثم فهما شريكان في الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة ومن ثم يتعين إدانتهما وعقابهما بالمواد ٣-٢/٤٠ و ٤١ و ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات بوصف أنهما اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة الآتفة الذكر بأن اتفقا مع المتهم الثاني على التبديد وعاوناه على ذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق . وتلك المساعدة « ولما كان مجرد كون المتهم مالكا ومدينا ليس من شأنه بذاته

أن يؤدي إلى ثبوت اشتراكه في جريمة التبيد بالاتفاق والمساعدة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٩٢)

القضية رقم ١١٠٦ سنة ٢٠ القضائية :

نقض . وجه طعن يتطلب تحقيقا موضوعيا . لا يجوز اثارته لأول مرة لدى محكمة النقض .

متى كان وجه الطعن يتطلب تحقيقا موضوعيا فانه لا يقبل من الطاعن أن يشيره لأول مرة أمام محكمة النقض . فاذا كان رجل البوليس المتهم باحداث عاهة بآخر قد بنى طعنه على أنه انما قد استعمل سوطه في الضرب وهو بسبيل تنفيذ أمر صادر إليه من وكيل النيابة وهو رئيس تجب عليه طاعته أثناء تحقيق جنائية بمحل الحادث للمحافظة على النظام وعلى معالم الجريمة، وأنه لذلك فهو معفى من العقاب بحكم المادة ٦٣ عقوبات ، وكان هذا المتهم لم يبد هذا الدفاع بالجلسة بل أقام دفاعه على أنه لم يستعمل السوط — فانه لا يجوز له التمسك به أمام محكمة النقض للمرة الأولى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجناية رقم ٩٣٩ فوه سنة ١٩٤٧ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٦٢٣ سنة ١٩٤٧ بأنه في يوم ٥ من مايو سنة ١٩٤٧ الموافق ١٤ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٦ بغزة الخليج مركز فوة مديرية الغربية : ضرب عمدا راغب عبد الواحد العباسي بسوط على عينه

اليسرى فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى والى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هى تمدد بحدة العين اليسرى وضمور بالقزحية والتصاق القزحية بالعدسة وتعم بالعدسة مما أفقد معظم ما كانت تتمتع به العين من إبصار قبل إصابتها . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمادة المذكورة ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة . فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق القضا ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل الوجه الأول من وجهى الطعن أن المحكمة أخطأت فى تطبيق القانون، ذلك لأن الجريمة المنسوبة إلى الطاعن وقعت على فرض حصولها منه وهو بسبيل تنفيذ أمر صادر من وكيل النيابة، وهو رئيس تجب عليه طاعته أثناء تحقيق جناية بمحل الحادث للمحافظة على النظام وعلى معالم الجريمة فهو معنى من العقاب بحكم المادة ٦٣ من قانون العقوبات وما كان فى مكتته أن ينفذ ذلك الأمر إلا باستعمال سوطه وهو السلاح الوحيد المزود به من السلطات المختصة .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الطاعن لم يبد هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع بل أنكر التهمة وأقام دفاعه على أنه لم يستعمل السوط كما أن المدافع عنه لم يبد هذا الدفاع بالجلسة، ولما كان هذا الوجه يتطلب تحقيقا موضوعيا فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا فى بيان الواقعة التى دان بها الطاعن ولم يعن باستظهار علاقة السببية

المباشرة بين واقعة الضرب وإصابة المجنى عليه. إذ مع ما أثبتته الحكم من أن الضرب حصل من الخلف فإنه لم يبين كيف أصاب الطاعن عين المجنى عليه وهو في هذا الوضع، إذ كان يتعين على المحكمة إزاء هذه الصورة للواقعة أن تنفي احتمال إصابة المجنى عليه في غمرة الزحام والتدافع بين الأهلين الذين تجمعوا بمكان الحادث واصطدام عينه بسبب ذلك بحجر مما يوجد عادة بأرض الريف.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن مستندا في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها، لما كان ذلك وكان ما يشير به الطاعن لا يعدو أن يكون نقاشا في واقعة الدعوى، وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها فإن الطعن لا يكون له محل.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(٩٣)

القضية رقم ١١٠٧ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حصة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك و نيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وفهم إبراهيم عرض بك ، ومجد أحمد غنيم بك
المستشارين .

ش . خدع المشتري . جريمة عمدية . وجوب التعذر عن عم المتهم بالنش . وجوب بيان ماهية النش .

إنه لما كانت جريمة خدع المشتري هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم ، وهو علمه بالنش الحاصل في البضاعة وإرادته إدخال هذا النش على المتعاقد معه ، فن الحكم إذا كان لم يتحدث مطلقاً

عن توافر ذلك الركن المعنوي ، وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللبن في ذاته مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله، ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه يكون قاصراً معيياً متعينا نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة في قضية الجنبحة رقم ٥٧١٢ سنة ١٩٤٨ كلا من :
١- حسين محمد احمد (الطاعن) ٢- محمد حسين خطاب، بأنهما في يوم ١٩٤٨/٩/٢٢ بدائرة قسم الوائلي : غشا المتعاقد معهما (معمل السيرم) بأن قدما لبنا حلياً مغشوشاً وغير مطابق للمواصفات وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة الوائلي الجزئية قضت غيايباً عملاً بمواد الاتهام بالنسبة للأول والمادة ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ للثاني أولاً : بتغريم المتهم الأول خمسمائة قرش، وثانياً بتغريم المتهم الثاني خمسين قرشاً على اعتبار الواقعة مخالفة بالنسبة له، وثالثاً بمصادرة اللبن موضوع الجريمة أو ثمنه على مصاريف المتهم بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه غيايباً وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم كما سبق أن استأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية «هيئة استئنافية» قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إنما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بغش اللبن لمجرد قلة الدسم فيه عن النسبة المتفق عليها في العقد مع أن الثابت من نتيجة التحليل أن نسبة هذا الدسم في اللبن موضوع الدعوى هي ٤ ٪ ، ٥ ٪ والنسبة المتفق عليها في العقد هي ٦ ٪ ولما كانت النسبة المقررة قانوناً في لبن الجاموس

وفق نص المادة الثانية من اللائحة الصادرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٢٥ هـ ٥٪ فقط مما مقتضاه أن لا يساءل الطاعن جنائياً بل كل مسئولية—وفق نص العقد— تنحصر في محاسبته على قيمة النقص، واذن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن وآخر بأنهما «غشا المتعاقد معهما (معمل السيرم) بأن قدما لبنا حلياً مغشوشاً وغير مطابق للمواصفات ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ ؛ ٢ ؛ ٨ ؛ ٩ ؛ ١٠ ؛ ١٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة أول درجة قضت بإدانة الطاعن تطبيقاً للمواد المطلوبة وقالت «إن الوقائع تتحصل فيما أثبتته مفتش الأغذية في محضره من أن الدكتور محمد حلمي أيوب إخصائى الكيمياء الحيوية بمعمل السيرم بالعباسية أخذ عينة من اللبن الحليب المورد الى المعمل بمعرفة المتهمين بصفة أولها متعهدا للتوريد وثانيهما مندوباً للاول وأرسل هذه العينة للتحليل في المعامل فوردت النتيجة تفيد أن العينة غير مطابقة لشروط العقد المبرم بين المعمل والمتعهد، إذ أنه مشروط في التعاقد ألا تقل نسبة الدسم في اللبن المورد عن ٦٪ بينما وجدت نسبة الدسم عند التحليل ٤ ؛ ٥٪ .

وحيث إن المحكمة ناقشت الطيب المحلل فقرر بأنه قام بتحليل اللبن فوجد أن نسبة الدسم فيه غير مطابقة للعقد، إذ كانت ٤ ؛ ٥٪ بينما يوجب التعاقد أن تكون النسبة ٦٪ .

وحيث إنه إزاء ذلك تكون التهمة ثابتة قبل المتهم الأول (الطاعن) ثبوتاً كافياً ويتعين عقابه ملا بمواد الاتهام والحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه .

وحيث إنه لما كانت جريمة خدع المشتري التي دين بها الطاعن هي من الجرائم العمدية التي يجب لتوافر أركانها ثبوت القصد الجنائي لدى المتهم وهو علمه بالغش الحاصل في البضاعة وإرادته إدخال هذا الغش على المتعاقد معه ،

وكان الحكم المطعون فيه لم يتحدث مطلقاً عن توافر ذلك الركن المعنوى ، وكان قد دان الطاعن بالمادة الثانية من ذلك القانون أيضاً على اعتبار أن اللين في ذاته مغشوش دون أن يبين ماهية ذلك الغش وكيفية حصوله ودون أن يستظهر علم الطاعن بوقوعه — لما كان ذلك كله ، فان الحكم يكون قاضراً معيباً متعيناً نقضه .
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم دون حاجة إلى التحدث عن باقى أوجه الطعن .

(٩٤)

القضية رقم ١١١٣ سنة ٢٠ القضائية :

- (أ) . ورقة باكره . بيان ظرف الاكراه . اثبات الحكم أن المتهم وزملاءه ضربوا المجنى عليه بالعصى حتى كسرت ذراعه وهددوه باطلاق النار . ذلك يكفي .
(ب) اثبات . الاعتماد على قول للشاهد واطراح قول آخر له . جوازه .
(ج) نقض . وجه طعن متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة . لا يقل .

١ — متى كان الحكم حين أدان المتهم بجناية السرقة بالاكره قد بين واقعة الدعوى وأثبت أن المتهم وزملاءه ضربوا المجنى عليه بالعصى حتى كسرت ذراعه وهددوه باستعمال السلاح بأن أطلق عليه أحدهم عيارين ناريتين وبذلك شلت مقاومته وتمكنوا من سرقة فانه يكون قد بين ظرف الاكره بنوعيه المادى والمعنوى .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له ولا معقب عليها في ذلك .

٣ — إذا كان وجه الطعن متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها فلا يلزم له رد صريح خاص ، إذ الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم واعتمد عليها في الادانة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ٢٥٣ الصف سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٦٣ سنة ١٩٤٩ كلا من : ١ - عبد الفتاح خليفة فراج ، ٢ - عيد بدير ماضي ٣ - عيد نصار معتوق ٤ - ماطر خليل محسن ٥ - عبد العزيز نصر بركات ، بأنهم في يوم أول فبراير سنة ١٩٤٩ الموافق ٣ من ربيع الآخر سنة ١٣٦٨ بناحية غمازة الكبرى مركز الصف مديرية الجيزة : الأربعة الأول : سرقوا الجاموسين المبيتين بالمحضر لعبد الخالق حسنين وكامل هليل بطريق الإكراه الذي وقع على أولهما بأن انقضوا عليه معترضين سييله وهدده المتهم الأول باطلاق النار من بندقية كان يحملها ولما لم يمثل لأمرهم أطلق مقذوفين نارين للإرهاب بينما اعتدى الآخرون بالضرب فشلوا مقاومته وتمكنوا من سرقة الجاموسين والفرار بهما وقد ترك الإكراه أثر الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي . والخامس أخفى الجاموسين المسروقتين مع علمه بسرقتها . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الأربعة الأول بالمادة ٣١٤ / ٣ من قانون العقوبات والأخير بالمادة ٤٢ / ١ من القانون المذكور . فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمسألتين المذكورتين . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الجيزة طلبت النيابة إقامة الدعوى على عبد الخالق حسنين شاهد الاثبات الأول لشهادته زوراً لصالح المتهمين وطلبت عقابه بالمادة ١٩٤ من قانون العقوبات . والمحكمة قضت عملاً بمواد الاتهام الثلاثة الأول والخامس والمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للرابع وعبد الخالق حسنين بمعاقة كل

من عبدالفتاح خليفة فراج وعيد برير ماضى وعيد نصار معتوق بالأشغال الشاقة
لمدة سبع سنوات وحبس عبد العزيز نصر بركات سنتين مع الشغل وبراءة
كل من ماطر هليل محسن وعبد الخالق حسنين مما أسند اليهما. فطعن الطاعنون
هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ن الطاعنين الأول والثالث والرابع قرروا الطعن ولم يقدموا أسباباً
له فطعنهم غير مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثانى قد استوفى الشكل المقرر
بالقانون .

وحيث إن مبنى أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن هو أن المحكمة أخطأت
إذ عولت في ادانته على أقوال المجنى عليه مع ما اعتورها من تناقض اذا قورن
مأدلى به في التحقيقات الأولية وما شهد به بالجلسة ، هذا إلى تناقض روايته
المذكورتين مع ما قرره أخوه شاهد الاثبات الثانى والذي كانت أقواله محل
تقدير المحكمة أيضاً وسندها في الادانة . ويضيف الطاعن أن الحكم المطعون
فيه قد خلا من بيان ظرف الاكراه ومن الأدلة على توفر ثبوته في حق الطاعن ،
ونضلاً عن ذلك فإن الطاعن قد أنكر التهمة وقال انه كان في منزله لم يبارحه
والحكم المطعون فيه قد أخذ عليه عدم استشهاده أحداً على مدعاه في حين أن هذا
لا يصح رداً على دفاعه ، و كل هذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين ادان الطاعن بجنايته السرقة
بالاكراه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة بما فيها
ظرف الاكراه بنوعيه : المادى بأن ضرب الطاعن وزملاؤه المجنى عليه بالعصى

حتى كسرت ذراعه ، والمعنوى وهو التهديد باستعمال السلاح بأن أطلق عليه أحد المتهمين من شركاء الطاعن عبارين تاريين وبذلك شلت مقاومته وتمكن الطاعن ورفاقه من سرقة جزموسيتين . ثم ذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة من الطاعن وزملائه الذين دينوا معه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وتعرض للتناقض المشار اليه في الطعن فقصره . ولما كان الأمر كذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له ولا معقب عليها في ذلك ، وكان دفاع الطاعن المشار اليه في الطعن متعلقاً بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يلزم له رد صريح خاص ، إذ أن الرد عليه مستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم والتي اعتمد عليها في ادانته فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٩٥)

القضية رقم ١١١٧ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

(أ) أشياء ضائعة . قيام نية التملك . تحقق الجريمة ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد انقضت .

(ب) نقص . تطبيق المادة ٢٢٢ ع . توقيع عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأشد الجرمين اللذين أدين المتهم فيهما . لاجدوى من الطعن على الحكم في سدد قوافر أركان الجريمة الأخرى .

١ — ان جريمة اختلاس الشيء الضائع تتحقق ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد مضت متى وضحت نية التملك .

٢ - إذا أدانت المحكمة المتهم في جريمتين وطبقت عليه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأشدهما فلا جدوى له من الطعن على الحكم في صدد توافر أركان الجريمة الأخرى .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنبعة رقم ٦٣٣١ سنة ١٩٤٩ أنه في يوم ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم روض الفرج : أولا - تدخل في وظيفة من الوظائف العمومية « وظيفة رجل بوليس » من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إذن منها بذلك : ثانيا - عثر على النمر النحاسية الموضحة بالمحضر والخاصة بأحد رجال البوليس فاختلسها لنفسه بنية تملكها بطريق الغش . وطلبت عقابه بالمواد ١٥٥ ، ٣١٨ من قانون العقوبات والمادة الأولى من ذكر يتوالأشياء الفاقدة . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ عن التهمتين . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه « بأنه تدخل في وظيفة من الوظائف العمومية وبأنه عثر على منقول وحبسه بنية تملكه بطريق الغش » جاء باطلا لقصوره وقيامه على ما يخالف الثابت بالأوراق ولخالفته للقانون ، فلم ترد المحكمة على ما شهد به شهود النفي برد مقنع ونسبت إليه أنه قدم « النمرة » عند مطالبة الكساري له بضمن التذكرة في حين أن الواقع يخالف ذلك إذ هو لم ينكر عثوره على « النمرة » التي كان ينتوى تقديمها إلى مركز

البوليس لولا اشتغاله بوفاة قريب له وأنه إنما أطلع الكمسارى عليها بعد أن دفع ثمن التذكرة وذلك ليعرف منه حقيقة الأمر فيها . ويضيف الطاعن أن الثابت أنه عثر على النثر في اليوم الذى حرر فيه المحضر ولم تكن المهلة المحددة قانوناً بدكريتو الأشياء الفارقة للتسليم قد انقضت حتى يقال بأنه حبس الشيء بنية امتلاكه، إذ لا بد من انقضاء هذه المهلة قبلها ويكون القول بغير ذلك سابقاً لأوانه ولا يتفق مع القانون . ثم إن ادانته بالتهمة الأولى غير صحيحة ، إذ الثابت أنه لم يكن يرتدى زى البوليس كما أن الثابت أن الكمسارى قد اشتبه في « النثر » لأول وهلة لكونها غير مدموغة فلا يعدو ما وقع منه إن صح أن يكون مجرد كذب لاعتقابه عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة على ثبوت التهمتين واستظهر نية التملك بطريق الغش ، ومتى كان الأمر كذلك ، وكان ما أوردته المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، وهو جدل موضوعي خارج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يثيره في شأن الخطأ في تطبيق القانون لعدم فوات المدة المحددة بالقانون فردود بأن الجريمة تتحقق ولو لم تمض المدة المحددة للتسليم أو البليغ متى وضحت نية التملك وهو ما بينه الحكم ، وأما ما يقوله عن عدم توافر أركان الجريمة الأولى فلا جدوى منه ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ عقوبات واعتبرت الجريمة واحدة وحكمت بعقوبة تدخل في حدود الجريمة الثانية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٩٦)

التضحية رقم ١٢٩٢ سنة ٢٠ التضحية :

(أ) إـراءات . محضر الجلسة . حجته . القول بعكس ما جاء به . لا يقبل إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

(ب) نقض . طعن مبنى على الجدل في تقدير الأدلة . لا يقبل .

١-- محضر الجلسة ، يعتبر حجة بما هو ثابت فيه : ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

٢- متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بياناً كافياً وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت وقوع الجرائم التي أدان الطاعنين فيها وأحال بالنسبة إلى تفصيل ما لم يفصله منها إلى ما ورد عنه في أقوال الخبير الفني الواردة بمحضر الجلسة ، فكل ما يثار حول ذلك في سبيل الطعن على الحكم لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة مما لا شأن لمحكمة النقض به .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الحناية رقم ٨٩١ رشيد سنة ١٩٤٤ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٤٩٠ سنة ١٩٤٤ بأنهم في يوم الاثنين ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٤ الموافق أول شوال سنة ١٣٦٣ بناحية الشمامسة مركز رشيد مديرية البحيرة : المتهمان الأول والثاني - ضربا عبد الفتاح اسماعيل على رأسه بالعصا فأحدثا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤوها هي كسر بالجدارية اليسرى نشأ عنها فقد في عظام الرأس لا ينتظر أن يملأ مستقبلا ويجعله عرضة للتأثر بالتغيرات الجوية والإصابات البسيطة التي ما كانت لتؤثر عليه لو ظل مخم محمياً بوقايته الطبيعية

من عظام الرأس فضلاً عما يترتب عليه من المضاعفات الخطيرة كالالتهابات أ
السحائية والصرع والحنون والتي تضعف من قوة احتماله بمقدار ١٥٪. والأول
أيضاً — أحدث بعبد الوهاب يوسف مالك الاصابات الميينة بالتقرير الطبي
والتي نشأ عنها مرضه مدة لا تزيد على العشرين يوماً . والثاني أيضاً — أحدث
بتوفيق عاطف أبو زيد الاصابة الميينة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أعجزته
عن القيام بأعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوماً . والثالث — ضرب
محمد مختار أبو زيد بعصاً على رأسه فأحدث به الاصابات الميينة بالتقرير
الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء
من عظام قبوة الرأس لا ينتظر ملؤه بالعظام مستقبلاً فظل المخ فى هذه المنطقة
خالياً من حمايته الطبيعية فيصبح المصاب أكثر عرضة للتأثر من ضربات الشمس
والاصابات التي قد تقع على هذه المنطقة وقد تحدث مضاعفات خطيرة
كالالتهاب السحائي وتصبح حياة المصاب عرضة للخطر مما يضعف قوة احتماله
بمقدار ٨٪. وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم
بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر احالتهم اليها لمحاكمتهم
بالمادتين المذكورتين . وقد ادعى عبد الفتاح اسماعيل بدر بحق مدنى قدره
٥٠٠ جنيه قبل المتهمين الأول والثانى كما ادعى توفيق عاطف أبو زيد بحق
مدنى قبل المتهم الثانى بمبلغ ٢٠٠ جنيه ومختار السيد أبو زيد بصفتيه وحياتوه على
أبو زيد وست أمين أبو زيد قبل المتهم الثالث بمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل
التعويض. ومحكمة جنايات اسكندرية ضمت عملاً بالمواد ١/٢٤٢، ٣٢، للارتباط،
١/٢٤٠ من قانون العقوبات للأول والثانى أولاً : بمعاقبة كل من محمد
أبو العز أبو زيد وعباس كامل أبو زيد بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر
وبالزامهما متضامنين بأن يدفعوا لعبد الفتاح اسماعيل بدر مبلغ مائة وخمسين جنيهاً
على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة، وبالزام عباس كامل أبو زيد

أيضاً بأن يدفع لتوفيق عاطف أبو زيد خمسة وعشرين جنياً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة، ثانياً: بمعاقة عبد الحليل أبو العز أبو زيد بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه بأن يدفع لمختار السيد أبو زيد عن نفسه وبصفته ولياً شرعياً على القاصر سيادة محمد مختار أبو زيد وحياتو على أبو زيد وست أمين أبو زيد المدعين بالحق المدني بصفتهم ورثة محمد مختار أبو زيد مبالغ مائة وخمسين جنياً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول ان المحكمة أدخلت بحق الطاعنين في الدفاع ، ذلك أن المدافعين عنهم طلبوا استدعاء شهود الاثبات الذين لم يعلنوا أو تخلفوا عن الحضور وسماع شهود آخرين وضم أوراق أدليا ببيان عنها كما أصر الدفاع عن الطاعن الثاني على مناقشة طيبب الوحدة الصحية تحقيقا لدفاعه من عدم قدرته على استعمال العصا لإصابة بذراعه اليمنى ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وأثبتت على خلاف الواقع أن الدفاع اكتفى بشهادة من سمع وتلاوة أقوال الشهود الغائبين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين بعد أن أبدى هذه الطلبات في بدء المحاكمة عاد وتنازل عنها اكتفاء بشهادة من سمع من الشهود وتلاوة أقوال الشهود الغائبين وقد تليت فعلا كما تنازل المدافع عن الطاعن الثاني عن طلب ضم القضية التي كان قد طلب ضمها ، إذ تبين له أنها لا تخص القضية الحالية، وبعدئذ قررت المحكمة تأجيل الدعوى لاستدعاء رئيس قسم الطب الشرعي لمناقشته فيما تراه بالنسبة إلى الطاعن الثاني وفي تلك الجلسة ناقشت ذلك الطيبب في دفاع الطاعن الثاني ومع أن المدافع عنه كان قد طلب حضور طيبب آخر وسماع وكيل النيابة المحقق كشاهد في الدعوى .

إلا أنه ترافع بعدئذ في موضوع التهمة وطلب الحكم فيها بالبراءة دون أن يشير إلى هذا الطلب ، ومع هذا كله فإن الحكم المطعون فيه قد أشار إلى ما يشهد الطاعنون ورد عليه رداً سائغاً — لما كان ذلك وكان محضر الجلسة حجة بما ثبت فيه بحيث لا يقبل القول بعكس ذلك إلا عن طريق الطعن بالتزوير فإن هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في القول بأن الحكم جاء قاصراً إذ استند في إدانة الطاعن الثاني إلى أقوال الطبيب الشرعي بالجلسة دون أن يوضح الأسانيد الفنية التي اعتمد عليها واطرح ما أثبتته حضرة وكيل النيابة بمحضر التحقيق مما يؤيد دفاع الطاعن المذكور من عدم قدرته على استعمال العصا لإصابة بذراعه اليمنى . وينعى الطاعنون أيضاً على الحكم أنه اعتمد في إدانتهم على أقوال شهود من غير أن يذكر تفصيلاً لشهادة كل منهم بما يحدد مسئولية كل من الطاعنين في الاعتداء المنسوب إليهم ، ومع ما قرره أحدهم من اعتقاده بعدم قدرة الطاعن الثاني على الضرب لوجود كسر قديم بذراعه اليمنى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بياناً كافياً وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوت وقوع الجرائم التي دان بها الطاعنين وأحال بالنسبة إلى تفصيل ما لم يفصله منها إلى ماورد عنه في أقوال الخبير الفني الواردة بمحضر الجلسة ، ولما كان الأمر كذلك ، فإن ما يشهد الطاعنون لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٠

(٩٧)

القضية رقم ١٢٨٧ سنة ١٩ التقضائية :

برئاسة حصرة صاحب المرة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وبمضور حضرات أصحاب
المرة أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك
المستشارين .

(أ) تفتيش . اختصاص مأموري الضبطية القضائية . مقصور على الجهات التي يؤدون فيها
وظائفهم . إجراء أحد هؤلاء المأمورين تفتيشا في غير دائرة اختصاصه . باطل ولو كان
بإذن من النيابة .

(ب) تفتيش باطل . إدانة المتهم على دليل مستمد من أر على اعتراف وارد فيه أنكره المتهم
فيما بعد . لا تصح .

١ — مادام قد صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتبين فرعيين لمكافحة
المواد المخدرة أحدهما للوجه البحري ومقره طنطا والآخر للوجه القبلي ومقره
أسيوط ، فإن إجراء تفتيش يبلد من مديرية الدقهلية التابعة في الاختصاص
للفرع الأول بمعرفة ضابط ملحق بمكتب مخدرات الزقازيق يكون باطلا ،
إذ لا يدخل هذا العمل في حدود الدائرة المرسومة له . لأن اختصاص مأموري
الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادتين
٤ و ٩ من قانون تحقيق الجنايات ، فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه
لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فردا عاديا ، وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل
وظيفة رسمية . ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة إليه في إجراء
ذلك التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل نداء على هذا الاذن أن يكون
من إجراء من مأموري الضبطية القضائية وهو لا يعتبر كذلك اذا ما خرج عن دائرة

اختصاصه . كما لا يغير منه صدور قرار وزارى بإنشاء ادارة عامة لمكافحة المواد المخدرة لوزارة الداخلية حلت محل مكتب المخبرات العامة للمواد المخدرة . مادام قد نص فى هذا القرار على استمرار الفروع الحالية فى ادارة أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها على حسب مقتضيات الأحوال ، مما يقتضاه أن الزيادة أو التعديل لا تكون الا بالطريق القانونى من ناحية استصدار قانون أو مرسوم بقانون أو قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص . كذلك لا يجوز الأخذ بما دار من مكاتبات فى شأن إنشاء فرع الزقازيق وما ذكر فيها من إزماع سريان اختصاصه على مديرية الدقهلية أو بما يقال من أن مكتب الزقازيق ولو أنه لم يتم انشاؤه قانوناً إلا أنه يعتبر وكأنه جزء من المكتب العام فيكون اختصاصه شاملاً لجميع أنحاء القطر - فإن هذا لا يصح الاعتبار به فى تصحيح الأوضاع مادام قد حدد اختصاص فرع طنطا ولم يلحق هذا الاختصاص تعديل بالطريق الذى رسمه القانون .

٢ - مادامت إدانة المتهم قد أقيمت على دليل مستمد من محضر تفتيش باطل ، وعلى الاعتراف المنسوب اليه فى هذا المحضر والذى أنكره فيما بعد ، فإنها لا تكون صحيحة لاعتمادها على محضر اجراءات باطلة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة فى قضية اللجنة رقم ٢٩٦٦ سنة ١٩٤٨ كلا من :
١ - زهران محمود موسى «الطاعن» و ٢ - نفيسة السيد سيد احمد بأنهما فى يوم ١١ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز دكرنس : أحرزا مواد مخدرة «حشيشاً وأفيوناً» فى غير الأحوال المصرح بها وذلك بقصد الاتجار . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٥/٦ - ١ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . وفى أثناء نظر الدعوى دفع محامى المتهمين ببطالان التفتيش وما ترتب عليه من اجراءات . والمحكمة قضت عملاً بمواد الاتهام حضورياً للأول وغيباً للثانية أولاً - برفض الدفع ببطالان التفتيش وبصحته ، وثانياً - بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل

والإنفاذ مع تغريم كل منهما ١٠٠ جنيه مع المصادرة . فاستأنف المتهم الأول «الطاعن» هذا الحكم ، وفي أثناء نظر الدعوى دفع بيطلان الإجراءات . والمحكمة قضت أولاً : برفض الدفع بيطلان الإجراءات وتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه أخطأ حين دانه بإحراز المخدر إذ دفع أمام درجتي المحكمة بيطلان الإجراءات بناء على أن من قام بالضبط وتحرير المخضر تجاوز حدود ولايته ، فقد كان الضابط المندوب للإجراء ملحقاً بمكتب مخدرات الزقازيق ولكنه تعدى اختصاصه وأجرى الضبط والتفتيش بذاتية ميت الخولي مؤمن التابعة لمركز دكرنس من أعمال مديرية الدقهلية وهي تابعة في الاختصاص لمكتب مخدرات طنطا ولم تكن مديرية الدقهلية قد ألحقت باختصاص مكتب الزقازيق قانوناً ، كما أن ولاية هذا المكتب لا يمكن أن تمتد لتشمل الدقهلية قولاً إنها تابعة لإدارة عامة في وزارة الداخلية يشمل اختصاصها جميع أنحاء المملكة المصرية فيكون الاختصاص باقياً كما هو لمكتب طنطا وهو الاختصاص الثابت له بمقتضى قرار من مجلس الوزراء صدر تنفيذا للدستور . وهذا القرار لم يتناوله تعديل حتى يقال بثبوت الاختصاص لغيره إذ يلزم لتعديله صدور قرار مماثل من مجلس الوزراء وهو لما يصدر . أما ما قيل عن انشاء مكتب الزقازيق وما دار من مكاتبات في شأن النية في امتداد اختصاصه إلى مديرية الدقهلية وطلب تعيين القوات اللازمة للفرع وما إلى ذلك فإنها كلها لا تكفي قانوناً لتعديل الاختصاص ، بل إن اختصاص مكتب طنطا ما زال قائماً لم يلحقه تعديل ، وهو ممتد إلى مديرية الدقهلية بموجب القرار الصادر بإنشائه ؛ ويترتب على ما سبق أن الإجراءات وقعت باطله ولا يغير من ذلك صدور إذن من النيابة إلى الضابط بإجراء التفتيش ، إذ لا يخرج الضابط

في هذه الحالة عن كونه فرداً عادياً زالت عنه صفة الضبطية القضائية فلا يجوز له أن يقوم بالاجراءات المنوه عنها بالمادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات. يقول الطاعن إنه تمسك بهذا الدفاع ولكن المحكمة اطرحته وقضت بصحة التفتيش وبإدانته فيكون حكمها معيياً متعيناً نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال «إنها تجمل فيما أثبتته حضرة اليوزباشي محمد أفندي عبد المنصف رئيس إدارة مكافحة المخدرات بفرع الزقازيق بمحضر التحقيق المحرر بتاريخ ١١ / ١ / ١٩٤٨ من أنه علم من تحرياته بأن المتهم يتجرف في المخدرات فأثبت ذلك في محضر عرضه على حضرة رئيس نيابة المنصورة فأذن له بتفتيش المتهم ومسكنه ومن يوجد به في خلال سبعة أيام تبدأ من الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة من صباح يوم ١١ / ١ / ١٩٤٨ وبعد أن استصدر الإذن تقابل مع حضرة حاكم دار الدقهلية وأفهمه مأموريته فأمره بقوة من صف وعساكر قوات باوكات النظام بالمديرية فقام على رأس القوة إلى ميت الحولى وقصد الى منزل المتهم حيث حاصره وكلف وكيل المكتب باقتحام المنزل من أحد بابيه واقتحم هو المنزل من الباب الآخر ومعه الكونستابل عبد القادر ندا . ولما دخل المنزل وجد المتهم وأشخاصا آخرين بحجرة في مواجهته فدخلها وكان قد لحق به وكيل المكتب وانضم إليه وكان المتهم بداخل الحجرة ففتشه فلم يجد معه شيئاً وبتمتيش الحجرة وجد بها أكياس قمح بجوار الحائط على يمين الداخل ووجد خلف إحداها مقطفاً من الخوص به تسع «طرب» كاملة من الحشيش ونصفي «طربة» وبعض تذاكر حشيش ملفونة في ورق من السلوفان ولفانتين من الأفيون وميزان من النحاس ذي كفتين وبعض الصنج ثم سأل زوجه المتهم عما إذا كان معها شيء فلم تجب ونظرت إلى جهة جيب جلبابها الأيمن فأمرها بأن تقلب جيبها فأدخلت يدها فيه ثم أخرجت كيسا من القماش وجد بداخله علبة من الصمغ بها أفيون لزج ملتصق بجدرانها كما وجد بالكيس عندنا من تذاكر الحشيش ملفوفة بطريقة ساوفان .

ثم تعرض للدفاع المشار إليه فقال « إن الحاضر عن المتهم دفع ببطلان المحضر المحرر بمعرفة رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالزقازيق وبطلان ما ترتب عليه من اجراءات والقضاء ببراءة المتهم ، إذ أن رئيس مكتب فرع الزقازيق لمكافحة المخدرات قد جاوز حدود اختصاصه لأن ولايته الإقليمية محدودة في دائرة اختصاص هذا الفرع وهي مديرية الشرقية فاذا تجاوز هذا الاختصاص إلى دائرة مديرية أخرى « ميت الخولي بمديرية الدقهلية » فإن عمله يكون باطلا ، وقال شرحا لهذا الدفع إنه في ١٧ من مارس سنة ١٩٢٩ صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتب للمخابرات للمواد المخدرة ألحق بمحكمة مديرية بوليس مصر. وفي ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ صدر قرار مجلس الوزراء نص فيه على إنشاء مكتبين فرعيين لمكافحة المواد المخدرة أحدهما للوجه البحرى مقره طنطا والآخر للوجه القبلى مقره أسيوط فاختصاص فرع طنطا بمديرية الدقهلية بحسبانها من مديريات الوجه البحرى ثابت بهذا القرار الذى لم يتناوله تعديل حتى الآن. وبتاريخ ٣٥ من يوليئ سنة ١٩٤٦ بعث مدير إدارة عموم الأمن العام إلى مدير مكتب المخدرات العام يطلب إنشاء مكتب لمكافحة التهريب في مديرية الشرقية يكون مقره بليس فورد إليه الرد بتاريخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ من مدير مكتب المخدرات يطلب فيه أن يكون مقر المكتب في الزقازيق بدلا من بليس وذلك لصالح العمل ، ولأن في نية المكتب أن يشمل اختصاص هذا الفرع مديرتى الشرقية والدقهلية . وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ وافق مدير إدارة الأمن العام على إنشاء هذا المكتب في الزقازيق ولكن النية التى تكلم عنها مدير المخابرات في كتابه السابق لم تتحقق لأنه لكى تصبح حقيقة واقعة لابد من تعديل قرار مجلس الوزراء الصادر سنة ١٩٣٥. وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ صدر قرار وزارى رقم ١٦ أنشئت بموجبه إدارة تتبع إدارة عموم الأمن العام مهمتها مكافحة المخدرات وأن تكون لهذه الادارة فروع تزد عليها غيرها أو تعدل مقارها حسب مقتضيات الأحوال ، ولوكيل الوزارة أن يضع التعليمات اللازمة لحسن سير

العمل وأنه يفهم من هذا القرار أن فرع طنطا وهو ضمن الفروع لم يتعرض لاختصاصه المحدد في هذا القرار بالتعديل وأن الذى يخلص من العرض السابق أن فرع المخدرات بالقازيق قاصر اختصاصه على مكافحة المخدرات فى حدود مديرية الشرقية ، وأن اختصاص ضبط ومكافحة المخدرات بالدقهلية هو من اختصاص فرع طنطا فليس لرئيس مكتب مكافحة المخدرات بالقازيق أن يتجاوز اختصاصه الإقليمى ، لأن كل موظف يختص بعمله المنوط به اختصاصاً نوعياً واختصاصاً مكانياً ، فإذا ما تجاوز موظف حدود هذا الاختصاص النوعى أو المكانى كان عمله باطلاً بطلاناً مطلقاً وذلك استناداً إلى المادتين ٤ و ٩ من قانون تحقيق الجنايات وما أورده الشراح فى شأن ذلك وأن تخطى رجل الضبطية حدود ولايته يجعله فرداً بسيطاً ويكون عمله باطلاً ولا يسبغ عليه الإذن بالتفتيش صفة رجل الضبطية القضائية . وحيث إنه فى ١٧ من مارس سنة ١٩٢٩ صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتب للمخابرات العامة للمواد المخدرة ألحق بمحكمة دارية بوليس مصر وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٥ صدر قرار من مجلس الوزراء بإنشاء مكتبين فرعيين أحدهما للوجه البحرى مقره طنطا والآخر بالوجه القبلى يكون مقره أسيوط . وحيث إنه بمقتضى القرار الوزارى رقم ١٦ الصادر بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٥ من وزير الداخلية أنشأت إدارة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية تتبع إدارة عموم الأمن العام وقد جاء فى ديباجة القرار أن صالح العمل يقتضى إنشاء إدارة خاصة فى وزارة الداخلية للهوض بالأعباء التى كان يؤدىها ذلك المكتب وفروعه ، وجاء فى المادة الأولى منه أن مهمة هذه الإدارة هى مكافحة المخدرات ويطلق عليها اسم « إدارة مكافحة المخدرات » وجاء فى المادة الثالثة أن يكون لهذه الإدارة فروع وتستمر الفروع الحالية فى إدارة أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها على حسب مقتضيات الأحوال مستقبلاً . وجاء فى المادة السادسة أن وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن له أن يضع التعليمات

اللازمة لحسن سير العمل في هذه الإدارة . وحيث إنه واضح من قرار مجلس الوزراء بإنشاء مكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة ومن اقرار الوزاري بإنشاء إدارة خاصة في وزارة الداخلية لمكافحة المواد المخدرة تتبع إدارة الأمن العام أن إدارة المخدرات وحدة إدارية مهمتها مكافحة المخدرات في جميع أنحاء القطر ، وقد اعتمد هذا القرار الفروع الموجودة وأباح إنشاء غيرها حسب ما تقتضيه مصلحة العمل . وقد كان إنشاء فرع لمكتب المخدرات بالزقازيق كما يبدو من الخطابات المتبادلة بين مدير الأمن العام ومدير إدارة المخابرات العام للمواد المخدرة من قبيل تنظيم العمل وتخفيف الضغط على مكتب مخدرات طنطا ، وقد طلب مدير إدارة المخابرات العام للمواد المخدرة في كتابه المؤرخ ٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ جعل مقر الفرع المذكور بالزقازيق بدلا من بلبس ، لأنه في النية أن يشمل اختصاص هذا المكتب مديرتي الشرقية والدقهلية ، وقد وافق مدير عام إدارة الأمن العام على ذلك بكتاب المؤرخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ وقد جاءت هذه الموافقة بدون تخصيص ، فهي موافقة على ما جاء بها أي أن يشمل اختصاص المكتب مديرتي الشرقية والدقهلية . على أن إنشاء مكتب المخدرات لفرع جديد بموجب خطاب صادر إليه بذلك من مدير الأمن العام لا يعتبر إنشاء لوحدية إدارية ، لأن إنشاء الوحدات وتحديد اختصاصها لا يملكه سوى وزير الداخلية ، فمكتب الزقازيق والحالة هذه لا يخرج عن أنه جزء من المكتب العام اختصاصه شامل ولا يقف عند حدود مديرية الشرقية ، وكل تنظيم للعمل يقوم به ضابط مكافحة المخدرات وكل توزيع ينتهي إليه صحيح ما دامت إدارة مكافحة المخدرات وحدة إدارية مهمتها مكافحة المخدرات في جميع أنحاء القطر ، فليس ما يمنع من توزيع قواتها في بعض جهات القطر وما دام مكتب فرع الزقازيق لم يصدر قرار من وزير الداخلية بتحديد اختصاصه واعتباره وحدة إدارية خاصة فليس ما يمنع من انتقال ضباطه لمديرية الدقهلية لضبط واقعة مخدرات بها . على أنه فضلا عن ذلك فإن

الثابت من الأوراق أن ضابط مباحث الزقازيق لم يباشر عمله من تلقاء نفسه بل حصل على إذن بالتفتيش من صاحب الاختصاص بالعمل في تلك الجهة ، وهو وكيل النيابة الكلية ، وهذا استمد اختصاصه من الانتداب الصادر ممن يملكه . وحيث إنه لذلك يكون الدفع ببطلان الاجراءات في غير محله فمن ثم يتعين رفضه . . . ولما كان قد صدر قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ بإنشاء مكتبين فرعيتين لمكافحة المواد المخدرة أحدهما للوجه البحري ويكون مقره طنطا والآخر للوجه القبلي ويكون مقره أسيوط ، وكانت مديرية الدقهلية تابعة في الاختصاص للفرع الأول بموجب هذا القرار ، وكان لم يصدر قرار آخر مماثل في قوته الدستورية يخرجها عن هذا الاختصاص ويلحقها بغيره ، وكان لا بد من صدور هذا القرار حتى يقال بتغيير الاختصاص - لما كان الأمر كذلك وكان من أجرى التفتيش غير تابع لمكتب طنطا فإن الاجراءات التي وقعت منه تكون باطلة إذ لا يدخل العمل في حدود الدائرة المرسومة له ، لأن اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادتين ٤ و ٩ من قانون تحقيق الجنايات فاذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً عادياً . وهذه هي القاعدة العامة لاداء كل وظيفة رسمية ولا يغير من هذا الحكم صدور انتداب من النيابة إليه باجراء التفتيش إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من أجراه من مأموري الضبطية القضائية ، وهو لا يعتبر كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه ، وكذلك لا يغير منه صدور قرار وزاري بإنشاء إدارة عامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية حلت محل مكتب المخابرات العامة للمواد المخدرة الذي كان ملحقاً بحكمدارية بوليس العاصمة ، إذ أنه قد نص في هذا القرار على « استمرار الفروع الحالية في إدارة أعمالها على أن يزداد عليها غيرها أو تعدل مقارها على حسب مقتضيات الأحوال » مما يقتضي أن الزيادة أو التعديل لا تكون إلا بالطريق القانوني من ناحية استصدار قانون

أو مرسوم بقانون أو قرار من مجلس الوزراء أو الوزير المختص وهو ما لم يثبت أنه صدر طبقاً لهذه الأوضاع . كما أنه لا يجوز أن يؤخذ بما دار من مكاتبات في شأن إنشاء فرع الزقازيق أو بما ذكر فيها من إزماع سريان الاختصاص على مديرية الدقهلية ، أو بما يقال من أن مكتب الزقازيق ولو أنه لم يتم إنشاؤه قانوناً لعدم صدور قرار من وزير الداخلية الذي يملك حق إنشاء الوحدات وتحديد الاختصاص إلا أنه يعتبر وكأنه جزء من المكتب العام فيكون اختصاصه شاملاً لجميع أنحاء انقطاع يجوز لأحد ضباطه الانتقال إلى مديرية الدقهلية وإجراء التفتيش ، لا يصح في القانون أن يؤخذ بهذه الفروض لتصحيح الأوضاع ما دام قد حدد اختصاص فرع طنطا ولم يلحق هذا الاختصاص تعديل بالطريق الذي رسمه القانون — ولما كان الأمر كذلك وكان الحكم لم يجر على هذه التواعد وقضى بصحة التفتيش فانه يكون باطلاً متعيماً نقضه والقضاء بقبول الدفع ويبطلان إجراءات التفتيش .

وحيث إنه ظاهر من الوقائع — كما هي مبينة بالحكم — أن المحكمة إنما استندت في إذانة الطاعن إلى الدليل المستمد من محضر التفتيش وإلى الاعتراف المنسوب إليه في هذا المحضر والذي أنكره بعدها ، فتي كانت إجراءات الضبط قد وقعت باطلة وكانت الأدلة التي ساقها المحكمة مستمدة من محضر هذه الإجراءات وحده فان الحكم بالإذانة يكون في غير محله ويتعين لذلك إلغاؤه والتضياء لامتهم بالبراءة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والتضياء لامتهم بالبراءة .

(٩٨)

القضية رقم ٥٨٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومجد أحمد فنيك بك المستشارين .

دفاع . قول غير صريح في طلب التأجيل . ترافع المدافع فلا في الدعوى . النعي على المحكمة أنها
أخلت بحق المتهم في الدفاع . لا يمح .

إذا كان المدافع عن المتهم . اقتصر على القول بأن ما في الدعوى
لم يصله وترافع فعلا في الدعوى من غير تحفظ ما فلا يكون له أن ينعي على
المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع ، إذ أن عبارته فضلا عن كونها غير
صریحة في طلب التأجيل فإنه ترافع دون أن يعقب عليها بشيء .

الوقائع

أنهت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجناية رقم ١٨٧٧ سنة ١٩٤٨
أبو حماد المقيدة بالجدول الكلي برقم ٢١٧ سنة ١٩٤٨ بأنه في ليلة ٣٠ من مايو
سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز أبي حماد من أعمال مديرية الشرقية اشترك بطريق
الاتفاق والتحرير مع آخرين حكم عليهم في سرقة المواسير والأخشاب
المبينة بالمحضر والمملوكة للجيش البريطاني ، وذلك بأن اتفق معهم وحرصهم
على ارتكاب هذه الجريمة وساعدهم على ارتكابها فوقت الجريمة بناء على
هذا الاتفاق والتحرير وتلك المساعدة . وطلبت من قاضي الاحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٤٠ - ١ - ٢ - ٣ ، ٤١ ، ٣١٦ من قانون
العقوبات ، فقرر إحالته إليها لمعاقبته بالمواد المذكورة ، ومحكمة
جنايات الزقازيق قضت عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٣١٧ / ٤ - ٥ من قانون

تعقوبات بمقابته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

...وحيث إن أوجه الطعن الثلاثة الأول تتحصل في القول: أولاً— بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع ، لأن محاميه طلب التأجيل للاستعداد لعدم وصول ملف الدعوى إليه وعدم تمكنه من الاطلاع فلم تجبه المحكمة إلى ذلك ومضت في نظر الدعوى ، ثانياً— وقوع بطلان في الاجراءات أخل بحتمه أيضاً في الدفاع ، إذ مع اتهام الثلاثة الأول من المتهمين بتهمة جنائية فإنه لم يحضر معهم محام للدفاع عنهم وهو اجراء يحتمه القانون ، ولا يفتى عن ذلك أن المحكمة ندرت محامياً بالجلسة للدفاع عن ثانيهم في حين أنه لم يتمكن في الواقع من الاطلاع وأداء واجبه خاصة أن هذا المتهم منسوب إليه اعتراف على الطاعن دانت المحكمة بناء عليه ، ثالثاً— بطلان الاجراءات أيضاً لأنه لم يثبت بمحضر الجلسة أن أحد الشهود حلف اليمين .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قال إن الملف لم يصله وفضلاً عن أن هذه العبارة ليست صريحة في طلب التأجيل فإنه قد ترفع فعلاً ولم يعقب على هذه الملاحظة بشيء ما، أما ما يزعمه الطاعن في الوجه الثاني فليس صحيحاً، إذ أن المتهم الثالث توفي وقضت المحكمة بانتضاء الدعوى بالنسبة إليه . أما المتهمان الآخران فقد حضر معهما محام وترافع في الدعوى ولا يؤثر في ذلك ما أثبت خطأ بمحضر الجلسة من أنه حضر مع الثالث إذ لا يعدو ذلك أن يكون خطأ كتابياً وليس أدل على أنه خطأ مادي من أن المتهم الثالث كان قد توفي ، وأن المحامي ذكر اسم المتهم الثاني صراحة على اعتبار أنه أحد المتهمين اللذين يدافع عنهما ، وثبت أيضاً من الاطلاع على محضر الجلسة أن الشاهد الذي يشير إليه الطاعن قد حلف اليمين ، ومن هذا يبين أن لا إخلال بحق الدفاع ولا بطلان في الاجراءات .

وحيث إن باقى أوجه الطعن تتحصل فى أن المحكمة أخطأت إذ أدانت الطاعن استناداً إلى اعتراف المتهم الثانى بالتحقيقات فى حين أنه أنكر صدور هذا الاعتراف منه بالجلسة. وقد دفع الطاعن بأن هذا الاعتراف انتزع بالاكراه مما يشوبه بالبطلان، كما أنها أخذت الطاعن باعتراف هذا المتهم وزميله الأول ولم تأخذ به بالنسبة لمتهمين آخرين مع أن موقفهما والطاعن سواء ولم تكن بتحقيق دفاعه من أن الأشياء المدعى بسرقتها مشتراة ضمن مخلفات الجيش البريطانى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى التى دان بها الطاعن مستنداً فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها وللمحكمة أن تأخذ بما تظمن إليه فى تكوين عقيدتها وتطرح ما عداه. ولما كان الأمر كذلك وكان ما يشرد الطاعن لا يعدو فى حقيقة الأمر أن يكون مناقشة فى تقدير الأدلة فى الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع فان هذه الأوجه جميعاً من الطعن لا يكون لها من محل .

(٩٩)

القضية رقم ٩٨٢ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب السادة ، أحد ، حسن ماشاويش المحكمة ، وبحضرة حضرات أصحاب العزة :
أحمد بن إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

قض . حكم . تسببه . بيان أن جريمة القتل العمد وقعت بناء على اتفاق سابق بين المتهمين بعد تبينهما اللية وأعداد الأسلحة ومن بينهما البندقية التى استعملت فى القتل . عقاب المتهمين بقروبة الاشتراك . الطعن فى الحكم بأنه مع تقريره أن بندقية واحدة هى التى استعملت فى القتل لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين فى ارتكابه . لا جدوى منه .

مادام الحكم قد بين أن جريمة القتل قد وقعت بناء على اتفاق سابق بين المتهمين وأنها بيتاً للنية على قتل المحبى عليه وأعداد الأسلحة ومن بينها

البندقية ذات السرعة العالية التي استعملت في القتل ثم ترصدها و استدجاءه إلى أن قارفا جرمة القتل عليه، ولكنه قد شابه غموض في بيان من باشر القتل بنفسه باطلاق تلك البندقية من بين المتهمين - فذلك منه لا يعدو أن يجعل كلاهما شريكا للآخر المجهول من بينهما في ارتكاب الجريمة التي دينا بها باعتبارهما فاعلين أصليين ، ومادامت العقوبة المقررة عليهما تدخل في حدود العقوبة المقررة لجرمة الاشتراك فانه لا جدوى للطاعنين من الطعن على هذا الحكم من أنه مع قوله إن بندقية واحدة هي التي استعملت في القتل فانه لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين في ارتكاب الحادث .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الجناية رقم ١٢٠٥ سوهاج سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ١٢٨ سنة ١٩٤٩ بأنهما في ليلة أول مارس سنة ١٩٤٩ الموافق أول جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ بناحية جزيرة شندويل مركز سوهاج مديرية جرجا قتل رشاد احمد عبد اللاه عميره عمدا ومع سبق الاصرار والرصد بأن يتنا النية على قتله وأعدا لذلك سلاحا ناريا من ذات السرعة العالية وتر بصا به حتى إذا ما خرج من المنزل الذي كان فيه استدجاءه وأطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فاحداثا به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر إحالتهما إليها لمعاقبتهما بالمواد المذكورة وقد ادعى أحمد عبد اللاه عميره والد القتيل بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنایات سوهاج عملا بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من محمد هاشم محمود حريز ومحمد أحمد حريز بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزامهما متضامنين بأن يدفعوا الى المدعى بالحق المدنى احمد عبد اللاه عميره قرش صاغ واحد والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم جاء قاصرا في بيان الواقعة وفي استظهار نية القتل العمد . وفي بيان ذلك يقول الطاعنان إنه مع ما أثبتته الحكم من أنهما باشرا معا القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد بأن أطلقا الأعيرة على المجنى عليه فانه من ناحية أخرى قد أثبت أنه أصيب من بندقية واحدة وهي الموصوفة « بلى انفيلد » التي وجدت بجوار جثة المجنى عليه وقال إن الطاعنين بعد أن استعملوها في القتل وضعاها في ذلك المكان للإيهام بصحة ما ادعياه من أن المجنى عليه كان يحاول مع آخرين ارتكاب سرقة وأطلقها عليهما عندما فاجأهم فأطلق الطاعنان صرب اللصوص أعيرة من البندقيتين الأميريتين اللتين يحملانهما بوصفتهما من رجال الحفظ ثم خلاص الحكم إلى استبعاد أن تكون إصابات المجنى عليه من هاتين البندقيتين . يقول الطاعنان إن الحكم قصر عن التدليل على تلك النتيجة التي انتهى إليها ، لأن المحكمة مع ما قالته من أن بندقية واحدة هي التي استعملت في القتل فانها لم تبين كيفية مساهمتها معا في ارتكاب الحادث ، وهل كان ذلك بأن تبادلها وأطلق كل منهما بعض الأعيرة التي أصابت القتل أم أن واحدا منهما فقط هو الذي أطلق منها جميع الأعيرة . ومن جهة أخرى فانه لم يقيم الدليل استقلالاً على توفرية القتل لديهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ثم قال « ونرى المحكمة أن المتهمين وهما من أقارب العمدة محمود احمد عبد القادر إما أن يكونا قد حرصا على ارتكاب هذه الحادثة من مجهول لم يظهره التحقيق أو أن يكون تفكيرهما السقيم قد دعاهما إلى التفكير في ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء اعتقاداً منهما أن في ارتكابها فائدة لقريبتها العمدة وترجيحاً لكفته على كفة منافسه ، ولذا يتنا النية على قتله وأعدا لذلك أسلحة نارية (بندقية لى انفيلد) من ذات السرعة العالية وبنادق جريز الخاصة بالحفر ، وقد تربصا به وترصدا له حتى إذا ما خرج

من المنزل الذى كان فيه استدرجاه وأطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية التى أودت بحياته ، ويبين من ذلك أن الحكم قد بين أن الجريمة وقعت بناء على اتفاق سابق بينهما وأنها بيتا النية على قتله وأعدا الأسلحة ومن بينها البندقية لى انقيلد ذات السرعة العالية التى استعملت فى القتل ثم ترصدها واستدرجاه إلى أن قارفا جريمة القتل عليه، وإذا كان الحكم قد شابه غموض فى بيان من باشر القتل بنفسه باطلاق تلك البندقية من بينهما فإن هذا لا يعدو أن يجعل كلا منهما شريكا للآخر المجهول من بينهما فى ارتكاب الجريمة التى دينابها باعتبارهما فاعلين أصليين - لما كان ذلك وكانت العقوبة المقضى بها على الطاعنين تدخل فى حدود العتوبة المقررة لجريمة الاشتراك فانه لا جدوى لهما من إثارة الطعن على هذه الصورة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(١٠٠)

القضية رقم ٩٩٠ سنة ٢٠ القضائية :

تموين . بيع سلعة بالتجزئة دون اعلان سعرها بطريقة واضحة . معاقب عليه دائما .

إن المادة ٥٣ من القرار الوزارى رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ تعاقب كل تاجر يبيع بالتجزئة أية سلعة أو مادة دون أن يعلن سعر كل صنف منه بطريقة واضحة . وهذا نص عام مطلق يجرى حكمه على جميع التجار ماداموا يبيعون بالتجزئة فعلا .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الخنعة رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٩ بأنه فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم السيدة لم يعلن عن أسعار السلع الموضحة

بالمحضر والمعرضة للبيع بالمحل وطلبت عقابه بالمواد ٤ و ٧ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والمواد ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧، ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملاً بالمواد ٤ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ والمواد ٤٥ و ٦٦ من القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨ المعدل للقرار ٤٥١ سنة ١٩٤٧ والقرار رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ بتغريم المتهم خمسين جنياً مصرياً بلامصارييف. فاستأنف. ومحكمة مصر الابتدائية « بهيئة استئنافية » قضت بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه « بأنه بصفته تاجراً بالتجزئة لم يعلن عن أسعار السلع الموضحة بالمحضر والمعرضة للبيع بالمحل » قد أخطأ لاقامته على أدلة لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا غفاله الرد على دفاعه ومخالفته للقانون وفي بيان ذلك يذكر أنه دافع بأنه تاجر حملة واستند في اثبات ذلك إلى السجل التجاري وإلى دفاتره النظامية والفواتير التي تصدر لمن يبيع إليهم، كما استند إلى أقوال مفتش الأسعار ولكن المحكمة اطرحت ذلك كله ودانته بناء على ما حاولت أن تستنتجه من أقواله ومن وجود بضائع معلن عن سعرها بمحله كما لم تكن يبحث ما أدلى به من أن السعر الذي أعطاه للمحقق عند السؤال عن الأسعار هو سعر البيع بالحملة مما لا يمكن معه أن يلجأ إلى تجارة التجزئة ويياشرها فعلاً بهذا السعر وأنه متى كان الأمر كذلك وكان هو تاجر حملة ولا يبيع بالتجزئة فهو غير ملزم بالإعلان عن الأسعار، إذ أن هذا الإعلان، إنما يلزم به تجار التجزئة وحدهم، ولذا يكون الحكم معيماً متعيناً نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن فاطرحه للاعتبارات التي قالها، ولما كان الأمر

كذلك وكان ما أوردته المحكمة له سنده ومن شأنه أن يؤدي الى مارتبته عليه فلاحل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، اذ هو لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في أدلة الدعوى ومبالغ الاطمئنان اليها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما ما يشير اليه عن مخالفة القانون فردود بأن المادة ٥٣ من القرار ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ تعاقب « كل تاجر يبيع بالتجزئة أية سلعة أو مادة » دون أن يعلن سعر كل صنف منها بطريقة واضحة . وهو نص عام مطلق ويجرى حكمه على جميع التجار ماداموا يبيعون بالتجزئة فعلا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠١)

القضية رقم ١٠٢٠ سنة ٢٠ القضاية :

دفاع . طلب هام . وجوب إجابته أو الرد عليه . مثال في جريمة تزوير .

إذا كان الدفاع عن المتهم — ازاء تعارض رأى الخبيرين الفنيين في صدد مضاهاة الامضاءين المطعون عليهما على امضاء المنسوب اليه هذان الامضاءان اذ قال أحدهما إنهما مختلفان عن توقيع الحقيقى بينما قرر الآخر أن المضاهاة غير ممكنة لأن الامضاءين المطعون عليهما لم تكتب بالطريقة العادية المألوفة — إذا كان قد طلب الى محكمة الدرجة الثانية اعادة الأوراق الى قلم الطبيب الشرعى لمضاهاة الامضاءين المطعون عليهما على امضاءين معترف بهما ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطالب أو ترد عليه بما يفنده مع كونه طالبا هاما لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى — فان حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنحة رقم ١٠٨١ سنة ١٩٤٦ بأنه في غضون سنة سابقة على ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٦ بشبرا ملس أجرى تعديلا في البيانات المدونة ببطاقات كل من محمد سالم الشرقاوى وجاد السيد أبوزيد وعبد الخالق السيد البنا ورتبيه المرمى وهبه بشأن زيادة عدد الأفراد المدونة في كل بطاقة على حدة بدون معرفة مكتب التكوين المختص . وطلبت عقابه بالمواد ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ و ٨ و ٥٤ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة زفتى الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكنالة ٢٠٠ قرش لوقف تنفيذ العقوبة وتغريمه ١٠٠ جنيه بلا مصاريف . فاستأنف . ومحكمة طنطا الابتدائية قضت تمهيدا بتاريخ ٩ من يونيه سنة ١٩٤٨ بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنadb قسم أبحاث التزييف بمصلحة الطب الشرعى لندب من يرى من حضرات الخبراء لأداء المأمورية الميينة بأسباب هذا الحكم والحكم الصادر في القضية رقم ١٨٢٧ سنة ١٩٤٧ وجنح مستأنفة طنطا وعلى المتهم ايداع مبلغ عشرة جنيهات أمانة على ذمة مصاريف وأنعاب الخبير وتحدد في حالة دفعها جلسة أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، والمرافعة في الموضوع جلسة ٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وعلى النيابة اخطار المكتب بعد دفع الأمانة لحضور الخبير في أول سبتمبر سنة ١٩٤٨ . والمحكمة المذكورة بعد أن أتمت سماع هذه الدعوى قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بحقه في الدفاع ، ذلك لأنه مع تعارض رأى الخبيرين الفنيين في صدد امكان مضاهاة الامضاءين المطعون عليهما على امضاء معاون التكوين المنسوب اليه هذا التوقيع ، اذ قال

أولها إنها تختلف عن توقيعه الحقيقي بينما قرر الثاني أن المضاهاة غير ممكنة لأن التوقيعات المطعون عليها كتبت بطريقة خاصة ولم تكتب بالطريقة العادية المألوفة . ومع تمسك الطاعن في مذكرته بأن الامضاءين المطعون عليهما هما بتوقيع المعاين وطلبه الى محكمة ثانية درجة تحقيق هذا الدفاع باعادة الأوراق الى مصلحة الطب الشرعى لإجراء المضاهاة بينها وبين التوقيعين المعترف بهما بذات البطاقتين أمام تلك المحكمة — فانها لم تجبه الى هذا الطلب أو ترد عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة ثانية درجة أن ابراهيم فتحى الغندور أفندى معاون الصحة أقر أمامها بأن الامضاءين الموقع بهما على الصفحة الثانية من بطاقتي محمد سالم الشرقاوى وجابر السيد أبوزيد هما بتوقيعه ، ويبين كذلك من الاطلاع على المفردات التى أمرت هذه المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن الطاعن طلب فى مذكرته المقدمة لمحكمة ثانية درجة إعادة الأوراق الى قلم الطب الشرعى لمضاهاة الامضاءين المطعون عليهما على هاتين المعترف بهما ، ولكن المحكمة قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطلب أو ترد عليه بما يفنده . ولما كان هذا الطلب مهما لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى — فان الحكم يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٠٢)

القضية رقم ١٠٢٣ سنة ٢٠ القضائية :

(أ) تزوير . إضافة عبارة ونسبتها الى موظف . عدم توقيع الموظف عليها . تزوير مادامت الإضافة موهمة بنسبتها الى الموظف .

(ب) نقض . توقيع عقوبة داخلية فى حدود العقوبة المقررة للتزوير فى الأوراق غير الأميرية . بيان ركن الضرر فى الحكم . لاجدوى من التمسك بعدم رسمية الورقة .

١ — إن أى اثبات أو إضافة الى أية عبارة أو بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها الى موظف مختص لا يصدر مثل هذا البيان الآمنه ، يعد تغييرا للحقيقة

في محرر رسمي ويكفي لتكوين جريمة التزوير ولو كانت هذه الاضافة غير موقع عليها من الموظف المختص ؛ إذ لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها ممن قصد المتهم نسبتها اليه ، بل يكفي أن تكون موهمة بذلك .

٢ — مادامت العقوبة المقررة لها تدخل في حدود العقوبة المقررة للتزوير في المحررات غير الأميرية ، ومادامت المحكمة قد بينت في حكمها توافر السرر فلا جدوى للطاعن من التمسك بأن الورقة محل التزوير ليست ورقة رسمية .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ٨٦ أسوان سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٣ سنة ١٩٤٩ كلا من : ١ — سالم محمد نور و ٢ — محمود عبده حسن (الطاعن) بأنهما في يوم ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ الموافق ٢٨ من ذى القعدة سنة ١٣٦٦ بناحية الشلال مركز أسوان مديرية أسوان الأول : ارتكب تزويرا في ورقة رسمية هي كشف ارسالية نقل طرود رقم ١٤١ من الشلال الى الخرطوم وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن كتب عليها عبارة « تمت الاجراءات الجمركية شهادة ٥٠٠ » حالة كون الاجراءات الجمركية لم تتم والشهادة المشار اليها خاصة برسالة أخرى . والثاني : أولا — اشترك مع الأول بطريق الاتفاق بأن اتفق معه على اثبات هذه البيانات المزورة فتمت الجريمة بناء على ذلك . ثانيا — استعمل كشف الارسالية المزورة بأن قدمها لموظف عمومي هو احمد افندى مصطفى أبو زيد عداد البضاعة بمحطة الشلال بقصد شحن رسالة للسودان مع علمه بتزويرها . وطلبت من قاضي الاحالة احالتها الى محكمة الجنايات لمعاقبة الأول بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات ومعاقبة الثاني بالمواد ٢/٤٠ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات . فقرر احالتها اليها لمعاقبتها طبقا للمواد سالفة الذكر . ومحكمة جنايات أسوان قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة للأول

وبالمواد ٢/٤٠ و ٤١ و ٢١٤ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للثاني بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالاشتراك في ارتكاب تزوير في ورقة رسمية واستعمال هذه الورقة مع علمه بتزويرها جاء معيبا لمخالفته للقانون ولقصوره . وفي بيان ذلك بقول إن الواقعة كما هي مبينة بالحكم لا عقاب عليها، لأن الورقة المدعى بتزويرها لا تعتبر ورقة رسمية إذ لم يوقع عليها الموظف المختص ولم يوجد عليها توقيع منسوب إليه أو الى غيره من الموظفين ، ولا يكفى ختم الجمرك الموجود عليها لجعلها محررا رسميا . كما أن التغير لم يترتب عليه ضرر لأحد من أفراد الناس أو للهيئة الاجتماعية، لأن الرسالة قد أعيدت من حلها الى الشلال مرة أخرى على حساب مرسلها ، مما لا يمكن معه العقاب حتى ولو اعتبر التزوير واقعا في محرر عرفي . ويضيف الطاعن أن المحكمة لم تقم الدليل على انتمائه مع المتهم الآخر على التزوير أو على علمه بتزوير البيان موضوع التهمة وهو ما يشترط لصحة العقاب عن التهمتين الموجهتين اليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة على ثبوتها وتعرض للدفاع المشار اليه فقال « ان الدفاع دفع الاتهام عنه بأن عدم التوقيع على العبارة موضوع التزوير على الحافظة بارسال الطرود بتوقيع ينسب الى الموظف المختص يجعل هذه الورقة مجرد ورقة عرفية ولا يعتبر التغير فيها تزويرا في أوراق رسمية، كما أنه لم يحدث أى ضرر من اضافة العبارة موضوع التزوير الى الحافظة ، الا أن هذا الدفاع مردود بأن اثبات اواضافة أى عبارة أو بيان مخالف للحقيقة على ورقة ونسبتها الى موظف مختص لا يصدر مثل هذا

البيان الا منه يكفى لتكوين جريمة التزوير فى أوراق رسمية ويعد تغييرا للحقيقة فى محرر رسمى تتحقق به جريمة التزوير واو لم تكن هذه الاضافة موقعا عليها من الموظف المختص ، اذ لا يشترط أن تكون العبارة المضافة موقعا عليها ممن قصد المتهم نسبتها اليه ، بل يكفى أن تكون موهمة بذلك . والعبارة موضوع التزوير قد أضيفت على خلاف الحقيقة على حافظة ارسال طرود مختومة بختم الجمارك فأوهمت الموظف المكلف بالشحن بصحة هذا البيان وشحن الطرود بناء على ذلك . أما من حيث الضرر ففضلا عن أنه مفروض دائما فى تزوير المحررات الرسمية فانه قد وقع ضرر محقق فى هذا التزوير اذ كان من جرائه أن شحنت الى خارج القطر أقمشة من الممنوع شحنها الا بترخيص خاص توفيراً لمثل هذه الأقمشة فى داخلية البلاد وفوت على الخزانة العامة تحصيل الرسم الذى تحصله مصلحة الجمارك عن ارسال الطرود الى الخارج . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدى الى مارتبته عليه وكان ما فندت به دفاع المتهم صحيحا فى القانون فلا محل لما يشير الطاعن على الصورة الواردة بالطعن . ومن جهة أخرى فانه لا جدوى للطاعن من التمسك بأن الورقة غير رسمية مادامت المحكمة قد بينت توفر الضرر وكانت العقوبة المقررة لها تدخل فى حدود العقوبة المقررة للتزوير فى المحررات غير الأميرية . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٠٣)

القضية رقم ١٠٢٥ سنة ٢٠ القضاية :

(ا) حكم . تسببه . القصور فى إثبات نية القتل . مثال .

(ب) استناد الحكم الى ما لا أصل له فى الأوراق . مثال .

١ — اذا كان الحكم اذ تعرض للتدليل على ثبوت نية القتل لدى المتهمين قد اكتفى بقوله إنها دثبة ثبوتنا قاطعا من الاصابات المتعددة القاتلة التى لحقت

المجنى عليه ، فقد بلغت في مجموعها خمسا وأحدثت نهباً في الخمسة وتهيئاً في المخ ونشأت عنها الوفاة في الحال — فانه يكون قاصراً ، لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته الى ثبوت قصد القتل .

٢ — اذا كان الحكم حين تعرض لشهادة شاهدا لرؤية الوحيد في الدعوى قد قال إنها قد تأيدت في جميع تفاصيلها بالتقرير الطبي الشرعي والصفة التشريحية فقد وجدت بجسم القتيل خمس إصابات وقد جزم الشاهد بأن الأعيرة التي أطلقت عليه هي خمسة ، مما مفاده اعتقاد المحكمة بأن تقرير الطبيب الشرعي قد أيد هذا الذي جزم به الشاهد ، وكان الذي يبين من تقرير الطبيب الشرعي أن إصابتين اثنتين من الإصابات الخمس التي وجدت بجسم المجنى عليه قد حدثتا من عيار ناري واحد ، وأن الإصابات الثلاث الأخرى قد حدثت من ثلاثة أعيرة أي أن العيارات النارية التي أصابت المجنى عليه كانت أربعة فقط لخمسة — فان استناد المحكمة في حكمها الى مطابقة قول الشاهد لما قرره الطبيب الشرعي في تقريره عن عدد الأعيرة يكون استناداً الى ما لا أصل له في الأوراق ويكون الحكم متعين النقض .

الوقائع

أهملت النيابة العامة في قضية الخناية رقم ٧٥٨ طما سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلي برقم ٧٣ سنة ١٩٤٩ كلا من (١) عبد الجواد فرج سليم و (٢) عبده فرج سليم (الطاعنين) و (٣) أمين محمد مصطفى بأنهم في يوم ٢ من أبريل سنة ١٩٤٩ الموافق ٣ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٨ في الطريق الموصل ما بين الهيشة وكوم اشقا وبداثة مركز طما مديرية جرجا قتلوا عبد الرحيم عبد اللاه عبد الرحيم عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن انتوا قتله وصمموا عليه وأعدوا لذلك أسلحة نارية « بنادق » وتربصوا له في طريق عودته من محطة طما حتى اذا ماظفروا به أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين قتله

فأحدثوا به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته . وطلبت من قاضى الاحالة احوالهم الى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقرر احوالهم اليها لمعاقبتهم بالمواد المذكورة . وقد ادعت حوه عبد المجيد عبد الرحيم بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين . ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة للأول والثانى مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة للثالث بمعاقبة كل من المتهمين الأول والثانى بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة والزامهما بأن يدفعامتضامين للمدعية بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش مقابل أنعاب المحاماة وبراءة المتهم الثالث ورفض الدعوى المدنية قبله . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد جاء قاصر الأسباب خاطئا فى الاستدلال . وذلك لأنه إذ أراد أن يستظهر نية القتل لدى الطاعنين دال عليها بتعدد الاصابات القاتلة وجسامتها واحداثها لوفاة المحبى عليه فى الحال مع أن هذا لا يودى بذاته إلى ثبوت قصد القتل ، كما أن المحكمة اذ اطرحت تجريح الدفاع لشهادة شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى واستندت فى إدانة الطاعنين إلى أقواله ، قد بنت ثقتها فيها على القول بأن ماقرره الشاهد على سبيل الحزم من أن العبارات التى أطلقت على المحبى عليه هى خمسة أعيرة قد تأيد بما جاء فى تقرير الطبيب الشرعى والصفة التشريحية من أنه وجدت بجسم القتيل خمس اصابات نارية ، مما يفيد اعتقاد المحكمة بأن المحبى عليه قد أصيب من أعيرة خمسة ، وأن هذا الاعتقاد كان أساسا لتصديقها لرواية الشاهد فى جميع تفاصيلها ولتقييدها تجريح الدفاع لشهادته فى حين أن الثابت

بتقرير الطبيب الشرعى هو أن الاصابات الخمس التى وجدت بالمجنى عليه
انما ترجع الى أربعة أعيرة فقط لخمسة كما أراد الحكم أن يقول ، وبهذا تكون
المحكمة قد بنت عقيدتها فى صدق الشاهد على ما يخالف الثابت فى الأوراق .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للتدليل على ثبوت نية القتل
لدى الطاعنين قد قال فى ذلك « وحيث إن نية القتل ثابتة ثبوتا قاطعا
من الاصابات المتعددة القاتلة التى لحقت بالمجنى عليه فقد بلغت فى مجموعها
خمسا وأحدثت تهشما فى الجمجمة وتهتكا فى المخ ونشأت عنها الوفاة فى الحال » .
ولما كان هذا الذى قاله الحكم لا يودى بذاته إلى ثبوت قصد القتل لدى
الطاعنين وكان الحكم إذ تعرض لشهادة شاهد الرؤية الوحيد فى الدعوى
قد قال إن شهادة الشاهد المذكور قد تأيدت فى جميع تفاصيلها بالتقرير
الطبي الشرعى والصفة التشريحية فقد وجدت بجسم القتيل خمس اصابات
وقد جزم الشاهد بأن الأعيرة التى أطلقت عليه هى خمسة عبارات ، مما يفيد
اعتقاد المحكمة بأن تقرير الطبيب الشرعى قد أيد هذا الذى جزم به الشاهد
عن عدد الأعيرة التى أطلقت على المجنى عليه ، لما كان ذلك وكان الذى يبين
من تقرير الطبيب الشرعى المودع بماف الدعوى ، الذى قررت المحكمة بضمه
تحقيقا لوجه الطعن ، هو أن اصابتين اثنتين من الاصابات الخمس التى وجدت
بجسم المجنى عليه قد حدثتا من عيار نارى واحد ، وأن الاصابات الثلاث الأخرى
حدثت من ثلاثة أعيرة ، أى أن العيارات النارية التى أصابت المجنى عليه كانت
أربعة فقط ولم تكن خمسة فيكون استناد المحكمة إلى مطابقة قول الشاهد لما قرره
الطبيب الشرعى فى تقريره عن عدد الأعيرة لا أصل له فى الأوراق ويكون
الحكم لكل ما تقدم قاصر الأسباب ، خاطئا فى الاستدلال مما يعيبه ويوجب
نقضه .

(١٠٤)

القضية رقم ١١٠٨ سنة ٢٠ القضية :

حكم . تسببه . دفاع . وجه دفاع هام لم ترد عليه المحكمة . قصور . مثال في جريمة بيع قول فاسد .
إذا كان المتهم قد قدم الى المحاكمة بأنه باع فولاً فاسداً مع علمه بذلك وكان
دفاعه يقوم على أن عطاء توريد الفول رسا عليه فتعاقد مع آخر من الباطن وقام
هذا الآخر بالتوريد رأساً ، وأن أعضاء اللجنة التسليم قد تسلموه بعد فحصه
ومضت على ذلك مدة ، وكان قد طلب التأجيل قبلها لسماع الشهود ، فأدانت
الحكمة دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده — فإنها تكون قد أخلت
بتحقيق المتهم في الدفاع .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية اللجنة رقم ٣٢١٤ سنة ١٩٤٩
بأنه في أول مايو سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم روض الفرج باع شيئاً من أغذية
الإنسان الفاسدة (فولاً) مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٨ ، ٩
من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت عملاً بـمواد
الإنهاك بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش والمصادرة . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية
«هيئة استئنافية» قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض الخ . .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بأنه باع شيئاً
من أغذية الإنسان الفاسدة (فولاً) مع علمه بذلك جاء قاصراً ، فقد دافع بأن
الفول قد سلم الى أعضاء اللجنة المدرسية بعد أن قاموا بفحصه وتحققوا من سلامته
وذكر أنه هو بذاته الفول الذي قام اسكندر رزق بتوريده الى مخزن المدرسة والذي
حصل تحليله بعدها وطلب الى المحكمة سماع الشهود أعضاء اللجنة او التحرى

من المدرسة عن صحة هذا الدفاع إلا أن المحكمة دانت دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهري الذي يترتب عليه إن صح براءته من التهمة .

وحيث إن دفاع المتهم أمام محكمة أول درجة قد قام على أن العطاء رسا عليه فتعاقد مع آخر من الباطن ، وقد قام هذا الآخر بالتوريد رأساً الى الملجأ ثم طلب الى المحكمة إدخال المورد في الدعوى الا أن المحكمة قضت بادانته . فاستأنف المحكوم عليه وكرر دفاعه وقال إن اللجنة قد تسلمت هذا القول قبل أخذ العينة بحوالى أربعين يوماً ، وكان قد طلب التأجيل قبلها لسماع الشهود ، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت بالتأييد — ولما كان الدفاع الذي أبداه الطاعن جوهرياً ومن شأنه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى فإن المحكمة إذ دانت دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه بما يفنده تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٠٥)

القضية رقم ١١٠٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وحسن اسماعيل الهضبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

- (أ) دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . اثبات الحكم أن المتهم دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . البحث فيما إذا كان الدخول حصل برضا أصحابه أو بغير رضاهم . لا جدوى منه .
- (ب) نقض . ادعاء خطأ لا يمكن أن يؤثر في الحكم . لا جدوى منه .

١ — ان نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات يعاقب كل من دخل منزلاً بوجه قانونى وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه . وادعوا ثباتاً وحكم :

قد بين أن المتهم قد قصد الى ارتكاب جريمة في المنزل الذى دخله فلا جدوى من البحث فيما اذا كان قد دخله برضا من أعجابه أو بغير رضا منهم .

٢ — مادام المتهم معترفا بملكيته للحداء المضبوط فلا يجديه ما يدعيه من أن الحكم استند فى هذا الى استعراف الكلب البوليسى عليه فى حين أنه لم يعرض عليه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الخناية رقم ١٣٩٥ ستمنود سنة ١٩٤٩ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢١٦ سنة ١٩٤٩ بأنه فى يوم ١٨ من يولييه سنة ١٩٤٩ الموافق ٢٢ من رمضان سنة ١٣٦٨ بناحية محلة زياد مركز سمنود مديرية الغربية : شرع فى مواجهة نبوية ابراهيم السامولى بغير رضاها بأن فاجأها وهى نائمة واحتضنها ثم خلع لباسه ورفع ساقها وولابسا بقصد موارقتها وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو تنبه الحنى عليها ومقاومتها له . وطلبت من قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٦٧ / ١ من قانون العقوبات . فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمواد المذكورة . وقد ادعت نبوية ابراهيم السامولى بحق مدنى قدره ١٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات طنطا قضت فيها عملاً بالمادتين ٣٧٠ ، ٣٧٢ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر وبرفض الدعوى المدنية وبإلزام المدعية بالحق المدنى بمصاريها . وذلك على اعتبار أنه دخل بيتاً مسكوناً لمحمود محمد صالح قصداً من ذلك ارتكاب جريمة فيه . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث ان الوجه الأول من وجهى الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً إذ عدل وصف التهمة من شروع فى مواجهة أنثى بغير رضاها إلى

دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه ولم يعن ببيان أحد أركان هذه الجريمة وهو أن الدخول كان بغير رضا صاحب المنزل وموافقته ، وما جرى عليه العرف في البريف من عدم التقيد بمواعيد الزيارة يجعل عنصر الرضاء متحققاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين أن الطاعن قصد الى ارتكاب جريمة في المنزل فلا يجدى البحث فيما اذا كان قد دخله برضا من أصحابه أو بغير رضا منهم ، لأن نص المادة ٣٧٠ يعاقب من كان دخل المنزل بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب جريمة فيه .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الإسناد ولم يبين كنه الجريمة التي دانه من أجلها وحين استدل على أدانته في هذه التهمة بما يخالف الثابت في الأوراق وليس له أصل في التحقيقات ، فقد استند الى واقعة استعراض الكلب البوليسى على حذائه مع أن الطاعن لم يعرض على أحد الكلاب البوليسية ، بل إنه أنكر ملكيته لذلك الحذاء ثم عاد وعلل وجوده مع المحنى عليها بأنه لا بد أن يكون قد تركه على سطح منزله الملاصق لمنزلها ومن ثم عثرت هي عليه وادعت كذباً أنه تركه داخل غرفتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتحقق معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن من أجلها . أما ما يدعيه من أن المحكمة استدلت على ملكيته للحذاء المضبوط بالكلب البوليسى مع أنه لم يعرض عليه [فلا يغنى عنه شيئاً ما دام هو معترفاً بملكيته لهذا الحذاء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضى الاحالة حالته الى محكمة الجنايات لما قبلته بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . فقرر احالته اليها لمحاكمته بالمادة المذكورة . ومحكمة جنايات أسوان قضت عملاً بمادة الانهاك مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ فى تطبيق القانون ودانه مع أن الواقعة كما أثبتنا تدل على أنه كان فى حالة دفاع شرعى ببيع القتل مما يقتضى الحكم ببراءته .

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما أثبتنا الحكم المطعون فيه تتحصل فى أنه بينما كان المتهم الحفير منصور عبده سليمان يمر ومعه شيخ الحفراء عثمان احمد عبد الله فى نجع الفوز ضبطا نفر القرعة حسب الله محمد عبد السيد وكان مطلوبا لادارة التجنيد من يوم ٢٨-١١-١٩٤٨ وهاربا وحضر والده محمد سيد حماد وأخوه حسن محمد سيد حماد والمجنى عليه وأخوه لوالدته حسن محمد محمود وحمدنا الله عبده عبد الرازق ورجوهما أن يتركاه ليذهب الى اسنا ويود فيقدم نفسه ولكنهما أيا أن يذهبا به لشيخ النجع وقصدا فعلا الى الشيخ مكى محمود عمر الذى أمرهما أن يأخذهما للعمدة فسارا به فى طريقهم الى العمدة وسار هو معهم وفى الطريق أعاد والد التفرو وأقرباؤه الكرة فى طلب اخلاء سبيله ولما أبى شيخ الحفراء ومن معه انهمال أقارب النفر على شيخ الحفراء وشيخ النجع ضربا بالعصى فوقع كل منهما فى ناحية وكان الحفير منصور عبده سليمان ممسكا بالنفر وطلب منه أخوه حسن محمد سيد (المجنى عليه) ان يخلى سبيله فرفض فهاجم عليه يحاول ضربه فأطلق عيارا من بندقيته فى الهواء

ولما لم يرتدع تراجع الحفير وضرب عيارا آخر اصابه وتمكن النفر بذلك من الافلات » وقد أورد الحكم أقوال المجنى عليه والطاعن في قوله « وقرر المجنى عليه قبل وفاته أن المتهم أطلق عليه عيارا ناريا عندما ذهب لمنع تعدى شيخ الحفراء والحفير منصور المتهم من ضرب أخيه حسب الله بعد أن ضبطاه لأنهما ظنا أنه جاء ليعتدى عليهما . واعترف المتهم بأنه هو الذى أطلق العيار على المجنى عليه وإنما دفاعا عن نفسه وقال إنه كان مارا مع شيخ الحفراء وضبطا حسب الله محمد سيد حماد شقيق المجنى عليه والهارب من القرعة فحضر والده محمد سيد حماد وحسن محمد سيد حماد وحسين احمد محمود وخمدنا الله عبده عبد الرازق وطلبوا منهما اخلاء سبيله ليذهب هذه المرة لاسنا ثم يسلم نفسه عندما يعود ولكنهما أصرا على أخذه لشيخ النجع وذهبا به فعلا للشيخ مكى محمود عمرو وعنده أعادوا الكرة بطلب اخلاء سبيله ولكنه رفض أيضا وأمرهما بالذهاب به الى العمدة ليرسله لادارة التجنيد وسار معهم وفي الطريق حاول أهل النفر أن يشتمهم عن عزمهم ولما لم يفلحوا انهاروا بالعصى على شيخ الحفراء فوق متاثرا باصاباتة ثم ضربوا الشيخ مكى فوق أيضا وكان هو ممسكا بالنفر فأرادوا ضربه فقهقروا وأطلق عيارا في الهواء ولما لم يفد ذلك أطلق عيارا على المجنى عليه الى أسفل وكان هاجما عليه فاصابه العيار ثم جرى هو وبلغ العمدة بعد أن أفلت النفر منه ثم قال « ان أقوال المتهم هذه قد تأيدت بأقوال شيخ الحفراء وشيخ النجع التى جاءت متفقة معها فى أن المتهم لم يطلق النار الا بعد أن رأى الاعتداء قد وقع على شيخ الحفراء وشيخ النجع ووقع كل منهما ولم يبق الا هو وقد تكاثر عليه المعتدون كما تأيدت أيضا بأقوال الشاهدين عثمان محمود عبد الرازق وحسانين هاجو عجائب وكلها مجمعة على أن الحفير لم يطلق العيار الذى أصاب المجنى عليه الا بعد ان سقط شيخ الحفراء وشيخ النجع المرافقان له متأثرين بالاعتداء عليهما من المجنى عليه ومن كانوا معه وهم يفوقونهم عدداً ومسلحون بالعصى وأنه لم يطلق هذا العيار الا بعد أن أطلق عيارا قبله . ويبين من مجموع

هذه الأقوال أنه لم يكن بد من اطلاق المتهمة النار على المعتدين لوقف تيار هجومهم عليه وحده بعد أن سقط زميله وأصبح وجهها لوجه أمام أربعة مسلحين بالعصى انصرفوا جميعا للتخلص منه بالاعتداء عليه لإغلات قريبهم منه فلم يكن أمامه وقد رأى زميله سقطا متأثرين بهذا الاعتداء إلا أن يطلق النار دفعا الأذى عن نفسه درء الخطر جسم على وشك الوقوع به ولم يكن لارادته هو دخل في حلوله فهو في هذه الحالة وفي الظروف السابق ذكرها في حالة دفاع شرعي عن نفسه ينطبق على نص المادة ٦١ من قانون العقوبات .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات قد بينت الأحوال التي يباح فيها القتل دفاعا عن النفس وأولها الأفعال التي يتخوف أن يحدث منها الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة وإن كان المتهمة في حالة تجعل تخوفه من أن يصيبه الموت أو جراح بالغة في محله بعد أن رأى الاعتداء الذي وقع على زميله قد اسقطهما على الأرض وجسامة ما أصيبا به — تبين من الكشف الطبي الذي أثبت عدة إصابات في مواضع متعددة من جسم شيخ الحفراء وأثبت وجود كسر بأحد الأضلاع لشيخ النجم إلا أنه كان واجبا أن يتحرى في اطلاق النار أن تكون في موضع يكفي لتعطيل المعتدى عليه لا أن يصيبه في مقتل يودي بحياته » وبعد أن أشار الى ما تبين من الكشف الطبي من تعدد الجروح ومواقعها من جسم المجنى عليه وأنها تحدث من آلة نارية أطلق منها عيار مزود بالرش الكبير قال « فالمتهمة إذن لم يكن في حالة دفاع شرعي كاملة تعفيه من العقاب اعماء تاما وإنما كان معذورا » ويتضح من ذلك جميعا ان الحكم بعد أن قال وأثبت في وضوح أن الطاعن كان في حالة « تجعل تخوفه من أن يصيبه الموت أو جراح بالغة في محله » وهي الحالة التي نص قانون العقوبات صراحة في المادة ٢٤٩ على أنها تبيح القتل ، عاد فأخذه لأنه كان واجبا عليه أن يتحرى في اطلاق النار أن يكون في موضع يكفي لتعطيل المعتدى عليه لا أن يصيبه في مقتل يودي بحياته مع أنه سبق أن أثبت أنه أطلق أولا عيارا في الهواء لم يكن له أثر في رد الاعتداء بل استمر مهاجموه في اعتداءهم ، وبذا فإن الحكم المطعون فيه يكون

قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يقتضى الغاءه وانزال حكم القانون انزالا صحيحا على الواقعة كما هي ثابتة فيه ، وهي أن الطاعن كان ازاء فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة وقد كان لهذا التخوف أسباب معقولة .
وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة الطاعن .

(١٠٧)

القضية رقم ١١١٤ سنة ٢٠ القضائية :

(أ) قرض . عدم تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى . الواقعة كما ذكرتها المحكمة تفيد استبعادها قيام هذه الحالة . الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل .
(ب) إثبات . الأخذ بأقوال شاهد . مرجعه لامله ثمان المحكمة ، ولو كان قريبا للمجنى عليه أو هو المجنى عليه نفسه .

١ - متى كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى . وكانت المحكمة في بيانها لواقعة الدعوى وفيما عرضت له من دفاع للمتهم قد استبعدت قيام هذه الحالة لديه وأثبتت في منطق سليم أنه انما اتوى القتل حينما استعمل سلاحا ناريا بعد أن رأى أن العصا التي كان يحملها تقصر عن النيل من خصومه أو القضاء عليهم ، فلا يكون لهذا المتهم أن يثير المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢ - ان أخذ المحكمة بأقوال شاهد ولو كان قريبا للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه - ذلك موكل الى اطمئنانها وحدها واستقرار عقيدتها .

الزقائع

أهملت النيابة العامة في قضية الحناية رقم ١٦٦١ العياط سنة ١٩٤٣ المقيدة بالجدول الكلى برقم ٢٩١ سنة ١٩٤٣ كلا من ١ - فرجاني احمد مراد

و ٢- حنفي ابراهيم على جعفر و ٣- صلاح عبد المجيد زهران و ٤- عبد المنعم
حلام محمد و ٥- عبد اللطيف احمد جعفر و ٦- سعيد محمد مراد، بأنهم في يوم
١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٣ الموافق ٩ من شعبان سنة ١٣٦٢ ببلدة كفر زهران مركز العياط
مدبرية الجيزة (أولا) الأول: قتل أنور صادق عويس عمدا بأن أطلق عليه ممتدوفا
ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية
والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي شروعه في قتل
محمد عبد العال غريب عمدا بأن أطلق عليه ممتدوفا ناريا قاصدا قتله فأحدث
به الاصابات الموصوفة في التقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل
لإرادته فيه وهو اسعاف المحني عليه بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و ٤٦
و ٢٣٤/١ عقوبات. و (ثانيا) الثاني والثالث والرابع ، أولا: ضربوا عمدا المتهم
الأول فأحدثوا به الاصابات الموصوفة في التقرير الطبي والتي عولج من أجلها
مدة لاتزيد على العشرين يوما ، وثانيا: مكنو المتهم الخامس مع آخر توفي
من الهرب من الحفير راشد على محمد بعدان أمر عمدة البلدة بالقبض عليهما
لاتهامهما في سرقة وتلبس المتهم (سعد أمين غريب المتوفى) بهما ، وثالثا:
والمتهمان السادس وآخر توفي سرقا عشرين ميني الوصف والقيمة بالمحضر
لسيد حسين، ورابعا: والمتهم الثامن وآخر توفي ضربا عمدا المتهم الثاني فأحدثا
به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي عولج من أجلها مدة لاتزيد
على عشرين يوما . وطلبت من قاضي الاحالة احالتهم الى محكمة الجنايات
لمحاكمة الأول بالمادة ٢/٢٣٤ عقوبات والثاني والثالث والرابع بالمادتين ١/٢٤٢
و ١٤٢ عقوبات والخامس بالمادة ٥/٣١٧ عقوبات والسادس بالمادة ١/٢٤٢
عقوبات ، فقرر احالتهم اليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة وقد ادعت سنية
عبد الغنى الديب والدة القتيل بحق مدني قدره قرش صاغ واحد على سيد
التعويض المؤقت قبل المتهم الأول. ومحكمة جنايات الجيزة قضت عملا
بمادة الاثام للأول والسادس مع تطبيق المادة ١٧ بالنسبة للأول وبمادتي
الاتهام أيضا للثاني والثالث والرابع مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات
ج ١٠

للارتباط بالنسبة لهما والمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للخامس بمعاقة فرجاني احمد مراد بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وألزمته بأن يدفع لسنية عبد الغنى الديب المدعية بالحق المدني قرشا صاغا واحدا والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش أتعابا للمحاماة ، وبمعاقة كل من حفي ابراهيم ، صلاح عبد المجيد زهران وعبد المنعم علام محمد بالحبس مع الشغل لمدة شهرين وبراءة عبد اللطيف احمد جعفر مما أسند اليه وتغريم سعيد محمد مراد خمسمائة قرش . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... من حيث إن الطاعنين الثاني والثالث والرابع قرروا الطعن في الميعاد ولكنهم لم يقدموا لطعنهم أسبابا فطعنهم يكون غير مقبول شيكلا

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن محصل هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالقتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل آخرين مع أن الواقعة التي أثبتت عليها لا عقاب عليها ، وذلك لأنه كان في حالة دفاع شرعي يبيح له ارتكاب الفعل الذي لم يأت به إلا دفاعا عن نفسه من فريق المعتدين لتخوفه من مواصلة اعتدائهم عليه بما يؤدي الى قتله ، فقد أثبت الحكم ما يفيد أن الطاعن لم يطلق النار فيصيب المحني عليهما إلا بعد أن هوى أحد أفراد فريقهما على رأسه بضربة قاسية أسقطته يترنح من شدتها . وقد جاء بتقرير الطبيب الشرعي أن الاصابات التي لحقت بالطاعن عديدة وخطيرة . هذا الى أن الحكم قد جاء قاصرا في بيان توافر نية القتل لدى الطاعن ، فهو لم يعتمد في اثبات هذه النية الا على ما قاله من استعمال المتهم لآلة قاتلة في حين أن الواقعة كما أثبتت الحكم إنما تفيد عدم

توافر هذه النية، ذلك أن المتهم لو كان يقصد ازهاق الروح لانبج بهذا القصد
 شخص المعتدى عليه دون المجنى عليهما اللذين لم يكن لهما في تطور الحادث
 دخل ، وأن المتهم لم يطلق النار إلا بعد أن سقط على الأرض إثر الاعتداء
 بالعصا على رأسه وبعد أن تمايل حتى جثا على ركبتيه مما يدل على أنه لم يقصد
 غير تفريق المعتادين باطلاق النار في الهواء، وأن إصابة المجنى عليهما إنما حدثت
 عن طريق الخطأ . ثم إن الطاعن اذ جرح شهود الاثبات بأنهم أقارب المجنى
 عليهما رد الحكم على ذلك بقوله إن من هؤلاء الشهود من تربطه بالطاعن
 قرابة أقوى، وإن أحد أولئك مقطوع بصدق شهادته لما قرره العمدية في أقواله
 من أن هذا الشاهد كان حاضرا بمكان الحادث وأنه استعان به في وضع حد لها.
 يقول الطاعن إن هذا الذي رد به الحكم لا أصل له في الأوراق . كما اطرحت
 لمحكمة ما تمسك به محاميه من طلب مناقشة الطبيب الشرعي فيما اذا كان في مقدور
 الطاعن أن يستعمل المسدس. وقد ثبت من الكشف الطبي أن يده اليسرى
 لا يمكنه من استعمال السلاح كما ثبت من التحقيقات أن مالحقه من الاصابات
 قد حدث بيده اليمنى ، اطرحت المحكمة هذا الطلب رغم أهميته وردت عليه
 برد غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع
 العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأثبتها بظروفها عليه، كما عرض
 لدفاعه المبين بأوجه طعنه ورد عليه بما يفنده — لما كان ذلك وكان الطاعن
 لم يتمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعي ، وكانت المحكمة في بيانها
 لواقعة الدعوى وفيما عرضت له من دفاع الطاعن قد استبعدت قيام هذه الحالة
 لديه . وأثبتت في منطق سليم أنه إنما انتوى القتل حينما استعمل سلاحا ناريا
 بعد أن رأى أن العصا التي كان يحملها تقتصر عن النيل من خصومه أو القضاء
 عليهم ، وكان أخذ المحكمة بأقوال الشاهد ولو كان قريبا للمجنى عليه أو كان
 هو المجنى عليه نفسه أمرا موكولا الى اطمئنان محكمة الموضوع وحدها واستقرار

عقيدتها ، وكان ماسوغت به المحكمة اطراح طلب الدفاع . مناقشة الطبيب في مقدرة الطاعن على استعمال السلاح من شأنه أن يؤدي الى هذا الاطراح ، لما كان كل ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون سليماً ويكون الطعن لذلك على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(١٠٨)

النضبة رقم ١١١٦ سنة ٢٠ القضائية :

قضى . ح . بادانة متهم في قتل خطأ . بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين وفاة المحنى عليه .
المجادلة في ذلك . لا تقبل أمام محكمة القضاء .

متى كان الحكم الذى أدان المتهم في جريمة القتل خطأ قد بين الخطأ الواقع منه ، ثم بين رابطة السببية بين ذلك الخطأ ووفاة المحنى عليه ، فالجدل في ذلك مما لا يقبل إثارته لدى محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنحة رقم ١٧٦ سنة ١٩٤٧ بأنه في يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بدائرة مركز ادفو أولاً : تسبب من غير قصد ولا نعلم في وفاة حامد عوض وذلك باهماله وعدم احتياظه ومخالفته اللوائح ورعونه بأن قاد سيارة بسرعة في طريق أهل بالمارة من الخلق والماشية ولم يلزم الجانب الأيمن من الطريق وكانت السيارة بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته ، إذ ليس بها بوق للتنبيه وفرملة اليد بها تالفة ، كما سمح لمفتش التذاكر بالوقوف الى جانبه في محل القيادة خلافاً للوائح ، ولما واجهته ماشية في الطريق وهو في هذه الظروف انحرف بالسيارة فجأة إلى يسار الطريق

دون تنبيه أو احتياط فصدم المحبى عليه وأحدث به الاصابات الميئة بالكشف الطبي والى أدت الى وفاته ، وثانيا : قاد سيارة وليس بها بوق للتنبيه . وطلبت عتابة بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى عوض أحمد عبد الهادى بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ثم تنازل عنه . ومحكمة ادقوالحرثية قضت غاييا عملا بمادة الاسهام بحبس المتهم ستة مع الشغل وكفالة خمسين جيا لوقف التنفيذ ، وثانيا : باتبات تنازل المدعى عن دعواه المدنية والزامه بمصاريفها . فعارض المتهم وقضى فى معارضته بتأييد الحكم الغياي المعارض فيه . فاستأنفت النيابة الحكم الغياي فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٩ كما استأنف وكيل المحكوم عليه حكم المعارضة فى ١٣ من أبريل سنة ١٩٥٠ ومحكمة أسوان الابتدائية قضت فيهما بعدم قبول استئناف المتهم شكلا للتزير به بعد الميعاد القانونى ، وبقبول استئناف النيابة شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر بالشغل . فطن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

وحيث إن الطمن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه أخذ ببعض أقوال المحبى عليه فى منحصر جمع الاستدلالات واستبعد البعض الآخر الذى يتناقض مع تصوير الحادث حسبما انتهت اليه المحكمة ، كما أن الكشف الطبي يتناقض كذلك مع هذا التصوير ، بل إن الحكم ذاته قد شابه التناقض بين ما أثبتته فى صدره وما انتهى اليه ، وخطا بين ايمين واليسار ، وفوق ذلك فإن الحكم جاء ناسدا لاستدلال إذ لم يبين كنه الانحال المنقول بحصوله من الطاعن ولا رابطة السببية بينه وبين الحادث . ومع أن الواضح من الحكم ذاته أن المحبى عليه ووالده كانا مخطئين إذ رأيا قادميا بسيارته فانحرفا لليسار أى للجهة التى كان يجب عليه دوأن يلتزمها ومع ذلك فإن المحكمة لم تشر الى هذا الخطأ ولم ترتب عليه رفع مسؤولية الطاعن أو تخفيفها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما لا تناقض فيه وأورد الأدلة التي استخلص منها في منطق سليم ثبوتها في حق الطاعن وعين نوع الخطأ الواقع منه بقوله إنه « أتى مسرعاً بالسيارة ولم يستعمل آلة التنبيه لينبه المارة الذين كان يزدحم بهم الطريق واعترضت السيارة ماشية أراد هو مفادتها ومال نحو يسار الطريق فصدم المحجي عليه » ثم بين رابطة السببية بين ذلك الخطأ وبين وفاة المحجي عليه بقوله « وكان وقوع الحادث نتيجة مباشرة لهذا الخطأ الذي ارتكبه المتهم ، فلو أنه هدأ من سرعته ونبه المارة بآلة التنبيه والتزم الجانب الأيمن للطريق ووقف حتى خلا الطريق من المارة وحتى تأكد من ابتعاد المصاب عن جسم العربة لما حدثت الواقعة » — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة التي عولت عليها المحكمة في إدانته مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٠٩)

القضية رقم ١٢٥ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم
إبراهيم عوض بك المستشارين .

(أ) قصص . عدم ختم الحكم في الميعاد . اثره . الرجوع في ذلك إلى قواعد قانون تحقيق الجنايات
لإلّا قواعد قانون المرافعات .

(ب) قضا . خطأ مادي في ذكر التاريخ الذي صدر فيه الحكم . لا تأثير له في سلامته .

١ — ان المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت ميعاد التقرير
بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوماً كاملة ، وأوجب في الوقت نفسه على

قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم فى مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك أن الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضى لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن يعد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم فى الثمانية الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم ، وأن صاحب الشأن إذا لم يجد مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك ، وكان له استنادا إليها أن يحصل من محكمة النقض على ميعاد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه . ولما كان القانون على ما فسرته به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضى والمتقاضى على هذا النحو فلا محل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها فى المواد الجنائية . ذلك أن الأصل ألا يرجع الى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أوللاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون تحقيق الجنايات ، أما وقد نص القانون على ما يتبع فى هذا الشأن فإنه هو وحده الذى يجرى حكمه .

٢ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى فى يوم ثم أصدر فيها قرار بالتأجيل بناء على طلب الدفاع إلى جلسة أخرى سمعت فيها الدعوى وحصلت المرافعة وصدر الحكم ، وذلك بحضور المتهم ومحاميه ثم جاء الحكم مثبتا فيه أنه صدر بالجلسة الأولى - فهذا الخطأ فى إثبات تاريخ صدور الحكم واضح أنه لم ينشأ الا عن سهو من كاتب الجلسة ، فهو لا تمس سلامة الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المتهمين المذكورين بأنهما فى ليلة ١٢ من صفر سنة ١٣٦٧ الموافق ٢٦ من يولييه سنة ١٩٤٧ بناحية كفر عطاوى مركز امبابه مديرية الحيزة : شرعا فى قتل رزق عبد العزيز السيسى عمدا مع سبق الإصرار والترصد ، وذلك

بأن عقدا النية على قتله وأعدا العدة لذلك بأن تزودا بسلحين ناريتين «بندقيتين» وتربصا له في الطريق الموصل لمنزله وأطلقا عليه عيارين ناريتين قاصدين من ذلك قتله فاحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادتهما وهو مداركة المحبى عليه بالعلاج. وطلبت من قاضى الاحالة إحالتها الى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات. فقرر بذلك فى ٨ من فبراير سنة ١٩٤٩ وادعى بحق مدنى رزق عبد العزيز السيسى «المحبى عليه» وطالب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبالغ مائة جنيه على سبيل التعويض مع الاضراريف وأتعاب المحاماة. وفى يوم الاثنين ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ المحدد لنظر الدعوى أمام محكمة جنايات الجيزة سمعت هذه المحكمة أقوال أطراف الخصومة فيها ثم أجلت نظرها للجلسة ١٦ من الشهر المذكور بناء على طلب الدفاع بضم ماف قضية أخرى ، ثم بالجلسة الأخيرة سمعت المرافعة فيها وصدر حكمها حضوريا بإدانة المتهمين مما أسند اليهما، وبرفض الدعوى المدنية قبلهما مع الزام المدعى بالحقوق المدنية بمصاريفها وذلك عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، ويلاحظ أن هذا الحكم صدر مؤرخا فى ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى الحكم المذكور بطريق النقض فى ٢٨ من مايو سنة ١٩٥٠ الخ .

المحكمة

.. وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن «سودة الحكم لم تكتب ولم يوقع عليها فى الميعاد ، ولم تؤرخ ولم يوقع عليها الرئيس والأعضاء طبقا لما نص عليه فى المادة ٣٤٦ من قانون المرافعات . ولما كان مقررا أن قانون المرافعات مكمل لقانون تحقيق الجنايات فيما لم ينص عليه فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان كما يقضى بذلك قانون المرافعات فى المادة المذكورة .

وحيث إن المادة ٢٣١ من قانون تحقيق الجنايات قد حددت ميعاد التقرير بالطعن وتقديم أسبابه بثمانية عشر يوما كاملة ، وأوجبت في الوقت نفسه على قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء على طلبه صورة الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره . ومفاد ذلك ان الثمانية الأيام المذكورة إنما أعطيت للقاضي لمراجعة الحكم والتوقيع عليه على أن تكون العشرة الأيام الباقية لصاحب الشأن ليعد فيها أسباب طعنه إن أراد الطعن ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم ختم الحكم في اثنان من الأيام المذكورة لا يستوجب وحده نقض الحكم ، وأن صاحب الشأن اذا لم يجده مودعا ملف الدعوى كان من حقه الحصول على شهادة مثبتة لذلك ، وكان له استنادا إليها أن يحصل من محكمة النقض على ميعاد جديد لإعداد طعنه وتقديم أسبابه ، ولما كان القانون على ما فسرته به هذه المحكمة قد حدد حق كل من القاضى والمتقاضى على هذا النحو ، فلا محل للاحتجاج بقواعد قانون المرافعات المدنية والمطالبة باتباعها في المواد الجنائية ، ذلك أن الأصل ألا يرجع الى تلك الأحكام إلا إذا كان لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنايات ، أما وقد نص هذا القانون على ما يتبع في هذا الشأن ، فإنه هو وحده الذى يجرى حكمه ، ومن ثم يكون وجه الطعن غير سديد .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى القول بىطلان الحكم والاجراءات لأن المحكمة أصدرته قبل نظر القضية وقبل سماع المرافعة فيها ، والدليل على هذا أن الحكم مؤرخ فى ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ فى حين أن القضية نظرت فى يوم ١٦ من مايو سنة ١٩٥٠ ، مما يثبت أن المحكمة كونت رأيا وأصدرت حكمها قبل اجراءات المحاكمة .

وحيث إن الثابت فى محضر الجلسة ان المحكمة نظرت الدعوى فى يوم ٨ من مايو سنة ١٩٥٠ ، ثم أصدرت فيها قرارا بالتأجيل بناء على طلب الدفاع الى جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٥٠ ، وأنه فى ذلك اليوم سمعت الدعوى ، وحصلت

المرافعة فيها وصدر الحكم ، وكل ذلك بحضور الطاعن ومحاميه . والواضح الذى لا شبهة فيه أن ما ثبت بالحكم من أنه قد صدر بجلسة ٨ من مايو لم ينشأ إلا عن سهو وقع من كاتب الجلسة ، وهو ما لا يمس سلامة الحكم .

وحيث إن حاصل باقى أوجه الطعن هو أن المحكمة أمرت بناء على طلب الطاعن بضم جنحة يبين من الاطلاع عليها وجود عداوة بين الطاعن والمتهمين ولكن المحكمة لم تشر فى الحكم المطعون فيه الى تلك القضية وما استخلصته من الاطلاع عليها ، هذا وقد استندت المحكمة فى القضاء للمتهمين بالبراءة إلى ما لأصل له فى أوراق الدعوى ، وأخطأت فى الاستدلال وانتهت الى نتيجة لا ترتب على الأدلة والاعتبارات التى ذكرتها فى الحكم المطعون فيه ، وأسندت لشاهد الاثبات الثانى عبد الصادق احمد ما لم يقله فى التحقيقات ، ويضيف الطاعن أن المحكمة لم ترد على دفاعه بصفته مدعيا بالحقوق المدنية ولم تتعرض لشهود النفى مع أن الطاعن استند إلى أقوالهم وجعل منهم شهود لإثبات ، وفى كل هذا قصور يعيب الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المتهمين ورفض دعوى الطاعن المدنية قبلهما قد أورد الأدلة والاعتبارات التى أقامت المحكمة عليها قضاءها وناقشت أدلة الثبوت فى الدعوى وانتهت الى عدم اطمئنانها الى كفايتها فى إدانة المتهمين . ولما كان الأمر كذلك ، وكانت الأدلة والاعتبارات المذكورة من شأنها أن تؤدى الى مارتب عليها ولها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى سواء أكانت التحقيقات الأولية أو ما أجرته المحكمة بنفسها بالجلسة خلافا لما يذهب إليه الطاعن ، وكان الثابت من مفردات الدعوى التى اطلعت المحكمة عليها فى سبيل تحقيق ما جاء فى الطعن أن ما نقله الحكم عن أقوال الشاهد المشار اليه (عبد الصادق احمد) فى التحقيقات الأولية يطابق ماورد عنها فى الحكم خلافا لما يزعمه الطاعن ، وكان الثابت فى محضر الجلسة أن محامى الطاعن استند الى تناقض شهود النفى ، ولم يستند اليهم كشهود لإثبات فى الدعوى

كما يزعم — لما كان كل ذلك فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل ، لأنه في الواقع وحقيقة الأمر نقاش في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع من غير معقب عليها فيه . أما ما يشير اليه الطاعن من إغفال الإشارة الى قضية اللجنة التي استند اليها فلا محل له ، إذ قد أشارت المحكمة في أسباب حكمها الى العداوة التي تمسك بها الطاعن مما يدل على أنها اطلعت على تلك القضية وناقشت أقواله بصددتها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١١٠)

القضية رقم ١١١٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حنفي بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وأحمد أحمد غيم بك المستشارين .

دعوى مدنية . سبب الدعوى . لا يجوز للمحكمة تغييره والحكم في الدعوى على أساس التغيير .

متى رفعت الدعوى المدنية الى المحكمة على أساس مساءلة من رفعت عليه عن فعله الشخصى فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمساءلته عن فعل تابعه ، وإلا فإنها تكون قد خالفت القانون .

الوقائع

أقام ١ — اسماعيل صالح ابراهيم و ٢ — فتح الله يوسف على و ٣ — طه حسن عمر و ٤ — عمار سيد الحنفي « المدعون بالحقوق المدنية » هذه الدعوى

مباشرة أمام محكمة الجمالية الجزئية ضد ١ - محمود محمد خليفه (الطاعن)
و ٢ - عبد الشافي محمد البوشي و ٣ - عبد الرحمن عبد اللطيف - اتهموهم فيها
بأنهم في يومى ١٠ و ١١ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم الجمالية بددوا
المبالغ المملوكة للمدعين والمبينة بعريضة دعواهم وطلبوا محاكمتهم طبقاً لنص
المادة ٣٤١ من قانون العقوبات والحكم لهم قبلهم بمبالغ ألتى جنيه على سبيل
التعويض مع المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة ، والمحكمة قضت (أولاً) بحبس
المتهم الثانى (عبد الشافي محمد البوشي) عشرة أشهر مع المصاريف وكفالة التمثلة
قرش لوقف التنفيذ، وذلك عملاً بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، (ثانياً) ببراءة
المتهمين الأول « محمود محمد خليفه » والثالث « عبد الرحمن عبد اللطيف »
مما أسند اليهما عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . و (ثالثاً)
بالزام المتهمين الأول والثانى متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ
ألف وخمسمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصروفات ، و (رابعاً) برفض
الدعوى المدنية قبل المتهم الثالث . فاستأنف المتهمان الأول والثانى هذا الحكم
ثانى يوم صدوره وطلبوا إلغائه وبراءة ثانيهما مما أسند اليه، ورفض الدعوى
المدنية قبلهما ، كما استأنفته النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بإلغاء
الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثانى وتبرئته من التهمة المسندة إليه عملاً بالمادة
١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، وبتأييده فيما عدا ذلك مع الزام المتهمين
الأول والثانى بالمصاريف المدنية الاستثنائية . فطعن الطاعن وحده (محمود
محمد خليفه) فى الحكم الأخير بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى أن المدعين بالحق المدنى رفعوا دعوى
جنحة مباشرة أمام محكمة جزئية اتهموا فيها الطاعن واثنين آخرين بتبديد مبالغ

كانت قد سلمت إلى هذين الآخرين على سبيل الوديعة وطلبوا الحكم عليهم جميعاً متضامنين بالتعويض المدني عن الضرر الذي لحقهم من جراء تبديد المبالغ ، فقضت المحكمة الجزئية بحبس واحد من المتهمين وبرأت الباقين ، وحكمت على الطاعن بالتعويض لا بوصفه مرتكباً لجريمة التبديد، بل بوصف المحكوم عليه تابعاً له ، إذ هو صاحب لوكاندة والمحكوم عليه كاتب بها. ومحكمة الاستئناف رأت الحكم ببراءة هذا المتهم أيضاً من التهمة المسندة إليه ولكنها أيدت الحكم على الطاعن وأسست ذلك على أنه مسئول عن خطأ تابعيه وتمتعيرهما البالغ . ولما كان الحكم المطعون فيه قد غير الأساس الذي بنيت عليه الدعوى المدنية ، فإنه يكون قد أخطأ في القانون ، لأنه حكم في الدعوى المدنية على الطاعن مع براءة المتهمين مما يجعل المحكمة غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية .

وحيث إنه يتضح من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ما يقوله الطاعن صحيح .

وحيث إنه متى رفعت الدعوى المدنية إلى المحكمة على أساس مساءلة من رفعت عليه الدعوى عن فعله الشخصي ، فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمساءلته عن فعل تابعه .

وحيث إنه متى كان الأمر كذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد غير أساس الدعوى وعد المتهم مسئولاً عن فعل تابعيه ، فإنه يكون بذلك قد يخالف القانون ، فيتعين اذن نقضه والحكم برفض الدعوى كما كانت موجهة إلى الطاعن عن فعله الشخصي ، والمدعون بالحق المدني وشأنهم في رفع دعوى بطلباتهم الجديدة أمام المحكمة المدنية .

(١١١)

القضية رقم ١١٢٠ سنة ٢٠ القضائية :

قانون . قانون أصلح للثيم . صدره قبل الحكم عليه نهائياً . وجوب استغادته منه .

إنه لما كان وزير التموين قد أصدر بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ بجعل عقوبة جريمة حيازة صاحب المخبز العمومي ردة مخالفة للمواصفات المطلوبة قانوناً الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنياً ، مستبعداً بذلك عقوبة الحبس التي كانت مقررة لها ونص في هذا القرار على العمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ فان الحكم الصادر بعقوبة الحبس والغرامة بعد هذا التاريخ يكون مخطئاً في تطبيق القانون .

الوقائع

أهت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ بدمياط - وهو صاحب مخبز عمومي - حاز ردة مخالفة للمواصفات المطلوبة قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٩ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ المعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ و ٢/٥ و ٥٦ و ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة دمياط الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام المذكورة بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه وأمرت بوقف التنفيذ والمصادرة ونشر الحكم بحروف كبيرة على واجهة محل المتهم مدة مماثلة للعقوبة . [فاستأنف ، ومحكمة المنصورة الابتدائية نظرت استئنافه وقضت برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ

المحكمة

... وحيث إن محصل الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد قضى على الطاعن في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ بالحبس والغرامة لحيازته ردة مخالفة للمواصفات المطلوبة قانوناً ، في حين أنه بتاريخ ١١ من مارس سنة ١٩٥٠ وقبل صدور هذا الحكم ، صدر القرار الوزاري رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ باستبعاد عقوبة الحبس على أن يعمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من نفس الشهر ، مما كان يتعين معه تطبيق هذا القرار على الفعل المسند للطاعن باعتبار أنه القانون الأصلح للبتهم .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن بأنه في ١٦/١٠/١٩٤٩ وهو صاحب مخبز عمومي حاز ردة مخالفة للمواصفات المطلوبة قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٩ من القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمعدل بالقرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٩ والمواد ٥ / ٢ و ٥٦ و ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح دمياط أثبتت الفعل الجنائي عليه ، وقضت بمعاقبته بالحبس لمدة ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ١٠٠ جنيه وأمرت بوقف التنفيذ وبالمصادرة والنشر . . . فاستأنف الطاعن ، وبتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٠ نظرت القضية استئنافياً أمام محكمة جنح استئناف المنصورة ، ثم حجزت القضية للحكم ، وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف . ولما كان وزير التكوين قد أصدر بتاريخ ١٦ من مارس سنة ١٩٥٠ القرار رقم ٩٥ لسنة ١٩٥٠ بجعل عقوبة هذه الجريمة الغرامة التي لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز مائة وخمسين جنياً مستبعداً بذلك عقوبة الحبس ، ونص فيه على العمل به من تاريخ نشره ، وقد نشر بالجريدة الرسمية في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٠ ، أي قبل صدور الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه وإصلاح هذا الخطأ بالغاء ما قضى به من عقوبة الحبس . !

(١١٢)

القضية رقم ١١٢٦ سنة ٢٠ القضائية :

إثبات . تعيين خير . ليست المحكمة ملزمة بالاستعانة بخير فيما ترى أنه لا يحتاج إلى خبرة فنية .

ليست محكمة الموضوع ملزمة بالاستعانة بخير فيما ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج إلى خبرة فنية .

الوقائع

أهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه، في خلال سنوات ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ بناحية مركز بني سويف بدد مبلغ ١٤٩ جنبها و ٥٢٠ مليا لجمعية تعاون نعيم الرراعية اضراً بها وكان قد سلم إليه بصفة كونه، وكيل بالآجرة لاستعمالها في شئون الجمعية وشراء المواد التموينية فاختلفها لنفسه . وادعى بحق مدني اسكندر أفندي اسحق وطلب الحكم له بمبلغ عشرة مائات على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب قبل المتهم ، ومحكمة جنح بني سويف الجزئية قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات أولاً برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وبقبولها . ثانياً : ببراءة المتهم وعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية وألزمت رافعها بمصاريفها . فاستأنفت النيابة ، ومحكمة بني سويف الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وذلك عملاً بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ، فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دأبه بالتبديد جاء عشوياً بما يبطله لا خلاله بحق الدفاع ولقصوره ، فقد استندت المحكمة

إلى تقرير الخبير المعين وحده ، مع أن محكمة أول درجة لم تأخذ به ، إذ كان مؤسساً على دفتر غير منظم لوحظ به كشط ومحو يثيران الشك فيه ، ودون أن تلجأ في تنفيذ الحكم المستأنف في هذا الشأن إلى خبير فني للتثبت من صحة ما قالته هي عن هذا الدفتر من أنه خال من العيب المشار إليه ، مع أنه مسألة فنية يحجب الرجوع فيها إلى خبير . ثم إن هذا التقرير قد أقي المسؤولية على جميع الموظفين مما ينبغي عليه أن التهمة لو صحت تكون شائعة . وقد أخذت محكمة أول درجة بذلك ، ولكن المحكمة الاستئنافية لم تعن بتنفيذه . ويضيف الطاعن أن التهمة مبناها نزع مدني ، إذ أنها مؤسسة على بضائع قيل إنه تسلمها لحساب جمعية التعاون ، مما كان يتعين معه تصفية هذا الحساب أولاً ولدى المسئولين جميعاً ، ولكن المحكمة لم تعن بما قالته محكمة أول درجة في هذا الصدد ، كما أخذت أنها بما ورد بتقرير الخبير عن بدء « العجز في العهدة » وأنه كان في سنة ١٩٤٥ مع أن البلاغ المقدم عن الجريمة إنما كان في سنة ١٩٤٨ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، وتعرض لدفاع الطاعن وإلى الأسباب التي ارتكبت إليها محكمة أول درجة في الحكم ببراءته ، وفند ذلك كله مستنداً إلى حجج وأسانيد من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليه . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالاستعانة بخبير فيما ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج إلى خبرة فنية ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا إذ لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة التي أقيم عليها الحكم مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١١٣)

القضية رقم ١١٢٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك و تـيـل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحنـن إسماعيل
المضيبي بك ، وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

(١) حكم . تـسـيـيـه : حكم ابتدائي تعرض لدفاع المتهم وفنده . عدم تقدم المتهم أمام
الاستئناف بدفاع يختلف في جوهره عما سبق إبدائه أمام محكمة الدرجة الأولى . تأييد الحكم
الابتدائي لأسبابه . لافـصـور .
(ب) إثبات . الاعتماد على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولية دون أقواله التي أبداهـا
أمام المحكمة . جـاز .

١ — إذا كان المتهم لم يتقدم بدفاع جديد يختلف في جوهره عن الدفاع
الذي تقدم به أمام محكمة الدرجة الأولى وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه قد تعرض لذلك الدفاع وفنده لاعتبارات سديدة ذكرها ،
فلا وجه للنعي على هذا الحكم بالقصور .

٢ — للمحكمة — بما لها من سلطة التقدير — أن تعتمد على أقوال الشاهد
في التحقيقات الأولية متى اطمأنت إليها وأن تطرح أقواله أمامها ما دامت
لا ترتاح إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠
بدائرة مركز امبابه باع سلعة مسعرة (سكرا) بسعر يزيد على المحدد قانونا ،
وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .

ومحكمة الجيزة قضت فيها عملاً بمواد الاتهام المذكورة وبالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وشهر الحكم على باب محله مدة مساوية لمدة الحبس المقضى بها مع وقف تنفيذ عقوبة الغرامة لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة هذا الحكم انتهاياً . فاستأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

...وحيث إن وجهى الطعن يتحصلان في القول بأن المحكمة الاستئنافية لم تكن بالرد على دفاع الطاعن أمامها مع أنه نهج طريقاً جديداً في ذلك الدفاع لم يسلكه أمام محكمة أول درجة ، وقد اكتفت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، وهذا منها قصور يبطل الحكم ، على أن الحكم الابتدائي قد اعتمد في الادانة على أقوال المجنى عليه في التحقيقات الأولية ، واطرح أقواله بالجلسة دون أن يبين لذلك سبباً ، وهذا قصور آخر يعيب الحكم .

وحيث إنه لما كان الثابت — على ما يبين من محاضر الجلسة — أن الدفاع عن الطاعن لم يتقدم بأسباب جديدة تختلف في جوهرها عن تلك الأسباب التي طلب على أساسها القضاء له بالبراءة أمام محكمة أول درجة ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد تعرض لذلك الدفاع ففنده للاعتبارات السديدة التي ذكرها ، وكان لمحكمة الموضوع — بما لها من سلطة التقدير — أن تعتمد على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولية متى اطمأنت إليها ، وأن تطرح أقواله أمامها ما دامت لا ترتاح إليها — ومتى كان الأمر كذلك فإن الجدل على الصورة الواردة بالطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١١٤)

القضية رقم ١١٣٢ رقم ٢٠ النضائية :

برئاسة حضرة صاحب السامع أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضرة حضرات أصحاب الغزة : أحمد مرمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حنفي بك ، وحسن اسماعيل المصبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

تعويض . ضرر أدبي . وجوب التعويض عنه . القضاء استناداً لطلب التعويض بتعويض عن ضرر أدبي أصابه . استئناف النيابة . وفاته قبل نظر الاستئناف . حلول وارثيه محله في الاستئناف . القضاء بعدم قبول الدعوى لزوال الصفة . خطأ .

إن القانون يسوى بين الضرر الأدبي والضرر المادي في إيجاب التعويض للمضرور وترتيب حق الدعوى به . والضرر الأدبي متى ثبت وقوعه كان لمحكمة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال ، وحق المورث في تعويض الضرر الأدبي والدعوى به هو من الحقوق المالية التي تعد جزءاً من تركته وتنقل بوفاته إلى ورثته ما دام أنه لم يأت ما يفيد تزوله عنه . واذن فإذا ادعى والد المحني عليه مدنياً وطلب الحكم على المتهمين بالتعويض فحكمت محكمة الدرجة الأولى له بتعويض ثم استأنف المحكوم عليهم واستأنمت النيابة ، وتوفي المدعى بالحقوق المدنية قبل نظر الاستئناف فحل محله فيه وارثاه فقضت المحكمة بعدم قبول الدعوى المدنية لزوال الصفة — فإنها تكون قد أخطأت .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — عبد الوهاب عبد المنعم محمد و ٢ — دسوقي عبد الحق ابراهيم بأنهم في يوم ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز ملوى تسبوا من غير قصد ولا عمد في قتل سيد عبد الحليم عرابي وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم احتياطهما ومخالفتهما للوائح بأن قادا سيارتهما بحالة ينجم

عنها الخطر فتصادما بالحجني عليه وأحدثا به الاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته ، وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدني عبد الحليم عرابي أحمد والد الغلام القليل وطلب الحكم له قبل المتهمين المذكورين و١ - حسن عطا و٢ - عبد الحليم عبد العاطي . و٣ - بولس قليته « باعتبارهم مسئولين عن الحقوق المدنية » بمبلغ مائة وخمسين جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف والأتعاب مع النفاذ المعجل ، وقد توفي المتهم الأول ، فلما علم المدعي المدني المذكور بوفاته قرر باثبات تنازله عن مخاصمته مؤقتا ، والمحكمة قضت أولا - وفيما يتعلق بالدعوى العمومية بانقضاء الدعوى بالنسبة للمتهم الأول عبد الوهاب عبد المنعم محمد لوفاته . وثانيا - بالنسبة للمتهم الثاني دسوقي عبد الحق ابراهيم بحبسه ستة أشهر مع الشغل والنفاذ وذلك عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وثالثا - وفيما يتعلق بالدعوى المدنية بإثبات تنازل المدعي المدني عبد الحليم عرابي أحمد عن مخاصمة ورثة المتهم الأول مؤقتا وبالزام المتهم دسوقي عبد الحق ابراهيم والمسئولين عن الحقوق المدنية حسن عطا وعبد الحليم عبد العاطي وبولس قليته بالتضامن بأن يدفعوا للمدعي بالحقوق المدنية مائة وخمسين جنيتها على سبيل التعويض مع المصاريف وثلاثة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت النفاذ المعجل . فاستأنف المتهم والنيابة والمسئولون مدنيا ، ولدى المحكمة قدم الحاضر مع ١ - هانم عرابي أحمد و٢ - خديجة شحاته ابراهيم « الطاعنتين » إعلاما شرعيا يثبت وفاة عبد الحليم عرابي أحمد « المدعي بالحقوق المدنية » وانحصار إرثه في المذكورتين باعتبار الأولى أخته والثانية زوجته وفي ابنته القاصر سيدة ، وشيعت مرافعة الخصوم وأصدرت حكمها أولا - بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع برفضها وبتأييد الحكم المستأنف ، وثانيا بالغاء الحكم فيما يختص بالتعويض المحكوم به وعدم قبول الدعوى المدنية لزوال الصفة وألزم المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بالمصاريف المدنية عن الدرجتين . فطعن في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

المحكمة

... من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مما تنعاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر بالتعويض لمورثهما المدعى بالحقوق المدنية وبعدم قبول مدعوى المدنية أمام المحكمة الاستئنافية لزوال الصفة على أساس أن هذا التعويض هو عن ضرر أدبي لحق بشخص المورث بسبب ما أصابه من الألم لفقد ولده المحبى عليه ، وقد توفى بعد صدور الحكم الابتدائي فلا ينتقل الحق فيه إلى ورثته . هذا على حين أنه من المقرر في القانون أن الضرر المادى والضرر الأدبي سيان في إيجاب التعويض والدعوى به ، وأن كلا الضررين يستحيل في النهاية إلى تعويضات مدنية ، وأن الدعوى التي ترمى إلى طلب هذه التعويضات تعد بوفاة رافعها جزءا من تركته مادام لم يأت ما يفيد نزوله عنها وتنتقل بهذه الوفاة إلى ورثته .

وحيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المطعون ضده الأول وآخر توفى بأنهما تسببا من غير قصد أو تعمدا في قتل سيد عبد الحلیم عرابي أحمد ، فادعى والد المحبى عليه ومورث الطاعتين مدنيا . وطلب الحكم على المتهمين والمطعون ضدهم الآخرين متضامين بالتعويض ، ومحكمة أول درجة حكمت على المطعون ضده الأول بالعقوبة وبالزامه وباقي المطعون ضدهم متضامين بالتعويض المطلوب ، فاستأنف المطعون ضدهم ، واستأنفت النيابة ، وتوفى المدعى بالحقوق المدنية قبل نظر الاستئناف ، فحل محله فيه الطاعتان بوصفهما وارثين له ، ومحكمة الجنح المستأنفة قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما يتعلق بالتعويض وبعدم قبول الدعوى المدنية لزوال الصفة ، وأسست ذلك على القول : بأن أساس القضاء بالتعويض المدني لعبد الحلیم عرابي أحمد « مورث الطاعتين » هو الضرر الأدبي الذي وقع عليه

إذ أنه ليس من الهين على نفس الوالد أن يقتل صغيره ... وأن تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتم الحصول في المستقبل . وإنما هو تعويض لما سببه له هذا الحادث من اللوعة بفقد ولده ... وأنه والد المحني عليه وهو الذي تألم ، فقد كان حكم التعويض صحيحا بل بلسما لجراحه ، إلا أنه توفي بعد صدور الحكم الابتدائي ، وأن هذا التعويض لا يورث باعتبار أنه كان تعويضا عن ضرر أدنى شخصي ناتج عن ألم أصاب المحكوم له ...» ولما كان القانون يسوى بين الضرر الأدبي والضرر المادي في إيجاب التعويض وترتيب حق الدعوى به ، وكان الضرر الأدبي متى ثبت وقوعه أمكن لمحكمة الموضوع تقديره بمبلغ من المال ، وكان حق المورث في تعويض الضرر الأدبي وفي إقامة الدعوى به — وقد بات ثابتا في الحكم المطعون فيه — هو من الحقوق المالية التي تعد جزءا من تركته ، وتنتقل بوفاة إلى ورثته مادام أنه لم يأت ما يفيد نزوله عنه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا في تطبيق القانون فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية من الطاعنتين لزوال الصفة مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(١١٥)

القضية رقم ١١٣٣ سنة ٢٠ القضية :

بريامة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فردي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وإبراهيم خليل بك المستشارين .

إثبات : التعويل على أقوال شاهد بالجلسة مخالفة لما قرره بالتحقيقات وأعلى أقوال بعض الشهود دون بعض . جوازه .

لمحكمة الموضوع أن تقول على أقوال الشاهد أمامها بالجلسة وإن كان قد قرر ما يخالفها في التحقيقات ، كما لها أن تأخذ بأقوال بعض الشهود

دون بعض ، وترتب على ذلك النتيجة التي تؤدي إليها حسبما تطمئن إليه من تقديرها لهذه الأقوال .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من ١ — عبد الحميد جلال محمد و ٢ — أحمد جلال محمد و ٣ — دياب جلال محمد (الطاعن الأول) ٤ — على حسن محمد أحمد الأشول (الطاعن الثاني) بأنهم في ليلة ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٩ الموافق غرة شعبان سنة ١٣٦٨ بناحية الغميرة مركز دشنا مديرية قنا : الأول والثاني ضربا أحمد عبد الرحيم على مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على ضربه وأعدا لذلك عصوين غليظتين وأحدثا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تخلفت لديه من جراء إصابته بها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد جزء من عظم مقدم قبوة الجمجمة تعرض حياته للخطر ، وهذه العاهة لا يمكن تقدير مداها نظرا لخطورة المضاعفات التي قد ترتب عليها والتي يتعذر التكهن بحدوثها أو عدمه وهي تقلل من قوة احتماله على العمل على وجه التقريب بنحو ٨ ٪ . والثالث والرابع ضربا منصور أحمد عمر مع سبق الإصرار بأن بيتا النية على ضربه وأعدا لذلك عصوين غليظتين وأحدثا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي والتي تخلفت لديه من جراء إصابته بها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد مساحة قطرها ٢ سم من العظم الجداري الصدغي الأيمن تعرض حياة المصاب لخطر التهابات المخ ونوبات الشلل والجنون وتقلل من كفاءة المصاب على العمل ومن قوة احتماله للتقلبات الجوية وتقلل من قوة احتمال المخ في مقابل هذا الفقد للمؤثرات الخارجية التي لا يمكن تقدير مداها بالجسامة هذه المضاعفات . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ومحكمة جنايات قنا قضت أولا — ببراءة المتهمين الأول والثاني مما أسند إليهما عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، وثانيا — بمعاقبة المتهم الثالث

بالسجن ثلاث سنوات عملا بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات ، وثالثا بمعاينة المتهم الرابع بالحبس مع الشغل سنة واحدة عملا بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات لأنه في الزمان والمكان السالفي الذكر ضرب المجني عليه منصور احمد عمر فأحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبي وهي كسور بالضلعين العاشر والحادي عشر تحت كدم رضى خطير نشأ عنها مرضه وعجزه عن الأعمال الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا : أولا- لأن الطاعنين قررا في دفاعهما أن الحادث وقع حوالى منتصف الليل وكان الظلام حالكا مما يستحيل معه على الشهود أن يميزوا الحياة وقت ارتكابه ، ومع أهمية هذا الدفاع في نفي التهمة عنهما وإشارتهما إلى وجوب إجراء معاينة لتحقيقه ، فإن المحكمة لم تبين كيف تمكن الشهود من رؤية الطاعنين ، ثانيا- اعتمدت المحكمة في إدانة الطاعن الأول بجناية العاهة على دليل لا وجود له في الأوراق ، إذ قرر المجني عليه عند سؤاله بتحقيقات النيابة أنه لا يعرف على وجه التحقيق من أحدث به العاهة ، ثالثا- أن المحكمة دانت الطاعنين معتمدة في ذلك على أقوال بعض الشهود وبرأت متهمين آخرين لما خالفها من شك في أقوال باقي الشهود مع وحدة الظروف بالنسبة لهم جميعا واتحاد سبب الحادث ووقت وقوعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعنين مستندا في ذلك إلى الأدلة التي أوردها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . ولما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد

أمامها بالجلسة . وان كان قد قرر ما يخالفها بالتحقيقات ، كما أن لها أن تأخذ بأقوال بعض الشهود ، وأن تطرح شهادة غيرهم فترتب على ذلك النتيجة التي يؤدي إليها حسبما تظمن هي إليه من تقديرها لشهادة الشهود ، فإن ما يثيره الطاعنان لا يعدو ان يكون مجادلة في تقدير الأدلة في الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١١٦)

القضية رقم ١١٣٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة لـهـد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، واحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

تسعير . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . حذف هذه السلعة من جدول التسعير قبل الحكم نهائيا في الدعوى . وجوب تبرئة المتهم عملا بالمادة ٥ من قانون العقوبات .

ان العقاب المقرر بمقتضى المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ نصح الا اذا كان الامتناع عن البيع متعلقا بسلعة مسعرة طبقا للمادة الثانية من هذا المرسوم ، فاذا كانت المادة محل الدعوى قد حذفت من جدول التسعير الرسمي بقرار صدر قبل الحكم النهائي في الدعوى فانه يكون من الواجب أن تقضى لمحكمة ببراءة المتهم طبقا للمادة ٥ من قانون العقوبات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عبد المجيد محمد عبيد بأنه في يوم ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم السويس امتنع عن بيع سلعة مسعرة « مسلى » وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ ، ٢-١/٧ ، ٩ ، ١٠ ، ١٦ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ والجدول وقرار التسعيرة . ومحكمة السويس الجزئية قضت عملا بالمادة ١٧٢

من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم مما نسب اليه . فاستأنف النيابة. ومحكمة السويس الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتعريمه مائة جنيه ونشر ملخص الحكم على واجهة متجره لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس وحدها لمدة خمس سنوات من اليوم عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٥٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ وبالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن المرفوع من النيابة العامة يتحصل في أن الواقعة المسندة الى المتهم لاعتقاب عليها قانونا، لأن المسلي حذف من جدول التسعير الرسمى بمقتضى قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٠ الصادر بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٠ والمنشور في عدد الوقائع المصرية رقم ٣٤ في يوم ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٠ . ولما كان العقاب المقرر بمقتضى المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ لا يجوز إلا اذا كان الامتناع عن البيع متعلقا بسلعة مسعرة طبقا للمادة الثانية من هذا المرسوم . فقد كان الواجب أن تقضى المحكمة الاستثنائية ببراءة المتهم طبقا للمادة ٥ من قانون العقوبات التى نصت على أنه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابه . ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره .

وحيث إن ما جاء في طعن النيابة كله صحيح . ولذا يتعين نقض الحكم والقضاء ببراءة المتهم من غير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة من المتهم .

(١١٧)

القضية رقم ١١٣٦ سنة ٢٠ القضاية :

دفاع ، دفع هام . وجوب بحقيقه أو الرد عليه . إغفاله . قصور .

إذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد المسندة اليه بأن العقد محل الدعوى ليس عقد وديعة وإنما هو حرر بصيغتها لكي يكرمه صاحب العتد على دفع دين مدني وطلب اعلان شهود نفي لتأييد هذا الدفاع ، ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه الى ما طلب ولم تكن بالرد على طلبه وقضت بادانته ، فتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع وطلب تحقيقه فلم تجبه هي الأخرى اليه ولم ترد عليه ، فهذا منها قصور يوجب نقض الحكم ، إذ هذا الدفاع لو صح لأدى الى براءة المتهم ، فكان عليها إما أن تحققه وإما أن ترد عليه بما يفنده .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٩ بدائرة اطسا مع آخر قضى عليه بدد للجنة المينة بالمحضر وصفا وقيمة لشكر الله عبد الشهيد والمسلمة اليهما على سبيل الوديعة لحفظها تحت طلب المحني عليه فاختلساها إضراراً به ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة اطسا قضت عملاً بمادة الاتهام المذكورة وبالمادتين ٥٦،٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم خمسة عشر يوماً مع الشغل . وأمرت وقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا الحكم بإنا . واستأنف ، ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت بتأييد الحكم استأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق القصد ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه على اعتبار أن المحجني عليه أودع عنده مقداراً من الحلبة وذلك بمقتضى عقد مؤرخ ٢ من مايو سنة ١٩٥٠ مع أن هذا العقد في حقيقته ليس عقد ودیعة وإنما حرر بصيغتها لكي يكره المحجني عليه الطاعن على دفع دين مدني .

وحيث إن الطاعن تمسك أمام المحكمة الابتدائية بالدفاع الذي يثيره في وجه الطعن ، وطلب اعلان شهود نفي لتأييده ، ولكن المحكمة لم تجبه إلى ما طلب من تحقيق ، ولم تعن بالرد على هذا الطلب . ثم تمسك الطاعن بهذا الدفاع وهذا الطلب أمام المحكمة الاستئنافية فلم تجبه ولم ترد عليه . ولما كان هذا الدفاع مهما بحيث إن صح لأدى إلى براءة المتهم فانه كان يقتضي من المحكمة تحقيقه أو الرد عليه . وبما أنها لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(١١٨)

القضية رقم ١١٣٧ سنة ٢٠ القضاية :

تفتيش : صدور الإذن باسم معين . تفتيش شخص على أنه هو صاحب هذا الاسم . يجوز . تأخير التفتيش عن القبض لأسباب مبررة ومتابعة تفتيش المتهم . ذلك لا يقدح في صحة التفتيش .

إذا صدر إذن بتفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة أن الشخص المقصود بالتفتيش هو الذى فتش فعلاً وذلك من أن الخبر أرشده عنه بمجرد

أن طلب منه الارشاد عن صاحب هذا الاسم الوارد في الاذن ، ومن اجماع رجال القوة على أن هذا الشخص معروف بهذا الاسم ، فانه إذا قبض مأمور الضبطية القضائية على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحاً ، وإذا تأخر تفتيشه بعد القبض بسبب تجمع الأهالي حول رجال القوة وخشية إفلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة بعض الأهالي — فذلك لا يقدح في صحة التفتيش ، وإذا كان الضابط قد قتش جلباب المتهم خارج مكتبه ولم يجد به شيئاً ، لكنه اشتم رائحة مخدر تنبعث من المتهم ثم لما فتح المكتب وأمكن الضابط دخوله — فهذا التفتيش التالي ففتش صديريه لا يكون إلا متابعة واستمراراً للتفتيش الأول لوقوعه في اثره دون فاصل بينهما في الوقت ، وبمعرفة شخص واحد . فلا غبار عليه قانوناً^(١) .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في ليلة ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بدائرة بندر قنا أحرز مواد مخدرة (أفیونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ . وقد سمعت محكمة بندر قنا الجزئية الدعوى ، وأمامها دفع المتهم ببطالان القبض والتفتيش . فأنت سماعها ثم قضت عملاً بمواد الاتهام المذكورة برفض الدفع ببطالان التفتيش وبصحته وبحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وغرامة مائتي جنيه والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة قنا الابتدائية قضت عملاً بمواد الاتهام المذكورة برفضه وتأیید الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

(١) هذه قاعدة الحكم المطعون فيه وقد أقرتها محكمة النقض .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن دفع بطلان القبض والتفتيش وما أسفرا عنه بسبب أن الاذن الصادر من النيابة انما صدر عن شخص غيره فلم يكن هو المقصود به ، كما لم تكن التحريات في شأنه ، وأن الإذن انما يبيح القبض بالقدر الذى يقتضيه التفتيش ، وهو قد قبض عليه أمام المسجد مما كان مقتضاه تفتيشه هناك دون اقتياده إلى المكتب مسافة تزيد عن الكيلومتر ، كما أنه قدفتش مرتين على دفعتين وفي مكانين مختلفين على خلاف المصرح به في الاذن من قصر التفتيش على مرة واحدة ، ولكن المحكمة رفضت الدفع وقضت بصحة التفتيش وإدانته دون أن ترد على دفاعه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : « انها تحصل في أن الملازم الأول عبد المعطى محمد مرسى ضابط مباحث مديرية قنا أثبت في محضره بتاريخ ١٢ - ١٢ - ١٩٤٩ بأنه علم من التحريات السرية أن المدعو عبد الوهاب الشرقاوى من أهالى الأشراف الغربية يتردد دائماً على قنا للتجار فى المواد المخدرة بأن يمر على المقاهى والغرز ويبيع المخدرات على من يتعاطونها . ثم استصدر أمراً من النيابة فى نفس التاريخ بانتدابه لتفتيش عبد الوهاب شرقاوى هذا وضبط ما يوجد معه من ممنوعات مرة واحدة خلال ثلاثة أيام . وفى نفس اليوم أثبت حضرته فى محضره فى الساعة ٧ و ٢٠ مساءً بأنه علم فى الساعة ٥ مساءً بأن المتهم يجلس بشارع الصهريج ، فانتقل أى الملازم الأول عبد المعطى افندى معه قوة مكونة من الملازم الأول نور الدين أبوسيف افندى ضابط مباحث بندر قنا والمخبرين الجاويش محمود ابراهيم والأومباشية سيد عطوان ونور الدين يوسف وعلى هريدى وكامل اسكندر الذى انطلق للبحث عن المتهم وتعرف مكانه ثم عاد إلى القوة وأبأهم بأن المتهم موجودا بداخل مسجد سيف الدين وأنه أى ضابط مباحث البندر دخل المسجد فألقى المتهم يودى فريضة الصلاة وبعد أن فرغ منها أقبل على المتهم اثنان أسرا اليه حديثا فعاد المتهم إلى الصلاة ،

وأخذ يكر منها ويكثر من الانتقال من مكان لآخر ، هذا والضابط يراقبه ويتربق فراغه منها ثم رأى الضابط أن ينتقل الى المهمل فلما رأى هذا الأخير الضابط يتجه نحوه بادر في الخروج من باب آخر للمسجد ، وعندئذ لحق به المخبرون ابراهيم محمد احمد وسيد عطوان ومحمود ابراهيم وضبطوه ، ولما تجمع الأهالى سريعا رأى أن تستقل القوة عربية ومعها المهمل خشية أن يحدث ما يكدر الأمن وانتقلوا الى المديرية وهناك تولى تفتيش المهمل وبينما كان يقوم بذلك سقطت من صدري المهمل إلى الأرض قطعة تشبه الأفيون وأخرى تشبه الحشيش أثناء خلع المهمل هذا الصدري ، وان الضابط قام بتفتيش المهمل خارج المكتب وقتش جلبابه الصوف وجلبابا آخر تحته فلم يجد بهما شيئا من المواد المخدرة ولكنه شم رائحة مخدر تنبعث من ملابس المهمل وفي تلك الاثناء وصل المخبر وفتح المكتب ولما دخلوه أكمل الضابط تفتيشه للمهمل وبينما كان هذا يخلع صدريه بمعاونته سقطت قطعتا أفيون وحشيش تحته إلى الأرض فتناولهما من الأرض ... وعال عدم تفتيشه بمجرد ضبطه بما رآه من تجمع الأهالى وخشية احتكاكهم بالقوة ولضالة النور في تلك الجهة ، إذ سبق أن وقع احتكاك مرة بين الأهالى والبوليس في حالة مماثلة ... وبسؤال المهمل أنكر ضبط شيء معه وقرر أن اسمه عبد الوهاب اسماعيل وأنه لا يعرف باسم شرقاوى ، وأضاف أن الضابط قتله مرتين الأولى خارج المكتب والثانية بداخله . وفي المرتين كان يخلع ملابسه ، وفي المرة الثانية طاب منه الضابط ترك مكانه والتقط من الأرض قطعة الحشيش ... وبتحليل القطعتين وما وجد بالصدري تبين أن إحدى القطعتين أفيون والأخرى حشيش ، وأن ماعثر به بجيب الصدري من قطع صغيرة حشيش . ثم تعرض الحكم لدفاع الطاعن فقال : « إن المحكمة تستبين من أن المهمل من الاشراف الغريبة فعلا ، وأن المخبر كامل اسكندر أرشد عنه بمجرد أن طلب منه الارشاد عن عبد الوهاب شرقاوى الصادر إذن النيابة بتفتيشه ، ومن إجماع رجال القسوة على أنه معروف لديهم بأنه عبد الوهاب

شرقاوى - تستبين المحكمة من هذا أن المتهم هو الذى كان معنيا بطلب الإذن بتفتيشه وهو الذى صدر الإذن بتفتيشه وقتش على هذا الأساس . ومن حيث إن حقيقة اسم المتهم لاتهم فى صحة الإجراء الذى اتخذ فى حقه لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل إلا عن طريق صاحب الاسم نفسه ، ومن ثم فالخطأ فى الاسم ليس من شأنه أن يبطل الإجراء متى كان الشخص الذى اتخذ فى حقه هو بعينه المقصود به (نقض فى القضية ١١٤١ سنة ١٥ قضائية - مجموعة النقض الجنائية جزء ٦ قاعدة ٦٠٥ ص ٧٣٧) ، ومن ثم يكون الدفع ببطلان التفتيش لصدوره بغير تحريات وبلا إذن فى غير محله ، أما القول ببطلانه لأنه وقع بعد قبض باطل ، فترى المحكمة أن القبض وقع صحيحا طالما أن المتهم هو الذى كان مقصودا بالإجراء . وأما أن القبض استمر من وقت وقوعه إلى أن تم التفتيش بالمديرية فلا يؤثر على صحته طالما أنه كان لذلك مسوغه وهو تجمع الأهالى حول القوة وخشية إفلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة البعض من الأهالى ، فضلا عن اضطراب الأمن فى هذه الحالة ، بل وطالما أنه لم يدم أكثر من المدة التى استدعاها الانتقال بالمتهم الى المديرية حيث أجرى تفتيشه . وأما عن أن المتهم فتش مرتين على خلاف إذن النيابة بأن يكون التفتيش مرة واحدة فترى المحكمة أن التفتيش الثانى لم يكن الا استمرارا واستكمالا للتفتيش الأول ، إذ وقع الثانى فى إثر الأول بدون فاصل بينهما فى الوقت وبمرفة شخص واحد هو ضابط مباحث المديرية الذى فتش المتهم خارج مكتبه بالمديرية وكان ما قام بتفتيشه هو جلباب المتهم الصوف والجلباب الذى أسفله ، فلما فتح المكتب وأمكن للضابط دخوله تابع تفتيشه ففتش صدىرى المتهم وعثر على قطعتى المخدر عندما كان المتهم يخلع ذلك الصدىرى ، وكان استكمال التفتيش له ما يبرره وهو رائحة المخدر التى كانت تنبعث من المتهم واشتم الضابط رائحتها ، ومن ثم يكون الدفع بأوجهه الثلاثة فى غير محله ويتعين رفضه .

ولما كان هذا الذى أوردته المحكمة عن التفتيش صحيحا ولا مخالفة فيه للقانون ، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه يكون في غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١١٩)

القضية رقم ١٣١٢ سنة ٢٠ التضاوية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد ، حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي ، إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهصيني بك ، وإبراهيم خليل بك المستأجرين .

(أ) تفتيش . • إذن بضبط المتهم وتفتيشه . • ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الإذن . • صحيفان . • ضبطه مخبرا مع المتهم . • تلبس . • يصح تفتيش مسكنه أينما كان بغير إذن .

(ب) تفتيش . • تقدير التحريات التي بنى عليها الإذن بالتفتيش . • وكول النيابة تحت إشراف المحكمة .

١ — مادام إذن التفتيش الصادر من وكيل نيابة لم يكن مقصورا على تفتيش مسكن المتهم بل شمل أيضا ضبطه وتفتيشه ، فإن ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الإذن يكونان سائدين . فإذا ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة معه فإن المتهم يكون عندئذ في حالة تلبس تميز للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة الى إذن النيابة .

٢ — ان تقدير التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش يرجع الى النيابة ومحكمة الموضوع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه في يوم ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم مينا البصل أحرز جواهر مخدرة « حشيشا » بدون مسوغ قانوني، وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦-٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة المخدرات الجزئية قضت غاييا عملا بمواد الاتهام المذكورة بحبس المتهم سنتين مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٤٠٠ جنيه والمصادرة . فعارض، وقضت المحكمة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، وأمام المحكمة دفع الحاضر مع المتهم بالدفع الآتية : أولا - بطلان إذن النيابة لصدوره من جهة غير مختصة ، وثانيا - بطلان إذن النيابة لصدوره بناء على تحريات غير جدية ، وثالثا - بطلان الضبط والتفتيش لحصولهما قبل صدور إذن النيابة بهما ، فقالت المحكمة بأن هذه الدفع في غير محلها ثم قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون، ذلك لأن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش وبطلان القبض وكافة الإجراءات التي تترتب عليه وذلك لصدور الإذن من سلطة غير مختصة باصداره، إذ صدر من حضرة وكيل نيابة الاسكندرية عن تفتيش منهم يقيم بالعامرية وهي ليست تابعة لتلك المدينة . بل تتبع محكمة الصحراء الغربية ، كما أن الإذن بالتفتيش أسس على تحريات غير جدية بدليل ان الضابط قتش سيارات أخرى غير السيارة التي كان بها الطاعن ، وان البلاغ الذي تقدم به الضابط الى النيابة كان غامضا لا تحديد فيه لواقعة من حيث الزمان أو المكان، ولا من حيث الأشخاص المقول بأن الطاعن أزعج عقد صفقة المخدرات معهم . يقول الطاعن

إنه مع تمسكه بهذا الدفع فإن المحكمة قضت برفضه بمقتولة إن الضابط الذى قام بتنفيذه لم يقصد الى مسكن المتهم بالعامرية بل انتظره حتى دخل حدود مدينة الاسكندرية وقام بتفتيشه ، فيكون التفتيش قد حصل فى حدود تلك المدينة التى تقع فى اختصاص وكيل النيابة مصدر الاذن ، وان التحريات كانت جدية بدليل أنها أيدت بضبط الطاعن متلبسا بالجرمة، وهذا القول الذى ذهبت اليه المحكمة غير سديد، لأن الاذن صدر من أجل تفتيش مسكن الطاعن وهو يقيم خارج حدود اختصاص وكيل النيابة الذى أصدره ، فلا يعقل أن يصحح هذا البطالان قيام الضابط بتنفيذه فى حدود مدينة الاسكندرية ، كما أن ضبط الطاعن متلبسا بالجرمة لا يصح الاستناد اليه فى جدية التحريات لأن الضبط جاء لاحقا لإصدار الاذن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن إذن التفتيش صدر من وكيل نيابة مخدرات الاسكندرية بضبط الطاعن وتفتيشه ومسكنه ومن يتصادف وجوده معه بحثا عن جواهر مخدرة . ويبين من ذلك ، ان الاذن لم يكن مقصورا على تفتيش مسكن الطاعن بل شمل أيضا ضبطه وتفتيشه ، ومادام هو مسلما بأن ضبطه وتفتيشه قد حصلا فى دائرة اختصاص وكيل النيابة الذى أصدر الاذن ، فان هذا الاجراء يكون سليما إذ لا مخالفة فيه للقانون ، ولما كان التفتيش على هذه الصورة قد أسفر عن ضبط مادة مخدرة ، فان الطاعن بذلك كان فى حالة تلبس تجزئ للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة الى إذن من النيابة. وأما ما يثيره الطاعن بشأن جدية التحريات التى بنى عليها الاذن بالضبط والتفتيش ، فان تقدير ذلك يرجع الى النيابة ومحكمة الموضوع. ويبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة ردت على دفاع الطاعن فى هذا الشأن ردا سليما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٠

(١٢٠)

القضية رقم ٤٧٢ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حصرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حنين بك ، ومهيم إبراهيم توضع بك ، وإبراهيم
خليل بك المستشارين .

- (أ) إثبات . الاعتماد على قول للمتهم عدل عنه فيما بعد . حائز .
(ب) قرض . مجرد خطأ مادي في الحكم في الإشارة إلى شاهد . لا يؤثر في سلامته .
(ج) قرض . قول متهم على آخر . هو في حقيقته شهادة . الإشارة إلى المتهم بألفظ الشاهد .
لا يؤثر في سلامة الحكم .
(د) إثبات . شاهد لم يملكه المتهم وطلبه إلى المحكمة استدعائه . المحكمة أن تقدر ما إذا كانت
الدعوى في حاجة إلى دلائل أم لا . لا يصح الاعتراض عليها لعدم استدعائه .
(هـ) إثبات . شاهد . تختلف عن الحضور . عدم تمكن المتهم باستدعائه . الاعتماد على
أقوال بعد تلاتاً . جائز .
(و) إقرارات . محضر الجلسة والحكم . إهمال كاتب الجلسة التوقيع عليهما . لا يبطل
الإجراءات .

١ — للمحكمة أن تعتمد على قول للمتهم ولو كان قد عدل عنه فيما بعد .
٢ — الخطأ المادي البحث لا يؤثر في سلامة الحكم . فإذا كان الحكم
قد بنى فحوى شهادة شاهدين بما يتفق وما هو ثابت في الأوراق ولكنه
عند الإشارة إلى رواية أولهما قد وقع منه في ذلك خطأ مادي فقال عنه « الشاهد
الثاني — » فذلك لا يضره .

٣ — إن قول متهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوغ للمحكمة
أن تعول عليها في الإدانة وإذن فإذا كان الحكم في صدد تحديده عن متهم

في الدعوى قضى ببراءته قد عبر عنه بلفظ « شاهد » فذلك لا يضره ولا يؤثر في سلامته .

٤ - إن القانون قد بين في المادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الطريق الواجب اتباعه بصدد إعلان الشهود فإذا كان المتهم لم يعلن موظفا لسؤاله كشاهد نفي له كما تقضى بذلك المادة ١٨ من ذلك القانون بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استدعاء المحكمة له ، فاطراح المحكمة لهذا الطلب لا يعد إخلالا بحق الدفاع ، إذ للمحكمة في هذه الحالة - كما هو صريح نص المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - السلطة في تقدير ما إذا كانت الدعوى بحاجة إلى سماع مثل هذا الشاهد أم لا ، فاطراحها لهذا الطلب فيه ما يفيد بذاته أنها رأت عدم حاجة الدعوى إلى سماعه .

٥ - إذا تخلف شاهد عن الحضور ولم يتمسك محامى المتهم بوجوب سماعه ولم يطلب التأجيل لهذا الغرض ، بل وافق على تلاوة أقواله فتليت بالجلسة ثم اعتمدت المحكمة على هذه الشهادة ، فإن الاجراءات تكون صحيحة وفقا لما قرره القانون في المادتين ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات .

٦ - إن اهمال كاتب الجلسة توقيع محضر الجلسة والحكم لا يترتب عليه وحده بطلانها ، بل أنهما يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليهما . والمادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديدة - أسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم - لاتنص على البطلان اذا لم يوقع الكاتب الحكم مما مفاده أنه لا يترتب على اهمال الكاتب التوقيع بطلان الحكم أو بطلان اجراءات المحكمة ، اذ لو أن الشارع أراد أن يترتب البطلان على عدم التوقيع لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص على أن يفعل في المواد التي سبقتها مباشرة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ٢١٣٩ سنة ١٩٤٨ كفر الزيات
المقيدة بالجدول النكاحي برقم ٥١٣ سنة ١٩٤٨ تدلا من ١ - حسين بيومي
علي رمضان و ٢ - عبد السميع عبد الرازق جميعي « الطاعن بأتهما في ٢٠ من أبريل
سنة ١٩٤٧ الموافق ٢٨ من جمادى الأولى سنة ١٣٦٦ بناحية كفر الزيات مديرية الغربية

أولا: اشتركا مع مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير ورقة رسمية
هي إعلام الوراثة الصادر من محكمة كفر الزيات الشرعية بتاريخ ٢٩ من ديسمبر
سنة ١٩٤٤ « ٣٣ سنة ٤٤ - ٩٤٥ » بكشط رقم ٤ من تاريخ سنة وفاة بسيوني
رمضان وجعله ٣ ليكون تاريخ وفاته ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٤٣ بدلا من ٢٩ من نوفمبر
سنة ١٩٤٤ وذلك بقصد عدم دفع ضريبة الأيلولة على التركة فوكت الجريمة
بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وثانيا - استعدلا الورقة المزورة سالفه
الذكر بأن قدماها لمصلحة الشهر العقاري للاستعانة بها في شهر عقد بيع فدان
من المتهم الأول إلى الست فهمه ابراهيم الأنقى وذلك مع علمهما بتزويرها .
وطلبت من قاضي الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٢١١ ،
و ٢١٢ و ٢١٤ و ٤٠-٢-٣ و ٤١ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات
طنطا قضت أولا بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عملا
بالمواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٤٠ / ٢-٣ و ٤١ و ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات
، وثانيا : ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه عملا بنص المادة ٢ / ٥٠ من قانون تشكيل
محاكم الجنايات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... وحيث إن حاصل الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه
قد اعتمد في إدانة الطاعن على مالا أصل له في الأوراق ، ذلك لأنه أسند إليه
قولا لم يقله ، وهو أنه قدم الورقة المزورة لمصلحة الشهر العقاري كما أسند للشاهدة

فهيمه ابراهيم الألفى قولها إن الطاعن طلب منها خاتمها للتوقيع به على الأوراق ، مع أن هذه العبارة لم تصدر منها . ويضيف الطاعن أن المحكمة اعتبرت المتهم الآخر الذى قضى ببراءته شاهدا ضد الطاعن وتحدثت عنه بهذه الصفة ، فى حين أنه كان متهما معه فى الدعوى وله المصلحة الأولى فى التزوير الذى وقع . هذا الى أن الحكم أخطأ فى الإسناد أيضا حين أشار فى استخلاصه الأخير للوقائع إلى الشاهد عبد المجيد داود الغايش مسندا له قولاً لم يذكره فى التحقيقات . وفى ذلك كله خطأ فى الإسناد واضطراب يعيب الحكم بما يبطله .

وحيث إنه لما كان الثابت من مبررات الدعوى التى أمرت المحكمة بضمها لتحقيق وجه الطعن أن الطاعن أقر فى قول له بأنه قدم الورقة المزورة للشهر العقارى ، فإن للمحكمة أن تعتمد على هذا القول ولو أنه عدل عنه فيما بعد . أما ما أورده الحكم عن شهادة فهيمه ابراهيم الألفى فهو ما يستخلص من أقوالها فى التحقيقات الأولية استخلاصا سائغا . هذا ولما كان الحكم قد أورد فحوى شهادة عبد المجيد داود الغايش بما يتفق مع ما جاء عنها فى التحقيقات ، فلا يؤثر فى سلامته أنه أشار إلى أن شاهدا آخر هو عبد المقصود على عجيله قال العبارة التى يشكو منها الطاعن وأوردها الحكم صحيحة حين تحدث عن شهادة ذلك الشاهد، إلا أنه حين أشار إليه بعدئذ لدى استخلاص المحكمة للأدلة بلفظ « الشاهد الثانى » مع أن الواضح من سياق العبارة أن حقيقة المقصود هو الشاهد الأول لا الثانى ، فالخطأ مادى بحث لا يؤثر فى سلامة الحكم . أما ما يقوله الطاعن بصدد التحدث فى الحكم عن المتهم الآخر الذى قضى ببراءته بلفظ شاهد ، فلا يضير الحكم ولا يؤثر فى سلامته مادام أن قول منهم على آخر هو فى الواقع وحقيقة الأمر شهادة يسوغ لمحكمة الموضوع التعويل عليها فى الادانة وإذن فإن ماورد فى هذا الوجه غير سديد .

وحيث ان مبنى الوجه الثانى هو أن الطاعن أسند أمام قاضى الإحالة ولدى سؤاله بجلسة المحكمة للمتهم الآخر عبارة صدرت منه أمام رئيس الشهر

العقارى لو صحت لكان لها أثرها على مصير التهمة الموجهة إلى الطاعن ، ولقد طلب الدفاع عنه من المحكمة استدعاء هذا الموظف لسؤاله عن تلك الواقعة ولكنها لم تجبه إلى هذا الطلب مع أهميته ، وهذا منها إخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إنه لما كان القانون قد بين في المادتين ١٧ و ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الطريق الواجب اتباعه ، بصدد اعلان الشهود ، وكان الطاعن لم يعلن هذا الموظف لسؤاله كشاهد نفي له كما تقضى بذلك المادة ١٨ من ذلك القانون ، بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استدعاء المحكمة له . ولما كان للمحكمة في هذه الحالة - كما هو صريح نص المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات السلطة في تقدير ما إذا كانت الدعوى بحاجة إلى سماع مثل هذا الشاهد أو عدمه فإن في اطراحها لهذا الطلب ما يفيد بذاته أنها رأت عدم حاجة الدعوى إلى سماعه وإذن فلا يعد ذلك منها إخلالا بحق الدفاع كما يذهب الطاعن في طعنه

وحيث إن مؤدى الوجه الثالث هو أن المحكمة عولت في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد عبد المقصود أبو عجيبة في التحقيقات الأولية دون أن تسمعه بالجلسة ، مكتفية بتلاوة أقواله ، وهذا منها خطأ في الاجراءات مادام أن سماع الشاهد كان ممكنا بتأجيل الدعوى واعادة إعلانه بالحضور . ويضيف الطاعن أن كاتب المحكمة لم يوقع على الحكم ومحضر الجلسة .

وحيث إنه لا محل لما يشير الطاعن في هذا الوجه ، فالثابت في محضر الجلسة أن هذا الشاهد تخلف عن الحضور ، فلم يتمسك محامى الطاعن بوجوب سماعه ، ولم يطالب بالتأجيل لهذا الغرض ، بل على الضد من ذلك فقد وافق على الاكتفاء بتلاوة أقواله فتليت بالجلسة . وإذن فالإجراءات تكون صحيحة وفقا لما قرره

القانون في المواد ٤٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات و ١٦٥ من قانون تحقيق الجنايات . أما ما يشير الطاعن بصدد عدم توقيع الكاتب على الحكم ومحضر الجلسة ، فانه لما كان لا يدعى أن الحكم قد صدر على نحو آخر غير ما أبت في الحكم المطعون فيه ومحضر الجلسة أو أن الاجراءات التي ثبت فيها وقوعها تغاير حقيقة ما وقع فعلا ، ولما كانت المادة ٣٥٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الجديد — أسوة بالمادة ١٠٤ من قانون المرافعات القديم لا تنص على البطلان إذا لم يوقع الكاتب الحكم مما مفاده ألا يترتب على إهمال الكاتب التوقيع بطلان الحكم أو بطلان اجراءات المحاكمة ، إذ لو أن الشارع يترتب البطلان على عدم التوقيع لما فاته أن ينص على ذلك صراحة في المادة ٣٥٠ كما حرص أن يفعل في المواد التي سبقها مباشرة — لما كان ذلك وكان الحكم ومحضر الجلسة لهما قوامهما قانونا ، ووقع رئيس الجلسة عليهما ، فان إهمال الكاتب التوقيع عليهما لا يترتب عليه وحده بطلانهما .

وحيث إن الوجه الرابع يتحصل في القول بأن المحكمة استندت فيما استندت إليه في الادانة إلى دليل غير منتج في الاثبات .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى ، وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من الطاعن ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . ومادام الأمر كذلك ، فان الجدل الوارد في الطعن في هذه الناحية لا يكون مقبولا لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ، وهو من إطلاقات محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢١)

القضية رقم ١١٣١ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد
أحمد عليم بك المستشارين .

دخول عقار قصد منع حيازته بالقوة . لا يشترط استعمال القوة بالفعل . يكفي أن يكون قد بدا
من المتهم ما يفيد نيته في ذلك .

لا يشترط في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته استعمال القوة بالفعل ،
بل يكفي أن يكون الجاني قد بدا منه ما يفيد أن في نيته استعمال القوة . فإذا
كان الحكم قد أثبت أن المجني عليه هو الحائز الفعلي للعقار وأن المتهمين
قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الأول والثاني وشد الثالث أزرهما في ذلك
وأنهم قصدوا بهذا منع حيازته بالقوة وتألبوا عليه إلى درجة بخشي منها
الاصطدام — فهذا يكفي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هؤلاء الطاعنين بأنهم في يوم ٩ من أكتوبر سنة ١٩٤٧
بدائرة مركز أشمون دخلوا عقاراً «أرضاً زراعية» في حيازة شحاته على هيبة بقصد
منع حيازته بالقوة ، وطلبت عقابهم بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات .
وادعى بحق مدني شحاته على هيبة وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين
بمبالغ عشرة جنيهات على سبيل التعويض . ومحكمة أشمون قضت عملاً بمادة
الآهام المذكورة بحبس كل من المتهمين شهراً واحداً مع الشغل وأمرت بكفالة

قدر اثلاثة جنهات لكل منهم اوقف التنفيذ وبالزامهم بالتضامن بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية عشرة جنهات على سبيل التعويض والمصروفات المدنية . فاستأنف المحكوم عليهم . ومحكمة شبن الكوم الابتدائية قضت عملا بمادة الاتهام المذكورة بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين بالمصاريف المدنية الاستثنائية . فطعن المحكوم عليهم في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانة الطاعنين لدخولهم عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ، قد جاء خالياً من الأسباب ولم يشر إلى أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي كما أنه أخطأ في الاستدلال ، ذلك أن الواقعة لا تعدو أن تكون نزاعاً مدنياً يدور حول الملكية ووضع اليد مما لا جريمة فيه ولا محل للعقاب عليه ، فانه على حين أن الأطيان موضوع النزاع مملوكة للطاعن الأول وهـؤجـة منه إلى الطاعن الثاني الذي زرعها فعلاً ، فقد أراد المدعى بالحقنوق المدنية أن يستعين بالادارة على تمكينه من وضع اليد على هذه الأطيان ، فقدم إلى صهره العمدة بلاغا ادعى فيه أن الطاعنين قد اعتادوا التوجه إلى أرضه بقصد الاحتكاك به وإحداث المشاكل معه ، وعلق العمدة على هذا البلاغ بأنه أراد التوفيق بين الفريقين ، فلم يفلح ، فاضطر إلى إحالتهما إلى مركز البوليس حرصاً على الأمن وخوفاً من التصادم بسبب كونهما من ذوى الأسر الكبيرة في البلدة . ويقول الطاعنون إن الحكم استخلص من هذا البلاغ ومن تعليق العمدة عليه أن الطاعنين قد قصدوا إلى منع حيازة الحنجى عليه بالقوة ، في حين أن أقوال هذا الأخير في التحقيقات لاتشير إلى حصول استعمال القوة أو التهديد من أحد ، بل إنها تدل على العكس ، وتفيد أن الطاعنين إنما زرعوا الأرض بسلام وفي هدوء وبدون قوة أو تهديد .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد حكم محكمة أول درجة الصادر بإدانة الطاعنين قد استند في ذلك إلى أسباب هذا الحكم وقال إنه يأخذ بها ، فلا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعنون من خلو الحكم المطعون فيه من الأسباب . ولما كان ذلك الحكم قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعنين بها ، فأثبت أن المحنى عليه هو الحائز الفعلي للعقار ، وأن الطاعنين قد تعرضوا له ودخلوا الحقل فزرعه الأول والثاني وشد الثالث أزرهما في ذلك وأنهم تصدوا بذلك منع حيازته بالقوة وتألّبوا بعضهم مع بعض ضده إلى درجة مخشى منها الاصطدام الذي يهدد الأمن . ولما كان لا يشترط في هذه الجريمة استعمال القوة بالفعل ، بل يكفي أن يكون الجاني قد بدا منه ما ينفذ أن في نيته استعمالها إذا اقتضت الحل ذلك ، وكان الحكم قد بين الأدلة التي استند إليها في منطق سليم فيما قضى به ، فإن ما يثيره الطاعنون لا يعدو في واقعته أن يكون جدلا في موضوع الدعوى وعوداً إلى مناقشة أدلتها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠

(١٢٢)

القضية رقم ٣٦٦ سنة ٢٠ التضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك ، ورحمن اسماعيل الهضيبي بك ، وفريد إبراهيم عوض بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين ،

أثبت . شهود لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى وعولت على أقوالهم . تمسك المتهم في مذكرته إلى المحكمة الاستئنافية بسماع الشهود النائين . تأييدها الحكم الابتدائي لأسبابه وعدم ردها على ما جاء بمذكرته في صدد سماع الشهود . حكم معيب .

نقض . نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن . يستفيد منه الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسبابا لطلعه لوحدة الواقعة .

إذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع الشهود الذين عولت في اداة المتهم على أقوالهم رغم طلب المتهم سماعهم ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت

بتأييد الحكم الابتدائي بناء على الأسباب التي قام عليها دون أن تسمع سوى بعضهم رغما من تمسك المتهم بسماع الباقيين، ولم ترد في حكمها على ما جاء بمذكرته في هذا الشأن — فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم الطاعن يستفيد منه الطاعن الآخر الذي قرر الطعن في الميعاد ولم يقدم أسباب طعنه على الحكم بعد ختمه وذلك لوحدة الواقعة التي دين الاثنان فيها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين في قضية الجنحة رقم ١٦٢٥ سنة ١٩٤٦ بأنهما في ٢٠ من فبراير سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم الوايلي : ١ — سرقوا البطاطين الموضحة بالمحضر للجيش الأمريكي — مع آخرين حكيم عليهما ٢ — ضربوا احمد ابراهيم احمد فأحدثوا به الاصابات الموضحة بالكشف الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما، وطلبت عقابهم بالمادتين ٥/٣١٧ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الوايلي قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس كل من المتهمين شهرين بالشغل والنفاذ عن التهمة الأولى وتغريم كل من المتهمين الأول والثاني ١٥٠ قرشا عن التهمة الثانية بلا مصاريف فعارض المتهمان . والمحكمة قضت عملا بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٢ من قانون العقوبات بتعديل الحكم الغيابي عن التهمتين والغاء النفاذ بالنسبة لتهمة السرقة الأولى وتقدير كفالة قدرها ١٠٠ قرش لكل منهم لوقف التنفيذ بلا مصاريف ، فاستأنفا . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن الثاني على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بحقه في الدفاع فقد طالب محاميه في مذكرته الى محكمة أول درجة سماع شهود الإثبات الأربعة

فلم تجبه المحكمة الى هذا الطلب وقضت بإدانته . ولما استأنف عاد الى طلب سماعهم فأجابته المحكمة الاستئنافية الى طلبهم الا أنه بجلسة نظر الاستئناف لم يحضر من أولئك الشهود غير اثنين فقط ولم يحضر الآخرون فسمعت المحكمة الشاهدين الحاضرين وأجلت القضية للحكم وصرحت بتقديم المذكرات . وقد قدم محامى الطاعن مذكرته متمسكا فيها بسماع الشاهدين الآخرين وطالبا تنفيذ قرار المحكمة السابق بسماع جميع الشهود ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب وحكمت بتأييد الحكم المستأنف ولم ترد في حكمها عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على مفردات الدعوى التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن محامى الطاعن قد تمسك فى مذكرة دفاعه المقدمة الى محكمة الدرجة الأولى بطلب سماع شهود الإثبات ولكن المحكمة قضت بإدانته بناء على أقوال أولئك الشهود دون سماعهم ، وأن المحكمة الاستئنافية بعد أن استجابت إلى ما طلبه من إعلان شهود الإثبات أمامها لم تسمع من هؤلاء الشهود إلا الاثنين اللذين حضرا بجلسة نظر الاستئناف ولم تسمع مرافعة ، وإنما حجزت القضية للحكم وصرحت للدفاع بتقديم مذكرات ، وأنه على الرغم من تمسك محامى الطاعن فى المذكرة المقدمة منه بأنه لازال متمسكا بطلب سماع الشاهدين اللذين لم يحضرا قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون أن ترد على ما جاء بمذكرة محامى الطاعن من أنها لم تمكنه من المرافعة الشفوية وإبداء ما كان مصرا عليه من التمسك بسماع جميع الشهود ولاهى بينت سبب عدم استجابتها لما طلبه من سماع الشاهدين . ولما كان يبين مما تقدم أن شهود الإثبات الذين عولت محكمة أول درجة فى ادانة الطاعن على أقوالهم لم يسمعوا أمامها وان المحكمة الاستئنافية قضت بتأييد الحكم الابتدائى بناء على الأسباب التى قام عليها ولم تستجب لما تمسك به الطاعن فى مذكرته من سماع الشاهدين الغائبين ، ولم ترد فى حكمها على ما جاء بمذكرته فى هذا الشأن—لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيامتينا نقضه .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة الى هذا الطاعن يستفيد منه الطاعن الأول
الذى قرر الطعن فى الميعاد ولم يقدم أسبابا لطعنه على الحكم بعد ختمه وذلك
لوحة الواقعة التى أدين الطاعنان بها .

(١٢٣)

القضية رقم ١٠٣٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسنى بك ، وحسن اسماعيل الهضبي بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

نقض . حكم غيابي . الطعن فيه من النيابة قبل إعلانه إلى المتهم . لا يجوز .

الطعن بطريق النقض لا يجوز الا فى الأحكام النهائية . فاذا كان الثابت
أن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا ضد المتهم وقررت النيابة الطعن فيه ثم تبين
أن هذا الحكم لم يعلن إلى المتهم إلا بعد التقرير بالطعن — فهذا الطعن لا يكون جائزا .

الوقائع

أقام إبراهيم أفندى نجيب هذه الدعوى مباشرة على محمد على عبد الواحد
لدى محكمة السنبلالوين الجزئية يتهمه فيها بأنه فى مساء ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٨
بالسنبلالوين دقهلية اعتدى عليه بالطريق العام وسبه سبا علنيا بقوله « ياخول
يلعن أبوك ابن كلب نتن » واستشهد على هذه الواقعة محمود سراج وعبد الوهاب
محمود ، وطالب محاكمته بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ من قانون العقوبات .
كما طلب انقضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض ، وقد قيدت
الدعوى بجدول المحكمة المذكورة برقم ٣١٩٥ سنة ١٩٤٨ . ومحكمة السنبلالوين

الحزبية قضت عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ والمصاريف و ١٠٠ قرش مقابل أنعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات . فاستأنفت النيابة . ومحكمة المنصورة الابتدائية بهيئة استئنافية قضت غاييا بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ وتقدمت تقريرا في نفس التاريخ بنته على ختم الحكم المطعون فيه في الميعاد القانوني ودعمته بشهادة رسمية تثبت ذلك . وبجلسة ٢٣ من أكتوبر المحددة لنظر هذا الطعن سمعت المرافعة في الدعوى ثم أجلت القضية بناء على طلب النيابة للتحري عما إذا كان الحكم المطعون فيه قد أصبح نهائيا أم لا

وبجلسة اليوم (١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠) قالت النيابة إن الحكم الغيابي المطعون فيه لم يعلن إلى المتهم الا في يوم ١٥ من يونيه سنة ١٩٥٠ وبذلك يصبح الحكم غير نهائي لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

المحكمة

... وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر غاييا ضد (المطعون ضده) بتاريخ ٩ من مارس سنة ١٩٥٠ ، وقررت النيابة الطعن فيه بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٠ وقد تبين من البرقية الواردة من نيابة المنصورة بتاريخ ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ أنه لم يعلن الا في ١٥ يونيه سنة ١٩٥٠ أى بعد التقرير بالطعن ، ولما كان الطعن بطريق النقض لا يجوز الا في الأحكام النهائية فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن المقدم من النيابة العامة (الطاعنة) في ذلك الحكم .

(١٢٤)

القضية رقم ١٣١٣ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب السادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب المزة :
أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومهم إبراهيم عوص بك ، وإبراهيم خليل بك المستشارين :

بلاغ كاذب . القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق الا بثبوت علم المبلغ
بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه السوء بالمجنى عليه والاضرار به . فاذا لم يعن
الحكم ببيان القصد الجنائي على تلك الصورة ولم يقم الدليل عليه فإنه يكون
قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

أقام عزيز اسحق هذه الدعوى مباشرة لدى محكمة الجمالية على بيرنادر
يتهمه في صحيفتها بأنه كان يعمل كاتباً في محل المهتم الذي رفض اعطاءه أجره
وقدم شكوى ضده الى قسم الجمالية قيدت برقم ٢٣٩٦ اداري الجمالية ينسب
إليه فيها تبديد نقود في عهده وحفظات اداريا ، ثم قدم بعد ذلك شكوى
أخرى الى قسم الجمالية يتهمه فيها بسرقة اكلشيه محله التجاري وقيدت جنحة
برقم ٩٣٠ سنة ١٩٤٩ الجمالية وقبض عليه وحبس في القسم ثم أفرج عنه وقيدت
ضد مجهول ، وأنه أصابه من جراء ذلك ضرر مادي وأدبي وأن ما قام به المهتم
هد بلاغا كاذبا ، وطلب معاقبته بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات كما طالب
إلزامه بأن يدفع اليه على سبيل التعويض مبلغ ٥٠ جنيا والمصاريف المدنية
الأتعاب . والمحكمة قضت عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنيا وإلزامه بأن يدفع
للمدعى بالحق المدني مبلغ عشرين جنيا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية

بلا مصاريف جنائية. فاستأنف. ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف والزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية بلا مصاريف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا في بيان أركان جريمة البلاغ الكاذب التي دانه بها كما يتطلبها القانون ، إذ لم يعن باستظهار القصد الجنائي ، وهو علم الطاعن بكذب البلاغ وانتواؤه ، السوء والاضرار بالحجي عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي حين تعرض لركن القصد الجنائي قال : « وحيث إنه تبين مما تقدم أن المتهم في تبليغه ضد المدعى المدني في الشكوى الادارية والجنحة المنضمة تسرع ولم يحتط ، وكان سيء القصد وتكون بذلك التهمة ثابتة ضده ويتعين معاقبته طبقا للمواد المطلوبة » وقد أيدى الحكم الاستئنافي لأسبابه وأضاف إليها ما يأتي : « ان سوء قصد المتهم يؤخذ من تولية هذا المدعى بالحق المدني بهذين التبليغين بالتوالى نكاية في هذا المدعى المدني لخروجه وانضمامه إلى من كانوا شركاء لهذا المتهم ، وتبين المحكمة أن المتهم كان فيهما سيء النية. لهذه الظروف والملابسات التي جرى فيها هذان التبليغان ، وقد قبض على المتهم في كل منهما وانتهى الأول منهما بالحفظ الاداري ، وثانيهما بقيد الحادث ضد مجهول مع أن تبليغ هذا المتهم فيهما كان قاطعا في الاتهام وليس مجرد تبليغ عن حادثة جرت وتحوم فيها الشبهات حول ذلك المدعى مما تنجم عنه تلك النتائج التي لحقت المدعى بالحق المدني مما يوجب جميعا تأييد الحكم المستأنف . » ولما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب لا يتحقق إلا بثبوت علم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتواؤه السوء بالحجي عليه

والاضرار به ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعن ببيان القصد الجنائي على تلك الصورة ، ولا بإقامة الدليل عليه فانه يكون قاصرا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(١٢٥)

القضية رقم ١٣١٤ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع . متهم لم يطلب إلى قاضى الإحالة اعلان شاهد وعدم قيامه هو بإعلانه . طلبه إلى المحكمة سماع هذا الشاهد . اغفاله . لا إخلال بحق الدفاع .

مادام المتهم لم يطلب إلى قاضى الاحالة إعلان الشاهد الذى يريد أن تسمعه المحكمة ولم يتم هو باعلانه إذ لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملا بالمادتين ١٧ و ١٨٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات — فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع إذا هى لم تجبه إلى طلب سماع هذا الشاهد.

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن فى قضية الجناية رقم ٤٥ سنة ١٩٤٧ العياط المقيدة بالجدول الكلى برقم ٦ سنة ١٩٤٨ — بأنه فى يوم ٩ من يناير سنة ١٩٤٧ الموافق ١٦ من صفر سنة ١٣٦٦ هجرية بناحية ميت رهينة مركز العياط مديرية الحيزة — أحدث بمحمد عبد القادر السودانى عمداً الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تخلفت من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من العظم الحدارى الأيسر مما يجعل المخ أكثر تأزراً بالاصابات الخارجية والتغيرات الجوية ولا يمكن تقدير مدى هذه العاهة لخطورة ما قد ينشأ عنها من مضاعفات

في المستقبل ، وأحدث أيضا بعاشور سيد احمد عيسى عمسدا الاصابة الموصوفة
بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما ،
وطلبت إلى قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١/٢٤٠
و ١/٢٤١ من قانون العقوبات فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمادتين سالفتي الذكر
وقد ادعى كل من ١-عاشور سيد احمد عيسى و ٢-محمد عبد القادر السوداني
بحق مدني قبل المتهم وطلب الأول القضاء له عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة
تعويض كما طلب الثاني القضاء له عليه بمبلغ خمسمائة جنيه بصفة تعويض
أيضا. ومحكمة جنايات الحيزة قضت عملا بمادتي الاتهام والمادة ١٧ من قانون
العقوبات بمعاقة امباني استماعيل شرف بالحبس مع الشغل سنة واحدة
وبالزامه بأن يدفع لعاشور سيد احمد عيسى مبلغ ثلاثين جنيها والمصاريف
المدنية المناسبة. وبأن يدفع لمحمد عبد القادر السوداني مبلغ سبعين جنيها والمصاريف
المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة لكلهما . فطعن الطاعن في هذا
الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا
وأخل بحقه في الدفاع. فقد طلب إلى المحكمة استدعاء شيخ الحفراء لسؤاله
في ظروف القبض عليه واستند إلى ما قرره نائب العمدة من أنه إذ أبلغ
بالحادث الأول الذي وقع في الحقل أرسله وبعض الحفراء للقبض عليه فوجدوه
في طريقه إلى البلدة مما لا يمكن معه القول باقترافه الجريمة الثانية التي وقعت
بالبلدة أمام منزله، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ولم ترد عليه ، ويضيف
الطاعن أنه استند في دفاعه إلى كذب المجني عليهما، إذ قال إن الواقعتين وقعتا
في الغروب مع أن إحداهما حدثت بالحقل والأخرى بالبلدة، وكانت المسافة
بينهما ثلاثة كيلومترات ، وقد قبض عليه قبل وصوله إلى البلدة، ولكن المحكمة
دانت دون أن تحدد وقت ارتكاب الحادثين أو تحدد المسافة بين الحقل والبلدة
تحديدا سليما يتضح منه كيفية إمكان اقترافه الجريمةتين معا في هذه الظروف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بيانا كافيا وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت التهمتين اللتين دانت الطاعن بهما وأوقعت عليه عقوبة الجريمة الأشد منهما تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان الأمر كذلك ، وكان مأوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ، إذ هو لا يخرج عن المجادلة في تقدير الأدلة التي أخذت بها محكمة الموضوع ومبلغ الاطمئنان إليها مما تختص هي به ولا معقب عليها فيه . أما ما يزعمه عن الاخلال بحقه في الدفاع فلا وجه له ، إذ كان عليه أن يطلب إلى قاضي الاحالة إعلان الشاهد الذي يريد أن تسمعه المحكمة أو يقوم هو بإعلانه إذا لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملا بالمادتين ١٧ ، و ١٨٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢٦)

القضية رقم ١٣١٦ سنة ٢٠ القضائية :

ب. يامة حصرة صاحب المادة أحمد محمد بن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الامرة : أحمد حسني بك ، وحن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، ومجد أحمد غنيم بك ، المستشارين .

اثبات . اعتراف المتهم بحضر البوليس . عدوله عنه . الأخذ به . جائز . استدعاء محرر المحضر لمناقشته فيه . لا يلزم .

لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف المتهم الوارد بمحضر البوليس ولوعده عنه فيما بعد ولا يصح للمتهم أن يعيب الحكم لأخذه بهذا الاعتراف دون استدعاء ضابط البوليس المحرر للمحضر لكي تتيح له فرصة مناقشته مادام هو لم يطلب إلى المحكمة هذا الاستدعاء .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجناية رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٩ كفر الزيات المقيمة بالجدول الكلى برقم ٢٨٩ سنة ١٩٤٩ — بأنه في يوم ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ الموافق ١٦ من صفر سنة ١٣٦٨ بناحية كفر حشاد مركز كفر الزيات مديرية الغربية ، أولا : ضرب السيد محمد مراد فأحدث به الاصابتين المبيتين بالتقرير الطبي والتي تخلفت عنهما عاهتان مستديمتان يستحيل برؤهما : احدهما فقد جزء يضاوى الشكل من عظام القبوة الواقعة للمخ قطره ٤ × ٣ سم يعرض حياته للخطر ، ويقلل من قدرته على العمل بنحو ١٠٪. والثانية إعاقة بسيطة في حركتي كب و بطح ساعده الأيسر تقلل من قدرته على العمل بنحو ٢ الى ٣ ، ثانيا : ضرب آمنة القطب وفاطمة محمد مراد ومع آخرين ضرب عبد الله محمد مراد فأحدث بهم الاصابات الميئة بالتقارير الطبية والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد عن عشرين يوما، وطلبت إلى قاضي الاحالة إحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات. فقرر بذلك، وقد ادعى السيد محمد مراد بحق مدنى قبل الطاعن وطلب القضاء له عليه بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنائيات طنطا قضت عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة محمود على عامر بالسجن لمدة ثلاث سنين وإلزامه بأن يدفع إلى السيد محمد مراد مبلغ ٦٠ جنيا مصريا على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

...وحيث إن الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن باحداث عاهتين مستديمتين بالحجى عليه قد شابه القصور كما أخطأ في الاستدلال وأخل بحقه في الدفاع ، ذلك أنه استهل أسبابه ببيان لواقعة الدعوى مؤداه

أنه قام بين المجنى عليه سيد محمد مراد وبين محمود محمد حشاد واحمد محمد حشاد خلاف على مياه الري فتشاجروا واعتدى الأخيران على الأول بالضرب البسيط فتخلص منهما وسار مسرعاً في الطريق فلاحقه الطاعن — وكان يحقد عليه من قبل — وضربه بعصا من الشوم على رأسه وذراعه فأحدث به العاهتين . — استهل الحكم بهذا البيان ثم انتهى إلى القول بأن من بين أدلة الثبوت ما قرره المجنى عليه في التحقيقات وشهد به في الجلسة من أنه بسبب الخلاف على مياه الري ضربه الطاعن على رأسه وساعده ، وبذا فإن الحكم لم يبين مدى اتصال واقعة الخلاف على المياه بواقعة اعتداء الطاعن على المجنى عليه . وهو أم كان من شأنه أن يؤثر في الرأي الذي انتهى إليه . هذا إلى اغفال الحكم ما أثاره الدفاع بالجلسة من أن ما شهد به كل من عامر عشاوى في التحقيقات ومحمد حسنين عيد أمام المحكمة يفيد أن الطاعن ومحمود محمد حشاد أحد المتشاجرين على مياه الري قد ضرب كلاهما المجنى عليه وأنه لم يدفع بهذا الأخير إلى قصر الاتهام على الطاعن إلا الحصومة القائمة بينهما وأنه من الحائز أن تكون إحدى الإصابتين على الأقل قد حدثت من الشخص الآخر الذي كان مع الطاعن مما لا يسوغ معه اسناد الإصابتين كليهما إليه الأمر الذي تأثر به مركزه في تقدير العقوبة . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أن الحكم قد أورد للشهود أقوالاً أمام المحكمة تخالف الثابت منها بمحضر الجلسة ونسب إلى الطاعن أنه اعترف بالتحقيقات مما يفهم منه أنه اعترف أمام النيابة ، على حين أن الاعتراف المقول بحصوله إنما جاء في محضر استعلامات البوليس وأن المدافع عن الطاعن قد تمسك أمام المحكمة بأنه قد عدل عنه ، مما كان يتعين معه على المحكمة ، وقد رأت أخذ المتهم بهذا الاعتراف — أن تستدعي ضابط البوليس محرر المحضر وتناقشه . في كنهه لكي تتيح للطاعن فرصة مناقشته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها واستند في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت الواقعة بظروفها قبل الطاعن . ولما كان ذلك

وكان ما انتهى اليه الحكم من إدانة الطاعن بناء على الأدلة التي ذكرها ؛ مفيدا بذاته أنه اظهر ما قاله بعض الشهود من اشتراك شخص آخر معه وكان له الموضوع أن تأخذ باعتراف المتهم الوارد بمحضرة البوليس ، ولو عدل بعد ، وكان المدافع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة استدعاء ضارة لما كان كل ذلك ؛ فان ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو في واقع موضوعياً ونقاشاً حول أدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه.

(١٢٧)

القضية رقم ١٣١٨ سنة ٢٠ القضائية :

برياعة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم ابراهيم موسى بك و ابراهيم خليل بك المستشريين

١ - جريمة . اركانها . الباعث ليس من أركان الجريمة .

ب - اثبات . حرية المحكمة في الأخذ بالدليل .

١ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصراً من عناصر تكوينها .

٢ - للمحكمة أن تأخذ بما تظن اليه من الأدلة وتطرح ما عداها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين في قضية الجناية رقم ١٣٥١ سنة ١٩٤٨ بيا المقيدة بالجدول انكلي برفم ١٨٣ سنة ١٩٤٨ بأنهما في يوم ١٦ من أبريل سنة ١٩٤٧ الموافق ٢٤ من جمادى الاولى سنة ١٣٦٦ بدائرة مركز بيا مديرية بني سويف ، الأول :

ضرب هريدى محمد هريدى عمدا مع سبق الاصرار بأن انتوى ضربه وأعد لذلك عصا هوى بها على رأسه فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأت عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من عظام الجمجمة مما يجعل المصاب عرضة للتغيرات الحوية وأكثر تأثرا بالاصابات البسيطة مما يجعله عرضة لأمراض دماغية متعددة فى المستقبل ، والثانى : أولا - ضرب قطب عبد السلام سيد عمدا فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي وأتى أعجزته عن أعماله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . ثانيا - ضرب عائشة محمد عبد البارى عمدا فأحدث بها الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي لا تحتاج لعلاج ، وطلبت الى قاضى الاحالة احالتهما الى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢-١/٢٤٠ و ٢-١/٢٤١ و ٢-١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى هريدى محمد بحق مدنى قبل المتهمين وطلب التمساء له عليهما بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنایات بنى سويف قضت عملا بمراد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة قطب عبد السلام السيد بالسجن لمدة أربع سنين ومعاقة سيد حسن احمد بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبالزام قطب عبد السلام سيد بأن يدفع الى هريدى محمد هريدى المدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠٠ مائة جنيه تعويضا والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش أنعاب محاماة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن الثانى قد قرر الطعن على الحكم ، ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، فطعنه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن أوجه الطعن المتقدم من الطاعن الأول يتحصّل فى القول بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا إذ استند فى ادانته إلى دليل لا يؤدى إلى ثبوت التهمة

إذ لم تكن هناك علاقة بين المجني عليه وأحد ممن اشتركوا في المشاجرة السابقة التي ترتب عليها هذا الحادث، وبالتالي ليس ثمة ما يدعو للاعتداء المنسوب إلى الطاعن ، هذا فضلا عن أن المحكمة أخذت بأقوال شاهد دون الآخر بغير مرجح ، واطرحت كلية شهادة بعض الشهود عن وقائع لها أهميتها في الدعوى مما يدل على كذبهم جميعا .

وحيث إن الحكم بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن مستندا في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها . ولما كان الباعث على ارتكاب الجريمة التي دين بها الطاعن ليس بعنصر من عناصر تكوينها، وكان للمحكمة أن تأخذ من الأدلة بما تطمئن إليه وتطرح ماعداه فإن ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الأدلة في الدعوى مما يستقل به قاضي الموضوع من غير معقب عليه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٢٨)

النضية رقم ١٣١٩ سنة ٢٠ القضائية :

اثبات . الأدلة في المواد الجنائية متأسكة . الاعتداد على أمر قطعت به المحكمة دون بيان صحتها في ذلك . حكم مريب .

نقض . وصف الواقعة . نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن يقتضى منه بالنسبة إلى الطاعن الآخر .

إذا كانت المحكمة قد قطعت في حكمها بأن الدماء التي وجدت بملابس المتهم وبجسمه إنما هي من دماء القاتل المتهم هو بقتله ، واطرحت دفاعه الذي علل فيه وجودها بأنها من دم أخيه دون أن تبين الأدلة التي استند إليها فيما قطعت

به من ذلك — فان هذا يعيب حكمها ويوجب نقضه ؛ إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا .

ونقض هذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر ، لأن وحدة الواقعة تستوجب لحسن سير العدالة أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إلى الطاعنين كليهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذين الطاعنين في قضية الجنائية رقم ١١١٤ سنة ١٩٤٨ طام المقيدة بالجدول الكلى برقم ٦٠٣ سنة ١٩٤٨ - مع آخرين حكم عليهم قتلوا عمدا احمد عبد العال عمر وذلك بأن ضربه أحد الآخرين بعصا غليظة على رأسه وانهاه عليه الباقون طعنا بالسكاكين فى بطنه ووجهه ورأسه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت إلى قاضى الاحالة احوالهم إلى محكمة جنابات سوهاج لمعاقبتهم بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر احوالهم إليها لمعاقبتهم بالمادة المذكورة . وقد ادعت زوجة المحبى عليه بحق مدنى قبل المتهمين متضامين وطلبت القضاء لها عليهم بمبلغ مائه جنيه بصفة تعويض ، ثم تنازلت عن دعواها مع حفظ حقها فى إعادة رفع الدعوى المدنية . ومحكمة جنابات سوهاج قضت عملا بمادة الاتهام بمعاقة المتهمين على سليمان السيد ومصطفى على موسى بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه أقيم على دليل لا سند له ، لـ أن المحكمة قررت على سبيل القطع أن الدماء التى وجدت بملابس

الطاعن الأول وبجسمه والتي علل وجودها بأنها دماء أخيه لما احتضنه عقب قتله في الحادث إنما هي نتيجة للاعتداء على القتل الذي وجد به من الاصابات الطعنية مايزيد على العشرين ، مع أن هذا الذي قالته المحكمة لايقوم على أساس إذ لم يحاول المحقق أن يأمر بتحليل هذه الدماء ويتأرن بين فصيلتها وفصيلة المحنى عليه حتى تبين حقيقة الحال . وأنه مادام هذا الدليل القنى منعدا فلا يصح أن تقطع المحكمة بتعليل دون آخر فى مصدر هذه الدماء ، ويكون استدلالها بهذا الدليل الخاطئ مبطلا للحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ تعرض للأدلة على ثبوت التهمة التى دان بها الطاعنين قد قال فى ذلك : « ان مقارفة الطاعنين لجرمة القتل ثابتة قبلهما من أقوال عبد العزيز عبد الساتر ، وأنه فضلا عما تقدم فوجدتهما بمكان الحادثة أمر لاشك فيه ، فهما باعترافهما قصدا الشارع لما سمعا بحصول العراك ، وأصيب أحدهما فيه فعلا ، كما أصيب شقيق الثانى على مقربة من مكان وجرد جثة القتل ، وأنه تبين أن بملابس وبجسم المتهم الأول دماء غزيرة بشكل بلغت لنظر وقد علل ذلك بأنها دماء أخيه لما احتضنه . والمحكمة ترى أن هذا الادعاء مكثوب إذ مهما قيل فى احتمال اقتراب المتهم المذكور من أخيه فان الدماء لا يمكن أن تصل إليه بالشكل الموصوف فى التحقيق ، والمتطوع به أن هذه الدماء نتيجة الاعتداء المنكر على القتل الذى وجد به من الاصابات ماينبثق العشرين إصابة ، وأن أقوال الشاهد أيدت أيضا قبل المتهمين بالتمثيل الطبي الشرعى الذى دل فى مجموعه على أن اصابات القتل المذكور تحدث من النحر بالساكين وبعض اصابات الرأس رضية ، ولما كانت المحكمة لم تبين الأدلة التى عولت عليها فيما قطعت به واستندت إليه فى ادانة الطاعن الأول من أن الدماء التى وجدت بملابسه وبجسمه هى من دماء القتل لامن دماء أخى الطاعن المذكور ، فان ذلك منها يعيب الحكم ويوجب نقضه ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا .

وحيث إن نقض الحكم لهذا السبب يقتضى نقضه بالنسبة إلى كلا الطاعنين ؛
ذلك لأن وحدة الواقعة ، المتهمين فيها تستوجب — لحسن سير العدالة —
أن تكون إعادة نظر الدعوى بالنسبة إليهما معا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة
لكلا الطاعنين وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٢٩)

القضية رقم ١٣٢٠ سنة ٢٠ القضاية :

(أ) دفاع شرعى . عدم تمتك المتهم أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة . الحكم لا يبين منه
أن هذه الحالة كانت قائمة . إثارة الجدل فى ذلك أمام محكمة القضاة . لا تقبل .

(ب) اثبات . . . الاخذ بأقوال شاهد . بالجلسة مع مخالفتها لأقواله فى التحقيقات الأولية .
لا تريب على المحكمة فيه .

١ — إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة دفاع
شرعى عن نفسه ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه أن المتهم كان فى هذه
الحالة . فكل ما يثيره فى هذا الشأن أمام محكمة النقض لا يكون مقبولا .

٢ — ما دام ما استند إليه الحكم من أقوال للمجنى عليه ثابتاً فى محضر الجلسة
فإنه لا غبار على المحكمة فى ذلك ولو كانت هذه الأقوال مخالفة لما قرره المجنى
عليه فى موطن آخر من التحقيقات الأولية .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الجناية رقم ١٨٩٤ سنة ١٩٤٨
الخليفة المقيدة بالجدول الكلى برقم ٨٠٥ سنة ١٩٤٨ بأنه فى ليلة ١٧ سبتمبر

سنة ١٩٤٨ الموافق ذو القعدة سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم الخليفة محافظة القاهرة
شرع في قتل عبد الفتاح احمد على سعودى عمدا بأن طعنه بسكين في صدره
قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابة الميئة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب
أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه وهو اسعاف المحنى عليه بالعلاج ، وطلبت
إلى قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤
من قانون العقوبات ، فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمواد المذكورة . ومحكمة
جنايات مصر قضت عملا بمواد الانهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات
بمعاقبة المتهم محمد طه محمد بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن هو أن المحكمة لم تكن بتمحيص دفاع الطاعن
وتحقيقه لتبين وجه الحق فيه مع أنه دفاع مهم من شأنه لو صح أن يهدم
الهمة ، ذلك لأنه يتضمن — فضلا عن نفي فعل الشروع فى القتل — أن الطاعن
كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مما كان يجب معه تحميته والرد عليه ردا
صرىحا خاصا ، أما وهى لم تفعل فان الحكم يكون معيبا بالقصور . ويضيف
الطاعن أن الحكم المطعون فيه حين استند فى ادانته إلى ضبط سكين فى منزله
لم يبين كيف وصات هذه السكين إلى منزله مع التسليم بأنه قبض عليه فور
الحادث بعيدا عن هذا البيت ، وهذا منه قصور آخر يعيبه ، وفنحلا عن ذلك
فان الحكم قد أسند للمجنى عليه أنه قال فى التحقيقات وبالحلقة إن الطاعن
هو الذى انفرد بضعفه بالسكين فى حين أنه قال فى التحقيقات الأولية بمحض
أبيانه إنه لم يعرف من طاعنه ثم ما برح أن قال هذا الذى رواه عنه الحكم بالحلقة .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فى حالة
دفاع شرعى عن نفسه ، وكان لا يبين من الحكم المطعون فيه أنه كان فى هذه

الحالة ، فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا ، ولما كان الحكم قد أورد
دفاع الطاعن المشار إليه في وجه الطعن . ثم قال إن الطاعن حين ادعى هذا
الدفع قال إنه ليس لديه أى دليل يؤيده مما مفاده في منطق الحكم أقوال دفاع
رأيه بحكمة الموضوع غير جدى . وكان ما استند إليه الحكم في الادانة من أقوال
المعجنى عليه قد ذكرها في محضر الجلسة ، وإذن فله أصل في التحقيقات
التي أجريت في الدعوى والتي لمحكمة الموضوع أن تقول عليها ولو كان الشاهد
قد نال بما يخالفها في موطن آخر من التحقيقات الأولية ، وكان المستفاد من الحكم
أن السكّين ضبعت مع المهرم حين كان يفتش منزله — لما كان ذلك كله ،
فإن الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٠)

القضية رقم ١٣٢١ سنة ٢٠ القضية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة
أحمد حسنى بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، ومحمد احمد شليم بك المستشارين .

حكم . تسية . دفاع هام . طلب إنادة المعاينة التي أجريت لكي تتبين المحكمة صحة هذا الدفاع .
عدم ارد على الدفاع وعدم اجابة المتهم إلى إجراء المعاينة . قصور .

إذا كان المتهم في القتل الخطأ قد دفع الخطأ عن نفسه مستندا في ذلك
إلى ما قرره أحد الشهود من أن المجنى عليه كان قد رأى السيارة التي يقودها
المتهم قادمة قبل أن يحاول عبور الشارع ، وأن هذا الشاهد نصحه بالانتظار
حتى تمر السيارة فلم يستجب وجرى قائلا إنه يريد أن يسبقها مما مؤداه أنه

هو المتسبب في الحادث ، فأغفلت المحكمة هذا الدفاع ولم ترد عليه ، كما رفضت إجراء المعاينة التي طلبها المتهم لقصور معاينة البوليس عن بيان المكان الذي كانت السيارة قادمة منه والمكان الذي كانت تقصده ومكان المصادمة بالنسبة إلى المكانين ليستبين من ذلك أنه لم يكن مسرعا ، إذ لم تكن المسافة تسمح بالأسراع ، وذلك منها بمقولة إن المعاينة في محضر التحقيق واضحة مع أن هذه المعاينة كما أثبتنا الحكم ليس فيها ما يوضح حقيقة الأمر في دفاع المتهم في هذا الخصوص — فإن هذا الحكم يكون قاصرا واجبا نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ١٤٦٧ سنة ١٩٤٨ بأنه في ٥ من مايو سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم بولاق ، تسبب بغير قصد ولا عمد في قتل فتحي محمد حجاج وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه بأن قائد سيارة في رعونته وبسرعة كبيرة غير مستعمل جهاز التنبيه وبغير محاولة مفاداة الحادث فدهم المجنى عليه وأحدث به الاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وقد ادعى محمد عبد العزيز حجاج بحق مدني قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ قرش صاغ واحد بصفة تعويض . ومحكمة جنح بولاق الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكهالة ألف قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومبلغ مائة قرش مقابل أنعاب الحمامة وأعفته من المصاريف الجنائية . فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية هيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المتهم بالمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالقتل الخطأ جاء قاصر الأسباب وأخل بحق الدفاع . ومن ذلك أن الطاعن قد تمسك في بدء التحقيق وأثناء المحاكمة بأن خطأ منه لم يقع ، وبأن خطأ المجني عليه وحده كان سبب الحادث . فالسيارة لم تدهمه لأنها كانت مسرعة أولاً لأن الطاعن أغفل إطلاق زمارته ، بل إن الثابت في الدعوى أن الغلام المجني عليه رأى السيارة وأراد أن يسبقها فكان مجازفاً بأن جرى فجأة ليعبر الشارع أمامها فوقعت المصادمة . تمسك الطاعن بما تقدم واستند فيه إلى شهادة الغلام محمد محمد عبد الحميد الذي كان يرافق المجني عليه ، وقد شهد في التحقيقات وأمام محكمة أول درجة بما مؤداه أنهما كانا واقفين على الرصيف ولما أرادا عبور الشارع إلى الرصيف الآخر رأيا السيارة قادمة فامتنع هو عن العبور وطلب إلى زميله أن ينظر حتى تمر ، ولكن هذا لم يدعن قائلًا بأنه أسرع منها وجرى عبر الطريق فضربت السيارة فقذفته عند الرصيف إلى جانب صاحبه . اطرح الحكم هذا الدفاع وأخذل الرد على ما استند إليه من أقوال الشاهد سالف الذكر ولم يبين وجه نسبب الطاعن في وقوع الحادث ، كما اطرح مانعاً محاميه أمام المحكمة الاستئنافية على معارضة البوليس من تصور ، وما طلبه من اجراء معارضة شاملة لبيان المكان الذي كانت السيارة قادمة منه ، وهو كوبري أبي العلاء . ومكان « جراج التنظيم » الذي كانت تقصده ومكان المصادمة بالنسبة إلى الموقعين ، والمسافة بين هذه النقط الثلاث وذلك لا يمكن الاستدلال بهذا البيان على صحة دفاع الطاعن من أنه لم يكن مسرعاً بحال ، لأن المسافة لم تكن تسمح بهذا الاسراع . اطرح الحكم هذا الدفاع بدوره ولم يعن بتحقيقه ولم يرد عليه بما يشنّده .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في تقرير ثبوت الخطأ المسند إلى الطاعن إلى أقوال شهود الاثبات الثلاثة

محمد محمد عبد الحميد واسكندر جرجس وكامل السيد علي ، وإلى محضر
معاينة البوليس وإلى ما جاء بتقرير مفتش السيارات الفني من أن عرض الطريق
الذي وقعت فيه المصادمة ١١ متراً ، وأن السيارة صدمت المصاب على بعد
حوالي ٣ أمتار من الرصيف الأيمن بالنسبة إلى سيرها مما استدل به علي أن المحنى
عليه كان قد اجتاز من هذا الطريق مسافة ثمانية أمتار قبل أن تصدمه السيارة
ثم انتهى إلى القول بأنه « كان يجب على المصاب أن ينتبه أيضاً للطريق قبل عبوره
الأمر الذي يستتج منه أنه إذا فرض وكان هناك خطأ في جانب المحنى عليه
فإنه خطأ تافه بالنسبة لخطأ المتهم الذي ثبت مما تقدم ذكره أنه كان مسرعاً
بسيارته ولم يستعمل آلة التنبيه فضلاً عن أن في عبور المحنى عليه للطريق كل هذه
المسافة على مرأى من المتهم ما كان يجعل في استطاعته أن يتفادى الحادث
بكل سهولة لو أنه كان محتاطاً في قيادته أولو أنه كان يسير سيرا هادئاً ، مما يخلص
منه في النهاية أن إهمال المتهم ورعونته وعدم مراعاته اللوائح ثابت قبله ثبوتاً
كافياً ، مما يبين منه أن المحنى عليه — أثناء الحادثة — كان يريد اجتياز الشارع
بالعرض .

وحيث إن ما أورده الحكم من عبارات شهود الاثبات الذين استند إليهم
ومن تقرير المفتش الفني لا ينتج ما قرره بالنسبة إلى خطأ كل من المحنى عليه
والمتهم ، ذلك لتعارض بعض أقوال الشهود مع البعض الآخر ، ومع ما تبين
من التقرير الطبي المشار إليه . ولما كان المتهم قد دفع الخطأ عن نفسه أمام المحكمة
واستند في ذلك إلى ما قرره الشاهد الأول من أن المحنى عليه كان قد رأى السيارة
قادمة قبل أن يحاول عبور الشارع ، وأن الشاهد المذكور نصحه بالانتظار
حتى تمر السيارة فلم يستجب وجرى قائلًا إنه يريد أن يسبق السيارة ، مما مؤداه
أنه هو المتسبب في الحادث ، وكان الحكم قد أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه
رغم جوهريته ، كما دفع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية بقصور معاينة
البوليس وطلب إجراء المعاينة المشار إليها بوجه الطعن فرفضت المحكمة هذا الطلب

بمقولة إن المعاينة في محضر التحقيق واضحة وإنه لم يثبت أن المتهم كان قاصدا « جراج الحكومة » وكانت هذه المعاينة، كما أثبتها الحكم المطعون فيه ، ليس فيها ما يوضح حقيقة الأمر في دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، وكانت المحكمة لم تحقق ما قاله المتهم من أنه كان يقصد ذلك الجراج ومع ذلك فقد اطرحته لعدم ثبوته — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٣١)

القضية رقم ١٣٢٤ سنة ٢٠ القضائية : .

حكم . نسيه . وجه دفاع من شأنه لو صح أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . الحكم بالادانة . قصور .

إذا كان الحكم الابتدائي قد اتخذ من تغيب الطاعن في اليوم المحدد لبيع المحجوزات مع علمه بهذا اليوم دليلا على ثبوت واقعة الاختلاس في حقه ، وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وأنه كان في يوم البيع مريضا بمصر ، ومع ذلك فإنها قضت بتأييد الحكم المستأنف دون أن تعني بهذا الدفاع فتحققه أو ترد عليه . فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور ، إذ هذا الدفاع من شأنه إن صح أن يؤثر في مركز الطاعن من الاتهام .

الوقائع

أهملت النيابة العامة في قضية اللجنة رقم ٢٩١ سنة ١٩٥٠ كلاً من ١ — محروس بشاره (الطاعن) و ٢ — بشاره فرج الشطانوني ، بأنهما في يوم ١٢ من ديسمبر

سنة ١٩٤٩ بدائرة مركز قليبوب : الأول - اختلس المنقولات الموضحة بمحضر الحجز المرفق والمحجوز عليها إداريا لصالح مجلس بلدى قليبوب إضرارا به وكانت لم تسلم إليه إلا على سبيل الوديعة بوصف كونه حارسا لحفظها وتقديمها فى اليوم المحدد للبيع فبددها ، الثانى - اشترك بطريقى التحريض والاتفاق مع المتهم الأول على ارتكاب الجريمة سالفة الذكر فوقعت الجريمة بناء على ذلك ، وطلبت عقابهما بالمواد ٣٤١ و ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح قليبوب الجزئية قضت عملا بالمواد ٣٤١ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم الأول خمسة عشر يوما مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ وبراعة المتهم الثانى بلا مصاريف ، عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة . ومحكمة بنها الابتدائية هيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف بلا مصاريف ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ . ٤ .

المحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بتبديد أشياء محجوزة لصالح المجلس البلدى قد جاء قاصر الأسباب ، ذلك أن الدفاع عنه قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأن المحجوزات موجودة لم تبدد وأن السبب فى وجود المحل مغلقا يوم البيع مرجعه أن الطاعن كان مريضا بمصر فى هذا اليوم فلم ترد المحكمة على هذا الدفاع مع أهميته .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اتخذ من تغيب الطاعن فى اليوم المحدد للبيع مع علمه بهذا اليوم دليلا على ثبوت واقعة الدعوى فى حقه ، وكان الطاعن قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد ، وأنه كان فى يوم البيع مريضا بمصر ، واسكن المحكمة قضت برفض استئنافه وبتأييد الحكم المستأنف دون أن تعنى بدفاع الطاعن فتحققه أو ترد عليه ، وكان هذا الدفاع فى واقعه

من شأنه إن صح أن يؤثر في مركز الطاعن من الاتهام — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٣٢)

القضية رقم ١٣٢٥ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد محني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك المستشارين .

(أ) قوة الشيء المحكوم به . بلاغ عن جريمة تبديد . تبرئة المتهم لتشكك المحكمة في صحته . هذا الحكم لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب ممن أسندت إليه الجريمة على من بلغ في حقه . للمحكمة أن تنظر دعوى البلاغ الكاذب بكامل حريتها .

(ب) اثبات . مبلغ تجاوز نصاب الشهود . عدم الدفع بعدم الجواز وسماع الشهود على المبلغ في مواجهة المتهم . الأخذ بشهادة الشهود . جوازه .

١ — الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التبديد للشك في صحته لا يكتسب حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب المرفوعة ممن أسندت إليه تلك الجريمة على من بلغ عن التبديد ، لأن تشكك المحكمة في تهمة التبديد لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو كذبه . فهذا الحكم لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها دعوى البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد .

٢ — إذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة بعدم جواز سماع الشهود لاثبات تسلم مبلغ يتجاوز النصاب الجائر . لإثباته بالشهود ، بل سكت

وصدر الحكم في مواجهته ولم يستأنفه ، فليس له أن ينعى على الحكم من بعد بدعوى المخالفة لقواعد الايات .

الوقائع

أقام حسن عبد الحميد افتدى هذه اللجنة مباشرة لدى محكمة عابدين الجزئية على علي ابراهيم محمد يتهمه بأنه في يوم ١٣ من أبريل سنة ١٩٤٨ قدم إلى نيابة عابدين الجزئية بلاغا كاذبا مع سوء القصد ضده نسب إليه فيه أموراً لو صحت لأوجبت معاقبته قانوناً واحتقاره عند مواطنيه وهي اختلاسه لمبلغ ألف جنيه قيمة الشيك ٥٧٩٦ الذي تسلم إليه بصفته وكيلا بالأجرة لصرفه من البنك الأهلي اليوناني بالقاهرة فصرفه واختلس قيمته ، وقد حكم ببراءة المدعى بالحق المدني مما نسب إليه في القضية رقم ٤٧٩١ سنة ١٩٤٨ جنح عابدين ، وطلب إلى المحكمة المذكورة عقابه بالمادتين ٣٠٤ و ٣٠٥ من قانون العقوبات ، كما طالب الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب والنفاز . ومحكمة جنح عابدين الجزئية قضت عملاً بمادتي الاتهام والمادة ٣٠٣ من قانون العقوبات بتغريم المتهم خمسين جنيهاً وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مائتي جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وخمسة جنيهاً أتعاب محاماة وأعفته من المصاريف الجنائية . فاستأنف ، كما استأنف المدعى بالحق المدني . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت فيها بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم انحطاً في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة وقد دانت بجرمة البلاغ الكاذب التي رفعت عليه بالطريق المباشر من المدعى المدني

قد أخلت بمبدأ اكتساب الأحكام لحجية الشيء المحكوم فيه، إذ سبق للطاعن أن رفع دعوى جنحة مباشرة ضد المدعى المدني بتبديده مبلغ ١٠٠٠ جنيه وقضى فيها بالبراءة استنادا إلى أن التهمة يشوبها الشك، ولما كان الشك لا يبنى أن التبليغ ليس صحيحا، وكان هذا الحكم قد أصبح نهائيا فان المدعى المدني لا يملك أن يحرك دعواه ضد الطاعن بالطريق المباشر بأنه بلغ عنه كذبا لأن في ذلك اخلالا بما للحكم المشار إليه من حجية، ومن ثم كان يجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية وبالتالي لا يصح نظر الدعوى الجنائية التي لا يمكن أن تقام إلا تأسيسا على دعوى مدنية رفعت صحيحة. وبضيف الطاعن أن الحكم خطأ كذلك في تطبيق القانون، إذ أسس الادانة على ما ثبت لديه من أن الطاعن نساهم مبلغ الألف جنيه الباقية من ثمن السيارة التي وكل إلى المدعى المدني بيعها ثم أنكره وبلغ ضده كذبا وقد اعتمد الحكم في اثبات واقعة تسلمه المبلغ على شهادة الشهود في حين أن المبلغ يتجاوز النصاب الجائز لإثباته بالبينة ولأن الثابت بالكتابة لا ينقضه إلا مستند كتابي. وثابت من عقد المبايعه التي تحت يد الطاعن أن باقي الثمن حرره شيك، ومسلم من المدعى أنه نسلم ذلك الشيك فاذا ادعى هذا الأخير أنه سلم قيمته إلى الطاعن فإن ذلك لا يصح أن يثبت إلا بالكتابة

وحيث إنه لا وجه لما يذهب إليه الطاعن من أن الحكم الصادر بالبراءة في جريمة التبديد التي أسندها للمدعى بالحقوق المدنية للشك في صحتها يكتسب حجية الشيء المحكوم فيه بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب، ذلك لأن تشكك المحكمة في تهمة التبديد لا يقطع بصحة البلاغ المقدم عنها أو كذبه، ولذا فانه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طبقا من كل قيد. أما ما يقوله الطاعن من مخالفة الحكم لقواعد الاثبات المقررة في القانون فردود بأن الحكم المطعون فيه لم يستند بالنسبة إلى واقعة تسلمه مبلغ الألف جنيه إلى شهادة الشهود، وإنما استند إلى الحكم الصادر في دعوى

التبديد التي حركها الطاعن مباشرة وحكم فيها ببراءة المطعون ضده ، وإذا كان ذلك الحكم قد استند إلى شهادة الشهود فليس للطاعن أن ينعى ذلك على الحكم المطعون فيه ، بل كان عليه أن يدفع بعدم جواز سماع الشهود أمام تلك المحكمة ولكنه لم يفعل وصدر الحكم في مواجهته ولم يستأنفه .

وحيث إن حاصل الوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء قاصرا في بيان وقائع الدعوى والأسباب التي اعتمد عليها في ادانة الطاعن إذ أغفل هذه الوقائع إغفالا كنيا واكتفى بالإشارة إلى أسباب الحكم الابتدائي دون أن يقول في صراحة إنه أخذ بتلك الأسباب .

وحيث إن الواضح في الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه وفي هذا ما يكفي لبيان أن المحكمة الاستئنافية قد اعتمدت في حكمها على ذات الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٣)

النضية رقم ١٣٢٦ سنة ٢٠ النضائية :

حكم . تسبيه . دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . مآل في جريمة سرقة .

إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية معاينة مكان الحادث لإثبات أن السرقة من خزانة المحبى عليه كانت مستحيلة ماديا على الصورة التي قال بها ومع ذلك أدانت المحكمة المتهم دون أن تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر في ثبوت التهمة التي دين بها ، فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

أنهت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٤٦٥ سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ٩ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم الموسيقى مع آخرين حكم عليهم - سرقوا النقود المبينة الوصف والقيمة بالمحضر من محل إيلى رقله ، وطلبت عقابهم بالمادة ٣١٧/٥ من قانون العقوبات . وقد ادعى إيلى رقله بحق مدنى قبل المتهم وآخرين وطلب القضاء له عليهم متضامنين بمبلغ ٢١ جنيتها بصفة تعويض . ومحكمة جناح أحداث مصر قضت بحبس كل منهم شهرا واحدا مع الشغل وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ هذه العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا وإلزامه مع آخرين متضامنين بأن يدفعوا إلى إيلى رقله مبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف وإلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

.. وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محاميه طلب من المحكمة الاستئنافية معاينة مكان الحادث لاثبات أن السرقة من خزانة المحبى عليه كانت مستحيلة ماديا على الصورة التى قال بها ، وذلك لأن الخزانة مثبتة فى الحائط يفصلها عن الزبائن بنك طويل يقف خلفه صاحب المتجر وعماله مما يتعذر معه على غيرهم الوصول إليها دون أن يروه ، ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث إنه لما كان الثابت فى محضر الجلسة أن محامى الطاعن تقدم بالطلب المشار إليه فى الطعن وكان هذا الطلب يشمل دفاعا هاما من شأنه لو صح أن يؤثر فى ثبوت التهمة التى دين بها الطاعن فإنه كان يجب على المحكمة

أن تحققه أو أن ترد عليه بما يبين منه عدم حاجة الدعوى إليه، أما وهي لم تفعل فإن الحكم يكون قاصرا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(١٣٤)

القضية رقم ١٣٢٨ سنة ٢٠ القضائية :

غش الأشرية . ادانة متهم فى بيع مياه نازية مغشوشة لوجود رواسب بها . عدم استظهار سبب هذه الرواسب وأثرها على المياه وعدم صلاحية المياه بسببها . قصور .

إنه لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان مع علمه بغشه أو فساده ، فانه إذا كانت المحكمة لم تستظهر فى حكمها ماهية الرواسب التى قالت بوجودها بالمياه الغازية محل الدعوى وسببها وأثرها على هذه المياه المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه للاستعمال ، كان حكمها قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه ، إذ أن استظهار ذلك كله لازم لإمكان القول بتوافر أركان جريمة غش الشراب .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن فى قضية اللجنة رقم ١٠٨ سنة ١٩٤٩ بأنه فى يوم ٢٢ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بدائرة بندر سوهاج : عرض للبيع مياه غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمى لاحتوائها على رواسب مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمادة ٨/٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة

بندر سوهاج قضت غاييا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ قرش لوقف التنفيذ والمصادرة بلا مصاريق . فعارض . والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف كما استأنفت النيابة . ومحكمة سوهاج الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف التنفيذ بالنسبة لعقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريق . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا إذ دانه بأنه « عرض للبيع مياهها غازية غير صالحة للاستهلاك الآدمي لاحتوائها على رواسب مع علمه بذلك .. من غير أن تستظهر المحكمة ماهية هذه الرواسب التي وجدت بالمياه وسبب وجودها ولا تتحدث عن الغش الذي قالت بثبوته مع لزوم استظهار كل ذلك للقول بقيام الجريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ بين واقعة الدعوى قال « إنها تلخص فيما جاء بالمحضر ويتضمن ما قرره مفتش الأغذية من أنه قد ضبط بمعمل المتهم (الطاعن) المخصص للمياه الغازية مياهها تجارى المتهم على عرضها وبيعها للغير فأخذ منها عينة وأرسلها للتحليل ووردت النتيجة بأن المياه الغازية غير صالحة للاستعمال لوجود رواسب بها ولم ينكر المتهم ضبط المياه بمعمله ، ولو أنه ادعى بأن الرواسب أتت لها سبب مياه البلدية الموجودة بها رواسب وغير النظيفة وهو قول لم يثبت صحته من التحقيقات ولم يقدم المتهم ليلا على قيامه . » ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد نصت فيما نصت عليه على عقاب كل من عرض للبيع شيئا من أغذية الانسان مع علمه بغشه أو فساده ، وكانت المحكمة لم تستظهر في حكمها ماهية الرواسب التي أشارت إليها وسببها وأثرها على المياه المعروضة للبيع وكيفية عدم صلاحية تلك المياه .

للاستعمال ، وكان استظهار ذلك كله لازماً لإمكان القول بتوافر أركان جريمة غش الشراب — فان الحكم إذ أغفله يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٣٥)

القضية رقم ١٣٣٣ سنة ٢٠ القضائية :

أسباب الإباحة وموانع العقاب . — تم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقداً الشعور .
الحكم لا يبين منه أنه كان كذلك . — إثارة هذا الموضوع أمام محكمة القضاة . لا تقبل .

إذا كان المتهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقداً الشعور وقت مقارفة الجريمة حتى كان يتعين عليها أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه موضوعاً ، وكان الحكم لا يبين منه أن المتهم كان فاقداً الشعور بفعل المسكر ، فلا يكون له أن يشير ذلك لدى محكمة النقض .

الوئاع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن فى قضية اللجنة رقم ٤٧٣ سنة ١٩٤٩ بأنه فى أول مارس سنة ١٩٤٩ بدائرة العطارين : أولاً — هدد فتحى السيد حسن شفها بواسطة شخص آخر بارتكاب جريمة ضد النفس معاقب عليها بالقتل بأن أخبر محمود عبد الحفيظ أنه سيقول مخدم المحنى عليه ، ثانياً — أتلّف يقصد الاساءة قطعة الرخام المينة وصفاً بقيمة بالمحضر لفتحى السيد حسن ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٤٢ و ٣-١/٣٢٧ و ٣٦١ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى عدلت النيابة وضافت التهمة الأولى بالنسبة للمتهم بأن جعلتها

أنه في يوم أول مارس سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم العطارين شرع في الحصول على مبلغ ٥٠ قرشا من كامل عطا الله خضر بطريق التهديد . وطلبت تطبيق المادتين ٤٥ و ٢٠١/٣٢٦ مع بقاء التهمة الثانية كما هي . ومحكمة جناح العطارين الجزئية قضت عملا بالمواد ٤٥ و ٢٠١/٣٢٦ و ٣٦١ و ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش عن التهمتين . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مبنى وجه الطعن هو أن الثابت بالحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، أن الطاعن كان سكران سكرًا بينا وعلى الرغم من هذا فقد دانه بجرمة الشروع في الحصول على مبلغ من المال بطريق التهديد مع أن هذه الجريمة من الجرائم العمدية التي تتطلب قصدا جنائيا خاصا هو أن يعمد الجاني إلى التهديد وهو عالم بأن من شأنه أنه سيكون ذا أثر في إزعاج المجنى عليه وحمله على إجابة طلبه، وهذا القصد لا يتحقق فيمن يكون ثملا بفعل الخمر كما هو الحال في واقعة هذه الدعوى .

وحيث إن واقعة هذه الدعوى — على ما ثبت في الحكم المطعون فيه — أن الطاعن اعتاد الاستيلاء على نقود من المجنى عليه بطريق التهديد الذي كان من شأنه إزعاج المجنى عليه وحمله على أداء ما طلبه من نقود دفعا لأذى يتوقعه منه إذا امتنع عن إجابته على نفسه أو نفس عماله، وأنه في يوم الحادث حضر الطاعن وطلب نقودا من أحد العمال مهددا إياه هو ومخدومه المجنى عليه بالأذى إذا لم يجيبا طلبه وانصرف فأبلغ العامل المجنى عليه الذي ذهب إلى قسم كرموز حيث حررت مذكرة بما وقع ثم ما برح الطاعن أن عاد ومعه آخرون وطلب من أحد العمال خمسين قرشا فلما رفض طلبه أمسك به وطرحه أرضا واستل سكيننا

من تجييه يحاول طعنه بها لولا أن خلى بينهما آخرون من عمال المحل فأمسك الطاعن برخامة البنك وألقاها هي والبنك أرضا فكسرت فتألب عمال المحل عليه وقبضوا عليه حتى حضر ضابط البوليس وباشر التحقيق وثبت أن بالطاعن إصابات في رأسه اتهم العمال باحداثها به . فرفعت النيابة الدعوى عليه بالشروع في الحصول على مبلغ من النقود بطريق التهديد وباتلاف منقول هو الرخامة . ورفعت الدعوى على ثلاثة من العمال بتهمة ضربه ، فدان الحكم الطاعن بالجريميتين المذكورتين وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضى للمتهمين الآخرين بالبراءة استنادا إلى أن الطاعن كان سكران سكرًا بينا مما مقتضاه عدم الثقة بأقواله ، ولأن الإصابات التي وجدت به لا يمكن حدوثها من ثلاثة أشخاص متفرقين ، ولما كان لا يؤخذ من هذا الذي أورده الحكم أن الطاعن كان فاقد الشعور بفعل السكر حين قارف جريمته اللتين دين بهما ، وكان هو لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقد الشعور حتى كانت تحققه وتفصل فيه موضوعا فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٠

(١٣٦)

القضية رقم ١٣٤٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة
احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وهيم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد احمد عليم بك
المستشارين .

حكم . نسيبه . دفاع موضوعى . الرد عليه ردا صريحا . لا يلزم . مثال .

إن الدفاع بأن التهمة ملفقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية
التي لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا. ويكفى للرد عليه أن تكون المحكمة
قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها فى الحكم بالادانة ، إذ الأخذ
بتلك الأدلة يفيد ضمنا اطراح ذلك الدفاع .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة هذا الطاعن فى قضية اللجنة رقم ٢٦٢٢ سنة ١٩٤٩
بأنه من خمسة أيام سابقة على ٨ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بدائرة السنبلاوين.
ضرب عمدا عطيه السيد فأحدث به الاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي أعجزته
عن أعماله الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٤١
من قانون العقوبات . وقد ادعى (المحجنى عليه) عطية السيد بحق مدنى قبل المتهم
وطلب القضاء له بمبلغ ٣٠ جنيا . ومحكمة جناح السنبلاوين الجزئية قضت
عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وقدرت كفالة ٣٠٠ قرش لوقف
التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ١٠- عشرة جنيهات

والمصاريف المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠ قرشا أتعاب المحاماة . فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام محكمة أول درجة بأن التهمة ملفقة عليه وقدم مستندات تؤيد هذا الدفاع ولكن الحكم الابتدائي لم يشر إليه وقد أيد هذا الحكم لأسبابه بالحكم المطعون فيه .

وحيث إن الدفاع المشار إليه موضوعي لا يستوجب من المحكمة ردا صريحا مادامت قد بينت أدلة الثبوت التي عولت عليها في الحكم بالادانة مما يتضمن الرد بأنها لم تطمئن إليه فلم تأخذ به ، وهو ما يكفي للرد على مثل ذلك الدفاع .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٣٧)

القضية رقم ١٣٤٥ سنة ٢٠ التضيائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

حكم . نسيبه . وجه دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الادانة . يكفي .

إن تمسك المتهم بأن الاتهام الذي وجه إليه إنما جاء متأخرا مما يشهد أن المعتدى كان غيره وأن الزج به في الاتهام لم يكن إلا بقصد الحصول

على التعويض - ذلك من قبل الدفاع الذى يكفى لرده لمراد الحكم للأدلة المثبتة لادانته وأخذه بها ؛ إذ أن ذلك يتضمن الرد عليه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن فى قضية الجناية رقم ٣٨٠٤ سنة ١٩٤٨ الأقصر المقيمة بالجدول الكلى برقم ٣١٦ سنة ١٩٤٨ بأنه فى يوم الثلاثاء ٢٧ من صفر سنة ١٣٦٨ الموافق ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بالبغدادى مركز الأقصر مديرية قنا : ضرب فريد محمد أحمد فراج عمدا فأحدث به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبى الشرعى والتى تخلفت لديه بسبب إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهى فقد جزء قطره ٢,٥ سنيمتر من الجزء القشرى لعظمة الصدغية اليسرى لا ينتظر ملؤه بالعظام فيظل المخ فى هذه المنطقة خاليا من أهم عامل مكون للحماية الطبيعية فيصبح المصاب أكثر عرضة للتأثر من ضربات الشمس والإصابات التى قد تقع على هذه المنطقة وقد تحدث مضاعفات خطيرة كالتهاب السحايا والصرع وتصبح حياة المصاب عرضة للخطر ، الأمر الذى يضعف من قوة جلد المصاب على العمل بنحو ١٠٪ وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٤٠ فقرة أولى من قانون العقوبات . فقرر بذلك وقد ادعى فريد محمد أحمد فراج بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه تعويضا . ومحكمة جنايات قنا قضت - عملا بمادة الاتهام - بمعاقبة المتهم رشيدى محمد أحمد عوض بالسجن لمدة ثلاث سنين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى فريد محمد أحمد فراج مبلغ مائة جنيه والمصاريف المدنية وثلثمائة قرش أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

.. وحيث إن وجه الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد خلا من الرد على ما تمسك به الطاعن من أن الاتهام الذى وجه إنيه جاء متأخرا مما يشعر

بأن المعتدى كان غيره وأن القصد من زجه في الاتهام هو الحصول على التعويض
يؤيد ذلك ما شهد به العدة والمحجى عليه وما ثبت من التحقيق من أن حادث
الاعتداء وقع في القجر وأن البلاغ كان بعد ثلاث ساعات من وقوعه، الأمر
الذى لم يعن الحكم ببيانه واستظهار سببه خصوصاً وقد قرر شيخ الحفراء
أنه ذهب لمكان الحادث اثر وقوعه فلم يجد المحجى عليه وشهوده .

وحيث إنه فيما ورد في الحكم المطعون عليه من الأخذ بأدلة الاتهام المبينة
فيه ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن الذى لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً
متعلقاً بتقدير أدلة الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(١٣٨)

القضية رقم ١٣٤٦ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن اشارة رئيس المحكمة، ومضور حضرات اصحاب العزة،
احد فوى ابراهيم بك وكيل المحكمة، وفهيم ابراهيم عوض بك، وابراهيم خليل بك، ومجد احمد غنيم بك
المستشارين .

مراقبة . حدها الأدنى المقرر في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هـ .

إن الحد الأدنى لمراقبة البوليس المقرر في الفقرة الثانية من المادة السادسة
من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هـ مدة سنة . فاذا كان الحكم تطبيقاً
للمادتين ٥ و ٢/٦ من المرسوم بقانون المذكور قد قضى بوضع المهمل تحت المراقبة
لمدة ستة أشهر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمود احمد سالم (المطعون ضده) في قضية اللجنة رقم ١٣٩٩ سنة ١٩٥٠ بأنه في يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم بولاق : أولا - ضبط بحالة تشرد بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة لتعيشه ، ثانيا - عاد إلى حالة الاشتباه رغم سابقة الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة في القضية رقم ٣٩٣٥ سنة ١٩٤٦ الجيزة و ٢٦٣٨ الجيزة بأن حكم عليه بالحبس شهرا لتبديد في القضية رقم ٩٨ سنة ١٩٤٩ الوايلي . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ١/٢ و ١/د و ٢/٦ و ٨ و ٩ ، ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة بولاق الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية مدة سنتين وحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ ، وذلك عن التهمتين المنسوبتين إليه . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت : أولا - عن تهمة التشرد بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة ستة أشهر تبدأ من امكان التنفيذ عليه ، ثانيا - عن تهمة العود للاشتباه بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر في المكان الذي يعينه وزير الداخلية تبدأ من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس . فطعن الأستاذ السيد عفيفي بك رئيس نيابة شمال القاهرة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون ، إذ قضى بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر تطبيقا للمادتين ٥ و ٦ فقرة ثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في حين أن الحد الأدنى للعقوبة المقررة في الفقرة الثانية من المادة ٦ هو المراقبة لمدة سنة .

وحيث إن ماتعييه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه صحيح ، لأن الدعوى العمومية رفعت على المتهم بأنه « في يوم ٢٧ من مارس سنة ١٩٥٠ بدائرة قسم بولاق أولا - ضبط بحالة تشرد بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة لتعيشه . ثانيا - عاد إلى حالة الاشتباه رغم سابقة الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة في القضية رقم ٣٩٣٥ سنة ١٩٤٦ الجيزة و ٢٦٣٨ سنة ١٩٤٧ الجيزة بأن حكم عليه بالحبس شهرا لتبديد في القضية رقم ٩٨ سنة ١٩٤٩ الوايلي ، . وطلبت النيابة العامة إلى محكمة بولاق الجزئية عقابه طبقا للمواد ١ و ١/٢ و ١/٥ و ٢/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ فقضت المحكمة المذكورة بمعاقبته عن التهمتين المذكورتين بوضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنتين وبحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل . واستأنف المتهم وحده الحكم المذكور فحكمت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلا وبوضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر عن التهمة الأولى ، وبحبسه ثلاثة أشهر ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة ستة أشهر عن التهمة الثانية .

وحيث إن الحد الأدنى المقرر في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ هو أن تكون مراقبة البوليس لمدة سنة فيكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون مما يقتضي إلغاءه وتطبيق القانون على الواقعة الثابتة فيه على الوجه الصحيح وهو يقتضي أن تكون مراقبة البوليس لمدة سنة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون .

(١٣٩)

القضية رقم ١٣٤٨ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، بحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

خيانة الأمانة . متى يتحقق القصد الجنائي ؟ عدم استظهار المحكمة هذا الركن في حكمها . قصور .

القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بما له ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تمسكه إياه وحرمان صاحبه منه . فإذا كانت المحكمة لم تستظهر هذا الركن الأساسي في حكمها فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

أهملت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٩٨ سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ٣١ من مارس سنة ١٩٤٧ بدائرة قسم مينا البصل بدد المبالغ المبينة بالمحضر والمملوكة لورثة المرحوم حافظ علي الطرهوني والمسلمة اليه على سبيل الوكالة فاختلسها لنفسه اضراراً بالمجني عليه . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة مينا البصل الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ١/٥٥ و ١/٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم اسبوعين مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من يوم اعتبار هذا الحكم نهائياً . فاستأنف . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث أن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه انه جاء قاصراً لأنه دانه بالتبديد استناداً إلى مجرد اقراره بالمديونية وقبوله تقسيط الدين وارجاء الوفاء مع ان

هذا لا يؤدي إلى توافر أركان الجريمة، إذ لا بد من ثبوت أنه كان ينتوى إضافة المال إلى ملكه اضراً بالورثة ، وهو الأمر الواجب توفره لقيام القصد الجنائي واستحقاقه للعقاب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال "إن في تعهد المتهم في عقد الصلح بدفع المبلغ الباقي بعد سداده خمسمائة جنيه على أقساط بعد اقراره بهذا المبلغ ما يشير إلى اعترافه بأن هذا المبلغ في ذمته للورثة وكان يتعين عليه أن يبادر إلى سداده فوراً ولو أنه فعل لأطاح بكل شبهة تدور حول نيته في التبيد ، أما وقد أرجأ الوفاء بما تبقى مقسطاً فقد دلل على أنه استولى لنفسه على المبلغ المقسط المسلم اليه على سبيل الوكالة اضراً بالورثة . وظاهر أنه ما كان ينبغي له أن يخلط أموال التركة بماله الخاص بل كان الواجب عليه أن يفصل بينهما استعداداً للوفاء بمال التركة في أية مناسبة ولن يعفيه من المسؤولية أن يدفع بأنه كان يعتقد ببراءة ذمته مؤيداً باعتقاده هذا بأنه رفع دعوى براءة الذمة ففضلاً عن أن هذه الدعوى قد رفضت ابتداءً فإنه قبل الصلح قبل الفصل فيها استئنافياً وظاهر أن تقرير الخبير الذي ندب لفحص الحساب قد انتهى إلى إثبات أن ذمته مشغولة بالمبلغ الذي أسلفت المحكمة الإشارة إليه . ولما كان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق بمجرد تصرف المتهم في الشيء المسلم اليه أو خلطه بماله ، وإنما يتطلب فوق ذلك ثبوت نية تملكه إياه وحرمان صاحبه منه ، وكان ما أوردته المحكمة من أسباب لا يبين منه أنها عنيت باستظهار توفر هذا الركن الأساسي للجريمة . فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه ، وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن

(١٤٠)

القضية رقم ١٣٤٩ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب العزة :
أحمد فؤاد إبراهيم بك وكيل المحكمة وفؤاد إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

حكم . نسيبه . حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . تأميم رفض اعتذار المتهم بمرضه بالروماتيزم
المفصل على أن هذا المرض لا يمنعه من الحضور . عدم بيان ما استندت إليه المحكمة في ذلك . قصور .

إذا كانت المحكمة في قضائها باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كأنها لم تكن
قد أسست رفضها اعتذاره عن حضور جلسة المعارضة على أن مرض الروماتيزم
المفصل لا يمنعه من الحضور ، وذلك دون أن تبين وجه استنادها فيما قالته
ولا في إيجابها عليه الحضور محمولا كما ذكرت في حكمها . فان حكمها يكون
قاصر البيان واجبا نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنيحة رقم ١٦١ سنة ١٩٤٩
بأنه في ١٩ من أغسطس سنة ١٩٤٨ بأبي المطامير : بدد المحصورات المدينة الوصف
واقعية بالمخفر المملوكة لشوكت البرقوقي والمحموز عليها اداريا لصالح الحكومة
وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه اضرارا
بالحكومة . وحابت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح
أبي المطامير الجزئية قضت غيايا بتاريخ ٨ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ عملا بمادة الاتهام
بحبس المتهم أربعة أشهر مع ائصال وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ .
فعارض ، وتغذى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة دمنهور

الابتدائية قضت غيابيا بتاريخ ١٩ من أبريل سنة ١٩٥٠ وبتأييد الحكم المستأنف
فعارض وقضى في معارضته في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ باعتبارها كأن لم تكن
وأنزله بمصاريفها . فظعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما بني عليه الطعن أن الحكم المطعون فيه قضى باعتبار معارضة
الطاعن كأنها لم تكن مع أن محاميه قد اعتذر بمرضه من عدم حضوره بالجلسة
المحددة لنظر المعارضة ودعم عذره بشهادة من طبيب فلم تقبل المحكمة هذا العذر
بمقولة إن مرض المتهم بالروماتيزم المفصلي كما هو ثابت بالشهادة لا يمنعه
من المثول أمام المحكمة ليدرأ التهمة عن نفسه إذ كان في إمكانه أن يحضر
من بلده راكباً أو محمولا .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بتبديده محمولات محجوزة
ومحكمة أول درجة حكمت بادانته : فاستأنف ، وقضت محكمة الجناح المستأنفة
غيابيا بالتأييد . فعارض ولم يحضر بجلسة المعارضة ؛ وحضر محام عنه واعتذر
بمرضه من عدم حضوره وقدم شهادة مرضية فقضت المحكمة باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن . ونالت في ذلك « من حيث إن المتهم لم يحضر بجلسة المعارضة
وقدم الحاضر عن حضره محاميه شهادة تثبت مرض المتهم . وحيث إنه تبين
من الأدلّاع على الشهادة المرضية أن المتهم مريض بروماتيزم مفصلي . وحيث
إن المحكمة ترى أن هذا المرض لا يمنع المتهم من المثول أمامها حتى يدرأ عن نفسه
التهمة بما يترأى له ، وأنه كان في إمكانه أن يحضر من بلده راكباً أو محمولا
وأن مرض الروماتيزم لا يمنع المتهم من الحضور أو المثول أمام المحكمة وأنه يتعين
لذلك اعتبار المعارضة كأنها لم تكن » . ويتضح من ذلك أن المحكمة أسست
رفضها اعتذار الطاعن من عدم حضور جلسة المعارضة على أن مرض الروماتيزم
المفصلي لا يمنعه من ذلك دون أن تبين وجه استنادها فيما قالت ولا في انجاس

عليه الحضور محمولا ، وبذا فقد أخلت بحقه في الدفاع وجاء حكمها قاصر
البيان واجبا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٤١)

القضية رقم ١٣٥١ سنة ٢٠ القضائية :

حكم . تسببه . متهم في اختلاس محجوز عليه اداريا . تمسكه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان
مريضا متغيا عن البلد يوم البيع . عدم الرد عليه . قصور .

إذا كان المتهم في اختلاس محجوز عليه إدارياً قد تمسك أمام المحكمة
الاستئنافية بأنه كان في يوم البيع مريضاً بالقاهرة فلم تأبه المحكمة لهذا الدفاع
واكتفت بتأييد الحكم المستأنف المؤسس على أن الصراف لم يجد المحجوزات
في اليوم المحدد للبيع — فان حكمها يكون قاصر الأسباب متعنا نقضه؛ إذ ذلك
الدفاع مما يجب الرد عليه لكونه لو صح لترتب عليه عدم قيام أركان الجريمة .

الرائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية الجنحة رقم ٦٩٣ سنة ١٩٤٨
بأنه في يوم ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ بدائرة مركز الزقازيق : بدد خمسين قنطاراً من
القطن موضحة بمحضر الحجز ومحجوزاً عليها إدارياً لصالح الحكومة، وكانت سلمت
إليه على سبيل الوكالة لحراستها فاختلسها إضراراً بالحكومة . وطلبت عقابه
بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الزقازيق الجزئية قضت غيباً
عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس
المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل مع وقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم

الذى يصبح فيه الحكم نهائياً . فعارض ، وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة الرقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه وقد دانه بتبديد قطن محجوز عليه إدارياً لصالح الحكومة أنه جاء قاصر البيان ؛ ذلك أنه لم يرد على ما تمسك به أمام المحكمة الاستئنافية من أنه كان في يوم البيع مريضاً بالقاهرة ، هذا إلى أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين بأسبابه أركان هذه الجريمة ولا الوقائع التي استخلص منها توافر هذه الأركان .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بدد خمسين قنطاراً من القطن محجوزة إدارياً لصالح الحكومة وكانت قد سلمت إليه على سبيل الوكالة لحراستها فاختلسها إضراراً بالحكومة . وقد طلبت النيابة عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيابياً بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ . فعارض ؛ فحكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه لأسبابه فاستأنف . وقد دفع محاميه الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية بأن الطاعن كان مريضاً ولا يعلم بالبيع وأنه سدد الأموال المطلوبة ولم يكن مكلفاً بالنقل للسوق . ولكن المحكمة قضت برفض الاستئناف موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف لأسبابه . ولما كان الحكم الغيابي الابتدائي المؤيد لأسبابه في المعارضة والاستئناف وقد اقتصر في بيان الواقعة على قوله «إن التهمة ثابتة قبله من محضر الحجز الإداري الموقع في ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٧ على خمسين قنطاراً من القطن وفاء للأموال الأميرية . وقد حدد لبيعها ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ وفي هذا اليوم لم يجد الصراف القطن المحجوز عليه ، ولذا يتعين

عقابه طبقاً للمادة المطلوبة . وأنه نظراً للسداد فترى المحكمة وقف تنفيذ العقوبة طبقاً للمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . وكانت المحكمة الاستئنافية لم تعن بالرد على ما دفع به الطاعن أمامها مع أنه لو صح لترتب عليه عدم قيام أركان الجريمة — فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر الأسباب متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٤٢)

القبة رقم ١٣٥٤ سنة ٢٠ القضائية :

حكم . تسببه . إخفاء أشياء مسروقة . فعل الإخفاء . عدم بيانه في الحكم . قصور .

إذا كانت محكمة أول درجة قد أدانت المتهم في جريمة إخفاء أشياء مسروقة (حمارين) وبيّنت الواقعة في أن المتهم طلب من المجنى عليه حلولاً مقابل رد الحمارين ولما تسلم المبلغ وجد الحمارين في الصباح مطلقين خلفه . وبأنى العزبة ؛ وكان الحكم الاستثنائي . قد أضاف لذلك قوله إن استيلاء المتهم على الحلوان وإعادة الحمارين المسروقين للمجنى عليه فيه الدليل القاطع على أنه أتى قطعا فلا مادي إيجابيا أدخل به المسروقات في حيازته . فإن هذا الحكم يكون قاصرا في بيان فعل الإخفاء ، إذ أنه لم يبين ما إذا كان المتهم قد أتى فعلا غير ما أثبتته عليه الحكم الابتدائي ، وكما أن ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الإيجابي الذي قال بوجوده الحكم المطعون فيه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة في قضية الجنحة رقم ١٤٢٥ سنة ١٩٤٨ كلا من :

١ - إبراهيم شابي حسن (الطاعن) و ٢ - السعيد حسن شلبي و ٣ -

عبد الغنى السيد فرج بأنهم فى خلال خمسة أيام سألقة ليوم ١٣ يونيه سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز كفر صقر : أخفوا الحمارين المسروقين المبيينين بالمخمر لسليمان داود أحمد عيسى مع علمهم بذلك حالة كون المتهم الثانى عائدا . وطلبت عقابهم بالمواد ٣١٨ و ٤٤ مكررة و ٣/٤٩ و ٥٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح كفر صقر الجزئية قضت عملا بالمادتين ٣١٨ و ٤٤ مكررة من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول : أولا - بحبسه سنة مع الشغل وكفالة ٢٠ جنبها لوقف التنفيذ ، وثانيا - ببراءة المتهمين الثانى والثالث وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه ستة أشهر مع الشغل . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا فى إقامة الأدلة على أنه أحنى الحمارين المسروقين مع علمه بسرقتهم ، إذ اقتصر فى ذلك على أنه توسط فى ردهما نظير مبلغ من المال قبضه وحصل الرد ليلا على أثر ذلك فى حين أن هذه الوقائع لا تؤدى إلى اعتباره مخفيا وأنه كان يعلم بأن الحمارين مسروقان . وحيث إن الحكم الابتدائى قد بين الواقعة فى أن الطاعن طلب من المجنى عليه حلوانا مقابل رد الحمارين المسروقين فلما تسلم المبلغ وعد بردهما ليلا ولكنهما لم يعودا بل وجدا مطلقين فى الصباح خلف مباني العزبة ، ثم أعذف الحكم الاستثنائى لذلك قوله إن استيلاء الطاعن على مبلغ ١٣ جنبها وإعادة الحمارين المسروقين للمجنى عليهما ليلا فيه الدليل القاطع على أنه أتى قطعا فعلا ماديا إيجابيا أدخل به المسروقات فى حيازته . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما إذا كان الطاعن قد أتى فعلا غير ما أثبتته عليه المحكمة الابتدائية وكان ما قاله ذلك الحكم ليس فيه الفعل الإيجابى الذى قال بوجوده الحكم المطعون فيه - فإن هذا الحكم يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٤٣)

القضية رقم ١٣٥٥ سنة ٢٠ القضائية :

دفاع . اختلاس محجوزات . دفع المتهم بأن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . اخلال بحق الدفاع .

إذا كان المتهم في جريمة اختلاس محجوزات قد دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات بل إن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه وطالب تحقيق هذا الدفاع ، ولكن المحكمة أدانته دون أن تجيبه إلى طلبه . فهذا منها اخلال بحقه في الدفاع ، إذ أن هذا الدفاع هام من شأنه لو صح أن يؤثر في مصير الدعوى . ولا يغني عن تحقيق دفاعه ما قالته المحكمة من أن الحارس إذا أهمل في رعاية المحجوز وترك الغير يستولي عليه يكون قد أخل بأول واجباته كحارس ، وأنه كان له أن يدرك مسؤوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن .

الوقائع

أتمت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنحة رقم ٢٠٦٨ سنة ١٩٤٨ بنى سوييف بأنه في يوم ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٧ بناحية مركز بنى سوييف اختلس الاذرة المينة بالمحضر والمحجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف حالة كونه مالكا لها ولم تكن قد سلمت إليه الا على سبيل الوديعة لحراستها . وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٨ و ٣٢٣ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز بنى سوييف الجزئية قضت غيايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة بنى سوييف الابتدائية قضت حضوريا بتاريخ ٦ من يونيه سنة ١٩٥٠ بتعديل الحكم المستأنف وذلك بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق القضا الخ .

المحكمة

...وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع التهمة بأنه لم يبدد المحجوزات بل إن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول وطلب تحقيق هذا الدفاع وسماع أقوال موظفي وزارة الأوقاف الحاجزة ولكن المحكمة قضت بإدانته دون أن تجيبه إلى طلبه

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أولى وثاني درجة أن شاهداً واحداً هو الذي شتمت أقواله في مواجهة الطاعن. وقد انحصرت شهادته في أن حجراً قد وقع ضد الطاعن وأنه لا يزال مديناً للوزارة الحاجزة . ولما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة ثاني درجة بالدفاع المشار إليه بوجه الطعن وطلب إليها تحقيقه، ولكنها قضت في الدعوى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بإدانته دون أن تجيبه إلى طلبه بمقولة إنه لم يفصح عن وجه استشاده بمندوب الوزارة مع أن محضر الجلسة واضح في أن أقوال محامي الطاعن قد بترت بتراً بايراد عبارة غير كاملة وكان ما ثبت من دفاعه المشار إليه فيما سبق هاماً من شأنه لو صحح أن يؤثر في مصير الدعوى، وكان ما ردت به المحكمة في الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن من أن الحارس إذا أهمل في رعاية المحجوز وترك الغير يستولي عليه يكون قد أخل بأول واجباته كحارس وأنه كان متيسراً له أن يدرأ مسئوليته بتبليغه عن هؤلاء المستأجرين من الباطن . هذا الذي قالته المحكمة لا يغني عن تحقيق دفاعه فإن المحكمة إذ قضت بإدانته بأنه اختلس المحجوزات دون تحقيق دفاعه تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٤٤)

القضية رقم ١٣٥٦ سنة ٢٠ القضائية :

محكمة . الأصل فيها أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة . إدانة المتهم دون اجراء تحقيق . ما . لا يصح .

الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . واذن متى كان الابط من مراجعة محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة أن المحكمة لم تجر تحقيقا ما ثم طلب الطاعن إلى محكمة ثانى درجة أن تقرر سماع الشهود تحقيقا لدفاعه، إلا أنها قضت فى الدعوى دون أن تجيبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه - فإنها نكون قد أخلت بحقه فى الدفاع إخلالا مبطلا للحكم .

الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية اللجنة رقم ٩٩٣ سنة ١٩٤٩ بى سوف بأنه فى يوم ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بناحية مركز بنى سوف : بدد محصور الأذرة المينة بالمحضر والمحجوز عليه إداريا لصالح وزارة الأوقاف لإضرارها ولم يكن قد سلم إليه الا على سبيل الوديعة لحراسته فاقتلته لنفسه حالة كونه مانكا له . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح مركز بنى سوف الجزئية قضت غيايا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع انشغل وكفائة مائتي قرش . فعارض وقضى فى معارضته باعتبارها دأما لم تكن . فاستأنف . ونظرت محكمة بنى سوف الابتدائية هذا الاستئناف وقضت حضوريا بتاريخ ٦ من يونيو سنة ١٩٥٠ بقبوله شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وذلك بوقف تنفيذ العقوبة المقضى بها لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم، وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون

العقوبات. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ١٤ من يونيه سنة ١٩٥٠
وقدم الأستاذ على كمال حيشه بك المحامي عنه تقريراً بالأسباب في ٢٥
من نفس الشهر. ويجلسه اليوم سمعت المرافعة على ما هو مبين بمحضر
الجلسة.

المحكمة

...وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن محكمة أول درجة
حكمت عليه غايياً اعتماداً على التحقيق الابتدائي دون أن تسمع شهوداً .
ثم عارض وقضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، وأمام المحكمة الاستئنافية
طلب سماع الشهود إلا أنها قضت في الدعوى دون أن تجيبه إلى هذا الطلب
أو ترد عليه .

وحيث إنه لما كان الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبنى على التحقيق
الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام
شماعهم ممكناً . وكان اثبات من مراجعة محضر الجلسة أمام محكمة أول درجة
أن المحكمة لم تجر تحقيقاً ما ثم طلب الطاعن إلى محكمة ثاني درجة أن تقرر بسماع
الشهود تحقيقاً لدفاعه إلا أنها قضت في الدعوى دون أن تجيبه إلى هذا الطلب
أو ترد عليه ، فإنها بذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع إخلالاً مبطلاً للحكم.

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك
من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(١٤٥)

القضية رقم ١٣٥٩ سنة ٢٠ القضائية :

اثبات . قواعد الاثبات في المواد المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام . عقد ائتمان . سكوت المتهم عن التمسك بعدم جواز اثباته بالبينة حتى سمعت المحكمة الشهود . هذا تنازل منه عن التمسك بهذا الدفع .

إن قواعد الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام ، بل هي مقررة لمصلحة الخصوم . فاذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة حتى سمعت المحكمة الشهود جميعا ، عد ذلك منه تنازلا عن التمسك بمخالفة الحكم للقواعد المقررة للإثبات .

النواتج

اتهمت النيابة العامة في قضية الجنبحة رقم ١٢٢٦ سنة ١٩٤٨ مركز سوهاج :
١ — أنور منقريوس و ٢ — عبد الله ميخائيل « الطاعن » ٣ — عبد العال هلال بأنهم في يوم سابق على ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة مركز سوهاج بددوا الأدوات المينة الوصف والقيمة بالحضر والملوكة لجيلاني محمد جيلاني إضرارا به وكانت قد سلمت إليهم على سبيل الوديعة لإصلاحها وإعادةها بالثاني . وطلبت معاقبتهم بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة مركز سوهاج الجزئية دفع الحاضر مع المتهم الثاني (الطاعن) بعدم جواز الاثبات بالبينة ، لأن قيمة الأشياء المختصة تزيد على العشرة جنيهات . وبعد أن أنهت المحكمة نظرها قضت فيها بتاريخ ١١ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ حضوريا للمتهمين الأولين وغيايا للثالث : أولا — برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وبجوازه ، وثانيا — في الموضوع بحبس كل متهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ لكل منهم ، وذلك عملا بمادة الاتهام .

فاسنانف المتهمان . ومحنة سواهج الابتدائية قضت بتأييد الحكم المسنانف .
لطقن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحنة

... وحيث إن مودى وجه الطعن هو أن الطاعن دفع بعدم جواز إثبات عقد
الاثنان الذى دين على أساسه بالينة لأن قيمة الأدوات المقول بتبديدها تزيد
على العشرة الجنيهات ولكن المحكة لم تأخذ بهذا الدفع بمتمولة إنه جاء متأخرا
مع أن اثبات فى محضر الجلسة أنه بمجرد أن استبان من أقوال المحنى عليه
أمام المحكة أن قيمة الأشياء تربو على الخمسين جنيا بادر محاميه بالتمسك بهذا
الدفع وإذن فإن الحكم يكون معيا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت فى محضر جلسة محكمة أول درجة أن الطاعن
لم يتمسك بالدفع المشار إليه فى وجه الطعن قبل سماع شهادة الشهود فى الدعوى
ولا بعد سماع أقوال المحنى عليه كما يزعم فى وجه الطعن معنلا ذلك بأنه لم يعرف
قيمة الأشياء الا بعد أن سمع شهادته، بل انتظر حتى سمعت المحكمة الشهود جميعا
ولم يكن المحنى عليه آخرهم وعندئذ فقط تمسك بعدم جواز إثبات عقد الاثنان
بالينة اعتمادا على أن قيمة الأشياء موضوع هذا العقد تزيد على العشرة
الجنيهات - ولما كان الأمر كذلك ، وكان من المقرر أن قواعد الاثبات فى المواد
المدنية ليست من النظام العام بل هى مقررلة لمصلحة الخصوم فقط ، فإن قعود
الطاعن عن التمسك بعدم جواز الاثبات بالينة حتى شمت المحكمة الشهود
جميعا على صحة هذه الواقعة على الوجه المبين آتفا يعد منه تنازلا عن التمسك
فما بعد بمخالفة الحكم للقواعد المقررة للاثبات خصوصا أن الثابت بمحضر
جلسة محكمة ثانى درجة أن محامى الطاعن قد اقتصر على المرافعة فى وقائع
الدعوى دون أن يتمسك بهذا الدفع، وإذن فلا يقبل منه أمام محكمة النقض
للنعى على الحكم المطعون فيه أنه خالف قواعد الاثبات فى المواد المدنية .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(١٤٦)

القضية رقم ١٣٦٣ سنة ٢٠ القضائية :

امتناف . التقرير به بعد الميعاد . اصدار المتنّف بجهله للقانون . لا يدى . الحكم بعدم قبول الامتناف شكلا . فى محله .

إذا كان الطاعن معترفا بأنه اعان بالحكم ولم يعارض فيه ولم يستأنفه فى الميعاد واعتذر بجهله للقانون فهذا العذر لا يعتد به ، ويكون الحكم القاضى بعدم قبول الامتناف شكلا فى محله .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن المذكور فى قضية الخنحة رقم ٦٠٩ سنة ١٩٥٠ بأه فى يوم ١١ من يناير سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم بولاق : عاد لحالة الاشتباه بأن ارتكب جريمة الاعتداء على المال فى القضية رقم ٢٣٦٧ سنة ١٩٤٨ الجنائية وجرائم الاعتداء على النفس فى القضايا ١٣٩٨ سنة ١٩٤٧ بولاق و ١٨١١ سنة ١٩٤٧ بولاق و ٣٠٣٩ سنة ١٩٤٧ بولاق بالرغم من سابقة الحكم عنه بالمراقبة فى القضية رقم ٥٨٧٧ أزبكية فى ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ للعود للاشتباه وتزيد سنة على ١٥ سنة . وطلبت عقابه بالمواد ١/د و ٢/٦ و ٨ و ٩ و ١٠ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جنح بولاق الجزئية قضت غيايبا بتاريخ ٢٥ مارس سنة ١٩٥٠ عملا بالمواد ٥ و ٦ و ٨ و ٩ من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ووضع تحت مراقبة البوليس فى المكان الذى يعينه وزير الداخلية مدة سنة تبدأ من إمكان التنفيذ والنفاد . وقد أعان هذا الحكم إلى المحكوم عليه غيايبا فى ٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ ولم يعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم فى ٣ من يوليه سنة ١٩٥٠ (أى بعد الميعاد)

ومحكمة مصر الابتدائية قضت بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد .
قطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...وحيث إن وجهى الطعن يتحصلا في أن الطاعن أعلن بالحكم الابتدائي الغيابي وهو محبوس تنفيذاً للحكم آخر وما كان يعرف أن هناك سييلا للمعارضة في الحكم وهو في السجن فلما أفرج عنه في ٢٧ يونيه سنة ١٩٥٠ أراد أن يقرر بالمعارضة فزعم قلم الكتاب أنه تنازل عن حقه في المعارضة فقرر بالاستئناف في ٣ من يولييه سنة ١٩٥٠ أى في مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ الافراج عنه فيكون استئنافه مقبولا شكلا ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون، إذ قضى بعدم قبوله شكلا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على ما يثيره الطاعن بقوله « وقد أعلن المتهم بالحكم المذكور بتاريخ ٥ من أبريل سنة ١٩٥٠ واعترف المتهم بالجلسة أن الحكم السالف الذكر أعان له مخاطبا مع شخصه ولم يستأنف المتهم الحكم ويتبين الحكم بعدم قبوله شكلا » .

وحيث إن الطاعن معترف بأنه أعلن بالحكم ولم يعارض فيه ثم لم يستأنفه في الميعاد معتذرا بجهله للقانون وهو غير لايعتد به، ولذا فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متيناً رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٠

(١٤٧)

القضية رقم ٤٤٦ سنة ٢٠ القضائية :

« برعاية حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، أحمد حسني بك ، فهمي إبراهيم عوض بك ، إبراهيم خليل بك المختار من .

دعوى مدنية . محكمة الجناح . قضاؤها بالبراءة وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .
صحح في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات .

تنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « اذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون أو سقط الحق في اقامة الدعوى العمومية بها بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي يطالبها بعض الخصوم من بعض » مما مفاده أن للمحكمة الجنائية في مواد الجناح عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال السالف ذكرها الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة إلا بما يترأى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية ، واذن فتي كان الواقع في الدعوى « و أن المحكمة قد قضت ببراءة المتهم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية ، دون أن تتعرض لنفي الخطأ المدني من جانب المتهم مما يضار به المدعى بالحقوق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة ، فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

أهت النيابة العامة صبرى ناشد نجيب في قضية الجناحة رقم ١٥٣ سنة ١٩٤٧ بأنه في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم عابدين .

توصل إلى الاستيلاء على مبلغ ٣٢٠٠ جنيه من أليسياد أناجنوستى وكان ذلك بالاحتيال لسلب بعض ثروته باتخاذ طرقاً احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود واقعة مزورة بأن أدخل فى روعه أنه قادر على أن يبيعه مائتى طن من الأرز لتصديرها وأيد دعواه بعرض أوراق مختلفة على المحبى عليه وبما أحاط به نفسه من وسائل الترف باتخاذ مكتباً أسسه بالأنث الفاجر فأنخدع المحبى عليه بأقواله وسلمه هذا المبلغ . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ - ١ من قانون العقوبات . وقد ادعى أليسياد نقولا أناجنوستى بحق مدنى وطلب أن يحكم له قبل المتهم بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه منها ٣٢٠٠ جنيه المبلغ الذى حصل عليه و ١٠٠٠ جنيه بصفة تعويض . ومحكمة عابدين الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم صبرى ناشد بخيت سنة واحدة بالشغل وكفالة ٢٠٠ جنيه لوقف التنفيذ بلا مصاريف وبالزامة بأن يدفع للمدعى المدنى الحواجه أليسياد أناجنوستى مبلغ ٣٨٠٠ جنيه ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبدون كفالة بالنسبة لمبلغ ٣٢٠٠ جنيه ثلاثة آلاف ومائتين من الجنيئات ، فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم وعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية والزام رافعها بمصروفاتها وذلك عملاً بالمادة ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

وحيث ان الوجه الأول من وجهى الطعن يتحصل فى القول بأن الحكم المتأول فيه حين نفي براءة المتهم قد اسندل بنصوص العقد المبرم بين الطاعن

والمتهم بصدد نفي واقعة التزام المتهم بتقديم تصريح التصدير عن الأرز المبيع منه للطاعن ، وقال إن الحكم الابتدائي أخطأ حين استخلص ثبوت هذه الواقعة مما نص عليه في العقد في حين أن الحكم الابتدائي قد استدل على ثبوت هذه الواقعة بشهادة شاهد قال بوقوعها أمامه .

وحيث إن الثابت في الحكم المطعون فيه أن المحكمة الاستئنافية في حدود سلطتها التقديرية — قد اطرحت أقوال المدعى بالحقوق المدنية وأقوال الشاهد الذي استند إلى أقواله الحكم الابتدائي بصدد الواقعة المشار إليها في وجه الطعن ثم استطردت إلى القول بأن العقد المبرم بين الطرفين لا تؤدي عباراته إلى ثبوت تلك الواقعة ، ومتى كان الأمر كذلك فإن ما يدعيه الطاعن لا يكون له أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن المحكمة الاستئنافية حين قضت بعدم اختصاصها بالدعوى قد أسست قضاءها على أن الفعل المنسوب للمتهم لا جريمة فيه ، واستندت في ذلك إلى نص المادة ٥٤ من قانون تحق الجنايات ولم تلق بالا لنص المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات التي تنص على جواز الحكم في الدعوى المدنية إذا كان التانون لا ياقب على الواقعة ، وهذا منها خطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان قانون تحقيق الجنايات ينص في المادة ١٧٢ منه على أنه « إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يعاقب عليها القانون ، أو سقط الخن في إقامة الدعوى العمومية بها بمضي المدة الطويلة يحكم القاضي ببراءة المتهم ويجوز له أن يحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض » مما مفاده أن للمحكمة الجنائية في مواد الخنح عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال السانف ذكرها الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخلى عنها للمحكمة المختصة أصلا باقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة

إلا بما يترأى لها عند تقديرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التي لم ترفع أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية - لما كان ذلك وكانت المحكمة في واقعة هذه الدعوى لم تتعرض لنفي الخطأ المدني من جانب المتهم مما يضار به المدعي بالحقوق المدنية لدى نظر الدعوى أمام المحكمة المدنية المختصة - فإن تخلها عن نظر الدعوى المدنية يكون في حدود حقها المخول لها في القانون .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس وتعين رفضه موضوعاً .

(١٤٨)

القضية رقم ٧٢١ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الأمرة :
أحمد حسني بك ، وحنان اسماعيل المصطفي بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

حكم . تسببه . تمسك المتهم بأن اعترافات متهمين آخرين عليه إنما صدرت بطريق الإكراه .
استناد المحكمة بين ما استندت إليه في إدانة المتهم إلى هذه الاعترافات . عدم تحديثها عن هذا الدفاع .
نصور .

إذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعترافات الصادرة من متهمين آخرين عليه إنما صدرت بطريق الإكراه الذي ترك بهما أثر جروح أثبتها وكيل النيابة المحقق في محضره كما أثبتها التقرير الطبي ، وكان الحكم قد استند بين ما استند إليه في إدانة المتهم إلى هذه الاعترافات دون أن يتحدث عن هذا الدفاع الذي من شأنه لو صح احتمال تغيير رأى المحكمة في قيمة الدليل المستمد من هذه الاعترافات - فانه يكون قاصراً مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

انتهت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ٨٥٩ مركز الصف سنة ١٩٤٥ المقيدة بالجلول الكلى برقم ٨٦ سنة ١٩٤٦ : ١ - محمد عامر سلامه الطويل (الطاعن) ، ٢ - عابد تركي ، ٣ - عبد المقصود حسنين ، ٤ - يوسف سلامه الطويل من بأنهم في ليلة ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ الموافق ٨ شوال سنة ١٣٦٤ بناحية كفر طرخان مركز الصف مديرية البحيرة قتلوا عمداً محمد أبو الحاج والطيب مجهول اللقب وآخرين مجهولين وذلك مع سبق الاصرار بأن استدرجوههم إلى مكان قفر وأطلق عليهم الاثنان الأولان الأعيرة النارية بنية قتلهم فأصابهم بالاصابات الميئة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياتهم ثم قذفوا بجثثهم في النيل ، ثانياً : شرعوا عمداً في قتل محمد عبد الموجود مع سبق الاصرار أيضاً بأن استدرجوه مع زملائه إلى مكان الحادث وأطلق عليه الأول عياراً قارباً بقصد قتله فأصابه بالاصابة الميئة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو اسعاف المحني عليه بالعلاج الطبيات من قاضي الإحالة إحالتهم على المحكمة لمحاكمتهم بالمواد ١/٤٠ - ٢ - ٣ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد سالفة الذكر . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات طلبت النيابة سقوط الدعوى العمومية بالنسبة إلى المتهمين الثاني والرابع (عابد على تركي ويوسف سلامه الطويل) لوفاتهما . وبعد أن أتمت نظرها قضت فيها عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ وبالمادتين ٤٥ ، ٤٦ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) أولاً بمعاقبته بالاعدام شقاً . وثانياً - ببراءة عبد المقصود حسنين مما أسند إليه عملاً بالمادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، ثالثاً - بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة لعابد على تركي ويوسف سلامه الطويل لوفاتهما . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

... وحيث، إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه — وقد دأبه بالقتل العمد مع سبق الاصرار — أنه جاء قاصر الأسباب، ذلك أنه استند بين ما استند إليه في ثبوت التهمة قبله إلى الاعترافات الصادرة من المتهمين الثاني والرابع عليه ولم يرد على ما تمسك به الدفاع عنه أمام المحكمة من أن هذه الاعترافات إنما صدرت من المتهمين المذكورين بطريق الاكراه الذى ترك بهما أثر جروح أثبتها وكيل النيابة المحقق في محضره كما أثبتها التقرير الطبي .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن قد تمسك بالدفاع المشار إليه بوجه الطعن، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند بين ما استند إليه في إدانة الطاعن إلى اعترافات هذين المتهمين دون أن يتحدث عن هذا الدفاع ، وكان من شأنه لو صح احتمال تغيير رأى المحكمة في قيمة الدليل المستمد من هذه الاعترافات — لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٤٩)

القضية رقم ٩٧٦ سنة ٢٠ القضاية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أ. محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسنى بك ، وفهيم ابراهيم هوض بك ، وابراهيم خليل بك ، ومجد أحمد غيم بك المستشارين .

حكم . تسبيه . وجوب بيان أدلة الثبوت التى أقيم عليها .

يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين أدلة الثبوت التى أقيم عليها

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة رقم ١٣١ سنة ٧٤ القضائية (مختلط) بأنه بالقاهرة أولاً — ابتداء من سنة ١٩٤٥ باشر الطب دون أن يكون مقيداً بسجل الأطباء الموجودة بوزارة الصحة العمومية ولا النقابة العليا للمهن الطبية، وثانياً — ابتداء من ٤ يناير سنة ١٩٤٩ حينما لم يكن مصرحاً له بمزاولة الطب، استعمل نحاسة موضوعه على مدخل العمارة الموجودة بها عيادته ليوهم بها الجمهور أن له الحق في مزاولة الطب، وثالثاً — ابتداء من ٤ يناير سنة ١٩٤٩ امتلك في عيادته الآلات والأجهزة الطبية المبينة بأسباب في محضر التفتيش، وهي المخالفات المنصوص عنها والمعاقب عليها بمقتضى المواد رقم ١ و ١٠ و ١١ من القانون رقم ١٤٢ المؤرخ ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٤٨ الخاص بمزاولة مهنة الطب. ومحكمة مصر الابتدائية (دائرة الجرح) قضت عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرين جنياً وأمرت بإغلاق الغرفة المستعملة كعيادة وإزالة اليافتين ونشر هذا الحكم مرة في جريدة الأهرام ومرة في جريدة الجورنال ايجيبت وذلك في مدى شهر من هذا كما أمرت بمصادرة الأشياء المصادرة بمقتضى محضر بوليس بتاريخ ٤ من يناير سنة ١٩٤٩ تحت رقم س ٢ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ١١ وقررت أنه لا داعي لمصادرة باقي الأشياء المصادرة وحكمت بالمصاريف على المتهم. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

الحكمة

... وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لجاء قاصر إذ دانه « بأنه باشر الطب دون أن يكون مقيداً بسجل الأطباء ولا النقابة العليا للمهن الطبية، وبأنه حين لم يكن مصرحاً له بمزاولة الطب استعمل نحاسة موضوعه على مدخل العمارة الموجودة بها عيادته ليوهم الجمهور أن له الحق

في مزاوله الطب . وبأنه امتلك في عيادته آلات وأجهزة طبية مختلفة . ذلك لأن المحكمة لم تبين الوقائع المكونة للهمة ولم تورد الأدلة عليها وأن ما أشارت إليه بالحكم في هذا الشأن إنما كان صيغة عامة مبهمة لا يمكن أن تعتبر أسباباً قانونية تبنى عليها إدانته في الجرائم الثلاث المنسوبة إليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لما تعرض لبيان الواقعة والأدلة على ثبوت الهمة قال : « حيث إنه ثابت أن المتهم غير مصرح له بمزاولة الطب في مصر وأنه قد ورث العيادة التي تركها له والده المتوفى ، وأنه حفظ هذه العيادة بحالة جيدة جداً بحجة مباشرة أبجائه ودراسة الطب . وأنه يوم التفتيش في ٤ يناير سنة ١٩٤٩ وجد بها سائل مطهر مجهز حديثاً موضوع في جهاز غسيل به قناة مهبلية من التي يستعملها عادة طبيب مختص في أمراض النساء أثناء تأدية وظيفته ، خلاف أشياء أخرى محصاة في محضر التفتيش ، وأن المتهم يظن أنه وجد تفسيراً سهلاً بقوله إن الجهاز المذكور استخدم لاستعماله الشخصي حيث إنه غير متزوج ، ولا يفهم معنى لتصرف المتهم في المنزل الذي تسكنه أفراد عائلته ، وأنه من الظاهر خلاف ذلك أن تعمل هذه العملية الخاصة في غرفة نوم أو في حمام لا في عيادة طبيب ، وحيث إنه ثابت خلاف ذلك ومعترف به أن المتهم احتفظ بنحاستين مكتوب عليهما (الدكتور ا . بتساكيس طبيب النساء) موجودة إحداهما على باب العمارة والأخرى على باب الشقة ، وأن المتهم ينكر أنه استعمل هاتين النحاستين لحسابه الخاص رغم شبه الاسم والحرف الأول (ا) من لقبه والذي هو نفس الحرف الأول من لقب والده المتوفى . وأنه من الثابت مع ذلك أن المتهم لم يكن يتمتع بصفته طبيباً من استقبال الجمهور الذي يمكن للنحاستين المذكورتين لفت نظره ، وعلى ذلك فانه في شهر يناير من سنة ١٩٤٨ أحست سيدة تدعى جورجيت ماس بتعب مفاجيء في شارع عماد الدين بجوار العيادة موضوع الجريمة فلم تتردد في الصعود إلى المتهم دون أن تعرفه وهي معتقدة أنها توجه إلى طبيب مرخص

له قانوناً ومستكمل الاستعدادات الطبية ، وأنه بدلا من الاكتفاء باعطاء السيدة المذكورة الاسعافات الأولية المستعجلة التي كانت تقضيها حالتها بصفة إنسانية كما يدعى الدفاع فان المهم كشف عليها وادتم بحالتها زيادة عن المعتاد ، وبارها بتشخيص واسع وأعطاها رأيه بصفة طبيب . ولد . وزاد عن ذلك بأن رآها غير مرة مع زوجها السابق وحدد أيضاً وقبض قيمة أتعاب كان عليه أن يدفعها لزميل لعملية جراحية مقدما . بيد أن هذا المبلغ صرف ثانية إلى زوج السيدة المذكورة حيث إن العملية التي كانت ستجرى لم تعمل . ويتضح من ذلك أن الحكم لم يعن ببيان الأدلة التي استند إليها في ثبوت الوقائع التي أوردها ، ودان الطاعن من أجلها ولا ذكر الأشياء المضبوطة التي استند إليها في ثبوت التهمة الثالثة - لما كان الأمر كذلك وكان يجب لصحة الحكم بالإدانة أن يبين أدلة الثبوت التي أقيم عليها فان الحكم المطعون فيه يكون بذلك قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة الجزئية المختصة ، وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٥٠)

القضية رقم ٩٩٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة - صرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فحى إبراهيم بك رئيس المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وفهم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك المستشارين .

محال عمومية تعرفها طقا المادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . مريار أحكام هذا القانون على هذه المحار ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص .

إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف في المادة الأولى المحال التي تسرى عليها أحكامه بأنها الأماكن المعدة لبيع المأكولات

والمشروبات بقصد تعاطيها في تنفس المحل ، والأماكن المعدة لايواء الجمهور -
قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق عليها هذا التعريف
ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص .

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن المذكور في قضية اللجنة رقم ٢٨١٠
سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ٢١ من بوليه سنة ١٩٤٩ بدائرة قسم بولاق فتح وأدار
محلا عمومياً (مقهى بغير اخطار) . وطابت عقابه للمواد ١ / ١ ، ٤ ،
١ / ٣٥ ، ٣٧ ، ٤٠ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ . ومحكمة جنح بولاق
الجزئية قضت بتغريم المتهم مائتي قرش والإغلاق على نفقته . فاستأنف . ومحكمة
مصر الابتدائية قضت ببناءيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا
الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

... . وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ
في تطبيق القانون ، لأن المحل الذي حكم باغلاقه مرخص له ببيع البوظة للتعاطى
طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ وهذا الترخيص بذاته
يبيح تقديم القهوة والشاي للجمهور ، لأن القانون لم يمنع شربها في هذه المحال .
وحيث إن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية إذ عرف
في المادة الأولى التي تسرى عليها أحكامه بأنها : ١ - الأماكن المعدة لبيع
المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل ٢ - الأماكن المعدة
لأيواء الجمهور - قد قصد أن تسرى أحكامه على جميع المحال التي ينطبق
عليها هذا التعريف ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير
ترخيص ، ولذا فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً

١٥١

القضية رقم ١٠١٤ سنة ٢٠ القضية : ٢٠

برئاسة حضرة صاحب السادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
اللمزة : أحمد فؤاد إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

تشرّد . عود . العقوبة في هذه الحالة هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس . كون الأحكام
التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . لأن تأثير له . هذا
القانون قد استبقى صفة الجريمة للأعمال صادرة بشأنها الأحكام المذكورة .

إن الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
تنص على أن العقوبة على التشرّد في حالة العود هي الحبس والوضع تحت
مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ، فلحكم الذي يكتفى بإصدار المتهم في هذه
الحالة يكون مخالفاً للقانون . ولا تأثير في هذا الشأن لكون الأحكام التي
أسست عليها حالة العود صادرة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا
القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال انصدرة بشأنها تلك الأحكام كما
كانت مما يترتب عليه بقاء آثارها .

الوائع

أتمت النيابة العامة شعبان أحمد حسنين (المطعون ضده) في قضية
الجنحة رقم ٣٠٨٤ سنة ١٩٤٩ بأنه في يوم ١٣ من يونيو سنة ١٩٤٩ بدائرة
قسم روض الفرج : وجد في حالة تشرّد بأن لم يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة
للتعيش . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من القانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت غيابياً— عملاً بمواد الاتهام—
حبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس الخاصة

بالجهة التي يحددها وزير الداخلية - لمدة سنة تبدأ من تاريخ امكان التنفيذ عليه مع النفاذ فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. فاستأنف. ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابياً - عملاً بالمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بانذار المتهم بأن يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للتعيش فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن حضرة السيد عفيفى بك رئيس نيابة شمال القاهرة في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

... . وحيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ ألغى حكم محكمة أول درجة بالنسبة إلى عقوبة الحبس وقال إن المحكمة ترى من ظروف الدعوى الاكتفاء بانذار المتهم .

وحيث إن الحكم الابتدائي الصادر غيابياً بتاريخ ٥ من يولييه سنة ١٩٤٩ قضى بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل ووضعه تحت مراقبة البوليس لمدة سنة وأسست المحكمة حكمها على أن للمتهم سابقين مماثلتين في تشرد الأخيرة بحبسه شهراً مع الشغل وبوضعه تحت مراقبة البوليس الخاصة لمدة شهرين بتاريخ ١٥ من اكتوبر سنة ١٩٤٥ ، وقد عارض المتهم في هذا الحكم وحكم بجلسة ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ باعتبار المعارضة كأن لم تكن. فاستأنف وقضت محكمة ثانية درجة بجلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٥٠ بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بانذار المتهم بأن يتخذ لنفسه وسيلة مشروعة للتعيش وأوردت في أسباب حكمها أنها ترى من ظروف الدعوى الاكتفاء بانذار المتهم . وقد عارض المتهم بتاريخ ٢١ من مارس سنة ١٩٥٠ في هذا الحكم وقضى بتاريخ ٢ من ابريل سنة ١٩٥٠ باعتبار المعارضة كأن لم تكن. ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تنص على أن

العقوبة على التشرّد في حالة العود تكون هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر مخالفاً للقانون مما يقتضى نقضه وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة الثابتة فيه. هذا ولا تأثير في هذا الشأن لكون الأحكام التي أسست عليها حالة العود صادرة قبل القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لأن هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها تلك الأحكام كما كانت مما يترتب عليه بقاء آثارها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(١٥٢)

القضية رقم ١٠٢٧ سنة ٢٠ القضائية :

(١) تموين محل من مكان إلى آخر نقلاً من شأنه تخفيض الاستهلاك المقرر له . معاقب عليه بالمادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . استخدام صاحب المحل الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله . العقاب عليه بمقتضى المادة ١٢ من القرار المذكور . هاتان المادتان يجري حكمهما على المصانع كما يجري على المحال العمومية .

(ب) مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . لم يشملها التعديل المنصوص عليه بالمادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ .

١ — يكفى للعقاب بمقتضى المادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أن يثبت عدم الاخطار عن نقل المحل من مكان إلى آخر ما دام ذلك من شأنه تخفيض الاستهلاك ، كما أنه يكفى للعقاب بمقتضى المادة ١٢ من القرار المشار إليه أن يستخدم صاحب المحل الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله . وحكم هاتين المادتين يجري على أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة على السواء .

٢ - ان المادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ لم يشمل حكم التعديل فيها مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بل هذه المخالفة بقيت خاضعة للعقوبات الواردة بالفقرتين ١ ، ٢ من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين في قضية الخنحة رقم ٩١ سنة ١٩٤٩ الأذربكية مستعجل : لأنهما في ٢٦ - ١٠ - ١٩٤٩ بدائرة قسم الأذربكية .
أولاً - بوصف المتهم الأولى صاحبة محل عام « مقهى » والثاني مديره لم يخطرا مكتب التكوين المختص في الميعاد المحدد عن نقل المحل من مكان لآخر وكان من شأن هذا النقل تخفيض الاستهلاك ، ثانياً - استخدمتا كمية السكر التي كانت مقررة للمحل القديم في المدة من ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٨ حتى نهاية أغسطس سنة ١٩٤٩ في غير الغرض المخصص من أجله .

وطلبت عقابهما بالمواد ١٠ ، ١٢ و ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ و ١٤٥ سنة ١٩٤٩ و ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملاً بمواد الأنهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وتغريم كل منهما مائة جنيه مصرى ونشر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة أشهر وكنالة خمسمائة قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس ، بالنسبة للمتهم الأولى وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة بالنسبة للمتهم الثاني لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً بلا مصاريف . فاستأنف المتهمان . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للمتهم الأولى لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم بلا مصاريف .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

...وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أن الطاعنين بأههما الأولى بصفتهما صاحبة محل عام « مقهى » والثاني مديره لم يخطرا مكتب التكوين المختص في الميعاد القانوني عن نقل المحل من مكان لآخر وكان من شأن هذا النقل تخفيض الاستهلاك، ولأنهما أيضاً استخدمتا كمية السكر التي كانت مقررة للمحل القديم في غير الغرض المخصصة من أجله - قد جاء مشوباً بما يبطاه إذ لم يكن هناك من مبرر لتطبيق المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ كما لم يقدّم دليل على أنهما باعا أو تنازلا أو تصرفا في السكر كما أن المادة ١٢ من القرار تكملها المادة ١٣ منه فهي خاصة بأصحاب المصانع لا يجرى حكمها على أصحاب المحال، ويضيف الطاعنان أن المحكمة قد أخطأت بالحكم عليهما بالحبس إذ أن العقوبة عن هذه الجريمة قد عدلت بالقرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ الذي قصرها على الغرامة كما أخطأت المحكمة في اعتبار أنهما قد ارتكبا جريمتين مع أن الواقعة واحدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة التي دان الطاعنين بها وأورد الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعنين واطرحه للاعتبارات التي ذكرها . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه وكان يكفي للعقاب بمقتضى المادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ثبوت عدم الإخطار عن التغير الذي من شأنه تخفيض الاستهلاك كما يكفي فيه بمقتضى المادة ١٢ من القرار المشار إليه أن يستخدم الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله وكانت المادتان المذكورتان يجرى حكمهما على أصحاب المصانع وأصحاب المحال العامة على السواء - لما كان ذلك كله فإن ما يشبه الطاعنان لا يكون له محل . أما ما يشيران إليه من أن الواقعة تكون جريمة واحدة لا جريمتين فلا جدوى منه . لأن المحكمة قد طبقت المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات وحكمت بالعقوبة المقررة لأشد الجريمتين .

وأما ما يشرانه في شأن تعديل عقوبة الحبس إلى الغرامة فلا وجه له إذ ان اعادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩ لم يشمل حكم التعديل فيها مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ الى تطبيقها المحكمة في حقهما والتي نص على أنها تبقى خاضعة للعقوبات الواردة بالفقرتين ١ ، ٢ من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٠

(١٥٣)

القضية رقم ١٣٧٦ سنة ٢٠ الضائية :

برئاسة حضرة صاحب السادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن إسماعيل الطنبجي بك ،
ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

قض : حكم بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم
على أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار الممارسة كأنها لم تكن في حين
أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بإيد الحكم النيابي . هذا الحكم على خلاف ظاهره منه
للخصومة . جواز الطعن فيه بطريق القرض . وجوب نقضه .

الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية
إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد ، خطأ
منها على أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن ، في حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم
النيابي - هذا الحكم على خلاف ظاهره هو حكم منه للخصومة ، إذ أن المحكمة
الجزئية سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فالطعن في
هذا الحكم يتعين قبوله شكلا وموضوعاً ، ونقضه وإعادة القضية للمحكمة
الاستئنافية لفصل فيها من جديد .

الوتاع

، انتهت النيابة العامة المطعون ضده في قضية الجنحة رقم ٢٤٠٣ سنة ١٩٤٩
بأنه في يوم ٩ - ١٠ - ١٩٤٩ بدائرة قسم اللبان ، عد مشتبه فيها ، إذ سبق الحكم

عليه أكثر من مرة في جرائم الاعتداء على النفس والمال ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٥ ، ١/٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ومحكمة اللبان الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس الخاصة في المكان الذي يعينه وزير الداخلية لمدة ثلاث سنوات تبدأ من إمكان التنفيذ عليه والنفاذ بلا مصاريف. فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. فاستأنف. ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت فيها حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم من جديد. وقد نظرت محكمة اللبان الجزئية هذه المعارضة ثانية وقضت فيها حضورياً بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٥٠ بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم الأخير . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد. فطعنت النيابة في هذا الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

..... وحيث إن وجه الطعن يتحصل في ان المحكمة الجزئية حكمت غيابياً بوضع المتهم تحت مراقبة البوليس الخاصة ، وأعلن هذا الحكم له بتاريخ ١/٢٧ / ١٩٤٩ فعارض فيه في نفس اليوم وحددت جلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٠ لنظر المعارضة وفي تلك الجلسة لم يحضر المتهم فحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، فاستأنف هذا الحكم . وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٥٠ بقبول

الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم من جديد، لما تبين لها من أن المتهم كان مسجوناً في اليوم المحدد لنظر المعارضة، ولما طرحت المعارضة من جديد أمام المحكمة الجزئية حكمت بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه، فاستأنف المتهم يوم صدور الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٥٠٦ سنة ١٩٥٠ جنح اسكندرية المستأنفة. وبتاريخ ١١ / ٦ / ١٩٥٠ قضت المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة المقدمة من المتهم من جديد وأشارت في أسباب حكمها إلى أنها أخذت خطأ بما جاء على ملف الدعوى من أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في هذه القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن، في حين أن الحكم المستأنف الصادر بتأييد الحكم الغيابي وقد جاء هذا الحكم خطأ لأن المحكمة الاستئنافية ظنت أن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في ١٤ من مايو سنة ١٩٥٠ وهو الحكم المستأنف قضى باعتبار المعارضة كأنها لم تكن والحال أن الأمر ليس كذلك لأن هذا الحكم قضى بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تحكم في موضوع الدعوى.

وحيث إن كل ما جاء بطعن النيابة صحيح. وبما أن الحكم المطعون عليه منه للخصومة على خلاف ظاهره لأن المحكمة الجزئية سوف تحكم حكماً صحيحاً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فيتعين قبول الطعن شكلاً وموضوعاً ونقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية للمحكمة الاستئنافية لتفصل بها من جديد دائرة أخرى

(١٥٤)

القضية رقم ١٣٧٧ سنة ٢٠ القضية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد من أئمة المحكة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم وكيل المحكة ، وأحمد حسني بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين

حكم . تسببه . موازين غير مضبوطة . وحوب علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط . الاعتماد
في ذلك على ما لا يفيد . تصور .

لما كان الواجب لتحقيق أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من
القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٩ أن يثبت علم الجاني بأن الميزان غير مضبوط ، وكانت
المحكمة قد اعتمدت في صدد اثبات هذا العلم على ما قالته من إقراره ، وكان
ما أوردته عن هذا الإقرار إنما يقع على عدم دمج الميزان ولا يفيد العلم بأن
لموازين مزورة وغير مضبوطة - فإن حكمها يكون قاصراً واجباً نقضه .

الوقائع

أهت النيابة العامة هذا الطاعن في قضية الجنية رقم ٨٢٢ سنة ١٩٥٠
بأنه في يوم ٦ - ٣ - ١٩٥٠ بدائرة قسم العطارين أولاً - حاز بغير مبرر
مشروع ميزانا وسنجا مزورة وغير مضبوطة وبها فرق يتجاوز المسموح به
قانوناً مع علمه بذلك ، وثانياً حاز الميزان والسنج سالفة الذكر حالة كونها
غير مدموغة ، وطابت عقابه بالمواد ١ ، ٤ ، ٥ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ من القانون رقم
٣٠ سنة ١٩٣٩ ومحكمة العطارين الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق
المادة ٣٢ من قانون العقوبات بتغريم المتهم ثمانمائة قرش والمصادرة عن
الهمتين . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الالة ثانية قضت بتأييد الحكم المستأنف
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن ١٤ ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين د'ته « بأنه حاز بغير مبرر مشروع موازين وسنجا مزورة وغير مضبوطة مع علمه بذلك وبأنه حاز موازين غير مدموغة » جاء قاصراً، اذ لم تبين المحكمة الأدلة على توفر ركن العلم لديه. وقد ذكرت أنه أقر بذلك العلم مع أنه لم يعترف قط بأنه يعرف بأن الموازين غير مدموغة بل قام دفاعه على أنه لم يكن يعرف أنها غير مضبوطة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال « انها تجمل فيما أبلغه حسن عز الدين مفتش الموازين أنه عثر لدى المتهم على ميزان بقاعدة وبه عجز مقداره ٣٠٠ أى ٣٠ جراماً فوق المسموح به، كما عثر لديه على سبع سنجا مزورة مزروع منها الرصاص وغير مدموغة ويشته أن فيها عجزاً وبالسابعة زيادة فوق المسموح . وبما ان المتهم أقر بحيازته للميزان وبأنه غير مدموغ وأنه يستعمله لوزن ما يلزم المصنع للحلوى. وقد ذكر الدفاع عنه بمذكرته ان ركن العلم غير متوفر لديه مع أنه ثابت باقراره بمحض ضبط الواقعة وأن القانون لا ينطبق في الحالات التي يتضح منها أنه ليس هناك محل للغش ولا قصد به » ثم ورد بالحكم الاستثنائي الذي أيد الحكم الابتدائي ما يأتي : « وحيث إنه ثابت من تقرير المعايرة ان الميزان مدموغ عام ١٩٣٩ وبه فرق مقداره ٣٠٠ مع أن الفرق المسموح به لا يتجاوز ١٠٠ كما ثبت من نفس التقرير أن باحدى السنج وهى من ذات الاقنين زيادة مقدارها ١٥٥٠ مليجراماً مع أن الزيادة المسموح بها لا تتجاوز الألف ووجد بسنجة أخرى من ذات الأفة عجز مقداره ٧٢٠٠ مليجرام والقدر المسموح به لا يتجاوز الثلاثمائة مع أن القدر المسموح به في السنجة ذات النصف أفة لا يتجاوز المائتى مليجرام فوجد بسنجتين من ذات القدر عجز مقداره ٤٣٥٠ في احدهما و٩٦٥٧ في الأخرى، ووجد عجز مقداره ٢١٤٠٠ مليجرام في سنجة من ذات الربع أفة ، وعجز مقداره ١٥٥٠

في أخرى من ذات الثمن مع أن العجز المسموح به لا يتجاوز المائة والخمسين في الأولى والمائة وخمسة وعشرين في الثانية . ووجد عجز قدره ١١٠٥٠ في سنجة من ذات الكيلو والقدر المسموح به لا يتجاوز الثمنامائة وان هذه السنجة جميعها مع سنجة أخرى مضبوطة غير مدموغة » ثم تعرض لعدم وجود المبرر والعيب فذكر « ان المهم يبرر حيازته للميزان والسنج بأنه يستعملها في معايرة المواد التي تدخل في صناعة الأصناف التي يبيعها ولا ترى المحكمة في ذلك سبباً يبرر هذه الحيازة ، وهو يعلم بأن ما يحوزه غير مضبوط » وقد انتهى الحكم إلى ادانة الطاعن بالتهمتين وطبق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حقه ولما كانت المحكمة في صدد إثبات علم الطاعن بأن الميزان غير مضبوط قد اعتمدت على ما قالته عن إقراره وكان ما أوردته عن هذا الإقرار إنما يقع على عدم دمع الميزان ولا يفيد العلم بأن الموازين مزورة وغير مضبوطة ، وكان الواجب لتحقيق أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٣٩ أن يثبت علم الجاني بأن الميزان غير مضبوط فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(١٥٥)

القضية رقم ١٣٧٨ سنة ٢٠ القضائية :

إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة أو ببعض أقواله دون بعض . لا تريب على المحكمة فيه .

لا تريب على المحكمة اذا هي أخذت بأقوال الشاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة أو أخذت ببعض أقواله دون بعض ، فإن الأمر في ذلك كله مرجعه إلى اطمئنانها إلى صحة الأدلة المطروحة أمامها مما لا يعقب لحكمها فيه .

الوتائع

أتمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ١٣٩٥ سنة ١٩٤٧ المقيدة بالحدول الكلى برقم ٦٣٧ سنة ١٩٤٧ كلاً من : محمد دفيش حسين (الطاعن) و ٢ - محمد عبد اللطيف علي (غائب) و ٣ - محمد حسن عبد المولى و ٤ - وجيد توفيق علي و ٥ - علي عبد الحليم عبد الوارث و ٦ - محمد توفيق علي (غائب) و ٧ - أحمد محمد حامد الشهير بأحمد محمد شابي (غائب) و ٨ - علي محمد حسن (غائب) بأنهم في ليلة ٢٣ / ٩ / ١٩٤٧ الموافق ٨ من ذى القعدة سنة ١٣٦٦ بدائرة مركز ومديرية جرجا : أولاً - سرقوا السمك المبين الوصف والقيمة بالمحضر والمملوك لأحمد عبد الرسول علي وإبراهيم علي أحمد وآخرين بطريق الاكراه الواقع عليهما بأن اعتدوا عليهما بالضرب وتمكنوا بذلك من تعطيل مقاومتهما وسرقة السمك وقد ترك الاكراه بائني عليهما المذكورين أثر الجروح المبينة بالتقرير الطبي ، وثانياً - الأول أيضاً : ضرب المجني عنه سالف الذكر أحمد عبد الرسول علي رأسه فأحدث به الاصابة المبينة بالتقرير الطبي والتي نشأت عنها عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام الجمجمة الواقي للمخ مما يجعله أكثر تعرضاً للتأثر بالأصابات والصدمات وغيرها من المضاعفات الخطيرة وهذه العاهة تقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٠ وطابت من قاضي الاحالة احوالهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢/٣١٤ من قانون العقوبات ومعاقبة الأول أيضاً بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات . فقرر احوالهم اليها لمحاكمتهم بالمواد سالفه الذكر . ومحكمة جنابات سوهاج قضت عملاً بالمادة ٥٠/٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لجميع المتهمين عن التهمة الأولى والمادة ٢/٢٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول عن التهمة الثانية حضورياً الأول والثالث والرابع والخامس والسادس وغيباً للباقيين أولاً - براءة محمد دفيش حسين ومحمد عبد اللطيف ومحمد حسن عبد المولى ووحيد توفيق علي وعلي عبد الحليم عبد الوارث ومحمد توفيق علي وأحمد محمد حامد الشهير

بأحمد شاذي وعلى محمد حسين من التهمة المسندة اليهم بالتهمة الأولى، وثانياً :
بمعاينة محمد دفيش حسين عن التهمة الثانية بالسجن لمدة ثلاث سنوات .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه لم يبين
أقوال الشهود الذين استندت المحكمة اليها بالتحقيقات وهي أقوال يناقض بعضها
البعض فضلاً عن تناقضها مع ما قرره شهود الاثبات بالجلسة ولم تذكر المحكمة
أسباباً مقنعة للأخذ بالأولى دون الثانية ، ثم أنها أوردت أقوال الشهود بطريقة
مجملة وذكرت أنهم قالوها من غير تردد مع أن المجنى عليه قال أولاً في محضر
البوليس إنه ضربه وحده بعضاً ثم أشرك معه في الضرب آخريين برأى المحكمة
ثم قال بعدئذ إن الضرب حصل بماسورة البندقية وقد خالفه باقي الشهود في
تعيين الآلة التي استعملت في الاعتداء ولم يكن استخلاص المحكمة استخلاصاً
سائعاً وقد أورد الحكم شهادة الشهود مجملة لا تتفق وحقيقة ما قرروه . ويضرب
للطاعن ان المحكمة برأت المتهمين الآخرين من تهمة السرقة والضرب به
على كذب الشهود ثم أخذت بأقوال هؤلاء الشهود أنفسهم بالنسبة اليه ف وقعت
بذلك في تناقض . وجاءت أسباب الحكم متخاذلة كما أنها قد أغفلت ذكر أقوال
الشهود بالجلسة مع أنه يجب أن تكون هي العباد في الاثبات ، وانتهى الطاء
إلى انه دافع بأن الحادث حصل ليلاً وكان المتهمون كثيرين مما لا يمكن مع
التحقق من الأشخاص وتمييزهم إلا أن المحكمة لم تتعرض لهذا الدفاع ولم
ترد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص
منها ثبوتها ونعرض لدفاع الطاعن وفنده لأسباب ذكرها ، ولما كان الأمر
كذلك وكان ما أوردته لا تناقض فيه ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه المحكمة

فان ما يشير الطاعن لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض لأنه لا يخرج عن
المجادلة في تقدير الأدلة التي عوت عليها محكمة الموضوع في حكمها ، هذا
ولا تريب على المحكمة ان هي أخذت بأقوال الشاهد بالتحقيقات دون أقواله
بالجلسة أو هي أخذت ببعض أقواله دون البعض الآخر فان الأمر في ذلك
كله مرجعه إلى اطمئنانها إلى صحة الأدلة المطروحة أمامها مما لا معقب لحكمها فيه .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً

(١٥٦)

القضية رقم ١٣٧٩ سنة ٢٠ القضاة :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن إسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد
غنيم بك المستشارين .

لإثبات . عهد . أمر المحكمة بتلاوة أقوال شاهدين من شهود الدعوى بحضور . طم اعراض
المدافع عن المتهم ورافعه ومناقشة أقواله الواردة بالتحقيق . النعى على المحكمة بعد ذلك أنها لم تسمعها .
لا قبل .

متى كان الثابت ان المدافع عن المتهم لم يعترض على ما أمرت به المحكمة
من تلاوة أقوال شاهدين من شهود الدعوى لم يحضرا ، وأنه أبدى دفاعه وناقش
أقوالها المدونة بمحضر التحقيق دون أن يصر على حضورهما — فلا يقبل منه .
بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمعها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة في قضية الجناية رقم ١٥٧٣ ط ١٩٤٩ سنة ١٩٤٩ المقيدة
بالجدول الكلى برقم ٤٠٥ سنة ١٩٤٩ كلا من ١ — أحمد إبراهيم علي (الطاعن)

٢ - رثيفة ابراهيم على بأنهما في يوم الأحد ٢ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ الموافق ١٠ من ذى الحجة سنة ١٣٦٨ بعزبة بدر تبع الفاوية مركز طما مديرية جرجا الأول شرع في قتل احمد احمد عبد الرحمن عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن عقد النية على قتله وأعد لذلك سكينا وكن له في طريق مروره حتى إذا ما ظفر به طعنه بالسكين طعنة نفذت في تجريف الصدر وأسببت الرثة قاعدا من ذلك قتله فحدثت به الاصابة الميئة بالتقرير الطبي وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه وهو تدارك الحنجر عليه بالعلاج ، والثانية : ضربت احمد احمد عبد الرحمن عمدا فأحاطت به جرحا بالجدارية اليسرى ميئنا بالتقرير الطبي أعجزه عن أعماله الشخصية مدة أقل من عشرين يوما، وكان ذلك مع سبق الاصرار. وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأول بالمواد ٤٥، ٤٦، ٢٣٠، ٢٣١ و ٢٣٢ والثانية بالمادة ٢٤٢-١ من قانون العقوبات . فقرر إحالتهم إليها لمحاكمتهم بالمواد المذكورة . ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤-١ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للأول وبمادة الاتهام للثانية حضورياً بالأول وفي غيبة الثانية بمعاقة احمد ابراهيم على بالحبس مع الشغل لمدة سنين وتغريم رثيفة ابراهيم على ثلثمائة قرش . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في قول الطاعن إنه التمس من المحكمة تأجيل نظر الدعوى لحضور الحنجر عليه وحفيده وبعد أن استجابت المحكمة إلى طلبه وأمرت بتأجيل القضية للساعة الحادية عشرة صباحا عادت وقد حال هذا الميعاد دون أن يحضرا فنظرت الدعوى على أن تجيء إلى طلبه إذا تبين من المرافعة ضرورة ذلك .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدافع عن المتهم لم يعترض على ما أمرت به المحكمة من تلاوة أقوال الشاهدين المشار إليهما في الطعن

ثم أبدى دفاعه وناقش أقوالها المدونة بالمحضر دون أن يتمسك بحضورهما ،
ومتى كان الأمر كذلك فلا يقبل منه أن ينعى على المحكمة عدم سماعها لذيّنك
الشاهدين .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(١٥٧)

القضية رقم ١٣٨٠ سنة ٢٠ القضاة :

برئاسة حجة صاحب السعادة السيد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد فؤاد إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

(أ) اثبات . ملطة المحكمة فى الأخذ بشهادة الشهود وفى الاستناد الى جميع العناصر المطروحة
أمامها للبحث .

(ب) دفع . شهود النفى . تبرير أطرافها شهاداتهم . غير لازم .

١ - للمحكمة أن تعتمد فى حكمها إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم
وأشارت إليهم على جميع العناصر الأخرى الواردة بالأوراق والمطروحة أمامها
للبحث فى الجلاسة .

٢ - ليس على المحكمة أن تبرر أطرافها شهادة شهود النفى وأخذها بشهادة
شهود الإثبات .

الوقائع

أنهت النيابة العامة هذا الطاعن فى قضية الجنابة رقم ١٣٧٨ جرجا
سنة ١٩٤٩ المقيسة بالجدول الكلى برقم ٢٥٧ سنة ١٩٤٩ بأنه فى يوم ٣

من أغسطس سنة ١٩٤٩ الموافق ٨ من شوال سنة ١٣٦٨ ببنلرجرجا مديرية جرجا ضرب مصطفى احمد محمد شبانه عمدا على رأسه فأحدث به الاصابات الميئة بالكشف الطبى والى تخلفت لديه من جراتها عاهة مستديمة هى فقد جزء من عظام القبوة الرأى للمخ بالمنطقة الجدارية الصدغية الجبهية من الجهة اليمنى لاينظر ماؤها بنسيج عظمى بل بملأ بنسيج لين ويعرض المصاب لمضاعفات جسيمة خطرة كالالتهاب السحائى وخراجات المخ والصرع والشلل والجنون وخلافه كما يجعله عرضة للتأثر بإصابات الرأس الخفيفة والتغيرات الجوية وصدمات الشمس التى ماكانت لتؤثر عليه لو ظل المخ محميا بالعظام . وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات . فقرر إحالته إليها لمحاكمته بالمادة المذكورة . وقد ادعى مصطفى أحمد محمد شبانه بحق مدنى قدره مائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم . ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه بأن يدفع إلى مصطفى احمد محمد شبانه مبلغ مائة جنيه والمصاريف و ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل فى قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالضرب العمد الذى نشأت عنه عاهة ، قد جعل عماده فى ذلك أقوال كل من عبد الحميد المصرى ومحمد حسنين عبد الله وخليل الانصارى الذين سمعوا فى التحقيق مع أنهم لم يردوا فى قائمة الشهود ولم تسمعهم المحكمة بالجلسة هذا إلى مارواه الحكم عند بيانه لواقعة الدعوى من أن المحبى عليه ذهب بعد إصابته فى الحادثة إلى مركز البوليس وأبلغ بها مع أن الثابت فى الأوراق أن هذا المحبى عليه إنما ذهب هو والمصابون الآخرون فى المشاجرة إلى دار الإسعاف لتضميد اصابته التى لم يكن يعرف محدثها ولم يذكر عنه شيئا ،

وأن دار الأسعاف هي التي بعثت بالمصابين جميعا إلى البوليس لما تبين من حصول الاصابات في مشاجرة . وهناك وجه المحبى عليه اتهامه إلى الطاعن دون أن يستشهد عليه بأحد وقال إنه ضربه وهرب . ثم إن الحكم في استناده إلى أقوال كل من المحبى عليه والشهود الثلاثة السالف ذكرهم قد أغفل تعدد روايات المحبى عليه وتضاربها ، وأن هؤلاء الشهود الذين قال المحبى عليه بحصول الاعتداء على رأى منهم قد قرروا في صراحة أنهم انما شاهدوه مصابا بمكان الحادث وأنهم لم يروا الطاعن يضربه . ويزيد الطاعن أن الحكم قد عول كذلك على شهادة أخرى المصاب عبد الله وسيد احمد وابن أخيه بيومى مع تلفيق هذه الشهادة وورودها متأخرة في التحقيق كما اطرح الحكم شهادة شهود النفى بمتولة . نه لا يثبت بها وذلك دون تجريح هذه الشهادة أو بيان سبب عدم الثقة بها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ورد على دفاع الطاعن بقوله « وحيث إن المتهم ينكر التهمة ويقول بأنه كان غائبا عن البلدة واستشهد بشهود وافقوه على دفاعه إلا أن المحكمة لا ترى الأخذ بهذا الدفاع لعدم الثقة به ولا بأقوال شهود النفى . ومن جهة أخرى فانه لا محل لما أثاره الدفاع بالجلسة من أن شهود الاثبات لا يمكن التعويل على أقوالهم وذلك لما جاء من اضطراب في أقوالهم بالنسبة لتضاربين لهم ، إذ أن الواقعة الحالية المنسوبة إلى المتهم لم يحصل فيها خلاف بينهم وذلك بأن قرر المحبى عليه من أول وهلة عند تبليغه الحادث إلى البندربان أنهم هو الذى ضربه على رأسه كما أيده في هذا القول كل من عبد الله احمد محمد شبانه والسيد احمد محمد شبانه وبيومى عبد الرحيم شبانه ولم يختلف أحدهم في ذلك أو اضطرب قوله أو تناقض مع آخر في هذا الحادث بالذات . وكذلك فانه لا محل لقول بأن بعض الشهود وهم عبد الحميد احمد المصرى ومحمد حسنين عبد الله و خليل محمد خليل الانصارى قد كذبوا المحبى عليه

بالرغم من استشهاده بهم، إذ أنهم في الواقع ونفس الأمر قد أبدوه في شطر عظيم من روايته للحادث وهو اصابته في محل المشاجرة فقد قرروا جميعاً أنهم ذهبوا إلى هناك ووجدوه مصاباً أما مذكر هؤلاء الشهود بأنهم لم يروا الضرب فقد يكون صادراً عن حقيقة بأنهم وصاوا بعد انتفاض المشاجرة وانصرف معظم أو بعض المتشاجرين أو صادراً عن رغبة منهم في عدم التدخل لتأييد فريق ضد فريق لأنهم جميعاً أقرباء بعض . وحيث إنه لما تقدم ترى المحكمة أن التهمة ثابتة ثبوتاً كافياً قبل المتهم وذلك لما قرره المحجبي عليه والشهود عبد الله محمد شبانه والسيد احمد محمد شبانه ويومي عبد الرحيم شبانه والتي تتضمن أقوالهم بأن المتهم ضرب المحجبي عليه بعصا على رأسه. ومما أثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن هذه الاصابة قد نشأت عنها عاهة مستدنة» ولما كان ذلك، وكان للمحكمة وقد اعتمدت في قضائها على شهادة الشهود الذين سمعهم وأشارت إليهم في الحكم أن تستند كذلك إلى كافة العناصر الأخرى الواردة بأوراقها والمطروحة للبحث أمامها في الجلسة وكان هذا الذي قاله الحكم من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من ثبوت الواقعة على الطاعن ويتضمن الرد على دفاعه المبين بأوجه طعنه كما ينتفي به ما ينهيه من تضارب المحجبي عليه وشهود الاثبات فيما استند إليه الحكم من أقوالهم — لما كان كل ذلك، وكانت المحكمة غير ملزمة بتبرير اطراحها شهادة شهود النفي وأخذها بشهادة شهود الاثبات، فإن الحكم المطعون فيه يكون سليماً ويكون الطعن على هذه الصورة لأساس له ويتعين من أجل ذلك رفضه موضوعاً .

(١٥٨)

القضية رقم ١٣٨١ سنة ٢٠ القضاية :

حكم . نسيبه . حكم ابتدائي قضى براءة المتهم من التزوير ورفض الدعوى المدنية قبله . تأييده استئنافاً . انتهى على الحكم الاستئنافي أنه لم يرد على دفاع المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية في صدد الضرر لا محل له ما أثبتته من عدم ثبوت وقعة التزوير كإثبات براءة المتهم ورفض الدعوى المدنية

١ إذا كان الحكم الابتدائي قد أسس براءة المتهم من التزوير ورفض الدعوى المدنية قبله على أن الأدلة على حصول التزوير لم تكن كافية لثبوت التهمة ،

وكانت الأسباب التي استند إليها في ذلك من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، فإن تأييد المحكمة الاستئنافية هذا الحكم لأسبابه يتضمن بذاته الرد على دفاع المدعى بالحقوق المدنية في صدد توفر الضرر ، ولا يكون ثمة محل للنعي عليه في هذا الشأن؛ إذ أن ما قال به الحكم من عدم ثبوت واقعة التزوير يكفي وحده لسلامة ما قضى به من البراءة ورفض الدعوى المدنية.

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدني (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة الوايلي الجزئية قيدت بجدولها برقم ٤٤٠٠ سنة ١٩٤٧ على المطعون ضدها متهما إياها بأنها في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٢ بدائرة الوايلي: أولا- ارتكبت تزويرا في ورقة عرفية مبينة بعريضة الدعوى ، وثانيا - استعملت هذه الورقة المزورة مع علمها بتزويرها بأن قدمتها في قضية شرعية . وطلبت عقابها بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الوايلي الجزئية قضت فيها بتهميدا بتاريخ ١٠/٢٣ سنة ١٩٤٨ حضوريا وقبل الفصل بنذب مصلحة الطب الشرعي قسم أبحاث التزييف والتزوير لأداء المأمورية المبينة بأسباب هذا الحكم ، وعلى المدعى ايداع أمانة قدرها ٣٠٠ قرش في مدى أسبوعين ، وعلى النيابة اخطار مصلحة الطب الشرعي للحضور بالجلسة ١١-١٢-١٩٤٨ لتسليم السند المطعون فيه وأوراق المضاهاة وأبقت الفصل في المصروفات. وبعد أن أتمت المحكمة المذكورة سماع هذه الدعوى قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢١ من يناير سنة ١٩٥٠ عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم مما نسب إليها ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها بالمصاريف . فاستأنف المدعى بالحق المدني هذا الحكم كما استأنفته النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... وحيث إن الطعن يتحصل في قول الطاعن إن الحكم المطعون فيه - حين قضي برفض دعواه المدنية - قد أخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصر الأسباب . ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إلى القول بعدم توافر ركن الضرر في التزوير رغم توافره . وقد رد الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية على ما قاله الحكم الابتدائي من انتفاء الضرر وعدم ثبوت واقعة التزوير ولكنها قضت بالتأييد من غير أن ترد على هذا الدفاع .

وحيث إن الدعوى رفعت مباشرة من الطاعن على المطعون ضدها بأنها ارتكبت تزويرا في ورقة عرقية ذكر بها أن الطاعن قد راجعها إلى عصمته ووقع عليها بامضاء منسوبة إليه ، وبأنها استعملت هذه الورقة المزورة مع علمها بتزويرها ، وقد طلب عقابها بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات مع إلزامها بأن تدفع للطاعن مبلغ ٢٥ جنيتها تعويضا عن الضرر المادي والأدبي الذي لحقه . ومحكمة أول درجة بعد أن بينت واقعة الدعوى بيانا كافيا وقالت بعدم ثبوتها وبعدم توافر ركن الضرر فيها انتهت إلى القول : « وحيث إن المحكمة إزاء هذه الظروف لا ترى محلا للاستطراد في بحث ركن الضرر وهل أصاب المدعى الملتى ضرر أم لا من جراء استعمال الورقة أكثر مما تقدم مادام لم يثبت أمام المحكمة أن الورقة مزورة ابتداء ، وترى المحكمة أن ما قرره محكمة الجمالية الشرعية من أن الورقة مزورة ومصطنعة في حيثيات حكمها فضلا عن أن الحكم الاستئنافي الذي قضى باعتبار دعوى التزوير غير قائمة يهدمه - فإنه وحده وغير معزز بأي دليل آخر لا يكفي لإقناع المحكمة الجنائية بالأخذ به ، لأنه قول قالت به المحكمة الجزئية الشرعية من اطلاعها على ظاهر الورقة وقبل أن تحقق تزويرها وتقضي فيه . وحيث إنه بناء على ما تقدم يكون الدليل على قيام التزوير غير كاف لإقناع المحكمة ، ولا ترى المحكمة إزاء قصور الدليل عن حد الكفاية

من القضاء بالبراءة عملاً بما تقضى به المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات. وحيث إنه فيما يتعاق بالدعوى المدنية فإنها تكون متعينة الرفض كما يتعين إلزام رافعها بمصاريفها عملاً بالمادة ٣٥٧ من قانون المرافعات ، وقد استأنف كل من النيابة والمدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة الجنح المستأنفة قضت بحكمها المطعون فيه برفض الاستئنافين موضوعاً ، وبتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به . ولما كان يبين مما قاله الحكم الابتدائي أن المحكمة إنما أسست البراءة ورفض الدعوى المدنية على أن الأدلة على حصول التزوير لم تكن كافية لثبوت التهمة على المطعون ضدها ، وكانت الأسباب التي قام عليها الحكم المذكور من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ، وكان في تأييد المحكمة الاستئنافية لهذا الحكم بناء على أسبابه ما يتضمن بذاته الرد على دفاع الطاعن أمامها — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحاً ولا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن من عدم انتفاء ركن الضرر في التزوير المسند إلى المطعون ضدها ، لأن ما قال به الحكم من عدم ثبوت واقعة التزوير في حقها كان كافياً وحده لسلامة ما قضى به من البراءة ورفض الدعوى المدنية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

(١٥٩)

القضية رقم ١٣٨٤ سنة ٢٠ القضائية :

حكم . تسببه . اشتراك . اداة شريك في اختلاس محبوزات على أساس أنه مالك المحبوز والحجز موقع بمزله والحارس تابعه . قصور . الأعمال المكونة للاشتراك ميبة في القانون على سبيل الحصر .

إذا أقيمت الدعوى على منهم باشتراكه مع آخر في جريمة اختلاس أشياء محبوزة ، فبرأت المحكمة الفاعل ، وهو الحارس ، وأدانت الشريك ، قائلة في أدانته

إن التهمة ثابتة قبله من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر والنهي فيها والهيمنة عليها، والحارس تابعه والحجز موقع بمنزله— فهذا تصور في بيان ما صدر من هذا المتهم من الأعمال المكونة للاشتراك والميمنة في القانون على سبيل الحصر ، وبذا يكون الحكم معييا واجبا نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة في قضية اللجنة رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٠ كلا من .
١— حسن سنوسي حسين و٢— احمد حسين طنطاوى (الطاعن) بأنهما في ١٩-١١-١٩٤٩ بدائرة مركز المنيا أولا-الأول : بدد المحصول المبين التقدر والقيمة بالمحضر والمحجوز عليه قضائيا لصالح حبيب حنين أسعد والذي لم يسأله إليه إلا على سبيل الوديعة لحراسته وتقديمه للمحضر يوم البيع فاختلفا إضرارا بالدائن الحاجز حالة كونه عائدا ، وثانيا : الثاني اشترك مع الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه على التبيد ، ساعده على ذلك فوقت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمواد ٣-٢/٤٠ و ٤١ و ٣٤١ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات . ومحكمة مركز المنيا الجزئية قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للأول وبالمواد ٣-٢/٤٠ ، ٤١ ، ٣٤١ مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات للثاني ببراءة المتهم الأول مما أسند إليه، وبحبس المتهم الثاني شهرا مع الأشغال وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا وأعفت المتهمين من المصاريف . فاستأنف . ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالاشتراك في تبديد المحصول المحجوز عليه دون أن يعنى بإثبات وجه من وجوه الاشتراك المذكورة على سبيل الحصر في القانون في حق الطاعن .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح ، ذلك لأن الدعوى أقيمت عليه بتهمة اشتراكه في جريمة تبديد ، والمحكمة بعد أن أوردت الأدلة على براءة التفاعل في الجريمة وهو الحارس قالت بالنسبة للشريك « وبما أن التهمة ثابتة قبل المتهم الثاني من كونه مالك المحجوزات وصاحب الأمر فيها وذو الهيمنة عليها والأول تابعه ووقع الحجز بمنزله فيتعين عقابه بالمواد ٤٠-٢-٣ ، ٤١ ، ٣٤١ من قانون العقوبات » . وبذا فقد جاء الحكم قاصرا في بيان ما صدر من الطاعن من الأعمال المكونة للاشتراك والمبينة في القانون على سبيل الحصر .

وحيث إن هذا القصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

(١٦٠)

القضية رقم ١٣٨٧ سنة ٢٠ القضائية :

تموين . كمية من السكر مقدرة لمصنع . اعادتها لمصنع آخر دون ترخيص من مكتب التموين .
تصرف مخزونه في حكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

أن إعارة المتهدين كمية من السكر المقرر لمصنعهما إلى مصنع آخر لاستهلاكها بغير ترخيص من مكتب التموين ، ذلك يعد تصرفا منهيأ عنه بحكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التي تنص على إلزام أصحاب المصانع والمحلات العامة

أن يستعملوا الأصناف المقررة لهم للغرض الذى صرفت من أجله، وحظرت عليهم بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص أن يبيعوا كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأى نوع من أنواع التصرفات .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين المذكورين فى قضية اللجنة رقم ٨٨ سنة ١٩٤٩ بأنهما فى يوم ١٩٤٩/١١/٢٨ بدائرة قسم بولاق : بوصف الأول مدير مصنع الغازوزة المبنى بالمحضر والثانى صاحبه تصرفا فى كمية السكر الموضحة بالمحضر بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص. وطلبت عقابهما بالمواد ١٢ و ٢٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم الأول ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه مصرى وتغريم المتهم الثانى مائة جنيه مصرى وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لكل لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا، ونشر ملخص الحكم بحروف كبيرة على واجهة المحل لمدة ستة أشهر بلا مصروفات . فاستأنف . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... وحيث إن حاصل وجه الطعن أن الحكم أخطأ حين دان الطاعنين بجرمة التصرف فى كمية من السكر بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص بمقولة إن المادة ١٢ من قرار وزارة التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ قد حظرت هذا التصرف، لأن المادة المذكورة بعد أن أوردت بعض التصرفات المحظورة على سبيل المثال أطنقت نوع التصرف فجعله شاملا لأى نوع من أنواع التصرفات . وغاب عن المحكمة المحكمة التشريعية التى هدف إليها المشرع

إذ أراد حظر التصرفات التي من شأنها خروج السلعة من يد مالكيها إلى الغير لكي ينتفع المتصرف بفرق الثمن الذي حرمه المشرع وهو ما لم يحصل في هذه الدعوى، إذ الثابت أن الطاعنين أعارا كمية من السكر إلى مصنع آخر ثم ردت إليهما بالتالي ، ومن ثم فليس هناك تصرف بالمعنى الذي يقصده القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لما يثيره الطاعن بقوله : « إن المادة ١٢ من قرار وزير التكوين رقم ٥٠٤ إذ نصت على إلزام أصحاب المصانع والمحال العامة أن يستخدموا الأعنف الممطرة لهم للغرض الذي صرفت من أجله وحظرت عليهم بغير ترخيص سابق من مكتب التكوين المختص أن يبيعوا كمية منها أو يتنازوا عنها أو يتبادلوا عليها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات، وقد ضربت أمثلة للتصرفات المنهى عنها ثم عادت فأطلقت الحظر بحيث ينصب على أي تصرف كائنا ما كان ، وهذا التعميم بعد التخصيص من جانب الشارع يقطع بأنه قد ابتغى حظر شتى ضروب التصرفات أيا كانت بواعثها أو أهدافها ، ومن ثم فليس يرفع عن التهم وزره تعلله بأنه لم يرم من فعلته إلى الاتجار في السوق للسوداء، إذ الجريمة تنهض بمجرد إقدام التهم عامدا على التصرف في مادة من تلك المواد . فيكفي لقيامها توفر القصد الجنائي العام دون تطلب قصد خاص أو إقامة أي وزن للدافع للتهم على إتيان الفعل المسند إليه، وهذه هي حالة المتهمين في الدعوى الماثلة، إذ أن إعارة شلالات السكر الثلاثة لمصنع آخر لاستهلاكها ورد غيرها ، يعد تصرفا في مادة السكر المقررة لمصنع المتهمين منها عنه بصريح نص المادة ١٢ آتفة البيان، لأن ذلك الفعل قد نقل السكر المنصرف لمصنع المتهمين إلى حوزة آخر لاستهلاكه، فهو بهذه المثابة يعد تصرفا منهما فيه ، محظورا عليهما إتيانه . ولما كان ما قاله الحكم صحيحا في القانون فإن الطعن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن موضوعا .

فهرس هجائي

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(١)
		اثبات (ر . ر . أيضا : إجراءات . اعتراف . حكم . "تسميته" . تخير . دفاع . محكمة الموضوع) :
		الاثبات بوجه عام :
١٣٣	٥٣	اعتراف . تجزئة اعتراف المتهم . جوازها
٢١	٨	اعتراف متهم . الأخذ به بالنسبة اليه وإلى غيره من المتهمين . حق المحكمة في ذلك
٣٤٢	١٢٦	اعتراف المتهم بمحضر البوليس . عدوله عنه . الأخذ به جائز . استدعاء محرر المحضر لمناقشته . لا يلزم
٤٠	١٧	اقامة الادانة على الظن . لا يجوز . شهادة لها أثرها في ثبوت التهمة . إدانة المتهم دون القطع برأى في صحة هذه الشهادة . حكم معيب
٣٤٧	١٢٨	الأدلة في المواد الجنائية متماسكة . الاعتماد على أمر قطعت به المحكمة دون بيان سندها في ذلك . حكم معيب
٣٢٥	١٢٠	الاعتماد على قول للمتهم عدل عنه فيما بعد . جائز ..
١٥٠	٦٠	الحكم على المتهم دون سماع الشهود ودون إجراء أى تحقيق . مبطل لإجراءات المحاكمة . سماع الشهود واجب ما دام ممكناً
١٣٩	٥٦	تقدير الأدلة . سلطة المحكمة في الأخذ ببعض الأدلة دون بعض وفي الأخذ بدليل بالنسبة إلى متهم واطراحه بالنسبة إلى متهم آخر

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٢٧	٣٤٥	حرية المحكمة في الأخذ بالدليل
١٥٧	٤١٦	سلطة المحكمة في الأخذ بشهادة الشهود وفي الاستناد إلى جميع العناصر المطروحة أمامها للبحث
١٤٥	٣٨٦	قواعد الاثبات في المواد المدنية . عدم تعلقها بالنظام العام . عقد ائتمان . سكوت المتهم عن التمسك بعدم جواز إثباته بالبدنة حتى سمعت المحكمة الشهود . هذا تنازل منه عن التمسك بهذا الدفع
١٣٢	٣٥٨	مبلغ يتجاوز نصاب الشهود . عدم الدفع بعدم الجواز وسماع الشهود على المبلغ في مواجهة المتهم . الأخذ بشهادة الشهود . جوازه
٥٠	١٢٨	إدانة المتهم بناء على أقوال شاهد لم يسمع بالجلسة . لا تصح

الشهود والبدنة :

٨٥	٢٢١	سماع شهود الاثبات في الدعوى . مرافعة المحامي عن المتهم [دون أن يطلب سماع شهود النفي . نعيه على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع لعدم سماع شهود النفي الذين رخصت له في إعلانهم . لا يقبل
٢	٣	الأخذ بقول للشاهد في التحقيقات الأولية واطراح قول آخر له بالجلسة . حق المحكمة في ذلك
٢٢	٥١	الأخذ بقول الشاهد واطراح قول آخر له ، سواء أكان في التحقيقات الأولية أم في جلسة المحاكمة . جوازه
١٠٧	٢٨٨	الأخذ بأقوال شاهد . مرجعه لاطمئنان المحكمة ولو كان قريباً للمجنى عليه أو هو المجنى عليه نفسه
١٣٩	٣٥٠	الأخذ بأقوال شاهد بالجلسة مع مخالفتها لأقواله في التحقيقات الأولية . لا تريب على المحكمة فيه

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٥٥	٤١١	الأخذ بأقوال شاهد بالتحقيقات دون أقواله بالجلسة أو ببعض أقواله دون بعض . لا تريب على المحكمة فيه
٨٠	٢٠٥	الاستناد إلى قول بعض الشهود في التحقيقات مع عدم تلاوة أقوالهم أمام المحكمة . لا يعيب الحكم ما دام المتهم لم يتمسك بسماعهم ولم يطلب تلاوة أقوالهم
٩٤	٢٤٥	الاعتماد على قول للشاهد واطراح قول آخر له . جوازه ...
١١٣	٣٠٦	الاعتماد على أقوال الشاهد في التحقيقات الأولية دون أقواله التي أبدأها أمام المحكمة . جائز
١١٥	٣١١	التعديل على أقوال شاهد بالجلسة مخالفة لما قرره بالتحقيقات أو على أقوال بعض الشهود دون بعض . جوازه
٦	١٥	تقدير أقوال الشهود . سلطة المحكمة في الأخذ بما يدلون به في الجلسة أو في التحقيقات الأولية
٩	٢٢	سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من الأقوال سواء منها ما أدلى به أمامها وما أدلى به في التحقيقات الأولية
٧٣	١٨٦	سلطة المحكمة في الأخذ بما تراه من شهادة الشاهد . أخذها ببعض الشهادة معناه أنها لم ترفها أطرحته ما يصح الركون إليه سماع الشهود . حجز المحكمة الابتدائية الدعوى للحكم . تقرير إعادة المرافعة لسماع شهود . مرافعة محامي المتهم دون طلب سماع أي شاهد . صدور الحكم على المتهم . عدم طلب المحامي أمام المحكمة الاستئنافية سماع شهود . ليس له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحق دفاعه
١٠	٢٦	سماع الشهود . عدم تمسك محامي المتهم بسماع شهود غير من شتمتهم المحكمة ومرافعته على أساس التحقيقات الابتدائية والتحقيق الذي أجرته . نعيه على محكمة الدرجة الثانية أنها لم تسمع شهوداً . لا يقبل
٢٦	٦٤	

رقم القاعدة	رقم الصفحة
٧٦	١٩٥
١٢٠	٣٢٥
١٢٠	٣٢٥
٤	٧
٨٣	٢١٤
١٢٢	٣٣٣
١٥٦	٤١٤
١٥٧	٤١٦
٤٣	١٠٨

شاهد لم يحضر . حق المحكمة في الأخذ بأقواله بالتحقيقات
شاهد لم يعلنه المتهم وطالب إلى المحكمة استدعاءه . المحكمة
أن تقدر ما إذا كانت الدعوى في حاجة إلى سماعه أم لا .
لا يصح الاعتراض عليها لعدم استدعاءه ...
شاهد . تخلفه عن الحضور . عدم تمسك المتهم باستدعاءه .
الاعتماد على أقواله بعد تلاوتها . جائز ...
شهود . سماعهم ومناقشتهم . القانون لم يرسم طريقاً لذلك .
عدم طلب الدفاع إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي عن
أمر . نعيه عليها إغفال سؤالها عنه . لا يصح ...
شهود . طاب الدفاع سماع باقي شهود الدعوى . عدم إصراره
على ذلك وترافعه في الموضوع . التحويل على أقوال الشهود الذين
لم يسمعوا وكانت أقوالهم مطروحة على بساط البحث . صحته
شهود لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى وعولت على
أقوالهم . تمسك المتهم في مذكرته إلى المحكمة الاستئنافية بسماع
الشهود الغائبين . تأييدها الحكم الابتدائي لأسبابه وعدم ردها
على ما جاء بمذكرته في صدد سماع الشهود . حكم معيب .
شهود . أمر المحكمة بتلاوة أقوال شاهدين من شهود
الدعوى لم يحضرا . عدم اعتراض المدافع عن المتهم وترافعه
ومناقشة أقوالها الواردة بالتحقيق . النعي على المحكمة بعد
ذلك أنها لم تسمعهما . لا يقبل ...
شهود النفي . تبرير اطراح شهادتهم . غير لازم ...
طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد لم يحضر
أمام محكمة أول درجة واعتمدت المحكمة على أقواله بمحض
ضبط الواقعة مع أقوال من سمع من الشهود . رفضه بناء على
أن المتهم لم يتمسك بسماعه أمام محكمة الدرجة الأولى وأن
في أقوال من سمع من الشهود ما يكفي لثبوت التهمة . صحيح

رقم القاعدة	رقم الصفحة	الحبرة :
١١٢	٣٠٤	تعين خبير . ليست المحكمة ملزمة بالاستعانة بخبير فيما ترى أنه لا يحتاج إلى خبرة فنية
		إجراءات (ر . أيضا . تحتين . قاض . وصف التهمة) :
٥٦	١٣٩	استجواب المتهم المحظور . إجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من أسئلة دون اعتراض من المدافع عنه . لا يجوز له أن يدعى البطلان في الإجراءات بناء على استجوابه
٦٠	١٥٠	الحكم على المتهم دون سماع الشهود ودون إجراء أى تحقيق . يبطل لإجراءات المحاكمة
٦	١٥	عرض المتهم على شهود الاثبات . ليست له إجراءات معينة
٩٦	٢٥١	محضر الجلسة . حجته . القول بعكس ما جاء به . لا يقبل إلا عن طريق الطعن بالتزوير
١٢٠	٣٢٥	محضر الجلسة والحكم . إهمال كاتب الجلسة التوقيع عليهما . لا يبطل الإجراءات
٨٦	٢٢٣	نقص التحقيقات الأولية . لا يبطل المحاكمة . خطأ المحقق في عملية الاستعراف . لا يمنع المحكمة من الأخذ بقول المحنى عليه إنه تعرف على المتهم
٦٥	١٦٥	وصف التهمة . رفع الدعوى على المتهم بتهمة الضرب . إدانته في الضرب والسب . المحكمة الجزئية لا تملك أن تقيم الدعوى عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية

رقم الصفحة	رقم المادة	المادة
		اخلاص أشياء محجوزة (ر.ر. حكم "تسليمه" خيانة الأمانة) .
		إخفاء أدلة الجريمة :
٥١	٢٢	إخفاء أدلة الجريمة . لا فرق بين الأدلة المادية وغير المادية . متى تتوافر الجريمة
		إخفاء أشياء مسروقة (ر.ر. حكم "تسليمه") .
		ارتباط :
٧٦	٣٢	تقدير قيامه . موضوعي . اعتبار المحكمة إحدى الجرائم الواقعة من المتهم منفصلة عن الجرائم الأخرى على أساس أنها لم ترتكب لذات الغرض ولم تنشأ عن ذات العدل . لا سبيل لمحكمة النقض عليها
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
٥١	٢٢	أسباب إعفاء المتهم من العقاب . ليست المحكمة ملزمة بتقصيها في حكمها ما لم يثبت أنه تمسك أمامها بقيام سبب من أسباب الإعفاء
٣٦٥	١٣٥	فقدان الشعور . منهم لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقد الشعور . الحكم لا يبين منه أنه كان كذلك . إثارة هذا الموضوع أمام محكمة النقض . لا تقبل
		دفاع شرعي :
١٥٢	٦١	تمسك المتهم بالشروع في القتل العمد به . الرد عليه بأن المجنى عليه لم يثبت أنه حاول أن يعتدى على المتهم اعتداء من شأنه إحداث القتل . خطأ في القانون
٢٨٤	١٠٦	حكم أثبت أن المتهم كان إزاء فعل يتخوف منه الموت أو حدوث جراح بالغة . وجوب القضاء ببراءة المتهم

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى . نفي قيام هذه الحالة لديه . لا محل بعد ذلك للتعرض لاعتباره متجاوزاً حدود الدفاع
١٣٣	٥٣	عدم تمسك المتهم أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة . الحكم لا يبين منه أن هذه الحالة كانت قائمة . إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل
٣٥٠	١٣٩	قول المحكمة بثبوت سبق الإصرار يفيد تنفيذ الدفاع ونفي قيامه لا يلزم لقيامه وقوع اعتداء بالفعل . يكفى وقوع فعل يخشى منه المدافع وقوع الاعتداء . تقدير ذلك . العبرة فيه هي بما يراه المدافع لا برأى المحكمة . مثال لقصور الحكم في نفي حالة الدفاع الشرعى
٨٧	٣٥	استئناف :
١٩١	٧٥	رفعه بعد الميعاد . اعتذار المستأنف بمرضه وتقديمه شهادة من طبيب حكومى . عدم التعويل على هذه الشهادة والقضاء بعدم قبول الاستئناف شكلاً . الشهادة كسائر الأدلة تخضع لتقدير المحكمة
١	١	رفعه بعد الميعاد . اعتذار المستأنف بجهله للقانون . لا يجدى . الحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً . في محله
٣٨٨	١٤٦	اشتباه (ر . متشردون ومشتبه فيهم) . اشتراك (ر . أيضاً حكم "تساييه") :
		ادانة شريك في اختلاس محجوزات على أساس انه مالك المحجوز والحجز موقع بمنزله والحارس تابعه . قصور الأعمال المكونة للاشتراك مبينة في القانون على سبيل الحصر
٤٢٢	١٥٩	أشياء ضائعة :
		قيام نية التملك . تحقق الجريمة ولو لم تكن المدة المحددة للتسليم أو التبليغ قد انقضت
٢٤٨	٩٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		اعتراف (ر . أيضا . اثبات . حكم "تسببيه") :
١٢٦	٣٤٢	اعتراف المتهم بمحضر البوليس . عدوله عنه . الأخذ به . جائر . استدعاء محرر المحضر لمناقشته . لا يازم
		إقراض بر بافاحش (ر . أيضا حكم "تسببيه" . دفاع) :
١٩	٤٥	ركن العادة . وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر انتهاك حرمة ملك الغير :
١٠٥	٢٨١	دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . اثبات الحكم أن المتهم دخل المنزل بقصد ارتكاب جريمة فيه . البحث فيما إذا كان الدخول حصل برضا أصحابه أو بغير رضاهم لاجدوى منه
١٢١	٣٣١	دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة . لا يشترط استعمال القوة بالفعل . يكفي أن يكون قد بدا من المتهم ما يفيد نيته في ذلك
		(ب)
		بلاغ كاذب :
١٢٤	٣٣٨	القصد الجنائي في هذه الجريمة . متى يتحقق ؟
		(ت)
		تحقيق (ر . أيضا اجراءات) :
٥٦	١٣٩	استجواب المتهم المحذور . اجابة المتهم بمحض اختياره على ما توجهه اليه المحكمة من اسئلة دون اعتراض من المدافع عنه . لا يجوز له أن يدعى البطلان في الاجراءات بناء على استجوابه
٦	١٥	عرض المتهم على شهود الاثبات . ليست له اجراءات معينة

أعمال التحقيق المتعلقة بجمع الأدلة :

تفتيش :

٢٥٥	٩٧	اختصاص مأموري الضبطية القضائية . مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم . إجراء أحد هؤلاء المأمورين تفتيشاً في غير دائرة اختصاصه . باطل ولو كان باذن من النيابة
١٨٠	٧١	إذن ورد به خطأ أنه صدر في الساعة كذا مساء . استخلاص المحكمة من ظرف الدعوى ومما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم أنه صدر في هذه الساعة من الصباح . إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا تصح . هذا جدل موضوعي . سماع وكيل النيابة كشاهد . لا يلزم
٣٢٢	١١٩	إذن بضبط متهم وتفتيشه . ضبطه وتفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي أصدر الاذن . صحيحان . ضبطه مخدراً مع المتهم . تلبس . يصح تفتيش مسكنه أينما كان بغير إذن
١٩٩	٧٨	الحكمة من الضمانات والقيود التي وضعها الشارع لإجراء التفتيش . تنازل الشخص بإرادته عن هذه القيود . تفتيش صحيح . مثال
٢١٧	٨٤	تفتيش عن سلاح . تفتيش مخنطة المتهم والعثور بها على أفيون . تقرير الضابط أنه إنما قتش المخنطة لأنه شم رائحة الأفيون تنبعث منها . القول بصحة هذا التفتيش بناء على حق الضابط في التفتيش عن سلاح . قصور . كان يجب على المحكمة أن تقول كلمتها فيما دفع به المتهم من أن التفتيش إنما حصل بقصد ضبط المخدر
٢٥٥	٩٧	تفتيش باطل . إدانة المتهم على دليل مستمد منه أو على اعتراف وارد فيه أنكره المتهم فيما بعد . لا تصح

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١١٩	٣٢٢	تقدير التحريات التي بنى عليها الاذن بالتفتيش . موكول للنيابة تحت اشراف المحكمة
١١٨	٣١٧	صدور الاذن باسم معين . تفتيش شخص على انه هو صاحب هذا الاسم . يجوز . تأخير التفتيش عن القبض لأسباب مبررة ومتابعة تفتيش المتهم . ذلك لا يقدح في صحة التفتيش
٢	٣	تلبس . صورة واقعة إحراز مادة مخدرة متلبساً بها ...
		تزوير :
		تزوير المحررات :
		أركانه وطرقه :
١٠٢	٢٧٣	إضافة عبارة ونسبتها إلى موظف . عدم توقيع الموظف عليها . تزوير ما دام - الاضافة موهمة بنسبتها إلى الموظف ... مجرد علم إنسان بارتكاب المتهم بالتزوير . لا يكفي لمساءلته جنائياً بوصفه شريكاً
٨٨	٢٢٩	تزوير في محررات عرفية :
٤٨	١٢٢	اصطناع اقرارات بديون . هذا التزوير ينطوي على الاضرار . عدم التحدث عن ركن الاضرار استقبالا . لا يقدح في سلامة الحكم
		تشرد (ر . متشردون ومشتبه فيهم) .
		تعدد المتهمين :
٧٩	٢٠٢	عاهة . عدم قيام سبق الاصرار بين المتهمين أو اتفاقهم على الضرب الذي نشأت عنه العاهة . إدانتهم جميعاً دون بيان أن كلا منهم قد أحدث من الاصابات ما ساهم في تخلف العاهة . قصور في البيان

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تعد على موظف :
٥١	٢٢	المادة ١٣٧ لا تشترط في الاصابة جسامه معينة . النعى على الحكم أنه لم يبين ما وقع على الموظف من إصابات . لا محل له
		تعويض (ر . ايضاً دعوى مدنية) :
١١١	٤٤	الحق فيه ينتقل إلى الورثة
١٤٣	٥٧	تقديره موضوعي
		ضرر أدنى . وجوب التعويض عنه . القضاء ابتدائياً لطالب التعويض بتعويض عن ضرر أدنى أصابه . استئناف النيابة . وفاته قبل نظر الاستئناف . حلول وأرثيته محله في الاستئناف . القضاء بعدم قبول الدعوى لزوال الصفة . خطأ
٣٠٨	١١٤	تفتيش (ر . تحقيق) . تلبس (ر . تحقيق) . تموين (ر ايضاً . حكم "تسليمه") :
		بيع سلعة بالتجزئة دون اعلان سعرها بطريقة واضحة . معاقب عليه دائماً
٢٦٩	١٠٠	تسعير . الامتناع عن بيع سلعة مسعرة . حذف هذه السلعة من جدول التسعير قبل الحكم نهائياً في الدعوى . وجوب تبرئة المتهم عملاً بالمادة ٥ من قانون العقوبات
٣١٤	١١٦	كمية من السكر مقررة لمصنع . إعارتها لمصنع آخر دون ترخيص من مكتب التموين . تصرف محظور في حكم المادة ١٢ من قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥
٤٢٤	١٦٠	مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ . لم يشملها التعديل المنصوص عليه بالمادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩
٤٠٢	١٥٢	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٥٢	٤٠٢	نقل المحل من مكان إلى آخر نقلاً من شأنه تخفيض الاستهلاك المقرر له . معاقب عليه بالمادة ١٠ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ . استخدام صاحب المحل الأصناف المقررة في غير الغرض الذي صرفت من أجله . معاقب عليه بمقتضى المادة ١٢ من القرار المذكور . هاتان المادتان يجرى حكمهما على المصانع كما يجرى على المحال العمومية

(ج)

جريمة :

١٢٧	٣٤٥	أركانها . الباعث ليس من أركان الجريمة ...
-----	-----	---

(ح)

حكم :

تسببه (ر . ابضا اشتراك . اقراض بر با فاحش .
خيانة الأمانة . دفاع . قتل . موازين . نقض) :

١٠٣	٢٧٦	استناد الحكم إلى ما لا أصل له في الأوراق . مثال ...
٤٩	١٢٥	خطأ الحكم في الاسناد . تقضيه ...
١٠٩	٢٩٤	خطأ مادي في ذكر التاريخ الذي صدر فيه الحكم . لا تأثير له في سلامته ...
١٢٠	٣٢٥	قول متهم على آخر . هو في حقيقته شهادة . الإشارة إلى المتهم بلفظ الشاهد . لا يؤثر في سلامة الحكم ...
١٢٠	٣٢٥	مجرد خطأ مادي في الحكم في الإشارة إلى شاهد . لا يؤثر في سلامته ...
٩١	٢٣٨	اختلاس أشياء محجوزة . مجرد كون المتهم ما لكاً للشيء المحجوز ومدينأ . لا يكفي لاثبات الاشتراك عليه في جريمة الاختلاس بالاتفاق والمساعدة ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المادة
		اختلاس أشياء محجوزة . متهم في اختلاس محجوز عليه إدارياً . تمسكه أمام محكمة الاستئناف بأنه كان مريضاً متغيباً
٣٧٨	١٤١	عن البلد يوم البيع . عدم الرد عليه . قصور
...		إخفاء أشياء مسروقة . فعل الإخفاء . عدم بيانه في الحكم .
٣٨٠	١٤٢	قصور
٢٧٦	١٠٣	استناد المحكمة إلى ما لا أصل له في الأوراق . مثال ...
		اشتراك . إدانة شريك في اختلاس محجوزات على أساس أنه مالك المحجوز والحجز موقع بمنزله والحارس تابعه . قصور . الأعمال المكونة للاشتراك مبينة في القانون على سبيل
٤٢٢	١٥٩	الحصر
		إقراض بربا فاحش . الدفع بمضي ثلاث سنوات بين القرضين اللذين أسست عليهما . الأدانة . وجوب الرد عليه .
٤٥	١٩	إغفاله . قصور
		بيان الحكم واقعة الدعوى وتطبيق حكم القانون عليها . قوله إنه مع مسابقة النيابة لا تكون ثمة جريمة وإيراده أسباباً
٦٩	٢٨	صحيحة لذلك . لا تناقض
		بناؤه على واقعة لا وجود لها . قصور . مثال في جريمة سب
١٧٠	٦٧	على
		تعويض . تقديره . قول المحكمة إنها ترى أخذ المتهمين بالشدة في توقيع العقوبة زجراً لهم والحكم للمدعى المدني بطلباته . ذلك لا يفيد أنها راعت في تقدير التعويض الزجر لاتناسبه
٨٧	٣٥	مع جبر الضرر
		تموين . إدانة المتهم في جريمة خلط دقيق قمح بذرة . نتيجة تحليل العينتين اللتين أخذتا . عدم الاختلاف في صدد الخلط . اختلافهما في بيان درجة الحموضة لا يؤثر
٦٦	٢٧	في سلامة الحكم

رقم القاعدة	رقم الصفحة	المحتوى
٢٣	٥٧	حكم ابتدائي بالبراءة . حكم استثنائي بالادانة . أدلة الثبوت التي أوردتها تتضمن الرد على أدلة البراءة....
١١٣	٣٠٦	حكم ابتدائي تعرض لدفاع المتهم وفنده . عدم تقدم المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بدفاع مختلف في جوهره عما سبق ابدأؤه أمام محكمة الدرجة الأولى . تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . لا قصور
١٥٨	٤١٩	حكم ابتدائي قضى ببراءة المتهم من التزوير ورفض الدعوى المدنية قبله . تأييده استئنافياً . النعي على الحكم— الاستثنائي انه لم يرد على دفاع المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية في صدد الضرر . لا محل له . ما أثبتته من عدم ثبوت واقعة التزوير كاف لبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية
١٤٠	٣٧٦	حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . تأسيس رفض اعتذار المتهم بمرضه بالروماتيزم المفصلي على أن هذا المرض لا يمنعه من الحضور . عدم بيان ما استندت اليه المحكمة في ذلك . قصور
٢٤	٥٨	حكم صادر في معارضة بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه دون أن يورد أسباباً كافية لاثبات التهمة أو يستند إلى أسباب الحكم الغيابي . تأييده استئنافياً لأسبابه . حكم غير مسبب ...
٥١	١٢٩	خبير . طلب تعيين خبير فني لتحقيق وجه دفاع . عدم إجابة هذا الطلب أو الرد عليه يعيب الحكم
٨	٢١	دفاع . ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في جزئياته ...
٩	٢٣	دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت . النعي على الحكم أنه لم يرد عليه رداً صريحاً . لا يقبل

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٢٠	٤٧	دفاع . تعقب جميع دفع المتهم بالرد . لا يلزم . إقامة الحكم على أسباب مسوغة للادانة . النعى عليه فيما أورده من ذلك . طعن موضوعي لأشأن المحكمة النقض به
٢٩	٧٢	دفاع . وجه دفاع تقدم به المتهم إلى المحكمة الاستئنافية . أخذ المحكمة الاستئنافية بأسباب الحكم الابتدائي لأنها لم تجد في هذا الدفاع ما يغير رأيها . يصح ...
٤١	١٠١	دفاع . تعقب الدفاع في كل شبهة يثيرها . لا يلزم ...
٥١	١٣٣	دفاع . دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي . نفي قيام هذه الحالة لديه . لا محل بعد ذلك للتعرض لاعتباره متجاوزاً حدود الدفاع
٦٣	١٥٧	دفاع . طلب المتهم إلى المحكمة الاستئنافية إجراء معاينة لتحقيق دفاعه ، بأن شاهدي الاثبات لم يريا الحادث ولم يكونا يستطيعان رؤيته . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور
٧٣	١٨٦	دفاع . الرد على كل جزئية منه . غير لازم ...
١٠٤	٢٨٠	دفاع . وجه دفاع هام لم ترد عليه المحكمة . قصور . مثال في جريمة بيع فول فاسد ...
١٣٠	٣٥٢	دفاع هام . طلب إعادة المعاينة التي أجريت لكي تبين المحكمة صحة هذا الدفاع . عدم الرد على الدفاع وعدم إجابة المتهم إلى إجراء المعاينة . قصور ...
١٣١	٣٥٦	دفاع . وجه دفاع من شأنه لو صح أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . الحكم بالادانة . قصور ...
١٣٣	٣٦١	دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . مثال في جريمة سرقة
١٣٦	٣٦٨	دفاع مرضوعي . الرد عليه رداً صريحاً . لا يلزم . مثال
١٣٧	٣٦٩	دفاع . وجه دفاع . استفادة الرد عليه من أدلة الادانة . يكفي

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٤٨	٣٩٣	دفاع . تمسك المتهم بأن اعترافات متهمين آخرين عليه إنما صدرت بطريق الاكراه . استناد المحكمة بين ما استندت اليه في إدانة المتهم إلى هذه الاعترافات . عدم تحديثها عن هذا الدفاع . قصور
١٥	٣٧	دفاع شرعى . تمسك المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بأنه كان في حالة دفاع شرعى . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور
٥٩	١٤٨	دفاع شرعى . تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى استناداً إلى ما ذكره من الوقائع . إدانته دون رد على هذا الدفاع . قصور
٩٠	٢٣٦	دفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . لا يلزم الرد عليه استقلالاً
٤٧	١١٩	عدم تمسك المتهم بمسألة في تقرير استشارى قدمه . الرد على التقرير جميعه استقلالاً . لا يلزم
٣٣	٨٠	قتل عمد . إثبات المحكمة أن وفاة المحنى عليه نشأت من عيار أطلقه واحد من المتهمين . إدانة المتهمين جميعاً في القتل العمد مع سبق الاصرار . نفي المحكمة عن المتهمين ظرف الترصد التعارض بين بعض ما قالته في صدد ثبوت سبق الاصرار وبعض ما قالته في نفي الترصد . قصور في بيان ثبوت سبق الاصرار في ثبوت ما رتبته المحكمة على ذلك من مساءلة المتهمين جميعاً عن القتل
٥	١٢	قتل عمد . نية القتل . وجوب إثبات توافرها . مثال في بيان هذه النية
٨٠	٢٠٥	قتل عمد . نية القتل . إثبات توافرها . مثال
١٠٣	٢٧٦	قتل عمد . القصور في إثبات نية القتل . مثال
٤٦	١١٥	قصور الحكم في استظهار خطأ المتهم وقيام رابطة السببية . وجوب نقضه

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٠٩	١٥٤	موازين غير مضبوطة . وجوب علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط . الاعتماد في ذلك على ما لا يفيد . قصور ...
٢٦٦	٩٩	نقض . بيان أن جريمة القتل العمد وقعت بناء على اتفاق سابق بين المتهمين بعد تبديتهما النية واعداد الأسلحة ومن بينها البندقية التي استعملت في القتل . عقاب المتهمين بعقوبة الاشتراك . الطعن في الحكم بأنه مع تقريره أن بندقية واحدة هي التي استعملت في القتل لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين في ارتكابه . لا جدوى منه ...
١٧٧	٧٠	وجوب بيان واقعة الدعوى والأدلة على ثبوتها . الاكتفاء بالإشارة إلى الأدلة في محضر التحقيق دون إيراد مؤداها . قصور ...
٣٩٥	١٤٩	وجوب بيان أدلة الثبوت التي أقيم عليها
١٣١	٥٢	وقف التنفيذ . التصريح في الحكم بأن وقف التنفيذ يشمل العقوبة الأصلية والعقوبات التبعية . القضاء في منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة إلى العقوبة الأصلية وحدها . تخاذل يعيب الحكم ...
		توقيعة :
٢٩	١١	عدم ختمه في ميعاد الثمانية أيام المقرر في القانون . أثره وضعه وتوقيعه . يجب أن يما في مدة ثلاثين يوماً من النطق به
١٥٥	٦٢	...

(خ)

خيانة الأمانة :

٢٣٨	٩١	اختلاس أشياء محجوزة . مجرد كون المتهم مالكا للشيء المحجوز ومديناً . لا يكفي لاثبات الاشتراك عليه في جريمة الاختلاس بالاتفاق والمساعدة ...
-----	----	---

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١٣٩	٣٧٤	منى يتحقق القصد الجنائي ؟ عدم استظهار المحكمة هذا الركن في حكمها . قصور
		(د)
		دخول منزل (ر . انتهاك حرية ملك الغير) .
		دعوى مدنية (ر . أيضا تعويض) :
٤٤	١١١	رفعها من ورثة المحني عليه . مقبول . الحق في التعويض ينتقل إلى الورثة
١١٠	٢٩٩	سبب الدعوى . لا يجوز للمحكمة تغييره والحكم في الدعوى على أساس التغيير
١٤٧	٣٩٠	محكمة الخنح . قضاؤها بالبراءة وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية . صحيح في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات
		دفاع (ر . أيضا اثبات . إقراض بر با فاحش . حكم "تسبيه") :
١٤٣	٣٨٢	اختلاس محجوزات . دفع المتهم بأن المستأجرين من الباطن هم الذين نقلوا المحصول المحجوز عليه . إدانته دون تحقيق هذا الدفاع . إخلال بحق الدفاع
١٩	٤٥	إقراض بر با فاحش . الدفع بمضي ثلاث سنوات بين القرضين اللذين أسست عليهما الأداة . وجوب الرد عليه إغفاله . قصور
٧٣	١٨٦	الرد على كل جزئية منه . غير لازم
٩٨	٢٦٤	تأجيل . قول غير صريح في طلب التأجيل . ترفع المدافع لا في الدعوى . النعى على المحكمة أنها أخلت بحق الدفاع . لا يصح

رقم القاعدة	رقم الصفحة
١٦	٣٩
١١٧	٣١٦
١٣٣	٣٦١
٩٠	٢٣٦
٧٢	١٨٣
٨٩	٢٣٣
١٢٥	٣٤٠
١٥٧	٤١٦
١٨	٤٣
٢١	٤٩
٣١	٧٤
٥١	١٢٩

دفاع متعلق بأدلة الثبوت . لا يلزم الرد عليه صراحة
دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . اغفاله . قصور
دفاع هام . وجوب تحقيقه أو الرد عليه . مثال في جريمة
سرقه
دفع . الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام . لا يلزم الرد
عليه استقلالاً
دليل . اقتصار الدفاع على مناقشة أدلة الثبوت . نفيه
على المحكمة أنها لم تسمع شهوداً أو تضم قضايا أو تناقش خبر
الدعوى ، لا يصح
رفض طلب لاعتبارات سديدة . لا يصح النعي على الحكم
من هذه الناحية
شهود . متهم لم يطلب إلى قاضي الاحالة إعلان شاهد
وعدم قيامه هر باعلانه . طلبه إلى المحكمة سماع هذا الشاهد.
اغفاله . لا إخلال بحق الدفاع
شهود النفي . تبرير اطراح شهاداتهم . غير لازم
طلب تحقيق لم يتقدم به الدفاع . عدم حاجة الدعوى
اليه . الطعن في الحكم بعدم تحقيقه . لا محل له
طلب إجراء تجربة لاثبات أمر معين . الرد عليه بالاكتفاء
بالتجربة التي أجرتها النيابة لزوال المعالم والعناصر المؤدية إلى
النتيجة المبتغاة . رد سائق
طلب عمل معاينة لتحقيق دفاع جوهرى في حادث قتل
خطأ . تأييد الحكم الابتدائى بالادانة دون رد على هذا الطلب.
إخلال بحق الدفاع
طلب تعيين خبر فنى لتحقيق وجه دفاع . عدم إجابة
هذا الطلب أو الرد عليه يعيب الحكم

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٦٣	١٥٧	طلب المتهم إلى المحكمة الاستثنائية إجراء معاينة لتحقيق دفاعه بأن شاهدهى الاثبات لم يريا الحادث ولم يكونا يستطيعان رؤيته . تأييد الحكم المستأنف لأسبابه . قصور ...
١٠١	٢٧١	طلب هام . وجوب إجابته أو الرد عليه . مثال في جريمة تروير
١٣٠	٣٥٢	طلب المتهم إعادة المعاينة لكي تبين المحكمة صحة دفاعه الهام . عدم الرد على الدفاع وعدم إجابة المتهم إلى إجراء المعاينة . قصور ...
٢٢	٥١	عدم طلب المتهم ندب الطبيب الشرعى لمناقشته في سبب الإصابة . لا يجوز له أن ينعى على المحكمة أنها لم تندبه ...
٤٠	٩٩	متهمان في جنحة تتعارض مصالحهما . حضور محام واحد منهما أمام محكمة الدرجة الأولى . لا إخلال بحق الدفاع مع حرية كل منهما أن يدافع عن نفسه بما يراه في مصلحته . طرح الدعوى أمام المحكمة الاستثنائية بالنسبة إلى أحدهما . الطعن في الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع . لا أساس له ...
٨١	٢٠٧	مجرد دفاع . النعى على المحكمة أنها لم تحققه . لا يصح
٨٦	٢٢٣	مدافع . استعداده للدفاع . موكل إلى تقديره ...
٧٧	١٩٧	نقض . متهم بجناية . ندب محام للمرافعة عنه غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . هذا إخلال بحق الدفاع . نقض الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى الطاعنين الآخرين الذين أدينوا بالاشتراك معه ...
٧٣	١٨٦	وجه دفاع أدلى به المتهم . عدم طلبه تحقيقه . نعيه على المحكمة أنها لم تندب خبيرا لتحقيقه . لا يصح ...
١٣١	٣٥٦	وجه دفاع من شأنه لو صح أن يؤثر في مركز المتهم من الاتهام . عدم تحقيقه أو الرد عليه . الحكم بالادانة . قصور .

دفاع شرعى (ر . أسباب الإباحة وموانع العقاب .
حكم "تسليمه") .

(س)

سرقة :

نية التملك . النراع فى قيامها . وجوب التحدث عن قيام
نصد الجنائى لدى المتهم
١٨٩ ٧٤

سرقة بظروف :

سرقة . شروع فيها . ظرف الاكراه . مثال فى بيان توافره
سرقة باكراه . بيان ظرف الاكراه . اثبات الحكم أن المتهم
وزملاءه ضربوا المحنى عليه بالعصى حتى كسرت ذراعه
وهددوه باطلاق النار . ذلك يكفى
١٣٩ ٥٦
٢٤٥ ٩٤

سقوط الدعوى (ر . أيضا مواد مخدرة) :

جريمة احراز المخدر . جريمة مستمرة . لا يبدأ سقوطها
إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجانى
١٨٣ ٧٢

(ش)

شهود (ر . إثبات) .

(ص)

صيدلية :

اغلاق الصيدلية لجريمة ارتكها موظف فيها . يصح .
لا يشترط للحكم باغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة أن
يكون مملوكاً لمن وقعت منه المخالفة
١٦٠ ٦٤

رقم القاعدة | رقم الصفحة

(ع)

عاهة :

تعدد المتهمين . عدم قيام سبق الاصرار . بينهم أراءتفاقهم على
الضرب الذى نشأت عنه العاهة . ادانتهم جميعاً دون بيان
ان كلا منهم قد أحدث من الاصابات ما ساهم فى تخلف
العاهة . قصور فى البيان

٢٠٢ ٧٩

عقوبة (ر . أيضا وقف التنفيذ) :

عقوبة بالحبس وبالغرامة . جعل وقف التنفيذ مقصوراً
على الحبس دون الغرامة . جائز

٣٢ ١٣

(غ)

غش فى المعاملات التجارية :

إدانة منهم فى بيع مياه غازية مغشوشة لوجود رواسب بها .
عدم استظهار سبب هذه الرواسب وأثرها على المياه وعدم
صلاحية المياه بسببها . قصور

٣٦٣ ١٣٤

خدع المشتري . جريمة عمدية . وجوب التحدث عن علم
المتهم بالغش . وجوب بيان ماهية الغش

٢٤٢ ٩٣

(ق)

قاض :

إصداره حكماً ابتدائياً . اشتراكه فى الفصل فى الاستئناف
المرفوع عنه . الحكم الذى يصدر فى الاستئناف باطل ...

١٤٦ ٥٨

قانون :

القانون الأصلح هو الذى يطبق على المتهم . امتناع عن
بيع سلعة مسعرة . إدانة المتهم صدور قرار من الوزير بحذف
هذه السلعة من الجدول . وجوب استئادة المتهم من ذلك .
صدور قرار آخر من الوزير قبل الحكم نهائياً باعادة هذه
السلعة إلى الجدول . لا يؤثر فى ذلك

١٦٨ ٦٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المادة
٣٠٢	١١١	قانون أصلح للمتهم . صدوره قبل الحكم عليه نهائياً . وجوب استفادته منه
٤٠٢	١٥٢	مخالفة المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ . لم يشملها التعديل المنصوص عليه بالمادة الأولى من القرار رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٩
قتل (ر . أيضا حكم "تسببه") :		
قل عمد :		
١٢	٥	نية القتل . وجوب إثبات توافرها . مثال في بيان هذه النية
٦٠	٢٥	نية القتل . وجوب استظهارها وإيراد الأدلة على توافرها . الاستدلال على نية القتل بمجرد القول بأن المتهم استعمل سلاحاً . لا يكفي
٢٠٧	٨١	نية القتل . بيانها . مثال . خطأ في ذكر نتيجة إصابة الدابة التي اختفى المحبى عليه وراءها لا تأثير له على ما أرادت المحكمة أن نستخلصه من هذه الإصابة . لا تأثير له في سلامة الحكم
٢٠٥	٨٠	نية القتل . اثبات توافرها . مثال
٢٧٦	١٠٣	نية القتل . القصور . اثباتها . مثال
قتل خطأ :		
٩٧	٣٩	قول المتهم إن المزلقان الذي وقعت الحادثة أثناء المرور فيه لم يكن عنده خفي . لا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية قوة الشيء المحكوم به :
٣٥٨	١٣٢	بلاغ عن جريمة تبديد . تبرئة المتهم تشكك المحكمة في صحتها . هذا الحكم لا يحوز قوة الشيء المحكوم به بالنسبة إلى دعوى البلاغ الكاذب ممن أسندت إليه الجريمة على من بلغ في حقه للمحكمة أن تنظر دعوى البلاغ الكاذب بكامل حريتها ...

رقم القاعدة رقم الصفحة

(م)

متشردون ومشتبه فيهم :

تشرد . عود . العقوبة في هذه الحالة هي الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس . كون الأحكام التي تأسست عليها حالة العود صادرة قبل المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ . لا تأثير له . هذا القانون قد استبقى صفة الجريمة للأفعال الصادرة بشأنها الأحكام المذكورة

٤٠٠ ١٥١

١٣٨ ٥٥

٣٧١ ١٣٨

عود للاشتباه . الحد الأدنى للمراقبة هو سنة مراقبة . حدها الأدنى المقرر في المادة ٦ / ٢ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ هو سنة

محاكمة :

الأصل فيها أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة . ادانة المتهم دون اجراء تحقيق ما . لا يصح

٣٨٤ ١٤٤

محال عمومية :

تعريفها طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٨ سنة ١٩٤١ مريان أحكام هذا القانون على هذه المحال . ولو كانت تدار لأغراض أخرى بترخيص أو بغير ترخيص

٣٩٨ ١٥٠

محام (ر . دفاع) .

محكمة الموضوع (ر . أيضاً إثبات . حكم « تسببه ») :

استخلاص واقعة الدعوى وتقدير الأدلة من سلطة قاضي الموضوع . اعتراف منهم . الأخذ به بالنسبة اليه وإلى غيره من المتهمين حق المحكمة في ذلك

٢١ ٨

سلطانها في الأخذ بما تظمن إليه من الأقوال سواء منها ما أدلى به أمامها وما أدلى به في التحقيقات الأولية

٢٢ ٩

رقم القاعدة رقم الصفحة

محكمة النقض :

القرار بالطعن وتقديم الأسباب وميعاد الطعن :

٩٣	٣٧	ميعاد التقرير بالطن . عذر قهرى منع الطاعن من حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه . يجب التقرير بالطعن فى الميعاد محسوباً من يوم ثبوت علمه رسمياً بصدور الحكم ...
٢٩	١١	أسباب قدمت بعد مهلة العشرة الأيام الكاملة . لا يلتفت إليها أسباب الطعن . وجوب تقديمها لقلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم أو لقلم كتاب محكمة النقض ...
٧٣	٣٠	تقديم أسباب الطعن بعد الميعاد . عدم قبول الطعن شكلاً

أحكام جاز الطعن فيها :

٤٠٦	١٥٣	حكم بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية للفصل فى المعارضة المقدمة من المتهم على ظن ان الحكم المستأنف هو الحكم الصادر فى القضية باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فى حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم الغيابى . هذا الحكم على خلاف ظاهره منه للخصومة . جواز الطعن فيه بطريق النقض . وجوب نقضه ...
-----	-----	--

أحكام غير جاز الطعن فيها :

٣٣٦	١٢٣	حكم غيابى . الطعن فيه من النيابة قبل اعلانه إلى المتهم . لا يجوز
٢٦	١٠	طعن . توجيه الطعن إلى حكم محكمة الدرجة الأولى . لا يقبل . الطعن فى هذا الحكم يكون أمام المحكمة الاستئنافية

حالات الطعن :

الطعن ببطالان الاجراءات :

٢٩	١١	عدم ختم الحكم فى ميعاد الثمانية الأيام المتررة فى القانون . أثره ...
----	----	--

رقم القاعدة	رقم الصفة	
٥٧	١٤٣	عدم ختم الحكم في الميعاد . لا يكفي وحده لنقض الحكم
١٠٩	٢٩٤	عدم ختم الحكم في الميعاد . أثره . الرجوع في ذلك إلى قواعد تحقيق الجنايات لا إلى قواعد قانون المرافعات ..
الطعن بالقصور (ر . حكم "تسببه") .		
أسباب جديدة أو موضوعية :		
٧	١٩	إقامة الحكم على واقعة لها سند من أقوال الشهود في التحقيقات . الطعن فيه هو طعن على غير أساس
٢٨	٦٩	بيان الحكم واقعة الدعوى والأسانيد التي استخلصها منها . مجادلة النيابة اياه في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصه هي من التحقيقات . لا تصح
١٠٨	٢٩٢	حكم بادانة متهم في قتل خطأ . بيان الخطأ ورابطة السببية بينه وبين وفاة المحبى عليه . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . لا تقبل
٧	١٩	طعن مبنى على أسباب موضوعية . لا شأن لمحكمة النقض به
١٠	٢٦	طعن مبنى على دفاع لم يعرض على المحكمة الاستئنافية . لا يقبل
٢٢	٥١	طعن يدور على تقدير الأدلة . لا يقبل
٣٤	٨٤	طعن مبنى على جدل موضوعي . لا يقبل . مثال في دعوى تزوير
٩٦	٢٥١	طعن مبنى على الجدل في تقدير الأدلة . لا يقبل ..
٤٢	١٠٥	متهمون بالاشتراك في تجمهر بقصد ارتكاب جرائم وبالشروع في القتل . إدانتهم في هذه الجرائم مع تطبيق المادة ٣٢ ع . توقيع عقوبة الشروع في القتل . نعيمهم على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجمهر . لا يجدى

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نص القاعدة
٢٤٠	٩٢	وجه طعن يتدلى تحقيقاً موضوعياً . لا تجوز اثارته لأول مرة لدى محكمة النقض
٢٤٥	٩٤	وجه طعن متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة . لا يقبل
٢٨٨	١٠٧	عدم تمسك المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى . الواقعة كما ذكرتها المحكمة تفيد استبعادها قيام هذه الحالة . الحدل في ذلك أمام محكمة النقض . لا يقبل
٢٨١	١٠٥	المصلحة ن الطعن : ادعاء خطأ لا يمكن أن يؤثر في الحكم . لاجدوى منه
٢٦٦	٩٩	بيان أن جريمة القتل العمد وقعت بناء على اتفاق سابق بين المتهمين بعد تبيينهما ائنية وإعداد الأسلحة ومن بينها البندقية التى استعملت فى القتل . عقاب المتهمين بعقوبة الاشتراك . الطعن فى الحكم بأنه مع تقريره أن بندقية واحدة هى التى استعملت فى القتل لم يبين كيفية مساهمة كل من المتهمين فى ارتكابه . لاجدوى منه
٢٤٨	٩٥	تطبيق المادة ٣٢ عقوبات . توقيع عقوبة داخلية فى حدود العقوبة المقررة لأشدّ الجرمين اللتين أدين المتهم فيهما . لاجدوى من الطعن على الحكم فى صدد توافر أركان الجريمة الأخرى
٥	٣	انتفاء المصلحة من الطعن . متهم بالقتل . دخول العقوبة الموقعة عليه فى نطاق المادة ٢٣٤ فقرة أولى . طعنه على الحكم بأنه أخطأ إذ اعتر ظرف سبق الاصرار قائماً فى حقه . لا مصلحة له منه
٢٧٣	١٠٢	توقيع عقوبة داخلية فى حدود العقوبة المقررة للتزوير فى الأوراق غير الأميرية . بيان ركن الضرر فى الحكم . لاجدوى من التمسك بعدم رسمية الورقة
١٧٣	٦٨	وجه طعن لاجدوى منه . لا يقبل . مثال فى دعوى قتل

رقم القاعدة	رقم الصفحة	آثار النقض :
١٢٢	٤٨	أثر الطعن . طعن مرفوع من المتهم وحده . نقض الحكم لا يجوز تشديد العقاب عليه عند إعادة المحاكمة
٣٣٣	١٢٢	نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن . يستفيد منه الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً لطعنه لوحدة الواقعة
٦٠	٢٥	وحدة الواقعة وقيام الارتباط . نقض الحكم بالنسبة إلى أحد الطاعنين يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر الذي لم يقدم أسباباً
٣٤٧	١٢٨	وصف الواقعة . نقض الحكم بالنسبة إلى طاعن يقتضي نقضه بالنسبة إلى الطاعن الآخر
٣٤	١٤	وفاة الطاعن بعد تقريره بالطعن . القضاء بانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة إليه
		مراقبة :
١٣٨	٥٥	العود للاشتباه . الحد الأدنى للمراقبة سنة
٣٧١	١٣٨	حددها الأدنى المقرر في المادة ٢/٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٥ هو سنة
		مسئولية جنائية :
٩٧	٣٩	قتل خطأ . قول المتهم إن المزلقان الذي وقعت الحادثة أثناء المرور فيه لم يكن عنده خفي . لا يخلو المتهم من المسؤولية الجنائية
		معارضة :
٩٥	٣٨	التقرير بها . ذكر انه حدد لنظرها يوم كذا في التقرير . عدم ذكر شيء في خاتمة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة . عدم حضور المعارض أو محاميه هذه الجلسة . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . حكم مشوب بأجراء باطل . وجوب نقضه

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٦٩	١٧٥	تقديم محامى المتهم برقية منه بأنه مريض لا يستطيع الحضور . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون رد على ما اعتذر به المتهم . لا يصح مواد مخدرة (ر . أيضا سقوط الدعوى) :
٧٢	١٨٣	جرمة الاحراز جرمة مستمرة لا يبدأ سقوطها إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني موازين (ر . أيضا حكم "تسليمه") :
١٥٤	٤٠٩	موازين غير مضبوطة . وجوب علم المتهم بأن الميزان غير مضبوط (ن)

نصب :

٨٢	٢١١	ركن الطرق الاحتيالية . رهن تمثال من النحاس على أنه من الذهب والفضة على مبلغ أعلى من قيمته بكثير . اقتصار الأمر على عرض المتهم وقبول المجنى عليه . ركن الطرق الاحتيالية لا يكون متوافراً . تدخل شخص آخر لتأنيده . توفر ركن الاحتيال شيك . ورقة ظاهر فيها أن تاريخ الاستحقاق هو تاريخ السحب . هي شيك . لا يعتد بتاريخ التحويل أو وفاة القيمة ...
----	-----	---

نقض (ر . محكمة النقض) .

(و)

وصف التهمة (ر . أيضا اجراءات) :

٣٦	٩٠	تغير وصف التهمة من شروع فى قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة دون لفت المتهم . لا يصح
----	----	--

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
١١٣	٤٥	اقامة حكم محكمة الدرجة الأولى على أساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به دون لفت الدفاع . ترافع المتهم أمام المحكمة الاستثنائية على هذا الأساس . لا يقبل منه النعى على حكمها انه غير وصف التهمة
١٦٥	٦٥	رفع الدعوى على المتهم بتهمة الضرب . إدانته في الضرب والسب . المحكمة الجزئية لا تملك أن تقيم الدعوى عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى العمومية
		وقف التنفيذ (ر أيضا عقوبة) :
٧٦	٣٢	تعلقه بتقدير العقوبة . تقدير العقوبة من سلطة محكمة الموضوع وليس عايتها أن تبين أسباباً له . النعى على الحكم أنه أغفل طلب وقف التنفيذ . لا يقبل
٣٢	١٣	عقوبة بالحبس وبالغرامة . جعل وقف التنفيذ مقصوراً على الحبس دون الغرامة . جائز

فهرس المواد

قانون العقوبات		قانون تحقق الجنايات	
رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها
١٢٣	٦٩ و ٢٨	٥	١١٦
١٢٧	٥٦	٣٢	٣٢ و ٤٢ و ٩٥
١١٩	١٤٩, ١٤٢, ١٠٣, ٨٠, ٧٠, ٥	٤٠	٨٨
١٧٠	١٢٠	٤٩	١٠
١٧٢	١٤٧	٥٥	١٣
٢٢٩	١٠ و ١١ و ١٢ و ٣٧	١٣٧	٢٢
٢٣٠	١٢٣ و ١٠٩ و ٩٤ و ٥٧	١٤٥	٢٢
٢٣١		٢١١	١٠٢
		٢١٢	٤٨
		٢٣٤	٣
		٢٤٩	١٠٦ و ٦١
		٢٥٠	٦١
		٣٠٥	١٢٤
		٣١٤	٥٦
١٧	١٢٥ و ١٢٠	٢٣٦	٨٢
١٨		٢٣٧	٥٤
٤٤	١٢٠	٣٠٩	١٩
٤٦		٢٦٩	١٢١
١٨٢	١٢٥	٢٧٠	١٠٥

قانون المرافعات

رقم المادة	رقم القاعدة الصادرة بها
٣٥٠	١٢٠

قوانين مختلفة

عنوان القانون	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه
القانون رقم ٣٠ سنة ١٩٣٩	(١٥٤ وازين)
» » ٥ » ١٩٤١	(صيدلة) ٦٤
» » ٣٨ » ١٩٤١	(محال عمومية) ١٥٠
» » ٤٨ » ١٩٤١	(غش البضاعة) ١٣٤ و ١٥٠
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ (في شؤون التكوين)	١٥٢ و ١٦٠
» » ٩٦ » ١٩٤٥ (بشأن التسعير الجرى)	٦٦ و ١٠٠ و ١١٦
القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ (متشردون ومشتبه بهم)	٥٥ و ١٣٨ و ١٥١

تم طبع هذا في يوم ١٧ رجب سنة ١٣٧١
(١٢ أبريل سنة ١٩٥٢)

مدير المطبعة الأميرية

حسن علي كليوه

مَجْلَدُ النَّقَضِ

المكتب الفنى لتبويب الأحكام

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

السنة الثانية

العدد الثالث : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٥١

تصويبات

صفحة	سطر	خطا	صواب
١٠٠٦	١٤	صححة	صحته
١٠٣٠	٤	م ل	مادام لم
١٠٣٧	١٩	إذ	أن
١٢٠٣	١١	ممكنا .	ممكنا . فاذا كان
١٢١٨	٢٣		هذا السطر متصل بالصفحة التالية

جاسة ٢ من ابريل سنة ١٩٥١

(٣٢٦)

القضية رقم ٢٤١ سنة ٢٠ القضائية :

برياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة
أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهمي ابراهيم عوض بك و ابراهيم
خايل بك المستشارين .

حكم . تسببه . ادانة المتهم في تقليد واستعمال تذاكر توزيع كيروسين واستعمال ختم مراقب
التموين . عدم بيان كيفية التقليد او التزوير ولا علم المتهم بتزوير هذه التذاكر . قصور .

إذا كان الحكم مع إدانته المتهم بتهمة تقليد واستعمال ختم مراقب تموين
وتذاكر توزيع كيروسين لم يبين كيف قلد المتهم ختم هذا الموظف ولا كيف
قلد تذاكر توزيع الكيروسين وكان كل ما أورده من أدلة على ذلك إن دل على
شيء فأنما يدل على أن بعض الكوبونات المذكورة وجدت عند المتهم وهي
نظيفة لم تستعمل وأن اجاباته عما وجه اليه مضطربة ودفاعه غير مستساغ .
فهذا من الحكم لا يؤدي في العقل ولا في المنطق السليم الى أن المتهم هو الذي
زور امضاء الموظف المذكور وقلد تذاكر توزيع الكيروسين ولا يقطع بأنه كان
يعلم بتزويرها ، وبذا يكون الحكم قاصرا في بيان واقعة الدعوى واجبا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم ثان بورسعيد مع آخر حكم
ببراءته أولا : قلدا ختم أحد موظفي الحكومة مع علمهما بذلك بأن قلدا ختم
« زكريا افندي مصطفى » مراقب تموين القنال وختما به على تذاكر توزيع

الكيروسين « كوبونات » خاصة بشهر فبراير سنة ١٩٤٨ مع علمهما بذلك .
ثانيا - قلدا واستعملا تذاكر توزيع الكيروسين الخاصة بشهرى فبراير ومارس
سنة ١٩٤٨ بأن قلداها وقدمها لمراقب تموين القنال . ثالثا - تسببا فى غلو
أسعار الكيروسين عن القيمة المقررة له فى المعاملات التجارية وذلك بتقليدهما
تذاكر توزيع الكيروسين وتصرفهما فيه بدون هذه التذاكر . رابعا - بصفتهما
من تجار الحملة باعا كيروسينا لغير من عينتهم وزارة التموين . خامسا - بصفتهما
من تجار الحملة لم يكن لدهما دفاتر خاصة يكتبان بها مقادير الأصناف التى ترد لها
وتاريخ ورودها وما يبيعهونه أو يستخدمونه منها مع بيان اسم المشتري وتوقيعه
ومقدار المبيع وتاريخ البيع . سادسا - تصرفا فى الكيروسين بدون كوبونات
وطلبت عقابهما بالمواد ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٣٤٥ و ٣٤٦ من قانون العقوبات
والمواد ١/١ - ٥ - ٦ و ٢ و ٤٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ والجدول
رقم ١ المرافق و ١/٢ ، ٢ و ٦ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٠ من القرار الوزارى ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .
ومحكمة جناح بورسعيد قضت عملا بالمواد ٢٠٦ و ٢٠٨ و ٢٠٩ و ١٧ و ٥٥
و ٥٦ من قانون العقوبات بنجس المتهم ستة شهور مع الشغل عن التهمتين
الأولى والثانية مع تطبيق المادة ١/٣٢ منه وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات
أو براءته من التهم الأربع الأخيرة وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق
الجنايات فاستأنفت النيابة كما استأنف المتهم ومحكمة بورسعيد الابتدائية قضت
بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه لم يبين واقعة
الدعوى التى عاقبه من أجلها بيانا كافيا ولم يورد الأدلة التى اعتمد عليها
فى إدانته بها .

وحيث إن هذا الذى ينعاه الطاعن على الحكم صحيح اذ أنه مع ادانته بتهمة التقليد والاستعمال لم يبين كيف قلد الطاعن ختم الموظف ولا كيف قلد تذاكر توزيع الكيروسين وكل ما أورده من أدلة عن ذلك فهي إن دلت على شى فانما تدل على أن بعض الكوبونات المذكورة وجدت « بطرف الطاعن » وهي نظيفة لم تستعمل وان اجاباته مضطربة ودفاعه غير مستساغ ، وهذا وحده لا يؤدى فى العقل ولا فى المنطق السليم الى أن الطاعن هو الذى زور امضاء الموظف وقلد تذاكر توزيع الكيروسين ولا يقطع بأنه كان يعلم بتزويرها خصوصا مع ما أشار اليه من دفاعه الموضوعى ولهذا فان الحكم يكون قاصر البيان مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(٣٢٧)

القضية رقم ١٨٨١ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب العزة أحمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة واحمد حسنى بك و ابراهيم خليل بك ومهد احمد غنيم بك المستشارين

تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . وجرب حصوله بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة . عدم ثبوت حصول هذا التكليف فى الميعاد . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لا يصح .

إن المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد

المسافة . فاذا لم يكن ثابتا بملف الدعوى أنه حصل تكليف المتهم بالحضور للجلسة التي حددت لنظر المعارضة بعد تأجيلها اداريا بسبب العطلة ، وأن هذا التكليف حصل في الميعاد القانوني فان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون معيبا متعينا نقضه .

الوقائع

أهتم النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم المنشية أعطى لفيلكس ولفي بسوء نية شيكين وكان رصيده أقل من قيمتهما وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، و٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المنشية قضت غيايا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ . فعارض والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت النيابة كما استأنف المتهم ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت غيايا بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور بالشغل بلا مصاريف . فعارض والمحكمة المذكورة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... حيث إن محصل الوجه الأول من وجهي الطعن أن الحكم المطعون فيه قد بني على اجراءات باطلة ذلك أن الطاعن عارض في الحكم الاستثنائي الغياني الصادر بادانته وتحددت لنظر معارضته جلسة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولما صادف هذا التاريخ يوم عطلة رسمية تأجلت المعارضة اداريا لجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ دون اعلان الطاعن ومنها تأجلت مرة أخرى لجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وفي هذه الجلسة قضت المحكمة بحكمها المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن على أساس أن الطاعن أعلن اعلانا قانونيا للجلسة المذكورة في حين أنه إنما أعلن بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٠ أي قبل

الجلسة بيومين والقانون قد أوجب أن يكون الإعلان بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام بخلاف مواعيد المسافة .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه بدائرة قسم المنشية أعطى بسوء نية شيكين وكان رصيده أقل من قيمتهما ومحكمة أول درجة قضت غيايبا بحبسه شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش فاستأنفت النيابة هذا الحكم وعارض فيه الطاعن فقضى في المعارضة بالتأييد واستأنف الطاعن . ومحكمة الجنح المستأنفة قضت في الاستئناف غيايبا بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل فعارض الطاعن في هذا الحكم بالجلسة ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٠ ولما كان هذا التاريخ يوافق يوم وقفة عيد الفطر وهو عطلة رسمية فقد تأجلت المعارضة اداريا بالجلسة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ ومنها بالجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ لإعلان المتهم - وفي هذه الجلسة لم يحضر المتهم فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ولما كانت المادة ١٨٤ من قانون تحقيق الحنايات قد نصت على أن يكون التكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة ولم يكن ثابتا من ملف الدعوى الذى أمرت المحكمة بضمه تحقيقا لوجه الطعن أن تكليفا بالحضور بالجلسة ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد حصل للمتهم في الميعاد القانوني وفقا لما نصت عليه المادة ١٨٤ سالفه الذكر فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث الوجه الثانى من وجهى الطعن .

(٣٢٨)

القضية رقم ١٩٠٩ سنة ٢٠ القضائية :

بريامة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهمي إبراهيم عوض بك وإبراهيم
خزيم بك المستشارين .

دفاع شرعي . تسليم الحكم بقيام هذه الحالة واعتباره لمتهم متجاوزا حد الدفاع مع ما هو ثابت
من أنه لم يعتد على المجنى عليه في سبيل ذلك الا بضربة واحدة . خطأ . لا عقاب على هذه الواقعة .

إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن الطاعن شاهد المجنى عليه وآخر يخرج من منزله ليلا وفي الظلام ، والمجنى عليه يحمل جوالا من الأرض سرقة من منزله
فنادى الطاعن عليهما فلم يلبيا ندائه فبادر المتقدم منهما وهو المجنى عليه بضربة
واحدة من عصا تصادف أنه كان يحملها ، فلما سقط بما يحمل تركه وضبط
السارق الآخر واستغاث ، وكان الحكم مع تسليمه بقيام حالة الدفاع الشرعي
لدى الطاعن قد ذهب إلى أنه تجاوز حدود هذا الدفاع مع ما هو ثابت من أنه
لم يعتد على المجنى عليه في سبيل الدفاع عن نفسه وعن ماله الا بضربة واحدة
من عصا تصادف حملها ، مما لا يصح معه القول بتجاوز حدود الدفاع الشرعي .
فهذا الحكم يكون قد أخطأ ، إذ الواقعة كما صار إثباتها فيه لا يعاقب عليها القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بالكوم الطويل مركز بيلا قتل سليمان
على فرحات عمدا ومع سبق الاصرار بأن انتوى قتله وأعد لذلك آلة صلبة
راضة واستدرجه لمنزله وضربه على رأسه بتلك الآلة الثقيلة فأحدث به الاصابة
الممينة بتقرير انصفة التشريعية والتي أودت بحياته وطلبت الى قاضي الاحالة

إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك وقد ادعى على فرحات والد القاتل بحق مدنى قبل المتهم وطلب القضاء له عليه بمبلغ مائتى جنيه بصفة تعويض ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت عملا بالمادة ٢٥١ من قانون العقوبات بمعاقة محمد احمد السيد حواش بالسجن مع الشغل لمدة سنتين ورفض الدعوى المدنية وذلك على اعتبار أن المتهم ضرب سليمان على فرحات عمدا بعضا فأحدث به الاصابة الميمنة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من هذا الضرب قتلا ولكنه أفضى الى موته . فطعن المتهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث ان مبنى وجه الطعن هو أن الواقعة كما أوردها الحكم المطعون فيه لاعتقاب عليها فى القانون ذلك لأن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وماله ومع تسليم الحكم بقيام حالة الدفاع الشرعى فانه اعتبر الطاعن متجاوزا حدود الدفاع ودانه بجريمة الضرب الذى أفضى إلى وفاة المحبى عليه وطبق المادة ٢١٥ من قانون العقوبات فى حين أن أسباب الحكم لاتؤدى إلى النتيجة التى انتهى إليها بل هى تؤدى على الضد من ذلك إلى أن الطاعن كان معذورا حين ضرب المحبى عليه بعضا كان يحملها ضربة واحدة حين فاجأه ومعه آخرون يخرجون من منزله فى الظلام وكان المحبى عليه يحمل جوالا من الأرض سرقه من منزل الطاعن .

وحيث إن النيابة قدمت الطاعن لقاضى الاحالة بتهمة أنه قتل المحبى عليه عمدا ومع سبق الاصرار فاحاله على محكمة الجنايات بهذه التهمة والمحكمة قضت بالحكم المطعون فيه بادانة الطاعن بالضرب الذى نشأت عنه وفاة المحبى عليه وطبقت المادة ٢٥١ من قانون العقوبات على اعتبار أنه كان فى حالة دفاع عن نفسه وماله حين ضرب المحبى عليه الا أنه تجاوز حدود ذلك الدفاع

وقد بينت واقعة الدعوى في الحكم المطعون فيه في قولها « انه حوالى الساعة الثامنة من مساء يوم ٩-١٢-١٩٤٩ حضر المتهم محمد احمد السيد خداهش (الطاعن) من حقله الى منزله ولما اقرب من الباب شاهد في الظلام شخصا يحمل جوالا ويهم بالخروج ويتبعه آخر فنادى عليهما ولما لم يتلق جوابا على ندائه بادر المتقدم منهما بضربه بعصا كان يحملها فسقط على الأرض تاركا الكيس الذى كان يحمله على عتبة الباب وعند ذلك تمكن المتهم من القبض على الشخص الآخر وتبين أنه عبده عبد الحى أبو شعيشع وصاح مستغيثا فأغاثه الحيران وبعض رواد مقهى قريب من المنزل وقد أخبرهم المتهم بأنه ضبط هذين الشخصين يسرقان أرزا من منزله وأنه ضرب أحدهما وتبين له أنه سليمان على فرحات وكان هذا الأخير مسجى على الأرض فاقد الوعي من أثر إصابة برأسه ورآه الشهود على هذه الحال ، كما رأوا محمد احمد خداهش ممسكا بعبده عبد الحى بردهة الدار وكيس الأرز ملقى على عتبها وأبلغ محمد احمد السيد خداهش نائب عمدة الكوم الطويل بالحادث وذكر في بلاغه أسماء بعض الشهود الذين بادروا بالحضور على استغاثته وتولى نائب العمدة بدوره ابلاغ نقطة بوليس سيدى غازى فباشر ضابطها التحقيق وكان المصاب سليمان على قد نقل الى المستشفى لخطورة حالته بناء على اشارة مفتش الصحة الذى كشف عليه ، ووجدته فى حالة انغماء تقتضى السرعة فى اسعافه وسئل المتهم فقرر أنه وهو قادم إلى داره مساء شاهد هذين الشخصين يحملان أرزا من داخل المنزل وبادر أحدهما بضربة عصا فسقط على الأرض ولم يكن يعرفه من قبل حتى تبين شخصيته بعد حضور الشهود واضاءة مكان الحادث بالمصابيح وذكر أنه انما اعتدى على المصاب ليحول بينه وبين الهرب بما سرق ولما عاين محقق البوليس مكان الحادث وجد الكيس المسروق بجوار عتبة الباب من الخارج كما وجد أربعة أكياس مماثلة وملأى بالأرز بداخل الصالة مرصوفة بجوار جدارها البحرى وسمعت أقوال الشهود فاتفقت روايتهم على أنهم سمعوا استغاثة المتهم صادرة من منزله فهرعوا يستطلعون ما حدث فوجدوا لدى الباب وعلى عتبته كيس

الأرز ملقى والمصاب سليمان على فرحات في حالة غيبوبة بداخل ردهة المنزل كما شاهدوا زميله عبده عبد الحى في يد المبلغ قابضا عليه وأخبرهما أنهما كانا يسرقان أرزا وأنه تمكن من ضبطهما بعد أن أصاب أولهما فعطله عن الفرار وأمسك بالآخر بداخل صالة المنزل وقد استمر المصاب سليمان على فرحات عديم النطق وفي حالة اغماء حتى توفي ظهر يوم ٢٠-١٢-١٩٤٩ فأخطرت النيابة بوفاته وتولت التحقيق وندبت الطبيب الشرعى لتشريح الجثة كما قامت النيابة بمعاينة مكان الحادث وسألت المتهم فاعترف بما كان من أمر اقتحام المصاب وزميله لمنزله واعتدائه على سليمان على فرحات بضربة عصا من الخيزران لتخوفه منه ولمنعه من الفرار وبعد أن تحدث الحكم عن أقوال الشهود وما ثبت من المعاينة من وجود جوال الأرز المسروق على عتبة باب منزل الطاعن وأنه وجدت بصالة هذا المنزل جوالا أخرى من هذا الأرز عرض لتقرير الصفة التشريحية الذى ثبت منه اصابة المحبى عليه بجرح واحد بفروة الرأس شوهدت تحته كسور بعظام الرأس مما أدى إلى وفاته وانتهى الطبيب الشرعى إلى أن ذلك المحبى عليه أصيب اصابة واحدة من المصادمة الشديدة بجسم صلب راض كالعصا ثم عرض الحكم لنية القتل وسبق الاصرار فتنى توفرهما لدى الطاعن .

وحيث إنه يبين من ذلك أن الطاعن شاهد المحبى عليه ومعه آخر يخرجان من منزله ليلا وفي الظلام وكان المحبى عليه يحمل جوالا من الأرز سرقة من منزله فنادى الطاعن على السارقين فلم يلبيا ندائه فبادر المتقدم منهما وهو المحبى عليه بضربة واحدة من عصا تصادف انه كان يحملها فلما سقط بما يحمل تركه وضبط السارق الآخر واستغاث ولما كان الطاعن قد دفع أمام المحكمة بأنه حين ضرب المحبى عليه كان يستعمل حقا خوله له القانون وهو الدفاع عن نفسه لتخوفه من الحناة وعن ما له الذى رآه محمولا على كتف المحبى عليه وكان الحكم المطعون فيه قد سلم بقيام حالة الدفاع الشرعى لديه الا أنه ذهب

إلى أن الطاعن قد تجاوز حدود هذا الدفاع مع أن الثابت أن الطاعن لم يعتد على المجنى عليه في سبيل الدفاع عن نفسه وماله إلا بضربة واحدة من عصا تصادف حملها مما لا يصح معه القول بتجاوز الطاعن حدود الدفاع الشرعى وتكون الواقعة كما صار اثباتها في الحكم لا يعاقب عليها القانون ويتعين إذن نقض الحكم والقضاء ببراءة الطاعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وبراءة الطاعن .

(٣٢٩)

القضية رقم ١٩١٠ سنة ٢٠ القضائية :

سرقة . علم المتهم بالسرقة . للحكمة أن تبينه من ظروف الدعوى . مثال .

إن علم المتهم بالسرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى . فإذا كانت المحكمة قد اعتبرت أن المتهم الذى يقول انه لم يكن له علم بما يفعل باقى المتهمين الذين استدعاه أحدهم إلى مكان الحادث كان على علم بالسرقة مستخلصة ذلك من وجوده مع السارقين بمحل الحادث ومن مشاهدته الحفرة التى انزعجت منها المواسير المسروقة وجدة قطعها ووجود أدوات السرقة الخ — فلا يقبل منه الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض لكونه جدلا موضوعياً لا شأن لها به .

الوقائع

أتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم الأربعين مع آخرين حكم عليهم شرعوا فى سرقة المواسير الميينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة

للجيش البريطانى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادتهم فيه هو ضبطهم متلبسين وطلبت عقابهم بالمواد ٣١٧ / ٤ ، ٥ و ٣٢١ و ٤٥ و ٤٧ من قانون العقوبات ومحكمة السويس الجزئية قضت غيائياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لاييقاف تنفيذ العقوبة . فعارض المتهم والمحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه فاستأنف ومحكمة السويس الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أن محكمة ثانى درجة استبدلت على علم الطاعن بالسرقة بقولها (ولا يشفع للمتهم الثالث « الطاعن » قوله انه استدعى من موقف السيارات ليلاً وأنه لا علم له بما يفعل باقى المتهمين ذلك لأن ملابسات الواقعة وظروفها فيها الدليل على فساد هذا الدفاع ان صح لأن مشاهدته للحفرة التى انزعجت منها المواسير وجدة قطعها ووجود أدوات السرقة والزيت المتساقط منها وعدم وجود سيارة أخرى متعطله كما يزعم كل ذلك لا يدع مجالاً للشك فى انه كان على علم بالسرقة وأنه أخذ عناصرها) . ولما كان الثابت من التحقيقات ان الطاعن لم يكن يعلم اطلاقاً بأن المواسير التى كلف بنقلها كانت مسروقة بل ان ظروف الحادث تقطع فى الدلالة على ان الطاعن كان حسن النية فى قبوله نقل هذه المواسير بسيارته للقاهرة بناء على طلب المتهم عبد العال عبد الخالق الذى اخبر فى جميع أدوار التحقيق انه اشترى هذه المواسير من شخص يدعى صابر يوسف وأنه استأجر

سيارة الطاعن من الموقف العمومى ولم يكن يعرف الطاعن من قبل ولم يكن الطاعن يعرف شيئاً عن سرقة هذه المواسير وفضلاً عن ذلك فإنه لم يثبت من التحقيقات رؤية الطاعن للحفرة التى انتزعت منها المواسير ولم يثبت أيضاً رؤيته جده قطعها ولا أدوات السرقة ولا آثار الزيت المتساقط من المواسير - أما عدم وجود سيارة معطلة بمكان الحادث فلا يؤخذ منه دليل على علم المتهم بظروف الحادث ولا على اشتراكه مع باقى المتهمين فى السرقة وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد استند على أدلة استنتجها من وقائع غير ثابتة اطلاقاً .

وحيث ان علم الطاعن بالسرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود وللمحكمة أن تتبينها من ظروف الدعوى - وبما ان المحكمة استخلصت أن الطاعن كان على علم بالسرقة من وجوده بمحل الحادث مع السارقين ورأت أنه لا بد أن يكون رأى ما ذكرت أنه رآه واستدلّت بذلك على علمه بالسرقة فان الجدل على الصورة الواردة فى الطعن ليس إلا جدلاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث ان الوجه الثانى يتحصل فى ان الأسباب التى ارتكبت عليها محكمة ثانى درجة غير قاطعة فى إدانة الطاعن ولما كانت الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين فان المحكمة تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث ان هذا الوجه غير صحيح إذ أن الأسباب التى أوردتها المحكمة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها من ثبوت التهمة فى حق الطاعن .

وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٣٠)

القضية رقم ١٩١١ سنة ٢٠ القضائية :

- (أ) حكم . تسببه . دفاع موضوعي . اطراحه دون الإشارة إليه في الحكم . جائز .
(ب) حكم . تسببه . الأخذ بشهادة شاهد واطراح شهادة آخر . لا يلزم إبداء أسباب لذلك .

١ — لمحكمة الموضوع متى أوردت الأدلة التي عولت عليها في الحكم بالادانة أن تطرح كل ما عداها مما يقوله المتهم من دفاع موضوعي دون أن تشير إلى ذلك في حكمها .

٢ — ليست محكمة الموضوع ملزمة أن تذكر سبب أخذها بشهادة الشهود الذين تأخذ بشهادتهم ولا سبب إطراحها لشهادة من لا تثق به إذ الأمر في ذلك إنما يرجع إلى ما تطمئن إليه .

الوقائع

أهتم النيابة العمومية الطاعن بأنه بناحية العقدة مركز منيا القمح أولاً ضرب محمد مصطفى كريم فأحدث به الاصابة الميئة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة هي فقد جزء من عظام القبوة أبعاده ٢,٥ x ٤ سم يجعل المصاب أكثر تأثراً بالاصابات البسيطة والتقلبات الجوية كما يجعله عرضة لأمراض دماغية متعددة ويصعب تقدير مدى هذه العاهة لخطورة المضاعفات التي قد تطرأ على المصاب .

ثانياً — ضرب سريّة محمد عوض الله عبد الباري فأحدث بها الاصابات الميئة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً — وطلبت إلى قاضي الاحالة احالته على محكمة جنابات الزقازيق لمحاكمته

بالمادتين ١/ ٢٤٠ و ١/ ٢٤٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنائيات الزقازيق قضت عملاً بمادتي الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقة عبد العظيم عبد العزيز عطية بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من انه عند ما وجهت اليه التهمة أمام النيابة قال انه لم يكن موجوداً بالمكان الذى وقع فيه الحادث واستشهد على ذلك بشاهد سمعته النيابة . وقد خلا الحكم المطعون فيه من الاشارة إلى هذا الدليل وقال إن المحكمة لاتعير ذلك الدفاع التفاتاً إذ لم يقم عليه الدليل ولما كان الدليل موجوداً فى التحقيقات فان الحكم يكون قد خالف الثابت بالتحقيقات .

وحيث إن لمحكمة الموضوع متى أوردت الأدلة التى عولت عليها فى الحكم بالادانة أن تطرح كل ما عداها مما يقوله المتهم من دفاع موضوعى دون أن تشير إلى ذلك فى حكمها على ان المحكمة لما ردت على دفاع الطاعن بقولها إنه لا دليل عليه فقد أفاد حكمها أنها لا تعول على ما سماه الطاعن دليلاً .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى ان العاهة المستدعة نشأت عن ضربة أصابت محمد مصطفى كريم وقد اعتبر الحكم الطاعن مسئولاً عن العاهة المستدعة مع ان عطية عزب سيد أحمد قرر بالتحقيقات ان ابنه عباس عزب هو الذى ضرب المحنى عليه ولم يذكر الحكم المطعون فيه سبب أخذه بشهادة الشهود الذين اعتمد عليهم دون الأخذ بأقوال عطية عزب سيد أحمد .

وحيث ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بأن تذكر سبب الأخذ بشهادة الشهود الذين تأخذ بشهادتهم ولا سبب اطراحها لشهادة من لا تثق به إذ الأمر فى ذلك انما يرجع إلى ما تطمئن اليه .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٣١)

القضية رقم ١٩١٣ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد
غنيم بك المستشارين .

رشوة . اتفاق المتهمين باعتبارهما مندوبي تحصيل ضريبة السيارات مع المحجني عليه على دفع الرشوة
نظير اسقاط المطالبة بدفع مبلغ الضريبة . الحكم لا يبين منه أنهما قبلا الرشوة على أساس أن المحجني عليه
هو صاحب المنقولات المحجوزة دون ابنه أو أنهما ادعيا كذبا أن الأخير هو صاحبها . معاقبة المتهمين
على الرشوة . صحيحة .

متى كان الحكم قد اثبت في حق المتهمين انهما باعتبارهما مندوبي تحصيل
ضريبة السيارات أوقعا الحجز على منقولات موجودة بمنزل المحجني عليه وفاء
لقيمة الضريبة المطلوبة على سيارة نقل لابنه وأنهما بعد ذلك عرضا عليه أن
يدفع لهما رشوة في نظير اسقاط المطالبة بهذا المبلغ فاتفق معهما على دفع مبلغ
٧٥ جنهما وان هذا الدفع قد تم فعلا وأن البوليس داهمهما بعد دفع المبلغ
ووصله إلى يد واحد منهما بناء على التدبير الذي كان قد اتفق عليه المحجني عليه
مع البوليس — متى كان ذلك وكان ما اثبته الحكم لا يبين منه أن المتهمين
قد قبلا الرشوة من المحجني عليه على أساس أنه هو صاحب المنقولات المحجوزة
دون ابنه المدين في الضريبة أو انهما ادعيا كذبا بأن الأخير هو صاحبها مع
علمهما بعدم صحة ذلك . بل كان الثابت أن الاتفاق تم بين المحجني عليه والمتهمين
على دفع الرشوة نظير اسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة ، فان معاقبة المتهمين على
الرشوة تكون صحيحة . ولا يقدح في صحتها ما يثيره أحدهما من عدم اختصاصه
بمكان الواقعة مادام الحكم قد عاقبه على أساس ما ثبت من اشتراكه مع الآخر
بطريق الاتفاق .

الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم الموسيقى بصفتهما موظفين عموميين (مندوبى تحصيل ضريبة السيارات لمأمورية الجمالية للقسم الثانى بمحافظة القاهرة) تناولوا مبلغ خمسة وسبعين جنيتها على سبيل الرشوة من عبد العظيم عزت لامتناعهما عن عمل من أعمال وظيفتهما وذلك بأن تعهدا له بعدم قيامهما باتخاذ الإجراءات اللازمة قانوناً لتحصيل الضريبة المستحقة على مصطفى عبد العظيم عزت وإعفائه من الحجز على منقولات منزله وقاء للضريبة المطلوبة. وطلبت إلى قاضى الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لحاكمتهما طبقاً للمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٨/١١ من قانون العقوبات فقرر بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بمواد الاتهام بمعاقبة كل من عبد الحميد محمد بركات ومحمود محمد يوسف بالسجن لمدة خمس سنين وتغريمهما ٧٥ خمسة وسبعين جنيتها مناصفة بينهما . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

...حيث إن الطعن يتحصل فى قول الطاعنين ان الحكم المطعون فيه دانهما بأنهما بصفتهما موظفين عموميين (مندوبى تحصيل) تناولوا مبلغ ٧٥ جنيتها على سبيل الرشوة من آخر — فى حين أن المبالغ المقول بدفعه اليهما لم يكن لأداء عمل من أعمال وظيفتهما. ذلك أنهما إنما قابلا المحبى عليه فى بيته وادعيا كذباً ان المنقولات الموجودة فيه مملوكة للمدين فى الضريبة مع علمهما بعدم صحة ذلك ولم يكن هذا منهما إلا بقصد اجبار المحبى عليه وهو مالك المنقولات على أن يفتدى منقولاته بمبلغ يدفعه اليهما ولما كانت مطالبة الموظف لغير المدين بالمدين لا يمكن أن تدخل فى أعمال وظيفته لأن واجب وظيفته ألا يطالب إلا المدين بدينه فان الواقعة لا تعتبر رشوة وان أمكن القول بجريمة نصب أو تهديد للحصول

على مال الغير هذا إلى أن المحجبي عليه في واقعة الدعوى لم يعمل على افتداء مال لابنه الممول بل كان همه دفع الأذى عن نفسه وهو لا شأن له بالضريبة ولا بالمدين بها ثم إن الطاعن الثاني لم يكن مختصاً بمكان الحجز وما قالته المحكمة من أن الحجز الذي أوقعه صحيحاً بالرغم من عدم اختصاصه بتوقيعه فغير سديد لأن الموظف الذي يأخذ مالا لأداء عمل في غير دائرة اختصاصه لا يعد مرتشياً .
وانه لما كان الثابت أن المحجبي عليه قرر أمام المحكمة انه شكك الطاعنين إلى رئيسهما وأنه حين قابلهما بعد اجراء الحجز وقبل الاتفاق على الرشوة أبلغهما أمر هذه الشكوى فان القول بحصول الرشوة لا يكون سائغاً ولو ان المحكمة تعرضت لهذا الذي قرره المحجبي عليه أمامها لما انتهت إلى هذا القول وخصوصاً ان الطاعنين قد قالا في دفاعهما ان المقابلة في المقهى انما كانت للاتفاق مع المحجبي عليه على تقسيط الدين ويضيف الطاعنان ان أدلة الاتهام قوامها أقوال المبلغ وحدها فهي لا تكفي لإثبات الرشوة وبخاصة إذا كان قد جهر بالقول بأنه صمم على الإيقاع بالطاعنين ودبر لها الكمين وكان رجال البوليس الذين ضبطوا الواقعة لم يشهد أحد منهم بأنه سمع في وقت الضبط حديثاً عن الرشوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعنين بها - فأثبت في حقهما انهما باعتبارهما مندوبى تحصيل ضريبة السيارات أوقعا الحجز على المنقولات الموجودة بمنزل المحجبي عليه وفاء لمبلغ ٥٦٠ جنياً قيمة الضريبة المطلوبة على سيارة نقل لابنه وانهما بعد ذلك عرضا عليه أن يدفع لهما رشوة في نظير اسقاط المطالبة بهذا المبلغ واتفق معهما على دفع مبلغ ٧٥ جنياً وان هذا الدفع قد تم فعلاً في مقهى رضوان حيث داهمهما البوليس بعد دفع المبلغ ووصوله إلى يد المتهم الثاني بناء على التدبير الذي كان قد اتفق عليه مع البوليس . واستند الحكم في ذلك إلى الأدلة التي أوردها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك وكانت الواقعة كما أثبتتها المحكمة لا يبين منها ان الطاعنين قد قهلا الرشوة من المحجبي عليه على أساس انه هو صاحب

المنقولات المحجوزة دون ابنه المدين في الضريبة أو انهما ادعيا كذباً بأن الأخير هو صاحبها مع علمهما بعدم صحة ذلك بل كان الثابت في الحكم المطعون عليه ان الاتفاق قد تم بين المحجى عليه والطاعنين على دفع الرشوة نظير اسقاط المطالبة بمبلغ الضريبة ، وكان ما يثيره الطاعن الثاني من عدم اختصاصه بمكان الواقعة غير ذى جدوى لما اثبتته الحكم من اشتراكه مع الأول بطريق الاتفاق فان الحكم المطعون فيه يكون سليماً . أما ما عدا ذلك فانه مما يدخل في موضوع الدعوى ومناقشة أدلتها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إذه لما تقدم يتعين رفض هذا الطعن موضوعاً .

(٣٣٢)

القضية رقم ١٩١٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

صيدلة . صيدلى . صدور أمر بتكليف إليه . عدم معارضته فيه . عقابه . أمر التكليف واجب تنفيذه رغم المعارضة فيه .

مادام الطاعن بصفة كونه صيدلياً حاصلاً على دبلوم الصيدلة مرخصاً له في مزاولة الصيدلة بالمملكة المصرية لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكرى رقم ٢٩٦ الصادر فى ٩ يولية سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكليف الخاصة بالأطباء والصيدالة فلم يقدم معارضة فى أمر التكليف الصادر اليه من وزير الصحة لشغل وظيفة

خالية بوزارة الصحة العمومية في الميعاد الى رئيس مجلس الوزراء ويبدى فيها أوجه تظلمه ، ومادام أمر التكليف واجب التنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه وفقاً للمادة الثالثة من الأمر العسكرى المشار اليه فانه يحق عقابه لعدم تنفيذه أمر التكليف .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة بندر بنى سويف : بصفته صيدليا مرخصا له بمزاولة المهنة بالملكة المصرية قد صدر اليه أمر تكليف للعمل بقسم المستشفيات بوزارة الصحة وامتنع عن تنفيذه . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ و ١ ، ٤ من الأمر العسكرى رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ و ١ ، ٢/٢ ، ٣ من الأمر العسكرى رقم ٥١٢ لسنة ١٩٤٤ .

ومحكمة جنح بنى سويف الجزئية قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم .

فاستأنفت النيابة ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بنى سويف الابتدائية [دفع المتهم بعدم جواز محاكمته لامتناعه عن تنفيذ أمر تكليف انقضت مدته] ولم يصدر قرار بمدّها إذ أن الأمر العسكرى رقم ٢٩٦ المعدل بالأمر رقم ٥١٢ قد الغى بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

والمحكمة قضت عملا بمواد الاتهام بالغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرين جنهيا .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن الطاعن دفع التهمة بمرضه الذي يقعه عن أداء الوظيفة الحكومية التي صدر أمر التكليف له بشأنها وقدم شهادات مرضية تؤيد هذا الدفاع وقد تأيد دفاعه بقرار القومسيون الطبي للجيش المؤرخ في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩ الذي قرر أن الطاعن غير لائق للخدمة ، ولما كان هذا الدفاع هاما كان يجب على المحكمة تحقيقه بأحواله الطاعن على القومسيون الطبي العام بوزارة الصحة ، أما وهي لم تفعل فأنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع . و (ثانياً) بأنه مادام أن جهة حكومية هي القومسيون الطبي للجيش قد سبق لها توقيع الكشف الطبي على الطاعن وقرر عدم لياقته طبياً ، فما كان يسوغ إحالته على كشف طبي آخر ذلك لأن أمر التكليف يكون قد سقط بقرار القومسيون المذكور وأن الطاعن لم يكن في وقت ما راعياً في عرقلة تنفيذ أمر التكليف إذ أنه بمجرد إعلانه من وزارة الدفاع قدم نفسه فوراً وثبت عدم لياقته طبياً - أما بصدد أمر التكليف الصادر له من وزارة الصحة فانه لم يعلن به مطلقاً ، ولكن تلك الوزارة طلبته لتوقيع الكشف الطبي عليه هذا وما قالته محكمة ثاني درجة من أن أمر التكليف بالخدمة واجب التنفيذ فوراً وأن ذلك لا يمنع من تقديم طلب المعارضة الى رئيس مجلس الوزراء لا محل له في واقعة هذه الدعوى ما دامت وزارة الصحة لم تطلب الطاعن للعمل فوراً إلا بعد إعادة الكشف عليه بمعرفة القومسيون الطبي العام وكان مقتضى هذا كله أن يقضى ببراءته . (وثالثاً) بأن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور ذلك أن الطاعن قدم عدة شهادات مرضية بتاريخ لاحق لقرار القومسيون الطبي للجيش للاستدلال بها على حالته المرضية ولكن الحكم لم يعن بالرد عليها ولا على ما أبداه بالجلسة من أنه مريض بالربو الصدي الأمر الذي يترتب عليه عجزه عن القيام بأعباء الوظيفة المكلف بالاضطلاع بها ، كما دفع بأن المدة القانونية قد انقضت فاصبح أمر التكليف غير ذي موضوع ، ولكن المحكمة لم تعن بالرد على هذا الدفاع الجوهرى أيضاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استظهر الحقائق الآتية وهي (أولاً) أن المتهم حصل على بكالوريوس الصيدلة وأن أمر تكليف صدر له طبقاً للأمر العسكري رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٤٢ والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ بأن يلتحق بوظيفة صيدلي بمستشفيات الحكومة ولكن هذا الأمر لم يعلن إليه في بادئ الأمر لعدم الاهتداء لعنوانه وكان أن صدر له أمر آخر بالالتحاق بالجيش فكشف عليه القومسيون الطبي للجيش وقرر عدم لياقته طبيباً ، فلما علمت وزارة الصحة بعنوانه عن هذا الطريق اعلنته بأمر التكليف الصادر من وزارة الصحة فرفض استلامه بعد أن قرر علمه به ورفض الاذعان لتنفيذ هذا الأمر متعللاً بمرضه (ثانياً) أنه أخطر بأمر التكليف قبل انقضاء الستين المنصوص عليهما في القانون من يوم تخرجه أى في الميعاد القانوني . (ثالثاً) أن وزارة الصحة تحقيقاً لدفاعه أمرت بإحالة على الكشف الطبي فلم يدعن لهذا الأمر ورفض عرض نفسه على مفتش صحة بندر بنى سويف أو قومسيون طبي مديرية بنى سويف أو القومسيون الطبي العام لبيان ما اذا كان يليق لشغل وظيفة مدنية لاختلاف مستوى اللياقة للخدمة بالجيش عن مستواها للعمل بالوظائف المدنية . (رابعاً) أن الطاعن لم يعارض في أمر التكليف بالطريق الذى رسمه القانون - هذا وقد عني الحكم بإيراد الأدلة على ثبوت هذه الحقائق وهي من شأنها أن تؤدي الى ما رتب عليها - ومتى كان الأمر كذلك فإن الحكم يكون قد بين الواقعة التى آخذها عليها بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها وتعرض لدفاعه الذى أثاره أمام المحكمة والمشار إليه في وجه الطعن بما يفنده - لما كان ذلك كله - وكان الطاعن بصفة كونه صيدلياً حاصلاً على دبلوم الصيدلة مرخصاً له في مزاولة الصيدلة بالمملكة المصرية لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل بالأمر العسكري رقم ٢٩٦ الصادر في ٩ من يولية سنة ١٩٤٢ بشأن أوامر التكليف الخاصة بالأطباء والصيادلة . فلم يقدم معارضته في أمر التكليف الصادر إليه

من وزير الصحة لشغل وظيفة خالية بوزارة الصحة العمومية في الميعاد
انحدد الى رئيس مجلس الوزراء ويبدى فيه أوجه تظلمه . وما دام أن أمر
التكليف واجب التنفيذ فوراً رغم المعارضة فيه وفقاً للمادة الثالثة من الأمر
العسكري المشار اليه فيحق عقابه لعدم تنفيذ أمر التكليف .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعاً .

(٣٣٣)

القضية رقم ١٩١٧ سنة ٢٠ القضائية :

اثبات . رأى خيرقى في مسألة فنية . لا يصح تفنيده بشهادة الشهود .

إن رأى الخبير الفنى في مسألة فنية لا يصح تفنيده بأقوال الشهود .
فاذا كانت المحكمة قد اطرحت رأى مدير مستشفى الأمراض العقلية في
الحالة العقلية لشخص واستندت في القول بسلامة عقله الى أقوال شهود
فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع وأسست حكمها على أسباب لا تحمله .

الوقائع

أتهمت النيابة العمومية كلا من : نازيت كابرزيان ومحمد عبد السلام
سيد احمد (الطاعن الأول) وسيد احمد صالح ومصطفى عزمى محمد ،
ومحمد احمد ترك وقدرية محمد عبد السلام (الطاعنة الثانية) ومحمود محمد
عبد السلام : بأنهم في المدة ما بين ١١ يناير سنة ١٩٤٥ الموافق ٢٧ محرم
سنة ١٣٦٤ و ٣٠ يناير سنة ١٩٤٥ الموافق ١٦ صفر سنة ١٣٦٤ بدائرة

قسم الأزبكية المتهم الأول مع آخرين حكم عليهم ، اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الشيخ احمد رضوان سلامه المأذون الشرعي في ارتكاب تزوير مادي ومعنوي في أوراق رسمية هي وثيقة عقد زواج المتهم الأول بالمتهمة السادسة (الطاعنة الثانية) حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها بأن انتحل المتهم الأول في وثيقة الزواج اسم ناظم ابراهيم محمد زاده وادعى كذباً بخلوه من الموانع الشرعية وأنه مسلم ومصرى الجنسية في حين أنه مسيحي أرثوذكسي أرمني الجنسية وبصم بأصبعه على المحرر الرسمي بذلك - والمتهم الثاني (الطاعن الأول) والثالث والرابع والخامس شهدوا بما يؤيد تلك الأقوال التي أدلى بها المتهم في وثيقة الزواج تنفيذاً لما اتفقوا فيما بينهم عليه فشهدوا أمام المأذون الشرعي بأن المتهم اسمه ناظم ابراهيم محمد زاده وأنه مسلم مصرى الجنسية ، وقعوا بامضائهم بذلك على وثيقة الزواج فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثانياً : المهمة السادسة (الطاعنة الثانية) مع آخر حكم عليه : اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو الشيخ حسن احمد نصر المأذون الشرعي في ارتكاب تزوير مادي ومعنوي في أوراق رسمية هو اشهاد طلاق المتهم الأول بالمتهمة السادسة حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك يجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن انتحل المتهم الأول في اشهاد الطلاق اسم ناظم ابراهيم محمد زاده وادعى كذباً أنه مسلم مصرى الجنسية وختم بختم قد اصطنعه بهذا الاسم على الاشهاد المذكور بذلك ، والمهمة السادسة (الطاعنة الثانية) وافقت المتهم الأول فيما ادعاه تنفيذاً لما اتفقا عليه فقررت أنها زوجة المتهم الأول وأن اسمه ناظم ابراهيم محمد زاده وأنه مسلم مصرى الجنسية ووقعت على اشهاد الطلاق وبامضائها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت الى قاضي الاحالة احوالهم الى محكمة جنايات مصر لمحاكمتهم بالمواد رقم ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ . ٤٠ / ٢ - ٣ و ٤١ و ٤٢ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بمواد الاتهام والمادتين ٢١٤ و ١٧ من قانون العقوبات : أولاً : — بمعاقبة محمد عبد السلام سيد احمد بالحبس مع الشغل لمدة سنة — ثانياً — بمعاقبة قدرية محمد عبد السلام بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث ان مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتمدت في ادانتهما على أقوال الطاعنة الثانية في التحقيقات الأولية مع أنها حين أدلت بها كانت مختلة العقل كما يبين من تقرير مدير مستشفى الأمراض العقلية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن المحامي عن الطاعنين قد تمسك في سبيل تفنيد أقوال الطاعنة الثانية بالتحقيقات الأولية بأنها كانت مختلة العقل حين أدلت بهذه الأقوال واستند في ذلك الى تقرير مدير مستشفى الأمراض العقلية بصفته رجلاً فنياً سواء أكان في وقت ارتكاب الجريمة أم حين أجرى التحقيق أم لدى المحاكمة وأن المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع وقالت في ذلك « إن حضرة طبيب الأمراض العقلية قرر في نتيجة تقريره أن المتهم السادسة (الطاعنة الثانية) مصابة ببداية الحالة العقلية المرضية التي أدت الى ادخالها مستشفى الأمراض العقلية مما يجعل من المتعين أخذ أقوالها في التحقيق بتحفظ واحتراس الى أن يثبت بادلة أخرى مستقلة أن حالتها العقلية في تحسن وحيث إن أقوال شهود العقد والحالة التي كانت عليها المتهم السادسة تؤيد أنها كانت في حالة عقلية سليمة وأن التهييج الذي حدث لها إن صح أنه حقيقي وليس مصطنعاً — كما قرر المتهم الأول — أن أهلها أعطوها مواد مخدرة لاحداث هذا التهييج —

فقد حدث هذا بعد اتمام عقد الزواج والتوقيع على عقد الطلاق مما يقطع
أنها مسئولة عن افعالها “ — ويبين من هذا أن المحكمة اطرحت رأى الخبير
الفنى وهو مدير مستشفى الأمراض العقلية فى مسألة فنية وهى حالة الطاعنة
الثانية العقلية ، واستندت فى القول بسلامة عقلها الى أقوال شهود —
ولما كان رأى الخبير الفنى فى مسألة فنية لا يصح تفنيده بأقوال الشهود
فان المحكمة تكون قد أدخلت بدفاع الطاعنين وأسست حكمها على أسباب
لا تحمله ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه
وذلك من غير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن .

(٣٣٤)

القضية رقم ٢٤٥ سنة ٢١ القضائية :

(١) إجراءات . القضايا التى كانت تنظرها المحاكم العسكرية . إحالتها الى المحاكم بالحالة التى
كانت عليها . متهم أعلن بتقرير الاتهام لمحاكمته أمام المحكمة العسكرية العليا . إحالة القضية إلى
محكمة الجنايات دون مرورها على قاضى الإحالة . إجراء صحيح .

(ب) وصف التهمة . إحالة المتهمين إلى المحاكمة لإحرازهما أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما
بجواز سلاح معين . تخصيص المحكمة كل واحد بعدد من الأسلحة دون لفت الدفاع . لا إخلال
فى ذلك بحق الدفاع مادام هذا التخصيص لم يضاف إلى أيهما واقعة جديدة .

١ — إن المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ سنة ١٩٥٠ (بإحالة القضايا
التي كانت تنظرها المحاكم العسكرية إلى المحاكم العادية) قد أوجبت إحالة
القضايا إلى المحاكم بالحالة التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون . فاذا
كان الطاعن يسلم بأنه كان قد أعلن بتقرير اتهام ليحاكم أمام المحكمة العسكرية

العليا فان احالة القضية إلى محكمة الجنايات (دون تقديمه إلى قاضي الاحالة) تكون حاصلة طبقاً لما يقضى به القانون سالف الذكر .

٢ — إذا كان المتهمان قد أحيلا إلى المحكمة لمحاكمتهما عن احراز أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بحيازة سلاح معين ، فخصت المحكمة كل واحد منهما بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع فلا اخلال في ذلك بحق المتهمين في الدفاع ما دام هذا التخصيص لم يضاف إلى أيهما واقعة جديدة بل أنقص من الواقعة التي اتهم بها كل منهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما بدائرة مركز أبو تيج مديرية أسيوط حازا سلاحين ناريتين «بندقيتين مشخشتين» تطلقان الرصاص بدون ترخيص — ثانياً — حازا أسلحة بيضاء «أخشابا وسكاكين بحدين» دون ترخيص — ثالثاً — المتهم الأول أيضاً حاز ذخيرة لسلاح ناري (طلقات بندق) حالة كونه غير مرخص له باحراز السلاح وتخله وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٩/٣ و ١٢ و ٨ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ والجدول ب الملحق به للثاني وبها وبالمادتين ٥ و ١٠ من القانون نفسه للأول . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بمواد الاتهام بمعاينة كل من محمد أحمد بدوي والادهم أبو الحمد مطيلب بالحبس مع الشغل لمدة سنتين ومصادرة الأسلحة والذخيرة المضبوطة .
نطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان مبنى الوجه الأول من الطعن هو ان النيابة العامة كانت قد أعلنت المتهمين بتقرير اتهام ليحاكما أمام المحكمة العسكرية ثم صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ باحالة القضايا إلى المحاكم العادية فكان يتعين لذلك أن يقدم المتهمان لقاضي الاحالة ..

وحيث ان المادة الخامسة من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ أوجبت احوالة القضايا إلى المحاكم بالحالة التي تكون عليها عند العمل بذلك القانون ولما كان الطاعنان يسلمان بصحة ما جاء بالحكم من انهما كانا قد أعلننا بتقرير اتهام ليحاكما أمام المحكمة العسكرية العليا فان احوالتهما إلى محكمة الجنايات تكون مطابقة لما يقضى به القانون سالف الذكر .

وحيث ان الوجهين الثاني والرابع يتحصلان في ان المتهمين احيلا إلى المحكمة لمحاكمتهم عن احرار أسلحة عدة دون تخصيص ايهما بحيازة سلاح معين ولكن المحكمة خصت كلا منهما بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع .

وحيث إن ما يقوله الطاعنان لا اخلال فيه بدفاعهما اذ ان التخصيص الذي يشكوان منه لم يصف واقعة جديدة إلى أيهما بل انقص من الواقعة التي اتهم بها كل منهما ولما كان الدفاع الذي ابداه الطاعنان في هذا الشأن موضوعياً فان الرد عليه مستفاد ضمناً من عدم أخذ المحكمة به استناداً إلى ما جاء بالحكم من أسباب .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أن النيابة كانت قد رأت تقدير سن الطاعن الثاني بمعرفة الطبيب الشرعي ولكن ذلك لم ينفذ وان سن هذا الطاعن لم تكن تتجاوز الخمس عشرة سنة وقت الحادث والمحكمة لم تعن بتقدير سنه حتى كانت تطبق في حقه العقوبة المناسبة .

وحيث إن ما جاء بهذا الوجه مردود بأن المحكمة قدرت سن الطاعن الثاني بثماني عشرة سنة أي انها كانت وقت ارتكابه الجريمة سبع عشرة سنة وبانه لم يثر ذلك أمام محكمة الموضوع بل اقتصر محاميه في هذا الشأن على طلب معاملته بالرفقة لصغر سنه ان رأت المحكمة وجهاً لمؤاخذته .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٣٥)

القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢١ القضائية :

حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . طعن المتهم فيه بأنه كان مريضا . تقديمه الى محكمة النقض
شهادتين يظهر من مقارنتهما أنهما لا يوثق بهما . رفض الطعن .

إذا كان المتهم يقول في طعنه إنه لم يحضر الجلسة التي حكم فيها باعتبار
معارضته كأنها لم تكن لمرضه ، وكانت الشهادتان اللتان قدمهما إلى محكمة النقض
أحدهما تقول إنه شخص مريض على أنه نزلة شعبية حادة مع حركة حمية
ويحتاج لراحة وعلاج خمسة عشر يوما من تاريخه ، وتاريخ هذه الشهادة
هو ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وتقول الأخرى وتاريخها ٢٩ ديسمبر إن المتهم
حضر عند محررها الطبيب في يوم ١٢ ديسمبر وكان مريضا باحتقان لوزي
حاد الخ ، فإن طعنه يكون على غير أساس إذ هاتان الشهادتان يظهر من مقارنتهما
أحدهما بالأخرى أنهما لا يوثق بهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز أسبوط : بدد الأشياء المملوكة
له والمحجوز عليها إداريا لصالح الحكومة وذلك بأن لم يقدمها يوم البيع اضرار
بالجهة الحاجزة وكانت قد سلمت اليه على سبيل الوديعة لحراستها ، وطلبت
عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح مركز أسبوط
قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام — بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة
خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ . فعارض ، والمحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابي
المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم
المستأنف فعارض حيث قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إنه لم يحضر للجلسة التي حكم فيها باعتبار المعارضة كأنها لم تكن لمرضه ، والمرض عذر قهري ، فيكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه وقدم لهذه المحكمة شهادتين أحدهما تقول بأن المريض المذكور شخص مرضه على أنه نزلة شعبية حادة مع حركة حمية وبحاجة لراحة وعلاج خمسة عشر يوما من تاريخه وتاريخ هذه الشهادة هو ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . والثانية تاريخها ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ يقول فيها الطبيب إن الطاعن حضر عنده في يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وكان مريضا باحتقان لوزي حاد بحالة تستدعي الراحة لمدة أسبوع . ولما كان يبين من مقارنة الشهادتين أنهما توحيان بعدم الثقة بهما فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك رفضه موضوعا .

(٣٣٦)

القضية رقم ٢٥١ سنة ٢١ القضائية :

- (أ) شهود نفى . حضورهم . ترفع الدفاع دون إشارة منه إلى طلب سماعهم . هذا تنازل ضمني . لا يحق له من بعد أن ينشئ على المحكمة عدم سماعهم .
- (ب) دفاع . دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم بقيام هذا الظرف . لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض مادام الحكم لا يفيد قيام هذا الظرف .
- (ج) شهود . الأخذ بأقوال بعض الشهود في التحقيقات الأولية دون سماعهم . جوازه .

١ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن شهود النفي حضروا وأبعدوا خارج الجلسة في المكان المخصص للشهود ، وأنه بعد أن سمعت المحكمة شهود الإثبات وأبدت النيابة العمومية طلباتها ترفع الدفاع طويلا ولم يشر من قريب أو من

بعيد إلى طلب سماع شهود ، فهذا يعتبر من جانبه تنازلا ضمنيا عن سماعهم ولا يحق له من بعد أن يعود فيدعى في طعنه على الحكم أن المحكمة أخلت بحقه في الدفاع اذ لم تسمع شهوده .

٢ — اذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم لاتفيد قيام هذه الحالة . فانه لايقبل منه أن يثير هذا الدفاع أمام محكمة النقض .

٣ — إن محكمة الموضوع وهى تفصل فى الدعوى لها أن تأخذ مما جاء على لسان الشهود فى التحقيقات الأولية ولو لم تسمعهم مادام التحقيق كان مطروحا للبحث أمامها ، ومادام الطاعن لم يطلب إلى المحكمة سماعهم فلا يقبل منه أن يثير الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية جبهة مركز طهطا مديرية جرجا .
أولا — ضرب احمد أبو دوح خليفه فأحدث به الإصابات المينة بالكشف الطبى والى تخلفت لديه من جرائها عاهة مستديمة هى فقد عظمى مستدير قطره نحو ٢ سم فوق متوسط الحاجب الأيسر لاينتظر أن يملأ بعظم مما يعرضه للتغيرات الجوية والاصابات البسيطة التى ماكانت لتؤثر عليه لولاه فضلا عن مضاعفات خطيرة محتملة كالالتهابات السحائية والصرع والجنون وغير ذلك مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو عشرة فى المائة ثانيا ضرب احمد عبد الرحمن خليفه فأحدث به الإصابة المينة بالكشف الطبى والى تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هى اعاقة الحركة الساعد الأيسر وانحراف بمحور اليد للوحشية مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ستة فى المائة (٦/٠) — وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة جنابات سوهاج لمعاقبته بالمادتين

٢٤٠-١ و ٢٤٢-١ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بالمادتين ٢٤٠-١ و ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم محمد محمد احمد أبودوح بالسجن لمدة أربع سنين عن التهمتين معا .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن محكمة الموضوع قد أدخلت بدفاع الطاعن إذ لم تسمع شهود تقييه الذين حضروا جلسة المحاكمة ولم يتنازل عنهم .

وحيث إنه وإن كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن شهود النني حضروا وأبعدوا خارج الجلسة في المكان المخصص للشهود إلا أنه بعد أن سمعت المحكمة شهود الاثبات وأبدت النيابة العامة طلباتها قد ترفع الدفاع طويلا ولم يشر من قريب أو من بعيد الى طلب سماع شهود وهذا يعتبر من جانبه تنازلا ضمنا عن سماعهم فلا يحق له من بعد أن يعود ويدعى في طعنه ان عدم سماعهم فيه اخلال بحقوق دفاعه .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الطاعن كان وهو يضرب المحنى عليه في حالة دفاع شرعى عن نفسه .

وحيث إن الدفاع لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بقيام هذه الحالة كما أن واقعة الدعوى كما أثبتتها المحكمة لاتفيد قيامها ولذا فإن ما يثيره الطاعن عن ذلك لا يقبل أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الأخير يتحصل في أن محكمة الموضوع لم تسمع بعض الشهود الذين أدلوا بأقوالهم في التحقيقات ومع ذلك فقد استندت في أحكامها إلى أقوالهم .

وحيث إن محكمة الموضوع وهى تفصل فى الدعوى لها أن تأخذ بما جاء على لسان الشهود فى التحقيقات ولو لم تسمعهم مادام التحقيق كان مطروحا للبحث أمامها . وبما أن الطاعن لم يطلب إليها سماعهم فلا يقبل منه أن يثير لذلك أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٣٧)

القضية رقم ٢٥٣ سنة ٢١ القضائية :

نقض . اعتبار متهم فاعلا لاشريكا وتوقيع عقوبة عليه داخله فى نطاق عقوبة الاشتراك .
المجادلة فى وصف التهمة . لاجدوى منها .

مادام الحكم قد استظهر أن المتهم قد ساهم فى مقارفة الجريمة بقيامه بعمل من أعمال التنفيذ فيها مما يجعل منه فاعلا أصليا لاشريكا ، ومادامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فان مجادلته فيما أثبتته الحكم من وصف التهمة لا يكون لها محل ولا مصلحة منها .

الوقائع

اهتمت النيابة العمومية كلا من : احمد السيد بكر ومحمد عبد الوهاب عبد الله واحمد عبد الوهاب عبد الله بأنهم بناحية البطاح مركز المراجعة مديرية جرجا : الأول — شرع فى قتل معتوق خليفة معتوق عمدا ومع سبق الاصرار بأن انتوى قتله فأعد لذلك سكيئا وتوجه إلى منزل المجنى عليه فوجده جالسا

أمام منزله فطعنه بالسكين قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابة الميية
بالتقرير الطبي الشرعى وقد خاب أثر الجريمة لسبب خارج عن ارادته وهو
اسعاف المحنى عليه بالعلاج ، والثانى والثالث - اشتركا مع المتهم الأول
فى ارتكاب هذه الجريمة بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفقا معه على ارتكابها
وساعدها على ذلك بأن توجهها معه الى مكان الحادث وأمسكا بالمحنى عليه
فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت من قاضى
الاحالة احوالهم على محكمة جنابات سوهاج لمعاقبة الأول بالمواد ٤٥ و ٤٦ ،
و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات والثانى والثالث بها وبالمادتين ٤٠-٢-٤١ و ٤١
من ذات القانون ، فقرر احوالهم عليها لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ أو ٢٣١
من قانون العقوبات مع تعديل وصف التهمة باعتبارهم جميعا فاعلين صليين
وبذلك أصبحت التهمة أنهم جميعا بناحية البطاح مركز المراغة مديرية جرجا :
شرعوا فى قتل معتوق خليفه معتوق عمدا مع سبق الاصرار بأن انتثروا قتله
وأعدوا لذلك سكيناً وتوجهوا إلى منزل المحنى عليه وطعنه المتهم الأول بالسكين
بينما كان يمسك به المتهمان الثانى والثالث أثناء ذلك قاصدين من ذلك قتله
فأحدثوا به الاصابات الميية بتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب
خارج عن ارادتهم وهو اسعاف المحنى عليه بالعلاج. وقد ادعى معتوق خليفة
معتوق بحق مدنى قبل المتهمين وطلب القضاء له عليهم متضامين بمبلغ
مائة جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنابات سوهاج قضت عملا بالمواد ٤٥ ،
و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين أحمد
السيد بكر ومحمد عبد الوهاب عبد الله بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات
وبالزامهما بأن يدفعوا متضامين إلى المدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه
والمصروفات المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماة وبرائة المتهم الثالث
أحمد عبد الوهاب عبد الله مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبضه وبمصادر
السكين المضبوطة .

فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن الأول قرر الطعن في الحكم ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه فطعنه يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إن طعن الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول : أولا- بأن الحكم المطعون فيه قد جاء قاصرا إذ دان الطاعن استنادا إلى شهادة شهود تناقضت أقوالهم وأخذ بتلك الأقوال بالنسبة لبعض المتهمين واطراحها بالنسبة لمتهم آخر قضى ببراءته ، مما يجعل الدليل المستمد منها غير صالح للتعويل عليه . ثانيا - قصر الحكم عن الرد على دفاع الطاعن من أنه لم يشترك في الحادث بدليل عدم وجود آثار دماء بملابسه ، وما طعن به على شهادة الشهود من بعدها عن المعقول وما دلت عليه المعاينة من تأييد لهذا الدفاع - ثالثا - جاء الحكم قاصرا في الاستدلال على توافر سبق الاصرار إذ استند في ذلك الى ما يخالف ما شهدت به شاهدة الإثبات . ورابعا - أخطأ الحكم في مسأيرته للتعديل الذي أدخله قاضي الاحالة على وصف التهمة المنسوبة إلى الطاعن إذ كان مقدما من النيابة بتهمة الاشتراك فاعتبره فاعلا أصليا في حين أن الأفعال المنسوبة اليه إن صحت لا تكون الا جريمة الاشتراك فقط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوثر فيه العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى مارتب عليها . لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح ماعداه وكان دفاع الطاعن المشار اليه بوجه الطعن متعلقا بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يستوجب من المحكمة ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه

مستفادا من الحكم بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها المحكمة فإن ما يشره الطاعن لا يكون في حقيقته سوى عود لمناقشة الأدلة من جديد مما لا شأن لمحكمة النقض به — أما ما يقواه الطاعن عن وصف التهمة فردود بأن الحكم قد استظهر أنه ساهم في مقارفة الجريمة بقيامه بعمل من أعمال التنفيذ فيها مما يجعل منه فاعلا أصليا لاشريكا كما يقول على أن مصلحته في هذا الوجه منتفية لأن العقوبة المقضى بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمته الاشتراك .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضحا .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٥١

(٣٣٨)

القضية رقم ٦٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة أحمد حسني بك وفهمي ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

حكم . تسييه . قتل . نية القتل . استظهارها . مثال .

يكفي لاستظهار نية القتل أن تقول المحكمة انها « ثابتة قبل المتهم ثبوتاً قاطعاً من ظروف الحادث ومن أنه استعمل سلاحاً نارياً وأطلق منه مقذوفين صوب المحنى عليه بقصد ازهاق روحه » .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم حلوان محافظة القاهرة :
شرع في قتل خليل حسين أب زيد عمداً بأن أطلق عليه مقذوفين نارين قاصداً قتله فأصابه أحدهما بالإصابات الميئة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه وهو اسعاف المحنى عليه بالعلاج وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى وهى أن المتهم المذكور مع آخرين مجهولين في الزمان والمكان السالتي الذكر سرقتوا ألواحاً خشبية مبيئة الوصف والقيمة بالمحضر من ممتلكات الجيش البريطانى حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحاً بطريق الاكراه بأن أطلق المتهم الأول على المحنى عليه عيارين نارين من مسدس كان يحمله فأحدث به الاصابات السابق بيانها وعطل بذلك مقاومته الأمر المنطبق على المادتين ٣١٤-١-٢ و ٣١٦ من قانون العقوبات. وطلبت من قاضى الاحالة احالته إلى محكمة الجنایات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤/١-٢

من قانون العقوبات فقرر بذلك ومحكمة جنابات مصر قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة عبد الراضى فرج محمد بغدادى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... حيث إن وجه الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ دان الطاعن بجناية الشروع فى قتل المحبى عليه ولم يستظهر توفّر نية القتل استقلالاً لديه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه استظهر نية القتل فى قوله : « وحيث إنه عن نية القتل العمد لدى المتهم فإنها ثابتة قبله ثبوتاً قاطعاً من ظروف الحادث ومن أنه استعمل سلاحاً نارياً وأطلق منه مقدوفين صوب الحفير المحبى عليه بقصد ازهاق روحه » .

وحيث إن هذا الذى قاله الحكم كاف لإثبات نية القتل فى حق الطاعن عند مقارفته للفعل المادى للجناية التى دانه بها ومن ثم فلا محل لما يشير الطاعن . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٣٣٩)

القضية رقم ٦١ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . طلبات . عدم إصرار المتهم على طلب التأجيل لتقديم تقرير استشارى ثالث وعد بتقديمه .
لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تؤجل المحكمة الدعوى . طلب استدعاء الطبيب الاستشارى الأول لمناقشته .
رفضه . جوازه .

إذا كان محامى المتهم لم يصر عند المرافعة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الاستشارى الثانى الذى وعد بتقديمه ، فلا إخلال بحق الدفاع إذا لم تجبه

المحكمة إلى طلبه ، كما أن اجابة طلب استدعاء الطبيب الاستشارى الأول لمناقشته فى أقواله التى عنيت المحكمة بايرادها والرد عليها لا يعيب الحكم إذ ليس فى القانون ما يحتم على المحكمة أن تجيب مثل هذا الطلب بل أن لها إن ترفضه إذا مارأت أنها فى غنى عن رأيه بما استخلصته هى من الوقائع التى ثبتت لديها [ومن التقارير الأخرى الفنية التى أخذت بها لاطمئنانها إليها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم السيدة قتل عمداً أنور محمد فراج بأن طعنه بسكين قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتى أدت إلى وفاته وكان ذلك مع سبق الإصرار . وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بالمادة ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات بمعاينة عبد الله محمد البدرى بالأشغال الشاقة مدة سبع سنين وقد نفت بذلك ركن سبق الإصرار . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... . وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالقتل العمد جاء باطلاً لاخلاله بحق الدفاع ولقصوره وخطئه فى تطبيق القانون ذلك بأن المدافع عنه قد تقدم إلى المحكمة بتقرير طبي استشارى يفيد أن الوفاة نشأت من إصابة البطن وحدها على خلاف ماورد بالتقرير الطبي الشرعى وأن هذه الإصابة إنما هى إصابة عارضة لامتعدة وقد طلب إلى المحكمة أن تتمكن من تقديم تقرير استشارى أخير فأجابته إلى الطلب وأجلت القضية لهذا السبب وأذنت له فى تقديم التقرير إلا أنه لم يتمكن من ذلك فى الجلسة المحددة لأن الخبير

لم يكن قد أتم وضع تقريره فطلب التأجيل ثانية لهذا السبب الا أن المحكمة لم تجب الطلب وندبت محاميا آخر للدفاع عنه وأجلت القضية يومين وقد حضر محاميه كما حضر المحامي المنتدب وأصر الأول على طلبه التأجيل إلا أن المحكمة رفضت هذا الطلب دون بيان الأسباب كما رفضت طلب استدعاء مقدم التقرير الاستشاري الأول لمناقشته. ويضيف الطاعن أن ماأوردته المحكمة من أدلة على ثبوت نية القتل لديه لا يؤدي إلى ذلك وبخاصة وأن الاصابات لم تكن في مواضع قتالة ولم يقطع الطبيب الشرعي أنها كانت عمدية بل ذكر أن بعضها حدث من الملامسة بطرف آلة حادة قاطعة كسكين ثم إنها رجحت تقرير الطبيب الشرعي دون أن تبين الأسس التي بنت عليها هذا الترجيح فضلا عما ذكرته من أسباب اطراحها للتقرير الاستشاري قول مبهم لا يكفي لتبرير ما انتهت اليه عنه مما كان يجب عليها معه أن تستدعي الطبيبين لمناقشتها بمعرفتها وبمعرفة الدفاع — كما أن الوقائع الثابتة بالحكم تفيد صحة ما تمسك به من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن النفس تعفيه من العقاب اذ أن المحنى عليه فاجأه واعتدى عليه أثناء نومه فأحدث به اصابات قطعية بينها التقرير الطبي فاضطر هو ازاء ذلك لرد الاعتداء الذي خشي منه على حياته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض للدفاع الطاعن المشار اليه واطرحه للاعتبارات التي أوردتها . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثيره في هذا الخصوص وهو لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان اليها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما ما يشير اليه في شأن الاخلال بحق الدفاع فردود بأنه لم يصر عند المرافعة في الجلسة الأخيرة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الاستشاري الثاني الذي وعد بتقديمه حتى ينعي على الحكم لهذا السبب كما أنه انما طلب

استدعاء الطبيب الاستشارى الأول لمناقشته فى أقواله التى عنيت المحكمة بإيرادها والرد عليها . هذا وليس فى القانون ما يحتم على المحكمة اجابة هذا الطلب بل لها أن ترفضه إذا مارأت أنها فى غنى عن رأيه بما استخلصته هى من الوقائع التى ثبتت لديها ومن التقارير الأخرى الفنية التى أخذت بها واطمأنت إليها . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(٣٤٠)

القضية رقم ٦٣ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . دفاع شرعى . اعتداء . وهى لا يمنع من قيام هذه الحالة . لا يشترط أن تكون الوسيلة قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء . ماورد فى الحكم يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو إلى احتمال قيام حالة التجاوز فى الدفاع . قوله مع ذلك ينفى حالة الدفاع الشرعى . قصور .

إنه لما كان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون الاعتداء حقيقيا بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهميا متى كانت الظروف والملابسات تلقى فى روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجهها إليه ، وكان لا يشترط كذلك بصفة مطلقة فى الدفاع الشرعى أن تكون الوسيلة التى يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم ، وكان النظر إلى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون الا بعد نشوء الحق وقيامه وعلى أساس كون ماوقع ممن سلكها مبررا تبريرا تاما أو جزئيا فان كان ماوقع مبررا تبريرا تاما فقد وجت براءته والا فانه يكون متجاوزا حدود حقه فى الدفاع وعوقب على أساس ذلك بعقوبة مخففة باعتباره معذورا—لما كان ذلك كله كذلك وكان ماقاله الحكم فى نفي حالة الدفاع الشرعى عن النفس التى دفع بها الطاعن يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو على الأقل إلى احتمال قيام حالة التجاوز فيه ، فهذا الحكم يكون مشوبا بالقصور متعينا نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية أبراج حمام مركز ايتاي البارود ضرب عمدا مختار ابراهيم الشنديدى بعصا على عينه اليمنى فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها وهي فقد كلي بقوة أبصار العين اليمنى أى أن العين فقدت ما كانت تبصر به قبل اصابتها . وطلبت من قاضى الاحالة احواله إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٤٠/١-٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك وقد ادعى مختار ابراهيم الشنديدى بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ مائة جنيه تعويضا مؤقتا . ومحكمة جنايات دمنهور قضت عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة صبرى حافظ الشنديدى بالحبس مع الشغل لمدة سنتين والزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مختار ابراهيم الشنديدى تعويضا مدنيا مقداره مائة جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش أجر محاماة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يقوله الطاعن فى طعنه هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بالضرب العمد الذى نشأت عنه عاهة مستديمة لم يأخذ بما دفع به أمام المحكمة من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه يقتضى اعفائه من العقاب أو على الأقل معاملته طبقا لنص المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ، ورد على دفاعه هذا برد غير سديد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشار اليه بوجه الطعن فقال : « وحيث إن المتهم أنكر التهمة المسندة اليه وذهب الدفاع الحاضر معه بالجلسة إلى أن المحبى عليه كان هو البادى فى الاعتداء وأن المتهم له حق

الدفاع عن نفسه بمثل الطريقة التي اعتدى بها عليه وهو بهذا لم يتجاوز حدود الدفاع الشرعي والمحكمة لاتعبر هذا القول التفاتا إذ الثابت من التحقيقات أن ما وقع من المتهم عندما هوى بالعصا على عين المجني عليه فأفقدتها ابصارها لا يعد دفاعا بل يعد تشفيا وانتقاما ولم يثبت أن هناك خطرا كان يخشاه المتهم على نفسه من المجني عليه وكان لاسبيل لاتقائه إلا بضرب المجني عليه هذا الضرب الشديد وإذن فلا دفاع عن النفس . ولما كان القول بأن اعتداء المتهم على المجني عليه لم يكن دفاعا بل كان تشفيا وانتقاما لاسند له من أقوال الشهود ومن بينهم المجني عليه نفسه بل كان مؤدى هذه الأقوال كما أثبتها الحكم : أنه حصلت بينهما مشادة تطاول فيها المتهم على المجني عليه بالسباب فضربه هذا بعصا كان يحملها في يده على كتفه ضربا لم يترك أثرا فما كان من المتهم إلا أن عاجل المجني عليه فضربه بعصا كان يحملها على عينه اليمنى ثم على حاجبه الأيمن . وكان القانون لا يوجب بصفة مطلقة لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون الاعتداء حقيقيا بل يصح القول بقيام هذه الحالة ولو كان الاعتداء وهما متى كانت الظروف والملابسات تلتقى في روع المدافع أن هناك اعتداء جديا وحقيقيا موجهها إليه ، وكان في ذات الوقت لا يشترط بصفة مطلقة في الدفاع الشرعي أن تكون الوسيلة التي يسلكها المدافع لرد الاعتداء عنه قد استخدمت بالقدر اللازم ، وكان النظر إلى هذه الوسيلة من هذه الناحية لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه وعلى أساس كون ما وقع ممن سلكها مبررا تبريرا تاما أو جزئيا ، فإن كان ما وقع مبررا تبريرا تاما فقد وجبت براءته وإلا فانه يكون متجاوزا حدود حقه في الدفاع وعوقب على أساس ذلك بعقوبة مخففة باعتباره معذورا — لما كان ما تقدم وكان ما قاله الحكم في نفس حالة الدفاع الشرعي عن النفس التي دفع بها الطاعن لاسند له في الأدلة التي أوردها بل كان مؤدى ما أثبتته من هذه الأدلة يشير إلى احتمال قيام حالة هذا الدفاع أو هو يشير على الأقل إلى احتمال قيام حالة التجاوز فيه . لما كان ذلك فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٣٤١)

القضية رقم ٢٦٩ سنة ٢١ القضائية :

سبق الإصرار . مناط قيامه . ارتكاب الجريمة فى هدوء البال وبعد إعمال الفكر والروية . انتدليل على قيامه بعبارة دالة على أن ثورة الغضب كانت ما تزال تملك المتهم . ذلك خطأ .

إن مناط قيام سبق الإصرار هو أن يرتكب الجانى الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية . فاذا كان الحكم فى تحدّثه عن توافر هذا الظرف قد خلا من الاستدلال على هذا بل على العكس من ذلك ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع فى قتل المحبى عليه كانت ثورة الغضب لازالت تملكه وتسد عليه سبيل التفكير الهادئ المطمئن ، فانه يكون قد أخطأ فى اعتباره هذا الظرف قائماً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية الديابات مركز أخميم شرع فى قتل محمود عبد النعيم احمد عمداً ومع سبق الإصرار بأن انتوى قتله وصمم على ذلك وذهب إلى محل الحادث بعد أن تسلح بسلاح من شأنه القتل « بندقية » وأطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ونخاب أثر الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو اسعاف المحبى عليه بالعلاج . وطلبت من قاضى الاحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملاً بمواد الاتهام بمعاينة المتهم فؤاد عبد الرحمن عبد الموجود بالأشغال الشاقة المؤبدة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد استند في تشديد العقوبة على الطاعن إلى غير ما هو ثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن نائب العمدة كان قد شهد في التحقيقات الأولية بأنه (أى الطاعن) مجرم خطير ولكنه لما سئل أمام المحكمة أجاب بما يدل على أنه لا ينزع بطبعه إلى الاجرام وفسر ما قاله في التحقيقات الأولية بأنه إذا وجد مشاجرة أقحم نفسه فيها ولكن الحكم المطعون فيه أسند لنائب العمدة القول بأنه من أكبر المجرمين ولم يلق بالآلما فسر به قوله هذا بالجلسة .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن من ذلك مادام أنه من المقرر أن المحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على قول للشاهد في التحقيقات الأولية المطروحة عليها وأن تطرح قولاً آخر له ولو ذكره أمام المحكمة . ومتى كان الأمر كذلك وكان الطاعن مسلماً في طعنه بأن ما استندت إليه المحكمة من أقوال الشاهد له أصله في التحقيقات الأولية فلا يقبل منه القول بأن الحكم استند إلى ما لأصل له في أوراق الدعوى .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصر البيان في الاستدلال على القصد الجنائي الخاص وهو توافر ثبوت نية القتل في حق الطاعن .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد عني باستظهار ثبوت القصد الجنائي الخاص الواجب توافره في جريمة القتل واستدل بما يبين منه أن الطاعن قصد ازهاق روح المجنى عليه بالأدلة السائغة التي أوردها في هذا الخصوص وإذن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا يكون سديداً .

وحيث إن حاصل الوجه الثالث من الطعن هو أن ما استدل به الحكم المطعون فيه على توافر سبق الاصرار لا يؤدي بذاته لثبوت توافر هذا الظرف في حق الطاعن بل على العكس من ذلك فإن ما أورده الحكم ينفي قيامه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تحدث عن ظرف سبق الاصرار في قوله « إن سبق الاصرار ثابت من حصول مشاجرة النهار ومن تهديد المتهم للمجنى عليه بالضرب بالنار ومن استحضار الآلة القاتلة والذهاب بها الى محل وجود المجنى عليه ومفاجأته باطلاق النار عليه بعد ابتعاد الشاهد عنه دون أن يحدث بينهما شئ جديد خلاف الضغينة السابقة فأحدث اصابته » ويبين من ذلك أن الحكم لم يتحدث بما يفيد أن الطاعن حين قارف جريمته كانت قد زالت عنه ثورة الغضب الناشئة عن المشاجرة السابقة والتي ثبت من الحكم أنها تقدمت جريمة الشروع في القتل ببضع ساعات ولما كان مقررا أن مناط وجود سبق الاصرار هو أن يرتكب الجاني الجريمة وهو هادئ البال بعد إعمال فكر وروية وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من الاستدلال على كل هذا بل على العكس من ذلك فقد ورد به من العبارات ما يدل على أن الطاعن حين شرع في قتل المجنى عليه كانت ثورة الغضب لازالت تملكه وتسد عليه سبل التفكير الهادئ المطمئن إذ قال : « فقد توجه (أى الطاعن) إلى المجنى عليه رغم القرابة التي بينهما وحاول منعه من استعمال المسقى المشتركة بينهما حتى إذا أصر المجنى عليه على استعمالها سبه بألفاظ تدل على القحة وسوء الخلق فلما تجرأ المجنى عليه ورد عليه هذا السب بمثله توعدده بالقتل فلما تدخل الوسطاء وحجزوا بينهم انصرف غاضبا وعاقدا النية على تنفيذ وعيده فذهب بعد منتصف الليل يحمل البندقية الموزر ثم لا يطلقها من داخل الأذنه بل يظهر للمجنى عليه وزميله ويأخذ في مناقشتها ويطلب من عبد العال أن يبتعد عن المجنى عليه فاذا لم يطاوعه يطلق العيار الأول للإرهاب حتى إذا ابتعد عن المجنى عليه طلب من هذا أن يحضر اليه فاذا ماتقدم نحوه وهو أعزل من كل سلاح يطلق النار عليه فيصيبه تلك الاصابة الحسيمة التي تركته بين الحياة والموت والمتهم في ذلك كله يملأه الغرور ويحدوه الزهو فيتصور أنه قادر اذا قال فعل واذا أوعد لم يخلف وتلك الثورة العصبية أو العقدة النفسية تنسبه بطبيعة الحال أنه يقدم الدليل على نفسه ولو كان عاقلا ما أقدم على إجرامه ولتجنب مواضع الزلل » . ومتى كان الأمر

كذلك فان الحكم إذ وقع على الطاعن أقصى العقوبة على اعتبار توافر ظرف سبق الاصرار في حقه يكون قد أخطأ ويكون الوصف الصحيح للواقعة كما صار اثباتها في الحكم هو أن الطاعن شرع في قتل المحبى عليه عمدا وعقابه ينطبق على المواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول هذا الوجه ونقض الحكم المطعون فيه وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة الثابتة فيه وتوقيع العقوبة في نطاق المواد السالفة الذكر .

(٣٤٢)

القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢١ القضائية :

(١) إثبات . الأخذ بأقوال شاهد بالنسبة إلى متهم معين وعدم الأخذ بها بالنسبة إلى متهم آخر . جوازه .

(ب) فاعل . اتفاق متهمين على ارتكاب القتل . عملهما على تنفيذه . ارتكاب أحدهما فعلا يصح عده شروعا في القتل . يعتبر فاعلا ولو لم يساهم في الإصابة القاتلة التي ارتكبا زميله .

١ — لا تريب على المحكمة اذا هي أخذت بأقوال الشاهد بالنسبة إلى متهم معين ولم تأخذ بها بالنسبة إلى متهم آخر مادام تقدير قوة الدليل في الاثبات من سلطتها وحدها .

٢ — يكفي لاعتبار المتهمين فاعلين أصليين أن يكونا قد اتفقا على ارتكاب القتل وعملا على تنفيذه فأصابه أحدهما الاصابة القاتلة وارتكب الآخر فعلا من الأفعال التي يصح عدها شروعا في القتل ولو لم يساهم بفعل في الاصابة التي سببت القتل .

الوقائع

انهت النيابة العامة كلا من : (١) محمود احمد على عبد الظاهر (الطاعن الأول) و (٢) مهني احمد عبد الموجود و (٣) حمدي احمد عبد المجيد (الطاعن الثاني) بأنهم بناحية نجع الصوامعة شرق مركز أخميم قتلوا محمد حسين مزاوي عمدا مع سبق الاصرار وذلك بأن يبتوا النية على قتله وجهزوا أسلحة نارية محشوة بالمقذوف (بنادق) وتوجهوا اليه في حقله ما أن ظفروا به حتى أطلق عليه كل منهم مقذوفا ناريا يقصد قتله فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت من قاضي الاحالة احوالهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث . أولا - بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة . وثانيا ببراءة المتهم الثاني مهني أحمد عبد الموجود عملا بالمادة ٢/٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بالقتل العمد جاء باطلا لقيامه على وقائع لا وجود لها في التحقيقات ولا تؤدي إلى ما انتهى إليه من ثبوت الجناية التي دان الطاعنين بها هذا فضلا عما شاب الحكم من خطأ في تطبيق القانون . وفي بيان ذلك يقولان إن المحكمة قد استندت في الادانة إلى شهادة شاهد الرؤية الذي قررا أنها وثالثا سماه حضروا للقتيل وأطلقوا عليه أعيرة نارية الا أنها عند تصوير الحادث ذكرت أنه قرر أنه رآهما وثالثا قادمين مع أنه قد عين هذا الثالث بالاسم وأصر على ذلك في جميع ادوار التحقيق . ثم إنها وقد برأت هذا الثالث كان عليها أن تقضي ببراءتها

أيضا مادام الدليل واحدا وقد تطرق اليه الشك وأهدرته بالنسبة إلى أحد المتهمين . ويضيف الطاعنان أنه ثبت من التقرير الطبي الشرعي أن القاتل أصيب بثلاثة أعيرة توفى بسبب إحداها وقد نسبته الشاهد إلى الطاعن الأول فكان مقتضى ذلك تركة الآخرين من جريمة القتل كما كان لزاما على المحكمة إن رأت غير ذلك أن تبين من أحدث الاصابة القاتلة وتبحث في اشتراك الآخرين معه حتى اذا تبين لها ثبوته قضت باعتبارهما شريكين له وواقعت العقوبة على هذا الأساس . أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا غير صحيح في القانون . ومن جهة أخرى فان المحنى عليه اذا كان قد توفى نتيجة اصابته بالعار الأول فيكون العياران الثانى والثالث قد أصاباه وهو ميت ولم تصوب إلى حى مما يستحيل معه ادانتهما بالقتل العمد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة له أصله بالتحقيقات ومن شأنه أن يؤدى إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثريه الطاعن فى هذا الخصوص وهو جدل موضوعى يتصل بتقدير الأدلة فى الدعوى ويخرج عن رقابة محكمة النقض . هذا ولا تريب على المحكمة أن أخذت بأقوال الشاهد بالنسبة إلى متهم معين ولم تأخذ بها بالنسبة إلى متهم آخر وهى إذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها إنها وقعت فى تناقض مادام تقدير قوة الدليل فى الإثبات من سلطتها وحدها . أما ما يقوله عن سبب الوفاة والتطبيق القانونى فمردود بأن المحكمة قد أخذت بأقوال الشاهد الذى قرر أن المحنى عليه أصيب من أولها بالاصابة القاتلة كما أصيب بالعارين التالين من الآخرين أثناء وقوفه كما استظهرت فى التقرير الطبي الشرعى أن الاصابات كلها حيوية ومن ثم فانه يكتفى لاعتبارهما فاعلين أصليين ان يكونا قد اتفقا على ارتكاب القتل وعملا على تنفيذه وارتكب ثانيهما فعلا من الأفعال التى يصح عدنها شروعا فيه، ولو لم يساهم هو بفعل منه فى الاصابة التى سببت القتل والتى وقعت من زميله .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٤٣)

القضية رقم ٢٧٨ سنة ٢١ القضائية :

وصف التهمة . للحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح .

للمحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني للصحيح وليس عليها أن تلفت الدفاع إلى ذلك مادامت لم تخرج في الوصف الذي أعطته للمجرمة عن الوقائع التي عرضت عليها أو تناولها الدفاع .

الوقائع

رفع الأستاذ احمد كمال الشيمي المحامى دعوى الجذحة المباشرة على توفيق اشماعيل حسنى (الطاعن) وطلب معاقبته بالمواد ١٢٩ و ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ١٣٣ من قانون العقوبات لأنه بدائرة مركز الخانكة : أولا— سبه وتضمن هذا السب طعنا فى الأعراض وخذشا اسمعة العائلات . وثانيا — استعمل القسوة معه بحيث أخل بشرفه ، كما طلب الحكم له عليه متضامنا مع مدير مصلحة السكة الحديد بأن يدفع له قرشا صاغاً تعويضا . كما رفع الطاعن دعوى جنحة مباشرة أيضا على الأستاذ احمد كمال الشيمي المحامى وطلب معاقبته بالمادتين ١٧١ و ٣٠٦ من قانون العقوبات لأنه فى التاريخ السالف ذكره أهانه أثناء تأدية وظيفته وبسببها كما طلب الحكم له عليه بقرش صاغ تعويضا مؤقتا .

والمحكمة قضت عملا بالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ٣٠٨ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) وبالمواد ١٧١ و ٣٠٦ و ١٣٣ بالنسبة إلى المتهم الثانى (الأستاذ احمد كمال الشيمي) مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ بالنسبة اليهما أولا— بحبس المتهم الأول شهراً واحداً مع الشغل وغرامة خمسة

جنيهاً وأمرت بوقف التنفيذ والزامه بأن يدفع هو ومدير مصلحة السكك الحديدية بصفته متضامنين للأستاذ أحمد كمال الشيمي المحامي المدعى المدني قرشاً صاعاً تعويضاً مؤقتاً وثنائياً — تغريم المتهم (أحمد كمال الشيمي المحامي) جنيهاً مصرياً وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ورفض الدعوى المدنية المرفوعة قبله فاستأنف المتهم الأول (الطاعن) وكذلك الثاني ، كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية وفي أثناء نظر الدعوى دفع الحاضر مع المسئولة عن الحقوق المدنية بعدم جواز الاستئناف كما دفع الأستاذ أحمد كمال الشيمي بعدم جواز نظر الدعوى المدنية المستأنفة من المتهم الأول (الطاعن) التي قضى برفضها من محكمة أول درجة وذلك لقلة النصاب . وقد تنازل المتهم الأول عن استئنافه للدعوى المدنية المرفوعة منه قبل المتهم الثاني . والمحكمة قضت أولاً — بعدم قبول الاستئناف المقدم من المسئول عن الحقوق المدنية (سعادة مدير عام مصلحة السكة الحديد) لقلة النصاب وألزمته بالمصاريف المدنية وثنائياً — إثبات تنازل توفيق اسماعيل حسنى افندى عن استئنافه للدعوى المدنية المرفوعة منه ضد الأستاذ أحمد كمال الشيمي والمصاريف ثالثاً — قبول الاستئنافين المقدمين من المتهمين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف . وألزم المتهم الأول بالمصاريف المدنية . فطعن توفيق اسماعيل حسنى في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه — إذ دان الطاعن بالسب — أخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصر الأسباب وأخل بحق الدفاع : ذلك أن المحكمة طبقت على الطاعن المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات على اعتبار أن عبارات السب التي نسبها إليه المجنى عليه — مع انكار الطاعن إياها تتضمن طعناً في العرض وخذشاً في السمعة ، على حين أن تلك العبارات لا تعتبر في واقعها كذلك ، بل إنها من نوع ما اعتاد الناس على تبادله في الطرقات

دون اتجاه القصد بها الى المعنى المقصود في المادة ٣٠٨ سالفه الذكر والذي يقتضى وقائع محددة تنسب الى أشخاص معينين ويكون من شأنها المساس بالشرف والعرض وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع أمام المحكمة الاستئنافية ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه رغم أهميته ، ثم إن محكمة أول درجة التي تأيد حكمها بالحكم المطعون فيه ، إذ عاملت الطاعن بمقتضى المادة ٣٠٨ ، وقضت بمعاقبته على أساسها لم تلت نظر الدفاع إلى ذلك ولا يقلل من أثر هذا الاخلال أن الطاعن قدرد على هذا التعديل أمام المحكمة الاستئنافية لأنه كان يتعين على محكمة الدرجة الأولى أن تعطى المتهم الفرصة كاملة للدفاع أمامها على أساس التعديل المذكور.

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة السب العلني التي دان الطاعن بها بما تتوافر فيه جميع عناصرها القانونية المنصوص عليها في المادة ٣٠٨ من قانون العقوبات واستند في ذلك إلى الأدلة التي ذكرها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ثبوت هذه الجريمة بأركانها وظروفها قبل الطاعن ولما كانت عبارات السب العلني التي أوردتها الحكم وأثبت صدورها من الطاعن مما تتضمن بغير شك طعنا في عرض الأفراد وخدشا لسمعة العائلات ، وكان ماحصله الحكم عن واقعة الدعوى وعول عليه في ثبوتها يتضمن بذاته الرد الكافي على دفاع الطاعن في هذا الصدد . لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح وليس عليها أن تلت الدفاع إلى ذلك مادامت لم تخرج في الوصف الذي أعطته للجريمة عن الوقائع التي عرضت عليها أو تناولها الدفاع . فان الحكم المطعون فيه يكون سليما لم يخطئ القانون في شيء ولا هو جاء قاصر الأسباب أو مخلا بحقوق الدفاع ويكون الطعن عليه بذلك على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(٣٤٤)

القضية رقم ٢٧٩ سنة ٢١ القضائية :

تفتيش • إدانة الطاعن بناء على اعتراف مستقل عن التفتيش • طعنه في إجراءات التفتيش •
طعن لاجلوى منه •

مادام الحكم قد اعتمد في ادانة الطاعن في احراز مخدر بصفة أصلية
على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلا قائما بذاته
مستقلا عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان اجراءات
القبض عليه وتفتيشه .

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بأنه بمركز كفر صقر أحرز مواد مخدرة حشيشا
في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٥-١-٢-٤-٥
من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ وفي أثناء نظر الدعوى دفع الحاضر مع المتهم
ببطلان القبض لأن المتهم لم يكن في حالة تلبس والمحكمة أقضت عملا بالمادة ١٧٢
من قانون تحقيق الجنايات بقبول الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبراءة المتهم
ومصادرة المخدر . فاستأنفت النيابة ولدى المحكمة دفع الحاضر مع المتهم بما سبق
أن دفع به حيث قضت عملا بمواد الاتهام بالغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم
سنتين مع الشغل وتغريمه ٤٠٠ ج والمصادرة . فطعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد
في الادانة على الدليل المستمد من قبض وتفتيش باطلين يكون قد أخطأ .

وحيث إن ما يشره الطاعن من ذلك لا يجديهِ فالحكم المطعون فيه قد اعتمد في إدانته بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلاً قائماً بذاته مستقلاً عن التفتيش ومتى كان الأمر كذلك فإن مصلحته فيما يجادل فيه من بطلان القبض والتفتيش تكون منتفية .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥١

(٣٤٥)

القضية رقم ١٦٧٦ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

شهود سماع الشهود عدا واحدا . عدم اعتراض المتهم وعدم اصراره على سماع من لم يحضر .
حجز القضية للحكم . ليس للتم أن يطلب في مذكرته التي رخص له في تقديمها سماع ذلك الشاهد .

إذا كانت المحكمة الاستئنافية — مع أنها في الأصل تحكم على مقتضى
الثابت في الأوراق — قد أجابت الطاعن إلى ما طلب من سماع شهود ، ثم لما حضر وا
عدا وحدا سمعهم ولم يعترض الطاعن أو يصصر على سماع من لم يحضر ، مما يفيد
أنه تنازل ضمنا عن سماعه ، فانه إذا ما حجزت القضية للحكم وصرح له بتقديم
مذكرة لا يكون له أن يعود إلى ما تنازل عنه ضمنا ويطلب في مذكرته سماع
هذا الشاهد بعد أن تم تحقيق الدعوى ، واذن فلا يقبل منه أن يجعل من عدم
إجابة المحكمة إياه إلى طلبه سماع هذا الشاهد وجهها للطعن على حكمها إذ ذلك
مخل بنظام المحاكمات ومعتل للفصل في القضايا .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بروض الفرج بدد الأدوات المبينة
بالمحضر لدسوقي أحمد محمد النجار وكانت مسلمة اليه على سبيل عارية الاستعمال
فأختلسها لنفسه وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح

روض القرج الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لايقاف التنفيذ فاستأنف المتهم والنيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... حيث إن أوجه الطعن تتحصل في أن الطاعن طلب إلى المحكمة الاستئنافية في المذكرة المقدمة منه سماع شاهد فلم تجبه إلى طلبه كما أن الدفاع عنه أثار أمام المحكمة الاستئنافية لأول مرة دفاعاً جديداً هو قيام التناقض بين ما جاء في البلاغ المقدم من المحجني عليه عن الحادث وبين أقواله في محضر البوليس ولكن الحكم المطعون فيه لم يعن بالرد على هذا الدفاع وفوق ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ استند في بيان الواقعة إلى أقوال المحجني عليه مع أن له أكثر من قول ولم يبين الحكم لم عول على قول دون آخر وإذا دان الطاعن استناداً إلى أنه لم يرد للمجني عليه ما أخذه مع أن الثابت من التحقيقات أنه رده وغاية ما في الأمر فانه يزعم أنه تلف بسبب الاستعمال وهذا أمر لاعتقابه عليه.

وحيث إن المحكمة الاستئنافية قد أجابت الطاعن إلى ما طلب من سماع شهود مع أنها في الأصل تحكم على مقتضى الثابت في الأوراق فلما حضرو عدا واحداً سمعهم دون أن يعترض الطاعن أو يصر على سماع من لم يحضر، وهذا يفيد أنه تنازل ضمناً عن سماعه فلما حجزت القضية للحكم وصرح له بتقديم مذكرة، ما كان له أن يعود إلى ما تنازل عنه ضمناً ويطلب فيها سماع هذا الشاهد بعد أن تم تحقيق الدعوى ثم يجعل من عدم اجابتها طلبه وجهاً لطعنه وإلا لاختل نظام المحاكمات وتعطل الفصل في القضايا واذن فلا وجه لما يشيره الطاعن في هذا الشأن، أما باقي ما يشيره الطاعن في طعنه فجدل موضوعي، لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إنه لما تقدم يكوى الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً.

(٣٤٦)

القضية رقم ١٦٧٨ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة . وبحضور حضرات اصحاب
الغزة : احمد فهمى ابراهيم بك وكيل المحكمة ، واحد حسنى بك ، وفهمى ابراهيم عوض بك ،
ومحمد احمد غنيم بك المستشارين .

(اوب) تزوير فى وثيقة زواج . ذمة . اسلامها لا يترتب عليه بذاته فسخ الزوجية بينها
وبين زوجها الذى . يجب أن يصدر حكم القاضى بتطليقها إذا لم يسلم الزوج . تقدم المتهم مع عليه
بذلك إلى المأذون وتقريره أمامه أن هذه الذمة بكر وأنما مصرية الجنس وأنه يريد عقد زواجه عليها .
تحرير المأذون عقد الزواج . هذا تزوير . معاقبة المتهم . الاحتجاج لعدم رسمية وثيقة الزواج
بالمادة ٢٧ من لأئحة المأذونين التى تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه اجنبيا .
لا يقبل . احتمال الضرر .

١ — متى كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه مع علمه بالقاعدة الشرعية
المجمع عليها من الفقهاء والتى تقضى بأن اسلام الزوجة الذمية لا يترتب عليه
بذاته فسخ عرى الزوجية بينها وبين زوجها الذى بل يجب أن يصدر حكم
القاضى بتطليقها عليه إذا لم يسلم وحتى صدور هذا الحكم لا تعتبر الزوجة
مطلقة محل لها أن تنكح زوجا غيره — مع علمه بذلك كذب على المأذون فى أن من
يريد الزواج منها بكر لم يسبق لها أن تزوجت وأنما مصرية الجنسية فوثق
المأذون الزواج بناء على ذلك وحرر وثيقته وأثبت فيها أن الزوجة خالية
من الموانع الشرعية وأنما مصرية الجنسية وضبط عقد الزواج على هذا الأساس ،
فان ما أثبتته المأذون فى العقد المختص هو بتحريره من خلوة الزوجة من الموانع
الشرعية هو اثبات لواقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة يعنى هو من العقاب
عليها لحسن نيته ولكن لا يستفيد المتهم من هذا الاعفاء بصفته شريكا له فيعاقب
على اشتراكه فى هذا التزوير .

٢ — إن دفع المتهم بأن عقد الزواج الذى أجراه المأذون لم يكن فى الواقع ورقة رسمية صادرة من موظف مختص بتحريرها استنادا إلى المادة ٢٧ من لائحة المأذونين التى تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج اذا كان أحد طرفيه أجنبيا — ذلك دفع غير سديد إذ المأذون قد حرر عقد الزواج لأن الزوجين وشاهديهما قررا أمامه أن الزوجة مصرية الجنسية وهو فى هذه الحالة يكون مختصا بتحريره . على أن هذا العقد لم يقع باطلا بطلانا جوهريا إذ اتفق المتعاقدان فيه على الزواج وانما طرأ عليه البطلان بما اتضح من أن الزوجة أجنبية وأنه لم تتبع الاجراءات الخاصة بالشكل التى أوجب القانون اتباعها وهو أن يقوم القاضى الشرعى بتحرير عقد الزواج ، وفى هذه الحالة يكون التزوير معاقبا عليه لاحتمال الضرر.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بقسم بولاق محافظة مصر : اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومى حسن النية هو المأذون الشيخ محمد فهمى فى ارتكاب تزوير فى وثيقة رسمية هى عقد زواجه من فوزية محمد المهدية حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن ادعى أمام الموظف السالف الذكر أن الزوجة بكر وخالية من الموانع الشرعية حالة كونها فى عصمة فيكتور دى موراترو فوقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة . وطلبت من قاضى الاحالة احالته على محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ٣/٤٠ و ٤١ و ٢١٣ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بمواد الاتهام والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولا) بأن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ دان الطاعن بالاشتراك في التزوير على اعتبار أن الجهل بالقانون لا يعفيه من العقاب في حين أن الجهل في واقعة هذه الدعوى لم يكن بقاعدة من قواعد القانون الوضعي بل بقاعدة شرعية لم ينص عليها في القوانين الوضعية ومن المسلم أن العلم بتلك القواعد الشرعية غير مفروض في الكافة (وثانيا) بأن الدفاع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عقد الزواج الذي أجراه المأذون لم يكن في الواقع ورقة رسمية صادرة من موظف عمومي مختص بتحريرها ، واستند في ذلك إلى المادة ٢٧ من لائحة المأذونين التي تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج إذا كان أحد طرفيه أجنبيا . ولما كانت الزوجة فرنسية الجنسية فقد وقع العقد باطلا ولكن المحكمة ردت على هذا الدفاع ردا غير سديد (ثالثا) بأن المأذون بصفة كونه الموظف الحسن النية المقول بأنه ارتكب تزويرا في محرر رسمي وكان الطاعن شريكا له فيه لم يثبت في وثيقة الزواج أية عبارة نسب صدورهما عن الطاعن واذن فلا يمكن نسبة التزوير إليه مادام المحرر قد خلا من ذكر البيانات المقول بأنه أدلى بها أمام ذلك الموظف المختص (رابعا) بأن الحكم المطعون فيه اعتمد في تدعيم أقوال الزوجة على أقوال موظفي المحكمة المختلطة مع أن الثابت فيه أنهم لم يتعرفوا على الطاعن حين عرض عليهم بل قالوا إن الرجل الذي صاحبها لدى تسلمها حكم التفريق الجسماني كان يشبه الطاعن ولكنهم لا يقطعون بأنه هو واذن فانه ما كان يصح 'الاعتماد على أقوال هؤلاء الموظفين في الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله : « إن ايفون لاسبورت وهي فرنسية الجنسية تزوجت في نوفمبر سنة ١٩٣٣ من فيكتوردي لوراتزو الايطالي الجنسية فأصبحت ايطالية مثله ثم دب الخلاف بينهما في سنة ١٩٤٢ رفعت أمام المحكمة المختلطة دعوى بطلب التفريق الجسماني بينهما ثم شطبت

ولكن في سنة ١٩٤٦ عاد الخلاف وبتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ اتفقت على الانفصال الجسدي (separation du corps) بشروط مخصوصة ، وبتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٤٧ صدر من المحكمة المختلطة حكم بالتصديق على هذا الاتفاق وبالأمر بأن ينفصلا جسدياً . وفي شهر يونية سنة ١٩٤٧ تودد المتهم اليها وأظهر لها الحب مدعياً أنه طيار له مركزه من المجتمع وعرض عليها الزواج منه فأفهمته أنها مسيحية كاثوليكية ولا يمكن طلاقها من زوجها المسيحي إذ الطلاق طبقاً لديانها ممنوع إلا بتصريح من البابا . فأفهمها بأنه من السهل إيجاد مخرج لها وذهب بها إلى الأستاذ فتح الباب عبدربه المحامي الشرعي في مكتبه فأفتى بأنه يمكن تطليقها من زوجها إذا ما اعتنقت الاسلام وكلفها باستحضار صورة رسمية باللغة العربية من حكم الفرقة وبعد ذلك توجه المتهم معها يوم ٢٢ يوليوسنة ١٩٤٧ إلى محكمة مصر المختلطة واستخرج صورة باللغة العربية من حكم الفرقة بعد أن دفع رسمها ثم توجهوا معاً إلى مكتب المحامي الشرعي الذي صاحبها مع وكيله (رشاد عبد المؤمن) إلى محكمة مصر الشرعية حيث أشهرت اسلامها أمام الموظف المختص ، وفي اليوم التالي وهو يوم ٢٣ يوليوسنة ١٩٤٧ أخذها المتهم مستصحبا الشاهدين رشاد عبد المؤمن محمد ومحمد الحسيني خليفة إلى منزل الشيخ محمد فهمي محمد حسين المأذون الشرعي وطلب المتهم منه أن يعقد زواجه عليها بعد أن أخبره بأنها بكر لم يسبق لها الزواج وأنها خالية من الموانع الشرعية ومصرية الجنسية وانسأقت هي خلف المتهم ووافقت على ما ذكره كما وافق الشاهدان وكان المتهم قد أفهمها بأن مجرد اشهار اسلامها يبطل عقد الزواج الأول ولم يفهمها بأنه يجب أن تعتد من زواجها الأول وأن يصدر قبل زواجها الثاني حكم من القاضي الشرعي بطلاقها من زوجها الأول بعد عرض الاسلام عليه وابائه عنه — وبعد اتمام الزواج وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧ قدمت الزوجة شكوى ضد زوجها المتهم ذكرت فيها أنه انتهز فرصة غيابها عن مسكنها وسرق مصاغها ونقودها فأبلغت البوليس عنه وقدم هو في التحقيق وثيقة زواجها منه ولم تكن اطلعت عليها بعد .

ولما اطلعت عليها ظهر أنه ارتكب تزويرا فيها ، إذ قرر للمأذون بأنه لم يسبق لها الزواج وأنها خالية من الموانع الشرعية مع أنها كانت لازالت متزوجة فيكتور لورانزو ولم يصدر من الجهة المختصة حكم نهائى بطلاقها منه وسئل المتهم فادعى أنه عند عقد زواجه منها كان يجهل زواجها الأول ولكنه ظهر من أقوالها وشهادة موظف المحكمة المختلطة أنه كان يعلم بهذا الزواج الأول وأنه تردد معها على المحكمة المختلطة للحصول على صورة من حكم التفريق الجسماني » ثم استظهر الحكم الحقائق الآتية - أولا- أن القاعدة الشرعية المجموع عليها من الفقهاء والتي ذكرها فضيلة مفتي الديار المصرية في فتواه ردا على المحكمة هي أن اسلام الزوجة الذمية لا يترتب عليه بذاته فسخ عرى الزوجية بينها وبين زوجها الذي بل يجب أن يصدر حكم القاضي بتطليقها عليه إذا لم يسلم وحتى صدور هذا الحكم لا تعتبر الزوجة مطلقة يحل لها أن تنكح زوجا غيره ثانيا - ان الطاعن كان يعلم هذه القاعدة ولذلك كذب على المأذون وزعم أمامه أن من يريد الزواج منها بكر لم يسبق لها أن تزوجت وانها مصرية الجنسية فوثق المأذون الزواج بناء على ذلك وحرر وثيقته وهي محرر رسمي وأثبت فيها أن الزوجة خالية من الموانع الشرعية وأنها مصرية الجنسية وضبط عقد الزواج على هذا الأساس . ثالثا - ان ما أثبتته هذا الموظف في العقد المختص هو بتحريره من خلوا الزوجة من الموانع الشرعية هو اثبات لواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة . ولما كان هو حسن النية معنى من العقاب فان هذا الاعفاء لا يستفيد منه الطاعن بصفته شريكا له ولذا فقد دانت المحكمة بهذه الجريمة . ثم تعرض الحكم لدفاع الطاعن من جهله بزواج الزوجة السابق من رجل آخر فقنده مستدلا على ذلك بأقوال الزوجة المؤيدة بما شهد به موظفو المحكمة المختلطة ، كما تعرض لدفعه المشار اليه في الوجه الثانى من الطعن في قوله : « ان المادة ٢٧ من لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير الحفانية في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ منعت المأذون من أن يعقد الزواج الذى يكون أحد الطرفين فيها تابعا لدولة أجنبية أو كان غير مسلم مقرر ان ذلك يكون من اختصاص القضاء

بعد اتباع القواعد الحاربية . وحيث ان محامى المتهم دفع ببطلان وثيقة الزواج موضوع الاتهام لأن الزوجة هى من المحقق ايطالية الجنسية وليست مصرية فيكون المأذون غير مختص بزواجها من المتهم بل القاضى الشرعى هو المختص وذلك طبقا للأئمة المأذونين سالفة الذكر ، وحيث ان المأذون قد حرر عقد الزواج لأن الزوجين وشاهديهما قررا أمامه بأن الزوجة مصرية الجنسية وهو فى هذه الحالة يكون مختصا بتحريره وعلى أى حال فالعقد لم يقع باطلا بطلانا جوهريا إذ اتفق المتعاقدان فيه على الزواج ، وانما طرأ عليه البطلان بما اتضح من أن الزوجة أجنبية وانه لم تتبع الاجراءات الخاصة بالشكل التى أوجب القانون اتباعها وهو أن يقوم القاضى الشرعى بتحرير عقد الزواج . وفى هذه الحالة يكون التزوير معاقبا عليه لاحتمال الضرر ويرى جارو أن مسألة ما اذا كان العقد الباطل شكلا يجوز أن يكون أساسا لتهمة تزوير أم لا هى مسألة خاصة بموضوع الدعوى أكثر من كونها مسألة قانونية وتنحصر فقط فى احتمال وقوع الضرر وذلك متوقف على كيفية نظر الأفراد إلى العقد اذا كان أولئك الأفراد فى حالة لا تمكنهم جيدا من معرفة البطلان الذى يتضمنه ذلك العقد (جارو ٤ بند ١٤٠٠٥) (أنظر مجموعة المبادئ الجنائية لهندى عبد الملك بك صفحة ٢٢١ بندى ١٢٤ و ١٢٥) . وحيث ان ايفون لاسبورت قد نالها ضرر من التزوير الذى اقترفه المتهم وكانت فى حالة لم تمكنها جيدا من معرفه البطلان الذى تضمنه ذلك العقد . هذا ولما كان الحكم قد أورد الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت هذه الواقعة وكان ما فند به دفاع الطاعن بشأن عدم توافر الأركان القانونية لجريمة الاشتراك فى التزوير التى دانه بها صحيحا فى القانون فان الجدل الذى يشهده فى طعنه لا يكون له أساس .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٤٧)

القضية رقم ١٦٨١ سنة ٢٠ القضية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك ، وفهم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

تموين . صاحب مصنع . تأجير مصنع ثم بيعه . إدانته بمقتضى المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقولة إن هذا البيع اشتمل على بيع كميات من مواد التموين دون تدليل على ذلك .
قصور .

ان المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ إنما تحظر على أصحاب المصانع أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . فإذا كانت المحكمة قد استندت في إدانة الطاعن بموجب هذه المادة إلى ما قالته عن تأجير مصنع ثم بيعه وإلى أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون أن تبين الأدلة التي استخلصت منها ذلك فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم روض الفرج بصفته صاحب مصنع تصرف وتنازل عن كمية الزيت المقررة اللازمة لمصنعه لآخرين بغير ترخيص سابق من مكتب التموين المختص وطلبت عقابه بالمواد ١١ و ١٢ و ٥٤ و ٥٥ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ لوزارة التموين والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥

سنة ١٩٤٥ . ومحكمة روض الفرج قضت غيائياً عملاً بالمواد رقم ٨ و ١١ و ٥٤ من القرار الوزاري رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ والمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ترش ووقف التنفيذ وتغريم المتهم مائة جنيه . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه « بأنه بصفته صاحب مصنع تصرف وتنازل عن كمية الزيت المقررة له واللازمة لمصنعه » لآخرين بغير ترخيص سابق من مكتب التموين الخاص « جاء باطلا لقصوره ذلك أن المحكمة دانه بناء على مجرد تصرفه في ذات المصنع بالتأجير والبيع وبافتراض أن هذا التصرف في المصنع شمل التصرف في المواد التموينية ، مع أن الثابت أنه لم يكن لديه شيء منها ودون أن تبين الأدلة على هذا الفرض الذي قالت به .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله « أنها تتحصل في أن المتهم كان يمتلك مصنع صابون وقد صرح له بناء على ذلك بصرف كميات من الزيت بمقتضى أذونات من وزارة التموين لاستعمالها في صناعة الصابون إلا أنه قام بتأجير المصنع إلى فوزى تادرس في المدة من أول يونيو سنة ١٩٤٧ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ ثم باعه بعد ذلك إلى سليمان محمد وآخر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٧ وقام المشتري الجديد باتخاذ الاجراءات الخاصة بنقل الرخصة وتم ذلك فعلاً ابتداء من ١٤ يناير سنة ١٩٤٨ وقد تم ذلك التأجير ثم البيع دون أن يحصل المتهم على ترخيص سابق من مكتب التموين » ثم تعرضت لدفاعه فاطرحته وقالت : « أن ما يدعيه المتهم من أن القانون لا يحرمه من هذا التصرف في ملكية مصبنته بل هو قاصر على

منع التصرف في مواد التموين فهو قول ظاهر البطلان إذ أن بيع المصنع اشتمل على بيع كميات التموين المخصصة له . ثم قالت عند النظر في تقدير العقوبة : « إن التصرف في المصنع لم يكن بدافع التلاعب في مواد التموين » . ولما كانت المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ إنما تحظر على أصحاب المصانع أن يستخدموا الأصناف المقررة لهم في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو يستخدموا مقادير تتجاوز نصيبهم من هذه الأصناف بغير ترخيص سابق وتحظر عليهم كذلك بغير ترخيص سابق أن يبيعوا أية كمية منها أو يتنازلوا عنها أو يتصرفوا فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . لما كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة قد استندت في اداة الطاعن إلى ماقالته عن تأجير المصنع ثم بيعه والى أن هذا البيع اشتمل على بيع كميات مواد التموين وذلك دون أن تبين الأدلة التي استخلصت منها ذلك ، فإن الحكم يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٣٤٨)

القضية رقم ٦٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمى ابراهيم بك وزير المحكة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسنى بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

دفاع . طلب معاينة . وجوب إجابته أو الرد عليه .

إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة اجراء معاينة المكان الذى وقع فيه الحادث لاثبات ان به حواجز تحول دون رؤية الشهود لما يقع فيه على

المسافات التي ذكروها في أقوالهم وكان التحقيق خلوا من هذه المعاينة ولم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه فان حكمها يكون قاصراً، إذ طلب المعاينة هو من الطلبات الهامة التي يجب على المحكمة إذا لم تر حاجة الدعوى إلى اجابته أن نتحدث في حكمها عنه .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه بنبروه مركز طلخا ضرب شعبان محمد شعبان بعصا غليظة على رأسه فأحدث به الاصابة الموضحة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من العظم الجداري الجبهي لا ينتظر ملؤه بنسيج عظمي مما يعرض حياته للخطر بحرمان المخ جزءا من وقايته الطبيعية ضد التغيرات الجوية والاصابات البسيطة ويجعله عرضة لأنواع من الشلل والصرع والتهابات المخ والسحايا ويقلل من كفايته على العمل بنحو ١٤ - ١٦ وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد . وطابت من قاضي الاحالة حالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٤٠ / ١-٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى شعبان محمد شعبان بحق مدني وطلب أن يحكم له على المتهم بمبلغ خمسمائة جنيه بقرار اعفاء من المرسوم . ومحكمة جنايات المنصورة قضت عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم على محمود العش بالسجن لمدة ثلاث سنين وبالزامه بأن يدفع لشعبان محمد شعبان المدعى بالحق المدني مبلغ مائتي جنيه والمصاريف المدنية وخمسمائة قرش اتعاب محاماة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... وحيث إن الطاعن يعيب فيما يعيبه على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عنه تقدم بطلب هو اجراء المعاينة لأن التحقيق جاء خلوا منها وذلك للتعرف

على المسالك التي تؤدي عادة إلى منزل المحنى عليه والتي لا يدخل طريق السوق الذي اعتدى عليه فيه في عدادها وذلك توصلا لاستبعاد ظرف سبق الاصرار ولاثبات أن بمكان الحادث حواجز تحول دون رؤية الشهود لما يدور في ذلك المكان على المسافات التي ذكروها في أقوالهم ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تعن بالرد عليه .

وحيث إنه لما كان طلب المعاينة هو من الطلبات الهامة التي يجب على المحكمة إذا لم تر حاجة الدعوى إلى إجابته أن تتحدث عن ذلك في الحكم وكان الثابت في محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن تقدم بالطلب المشار إليه ولكن المحكمة لم تجبه ولم تعن بالرد عليه في الحكم المطعون فيه فإن الحكم يكون قاصرا بما يستوجب نقضه . .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقي أوجه الطعن .

(٣٤٩)

القضية رقم ١٠٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد حسني بك ، وفهم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

تموين . اتهام صاحب متجر بعدم إعلانهما عن أسعار الغلال والحبوب المعروضة للبيع في متجريهما وعدم إعلانهما الجدول الخاص بأسعار هذه السلع . مدور المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قبل الحكم عليهما نهائيا . ما اقترفه هذان التاجران بعتبر جريمة واحدة هي عدم الإعلان عن الأسعار يعاقب عليها في حدود المرسوم الجديد .

إذا قدم صاحب متجر للمحاكمة بمقتضى القانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ والمرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ لعدم إعلانهما عن أسعار الغلال والحبوب المعروضة للبيع في متجريهما وعدم إعلانهما الجدول الخاص بأسعار هذه

السلع . وقبل الحكم عليهما نهائياً صدر المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ الذى الغى أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ ونزل بالعقوبة المقررة لجريمة عدم الاعلان عن أسعار السلع فجعلها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر والغرامة التى لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً أو احدى هاتين العقوبتين بعد أن كانت هذه العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة جنيه أو احدى هاتين العقوبتين ، فان ما اقترفه هذان التاجران يعتبر جريمة واحدة هى عدم الاعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التى رسمها القرار الوزارى رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ . ويكون من المتعين توقيع عقوبة واحدة عليهما . فاذا كان الحكم الذى صدر عليهما قد قضى بغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن كل تهمة تطبيقاً للقانون الملغى ، وإذا كانت تلك الغرامة هى الحد الأدنى الذى لم تكن تستطيع المحكمة أن تنزل عنه وهى فى حكم القانون الجديد الحد الأقصى ، فانه يكون من المتعين عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقرر محكمة النقض مبلغ الغرامة الذى يحكم به فى حدود النص الجديد .

وإذا كانت المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى ان أحد هذين المتهمين قد ضبط جالساً فى متجر الآخر يعرض غلالاً للبيع دون أن يعلن عن أسعارها بالطريق القانونى ، فانه لا يرفع عنه المسؤولية ما يثيره من انقطاع صلته بالمتجر الذى وقعت فيه المخالفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بانهما بدائرة بندر بنى سويف : أولاً—لم يعلنّا عن أسعار الغلال والحبوب المعروضة للبيع بمحليهما . ثانياً—لم يعلنّا الحدود الخاصة

بأسعار هذه السلع . وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ والقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ والمادتين ١٩ ، ٢٤ من القرار رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ . ومحكمة جناح بنى سويف الجزئية قضت — عملاً بنواد الاتهام — بتغريم كل متهم خمسين جنياً عن كل تهمة . فاستأنف المتهمان . ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون اذ صدر قانون أصلح عن الجريمة التى دين بها الطاعنان قبل الفصل فى الدعوى وكان ينبغى تطبيقه عملاً بالمادة الخامسة من قانون العقوبات . كما انهما دينا بعقوبة مستقلة عن كل تهمة فى حين أن التهم المنسوبة اليهما هى فى الواقع جريمة واحدة ويضيف الطاعن الأول أنه حكم بادانته مع ثبوت انقطاع صلته بالمتجر موضوع المخالفة .

وحيث ان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ صدر بتاريخ ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وصار نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وقد ألغى هذا المرسوم أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التسعير الجبرى المعدل بالقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ الذى طبقته المحكمة وقد نزل المرسوم الجديد بالعقوبة المقررة للجريمة التى دين بها الطاعنان وهى عدم الإعلان عن أسعار السلع فى المادة ١٣ منه فجعلها الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنياً أو احدى هاتين العقوبتين فى حين أن العقوبة التى كانت مقررة بالمرسوم بقانون رقم ١٣٢ سنة ١٩٤٨ كانت الحبس مدة لا تقل عن

ثلاثة أشهر وغرامة من خمسين جنيهاً إلى مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين — ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ م لاحقاً للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ سنة ١٩٥٠ فقد كان يتعين تطبيقه على واقعة الدعوى إذ كانت لا تزال منظورة أمام المحكمة . .

وحيث إن الفقرة الثالثة من المادة السادسة من المرسوم سالف الذكر تنص على أنه يجوز لوزير التجارة والصناعة أن يلزم بقرارات يصدرها — تجار التجزئة والباعة الحائلين باعلان أسعار مايعرضونه للبيع . وتنص المادة ١٣ منه في الفقرة الأولى منها على عقاب من خالف أحكام القرارات التي تصدر باعلان الأسعار والأجور ومقابل الدخول بالعقوبة المقررة بتلك المادة .

وحيث إن القرار الوزاري رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٠ الذي صدر تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٦ سنة ١٩٤٥ والذي لم يبلغ بالمرسوم الجديد قد نظم طرق الاعلان في الباب الرابع منه في المواد من ١٩ إلى ٢٤ — لما كان ذلك — وكان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعنين قد خالفا ما تقضى به المادتان ١٩ و ٢٤ من القرار سالف الذكر إذ أن السلعة موضوع المخالفة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم الجديد . وكان العقاب حسبما جاء بالمادة ١٣ من ذلك المرسوم مقررأ على مخالفة أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً له . وكانت التهمة المنسوبة إلى لطاعنين هي عدم الاعلان عن أسعار السلع بالكيفية التي رسمها قرار وزارة التجارة والصناعة فان ما اقترفه الطاعنان يعتبر جريمة واحدة هي عدم الاعلان عن الأسعار سواء كان ذلك بطريقة أو أكثر من الطرق التي رسمها القرار الوزاري . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعقوبة واحدة عن التهمتين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ قضى بغرامة قدرها خمسون جنيهاً عن كل تهمة تطبيقاً للقانون الملغى فان تلك الغرامة كانت هي الحد الأدنى الذي

لم تكن تستطيع المحكمة أن تنزل عنه وقد أصبحت بمقتضى القانون الجديد الحد الأقصى مما يتعين معه عند تطبيق القانون على واقعة الدعوى أن تقدر هذه المحكمة مبلغ الغرامة .

وحيث إنه لا محل لما يثيره الطاعن الأول من عدم مسؤوليته عن المتجر موضوع المخالفة ما دام أن المحكمة قد استظهرت من وقائع الدعوى فى منطق سليم أنه ساهم فى ارتكاب الجريمة وأوردت الأدلة على ثبوت وقوعها منه إذ أثبت الحكم المطعون فيه أن مفتش الأسعار ضبط الطاعن الأول جالسا فى متجر الطاعن الثانى يعرض غلالا «فولا وحابة وعدسا وترسا» للبيع دون أن يعلن عن أسعارها بالطريق التمانونى ودون أن يعلق الجدول الخاص بهذه الأسعار وأن هذه الوقائع قد تأيدت باعتراف الطاعن نفسه فى التحقيقات وفى استجواب النيابة والجلسة . ومتى كان الأمر كذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن لا يكون مقبولا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٣٥٠)

القضية رقم ١٢٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن إيشا رئيس المحكمة . وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهدى إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وإبراهيم خليل بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

نقض . صدر حكين نهائين فى دعوى واحدة بسبب تجزئة المحكمة للدعوى . وجوب نقض الحكين ونطبق القانون على واقعة الدعوى .

إذا كان قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان نهائيان على المتهم فى دعوى واحدة بسبب تجزئة المحكمة للدعوى بالفصل مرة فى استئناف النيابة وأخرى فى

في استئناف المهمل فان هذين الحكمين يجب نقضهما وللمحكمة النقض أن تطبق القانون على واقعة الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة عيد أبو طالب متولى (المطعون ضده) بأنه بدائرة قسم مصر القديمة عرض للبيع طعاماً فاسداً حلوى وذلك لاحتوائها على ١٪ حامض بوريك مع علمه بذلك .

وطلبت عقابه بالمواد ١/٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ . ومحكمة جنح مصر القديمة الجزئية قضت غيابياً عملاً بمواد الاتهام بتغريم المهمل ٥٠٠ قرش فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة الحكم الغيابي . ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابياً بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المهمل عشرة جنيهات والمصادرة . فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه — وكان المهمل قد استأنف الحكم الغيابي الصادر في أول مارس سنة ١٩٥٠ وعارض في الحكم الاستئنافي المرفوع من النيابة في ٧ يونيو سنة ١٩٥٠ . ومحكمة مصر الابتدائية قضت في المعارضة والاستئناف المرفوعين من المهمل بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أولاً — بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . وثانياً — غيابياً بقبول الاستئناف المقدم من المهمل شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف . فعارض في الحكم الاستئنافي الغيابي الأخير وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل طعن النيابة هو ان المحكمة الاستئنافية أصدرت في الدعوى حكمين نهائيين أحدهما بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المهمل عشرة جنيهات والآخر بتأييد ذلك الحكم الصادر بتغريمه خمسة جنيهات .

وحيث إنه يتضح من الاطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة قضت غيابياً بادانة الطاعن في تهمة عرضه طعاماً فاسداً مع علمه بغشه وعاقبته من أجلها بغرامة قدرها خمسمائة قرش . فعارض هو في الحكم وقضى باعتبار معارضته كأنها لم تكن ، فاستأنف ، وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي فلما نظرت الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ٣ مايو سنة ١٩٥٠ قضت هذه المحكمة غيابياً بتعديل الحكم إلى غرامة قدرها عشرة جنيات والمصادرة وكان قد حدد لنظر استئنافه جلسة ٧ يونية سنة ١٩٥٠ فأجلت المحكمة نظره للاستعلام» عما إذا كان الحكم النيابي الصادر في استئناف النيابة قد أعلن للمتهم وانتهى ميعاد المعارضة فيه» ثم نظرت الدعوى أخيراً بجلسة أول نوفمبر سنة ١٩٥٠ وفيها لم يحضر المتهم وأجلت المحكمة النطق بالحكم بجلسة ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وفي هذه الجلسة حكمت المحكمة أولاً - بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . وثانياً - غيابياً بقبول استئناف المتهم شكلاً و برفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف وأسست حكمها على أن الحكم المستأنف أخطأ في القانون اذ قضى بتغريم المتهم خمسة جنيات في حين أن الحد الأدنى للغرامة هو عشرة جنيات ولذا فإنها أيدت الحكم الصادر في استئناف النيابة. ولما كانت لا تستطيع تسوية حالة المتهم لسبب استئنافه هو فإنها قضت في استئنافه بتأييد الحكم المستأنف وقد عارض المتهم في هذا الحكم الأخير فقضى برفض معارضته وتأيد الحكم .

ويبين مما سلف بيانه أنه قد صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان نهائيان على المتهم في دعوى واحدة أحدهما بتغريمه عشرة جنيات والآخر بتغريمه خمسة جنيات وهذا خطأ في تطبيق القانون نشأ عن تجزئة المحكمة للدعوى الواحدة بالفصل مرة في استئناف النيابة وأخرى في استئناف المتهم وذلك مما يعيب الحكمين ويستوجب نقضهما وتطبيق حكم القانون على الواقعة كما هي ثابتة في الحكم .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكمين المطعون فيهما وتطبيق القانون على الواقعة .

(٣٥١)

القضية رقم ١٣٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك وفهيم إبراهيم عوض بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

(أ) تموين . الترخيص لوزير التموين في تنظيم تداول مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء بقرارات يصدرها . له أن يوجب على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية وأن يحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو بها رقع .

(ب) تموين . عقوبة صاحب المطحن على استعماله أجولة بها رقع في تعبئة الدقيق . شهر ملخص هذا الحكم . واجب .

١ — ان القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة الأولى منه على انه «يجوز لوزير التموين — لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها — أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا بعض التدابير الآتية : (١) فرض قيود على انتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض » . الخ . فهو بذلك قد رخص لوزير التموين فيما رخص له به أن ينظم بقرارات يصدرها تداول تلك المواد بين المنتجين لها والقائمين على صناعتها ومستهلكيها . واذن فاذا هو أصدا القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ الذي يوجب على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية في مكان ظاهر وبحروف معينة على أن تجدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت ، فهذا منه هو في حدود الرخصة المخولة له بالقانون .

٢ — إنه بحكم المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ يجب القضاء بشهر ملخصات الأحكام في كل الجرائم التي ترتكب في ظل هذا المرسوم بقانون سواء في ذلك ما نص عليه منها فيه أو في القرارات الوزارية المرخص باصدارها لتنفيذ أحكامه . فصاحب المطحن الذي يستخدم أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق يجب أن يقضى عليه بشهر ملخص الحكم الذي يصدر عليه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : ١ — نبي كافوراس و ٢ — أندريا نبي كافوراس (الطاعن) بأنهما بالسيدة : المتهم الأول بوصفه صاحب المطحن والثاني مديره المسئول : استخدما أجولة بها رقع لتعبئة الدقيق وطلبت عقابهما بالمواد ٨ و ١٢/٢ من القرار رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ . ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت غيائياً للأول وحضورياً للثاني (الطاعن) عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وبتغريم كل منهما مائة جنيه والمصادرة وبشهر ملخص الحكم على واجهة المحل بأحرف كبيرة لمدة مساوية لمدة الحبس وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة . فاستأنف المتهم . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ الذي دين الطاعن بموجبه قد تجاوز حدود الرخصة المخولة للوزير بالقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ التي تنص المادة الأولى منه على أن لوزير التموين أن يفرض قيوداً لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية

نفسها ولم تخوله أن يفرض تلك القيود على العبوات التي تعبأ فيها تلك المواد وإذن فما كان للوزير أن يقرر فرض القيد الذي دين الطاعن على أساس مخالفته. ولما كان الدستور وقانون العقوبات يقضيان بأن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص فإنه كان يجب على المحكمة عدم اعمال نصوص هذا القرار لمخالفته للامانون .

وحيث إن القانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ قد نص في المادة الأولى منه على أنه « يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل أو بعض التدابير الآتية : (١) فرض قيود على انتاج هذه المواد وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض... الخ » . وبذا فإنه قد رخص لوزير التموين فيما رخص له به أن ينظم بقرارات يصدرها تداول تلك المواد بين المنتجين لها والقائمين على صناعتها ومستهلكيها فاذا كان قد أصدر القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ وأوجب في المادة الثامنة منه « على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق بأختام واضحة بالبوية مكان ظاهر وبحروف لا يقل ارتفاعها عن خمسة سنتيمترات على أن تجدد كلما حال لونها ويحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع » كانت . فان هذا منه في حدود الرخصة المخولة له بالقانون ضماناً لتنظيم تداول المواد التموينية ويكون الحكم المطعون فيه إذ طبق هذا القرار على الطاعن قد أصاب وجه الحق ولم يخطئ في تطبيق القانون .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى من الطعن هو أن المادة الثامنة من القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ التي طبقها الحكم وان لم توضح ما إذا كان الحظر في استخدام الأجولة التي بها رقع مقصوراً على استخدام هذا النوع من الأجولة حين بيع الدقيق أو انه حظر شامل ينصب أيضاً على مجرد التعبئة إلا أن مفهومها هو الحظر في الحالة الأولى دون الثانية خلافاً لما ذهب اليه

الحكم المطعون فيه يؤيد هذا النظر أن المادة التاسعة من ذلك القرار توجب على أصحاب المطاحن قبول الأجلة الفارغة المنصرفة من مطاحنهم والتي يرددها اليهم أصحاب المخازن وتجار الدقيق في مقابل معين وذلك دون تمييز بين أنواع الأجلة إن كانت صحيحة أو بها رقع وإذن فإن الحكم المطعون فيه يكون قد عاقب الطاعن على فعل مباح .

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن نص المادة الثامنة من القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ صريح في اطلاق حظر استخدام أصحاب المطاحن أجولة ممزقة أو مستهلكة أو بها رقع من أى نوع كانت بغض النظر عن الغرض من وضع الدقيق بها مما مفاده أن لا محل لهذا التخصيص الذي يقول به الطاعن .

وحيث ان مبنى الوجه الثالث من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى على الطاعن بشهر ملخص الحكم على واجهة محله قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ١٢ من القرار الوزاري رقم ٥١٥ سنة ١٩٤٥ إذ أحالت في فقرتها الثانية على المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ فإن مفهوم ذلك ألا يعاقب على مخالفة أحكام هذا القرار إلا بالعقوبات المينة في تلك المادة دون المادة ٥٧ من ذلك المرسوم . ولما كانت هذه المادة الأخيرة وحدها هي التي توجب شهر الحكم فما كان يسوغ القضاء بشهره .

وحيث ان ما يشبه الطاعن من ذلك غير سديد فالمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ إذ أفرد الباب الثاني عشر منه للعقوبات ونص في المواد ٤٩ إلى ٥٦ منه على معاقبة من يخالف أحكامه أو أحكام القرارات الوزارية التي تصدر تنفيذا لبعض تلك الأحكام بالحبس أو بالغرامة أو بكليهما وإذا أورد في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٦ نصاً عاماً على انه « يجوز لوزير التوين فرض كل أو بعض العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة على من يخالف القرارات التي يصدرها

تنفيذا لهذا المرسوم « بقانون » فقد أوجب أن يعنى الوزير بتحديد العقوبة التى يرى توقيعها على من يخالف قراراته فى نطاق العقوبة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٥٦ المذكورة بحيث لا يجوز أن تتجاوزها وتطبيقاً لهذا فقد عنى الوزير بأن ينص فى المادة ١٢ من القرار الوزارى رقم ٥١٥ سنة ١٩٥١ على أنه « كل مخالفة لأحكام المادتين ١٠ و ١١ يعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو باحدى هاتين العقوبتين . وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ » . أى بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه وفى حالة العود تضاعف هذه العقوبات وفى جميع الأحوال تضبط الأشياء موضوع الجريمة ويحكم بمصادرتها — على ما هو ظاهر من الشطر الأول من المادة ٥٦ المذكورة هذا عن العقوبات الأصلية وعقوبة المصادرة — أما المادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ فقد جرى نصها بأن « تشهر ملخصات جميع الأحكام التى تصدر بالإدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها » مما مفهومه بداهة وجوب القضاء بهذا الشهر فى كل الجرائم التى ترتكب فى ظل هذا المرسوم بقانون سواء فى ذلك ما نص عليه منها فيه أو فى القرارات الوزارية المرخص باصدارها لتنفيذ أحكامه ولذا فان الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٥٢)

القضية رقم ٢٦٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب العزة أحمد فهمي إبراهيم بك و ذيل المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد حسني بك ، وفهمي إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

تلبس . تخلى شخص عن الحقبة التي يحملها . ضبطها ووجود الشيء المسروق فيها . تلبس .
تفتيشه وضبطه دون إذن من سلطة التحقيق . صحيح .

إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة تدعو إلى الاشتباه
إذ كان يتلفت يمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك العربة التي كان يجلس فيها
وانتقل إلى أخرى فلما تتبعوه التي بالحقبة التي كان يحملها وقفز من القطار
قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهملوا بالقبض عليه فهذا يعد تخليا منه
عن حيازتها وتركاً للملكية فيها ، يخول كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها
ويقدمها لجهة الاختصاص . فاذا ما فتحت ووجد فيها الشيء المسروق فان
المتهم يكون في حالة تلبس السرقة فيجوز القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما
من سلطة التحقيق .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ببولاق : سرق الحقبة الخشبية وبداخلها
الأسلاك المغطاة بالرصاص لمصلحة التليفونات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر .
وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ومحكمة جنح بولاق الجزئية
قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل فاستأنف المتهم
كما استأنفت النيابة . وفي أثناء نظر هذين الاستئنافين أمام محكمة مصر الابتدائية

دفع المتهم ببطلان القبض والتفتيش وما ترتب عليهما لأن الجريمة لم تكن في حالة تلبس التي تجيز الضبط والتفتيش . والمحكمة قضت برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش والحكم بصحتهما وبتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن محصل هذا الطعن ان الحكم المطعون فيه قد بنى على اجراءات باطلة وأخطأ في تطبيق القانون وجاء قاصر الأسباب : وفي بيان ذلك يقول الطاعن انه دفع أمام المحكمة ببطلان القبض والتفتيش واستند في دفعه إلى أن العساكر الثلاثة الذين قبضوا عليه لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية وأنه لم يكن في حالة تلبس ذلك أن الثابت في تحقيقات البوليس أن العساكر قبضوا عليه ومعه الحقيبة وذهبوا به وهو ممسك بها إلى المحقق وأنه كان موجوداً بالقطار باعتباره موظفاً بمصلحة السكة الحديدية . إذ كان مرتدياً بدلة المصلحة وقد نزل عند تهدة القطار بمزلقان النجلى بسبب اقامته في مسكن قريب من نقطة نزوله — أما ما قرره رجال البوليس من رواية أخرى في المحضر من أنهم شاهدوا الطاعن في حالة ارتباك وهو يتلفت يمنة ويسرة وأنه كان ينتقل من عربة إلى أخرى فانتقلوا ورائه وأنه قفز من القطار قبل القاء الحقيبة فطارده وجرّوا خلفه وهموا بالقبض عليه فألقى الحقيبة ، فع التسليم بصحة هذا القول الحديد ، فان مفاده هو أن القبض يكون باطلا وكذلك يكون التفتيش الذي بنى عليه . دفع الطاعن بما تقدم فلم تأخذ به المحكمة وقضت برفض الدفع وبصحة القبض والتفتيش ودانت الطاعن بأنه سرق الحقيبة الخشبية وبداخلها الأسلاك المملوكة لمصلحة التليفونات وقد اعتبر الحكم الواقعة سرقة مع ان موظف المصلحة قدر ثمن الأسلاك المضبوطة بعشرين قرشا وقال بأنه لم يحصل نقص في العهدة ولا تبليغ عن سرقة وأنه لا توجد في الأسلاك علامة مميزة .

وأنها تباع للأهالى وفى متناول الأفراد ، وقد استدلت المحكمة على الاختلاس بأدلة قاصرة وغير سديدة — أما ما قالته من أن المتهم لم يرشد عن مصدر الأسلاك ففيه قلب لقواعد الإثبات وتكليف للمتهم باثبات براءته . ثم انه كان يتعين لادانة الطاعن بسرقة الأسلاك ، أن يثبت وقوع سرقة فعلا فى مخازن المصلحة وحصول تبليغ عن هذه السرقة وأن يبين الحكم تاريخ وقوعها للتحقق من عدم سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها واستند فى ذلك إلى الأدلة التى أوردها والتى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، وتعرض لما دفع به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش ورد عليه بقوله « وحيث انه يؤخذ من مجموع أقوال العسكرى عبد الفتاح عبد الحميد سلامة والامباشى طه محمود مصطفى والعسكرى ناصر سيد أحمد ابراهيم الذين قبضوا على المتهم — ، فى البوليس وأمام هذه المحكمة . أن المتهم كان فى حالة تدعو إلى الاشتباه وكان يلتفت بمنة ويسرة وبمجرد رؤيته لهم ترك العربة التى كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى فلما تتبعوه التى بالحقيقية التى كان يحملها وقفز من القطار وقد حصل تخليه عن الحقيقية الموجود بها المسروقات بمحض إرادته ولم يهتم أحد من رجال البوليس بالقبض عليه أو حتى بسؤاله عن سبب ارتبائه ولهذا فانه يحق لرجال البوليس التقاط هذه الحقيقية وتفتيشها دون اذن النيابة وبالتالى يحق لهم ضبط المتهم » ولما كان ذلك . وكان ما رد به الحكم على الدفع ببطلان القبض والتفتيش له أصله بمحضر الجلسة وصحيحاً فى القانون ، ذلك أن القاء الطاعن بالحقيقية على نحو ما فعل قبل أن يمسك به رجال البوليس أو يهملوا بالقبض عليه يعد تخلياً منه عن حيازتها وتكاً للملكية فيها ، ويحول بالتالى كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص فاذا ما فتحت ووجدت فيها الأسلاك المسروقة ، فانه — الطاعن — يكون فى حالة تلبس بالسرقة ،

ولا يكون ثمة محل لما ينعاه بأن القبض والنفثيش قد وقعا بغير إذن بهما من سلطة التحقيق . لما كان ما تقدم . وكان ما أخذ به الحكم وعول عليه من أدلة الثبوت على حصول السرقة وعلى وقوعها في التاريخ المبين بوصف الاتهام— يتضمن بذاته الرد على ما يشير الطاعن حول وقوع سرقة بالفعل في مخازن المصلحة وحول تاريخ حصولها فان الحكم المطعون فيه يكون سليماً ولا يكون الطعن عليه بالصورة التي يشيرها الطاعن في طعنه إلا جدلاً في موضوع الدعوى ومناقشة لأدلتها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٥٣)

القضية رقم ٢٧١ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسييه . اعتماد المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . ذكر الحكم أن هذه الأقوال قلت أمام المحكمة . لا يضيره .

متى كان ما أثبتته الحكم عن أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله . التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل فلا يضيره أن يكون قد أخطأ في قوله إن هذه الأقوال قلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع انما تليت عليها .

الوقائع

أهملت النيابة العامة كلا من ١ — سيد محمد قنير (الطاعن) و ٢ — عبدالمطلب محمد جلال قنير بأنهما بدائرة مركز أبنوب : الأول . قتل عبد الله حسن محمد عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً قتله فأحدث به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والثاني : اشترك بطريق التحريض

مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن طلب منه أن يطلق النار على المحبى عليه فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض . وطلبت من قاضى حالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما الأول بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والثانى بالمواد ١/١٤٠ و٤١ و٢٣٤ - ١ من نفس القانون ، فقرر بذلك وقد ادعى محمد حسن موسى بصفته ووهيبة عبد المنعم بحق مدنى قدره ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين بالتضامن .

ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بمادة الاتهام بالنسبة للأول والمادة ٢٠-٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة للثانى - أولاً - بمعاقة المتهم الأول سيد محمد قنبر بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة بلا مصاريف جنائية والزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى وهم محمد حسن محمد موسى بصفته الشخصية وبصفته وصياً على أخويه القاصرين سيد وقرنقلة والست وهبية عبد المنعم بمبلغ ٥٠٠ جنيه خمسمائة جنيه مع المصروفات المدنية المناسبة ومبلغ ٥٠٠ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وثنائياً : ببراءة المتهم الثانى عبد المطلب محمد جلال ورفض الدعوى المدنية قبله والزم المدعين بالحق المدنى بباقى المصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض حيث قضى فيه بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٥٠ بنقض الحكم المطعون فيه . ومحكمة الإعادة قضت عملاً بالمادة ١-٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاقة سيد محمد قنبر بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبالزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى محمد حسن محمد موسى ووهيبة عبد المنعم بمبلغ خمسمائة جنيه والمصاريف المدنية . فطعن الطاعن فى هذا الحكم الأخير بطريق النقض لثانى مرة ... الخ .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الحكم جاء قاصراً في الرد على دفاع الطاعن المتضمن أنه كان في حالة دفاع شرعي عن ابن عمه الذي اعتدى عليه المحجى عليه بضربة عصا بها صامولة حديد على رأسه فاستنجد بالطاعن مخافة أن يهوى عليه مرة أخرى وقد التفتت المحكمة عن هذا الدفاع استناداً إلى ما ذكرته من أنه ثبت لديها أن المحجى عليه وإن اعتدى على ابن عم الطاعن بالضرب إلا أنه وقف عند الضربة الأولى ولم يحاول معاودة الاعتداء، ثم عللت ما جاء بالكشف الطبي من أن إصابة المحجى عليه بالعيار كانت وهو رافع يده اليمنى لآعلى بأن المحجى عليه إنما فعل ذلك بحركة آلية عند مشاهدته للطاعن وهو يصوب البندقية نحوه ، فأراد أن يحمي رأسه من الإصابة بهذه الحركة ، كذلك قالت ان ابن عم الطاعن الذي اعتدى عليه المحجى عليه بالضرب كان في مكتبته الاستغاثة برجال السلطة وقد كانوا على بضع خطوات منه ، ولو أنه فعل ذلك لأسرعوا ووصلوا اليه في مدة لا تتجاوز دقيقة واحدة ، هذا الذي قاله الحكم ونفى به قيام حالة الدفاع الشرعي لا يؤدي عقلاً إلى مارتب عليه لأن رفع اليد لا يمكن بحسب ظروف الحادث إلا أن يكون لمعاودة الاعتداء . كذلك الأمر فيما يختص بما قالته عن إمكان الاحتماء برجال السلطة في الوقت المناسب اذ ذكرت أنها سمعت رجال القوة فأجمعوا على اذ كان من الممكن أن يصلوا لمكان الحادث في مدة لا تتجاوز الدقيقة الواحدة في حين أنها لم تسمع إلا رئيس هذه القوة أما الباقيون فقد تليت أقوالهم في التحقيقات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التي دان بها الطاعن مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ثم فند دفاعه من أنه كان في حالة دفاع شرعي عن ابن عمه

ونبى فى منطق سليم قيام هذه الحالة للاعتبارات السائغة التى أوردتها . واستدل على ان الطاعن حين أطلق النار على المجنى عليه كان حافزه على ذلك هو مجرد الانتقام . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكم عن أقوال الشهود له أصله فى التحقيقات فلا يضيره أن يخطئ فيما قاله من أن هذه الأقوال قبلت أمام المحكمة ما دام أنها قد صدرت منهم بالفعل فى التحقيقات . ومن ثم كان الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٥٤)

القضية رقم ٢٧٦ سنة ٢١ القضاية :

دفاع شرعى . تضارب بين ما أوردته المحكمة لنفى قيام هذه الحالة وبين ما ذكرته من وقائع تحصيلاً من التحقيقات . نقض الحكم .

إذا كان ما أوردته المحكمة من وقائع لنفى قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن لا تتفق وما ذكرته من الوقائع التى حصلت لها من التحقيقات وسطرتها فى صدر الحكم فانه مع هذا التضارب لا يمكن لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى لأضطراب العناصر التى أوردتها المحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - رزق حبرائيل غبريال (الطاعن) و ٢ - راشد معوض توما بأنهما بدائرة قسم محرم بك أولاً : المتهم الأول شرع فى قتل

راشد معوض توما عمدا بأن طعنه بسكين في صدره وبطنه وعنقه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى التى نفذت إلى التجويف الصدرى والبطنى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو اسعاف المحنى عليه ومداركته بالعلاج . ثانيا : المتهم الثانى ضرب غبريال نخلة غبريال فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتى أعجزته عن اشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤-١ من قانون العقوبات بالنسبة للأول وبالمادة ٢٤١-١ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الثانى فقرر بذلك . وقد ادعى راشد معوض توما بحق مدنى وطلب القضاء له قبل المتهم بمبلغ مائتى جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات اسكندرية قضت عملا بمواد الاتهام بمعاقة المتهم الأول رزق جبرائيل غبريال بالحبس مع الشغل مدة سنتين وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى راشد معوض توما مبلغ مائة وخمسين جنيها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وبمعاقة المتهم الثانى راشد معوض توما بتغريمه عشرة جنيهات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دأبه بالشروع بالقتل العمد جاء باطلا ذلك أن المحكمة قد بينت الواقعة استنادا إلى أقوال من سمعهم من الشهود بالجلسة على وجه مبين فصلته بصدد حكمها إلا أنها عند اطراحها لدفاعه من أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن ابن عمه صورت الواقعة فى صورة أخرى تختلف عما سبق أن أوردته عنها وتخالف الوقائع التى حصلتها من أقوال الشهود ودون أن تتعرض لهذه الأقوال فوقعت بذلك فى تناقض وقصور يعيبان الحكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله « انها تخلص في أن المتهم الأول رزق جبرائيل غبريال هو ابن عم غبريال نخله وهذا الأخير هو خال ملكة سمعان زوجة المتهم الثاني راشد معوض توما الذي يشتغل بتجارة الخضروات ويستأجر لذلك محلا مملوكا لغبريال نخله غبريال في شارع ابن رحمون بقسم محرم بك محافظة الاسكندرية وحدث في ظهر يوم الأحد ٣٠ مايو سنة ١٩٤٨ الموافق ٢١ رجب سنة ١٣٦٧ هجرية أن قصد غبريال نخله إلى محل راشد معوض ليطالبه بأجرة هذا المحل نظراً لتأخره في السداد فاستمهله راشد معوض ولكنه ألح في قبض هذه الأجرة المتأخرة فوراً — وأدى ذلك إلى تماسكهما وفي خلال ذلك تمكن غبريال نخله من دفع راشد معوض دفعة قوية أوقعته على الأرض وأخذ يلتي بالكراسي التي كانت بالمحل إلى الطريق العام مصراً على وجوب إخلاء الدكان في الحال وتدخل الناس بين الطرفين فانصرف غبريال نخله عائداً إلى محله الذي يقع على بعد حوالي ١٠٠ متر في نفس الطريق — ولكن راشد معوض مالبث أن تبعه وهو يحمل في يده قطعة الحديد (الدرفيل) التي يستعملها في اغلاق باب محله فلما أدركه في منتصف الطريق بين الدكاكين أهوى بها على رأسه فأصابه اصابة بالغة فوق صيوان أذنه اليسرى بنحو ٥ سنتيمترات وعند ذلك أمسك غبريال نخله بهذه الحديد لينزعها من يد راشد معوض وفي هذه الأثناء أقبل رزق جبرائيل ابن عم غبريال نخله فلما رأى ابن عمه مصاباً انقض على راشد معوض بآلة حادة كانت معه وجعل يقطعها بها قاصداً قتله فأصابه في جنبه الأيمن وتحت ثديه الأيمن وفي عنقه فوق وقع هذا الأخير على الأرض متأثراً باصاباته» وبعد أن تعرض للدفاع الطاعن قال « إن الدفاع أثار حالة الدفاع المنصوص عنها في المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات وقال ان هذا المتهم على فرض وجوده في مكان الحادث وعلى فرض وقوع هذا التعدي منه انما كان في حالة دفاع شرعى عن ابن عمه غبريال نخله وقد رآه مصاباً بملك الإصابة الجسيمة التي كانت تسيل منها دماؤه وأن غبريال نخله قرر في الجلسة أنه تمكن من أخذ الدرفيل الحديد من يد المتهم الثاني بعد أن أصابه في رأسه . وقد شهد

الشهود بأن المتهم الأول رزق جبرائيل انما حضر بعد حدوث هذه الإصابة فيكون مركز المتهم الأول في هذا الوضع مركز المعتدى على راشد معوض لا مركز المدافع عن غريال نخله الذي كان الاعتداء عليه قد وقع وانتهى والذي كان قد استخلص من يد خصمه الأداة التي اعتدى بها عليه وأصبح هو المسلح كما أصبح خصمه هو الأعرل من السلاح . ولذلك يتعين عدم الأخذ بدفاع المتهم الأول أيضا في هذا الصدد » ولما كان ما أوردته المحكمة من وقائع تبرر بها نفي قيام حالة الدفاع الشرعى لدى الطاعن لا تتفق وما ذكرته من الوقائع التي حصلت من التحقيقات وسطرتها في صدر الحكم مما لا يمكن لمحكمة النقض مع هذا التناقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة واقعة الدعوى ولاضطراب العناصر التي أوردتها الحكم عنها وعدم استقرارها الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . لما كان الأمر كذلك فان الحكم يكون معيبا متعينا نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٣٥٥)

القضية رقم ٢٨٠ سنة ٢١ القضائية :

مواد مخدرة . القصد الجنائى . متى يعتبر متحققا ؟ . مثال للقصور فى الاستدلال على توفره .

إن القصد الجنائى فى جريمة احراز المخدر لا يتوافر الا بتحقيق الحيازة المسادية وعلم الجنائى أن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا . فاذا كان الحكم قد اقتصر فى الاستدلال على توافر جريمة الإحراز فى حق الطاعنة

على ما ذكره من أن المخدر ضبط في قنطرة خاص بها بدليل وجود مصاغه فيه وبدليل احتفاظها بمفتاحه وعلى ما قاله من أنه سواء أكان المخدر للمتهم الأول الذي قضى ببراءته أم لوالدة الزوجة فان الذي لاشك فيه أن أحدهما قد مكنته صلته بالطاعة من ايداع المخدر عندها وأنها هي التي تولت حفظه في خزانة حليها ونقودها عاريا ظاهرا ، فهذا قصور في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : ١ — السيد محمد عثمان الشهير بالسنبوش و ٢ — حميده فرج سويلم (الطاعة) بأنهما بدائرة قسم مينا البصل . أحرزا جواهر مخدرة « حشيشا » بدون مسوغ قانوني ، وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ و ٣٥-٦ ب ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح المخدرات الجزئية دفع الحاضر مع المتهمين بيطان إذن التفتيش لعدم جديده التحريات التي تقدم بها الضابط . والمحكمة قضت فيها ببراءة المتهمين ومصادرة المخدر المضبوط وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات فاستأنفت النيابة ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت عملا بمواد الاتهام بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول والغائه بالنسبة للمتهم الثانية وحبسها سنة مع الشغل وتغريمها ٢٠٠ جنيه مع تأييد المصادرة فطعن الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض الخ . . .

المحكمة

... حيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصر البيان في توفر ركن جريمة الإحراز سواء من الناحية المادية أو المعنوية فقد قالت المحكمة إن القمطر الذي وجد فيه المخدر خاص بالطاعة في حين أنه في الواقع

متعلق بسكان المنزل جميعا . ولم يبين الحكم كيفية اتصال الطاعنة بما وجد به من المخدر أو قيامها بأى عمل إيجابي يمكن مؤاخذتها عليه .
وحيث إن الحكم المطعون فيه اقتصر في الاستدلال على توافر جريمة الإحراز في حق الطاعنة على ما ذكره من أن المخدر ضبط في قمطر خاص بها بدليل وجود مصاغها فيه وبدليل احتفاظها بمفتاحه وما قاله من أنه سواء أكان المخدر للمتهم الأول الذى قضى ببراءته ، أم لوالدة الزوجة فان الذى لاشك فيه أن أحدهما قد مكنته صلته بالطاعنة من ايداع المخدر عندها وأنها هى التى تولت حفظه في خزانة حليها ونقودها عاريا ظاهرا .

وحيث إن القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر لا يتوافر الا بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجنائي بأن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا . ولما كان استدلال المحكمة على توافر الجريمة سواء من الناحية المادية أو المعنوية على ما سلف ببيانه لا يؤدي الى ما انتهى اليه ، فان الحكم يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٣٥٦)

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥١

القضية رقم ٥٦٦ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك ومحمد أحمد
غنيم بك المستشارين .

(١) حكم بالبراءة . اشتمال الحكم الاستثنائي على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية
بالإدانة المقضى بها ابتدائيا . يكنى .

(ب) شهود لم تعتمد المحكمة على أقوالهم . يكنى لا طراحها أن تقول عنهم إن أقوالهم سماعية
ولأنهم من أقارب المجنى عليه .

(ج) قوة الشيء المحكوم فيه . حكم بالبراءة في دعوى بلاغ كاذب من متهم بسرقة ضد من
اتهمه . حكم ببراءة المتهم في السرقة . لا تأثير للحكم الأول على دعوى السرقة .

١ — يكنى لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون قد اشتمل على ما يدل على عدم
اقتناع المحكمة الاستئنافية بالإدانة السابق القضاء بها .

٢ — مادامت المحكمة لم تعتمد على أقوال الشهود فيكنى لا طراح هذه الأقوال
أن تقول عن هؤلاء الشهود إنهم أقارب وأصهار المجنى عليه وإن أقوالهم سماعية
لا يصح التعويل عليها .

٣ — الحكم الصادر بالبراءة في دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة من المتهم
بسرقه عقد ضد من اتهمه بالسرقه بأنه أبلغ في حقه كذبا بالسرقه لا تأثير له
على دعوى السرقة وهي المعتبرة أنها الأصل فيه ، وقد كانت الدعويان تنظران
معا مما كان مقتضاه حتماً تأثير الأولى بالثانية ووجوب انتظار الفصل في دعوى
موضوع الإخبار الأمر الذي يترتب عليه أنه لا يمكن القول بتعدى أثر الحكم
الأول الى دعوى سرقة ليكون له قوة الشيء المحكوم به فيها بحيث إذا ما قضى
فيها بالبراءة نحشى التحدى بتضارب الحكمين .

الوقائع

رفع المدعى بالحق المدني (الطاعن) هذه الدعوى مباشرة على المطعون ضدهما أمام محكمة شبرا الخيرية متهما اياهما بأنهما بدائرة قسم شبرا . الأول : سرق من محمود الحسيني الحصوه عقد بيع صادرا اليه من ماري سمعان المتضمن بيعها له خمسة عشر فدانا والمؤرخ ١٣-١٢-١٩٤٤ — والثانية : انفقت مع الأول على سرقة العقد المذكور اضرارا بمحمود الحسيني الحصوه . وطلبت معاقبتهم بالمادتين ٣١١ و ٣١٨ من قانون العقوبات مع الحكم له بمبلغ ٢٥ جنيا على سبيل التعويض الموقت وفي أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة المذكورة دفع المتهم الأول بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأن الواقعة جنائية . والمحكمة قضت عملا بمادتي الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة والزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ ٢٥ جنيا مصريا والمصاريف المدنية وقد ذكرت في أسباب الحكم أن الدفع في غير محله فاستأنف المتهمان كما استأنفته النيابة وفي أثناء نظر الدعوى دفع محامي المتهمين بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . والمحكمة قضت برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين مما أسند اليهما وبرفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصاريف المدنية عن الدائرتين ومبلغ ٢٠٠ قرش أتعاب محاماه للمتهمين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

.. وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضدهما ورفض دعوى الطاعن المدنية قبلهما جاء باطلا لحطئه في القانون ولقصوره وتناقضه ذلك أن المحكمة لم تأخذ بأقواله وأقوال شهوده بمقولة إنه مجنى عليه وان شهادة الآخرين سماعية مع أنه ليس ما يمنع من الأخذ

بالأولى متى اقتنعت المحكمة بصحتها ومع أنها لم تبين مؤدى أقوال الآخرين حتى يمكن تعرف حقيقة ما قالته عنها . هذا فضلا عن أن هذه الأقوال لم تكن في صميمها وجوهرها سماعية كما قالت المحكمة بل كانت تنصب على صلب الجريمة وخطواتها الأولى والطريق الذى رسم لتنفيذها ولاستدراج الطاعن وابنه الى منزله . ثم إن المحكمة قد استندت الى عدم اتخاذ اجراء رسمى إثر وقوع الحادث للقول ببعد احتمال الواقعة كما يصورها مع أنه في الحقيقة قد قام بالتبليغ عن الحادث في اليوم التالى وان التأخير انما كان بسبب الالتجاء إلى الطرق الودية لاسترداد العقد . ويضيف الطاعن أن المحكمة الاستئنافية لم تفند أسباب الحكم الابتدائى القاضى بالادانة والتعويض وان ماأوردته عن العقد وجواز وجوده تحت يده هو أوضياعه منه وتعمره الادعاء بالواقعة ابتغاء الوصول إلى اقرار به انما هو من قبيل الفروض التى لا تؤيدها الأوراق والتى لا يصح أن تقام عليها الأحكام . كما أن المطعون ضدهما كانا قد رفعوا دعوى مباشرة ضده اتهماه فيها بأنه بلغ كذبا في حقهما عن سرقة العقد فقضت المحكمة ببراءته ورفض دعواهما المدنية وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم استئنافه مما يصبح معه الحكم الصادر بالبراءة في هذه الدعوى معينا لتعارضه وتناقضه مع الحكم الأول إذ يترتب عليه أن الواقعة صحيحة وغير صحيحة في آن واحد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة كما رواها الطاعن في دعواه وناقش الأدلة وأقوال الشهود وفند أسباب الحكم الابتدائى وانتهى في الدعوى الخنائية إلى القول « بأن التهمة مبنية على أقوال المدعى المدنى وحده » ، وما أقوال من عداه من توفيق أفندى جبر أو منصور أفندى محمد حسن أو غيرهما من الشهود الذين سئلوا في التحقيق الاسماعية عنه هو استقوها منه كما يقولون وهم من أقاربه واصهاره باعترافهم في التحقيق وأمام محكمة أول درجة . فأقواله وحدها لا تكفى لقيام التهمة قبل المتهمين ولاسيا للنزاع القائم بين الفريقين على الباقي من الثمن يضاف إلى هذا أن الواقعة كما يصورها المدعى بعيدة الاحتمال

والا لاتخذ على أثر وقوعها اجراء رسميا يضمنى على ادعائه صبغة الحد وهو كما يقول مجنى عليه فى سرقة عقد كبير القيمة وفى تهديد بضرب النار . ولا محل لما ذهبت اليه محكمة أول درجة من المقارنة بين مصلحة المتهمين فى فقدان العقد ومصلحة المدعى فى كسب الوقت فهى فضلا عن عدم صلاحيتها كدليل على الادانة فبيناها أن العقد فى الفرضين مفقود وهو ما لم يقم عليه دليل فقد يكون تحت يد المدعى إلى الآن كما يكون قد ضاع منه فعمد إلى هذا الادعاء ابتغاء الوصول إلى اقرار به مع اثارة النزاع على الباقي من الشئ . لما كان الأمر كذلك وكان مأوردته المحكمة من شأنه أن يؤدى الى النتيجة التى رتبها عليه فلا محل لما يشيزه الطاعن فى هذا الخصوص لأنه جدل فى مه ضوع الدعوى مما لاشأن لمحكمة النقض به ويكفى لسلامة الحكم أن يكون قد اشتمل على مايدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالادانة السابق القضاء بها كما يكفى ما قالته المحكمة عن الشهود الآخرين وانهم أقارب وأصهار وأن أقوالهم شماعية لا يصح فى نظرها التعويل عليها دون حاجة لبيان مؤدى أقوالهم مادامت لم تستند إلى هذه الأقوال فى حكمها أما وهى لم تعتمد على شئ من أقوالهم فلم تكن مكلفة بأن تذكر شيئا عنها أكثر من القول بما يفيد اطراحها لعدم الاطمئنان اليها . وأما ما يشير اليه الطاعن عن قيام الحكم على الفروض والاحتمالات فردود بأن ذلك انما كان منه فى سبيل الرد على أسباب الحكم الابتدائى الذى قضى بالادانة والتعويض ومن جهة أخرى فهى فروض لاتتصل بذات الواقعة موضوع التهمة ، وليس ثمة ما يمنع المحكمة من استخلاصها من الوقائع المطروحة مادام الاستخلاص سائغا — وأما مايقوله عن الحكم الصادر فى دعوى البلاغ الكاذب فلا محل له اذ لاتأثر لهذا الحكم على دعوى السرقة وهى المعتبرة انها الأصل فيه وقد كانت الدعويان تنتظران معا — على حد ما قاله المطعون ضدهما بالجلسة وهو ما لم يعترض عليه الطاعن مما كان مقتضاه حتما تأثر الأولى بالثانية ووجوب انتظار الفصل فى دعوى مه ضوح الإخبار ويزتب على ذلك أنه لا يمكن القول بتعدى أثر الحكم الأول إلى هذه

اندعوى ليكون له قوة الشيء المحكوم به فيها أو التحدى بخشية تضارب الأحكام
مما لا يصح معه النعى على الحكم الصادر فى الدعوى الحالية لهذا السبب .
وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعا .

(٣٥٧)

القضية رقم ١٨٢٧ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :-
أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، وفهمى إبراهيم عوض بك ، ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

(أوب) شيوعية . المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . صدره صحيفا من حيث
الشكل . تقدير موجبات الإسراع مترك للسلطة التنفيذية .

(ب) القول بخاتمة هذا المرسوم للأداة ١٤ من الدستور . غير سديد .

(د) تفتيش . إذن مبنى على التحريات الدالة على ترويج شخص للذهب الشيوعى . صحیح .

(هـ) تفتيش . صدور الإذن باسم شخص اشتهر به فى المحيط الذى يعمل فيه . لا يندح .

فى صحته .

(و) شيوعية . القانون لا يشترط أن يكون الجانى قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة والعنف .

يكفى أن يكون استعمال القوة والعنف والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى تحقيق الغرض .

(ز) سرية الجلسة . للحكمة أن تجعل الجلسة سرية للحفاظ على النظام العام .

١ - ان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ قد صدر على الصورة
التي فرضتها المادة ٤١ من الدستور إذ أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان
من السلطة التنفيذية ونشر فى الجريدة الرسمية وصار تقديمه للبرلمان فى دورته
العادية التالية لصدوره . والبرلمان بمقتضى المادة ٤١ المذكورة هو صاحب الحق

في اسقاط مثل تلك المراسيم بمجرد عدم اقرارها من أحد مجلسيه ، وهذه المادة لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى كما فعلت حين رتب زوال قوة القانون عن المراسيم التى لاتعرض على البرلمان فى أول انعقاد له أو على عدم اقرارها من أحد المجلسين . واذن فالقول بأن هذا المرسوم باطل شكلا قول غير سليم .

٢ — ان المادة ٤١ من الدستور قد أعطت السلطة التنفيذية تقدير موجبات الاسراع فى اتخاذ التدابير التى لاتحتمل التأخير ، واذا مااستعملت هذه السلطة هذا الحق المخول لها ثم عرضت المرسوم على البرلمان فى أول اجتماع له وهو صاحب الحق فى اسقاطه بعدم اقراره من أحد مجلسيه فانه لايسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل فى تقدير تلك الموجبات .

٣ — ان القول بأن هذا المرسوم مخالف للمادة ١٤ من الدستور مردود بأن تلك المادة اذ نصت على أن حرية الرأى مكفولة قد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون فى حدود القانون . ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لايمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد الا فى حدود احترام كل منهم للحريات غيره . واذن فان من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . ولما كانت أحكام المرسوم سالف الذكر لاتمس حرية الرأى ولا تتجاوز ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التى تضمن عدم المساس بحريات غيره فان القول بمخالفة هذا المرسوم لحكم هذه المادة لا يكون له محل .

٤ — يكفى لصحة إذن النيابة بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيش مسكنه . فاذا كان طلب الاذن مبنيًا

على وقوع جريمة الترويج لمذهب الشيوعى الذى من مقاصده قلب نظم الدولة بالعنف والقوة فان النيابة اذا أذنت بالتفتيش لا تكون قد أخطأت فى القانون .

٥ — إن صدور إذن التفتيش باسم شخص معين لا يقدح فى سلامة الحكم ما دام قد استظهر أن من وقع عليه التفتيش قد اشتهر بهذا الاسم فى البيئة الشيوعية وأنه يتراسل به فى محيط الجمعية التى ينتمى اليها .

٦ — مادام الحكم قد استظهر أن الطاعن عضو عامل فى جمعية بالمملكة المصرية ترمى إلى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات وإلى محو الرأسمالية والملكية الفردية والقضاء على الأسس الاجتماعية المصرية وقلب نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية ، وذلك باستعمال القوة والعنف عن طريق تسليخ العمال والقيام بثورة مسلحة لتحقيق تلك الأغراض غير المشروعة وأن الطاعن يروج لتلك المبادئ بكتابة نشرات وتقارير شهية ، فانه يكون قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها اذ القانون لا يشترط أن يكون الجانى قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة أو العنف أو أن تكون المؤسسة المنضمة اليها قد قامت فعلا بشئ من ذلك بل يكفى فى القانون أن يكون استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا فى تحقيق تلك الأغراض .

٧ — ان كلمة « الآداب » الواردة فى المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فى مقام سرية الجلسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام تدخل فى مدلولها . واذن فسواء أكان الشارع قد ذكر فى هذا المقام عبارتي « الآداب » و «محافظة على النظام العام » كما فى المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء والمادة ١٢٩ من الدستور أو ذكر هاتين العبارتين و « حرمة الأسرة » كما فى المادة ١٢١ من قانون المرافعات أم كان قد اقتصر عن لفظ « الآداب » كما فى المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فانه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة انضما إلى جمعية بالمملكة المصرية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وإلى القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظام الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك وذلك بأن انضما إلى جمعية سرية تعمل على القضاء على طبقة الملاك للدولة والرأسمالية وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق والغاء الملكية الخاصة بوسائل الانتاج ونقلها للدولة كل ذلك عن طريق خفاق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم في روسيا وبالأسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين في الثورة الروسية وبتحريض العمال على الاغتصاب والاعتداء على حق الغير وتحريضهم على بغض طائفة الملاك والرأسماليين تحريضا من شأنه تكدير السلم العام وكذلك روجا في المملكة المصرية لتغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية ولتسويد طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وللقضاء على طبقة اجتماعية ولقلب نظم الدولة الأساسية الاجتماعية والاقتصادية ولهدم النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظا في ذلك بأن انضما إلى الجمعية السرية سالفة الذكر وهى تعمل على ترويج مثل هذه المبادئ عن طريق اصدار نشرات وتأليف خلايا وترويج الأفكار التى من شأنها قيام حكم الطبقة العاملة في مصر وسلطانها المطلق والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والغاء الملكية الخاصة بوسائل الانتاج اتباعا للبرنامج الثورى الذى نادى به لينين وستالين واقتفاء لأسلوبهما الثورى الذى حقق هذا الانقلاب في روسيا السوفيتية . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٩٨-١ فقرة ثالثة و٩٨-ب فقرة أولى و٩٨-هـ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات

مصر دفع المتهمون ببطلان التفتيش . والمحكمة قضت عملاً بمواد الانهام والمادة ٩٨-٥ و ٢ من قانون العقوبات أولاً : برفض الدفع المقدمة من الدفاع فيما يتعلق ببطلان التفتيش وثانياً : بمعاقة كل من المتهمين حامد عبد الحليم حامد ومحمود موسى محمود بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وأمرت بحل التشكيلات التي انضم إليها المتهمان واغلاق أمكنتها ومصادرة الأوراق التي ضبطت معهما وغيرها : بل في ارتكاب الجريمة وتغريم كل من المتهمين خمسين جنيهاً . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

(عن الطاعن الأول)

... حيث إن الوجهين الأولين من طعن هذا الطاعن ومحاميه يتحمل في القول بأن الحكم المطعون فيه اذ طبق المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ على واقعة الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن هذا المرسوم باطل شكلاً لمخالفته لنص المادتين ٢٥ و ٤١ من الدستور وباطل موضوعاً لمخالفته للمادتين ١٢ و ١٤ منه ويقول محاميه إن الحكومة أجازت لنفسها اصداره استناداً إلى الرخصة الممنوحة للسلطة التنفيذية في المادة ٤١ من الدستور . وانه لما كانت هذه المادة تستلزم لاستعمال هذه الرخصة أن يحصل بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب اتخاذ تدابير لا تتحمل التأخير وتوجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض المرسوم عليه وكان لم يقع حادث ظاهر أو خفي يوجب اتخاذ مثل تلك التدابير العاجلة وكان البرلمان لم يدع للانعقاد لدور غير عادي لعرض هذا المرسوم عليه فانه لا تكون له قوة القانون وبالتالي فلا يسوغ للمحاكم تطبيقه . ولا يغير من ذلك النظر أن الحكومة قد عرضت ذلك المرسوم على البرلمان عند انعقاده في دورته العادية ولم يصدر من أي المجلسين إلى الآن قرار بالموافقة عليه أو بإبطاله إذ لا يمكن أن يقال بأن اجازة صدرت من البرلمان تصحح البطلان الذي لحقه بعدم دعوة البرلمان لدورة غير عادية لأن هذه

الاجازة لاتكون الا بموافقة صريحة عليه وان قيل بأن المناقشة فى مدى هذه الاجازة هى مناقشة فى موضوع القانون لافى شكله فان المحاكم المصرية غير مملوعة من بحث دستورية القوانين شكلا وموضوعا .

وحيث ان هذا الوجه مردود (أولا) بأنه من الناحية الشكلية فان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ قد صدر على الصورة التى فرضتها المادة ٤١ من الدستور إذ أنه صدر بين دورى انعقاد البرلمان من السلطة التنفيذية ونشر فى الجريدة الرسمية وصار تقديمه للبرلمان فى دورته العادية التالية لصدوره . لما كان ذلك . وكان البرلمان بمقتضى المادة ٤١ سائلة الذكر هو صاحب الحق فى اسقاط مثل تلك المراسيم بمجرد عدم اقرارها من أحد مجلسيه . وكانت تلك المادة لم ترتب جزاء على عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى كما فعلت حين رتب زوال قوة القانون عن المراسيم التى لا تعرض على البرلمان فى أول انعقاد له أو على عدم اقرارها من أحد المجالسين فان ما جاء فى الطعن من ناحية الشكل لا يكون سديدا (وناثيا) بأنه من ناحية الموضوع فان المادة ٤١ من الدستور قد أعطت للسلطة التنفيذية تقدير موجبات الاسراع فى اتخاذ التدابير التى لا تحتل التأخير وبأن هذه السلطة اذ استعملت هذا الحق المخول لها تم عرضت المرسوم على البرلمان فى أول اجتماع له وهو صاحب الحق فى اسقاطه بعدم اقراره من أحد مجلسيه فانه لا يسوغ لسلطة أخرى أن تتدخل فى تقدير تلك الموجبات أما القول بمخالفة هذا المرسوم للمادة ١٤ من الدستور فردود بأن تلك المادة إذ نصت على أن حرية الرأى مكفولة فقد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون فى حدود القانون ، ذلك لأن حرية الاعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد الا فى حدود احترام كل منهم لحريات غيره وإذن فان من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . لما كان ذلك

وكانت أحكام المرسوم السالف الذكر لاتمس حرية الرأى ولا تتجاوز ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التى تضمن عدم المساس بحريات غيره فان مايشير الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى من هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتمد فى ادانة الطاعن على الدليل المستمد من تفتيش باطل ذلك لأن طاب الاذن بالتفتيش لم يبن على وقوع جريمة حتى كان يصح للنيابة أن تأذن به وانما كان مقصورا على القول بأن الضابط علم أن شخصا اسمه رشدى يعتنق المبادئ الشيوعية ويعمل على ترويج هذه المبادئ وله نشاط ظاهر فى الحركة الشيوعية وهو حذر فى اتصالاته ومن يطلق عليهم اسم محترف شيوعى . وهذه العبارة لاتتضمن بذاتها توافر العناصر المكونة للجريمة التى نص عليها القانون التى دين بها الطاعن يضاف إلى ذلك أن المدافعين عن الطاعن دفعا أمام محكمة الموضوع ببطلان التفتيش لأن الاذن به صدر ضد شخص آخر غير الطاعن اسمه رشدى ولذا فان البوليس يكون قد فتش منزله هو بغير إذن من النيابة .

وحيث إنه يكفى لصحة إذن النيابة بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم بتحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وان هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيش مسكنه ولما كان طلب الاذن لمبني على وقوع جريمة الترويج للمذهب الشيوعى الذى من مقاصده قلب نظم الدولة بالعنف والقوة فان النيابة إذ أذنت بالتفتيش لاتكون قد أخطأت القانون — أما ماقاله الطاعن من أن إذن التفتيش قد صدر ضد شخص آخر سواه اسمه « رشدى » فردود بأن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن قد اشتهر بهذا الاسم فى البيئة الشيوعية وهو يتراسل به فى محيط الجمعية التى ينتمى إليها .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في القول بأن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذى دين الطاعن على مقتضى نصوصه يتطلب أن يكون المتهم نفسه هو الذى استعمل القوة أو ركن إليها أو استعان بها لتحقيق الأغراض الغير المشروعة المبينة بالقانون أو أن تكون المنظمة التى انضم إليها قد استعانت بالقوة فعلا لتحقيق تلك الأغراض ولم يثبت في الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد بدر منه شئ من ذلك واذن فتكون الجريمة التى دين بها قد فقدت ركنا من أركانها ويكون الحكم المطعون فيه إذ دانه بها قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن عضو عامل في جمعية بالمملكة المصرية ترمى إلى سيطرة طبقة العمال على غيرها من الطبقات وإلى محو الرأسمالية والملكية الفردية والقضاء على الأسس الاجتماعية المصرية وقلب نظام الحكم من ملكية إلى جمهورية وذلك باستعمال القوة والعنف عن طريق تسليح العمال والقيام بثورة مسلحة لتحقيق تلك الأغراض الغير مشروعة وأن الطاعن يروج لتلك المبادئ بكتابة نشرات وتقارير شهرية فانه يكون بذلك قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دانه بها إذ القانون لا يشترط أن يكون الجانى قد قام بالفعل بعمل من أعمال القوة أو العنف أو أن تكون المؤسسة المنضم إليها قد قامت فعلا بشئ من ذلك بل يكفى في القانون أن يكون استعمال القوة أو الارهاب والوسائل الغير المشروعة ملحوظا في تحقيق تلك الأغراض .

وحيث إن الطاعن يضيف في الطعن الذى قدمه بنفسه وجها آخر هو أن شاهدة الاثبات ما كان يصح التعويل على شهادتها للتناقض الباطنى في أقوالها .

وحيث إن هذا لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه من محكمة النقض إذ الطاعن لم يبين وجه التناقض الذى يزعمه واذن فان ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

عن الطاعن الثاني

وحيث إن الطاعن الثاني قد قدم بنفسه أسبابا للطعن لا تخرج عن الأسباب المقدمة من الطاعن الأول والتي سبق الرد عليها وأضاف أن محاكمته كانت في جلسة سرية وهو أمر يتعارض مع ما أوجبه القانون بالمادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات .

وحيث إنه لما كان الثابت في محضر الجلسة أن ممثل النيابة العمومية قد طلب من المحكمة جعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام عملا بالمادة ١٢١ من قانون المرافعات واعتراض الدفاع على ذلك الطلب والمحكمة بعد المداولة أصدرت قرارها بجعل جلسة المحاكمة سرية للسبب الذي أبدته النيابة ولما كانت كلمة « الآداب » الواردة في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات في مقام سرية الجلسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام العام قد دخل في مدلولها . واذن فسواء أكان الشارع قد ذكر في هذا المقام عبارتي « الآداب » و « محافظة على النظام العام » كما في المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء والمادة ١٢٩ من الدستور أو ذكر هاتين العبارتين و « حرمة الأسرة » كما في المادة ١٢١ من قانون المرافعات أم كان قد اقتصر على لفظ « الآداب » كما في المادة ٢٣٥ من قانون تحقيق الجنايات فإنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

وحيث إن الوجه الأول من الطعن المقدم من محامي هذا الطاعن يتحصل في القول بأن التفتيش الذي أجراه الكونستابل على الطاعن نفسه وقع باطلا لأنه حين اتخذ هذا الإجراء ما كان يعلم أن النيابة قد أصدرت إذنها به وأن انقطاع الصلة على تلك الصورة بين من أجرى التفتيش وبين الاذن الصادر به يجعل التفتيش باطلا لصدوره من شخص لا يملكه واذن فما كان يصح الاعتماد على الدليل المستمد منه في الادانة .

وحيث إن المدافع عن الطاعن تقدم بهذا الدفع أمام محكمة الخنايات وقد رفضته وقالت في ذلك « انه لا محل للتعرض لهذه الواقعة إذ الثابت من الأوراق » ان المتهم الثانى (الطاعن) محمود موسى محمود وصل إلى القسم بناء على تكليف ممن صدر اليه الأمر بضبطه وان أحدا لم يتم بتفتيشه لأنه كان مضبوطا وانما جرى التفتيش بعد أن قام المتهم باخراج ورقة من جيبه ومضغها إخفاء لمحتوياتها وطمسا لمعالمها وهو بتصرفه هذا قد انتقل إلى حالة تلبس تجيز تفتيشه إذ أن المخبرين على السيد مصطفى وعبد الفتاح ابراهيم السيد شاهدا هذه الواقعة حال ارتكابها وأخرجوا الورقة مبتلة من فم المتهم وسلموها للكونستابل الذى أجرى التفتيش . وحيث إنه لا نزاع في أن هذه الحالة هي حالة من حالات التلبس التى تجيز لرجل الضبطية القضائية التفتيش دون إذن من النيابة ومن ثم يكون الدفع ببطلان التفتيش الواقع على المتهم محمود موسى محمود متعين الرفض « . ومتى كان الأمر كذلك وكانت حالة التلبس تخول رجل الضبطية القضائية اجراء ذلك التفتيش من غير حاجة لصدور الاذن به من النيابة فلا محل لما يشير الطاعن من جدل حول علم الكونستابل حين قام بهذا الاجراء بصدور إذن التفتيش من عدمه .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى من هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد اعتوره خطأ في الاستدلال حين استندت المحكمة إلى أقوال أدلى بها الطاعن أمامها بالجلسة واستخلصت منها ما لا تؤدى اليه وحين عولت على ما لا أصل له في أوراق الدعوى بصدد شخص قال الطاعن عنه أنه زميل له قضى نجه في السجن وقالت المحكمة عنه انه كان مسجوناً لترويجه للمذهب الشيوعى وان الطاعن ينعاه لزمالته له في اعتناق هذا المبدأ مع أن سبب سجنه غير ظاهر في الأوراق ولم تكن المحكمة بتحقيقه .

وحيث إنه لما كانت أقوال الطاعن على ما بين من الاطلاع على محضر الجلسة تؤدى إلى ما استخلصته المحكمة منها في الحكم المطعون فيه استخلاصا

سائغاً — وكان ما قالته المحكمة عن الشخص المشار اليه في وجه الطعن له أصله في الأوراق التي ضبطت مع الطاعنين على ما هو ظاهر من الحكم المطعون فيه ، فان ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون سديدا .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٥٨)

القضية رقم ٨٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

تموين . حيازة صاحب مصنع مكرونة دقيقا غير الدقيق الفاخر نمرة ١ . محظور .

ان المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ تحظر على أصحاب المصانع . . . وأصحاب محال بيع الدقيق . . . أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقا غير الدقيق الفاخر رقم ١ المحددة مواصفاته بالقرار المذكور . فتطبيق هذه المادة على صاحب مصنع مكرونة لا مخالفة فيه للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم اللبان بصفته من أصحاب مصانع المكرونة : حاز دقيقا غير الدقيق الفاخر رقم ١- المحددة مواصفاته قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٥٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . و المواد ٥ ، ١٦ ، ١٩ من اقرار الوزارى رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٧ والمادتين ١١ ،

١٣ من القرار رقم ١٥٦ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة اسكندرية المستعجلة قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل بحروف كبيرة مدة ستة شهور وأمرت بوقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة مدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائياً . فاستأنف . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن « بأنه بصفته من أصحاب مصانع المكرونة حاز دقيقا غير الدقيق الفاخر ١ — المحددة مواصفاته قانوناً » جاء باطلاً لقصوره واختلاله بحق الدفاع وخطئه في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة لم تبين الواقعة المستوجبة للعقوبة ولم ترد على ما دافع به من أن الدقيق المضبوط إنما هو من متخلفات « الأشولة » وكان يمكن منفصل عن محل صناعة المكرونة ولم يكن معداً لصنعها بدليل ما تبين من تحليل عينة المكرونة ذاتها وما ظهر من أن كمية الدقيق المضبوط لا تتجاوز عشر أقات مع أنه يستعمل في صناعته « مائة شوال » كل أسبوع . ويضيف الطاعن أن حيازته للدقيق المخالف للمواصفات غير معاقب عليها إذ أنه ليس بصاحب مطحن أو تاجر دقيق وإنما هو صاحب مصنع لا يسأل إلا عن الدقيق الذي تصنع منه المكرونة أو الذي يعد لصنعها أما ما عداه مما قد يكون مهماً أو مستغنى عنه فإن مجرد حيازته لا تنطوي على جريمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن واطرحه للاعتبارات التي قالها . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص إذ هو في حقيقته جدل يدور حول تقدير

الأدلة في الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه — أما ما يزرعه من الخطأ في تطبيق القانون فردود بأن المادة ١٦ من القرار رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥ التي طبقها المحكمة في حقه تحظر على أصحاب المصانع . . . وأصحاب محل بيع الدقيق . . . أن يستخدموا في صناعتهم أو يعرضوا للبيع أو يحوزوا بأية صفة كانت دقيقاً غير الدقيق الفاخر ١ المحددة مواصفاته بالقرار .
وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٥٩)

القضية رقم ٨٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة ،
أحمد فهدى إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم إبراهيم عوض بك ، ومحمد أحمد
غنيم بك المستشارين :

(أ) حكم . خطؤه في بعض التقارير . لا يؤثر في سلامته . مثال .
(ب) إثبات . الاعتماد على قول للشاهد أو لثمة في التحقيقات الأولية دون قول آخر له
بالجلسة . يصح .

١ — ليس مما يؤثر في سلامة الحكم أن يصف مسافة تبلغ كيلومتراً بقوله
إنها مسافة يسيرة .

٢ — لا يؤثر في سلامة الحكم أن تعتمد المحكمة على قول للشاهد أو للمتهم
في التحقيقات الأولية متى اطمأنت إليه وأن تطرح مالا تظمن إليه من قول
آخر له ولو صدر منه أمامها بالجلسة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من ١ — سعد سليم فرج الله (الطاعن) و ٢ — محمد
عبد الصالحين محمود و ٣ — شعبان عبد العظيم عبد الواحد و ٤ — زينب أحمد

عبد الله بأنهم بناحية عطف حيدر مركز القشن المتهمان الأول . الثاني شرعا في قتل المتهمين الثالث والرابع عمدا بأن أطلقا عليهما أعيرة نارية قاصدين قتلها فاحداثا بهما الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادتهما فيه هو مبادرتهما بالعلاج وقد تقدمت هذه الجناية جناية أخرى هي أنهما مع المتهمين الثالث والرابعة سرقوا القطن المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات المملوك لمحمد سليمان دوار حالة كون أحدهم يحمل سلاحا ناريا ظاهرا (بندقية) الأمر المنطبق على المادة ٣١٦ عقوبات . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمة الاثنين الأولين بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤ من قانون العقوبات ومحاكمتهم جميعا بالمادة ٣١٦ من نفس القانون فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت فيها حضوريا بتاريخ ١٨ - ١١ - ١٩٥٠ عملا بمواد الاتهام بالنسبة للأول والثالث والرابعة مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات للأول والمادة ٢٠٥ - ٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للثاني - أولا : بمعاقة سعد سليم فرج الله بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين - ثانيا : ببراءة محمد عبد الصالحين محمود مما أسند اليه - ثالثا : بمعاقة كل من شعبان عبد العظيم عبد الواحد وزينب احمد عبد الله بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن وجهى الطعن يتحصلان في القول بأن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن إلى غير الثابت في الأوراق فان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى قال انها ثابتة من أقوال المتهمين الثالث والرابعة ومن المعاينة وأورد أقوال المتهم الثالث من أن الطاعن بعد أن أطلق عليه المقدوفات النارية . سحق على ركبتيه من الحقل الذى قارفوا فيه جميعا سرقة القطن ولكنه لم يستطع الـ وصول إلى منزله لحسامة اصابته فبقى في حقل آخر يبعد عن مكان السرقة

بمسافة يسيرة مع أن الثابت من المعاينة — على ماورد بالحكم أن المسافة بين الحقلين قدرت بنحو كيلومتر وهو مالا يمكن اعتباره — كما ذهب اليه الحكم — مسافة يسيرة يضاف إلى ذلك أن الحكم اعتمد على أقوال المتهمين الثالث والرابعة في التحقيقات الأولية بصدد واقعة السرقة واطرح أقوالها عنها بالجلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالشروع في القتل العمد قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوتها وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مرتب عليها ولذا فإن مايشير الطاعن لا يكون سوى جدل في أدلة الدعوى ومبلغ الاطمئنان اليها مما لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض . هذا وليس مما يؤثر على سلامة الحكم ان وصف مسافة الكيلومتر بقوله انها مسافة يسيرة كما لا يؤثر على سلامته أن تعتمد المحكمة على قول للشاهد أو المتهم في التحقيقات الأولية متى اطمأنت اليه وأن تطرح ما لا تطمئن اليه من قول آخر له ولو صدر منه أمامها بالجلسة . وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٦٠)

القضية رقم ٩٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة : أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ، المستشارين .

إثبات . شاهد وحيد في الدعوى . تخلفه عن حضور المحاكمة في بدء حصولها . الاكتفاء بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولية . حضوره بعد ذلك وسماعه . قول الحكم إن الشاهد لم يحضر واعتماده على أقواله في التحقيقات الأولية مع مخالفتها لما أدلى به أمامها . عيب في الاجراءات .

إذا كان الثابت في محضر الجلسة ان الشاهد الوحيد في الدعوى تخلف عن الحضور في بدء المحاكمة فاكتفى بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولية ،

ثم مالبث أن حضر وسمعت أقواله تفصيلاً ، ومع ذلك فإن الحكم اعتمد في إدانة الطاعن على أقوال الشاهد بالتحقيقات الأولية — وهي تخالف أقواله بالجلسة — قائلاً ان ذلك الشاهد لم يحضر الجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة فذلك مفاده أن المحكمة حين أصدرت الحكم المطعون فيه لم تلتفت إلى أن هذا الشاهد حضر الجلسة وأدى الشهادة أمامها وانها لم تدخل هذه الشهادة في تقديرها وبذلك تكون قد حكمت في الدعوى دون الالمام بكافة عناصرها . وهذا مما يعيب المحاكمة ويبطل الحكم .

الوقائع

أنهت النيابة العامة كلا من : ١ — غنيمى جبر يوسف (الطاعن) ٢ — سيد غنيمى جبر يوسف انهما بدائره مركز الصف مديرية الحيزة — أولاً — أحرزا سلاحاً نارياً « بندقية ايطالية مششخنة » تطلق الرصاص بغير ترخيص ثانياً — أحرزا مسدساً مششخناً بغير ترخيص . ثالثاً — أحرزا بغير ترخيص الذخيرة الموضحة بتقرير الطبيب الشرعى . وطلبت من قاضى الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ١ و ٣/٩ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٩ عن التهمة الأولى و ٥ و ٨ و ١٠ و ١٢ من هذا القانون عن التهمتين الثانية والثالثة فقرر بذلك . ومحكمة جنایات الحيزة قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ - ٢ بالنسبة للهمتين الثانية والثالثة والمادة ١٧ من قانون العقوبات وبالمادة ٥٠ - ٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات للثانى بمعاقبة غنيمى جبر يوسف بالحبس مع الشغل مدة سنتين والمصادرة وببراءة سيد غنيمى جبر يوسف مما أسند اليه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه على الرغم مما هو ثابت فى محضر الجلسة من أن رجل البوليس الذى أجرى التفتيش حضر

أثناء المحاكمة وسمعت أقواله أمام المحكمة بالجلسة فان الحكم قال إن هذا الشاهد لم يحضر وان أقواله بالتحقيقات تليت بموافقة الدفاع والنيابة ثم اعتمد في ادانته الطاعن على أقواله بتلك التحقيقات مع أن ما شهد به بالجلسة يختلف عما أدلى به في التحقيقات بصدد حيازة الحجرة التي ضبطت بها الأسلحة موضوع الاتهام وهل هي حجرة نوم الطاعن أم هي لابنه الذي كان متهماً معه وقضى ببراءته وهذا منه قصور يعيبه

وحيث إنه لما كان الثابت في محضر الجلسة أن الشاهد المشار اليه في وجه الطعن وقد كان الشاهد الوحيد في الدعوى تخلف عن الحضور في بدء المحاكمة فاكتفى بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولية ولكنه ما لبث أن حضر وسمعت أقواله تفصيلاً ولكن الحكم المطعون فيه اعتمد في ادانة الطاعن على أقواله بالتحقيقات الأولية وقال ان ذلك الشاهد لم يحضر بالجلسة ولذلك تليت أقواله أمام المحكمة بموافقة النيابة والدفاع ثم أورد ما ذكره هذا الشاهد بتلك التحقيقات دون أقواله بالجلسة مما يفيد أن المحكمة حين أصدرت الحكم المطعون فيه لم تلتفت إلى أن هذا الشاهد حضر بالجلسة وأدى الشهادة أمامها وبالتالي لم تدخل هذه الشهادة في تقديرها ، ولما كان الواضح من محضر الجلسة أن أقوال الشاهد بالجلسة تختلف عن أقواله في التحقيقات الأولية التي اعتمدت عليها المحكمة فانها بذلك تكون قد حكمت في الدعوى بدون الاثام بكافة عناصرها مما يعيب المحاكمة ويرجب نقض الحكم .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى التحدث عن باقي أوجه الطعن .

(٣٦١)

القضية رقم ٩١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا ، رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

دفاع شرعى . تمسك المتهم به . إدانته دون رد عليه . قصور .

إذا كان الثابت فى محضر الجلسة أن محامى الطاعن قال ان المحنى عليه وأخاه
حضرا اليه بالأرض التى فى حيازته والتى يتنازعون على زراعتها لمنع حيازته واعتدى
عليه ثانيهما وأنه إذا ما رد هذا الاعتداء فانه يكون فى حالة دفاع شرعى ،
وكانت المحكمة قد أدانت المتهم دون أن تتحدث عن هذا الدفاع الذى كان
يقتضى منها إذا لم تر الأخذ به أن ترد عليه صراحة فى حكمها فان حكمها يكون
قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد السميع يونس عبد الرحيم
(الطاعن) ٢ - محمود راوى محمد بأنهما بناحية القبية التابعة لمركز نجع ا
حمادى مديرية قنا الأول عبد السميع يونس عبد الرحيم ضرب محمود راوى
محمد (المتهم الثانى) عمداً فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى
والذى تخلف عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جزء من العظم الجبهى
لا ينتظر ملؤها بالعظام مما يجعل المخ فى هذه المنطقة خالياً من أهم عامل مكون
لحمايته الطبيعية ويعرض المحنى عليه للتاثر بضربات الشمس ولمضاعفات خطيرة
كالتهاب السحايا وانصرع ويجعل حياته عرضة للمخطر ويقلل من كفاءته على العمل

بحوالى ٨. / والثانى محمود راوى محمدضرب عبد السميع يونس عبد الرحيم
المتهم الأول عمداً فأحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبى والى تقرر
للعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً وطلبت من قاضى الاحالة احالتهما
إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما . الأول بالمادة ٢٤٠ - ١ والثانى بالمادة ٢٤٢ - ١
من قانون العقوبات. فقرر بذلك ومحكمة جنايات قناقضت عملاً بمادتي الاتهام مع
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للاول أولاً : بمعاقبة المتهم الأول
عبد السميع يونس عبد الرحيم بالحبس مع الشغل لمدة سنة . وثانياً بحبس المتهم
الثانى محمود راوى محمد شهراً مع الشغل. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق
النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المدافع
عنه تمسك أمام المحكمة بأنه كان فى حالة دفاع شرعى إلا أنها قضت بادانته
دون أن ترد على هذا الدفاع مع أن ما أوردته من وقائع يفيد قيامه .

وحيث إنه لما كان النابت فى محضر الجلسة أن محامى الطاعن قال إن المحبى
عليه وأخاه حضرا اليه بالأرض التى فى حيازته والى يتنازعون على زراعتها
وذلك لمنع حيازته واعتدى عليه ثانيهما وأنه إذا ما رد هذا الاعتداء فانه يكون
فى حالة دفاع شرعى . لما كان الأمر كذلك وكانت المحكمة قد دانته دون أن
تتحدث عن هذا الدفاع ، فان حكمها يكون قاصراً . إذ أن ذلك الدفاع كان
يقتضى منها إذا لم تأخذ به أن ترد عليه صراحة فى حكمها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٣٦٢)

القضية رقم ٢٦٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة : أحمد فهمى إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وحسن إسماعيل الهضيبي بك ، وفهمى إبراهيم عوض بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

حكم . تسببه دفاع موضوعي . عدم التعرض له . لا يؤثر على سلامة الحكم . مثال .

إذا كان الطاعن قد اتهم بالتصرف في مواد التموين لغير المستهلكين فتمسك بأن أحداً منهم لم يتقدم بشكوى وأنه كان من الواجب أن تسمع أقوالهم حتى تبين صحة هذا الدفاع الذي لم تتعرض له المحكمة ولم ترد عليه — إذا كان ذلك فإن الدفاع المشار اليه موضوعي مما لا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم السيدة زينب أولاً : تصرف في مواد التموين المخصصة للمستهلكين في غير الغرض المخصصة له ثانياً : لم يمسك سجلاً منتظماً لاثبات أرقام البطاقات وأسماء المستهلكين وتوقيعاتهم بالاستلام طبقاً للنموذج المقرر قانوناً . وطلبت عقابه بالمواد ١/٤-٢ و ٥٤ قرار ٥٠٤ سنة ١٩٤٥ ، ١١٥ سنة ١٩٤٩ و ١ و ٣٦ و ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وإيقاف التنفيذ وبتغريمه مائة جنيه ولصق ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة أشهر على نفقته ،

فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان حاصل وجهي الطعن هو ان الطاعن لم يقصر في صرف مواد التكوين للمستهلكين الذين لم يتقدم أحدهم بشكوى وكان الواجب يقضى بأن تسمع أقوالهم حتى تبين المحكمة صحة دفاع الطاعن — ذلك الدفاع الذي لم تتعرض له المحكمة ولم ترد عليه .

وحيث أنه لا محل لما يثيره الطاعن في طعنه فالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي أخذت عليهما وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوتها ومنى كان الأمر كذلك ، وكان الدفاع المشار اليه في وجه الطعن موضوعياً مما لا يلزم له رد صريح خاص بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة . استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون سديداً وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٦٣)

القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السادة ، أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك
المستشارين .

محال عمومية . محل بيع "علاقة" . حيازة صاحبه جهازاً لاسلكياً فيه دون رخصة . عقابه .

انه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت

المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على انه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية، وكان محل المتهم المعد لبيع « العلاقة » من هذا القبيل اذ يكفي ليكون المحل عاماً أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس، فان حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة تكون معاقباً عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم المحمودية : حاز جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة . وطلبت معاقبته بالمواد ٣٥/٢٨ - ٤٤/٢ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ ومحكمة المحمودية الجزئية قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه فاستأنفت النيابة ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت نيابة اسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تقول في طعنها ان الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده من « حيازته جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة » قد بنى على خطأ في تطبيق القانون ذلك ان المحكمة قد اعتبرت ان محل المتهم ليس من المحال التي يغشاها الجمهور في حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ بناء على ان المشرع انما قصد بهذا النص المحال التي تعد للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم مع أن هذا التفسير غير صحيح اذ يكفي للعقاب أن يكون المحل مما يغشاه الجمهور ويمكن للناس دخوله بغير تمييز

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي لاسبابه اذ قضى ببراءة المطعون ضده قال « وحيث ان القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو

سنة ١٩٤١ قسم المحال العمومية إلى نوعين . النوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي ومحال تعاطي المشروبات على اختلاف أنواعها وعلى العموم المحال المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل . كما يشمل النوع الثاني الفنادق والوكالات والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور . وحيث ان الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القانون آنف الذكر نصت على انه لا يجوز في المحال العمومية العزف على الموسيقى بأي كيفية كانت ولا حيازة جهاز استقبال ولا الرقص ولا الغناء ولا ترك الغير يقومون بذلك إلا بترخيص من المحافظة أو المديرية ثم جاءت بعد ذلك المادة ٤٤ من القانون ذاته ونصت على انه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٨ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محال عمومية . وحيث انه واضح من المحضر ان المتهم علاف أو صاحب « محل علاقة » ولما كان القانون قد نص في المادة ٤٤ على تطبيق أحكام المواد ٢٨ ، ١٨ ، ١٩ على المحال التي يغشاها الجمهور انما يقصد تطبيق هذا النص على المحال التي أعدت للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم . وحيث ان محل العلاقة لا يمكن اعتباره من أي نوع من نوعي المحال العمومية المشار إليها إذ أن المقصود بالنوعين المذكورين المحال العمومية التي يغشاها الجمهور لقضاء بعض الوقت بقصد استماع الموسيقى أو لقضاء غرض من الأغراض التي نص عليها القانون رقم ٣٨ ، أما مثل المحل موضوع الجريمة فانه لا يعد من المحال العمومية المقصودة بالقانون المذكور إذ أنه لم يعد لمثل الأغراض التي قصدها القانون ولذلك لا يمكن أن تطبق عليه أي من مواد القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ ومن ثم فتكون التهمة غير متوافرة أركانها ويتعين براءة المتهم منها . ولما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية . وكان محل المتهم المعد لبيع « العلاقة »

على ما جاء بالحكم - من هذا القبيل فان الواقعة ان ثبتت يكون معاقبا
عليه ا ما دام يكفى ليكون المحل عاماً - كما هو صريح نص المادة ٤٤ سالفه
الذكر أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٣٦٤)

القضية رقم ٢٩٧ سنة ٢١ القضائية :

محال عمومية . محل بيع بقالة . حيازة صاحبه جهازا لاسلكيا فيه دون رخصة . وجوب عقابه

انه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال
العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص ، وكانت
المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على انه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة
المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل
المتهم المعد لبيع البقالة - من هذا القبيل ، اذ يكفى ليكون المحل عاماً أن يكون
مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فان حيازة صاحب هذا المحل جهازاً
لاسلكياً بمحله بدون رخصة تكون معاقبا عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده . بأنه بدائرة قسم المحمودية : حاز
جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة . وطلبت عقابه بالمواد ٢٨ ،
٣٥-٢ ، ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة المحمودية الجزئية قضت
عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه

فاستأنفت النيابة . ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .
فطعنت نيابة اسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعنة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من « حيازته جهازاً لاسلكية بمحله بدون رخصه » قد بنى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة قد اعتبرت أن محل المتهم ليس من المحال التي يغشاها الجمهور في حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بناء على أن المشرع إنما قصد بهذا النص المحال التي تعد للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم مع أن هذا التفسير غير صحيح إذ يكفي للعقاب أن يكون المحل مما يغشاها الجمهور ويمكن للناس دخوله بغير تمييز

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم الاستثنائي لأسبابه اذ قضى ببراءة المطعون ضده قال : « وحيث إن القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ قسم المحال العمومية إلى نوعين . النوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي ومحال تعاطي المشروبات على اختلاف أنواعها وعلى العموم المحال المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل . كما يشمل النوع الثاني الفنادق والوكالات والبسيونات والبيوت المفروشة وما مماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القانون آنف الذكر نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية العزف على الموسيقى بأي كيفية كانت ولا حيازة جهاز استقبال ولا الرقص ولا الغناء ولا ترك الغير يقومون بذلك إلا بترخيص من المحافظة أو المديرية ثم جاءت بعد ذلك المادة ٤٤ من القانون ذاته ونصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محالاً عمومية وحيث أنه واضح من المحضر أن المتهم

يقال أو صاحب محل بقالة ولما كان القانون قد نص في المادة ٤٤ على تطبيق أحكام المواد ٢٨ و ١٨ و ١٩ على المحال التي يغشاها الجمهور إنما يقصد تطبيق هذا النص على المحال التي أعدت للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم . وحيث إن محل « البقالة » لا يمكن اعتباره من أى نوع من نوعي المحال العمومية المشار إليها إذ أن المقصود بالنوعين المذكورين المحال العمومية التي يغشاها الجمهور لقضاء بعض الوقت بقصد استماع الموسيقى أو لقضاء غرض من الأغراض التي نص عليها القانون رقم ٣٨ ، أما مثل المحل موضوع الجريمة فإنه لا يعد من المحال العمومية المقصودة بالقانون المذكور إذ أنه لم يعد لمثل الأغراض التي قصدها القانون ولذلك لا يمكن أن تطبق عليه أى من مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ومن ثم فتكون التهمة غير متوافرة أركانها ويتعين براءة المتهم منها » . ولما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال ، رذنها إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية وكان محل المتهم المعد لبيع البقالة — على ما جاء بالحكم — من هذا القبيل فإن الواقعة إن ثبتت يكون معاقباً عليها مادام يكفي ليكون المعاقب عاماً — كما هو صريح نص المادة ٤٤ سالفة الذكر أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس .

وحيث أنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه

(٣٦٥)

القضية رقم ٢٩٩ سنة ٢١ القضائية :

محال عمومية . محل بيع خبز . حيازة صاحبه جهاز استقبال فيه دون رخصة . معاقبه .

انه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص وكانت

المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق احكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية وكان محل المتهم المعد لبيع الخبز من هذا القبيل إذ يكفي ليكون المحل عاما أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس ، فان حيازة صاحب هذا المحل جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة تكون معاقباً عليها .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم المحمودية : حاز جهازاً لاسلكياً بدون رخصة .

وطلبت عقابه بالمواد ٢٨ ، ٣٥، ٢ و ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة المحمودية الجزئية قضت عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم من التهمة المستندة اليه .

فاستأنفت النيابة ومحاكمة اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف .

فطعنت نيابة اسكندرية في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحاكمة

... حيث إن الطاعنة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من حيازته جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة قد بني على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكمة قد اعتبرت أن محل المتهم ليس من المحال التي يغشاها الجمهور في حكم المسادة ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بناء على أن المشرع إنما قصد بهذا النص المحال التي تعد للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم مع أن هذا التفسير غير صحيح إذ يكفي للعقاب أن يكون المحل مما يغشاه الجمهور ويمكن للناس دخوله بغير تمييز .

وحيث أن الحكم الابتدائي الذي ايده الحكم الاستثنائي لأسبابه إذ قضى ببراءة المطعون ضده قال "وحيث إن القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ قسم المحال العمومية الى نوعين النوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي ومحال تعاطي المشروبات على اختلاف أنواعها وعلى العموم المحال المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل كما يشمل النوع الثاني الفنادق والوكالات والبنيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور . وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القانون آنف الذكر نصت على أنه لايجوز في المحال العمومية العزف على الموسيقى بأي كيفية كانت ولا حيازة جهاز استقبال ولا الرقص ولا الغناء ولا ترك الغير يقومون بذلك إلا بترخيص من المحافظة أو المديرية ثم جاءت بعد ذلك المادة ٤٤ من القانون ذاته ونصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٨ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محال عمومية . وحيث إنه واضح من المحضر أن المتهم « خباز » أو صاحب مخبز ولما كان القانون قد نص في المادة ٤٤ على تطبيق أحكام المواد ٢٨ ، ١٨ ، ١٩ على المحال التي يغشاها الجمهور انما يقصد تطبيق هذا النص على المحال التي اعدت للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم . وحيث إن المخبز لا يمكن اعتباره من أي نوع من نوعي المحال العمومية المشار إليها إذ أن المقصود بالنوعين المذكورين المحال العمومية التي يغشاها الجمهور لقضاء بعض الوقت بقصد استماع الموسيقى أو لقضاء غرض من الأغراض التي نص عليها القانون رقم ٣٨ . أما مثل المحل موضوع الجريمة فانه لايعد من المحال العمومية المقصودة بالقانون المذكور إذ أنه لم يعد لمثل الأغراض التي قصدها القانون ولذلك لا يمكن أن تطبق عليه أي من مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ومن ثم فتكون المهمة غير متوافرة أركانها ويتعين براءة المتهم منها « ولما

كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور وقد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهمة المعد لبيع « الحبز » على ما جاء بالحكم — من هذا القليل فان الواقعة إن ثبتت يكون معاقباً عليها مادام يكفى ليكون المحل عاما — كما هو صريح نص المادة ٤٤ سالفه الذكر أن يكون مما يمكن دخوله بغير تمييز من الناس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم لمطعون منه .

(٣٦٦)

القضية رقم ٣٣٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب العزة احمد فهمي ابراهيم بك وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضبي بك وفهم ابراهيم عوض بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين .

حكم . نسيبه . القضاة الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . ماهيته .

القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق الا اذا ثبت أن الجنائي تصرف في الشيء المسلم اليه كما لو كان مالكا له مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه اضرارا بحقوق المالك لهذا الشيء . فاذا كان الحكم لم يستظهر قيام هذا الركن ولم يرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بما يفنده فانه يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

أنهت النيابة العامة كلا من ١ — بابكين بختشينان (الطاعن) ٢ — افاريس يعقوب : بأنهما بدائرة الاسماعيلية : الأول : سرق البضاعة المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة لبيتر أفدوكياس والثاني : أخفى آلة التصوير المينة بالمحضر والمملوكة لبيتر أندوكياس مع علمه بذلك . وطلبت عقابهما بالمادتين ٣١٧-٤ ، ٤٤ مكررة من قانون العقوبات ومحكمة الاسماعيلية الجزئية قضت عملا بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات للأول والمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات للثاني بحبس المتهم الأول ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنيه لوقف التنفيذ وبراءة المتهم الثاني فاستأنف المحكوم عليه ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما بني عليه هذا الطعن ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجناية الأمانة لم يبين ما اذا كان المتهم قد حصل منه تصرف فعلى في المال المشترك بينه وبين المحبى عليه أو أنه أضاف منه شيئا إلى ملكه ، كما لم يتحدث عن توافر ركن القصد الجنائي ولم يبينه في صراحة ووضوح . وقد دفع الطاعن في جميع مراحل الدعوى بأنه انما نقل الأمتعة المقول بتبديدها محافظة على حقوقه وانتظارا لنتيجة الحساب بينه وبين المحبى عليه وانه لم يكن يقصد الاضرار بشريكه ولا إضافة شئ من ملك هذا الشريك إلى ملكه . كما دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن قرار المحكمين الذى استند إليه الحكم الابتدائي في ادانته قد أبطل بحكم قضائى . الا أن الحكم المطعون فيه أغفل كل هذا الدفاع رغم أهميته ولم يرد عليه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استند في اداة الطاعن إلى قوله أن المتهم الأول (الطاعن) يقرر بشركته المحجى عليه بحق النصف وله الادارة ورأس المال وقدره ٨٠٠ جنيه وبموجب عقد مشاركة مؤرخ ١٢-٦-١٩٤٧ نص فيه على الالتجاء إلى المحكمين في حالة حدوث خلاف ويعترف بأنه نقل البضاعة خوفا على حقه بسبب عدم تقديم المحجى عليه حسابا لثلاثة أشهر ولم يدفع له نصيبه في الأرباح ولم يشأ أن يفصح عن مكان البضاعة إلا بعد اجتماع المحكمين وقال بمحضر تحقيق النيابة إنه لا يستطيع طلب توقيع الحجز على البضاعة لوجودها بداخل المعسكر والمحجى عليه يعمل به والمحكمون غائبون خارج مصر وقدر للبضاعة مبلغ ٥٠٠ جنيه ثمنا وللأثاث الذي تركه بالمحل ٤٠٠ جنيه . وحيث إنه بالرجوع إلى محضر تحقيق بوليس مصر الحديدة بأول يونية سنة ١٩٤٨ فانه تضمن ارشاد المحجى عليه عن محل وجود بعض أثاث المحل مخبأة بمنزل صديق للمتهم وقد عثر عليها المحقق فعلا وبسؤال المتهم فانه يقرر أنه اشتراه من شخص سماه بمبلغ ٢٧٥ جنيها وأودعه محل الشركة وانما لحسابه الخاص . وحيث انه بالرجوع إلى حكم المحكمين وهو مذيّل بالصيغة التنفيذية (البند رقم ١ ص ٦ حافظة الملحق عليه) فانه تضمن أن يدفع المتهم للمجنى عليه ٧٦٠ جنيها و ٣٤٤ مليا مقابل ماخصه في النصف من رأس المال وأرباح وحيث أنه بالرجوع إلى عقد الشركة فجاء به أنها مناصفة بينهما ولمدة سنتين نهايتها آخر مارس سنة ١٩٤٩ قابلة للتجديد ورأس مال قدره ٨٠٠ جنيه مناصفة بينهما ونص في البند العاشر على أن التصفية سواء أكانت أثناء قيام الشركة أم في نهايتها تكون بحضور الطرفين فان اختلفا فبينهما الالتجاء الى التحكيم » ولما كان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة لا يتحقق إلا اذا ثبت أن الجنائي تصرف في الشيء المسلم اليه بناء على عقد من العقود المبينة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات كما لو كان مبالكا له مع تعمد ذلك التصرف وأن هذا التصرف قد حصل منه اضرارا بحقوق المالك لهذا الشيء — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر قيام هذا الركن

ولا رد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بما يفنده ، مع أن الثابت في الأوراق أنه دفع أمام المحكمة الاستئنافية بأن قرار المحكمين الذي استند اليه الحكم الابتدائي في ادانته قد أبطل بحكم قضائي فلم تشر المحكمة إلى هذا الدفاع ولم ترد في حكمها عليه . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه من أجل ذلك يتعين قبول هذا الطعن موضوعا ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن

جلسة ١٧ أبريل سنة ١٩٥١

(٣٦٧)

القضية رقم ١٣٩٤ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد فهمي إبراهيم بك وكيل المحكمة وأحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهمي إبراهيم عوض بك ، المستشارين .

(أ) تفتيش . إذن من الحاكم العسكري بتفتيش سكن شخص على أن له نشاطا صهيونيا والحرب قائمة بين مصر والصهيونيين . صحيح .

(ب) المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد . عدم دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه . لاجزاء عليه .

(ج) شيوعية . المرسوم رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ . القول بطلانه لمخالفته المادة ١٤ من الدستور . غير سديد .

١ — إن إذن التفتيش الصادر من الحاكم العسكري بتفتيش مسكن شخص على أساس أن له نشاطا صهيونيا ذلك لا يقدح في صحة القول بعدم تعلق موضوع هذا الاذن بسلامة الحياوش المحاربة في فلسطين بل إن هذا القول لاوجه له مادام الثابت بالحكم أن الاذن قد بنى على ما جاء بتحريات البوليس من أن ذلك الشخص من اليهود ذوى النشاط الصهيونى والحرب وقتئذ كانت قائمة بين مصر والصهيونيين .

٢ — ان المادة ٤١ من الدستور وان أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لتعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى انعقاده بالاستناد اليها فانها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول انعقاد له وحالة عدم اقرارها من أحد المجلسين .

٣ — ان القول ببطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ لمساسه بما كمنه الدستور من حرية الرأى والعقيدة لاوجه له . اذ المادة ١٤ من الدستور حين نصت على أن حرية الرأى مكفولة قد أعقبت ذلك بأن الاعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون فى حدود القانون ، فان حرية الاعراب عن الفكر شأنها شأن ممارسة سائر الحريات لايمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد الا فى حدود احترام كل منهم لحريات غيره . واذن فان من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . وأحكام المرسوم السالف الذكر لاتمس حرية الرأى ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التى تضمن عدم المساس بحريات غيره .

الوثائق

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — أيريك اذكر ٢ — البرت ترجمان « الطاعن » ٣ — دكتور شريف حتانه ٤ — محمد كمال عبد الحليم ٥ — النمرود زكى كوهين ٦ — موريس زكى كوهين ٧ — فرج الله اسكندر غبريال ٨ — محمد أبو اليزيد رمضان ٩ — مصطفى كمال حرازى ١٠ — شوقى بدروس الضبع . بأنهم بمحاظفة الاسكندرية أولا — انضموا إلى مؤسسة سرية بالمملكة المصرية تعمل على هدم المبادئ الأساسية للدستور المصرى وقلب النظم الأساسية الاجتماعية والاقتصادية فى المملكة المصرية والقضاء على طبقة اجتماعية وتغليب طبقة على أخرى وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى الغير مشروعة ملحوظا فى ذلك وذلك عن طريق طبع نشرات واعطاء دروس بقصد الوصول إلى إقامة حكم الطبقة العاملة بالقطر المصرى والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة لوسائل الانتاج متوسلة إلى ذلك بنشر مبادئ لينين الثورية وما تحض عليه من استعمال العنف وتطبيقها العمالى بروسيا ومتوسلة

الى ذلك أيضا باحداث الاضرابات وتحريض الطوائف على بعضها والتحريض على بغض طائفة الملاك والرأسماليين والازدراء بها تحريضا من شأنه أن يكدر السلم العام — ثانيا — جذبوا وروجوا علنا المذاهب التي ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية وكذلك النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية بالقوة والارهاب وكل وسيلة أخرى غير مشروعة وذلك بأن دعوا في محاضرات ودروس ونشرات ملخصة في المحضر وفي قائمة الشهود تخص على اعتناق المذاهب الشيوعية بمصر بالأسلوب الثورى الذى نادى به لينين وما تهدف إليه من إقامة حكم الطبقة العاملة بالقطر المصرى والقضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة بوسائل الانتاج مستعينين فى ذلك بالتحريض على الاضراب والاعتصابات وتحريض الطوائف على بعضها تحريضا من شأنه أن يكدر السلم العام — ثالثا : جذبوا وروجوا علنا المذاهب التي ترمى الى تغيير مبادئ الدستور الأساسية والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية فى المملكة المصرية بالقوة والارهاب والوسائل غير المشروعة وذلك بأن دعوا فى نشرات ملخصة فى المحضر وفى قائمة الشهود إلى تطبيق المذاهب الشيوعية بالأسلوب الثورى الذى نادى به لينين وما تهدف إليه من حكم الطبقة العاملة بالقطر المصرى من القضاء على طبقة الملاك والرأسماليين والملكية الخاصة لوسائل الانتاج مستعينين فى ذلك بالتحريض على الاضراب والاعتصابات وتحريض الطوائف على بعضها تحريضا من شأنه أن يكدر السلم العام . رابعا : حرضوا علنا على بغض طائفة من الناس والازدراء بها وكان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام وذلك بأن دعوا فى النشرات والمحاضرات المشار إليها فيما تقدم إلى بغض طائفة الرأسماليين والازدراء بها ووصفهم بأنهم أعوان المستعمر وخلفاؤه وأن القضاء عليهم جزء من الكفاح الوطنى ولا سبيل إلى التحرر إلا بازالتهم من الوجود — وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمحاكمتهم بالمواد ٩٨-٩٨ ب و ١٧١ و ١٧٤ و ١٧٦ من قانون العقوبات فقرر بذلك وفى أثناء نظر الدعوى بحسبة ٢ مايو سنة ١٩٤٩ طلبت النيابة العامة إحالة القضية إلى المحكمة العسكرية

العليا لاختصاصها طبقا للأمر العسكري رقم ٧٩ الصادر بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٤٩ فقررت المحكمة بالجلسة المذكورة إحالة القضية إلى المحكمة العسكرية العليا بحالتها . فطعن المتهمون في هذا القرار أمام محكمة النقض وبتاريخ ١٣ يونية سنة ١٩٤٩ قضت هذه المحكمة باعادة القضية إلى محكمة الجنايات العادية . أعيدت القضية بعد ذلك إلى محكمة جنابات الاسكندرية وتقدم إليها المتهمون بثلاثة دفعوع فرعية وهى — أولا عدم قيام المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ الذى أضيفت بمقتضاه إلى قانون العقوبات المواد من ٩٨-١ إلى ٩٨ هـ وأنه بفرض اعتبار هذا القانون قائما فانه لا يجوز تطبيقه لأن أحكامه مخالفة لنصوص الدستور — وثانيا : بطلان اجراءات التحقيق بطلانا مطلقا لأنه لم يكن هناك محل للسرية وحرمان المتهمين من حضور المحامين معهم — وثالثا — بطلان اجراءات تفتيش مساكن المتهمين والقبض عليهم وبعد نظرها فقضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٠ عملا بالمواد ١٩٨ فقرة ٣ و ٩٨ هـ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثانى عن التهمة الأولى و ٢٠٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة له أيضا عن باقى التهم المسندة إليه وكذلك لباقى المتهمين عن التهم المسندة إليهم أولا — بقبول الدفع المقدم من فرج الله اسكندر غبريال بشأن بطلان التفتيش وبرفض ماعدا ذلك من الدفع المقدمة منه ومن باقى المتهمين — ثانيا : بمعاقبة البرت ترجمان بالسجن مدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها خمسون جنيا ومصادرة الأشياء المضمه بوطه لديه وذلك عن التهمة الأولى وبراءته من باقى التهم المسندة إليه — ثالثا : براءة إيريك ادلر ودكتور شريف حتاته ومحمد كمال عبد الحليم والفريد زكى كوهين وموريس زكى كوهين وفرج الله اسكندر غبريال ومحمد أبو اليزيد رمضان ومصطفى كمال حرازى وشوقى بدروس الضبيع مما أسند إليهم .

نضعن المحكوم عايه فى هذا الحكم بطريق النقض كما طعنت النيابة فيه
أنضا... الخ .

المحكمة

... حيث إن النيابة العامة بنت طعنها على عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المحددة بالقانون ، وإذ كان هذا السبب وحده لا يكفي لنقض الحكم كما استقر على ذلك قضاء هذه المحكمة - وقد مكنت الطاعنة من أن تقدم في خلال عشرة أيام كاملة ماعسى أن يكون لديها من أسباب للطعن على الحكم فلم تقدم شيئاً . فيتعين إذن رفض طعنها موضوعاً .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الآخر هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه « بأنه انضم إلى مؤسسة سرية تعمل على هدم المبادئ الأساسية للدستور المصرى وقلب النظم الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على طبقة اجتماعية وتغليب طبقة على أخرى وكان استعمال القوة والارهاب والوسائل الأخرى الغير مشروعة ملحوظا فيه » - قد جاء قاصرا وأقيم على ما لا سند له وأخطأ في تفسير القانون وتطبيقه وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة استندت إلى ما قالته عن ضبط بعض الأوراق لديه مع أنه كان قد أنكر هذا الضبط فكان يتعين عليها أن تتعرض لهذا الانكار وتبين الأدلة على ذلك الضبط وبخاصة وقد تسرب إليها الشك في سلامة ما قام به رجال البوليس السياسى من إجراءات الضبط والتفتيش لدى متهمين آخرين قضت ببراءتهم - كما أن المحكمة في صدد تبرير إذن التفتيش الصادر عن مسكنه قالت إنه بنى على ما أدت إليه التحريات من أنه بوصفه اسرئيليا كان له نشاط صهيونى مع أن الثابت بالأوراق أن الاذن إنما بنى على بلاغ ضده ، بأنه يقوم بالدعوة إلى الشيوعية وعلى ما تضمنه المنشور الذى تقدم به الشاهد إلى البوليس وقد قرر رئيس القلم المخصوص نفسه بالتحقيق أنه استصدر الاذن من الحاكم العسكرى على أساس النشاط الشيوعى ليس إلا - ثم إن المحكمة قد استخلصت من أقواله ما سمته اعترافا منه بانضمامه لاحدى المنظمات الشيوعية في حين أن قصارى ما يستخلص من هذه الأقوال

أنه كان على اتصال بفرد واحد كان يلتقي عليه بعض الدروس توطئة لانضمامه إلى الحركة الشيوعية بعد إتمام هذه الدراسة وكان كل منافهمه منها أن القائمين بالحركة في مصر يسعون لإيجاد حزب يعترف به للكفاح بالطرق المشروعة عن حقوق العمال . ويضيف الطاعن في صدد بطلان إذن التفتيش وماترتب عليه أنه قد صدر من الحاكم العسكري اعتمادا على القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ مع أنه لم يكن هناك محل لتطبيق هذا القانون لأنه إنما يطبق في شأن ما تقتضيه سلامة الجيوش المحاربة من إجراءات سريعة للدرء كل خطر عنها . ولم يثبت في الدعوى أنه كانت هناك مؤامرة ضد رجال الجيش أو أى حركة موجهة إليهم بل كان الأمر خاصا بالنشاط الشيوعي وحده ولا علاقة لشيء منه بالحرب الفلسطينية وهذا كله يبطل الاذن الصادر من الحاكم العسكري لاختصاص النيابة العمومية وحدها به طبقا للقانون . ثم إن المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٧ الذى طبقته المحكمة في حقه باطل لعدم استيفائه شروط صحته إذ أنه صدر في عطلة البرلمان ولم يدع إلى اجتماع غير عادي لعرضه عليه طبقا للمادة ٤١ من الدستور مما كان مقتضاه أن تقضى المحكمة ببطلانه أو على الأقل بعدم اعتباره قائما وقابلا للتطبيق ولا يحول دون استعمال هذا الحق سوى اقرار البرلمان للقانون والثابت في الحكم أنه لم يقره بعد ، ، ومن جهة أخرى فقد خالف المرسوم حكم المادة ٤١ من الدستور من ناحية مساسه بصميم ما كفله الدستور لأفراد الناس من حرية الرأي والعقيدة إذ تشرط المادة لصحة المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية في عطلة البرلمان ان لا تكون أحكامها مخالفة للدستور .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن عن المضبوطات فقنده ولم يأخذ به كما عرض لأقواله في التحقيق واستخلص منها ومن تلك المضبوطات ما انتهى إليه عن التهمة . ولما كان الأمر كذلك وكان ما استخلصته المحكمة من الوقائع المطروحة أمامها استخلاصا سائغا مقبولا وكان ما أوردته من ذلك من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة

التي وصلت إليها فلا يكون هناك محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لأنه لا يخرج في حقيقته عن المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه — أما ما يثيره بشأن الاذن الصادر من الحاكم العسكري لعدم تعلق موضوعه بسلامة الحيوش المحاربة في فلسطين فلا وجه له إذ الثابت من أوراق هذا الاذن — وقد أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن ماورد بالحكم عنها لم يخالف الواقع وقد ذكر فيه «إنه بنى على ما جاء ببلاغ النقيب وتحريات البوليس من أنه وزميله من اليهود ذوى النشاط الصهيوني والحرب وقتئذ كانت قائمة بين مصر والصهيونيين ومن ثم كان اختصاص المحاكم العسكرية» — وأما ما يقوله من بطلان المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦ لعدم استيفاء شرط دعوة البرلمان لدور غير عادى فردود بأن المادة ٤١ من الدستور وان أوجبت دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لتعرض عليه المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى انعقاده بالاستناد إليها الا أنها لم ترتب جزاء على مخالفة ذلك كما فعلت بالنسبة إلى حالة عدم عرض تلك المراسيم على البرلمان في أول انعقاده له وحالة عدم اقرارها من أحد المجلسين وأما القول ببطلان هذا المرسوم لمساسه بما كفله الدستور من حرية الرأى والعقيدة فلا وجه له — ذلك بأن المادة ١٤ من الدستور اذ نصت على أن حرية الرأى مكفولة فقد أعقبت ذلك بأن الأعراب عن الفكر بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك يكون في حدود القانون ذلك لأن حرية الأعراب عن الفكر شأنها كشأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة إلى جميع الأفراد الا في حدود احترام كل منهم لحرريات غيره . وإذن فان من شأن المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور أن يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمال هذه الحريات الاعتداء على حريات الغير . لما كان ذلك وكانت أحكام المرسوم السالف الذكر لاتمس حرية الرأى ولا تتجاوز تنظيم ممارسة الفرد لحرية التعبير عن فكره ووضع الحدود التي تضمن عدم المساس بحريات غيره فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم بجميعة يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٥١

(٣٦٨)

القضية رقم ٩٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين

دفاع . اتمام المحكمة تحقيق الدعوى وسماع الدفاع عن المتهمين . إعادتها إلى المرافعة وإجراء
تحقيق فيها دون حضور محامى المتهم ولكن فى حضور محام ورد فى محضر الجلسة أنه حضر عن المحامى
الأصلى دون بيان ما إذا كان المحامى الأصلى أخطر بالجلسة أم لا ولا كيفية نيابة المحامى الذى
حضر عنه . إخلال بحق الدفاع .

إذا كانت محكمة الجنايات بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت إلى دفاع
المتهمين أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور محامى المتهمين
الذين حضروا التحقيق الأول من مبدئه وترافعا فى الدعوى على أساسه فإنها تكون
قد أخلت بحق المتهمين فى الدفاع . اذ القانون يوجب أن يكون للمتهم بجناية
محام يتولى الدفاع عنه ، وهذا الدفاع الذى أوجبه القانون يجب أن يكون دفاعا
حقيقيا وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المدافع ملما بما تجر به المحكمة من تحقيق
من بدء المحاكمة لنهايتها ، واذن فانه ما كان للمحكمة أن تكتفى عند إعادة تحقيق
الدعوى بحضور محام ثبت فى محضر الجلسة أنه حضر عن المحاميين الأصليين
دون أن تبين ما اذا كان هذان المحاميان قد أخطرا ولا كيفية نيابته عنهما وهل كان
ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع ، وهل اطلع
هذا المحامى على ماتم فى الدعوى من تحقيق سابق فى حضور المحاميين الأصليين
أم لم يطلع ، وذلك يعيب حكمها لاخلاقه بحق المتهمين فى الدفاع .

الوقائع

أتهمت النيابة العمومية الطاعنين بأنهما بناحية الفراسية مركز أخميم مديرية جرجا : قتلا عبد الله عبد العال عمدا بأن أطلقا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من قاضي الاحالة احالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادة ٢٣٤-١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك . وادعت منظر ابراهيم محمد والد القتل بحق مدنى وطلبت الحكم لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات سوهاج قضت عملا بمادة الاتهام المذكورة بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وبالزامهما متضامين بأن يدفعوا إلى المدعية بالحقوق المدنية مائة جنيه مصرى والمصاريف المدنية وألف قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن المحكمة أدخلت بحقهما فى الدفاع ، ذلك أنها بعد أن سمعت الدعوى ، وترافع المحاميان الموكلان عنهما فى مساء يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، قررت أن تصدر الحكم بعد المداولة ، وعلى أثر ذلك انصرف المترافعان عن الطاعنين ، وسافر أحدهما بقطار الليل إلى القاهرة مقر عمله ، الا أنها قررت بعدئذ إعادة القضية للمرافعة لجلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ دون أن تقرر اخطار المحامين اللذين كانا يقومان بالدفاع عن الطاعنين بل اقتصرتا على تكليف النيابة استدعاء الطبيب الشرعى بقسم سوهاج لمناقشته فى أمر يتصل بالدعوى ، وقد ثبت فى نهاية هذا القرار كلمة « وتنبه » ، ولعلها قصدت بالتنبيه شماع المتهمين قرارها . فلما

كانت الجلسة التي أعيدت القضية إلى المرافعة فيها ، وحضر الطبيب الشري ، ولم يكن لدى المدافعين الموكلين عن الطاعنين علم بها ، ثبت في محضر الجلسة أنه حضر للدفاع عن الطاعنين محام نائبا عن المحامين الموكلين ، وقد ناقشت المحكمة الطبيب الشرعي ، ثم ترفع محامي المدعي بالحقوق المدنية ، أما المحامي الموصوف بأنه حضر مع الطاعنين على الصورة السابق بيانها ، فقد صمم على الطلبات دون أن يقول كلمة في سبيل الدفاع عن الطاعنين ، ثم صدر الحكم بادانتها على أثر ذلك ، فلما فوجئ المحاميان الموكلان للدفاع بهذا الذي وقع دون علمهما ، سجله أحدهما بـرقبته لرئيس محكمة استئناف أسيوط وأخرى لرئيس نيابة سوهاج أرفقت صورة منهما بالطعن يقرر فيها عدم علمه. باعادة القضية للمرافعة وعدم انابته أحدا من المحامين للحضور في الجلسة التي حددت لاعادة نظر القضية بعد أن كانت قد حجزت للحكم ، ووافاه المحامي الآخر بخطاب منه أرفق بالطعن يؤكد هذا المعنى فيما يتعلق به هو أيضا . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فيما اعتمد عليه في ادانة الطاعنين على آراء للطبيب الشرعي في تلك الجلسة الأخيرة تتعارض تعارضا جوهريا مع آراء الطبيب الشرعي الذي ندبته النيابة في التحقيق ، وهي التي كانت مطروحة أمام المحكمة في المحاكمة ، وترافع الطاعنان على أساسها ، فان المحكمة تكون فيما اتخذته من الاجراءات الباطلة السابق بيانها قد أخلت بحق الطاعنين في الدفاع .

وحيث إن الثابت في محاضر الجلسات أن القضية نظرت في يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٠ ، وبعد أن تمت المرافعة فيها حجزت للمداولة ، وبعدئذ أصدرت المحكمة قرارا باعادة الدعوى إلى المرافعة لجلسة ١٤ من ذلك الشهر ، وكلفت النيابة « استدعاء طبيب شرعي قسم سوهاج لمناقشته في أمر يتصل بالدعوى ، وتنبيه » ، كما ثبت في محضر جلسة ذلك اليوم حضور محام « عن محامي الطاعنين السابق لها حضور المحاكمة والدفاع عن الطاعنين ، وحضر محامي المدعي بالحقوق المدنية الأصيل ، وقد ناقشت المحكمة الطبيب الشرعي المذكور :

وهو غير الطبيب الشرعى الذى أجرى الصفة التشريحية وقام بفحص البندقية المقول بضبطها مع الطاعن الأول ، وعرضت البندقية فى هذه الجلسة على الطبيب الشرعى المنتدب من المحكمة ، ففحصها وقام بتجارب عليها ، ثم ترفع الحاضر عن المدعى بالحقوق المدنية مؤيدا رأيه ، أما المحامى الحاضر عن الطاعنين فقد اكتفى بالقول إنه « مصمم على الطلبات » وتمت المرافعة على ذلك ، وبعد المداولة صدر الحكم بادانة الطاعنين وبالزامهما بالحقوق المدنية وقد استند الحكم فيما استند اليه على آراء للطبيب الشرعى الذى نوقش فى تلك الجلسة الأخيرة تخالف رأى الطبيب الأول .

وحيث إنه يبين من ذلك أن المحكمة بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستمعت إلى دفاع المتهمين أعادتها إلى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور محامى المتهمين اللذين حضرا التحقيق الأول من مبدئه وترافعا فى الدعوى على أساسه . ولما كان القانون يوجب أن يكون للمتهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه ، وكان هذا الدفاع الذى أوجبه القانون يجب أن يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك الا اذا كان المدافع ملما بما تجريه المحكمة من تحقيق من بدء المحاكمة لنهايتها فان المحكمة اذا اكتفت عند اعادة تحقيق الدعوى بحضور محام ثبت فى محضر الجلسة أنه حضر « عن » المحامين الأصليين دون أن تبين ما اذا كان هذان المحاميان قد أخطرا ، ولا كيفية نيابته عنهما وهل كان ذلك بناء على تكليف منهما أو من المتهمين أو كان من قبيل التطوع وهل اطلع هذا المحامى أولم يطلع على ما تم فى الدعوى من تحقيق سابق فى حضور المحامين الأصليين . — اذا اكتفت المحكمة بذلك تكون قد أخلت بحقوق الطاعنين فى الدفاع مما يعيب حكمها ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما نذم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث فى باقى أوجه الطعن .

(٣٦٩)

القضية رقم ١١٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك ، وحسن إسماعيل الهضيبي بك ، وفهم إبراهيم عوض بك ، ومجد أحمد
غنىم بك المستشارين .

تعويض . طلب التعويض عن أمر متصل بالواقعة المرفوعة بها الدعوى لا عن ذات الفعل
المرفوعة به . رفضه . فى محله .

إذا كان ماطالب المدعى بالحق المدنى انتعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل
المرفوعة عنه الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة ، فان القضاء برفض
الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون فى شئ .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية هاشم سلامه محمد بأنه بميت العزأؤتمن على ورقة
محمضاة على بياض من الدكتور فريد لوزى فخان الأمانة وكتب فى البياض
الذى فوق الامضاء عقد بيع نصف جاموسة نسب صدوره من الدكتور له ،
وطلبت عقابه بالمادة ١-٣٤٠ من قانون العقوبات . وادعى الدكتور فريد لوزى
بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ خمسة وعشرين جنيتها على سبيل
التعويض . ومحكمة فاقوس الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام المذكورة بحبس

المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لوقف التنفيذ مع الزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية خمسة وعشرين جنيها على سبيل التعويض . فاستأنف ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما هو منسوب اليه ورفض الدعوى المدنية قبله والزام رافعها بالمصاريف عن الدرجتين وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات. فطعن المدعى بالحقوق المدنية في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اذ قضى ببراءة المطعون ضده ورفض دعوى الطاعن المدنية قد أخطأ ، ذلك بأن الأول قد أصر على صدور البيع منه اليه وانه دفع الثمن على خلاف ما ثبت من أن الورقة انما أرسلت اليه بطريق البريد موقعا عليها على بياض لكي يستوفي حقه من الشريك إن أمكن ، أو يبيع نصيب الطاعن إلى آخر يمكنه الحصول على هذا الحق ، وانه لم يحصل اتفاق على البيع إلى المطعون ضده نفسه ، كما أن هذا كان قد حصل على الحق قبلها من الشريك ، لكنه أخفى هذه الحقيقة وتقدم اليه بطلب العقد فأرسله اليه فتكون الواقعة على هذا النحو معاقبا عليها ، ولا يؤثر في ذلك ما أدلى به المتهم أخيرا من أن العقد صوري ، ويكون الحكم برفض دعواه لم يصادف الصواب ويضيف الطاعن من جهة أخرى أن الحكم القاضي بالبراءة لم يكن يمنع من الحكم بالتعويضات اذا ما ثبت أنه وقع عليه ضرر بعمل المطعون ضده وهذا الضرر ثابت من اضطراره إلى تقديم البلاغ ومتابعته بالنيابة وأمام المحاكم مما حمله مصروفات كثيرة فضلا عن المشاق التي عاناها نتيجة هذا التصرف الذي حصل بسوء نية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض دعوى الطاعن ثم ناقشها ، وفند أسباب الحكم الابتدائي القاضي بالا دانة فقال « وحيث إن المدعى بالحق المدني (الطاعن) قد أقر أمام محكمة أول درجة بجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٤٧ أنه كلف المتهم ببيع نصف الحاموسة المملوك له لأي شخص آخر من باب التهديد للشريك المنازع ، وأنه كان يقصد باتفاقه مع المتهم أن يكون هذا البيع صوريا (محضر الجلسة) . وحيث أن المتهم عاد أمام هذه المحكمة وعدل عن دفاعه الأول ، وأقر بأن المبايعة المحررة لمصلحته فوق امضاء المدعى بالحق المدني على عقد الشركة إنما كانت تنفيذا للاتفاق بينهما وأنها مبايعة صورية ، وأنه لم يدفع مالا للمدعى بالحق المدني كضمن لنصف الحاموسة وحيث أن الدعوى تكون بذلك قد وضحت واستقر وضعها لأنها عبارة عن واقعة يقرها المدعى بالحق المدني ويؤكدها المتهم . وتحصل في أن المدعى بالحق المدني اتفق مع المتهم على بيع نصف الحاموسة بيعا صوريا دون أن يحدد شخص المشتري الصوري لنصف الحاموسة بناء على إقراره الصريح أمام المحكمة ، ولا يؤثر على ذلك من الناحية الخنائية كون المتهم قد استغل المبايعة الصورية استغلالا جديا بأن استعملها في مقاضاة المدعى بالحق المدني طالبا الزامه برد الثمن الصوري لأن نطاق المسؤولية الخنائية في هذه الحالة يتحدد باتفاق الطرفين على موضوع ما يحرر في البياض الذي فوق الامضاء ، فإن لم يتجاوزه فلا جريمة ولا مسؤولية » ثم قال عن الدعوى المدنية « وحيث إنه بالنسبة للدعوى المدنية فلا جرم في أن السبب القانوني لهذه الدعوى إنما يقوم على أن الجريمة التي أتاها المتهم قد أضرت بالمدعى بالحق المدني . وحيث أنه بانعدام وجود الجريمة ينهار سبب الدعوى المدنية وتصبح متعينة الرفض على هذا الأساس . وحيث إن الفعل المنسوب للمتهم والذي صورته المدعى بالحق المدني والنيابة العمومية بأنه جريمة معاقب عليها لم ينتج عنه ضرر مباشر للمدعى بالحق المدني فإن كان هذا الأخير قد ناله ضرر من جراء مقاضاة المتهم له بالمبايعة الصورية فإن هذا الضرر يكون قد نتج عن فعل آخر مستقل عن الفعل الذي وصف بأنه جريمة موجبة للمساءلة

المدنية ، والمدعى بالحق المدني وشأنه مع المتهم فيما قد يكون له قبله من حقوق مدنية طبقا للقانون . ولما كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على أساس الواقعة التي أوردتها والتي تبينت المحكمة — للأسباب التي ذكرتها — حقيقة الأمر فيها وان المطعون ضده لم يرتكب الجريمة اذ لم يتجاوز ما اتفق والطاعن على تحريره في « البياض » لما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وكان ما طلب الطاعن التعويض عنه لم يندشأ عن ذات الفعل المرفوعه عنه الدعوى وان كان متصلا بالواقعة كما كشفت عنها المحكمة — لما كان ذلك — فان الحكم اذ قضى برفض الدعوى المدنية تأسيسا على ما أوردته من أسباب ، لا يكون قد خالف القانون في شيء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٧٠)

القضية رقم ١١٨ سنة ٢١ القضائية :

تفتيش :

- (أ) استخلاص المحكمة رضا المتهم بالتفتيش قبل إجرائه . موضوعي
- (ب) الاعتماد على دليل مستقل عن التفتيش . لاجدوى من المناقشة في بطلان التفتيش أو عدم بطلانه
- ١ — متى كانت المحكمة في حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة التي ذكرتها ان رضا المتهم بالتفتيش كان صريحا غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش فلا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
- ٢ — اذا كانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ادانة المتهم على اعترافه بجريته للسلاح وذخيره ، مرتين في محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة ، واتخذت المحكمة من ذلك دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش فان مصلحة هذا المتهم فيما يشره بصدد بطلان التفتيش تكون منتفية .

الوقائع

١ اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة —أولا—
أحرز السلاح الناري «مسدس» الموضح بالمحضر وهو من الأسلحة الواردة
بالجدول ب المرفق بالقانون بدون ترخيص ولم يسلمه للجهة المختصة في الميعاد
المحدد وثانيا —أحرز الذخيرة المبينة بالمحضر مما يستعمل في الأسلحة النارية
بدون ترخيص ولم يسلمها للجهة المختصة في الميعاد المحدد ، وطلبت محاكمته
أمام محكمة الجنايات بالمواد ١ و ٦ و ٣ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩
والجدول ب — الملحق والحنحة المنصوص عنها في المواد ٥ و ١٠ و ١٢
من نفس القانون . ومحكمة جنايات مصر قضت بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل
لمدة ستة شهور وأمرت بصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة وذلك عملا بمواد
الاتهام سالفة الذكر وبالمادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات. فطعن المحكوم
عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى وجه الطعن هو أن الطاعن دفع ببطلان التفتيش
الذى وقع على منزله بغير رضاه وبغير إذن من النيابة وأن الضابط أوهمه بصدور
هذا الاذن منها كذبا وأن الاقرار المأخوذ عليه بقبول التفتيش إنما حصل عليه
الضابط بعد تمام التفتيش . ويضيف الطاعن أن الضابط لم يحطه علما بظروف
التفتيش ، وهو ما يترتب عليه انعدام الرضا به وذلك على فرض صدور هذا
الرضا قبل حصول التفتيش ولكن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفع
ورد عليه ردا غير سديد .

وحيث إنه لما كان الثابت في الحكم المطعون فيه أن الضابط حين اراد
تفتيش منزل الطاعن الذى وجهت اليه الشبهة أثناء التحرى فى حادث قتل
اقترب بسرقة قد أخبره بمهمته وهى تفتيش منزله ، فرضى به ، وأن الضابط

لم يقيم بهذا الاجراء الا بعد حصوله على موافقته كتابة على ورقة مستقلة أرفقها بالتحقيقات بعد التوقيع عليها منه ببصمة إصبعه . ومتى كان الأمر كذلك وكانت محكمة الموضوع في حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة السالف ذكرها أن رضا الطاعن بالتفتيش كان صريحا غير مشوب وانه سبق اجراء التفتيش فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولا . على أنه وقد اعتمدت المحكمة فيما اعتمدت عليه في الادانة على اعتراف الطاعن بحيازته للسلاح وذخيرته والذي دين باحرازه من غير ترخيص ، ذلك الاعتراف الذي صدر منه مرتين في محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة واتخذت منه المحكمة دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فان مصلحة الطاعن فيما يشره بصدد بطلان التفتيش تكون منتفية لانعدام مصلحته فيه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٧١)

القضية رقم ٣١٣ سنة ٢١ القضائية :

اشتباه . الاستعانة في بحث حالة المتهم القائمة بشواهد من صحيفة السوابق . يصح مع بيان الأدلة التي تربط ذلك الماضي بالحاضر الذي يحاسب المتهم عليه .

ان المتهم الذي يحاكم على أنه يعد مشبوها ولو أنه انما يحاكم على الحالة القائمة به لاعلى سوابقه ، الا أن صحيفة السوابق قد تكشف عن هذه الحالة وتدل عليها ، ولا جناح على القاضي إن هو استعان في بحثه بشواهد منها وان كان عليه — وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر — أن يبين في حكمه الأدلة التي تربط ذلك الماضي الذي كشفت عنه السوابق بهذا الحاضر الذي يحاسبه عليه . ولا يقال في هذه الحالة إن المتهم يحاسب على الماضي .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن لأنه بناحية مركز بنى سويف ، عد مشبوها بأن حكم عليه لأكثر من مرة فى جرائم الاعتداء على النفس واشتهر عنه لأسباب مقبولة اعتياده على ارتكاب مثل هذه الجرائم ، وطلبت عقابه بالمواد ٥ و ٦-١ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة مركز بنى سويف الجزئية قضت ببراءة المتهم مما هو منسوب اليه عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، فاستأنفت النيابة ومحكمة بنى سويف الابتدائية قضت غايبا بالغاء الحكم المستأنف ووضع المتهم تحت مراقبة البوليس لمدة سنة تبدأ من يوم امكان تنفيذ العقوبة عليه فى المكان الذى يعينه وزير الداخلية وذلك عملا بالمواد ٥ و ٦-١ و ٨ و ٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، فعارض والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه بأن « عد مشبوها اذ اشتهر عنه اعتياده على ارتكاب جرائم الاعتداء على المال » جاء باطلا لمخالفته للقانون . ذلك بأن المحكمة قد حكمت عليه بسبب سوابقه الماضية وحدها دون نظر الى حالته الراهنة التى شهد بها العمددة ورجال الحفظ بالجلسة ، اذ قرروا أنه حسن السير ، فكان الواجب معاملته بمقتضى هذه الشهادة التى حصلت أمام المحكمة بعد حلف اليمين دون الشهادة الأولى التى ثبتت بمحضر ضبط الواقعة ، والتى تكون غالبا مخالفة للواقع ، ومن عمل رجال المباحث وتكون الواقعة كما هى مثبتة بالحكم لاعتقاب عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة ، وأورد سوابق الطاعن ، تعرض لأسباب الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة وفندها فقال « وحيث إنه يؤخذ

من هذه السوابق أن المتهم اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال وعلى ذلك تكون محكمة أول درجة قد جانبت الصواب في تبرئة المتهم على أساس ما شهد به أمامها كل من العمدة وشيخ الخضر من أن المتهم قد صلحت حالته وحسنت سيرته بعد تحرير محضر التحري عنه إذ أن الفترة التي مضت بين تحرير محضر هذه القضية ضده وهو الذي يعنيه الشاهدان المذكوران وبين شهادتهما أمام محكمة أول درجة لم تكن من السعة بحيث تكفي للشهادة بما شهد به هذان الشاهدان وهما اللذان شهدا من قبل ذلك بقليل في المحضر المذكور بعكس ما شهدا به أمام محكمة أول درجة — فاذا ما أضيفت شهادتهما في المحضر المذكور إلى ما تنطق به صحيفة سوابق المتهم التي تدل على ارتكابه جرائم الاختلاس والقتل العمد والشروع فيه ومخالفته شروط المراقبة واحراز السلاح بدون ترخيص ينتج من كل أولئك ما يبرر اعتقاد المحكمة أن المتهم من ذوى الميول الاجرامية الخطرين على الأمن العام ، وليس معنى هذا أن المحكمة تعاقبه على جرائمه السابقة دون اعتبار لحالته الحاضرة وإنما هي تأخذ من هذه الجرائم وهذه الظروف مجتمعة ما يؤيد اعتقادها . ولما كان ما أوردته المحكمة صحيحا في القانون . إذ ولو أن المتهم إنما يحاكم على الحالة القائمة به لا على سوابقه ، إلا أن صحيفة السوابق قد تكشف عن هذه الحالة وتدل عليها ، ولا جناح على القاضي إن هو استعان في بحثه بشواهد منها ، وإن كان عليه ، وهو بصدد بحث حالة المتهم القائمة ومحاسبته على اتجاهه الحاضر ، أن يبين في حكمه الأدلة التي تربط ذلك الماضي الذي كشفت عنه السوابق بهذا الحاضر الذي يحاسبه عليه . ولا يقال في هذه الحالة إن المتهم يحاسب على الماضي . لما كان الأمر كذلك ، وكانت المحكمة في حكمها قد استظهرت ذلك كله وقالت صراحة إنها لا تعاقبه على جرائمه السابقة ولكنها تأخذ منها ما يؤيد اعتقادها ، فإن ما يشره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . أما ما يقوله عن شهادة الشهود بالجلسة ، فردود بأن للقاضي أن يأخذ بشهادة الشاهد في التحقيق دون الجلسة متى اقتنع بصحتها ودون معقب عليه في ذلك ، إذ الأمر مرجعه إلى مجرد الاقتناع والاطمئنان .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٧٢)

القضية رقم ٣١٥ سنة ٢١ القضائية :

غش . عرض المتهم سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي للبيع على أنه سمن طبيعي . هذه التهمة تكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي عرض سمن طبيعي مغشوش للبيع .

متى كان المنسوب إلى المتهم أنه عرض لبيع سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي على أنه سمن طبيعي ، فانه يكون قد نسب اليه انه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ وهي عرضه للبيع سمناً طبيعياً مغشوشاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية (المطعون ضده) لأنه بدائرة شبرا عرض للبيع مسلياً مغشوشاً مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمواد ، ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ومحكمة شبرا الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات والمصادرة ، فاستأنف ، كما استأنفته النيابة ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما هو منسوب اليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، فطعنت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان وجه الطعن يتحصل في أن الثابت من وقائع هذه الدعوى أن المتهم عرض للبيع في محله سمناً خليطاً من الصناعي والطبيعي وظاهر أنه كان يبيعه مسلياً طبيعياً خلافاً لما ادعاه ، ومن ثم يكون قد عرض للبيع سمناً طبيعياً مغشوشاً باضافة سمن صناعي اليه الأمر المعاقب عليه طبقاً للمادة ٢ - ١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ، ولا محل اذن للقول بأن الواقعة تكون جريمة خدع كما ذهبت إلى ذلك محكمة ثاني درجة ، ومن ثم تكون المحكمة قد أخطأت في تطبيق القانون اذ اعتبرت الواقعة على هذا النحو وحكمت بالبراءة .

وحيث انه جاء بالحكم المطعون فيه ان وقائع هذه القضية كما يبين من الاطلاع على الأوراق تتحصل في أنه أخذت من متجر المتهم عينة من المسلي الصناعي المعروض للبيع والموضوع في داخل صفيحة مفتوحة لم يوضع عليها بيان بنوع المسلي الذي في داخلها ولما حلت هذه العينة تبين أنها صالحة للاستعمال وتحتوى على حوالى ٤٠٪ من المسلي الطبيعي وذلك كما هو ثابت بتقرير التحليل .

وحيث ان الاتهام المسند للمتهم مؤسس على ما أثبت في محضر ضبط الواقعة من أن المسلي كان معروضاً للبيع بغير علامة مميزة تدل على أنه مسلي صناعي وأن المتهم انما ذكر أن المسلي صناعي في وقت أخذ العينة وإذ تبين من تحليل العينة أن المسلي خليط بين المسلي الصناعي بنسبة ٦٠٪ والمسلي الطبيعي بنسبة ٤٠٪ فإنه من غير المعقول أن يبيع المتهم مثل هذا الخليط على انه مسلي صناعي ، وانما المعقول أن يبيعه على انه مسلي طبيعي . وعندئذ يكون المتهم غاشاً والمسلي مغشوشاً .

وحيث ان الاتهام والحال كما تقدم لا ينطبق على نص المادة الثانية من قانون قمع الغش والتدليس رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ وهي التي يكفي لانطباقها

مجرد احداث الغش أو الشروع في احداثه أو مجرد طرح أو عرض الشئ المغشوش للبيع مع علم المتهم بالغش الذي فيه أن الاتهام لا ينطبق على نص المادة الثانية المذكورة وإنما ينطبق على نص المادة الأولى من القانون متقدم الذكر وهي المادة التي تحدثت عن الغش الذي يقع في ذاتيه البضاعة أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية... الخ وكذا عن الغش الذي يقع في نوع البضاعة أو أصلها أو مصدرها... الخ. وواضح من مطالعة نص المادة الأولى المذكورة أنها لا تنطبق إلا حيث يوجد متعاقد يخدعه المتهم أو يشرع في أن يخدعه الأمر الذي لم يتحقق في وقائع القضية الراهنة ولهذا كانت التهمة التي أسندت للمتهم في غير محلها ويتعين تبرئته منها عملاً بنص المادتين ١٨٨ و ١٧٢ ج^٢ ومتى كان الأمر كذلك ، وكان المنسوب إلى المتهم انه عرض للبيع سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي على أنه سمن طبيعي ، فان المتهم يكون قد نسب اليه انه ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وهي عرضه للبيع سمناً طبيعياً مغشوشاً ، ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة المذكورة في الحكم وينبغي لذلك نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية على المحكمة المختصة للفصل فيها من جديد إذ كانت المحكمة الاستئنافية لم تتناول الواقعة بالبحث إلا على سبيل الفرض .

(٣٧٣)

القضية رقم ٣١٧ سنة ٢١ القضائية :

محكمة استئنافية . عدم طلب المتهم اليها أو إلى محكمة الدرجة الأولى إجراء تحقيق . طعنه في الحكم في صدد تقديره لأدلة الدعوى . لا يصح .

الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى بناء على اطلاعها على الأوراق إلا إذا رأت هي أمحلاً لأجراء تحقيق ، فاذا كان المتهم لم يطلب اليها ولا إلى محكمة

أول درجة اجراء تحقيق ما فلا يكون طعنه الوارد على تقدير الأدلة إلا جدلا موضوعياً لا تصح اثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة مركز العياط — أولا — أحرز سلاحاً نارياً (بندقية خرطوش) بغير ترخيص وفي غير الحالات المصرح بها قانوناً بذلك — وثانياً — أحرز ذخائر خراطيش بدون ترخيص وطلبت عقابه بالمواد ١/٩ و ١٠ و ١٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٩ . ومحكمة العياط الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ والمصادرة عن التهمة الأولى وتغريمه ثلاثمائة قرش والمصادرة عن التهمة الثانية ، فاستأنف كما استأنفت النيابة ومحكمة الجزية الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل عن التهمتين مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات . فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث إن الطعن يتحصل في أن الطاعن أقام دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية على أن التهمة غير صحيحة وأنه لم يضبط في منزله أو حيازته ذلك السلاح والخرطوش المنوه عنه في وصف التهمة بل ضبط في منزل وحيازة شخص آخر وأبدى استعداداً لاثبات هذا الدفاع ، ولكن المحكمة لم تقم لهذا الدفاع وزناً وقالت انه اعترف أمام محكمة أول درجة وأن هذا الاعتراف يقضى على كل دفاع وأنه لا سبيل إلى نفيه إلا بالطعن بالتزوير مع أن قرائن الأحوال تؤيد دفاع الطاعن وكان يتعين على المحكمة تحقيقه .

وحيث ان دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية قد قام على انقول بأن التهمة غير صحيحة وأن ما جاء في الأوراق من أن سلاحاً ضبط بمنزله وانه

اعترف بذلك أمام البوليس ، غير صحيح ، كما أن ما ثبت بمحضر جلسة محكمة أول درجة من انه اعترف بالتهمة غير صحيح كذلك ، ويبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى وأن تفتيش منزل الطاعن قد حصل بناء على اذن من النيابة ، فضبط به السلاح ، ثم أشار إلى مسلك الطاعن في التحقيقات الأولية وأمام محكمة أول درجة من الاعتراف مرة والانكار مرة أخرى ، وانتهى إلى القول بصحة اعترافه واطراح دفاعه . ولما كان الأصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى بناء على اطلاعها على الأوراق إلا إذا رأت هي محلاً لأجراء تحقيق . وكان الطاعن لم يطلب اليها ولا إلى محكمة أول درجة اجراء تحقيق فلا يكون الطعن إلا جدلاً موضوعياً لا تقبل باثارته أمام محكمة النقض .

وحيث انه لذلك يتعين رفض الطعن موضوعاً .

(٣٧٤)

القضية رقم ٣١٨ سنة ٢١ القضائية :

تفتيش باطل . صورة دعوى لا قيام فيها لحالة التلبس .

إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهداً مصادفة أثناء مرورهما شخصاً يجلس أمام محله يدخن في جورة زعما انهما اشتبا رائحة الحشيش تتصاعد منها ، فتقدم الضابط منه وضبط الجورة بمحتوياتها ، وفي هذه الأثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج علبة من جيبه فبادر واستخلصها منه وفتحها فعثر بها على قطعة من حشيش ، ثم ثبت من التحليل أن الجورة ومحتوياتها خالية تماماً من أى أثر للمخدر ، وأن ما ضبط بالعلبة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شم رائحة الحشيش ،

ثم قضت بالبراءة فان قضاءها يكون سليماً. ذلك بأن ضبط الحوزة وضبط العلبة التي كان المتهم لا يزال يحملها في يده ، وهما من اجراءات التفتيش ، ما كان يسوغ في القانون لرجل الضبطية القضائية اتخاذها بغير اذن من النيابة العامة .
ثم لم يتفر في الجهة الأخرى حالة تلبس بالجرمة تبرر هذا الإجراء .

الوقائع

أهمت النيابة العمومية المطعون ضده بأنه بالحيزة . أحرز وحاز جواهر مخدرة « حشيشاً » وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت معاقبته بالمواد ١ ، ٢ و ٣٦ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ولدى محكمة الحيزة الجزئية دفع المتهم ببطلان التفتيش ثم قضت بقبول الدفع وببطلان التفتيش وبراءة المتهم مما أسند اليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ، فاستأنفت النيابة ومحكمة الحيزة الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

بيّن ان النيابة العامة تقول في طعنها إنه ما دام ضابط البوليس قد أثبت في محضره انه شم رائحة الحشيش تنبعث من جوزة كان يدخن فيها صاحب الدكان ، فضبطها ، ثم أن المتهم المطعون ضده لما أن رأى ذلك ألقى بعلبة كان يحملها فالتقطها الكونستابل الذي كان يرافق الضابط ، وبفتحتها عثر فيها على مادة مخدرة هي الحشيش ، فان الحالة تكون من حالات التلبس التي يسوغ لرجل الضبطية القضائية القبض والتفتيش بغض النظر عما تبين من تحليل محتويات الحوزة من أنها ما كانت تحتوي على مخدر ، ذلك لأن المظاهر الخارجية كانت تنبئ بوجود جريمة ، ولأن القاء المتهم بالعلبة طوعاً واختياراً بخول الكونستابل فتحها . واذن ، فان الحكم المطعون فيه اذ التفت عن الدليل المستمد من هذا الاجراء الصحيح ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث ان الواقعة كما صار اثباتها في الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه هي أن ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهدا مصادفة أثناء مرورهما ترزياً يجلس أمام محله يدخن في جوزة زعما أنهما اشتما رائحة الحشيش تتصاعد منها ، فتقدم الضابط منه وضبط الجوزة بمحتوياتها ، وفي هذه الاثناء رأى الكونستابل المتهم المطعون ضده يخرج علبة من جيبه فبادر واستخلصها منه وفتحها ، فغثر بها على قطعة من حشيش ، وقد ثبت من التحليل الكيماوى أن الجوزة ومحتوياتها خالية تماماً من أى أثر للمخدر ، أما ما ضبط بالعلبة فقد وجد حشيشاً ، وقد طرح الحكم أقوال الضابط والكونستابل بصدد واقعة شم رائحة الحشيش تنبعث من الجوزة لعدم اطمئنان المحكمة إلى أقوالهما في هذا الخصوص ومتى كان الأمر كذلك فإن ضبط الجوزة وضبط العلبة التى كان المتهم المطعون ضده لا يزال يحملها في يده ، وهما من اجراءات التفتيش ، ما كان يسوغ في القانون لرجلى الضبطية القضائية اتخاذها بغير إذن من النيابة العامة ما دامت حالة التلبس بالجريمة لم تتوفر في واقعة الدعوى ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ التفت عن الدليل المستمد من هذا الاجراء الباطل قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٧٥)

القضية رقم ٣١٩ سنة ٢١ القضائية :

جريمة وقتية . جريمة مستمرة . الفیصل فی التفرقة بينهما . إقامة بناء خارج عن خط التنظيم بدون ترخيص . جريمة وقتية .

ان الفیصل فی التميز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذى يعاقب عليه القانون فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد ارتكاب الفعل كانت .

الجريمة وقتية أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة . والعبرة في الاستمرار هنا هي يتدخل إرادة الجاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً . فإذا كانت الواقعة أن المتهم أقام بناء بدون ترخيص خارجاً عن خط التنظيم فإن الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهة باجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تكرار حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته . ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية المطعون ضده بأنه بدائرة مركز أسوان أجرى إقامة الأبنية المبينة الوصف بالمحضر دون الحصول على رخصة بذلك من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين واحد و ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ . ولدى محكمة أسوان الجزئية دفع المتهم بسقوط الحق في إقامة الدعوى لمضي المدة والمحكمة قضت عملاً بمادتي الاتهام المذكورتين برفض الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضي المدة وتغريم المتهم مائة قرش والازالة على مصاريفه ، فاستأنف ، ومحكمة أسوان الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما نهر منسوب اليه — عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فطعنّت النيابة في الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

وحيث ان الوجه الثاني من وجهي الطعن يتحصل في أن المحكمة أسست حكمها المطعون فيه على أن هذه الجريمة مع أنها جريمة مستمرة فلا يبدأ سريان المدة المسقطه للحق في إقامة الدعوى العمومية عنها إلا من تاريخ الحالة الثابتة المكونة لها .

وحيث ان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء حكم محكمة محكمة الدرجة الأولى قال في ذلك « ان ما ذهبت اليه محكمة أول درجة من أن هذه الجريمة مستمرة في غير محله لأنه يتعارض مع حكم محكمة النقض الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٠ والمنشور بمجلة المحاماة سنة ١٩٥٠ ص ٣٥ رقم ٩ وقد قرر هذا الحكم أن الفاصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو الفعل الذي يعاقب عليه القانون فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهي بمجرد ارتكاب الفعل كانت الجريمة وقتية ، أما إذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل إرادة الخاني في الفعل المعاقب عليه تدخلا متتابعاً متجدداً . فاذا كانت الواقعة ان المتهم أقام بناء بدون ترخيص وخارجاً عن خط التنظيم فان الفعل المسند اليه يكون قد تم وانتهى من جهة باجراء هذا البناء مما لا يمكن معه تعدد حصول تدخل جديد من جانبه في هذا الفعل ذاته ، ولا يؤثر في هذا النظر ما قد تسفر عنه الجريمة من آثار تبقى وتستمر إذ لا يعتد بأثر الفعل في تكييفه قانوناً ، فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت الجريمة مستمرة فان الحكم يكون قد أخطأ في القانون . ان هذه المحكمة تعتبر ان المبانى موضوع الاتهام أقيمت في سنة ١٩٤٤ وبترخيص من الجهة المختصة بالقول بارتكاب الجريمة في ٧ - ٩ - ١٩٤٩ وبأن المبانى أقيمت دون الحصول على ترخيص في غير محله وليس هناك جريمة تستوجب المحاكمة والعقاب ».

ولما كان هذا انذى قاله الحكم صحيحاً في القانون فيتعين رفض الطعن بلا حاجة إلى بحث الوجه الآخر إذ كان متعلقاً بالموضوع ما دامت الواقعة التي أثبتتها الحكم هي أن البناء قد أقيم في الواقع في سنة ١٩٤٤ وليس في سنة ١٩٤٩

وحيث انه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٧٦)

القضية رقم ٣٣٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة احمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب العزة :
احمد حسنى بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك
المستشارين .

دفاع شرعى . التمسك بقيامه . إدانة المتهم دون لرد عليه . قصور .

إذا كان الظاهر من محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن تمسك فى مرافعته
بأن المجنى عليهم هم الذين بدأوا الطاعن بالاعتداء وانه إذا كان قد رد هذا
الاعتداء فانه يكون فى حالة دفاع شرعى عن النفس تعفيه من العقاب ، فانه
كان من المتعين على المحكمة إن لم تأخذ بهذا الدفاع الجوهرى أن ترد عليه
بما يفنده فان هى لم تفعل وقضت بادانة الطاعن دون أن تشير إلى هذا الدفاع
فان حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بناحية مركز أبو حماد . ضرب عمداً
كامل مبروك عبد الباقي فأحدث به الاصابة الموضحة بالتقرير الطبى الشرعى
والتي تخلفت عنها عاهة مستديمة هى فقد جزء من عظام المخ مما يقلل من
كفاءته على العمل بحوالى ١٢ ٪ وثانياً ضرب عمداً أيضاً جبالى كامل مبروك
فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تحتاج لعلاج لمدة لا تزيد
على العشرين يوماً وطلبت من قاضى الاحالة احالته إلى محكمة الجنايات لعقابه
بالمادتين ٢٤٠ - ١ و ٢٤٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك . ومحكمة جنايات

الزقازيق قضت بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات عملاً بمادتي الاتهام وبالمادة ٣٢ من قانون العقوبات. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

... حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه تمسك أمام المحكمة بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس ولكن المحكمة قضت بادانته دون أن ترد على هذا الدفاع .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن محامى الطاعن تمسك في مرافعته بأن المتهمين الثانى والثالث والرابع هم الذين بدأوا الطاعن بالاعتداء وأنه إذا كان قد رد هذا الاعتداء ، فانه يكون في حالة دفاع شرعى عن النفس تعفيه من العقاب . ولما كان هذا الدفاع جوهرياً ، فقد كان يتعين على المحكمة إن لم تأخذ به أن ترد عليه بما يفنده . أما وهى لم تفعل ، وقضت بادانة الطاعن دون أن تشير إلى هذا الدفاع ، فان حكمها يكون قاصر البيان متعيناً نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث في الوجه الثانى من وجهى الطعن .

(جلسة ٧ مايو سنة ١٩٥١)

(٣٧٧)

القضية رقم ١٣٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة وأصحاب العزّة أحمد حسن بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم عوض بك ، المستشارين .

نقض . دفاع موضوعي لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية . لا تجوز إثارة لدى محكمة النقض .
ليس للطاعن أن يثير أمام محكمة النقض دفاعا موضوعيا لم يطلب إلى المحكمة الاستئنافية تحقيقه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بدائرة شبرا : ضربا سنيوره غبريال فأحدثا بها الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي أعجزتها عن أشغالها الشخصية مدة تزيد على عشرين يوما ، وطلبت عقابهما بالمادة ٢٤١ فقرة أولى من قانون العقوبات وقد ادعت سنيوره غبريال بحق مدني وطلبت القضاء لها على المتهمين متضامين بمبلغ ٢٥ جنيتها تعويضا مؤقتا . ومحكمة شبرا قضت عملا بمادة الاتهام بتغريم كل من المتهمين ثلاثمائة قرش مع الزامهما متضامين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسة عشر جنيتها على سبيل التعويض والمصاريف المدنية واستأنف المتهمان كما استأنفت المدعية ومحكمة مصر قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم الأول مائة قرش وتأنيده فيما قضى به من عقوبة بالنسبة للمتهم الثاني وتعديله فيما قضى به بالنسبة للدعوى المدنية والزام المتهمين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدني مبلغ ٢٥ جنيتها

على سبيل التعويض والمصاريف المدنية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق
النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن وجهي الطعن يتحصلان في أن الطاعنين تقدما بدفاع للمحكمة
أول درجة مثبت في محضر الجلسة وطلبا منها تحقيقه فلم تجب طلبهما ولم ترد على
دفاعهما وكذا فعلت محكمة ثاني درجة — وهذا مع أهمية هذا الدفاع . ثم أنهما
أبديا لمحكمة أول درجة مطاعن عدة على شهادة المحجى عليها ومع أن تلك المحكمة
قد ناقشت المحجى عليها في تلك المطاعن أثناء المحاكمة إلا أنها لم تشر في حكمها إليها .

وحيث إن ما يثيره الطاعنان في طعنهما وارد على المحاكمة الابتدائية والطعن
لا يكون إلا في حكم نهائي ويبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة
الاستثنائية أنهما لم يتمسكا بشئ مما جاء بطعنهما ومن ثم فليس لهما أن يشبا
أمام محكمة النقض عدم تحقيقها دفاعا لم يطلبها إليها تحقيقه . ولما كان الحكم
المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى والأدلة التي أقام عليها إدانتها فان الطعن
لا يكون له أساس .

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٧٨)

القضية رقم ١٤١ سنة ٢١ القضائية :

دفاع شرعى . الواقعة كما ذكرها الحكم لا تدل على قيام هذا الظرف . لا يلزم التحدث عنه

إذا كان المستفاد من بيانات الحكم إذ الطاعن وغرماءه كانوا أطراف
في معركة تبادلوا فيها الاعتداء للضغائن التي بينهم ورأت محكمة الموضوع

أن كلا منهم كان معتديا يريد إلحاق الأذى بغريمه لادفع اعتداء وقع على نفسه، فلامحل إذن للحدث في حكمها عن الدفاع الشرعى وفيما ذكرته مايكفى للرد على مادفع به الطاعن من أنه كان فى حالة دفاع شرعى .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من ١ — محمود عبد الرؤوف عبد الله (الطاعن) و ٢ — محمد على مرعى بأنهما بدائرة مركز كفر الدوار مديرية البحيرة : أولا : المتهم الأول محمود عبد الرؤوف عبد الله أولا : شرع فى قتل محمد على مرعى المتهم الثانى عمدا بأن طعنه بمطواه عدة طعنات فى مواضع مختلفة من جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والى نفذت احداها للتجويف الصدرى وقد خاب أثر الجريمة لسبب لادخل لارادته فيه وهو اسعاف المحنى عليه بالعلاج . وثانيا — أحدث عمدا بابراهيم جمعه مرعى الاصابة الميئة بالتقرير الطبى والى عولج من أجلها مدة لاتزيد على العشرين يوما (٢) والمتهم الثانى محمد على مرعى أحدث عمدا بمحمود عبد الرؤوف عبد الله المتهم الأول الاصابات الميئة بالتقرير الطبى والى عولج من أجلها مدة لاتزيد على العشرين يوما . وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١-٢٣٤ ، ١-٢٤٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات اسكندرية قضت عملا بالمادة ١-٢٤٢ بالنسبة إلى المتهمين مع تطبيق المادة ٢-٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول أولا بمعاقة محمود عبد الرؤوف عبد الله (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وذلك على اعتبار أن التهمة الأولى المنسوبة إليه هى أنه أحدث عمدا بمحمد على مرعى الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والى عولج من أجلها مدة لاتزيد على العشرين يوما وثانيا — بمعاقة محمد على مرعى بالحبس مع الشغل لمدة شهر واحد . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون لأن الطاعن دفع بأنه كان في حالة دفاع شرعى إذ باغته المحنى عليهما وآخر بعضى وآلات حادة في مكان مهجور واعتدوا عليه فانتزع منهم آلة حادة استعملها في الدفاع عن نفسه وقد رد الحكم على ذلك بقوله إن الواقعة كانت مشاجرة بين الطرفين وهذا لا يصلح رداً على الدفاع فإن الخطر كان محققاً بالطاعن سواء كان الحادث مشاجرة أم لا.

وحيث إن المحكمة ذكرت في حكمها أنه ثبت لها ثبوتاً كافياً من الوقائع كما جاءت على ألسنة الشهود ومن ظروف وملابسات القضية أن الأمر لم يعد أن يكون شجاراً عنيفاً وقع بين المتهمين وبعض من أقاربهما وذلك لوجود ضغائن سابقة بينهم سواء لسبب دين لأحدهما على الآخر أو اشتراكهما في التجارة ومما لاشك فيه أن محمد على مرعى اعتدى على المتهم الأول بضربه بعضاً غليظة أحدثت به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وفى هذه الأثناء استل محمود عبد الرؤوف عبد الله مطواة أو منجلة واعتدى على محمد على مرعى فأحدث به الجروح القطعية الثلاثة الموصوفة بالتقرير أيضاً الخ. ومن هذا البيان يستفاد أن الطاعن وغرماءه كانوا أطرافاً في معركة تبادلوا فيها الاعتداء للضغائن التى بينهم ورأت محكمة الموضوع أن كلا منهم كان معتدياً يريد إلحاق الأذى بغيره ، لادفع اعتداء وقع على نفسه ، فلا محل إذن للتحديث عن الدفاع الشرعى وفيما ذكرته المحكمة ما يكتفى للرد على الدفع .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فيما يقوله الطاعن من أنه انتزع المنجل من يد الفريق الآخر فرد الحكم على ذلك بقوله إنه لو كان المنجل فى يد الفريق الآخر لاستعمله فى ضرب المحنى عليه ابتداء بدلا من العصى وهو قول غير

سديد كما قال الحكم ان الطاعن لم يثبت أنه لم يكن في قدرته منع الاعتداء .
بوسيلة أخرى وهو قول غير سديد نظرا إلى تعدد الضاربين وطبيعة المكان
المهجور الذي فوجئ فيه .

وحيث إن ذلك كله جدل موضوعي لاشأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الوجه الثالث يتحصل في أنه طلب من المحكمة اجراء معاينة
لإثبات أنه فوجئ في مكان مهجور تدليلا على حق الدفاع الشرعي فرفضت
المحكمة الطلب بحجة أنها كانت رأيا مع أنها لو أجابت الطلب لتغير رأيا .

وحيث إن المحكمة ردت على هذا الطلب بأن هذه المعاينة في قضية ضرب
ليست منتجة وأن الدعوى ليست بحاجة إليه وهذا من حقها .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٧٩)

القضية رقم ١٤٢ سنة ٢١ القضائية :

(ا) دفاع . شهود لم تعتمد المحكمة على أقوالهم في التحقيقات الأولية ولكنها أوردتها في صدد
بيان الباعث . عدم اتخاذ المتهم الطريق القانوني لإعلانهم . نعيه على المحكمة أنها رفضت إرجاء نظر
الدعوى لسماعهم . لا يهم .

(ب) لإثبات . التعويل على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة رغم إنكاره أمام المحكمة .
جائز .

١ — مادام الطاعن لم يتخذ الطريق التي رسمها القانون في المادتين ١٧ و ١٨
من قانون تشكيل محاكم الجنايات لاعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة
في سماعهم ، ومادامت المحكمة لم تر أن تحقيق الدعوى بحاجة إلى سماعهم ،

ومادام الحكم لم يعتمد على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات الأولية في اثبات الفعل المكون لجناية الحريق التي دان الطاعن فيها ، بل أورد أقوالهم تلك حين تحدث عن الباعث على الجريمة وهو الخصومة القائمة بين الطاعن وعائلته وبينهم والتي سلم بوجودها الطاعن ، — مادام ذلك كله كذلك فان المحكمة اذا رفضت طلب ارجاء نظر الدعوى لسماع هؤلاء الشهود لاتكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع .

٢ — لمحكمة الموضوع — بما لها من سلطة التقدير — أن تعول على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة متى اطمأنت إليه على الرغم من انكاره أمامها بجلسة المحاكمة .

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بمركز رشيد مديرية البحيرة : وضع نارا مدا في مركب غير مسكون ولامعد للسكنى مملوك لأحمد محمود حجازي وآخرين وذلك بأن نثر بها مادة قابلة للاشتعال « بنزين » ثم اشعل النيران فأحرقها . وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات اسكندرية قضت عملا بمادة الاتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين .

« طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجهين الأول والثاني من الطعن يتحصلان في القول بأن الدفاع عن الطاعن طلب سماع أقوال أصحاب المركب المحروقة ولكن المحكمة رفضت إجابة هذا الطلب وردت عليه رداً غير سديد مع أنها أشارت إلى أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات الأولية في الحكم المطعون فيه وهذا منها اخلال بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إنه لما كان الطاعن لم يتخذ الطبق التي رسمها القانون في المادتين ١٧ ، ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات لإعلان الشهود الذين يرى لنفسه مصلحة في أن تسمعهم المحكمة . وكانت المحكمة لم تر أن تحقيق الدعوى بحاجة إلى سماعهم وكان الحكم المطعون فيه — على ما يبين من مطالعته — لم يعتمد على أقوالهم في التحقيقات الأولية في إثبات الفعل المكون لجناية الحريق التي دان الطاعن بها بل أورد أقوالهم بتلك التحقيقات حين تحدث عن الباعث على الجريمة وهو الحصومة القائمة بين الطاعن وعائلته وبينهم والتي أشار إليها الطاعن وسلم بوجودها في جميع أطوار الدعوى . لما كان ذلك فإن المحكمة إذ رفضت إرجاء نظر الدعوى لسماع هؤلاء الشهود لا تكون قد أخلت بدفاع الطاعن .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن الحكم المطعون فيه قد اعتمد في ادانة الطاعن على اعترافه في محضر البوليس وفي تحقيقات النيابة في حين أنه عدل عنه أمام قاضي الاحالة وأمام محكمة الجنايات وهي الجهة القضائية الوحيدة التي يصح أخذ المتهم بالاعتراف أمامها . هذا وقد دفع الطاعن بأن اعترافه بالتحقيقات الأولية أخذ منه قسراً بطريق الاعتداء عليه وفضلاً عن ذلك فإن هذا الاعتراف لم يكن في ذاته صحيحاً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين اعتمد فيما اعتمد عليه في ادانة الطاعن على الاعتراف الصادر منه أمام شهود الإثبات تم في محضر البوليس وتحقيق النيابة قد استظهر صحته واطمأن إليه كدليل في إثبات الدعوى ثم تعرض لدفاعه المشار إليه في وجه الطعن ففنده في منطق سليم للأدلة والاعتبارات التي ذكرها ونفى أن اعتداء ما وقع عليه مستدلاً بالكشف الطبي الموقع عليه عقب الحادث مباشرة والذي ثبت منه خلو جسمه من الإصابات الا من لفحة اللهب التي لحقت به وهو يشعل النار في المركب . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعول على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة

متى اطمأنت اليه وعلى الرغم من انكاره أمامها بجلسة المحكمة خلافا لما يذهب إليه الطاعن فان الحكم إذ أخذ بهذا الاعتراف لا يكون قد أخطأ .

وحيث إن الوجهين الرابع والخامس من الطعن يتحصلان في القول بأن الحكم المطعون فيه استند في الادانة إلى أقوال شهود متناقضة وإلى أدلة لا تؤدي إلى مارتب عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجرمة الحريق عمدا التي دان بها الطاعن وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوتها وهي من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها خلافا لما يزعمه الطاعن . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان التناقض المشار اليه في الطعن لا وجود له ، فان الجدل على الصورة الواردة في ذلك الطعن لا يكون له من مبرر لأنه في حقيقته محاولة يراد بها اثارة النقاش في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه .

وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٣٨٠)

القضية رقم ١٤٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد بن حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب السعادة والغزة : أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك المستشارين .

رشوة . متى تتحقق الجريمة ؟ دفع المال مقابل الامتناع عن عمل غير حق . لا يمنع تحققها . مثال . موظف تموين .

ان جريمة الرشوة تتحقق متى قبل المرتشى الرشوة مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق . وإذن فاذا كان الغرض الذي من أجله

قدم المال إلى الموظف (مفتش بوزارة التموين) هو عدم تحرير محضر لمن قدمه وكان تحرير المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف بوصف كونه مفتشاً بوزارة التموين ومن عمله التفتيش على محلات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسعير الجبرى وتحرير المحاضر لمخالفيها بصفة من رجال الضبطية القضائية في هذا الشأن فان جريمة الرشوة تكون متحققة ولولم يكن هناك موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال للامتناع عن تحريره .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بدائرة قسم عابدين محافظة مصر : بصفته موظفاً عمومياً «مفتش مراقبة الأسعار بوزارة التموين» قبل مبلغ جنيتين من البدال إبراهيم أحمد القباني بصفة رشوة مقابل الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وهو تحرير محضر ضد البقال المذكور . وطلبت من قاضى الاحالة حالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٨ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بالمادتين ١٠٣ ، ١٠٨ فقرة أولى وثالثة من قانون العقوبات — بمعاقبة عبد الباقي سعد الدين الشريف بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ عشرة جنيهات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون إذ دان الطاعن بواقعة لاعتقاب عليها ذلك لأن الواقعة التى أراد الطاعن تحرير محضر مخالفة عنها للمجنى عليه لا يعاقب عليها القانون ومن ثم كان امتناع الطاعن عن تحرير ذلك المحضر مقابل استيلائه على الرشوة ليس عملاً من أعمال وظيفته — كما أخطأ الحكم اذ قضى برفض الدفع الذى تمسك به الطاعن من بطلان القبض والتفتيش وجاء رده قاصراً إذ قال إن التفتيش

حصل برضاء الطاعن وأنه هو الذى أخرج النقود من جيبه وهذا الذى قاله الحكم يتناقض مع الثابت بأوراق الدعوى — ويضيف الطاعن أن المحكمة خالفت قواعد الاثبات في تقديرها لأدلة الدعوى إذ قضت بادانته بناء على أقوال متناقضة يحوطها الشك الذى يجب أن يفسر دائماً لمصلحة المتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منه وهى من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر قانوناً أن الرشوة تتحقق إذا قبلها المرشئ مقابل الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر أنه غير حق . ولما كان ما قاله الحكم بهذا الصدد صحيحاً إذ مادام الغرض الذى من أجله قدم المال إلى الموظف هو عدم تحرير محضر لمن قدمه وكان تحرير المحضر يدخل في اختصاص هذا الموظف بوصف كونه مفتشاً بوزارة التكوين ومن عمله التفتيش على محلات الباعة لمراقبة تنفيذ القوانين الخاصة بالتسعير الجبرى وتحرير المحاضر لمخالفاتها بصفتها من رجال الضبطية القضائية في هذا الشأن فإن جريمة الرشوة تكون متحققة ولو لم يكن هناك موجب لتحرير المحضر الذى دفع المال للامتناع عن تحريره .

وحيث إن الحكم المطعون فيه تعرض لدفاع الطاعن الخاص بالدفع ببطلان التفتيش ورد عليه رداً سديداً في قوله : « انه ثابت من الاطلاع على محضر البوليس المورخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٤٩ الذى حرره مأمور قسم عابدين أن تفتيش المتهم تم برضائه وبقبوله وقد أيد هذه الواقعة الضابط مصطفى عبد العزيز افندى الذى شهد في التحقيقات وأمام المحكمة أن تفتيش المتهم تم برضائه وموافقته . وحيث إن هذا الذى أثبته المأمور في محضره وشهد به الضابط أمام المحكمة قد أبده المتهم تأييداً صريحاً إذ أقر في عبارة صريحة عند سؤاله أمام النيابة أنه أخرج النقود لحضرة الضابط وفي هذا ما يقطع

فى الدلالة على أن المتهم إنما فتش برضائه وأنه هو الذى أخرج ما بحببه طائفة مختاراً» لما كان ذلك وكان ما يشير الطاعن من منازعة فى هذا الشأن لا يعدو فى حقيقة الأمر أن يكون جدلاً فى تقدير الأدلة فى الدعوى مما يستقل به قاضى الموضوع فإن الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٨١)

القضية رقم ٣٤١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة : أحمد فهمى إبراهيم باشا وكيل المحكمة وأحمد حسنى بك ، وحسن اسماعيل الهضيبى بك وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

اختلاس أشياء محجوزة . حكم . تسببه . إدانة متهم فى تبديد حاصلات محجوز عليها لوزارة الأوقاف دون بيان الموظف الذى كان سيقوم بالبيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف . قصور .

الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز إلا لمن كانت له صفة فى إجراء البيع . فاذا أدانت المحكمة حارساً بتبديد محصولات محجوز عليها لصالح وزارة الأوقاف دون أن تبين فى الحكم الموظف الذى كان سيقوم بإجراء البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف فى ذلك فهذا الحكم يكون قاصراً .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية هور . بدد القطن المبين بالمحض والمحجوز عليه إدارياً لصالح وزارة الأوقاف وكان قد تسلم إليه على سبيل الوديعة لحراسته فاختلسه ولم يقدمه فى يوم البيع حالة كونه مالكاً له . وطلبت

عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح ملوى قضت عملاً بمادتي الاتهام مع تطبيق المادة ٥٥ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهراً مع الشغل وأمرت بوقف التنفيذ لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ، فاستأنف كما استأنفت النيابة ، ومحكمة المنيا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بتبديد حاصلات محجوزة لصالح وزارة الأوقاف على أساس أنه لم يقدم هذه الحاصلات في اليوم المحدد للبيع مع أنه لم يكن موجوداً في ذلك اليوم لرضه .

وحيث ان الحكم الابتدائي أسس ادانة الطاعن على أنه لم يقدم القطن المحجوز في اليوم المحدد للبيع وهو يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وأضاف الحكم المطعون فيه لذلك أن مندوب وزارة الأوقاف (الحاجزة) أثبت في ذلك اليوم أنه لم يجد المتهم وهو الحارس وبحث عن الزراعة المحجوز عليها فلم يجدها وهذا وذاك من غير أن تبين المحكمة الموظف الذي كان سيقوم بإجراء البيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف في ذلك ولما كان الحارس لا يلزم بتقديم المحجوز إلا لمن كانت له صفة في إجراء البيع فان الحكم يكون قاصراً ويتعين لذلك نقضه .

وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة
لبحث باقى أوجه الطعن .

(٣٨٢)

القضية رقم ٣٤٢ سنة ٢١ القضائية :

مواد مخدرة . تلبس . رؤية ضابط البوليس المتهمه وهى تلقى بالمخدر . حالة تلبس .

إن رؤية ضابط البوليس المتهمه وهى تلقى بالمخدر — ذلك تلبس بجريمة احراز المخدر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ — فاطمة أبو طالب حسن (الطاعنة)
و ٢ — محمد عبد اللطيف حسن و ٣ — محمود عثمان جلال بأنهم بدائرة
قسم كرموز : أحرزوا جواهر مخدرة (حشيشاً) بدون مسوغ قانونى ،
وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٥/٦ ب ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات قضت عملاً بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين
الأولى والثانى والمواد ١ ، ٢ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١
لسنة ١٩٢٨ بالنسبة إلى المتهم الثالث بحبس كل من المتهمين الأولى والثانى
سنة مع الشغل والنفاذ وتغريم كل منهما ٢٠٠ جنياً وبحبس المتهم الثالث ستة
شهور مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٣٠ جنياً والمصادرة . فاستأنف المتهمون
ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت برفضه وتأيد الحكم المستأنف .
فطعنن الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فى أن التفتيش وقع
اطلاً ن الأذن به صدر فى الساعة ١٠ و ٥٠ صباحاً فى حين أن التفتيش

وقع قبل ذلك في الصباح المبكر بدليل أن أحد المتهمين كان نائماً والآخر ناهضاً من نومه . أما رفض الحكم المطعون فيه للدفع ببطلان التفتيش استناداً إلى أن الأوراق ليس فيها ما يؤيده فاستناد غير صحيح لأن الأوراق فيها ما يؤيده إذ أن المستفاد من وجود الطاعة والمتهم الآخر عند اجراء التفتيش أحدهما نائم والآخر ينهض من نومه يدل على أن التفتيش وقع في الصباح الباكر أى قبل استصدار الاذن به .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد عني بالرد على هذا الدفع رداً سليماً في المنطق والقانون وقال إن الأوراق ليس فيها ما يؤيده فمناقشة هذا القول على الصورة الواردة في الطعن من أن التفتيش حصل قبل صدور الاذن به جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجهين الثاني والثالث يتحصلان في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ استند إلى رؤية الضابطين للطاعة وهي تلقى بالمخدر إلى ابنها مع أنه لا يصح الاستناد في الادانة إلى هذه الواقعة لأنها لا تدل على حالة من حالات التلبس المبينة في القانون وأن الاذن بتفتيش منزل ابنها لا يبيح تفتيشها هي وفضلاً عن ذلك فإن المنزل الذي صدر الاذن بتفتيشه لم يكن منزل ابنها .

وحيث ان ما تثيره الطاعة في هذا الوجه مردود لأن رؤية الضابطين لها وهي تلقى بالمخدر هو في صحيح القانون تلبس بجريمة إحراز مواد مخدرة . أما القول بأن الاذن بتفتيش منزل ابنها لا يبيح تفتيشها هي ففضلاً عن أنه قول غير صحيح على اطلاقه فإن تفتيشها هي قد وقع صحيحاً بعد ظهور حالة التلبس السابقة . وأما القول بأن المنزل الذي صدر الاذن بتفتيشه لم يكن منزل ابنها [فلا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(٣٨٣)

القضية رقم ٣٤٣ سنة ٢١ القضائية :

- (ا) إذن تفتيش . الظروف التي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول هي التي ترتب عليها إصدار الإذن الثاني . اعتبار الإذن الثاني إذا جديداً أو امتداداً للإذن الأول . لا يهم .
- (ب) الدفع بطلان التفتيش للغش والتدليس . عدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . لا يجوز إبدائه أمام محكمة النقض .
- (ج) تفتيش . لا يجوز للطاعن التحدث عن تفتيش حاصل في مسكن غيره .

١ — متى كان الواضح من حكمي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الدرجة الثانية أن الظروف الذي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول كانت هي التي ترتب عليها إصدار الإذن الثاني فإنه لا يكون هناك تعارض بين حكم محكمة الدرجة الأولى الذي وصف هذا الإذن بأنه إذن جديد وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذي أيده لأسبابه وزاد عليه فاعتبر الإذن الثاني امتداداً للإذن الأول .

٢ — ما دام الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية الدفع بطلان إذن التفتيش للغش والتدليس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ما تستبينه من الوقائع فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض .

٣ — لا شأن للطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل في مسكن غيره .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم محرم بك : أحرز جواهر مخدرة « حشيشاً » بدون مسوغ قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢ ، ٣٥/٦ ب ،

٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ . ومحكمة جنح المخدرات
الحزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمه
٢٠٠ جنيه والمصادرة . فاستأنف ، ومحكمة اسكندرية قضت بأيد الحكم .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين دانه باحراز
المخدر جاء معيياً لخطئه في تطبيق القانون ذلك بأن الاذن الصادر بالتفتيش
وقع باطلا لما شابه من غش وتدليس إذ أن الضابط قد تقدم بطلب ذكر فيه
أن المتهم يقيم بمسكن خاص مستقل فصدر الاذن على هذا الأساس وفي هذه
الحدود على أن لا يتعدى إلى محل مخدومه الذي يعمل طرفه « كمراسلة » مع أن
الواقع أنه يقيم بمسكن مخدومه « بغرفة المطبخ » وهي ملحقة بالمسكن وليست
مستقلة فلا تعتبر مسكناً خاصاً به . ويضيف الطاعن أن ضابط المباحث كان
قد استصدر اذنًا من النيابة يبيح التفتيش في ميعاد ينتهى في ٢٠ من يونيو
سنة ١٩٥٠ إلا أنه تقدم ثانية للنيابة في ٢٢ من نفس الشهر بطلب تجديد هذا
الاذن بناء على أنه لم يتمكن من تنفيذه في الميعاد المحدد له فأذنت النيابة
بالتفتيش مع أن عدم التنفيذ في المدة الأولى يدل على أن تحرياته كانت على
غير أساس مما كان مقتضاه أن يقدم مسوغاً لطلبه الجديد فيقوم بتحريرات
جديدة يبنى عليها الاذن الأخير . أما وهذا لم يحصل فإن الاذن الجديد يكون
باطلاً . ثم إن ما ذكرته المحكمة الاستئنافية من أن هذا الاذن يعتبر امتداداً
في غير محله إذ أن ذلك لا يكون إلا أثناء قيام الاذن الأول وقبل انتهاء مدته ،
كما أن هذا القول يتعارض وما أوردته المحكمة الابتدائية عن هذا الاذن مع أن
المحكمة الاستئنافية أيدت الحكم الابتدائي لأسبابه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة في قوله : « أنها تتحصل في أنه بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٥٠ استصدر الصاغ فواد عبد الشافي أفندي ضابط مباحث قسم محرم بك إذناً من النيابة بتفتيش المتهم وتفتيش مسكنه لما ثبت له من التحريات اتجاره في المخدرات ونظراً لأن الضابط لم يتمكن من تنفيذ الاذن في الأجل المحدد له فقد استصدر بتاريخ ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٠ إذناً آخر بالتفتيش وانتقل في مساء يوم صدور الاذن الأخير لمكان بالطريق بجهة الابراهيمية ومعه كل من البوليس الملكي عبد الحكيم رمضان وعبد الرحمن مصطفى وعبدالله قنصوه حيث وجدوا المتهم وأجرى الضابط ضبطه وقام بتفتيشه ووجد بحيب بنطلونه الأيمن ورقة وجد بداخلها خمس قطع من الحشيش ثم انتقل الضابط أثر ذلك لمسكن المتهم فعر بجيب معطف وجده على مشجب على علبة من الصفيح وجد بداخلها ست قطع من الحشيش » ولما تعرض لما دفع به الطاعن من البطلان قال : « وحيث ان الحاضر معه دفع ببطلان التفتيش مستنداً في ذلك إلى أن الضابط لم يقم بتنفيذ إذن النيابة الأول بالتفتيش فقد سقط ويتعين على الضابط بعد ذلك أن يقوم بتحريات جديدة تبرر صدور إذن جديد من النيابة مرتكناً في ذلك إلى حكم صدر من محكمة النقض بتاريخ ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٩ . وحيث إن النيابة العمومية وقد أصدرت إذنها الثاني بالتفتيش مما يدل على أنها اقتنعت عند اصدارها ذلك الاذن أن الظروف التي اقتضت اصدارها إذنها الأول لم تتغيراً ويكون بذلك ما أثاره الدفاع في غير محله » وأضافت المحكمة الاستئنافية إلى ذلك قولها « إن الاذن الثاني على ما استبان لها من استعراضها واقعة الحادث إنما كان امتداداً للاذن الأول الصادر بناء على بواعث جدية هي التحريات التي قام بها ضابط المباحث والتي رأت النيابة صلاحيتها لصدور هذا الاذن وامتداده » . لما كان الأمر كذلك وكان الواضح من حكمي أول وثاني درجة أن الظروف التي اقتضت اصدار الاذن الأول كانت هي التي ترتب عليها إصدار الاذن الثاني فانه لا يكون هناك تعارض بين الحكمين سواء وصف

الاذن الثانى بأنه امتداد للأول أو إذن جديد ، ويكون ما يثيره الطاعن
فى هذا الخصوص فى غير محله . وأما ما يثيره عن بطلان الاذن بسبب الغش
والتدليس فردود بأنه لم يثر الأمر أمام المحكمة الاستئنافية حتى كانت تحققه
وتفصل فيه على ضوء ما يتبين لها من الوقائع . ومن جهة أخرى فالطاعن
لم يدع أن المحل الذى وقع فيه التفتيش ليس مسكنه وان كان يقول انه ملحق
بسكن مخدومه . ولما كان لا شأن له فى التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل
فى مسكن غيره ، فان ما يثيره من ذلك لا يكون مقبولا على أية حال .
وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٨٤)

القضية رقم ٣٤٥ سنة ٢١ القضائية :

نقض . سرقة ليلا . توقيع عقوبة داخلية فى حدود المادة ٣١٧ ع . المناقشة فى توفى ظروف
الإكراه . لا جدوى منها .

لا جدوى للطاعن مما يثيره فى صدد عدم ثبوت الإكراه فى السرقة
ما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل فى نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٣١٧
من قانون العقوبات للسرقة التى تحصل ليلا وهو ما يسلم به .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة بندر امبابه مديرية الحيزة : سرق
حقيبة يد مبينة الوصف والقيمة بالمحضر مملوكة للسيدة حفيظة حسن لاشين
بالاكراه الواقع عليها بأن فاجأها ودفعها أرضاً وانتزعها منها رغماً عنها معطلا
بذلك مقاومتها وتمكن بهذه الوسيلة من الاكراه من أخذ الحقيبة بما حوته

من نقود وأوراق . وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت عملاً بمادة الاتهام — بمعاينة أحمد الصغير أحمد إبراهيم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالسرقة بالاكراه جاء قاصراً وأخفاً في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة استندت في إدانته إلى أن ما قبلته المحجني عليها قد تأيد بما قرره الشاهدان مع أن الأولى قد اضطربت في أقوالها بالجلسة وتناقضت مع ما أدلى به الباؤون كما أن المدافع عنه قد تمسك بأن الحادث وقع ليلاً وفي مكان مظلم لأن المصباح الموجود بالقرب منه كان مطلياً بلون أزرق قائم إلى جانب وجود أشجار كبيرة بالمكان تزيد في ظلمته مما يتعذر معه على المحجني عليها وهي مسنة ضعيفة البصر أن تتحقق منه وتميزه إلا أن المحكمة دانته دون أن ترد على هذا الدفاع . ثم أنها قالت بحصول الاكراه مع أن التحقيقات لا تفيد توفره وأقوال المحجني عليها عنه أولاً لا تكفي لثبوته وقد عدلت عنها بالجلسة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها وتعرض لدفاع الطاعن المشار إليه واطرحه للاعتبارات التي قالها. ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة قد أسندته إلى أصله في أوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن ما يثيره في هذا الخصوص لا محل له إذ لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به . أماما يثيره عن عدم ثبوت الاكراه فردود بأن المحكمة قد استظهرت توفره بالأدلة التي ذكرتها ومن جهة أخرى فلا جدوى للطاعن من ورائه لأن العقوبة

المقضى بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٣١٧ من قانون العقوبات للسرقات التي تحصل ليلاً .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٨٥)

القضية رقم ٣٤٨ سنة ٢١ القضائية :

تموين :

- (أ) صاحب المحل . مسؤوليته عن المخالفات التي تقع في محله . الحكم بالغرامة فقط .
- محله . تعدد مصانع المهتم . ذلك لا يكفي للقول بتعدد مراقبتها .

(ب) استخدام مواد التموين في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في صنع آخر . لا يتطلب توفرقصد جنائي خاص .

١ — إن الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن يكون « صاحب المحل مسؤولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها ، فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتضرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون » فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المحل الذي وقعت فيه المخالفة . فإذا كانت المخالفة عقوبتها الحبس والغرامة معاً فإنه ما لم يثبت صاحب المحل أنه كان متعذراً عليه منع وقوع المخالفة انطبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة . وإذا طبقت المحكمة على صاحب المحل هذه الفقرة معتمدة في ذلك على أقواله في التحقيقات التي يستفاد منها أنه كان

المهيمن الفعلى على ما يدور فى مصنعه الذى وقعت فيه المخالفة وعلى مصانعه الأخرى ولم تعبأ بما ذكره من تعدد مصانعه واتساع أملاكه ، مما لا يعتبر دليلاً على استحالة المراقبة ، فانها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية فى أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها .

٢ - ان القانون لا يوجب توفر قصد جنائى خاص فى جريمة استخدام مواد التموين فى غير الغرض الذى صرفت من أجله أو استخدامها فى مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه فى البطاقة بل تتحقق الجريمتان بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به دون حاجة إلى البحث عن البواعث التى دفعت المخالف لارتكاب الفعل المنهى عنه بمقتضى صريح نص المادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - باسيلي ميشيل كومباروس و ٢ - تودرى ديمتريو بأنهما بدائرة قسم الموسيقى المتهم الأول بوصفه صاحب مصنع والثانى مديره أولاً . لم يخطرا مراقبة التموين المختصة عن الوفورات المتبقية لديهما من مواد التموين فى المواعيد المقررة قانوناً . ثانياً : استخدام مقدار السكر المقرر لهما فى غير الغرض الذى صرف من أجله . ثالثاً : استخدام السكر المقرر لهما فى غير المصنع الوارد بيانه فى البطاقة . وطلبت عقابهما بالمواد ١٠-٢ ، ١٢ ، ١٣ ، ٥٤ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ و ١١٥ لسنة ١٩٤٩ و ٥٦ ، ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٥ ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين الثانية والثالثة أولاً ببراءة المتهمين من التهمة الأولى المسندة إليهما وثانياً بحبس كل من المتهمين ستة شهور مع الشغل وكفالة لكل منهما عشرة جنهات لإيقاف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه وأمرت بنشر

ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة ستة شهور عن التهمتين الثانية والثالثة فاستأنف المتهمان ، ومحكمة مصر قضت بتأييد الحكم ووقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات تبدأ من اليوم وذلك بالنسبة للمتهم الأول (الطاعن) والغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثانى وبراءته عملاً بالمادتين ١٧٢ و ١٨٨ من قانون تحقيق الجنايات. فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ . . .

المحكمة

. . . حيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول (أولاً) بأن الطاعن دفع بأنه يملك ١٣ مصنعاً غير الأراضى الزراعية مما يتعذر عليه معه الاشراف عليها جميعاً ولذا فقد جعل لكل مصنع مديراً مسئولاً وليس له إلا الاشراف العام مما مقتضاه أنه بفرض صحة الوقائع موضوع المحاكمة لا يساءل إلا فى حدود ما نص عليه القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ فى المادة ٥٨ منه وإذن فكان يجب الحكم عليه بالغرامة المنصوص عليها فى تلك المادة دون الحبس — أما والحكم المطعون فيه قد قضى عليه بالعقوبتين معاً فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون . وإذ لم يرد على هذا الدفاع الجوهري يكون قد شابه القصور . (وثانياً) بأن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالمادتين ١٢ و ١٣ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ أخذاً بظاهر لفظهما قد أخطأ إذ أن حكمة التشريع هى عدم التلاعب فى مواد التموين ورقابة حسن توزيعها على الناس بحيث لا تهرب إلى الخارج ولا يحابى بها عن طريق بيعها فى السوق السوداء لفريق من السكان دون الفريق الآخر وهذه الحكمة منتفية فى واقعة هذه الدعوى ويؤكد هذا النظر القرار الصادر من وزير التموين رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ والذى ألغى العمل بالمادة الخامسة من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ التى كان يجب بمقتضاها على أصحاب المحلات والمصانع أن يخطرأ مراقبة التموين المختصة فى فترات معينة فى السنة عن الوفورات المتبقية لديهم من مواد التموين ومفهوم

ذلك أن لصاحب المصانع المتعددة أن يستخدم مواد التموين المخصصة لها كوحدة قائمة بغض النظر عن مخصصات كل مصنع بذاته وله في سبيل حسن سير العمل وحسب الظروف المحيطة به أن يستعمل مواد التموين المخصصة لمصنع ما في مصنع آخر له أيضاً ما دامت العملية سليمة في ذاتها بعيدة عن التلاعب في تلك المواد . (وثالثاً) بأن الدفاع عن الطاعن طلب تحقيق نقص مقدار السكر ودفع بأن سبب هذا النقص يرجع إلى أن كمية كبيرة من زجاجات المياه الغازية أعدمت لعدم صلاحيتها للاستهلاك لعيب طراً على الآلات لم يتنبه له العمال في حينه وأن كمية أخرى بلغ ثمنها ٥٥٠ جنيهها بيعت وفقدت فواتير بيعها وأرصدت في دفتر اليومية ولكن مفتش التموين رفض احتساب كمية السكر التي استلزمه صنعها وكميته اللازمة لصنع الزجاجات التالفة والمحكمة اعتمدت على أقواله ولم تكن بتحقيق دفاع الطاعن في هذا الصدد وهذا منها اخلال بحقه في الدفاع .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في طعنه مردود (أولاً) بأن الشارع إذ نص في المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ على أن « يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا أثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة . اقتصررت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد من ٥٠ إلى ٥٦ من هذا المرسوم بقانون » فقد دل بذلك على أن الأصل هو معاقبة صاحب المحل بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون لمدير المحل الذي وقعت فيه المخالفة وهي في واقعة هذه الدعوى الحبس والغرامة معاً ما لم يثبت هو أنه كان متعذراً عليه منع وقوع المخالفة فعندئذ وعندئذ فقط يحق له التمسك بالعدر المبين في القانون

والذى على مقتضاه يعنى من عقوبة الحبس دون الغرامة . ولما كان المستفاد من الأدلة التى أوردها الحكم أن المحكمة اطرحت دفاعه المشار إليه فى الطعن واعتمدت فيما اعتمدت عليه فى ادانته على أقواله فى التحقيقات التى يستفاد منها أنه كان المهيمن الفعلى على ما يدور فى مصنعه الذى وقعت فيه المخالفة وعلى مصنعه الأخرى وكان ما يذكره الطاعن من تعدد مصنعه واتساع أملاكه لا يعتبر دليلاً على استحالة المراقبة فإن المحكمة إذ طبقت الفقرة الأولى من المادة ٥٨ المذكورة وعاقبته على مقتضاها تكون قد استعملت سلطتها التقديرية فى أمر متعلق بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها ومن ثم فلا خطأ فى القانون ولا قصور إذ أن دفاع الطاعن موضوعى لا يلزم له رد صريح خاص — بل الرد عليه يكون مستفاداً من الحكم بالادانة على أساس الفقرة الأولى من المادة المذكورة لأدلة الثبوت التى أوردها الحكم (وثانياً) بأن القانون لا يوجب توفر قصد جنائى خاص فى جريمة استخدام مواد التمييز فى غير الغرض الذى صرفت من أجله أو استخدامها فى مصنع آخر غير المصنع الوارد بيانه فى البطاقة بل تتحقق الجريمتان بمجرد وقوع الفعل المعاقب عليه والمتهم عالم به وذلك دون حاجة إلى البحث عن البواعث التى دفعت المخالف لارتكاب الفعل المنهى عنه بمقتضى صريح نص المادتين ١٢ ، ١٣ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وللتين طبقهما الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى . (وثالثاً) بأن الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن المشار إليه فى الوجه الثالث من الطعن وفنده فى منطق سديد وإذن فلا تكون المحكمة قد أخلت بدفاع الطاعن فى شىء .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين إرفضه موضحاً .

(٣٨٦)

القضية رقم ٣٤٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات اصحاب السعادة
والعزة : أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهمي ابراهيم عوض بك
وابراهيم خليل بك المستشارين .

تنظيم . إدانة المتهم لمجرد تسوير قطعة أرض في منطقة غير مقسمة دون بيان توافر شروط المادتين
٢٠١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . قصور .

إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على أنه في
تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة « تقسيم » على كل تجزئة لقطعة أرض
الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة
مبان عليها متى كانت احدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم . وتنص
المادة الثانية على أنه لا يجوز انشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على
موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . فإذا كان الحكم إذ دان
الطاعن بهاتين المادتين قد اقتصر على القول بأنه أجرى تسوير قطعة الأرض
موضوع الدعوى في منطقة غير مقسمة دون أن يبين ما اذا كانت باقى
الشروط المشار اليها فى المادتين المذكورتين قد توافرت فانه يكون قاصر
البيان متعيينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز اسوان أجرى تسوير
قطعة الأرض الميينة بالمحضر فى منطقة غير مقسمة .

وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠

ومحكمة جنح أسوان الجزئية قضت غيايا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم
١٠٠ قرش صاغ والإزالة .

فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن ..
فاستأنف ومحنة أسوان الابتدائية قضت غيابيا بتأييد الحكم المستأنف .
فعارض وقضى في معارضته بتأييد الحكم المعارض فيه .
فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحنة

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون على واقعة الدعوى لأن شروط المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ غير متوافرة إذ هي لا تنطبق إلا على الأرض المعدة للتقسيم بقصد عرضها للبيع أو المبادلة أو للتأجير أو للتحكير لاقامة مبان عليها . متى كانت إحدى القطع غير متصلة بطريق عام . والثابت في محضر الانتقال أن قطعة الأرض موضوع الدعوى هي عبارة عن أرض مغروس بها نخيل ولا يوجد بها مبان أخرى خلاف السور فليس هناك تقسيم فضلا عن عدم توافر الشروط الأخري التي يتطلبها القانون .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه أجرى تسوير قطعة الأرض المبينة بالمحضر في منطقة غير مقسمة مخالفا بذلك المواد ١ ، ٢ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وقضى بإدائه على أساس ثبوت الواقعة وأن قطعة الأرض موضوع التهمة لا تتصل بطريق قائم وكل ما هنالك طريق خصوصي ضيق يفصل ما بينها وبين الأراضي الزراعية المحيطة بها أقر الطاعن أنه أنشئ للمرور منه والوصول إلى أرضه وأرض جيرانه وإن هذا الطريق لا تزال ملكا خاصا .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ تنص على أنه في تطبيق أحكام هذا القانون تطلق كلمة تقسيم على كل تجزئة

لقطعة أرض الى عدة قطع بقصد عرضها للبيع أو للمبادلة أو للتأجير أو للتحكير لإقامة مبان عليها متى كانت إحدى هذه القطع غير متصلة بطريق قائم وتنص المادة الثانية على أنه لا يجوز انشاء أو تعديل تقسيم إلا بعد الحصول على موافقة سابقة من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . لما كان ذلك كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالمادتين السالف ذكرهما قد اقتصر على القول بأن الطاعن أجرى تسوير قطعة الأرض موضوع الدعوى في منطقة غير مقسمة دون أن يبين ما اذا كانت باقي الشروط المشار إليها في المادتين المذكورتين قد توافرت ولذا فإن الحكم يكون قاصر البيان متعينا نقضه وذلك من غير حاجة الى البحث في باقي أوجه الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٣٨٧)

القضية رقم ٣٥١ سنة ٢١ القضائية :

حكم استثنائي . عدم بيان أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده . قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول « بأن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لثبوت التهمة وتقدير العقوبة بالنسبة للمتهمين عدا المتهم السادس فلان فيتعين تأييده قبلهم » ولم يبين ما اذا كان قد أخذ بالأسباب التي بني عليها ذلك الحكم الذي أيده أو أن هناك أسبابا أخرى غيرها رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها ، فهذا الحكم يكون خالياً من بيان الأسباب التي أقيم عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة (١) احمد محمود فراج و (٢) محمد فراج محمد السبعة و (٣) محمود سيد هلال و (٤) احمد محمد فراج السبعة و (٥) محمد دسوقي سيد عويس و (٦) بطرس يونان و (٧) جمعه ثابت محمد و (٨) بهيه عثمان عبد العال (الطاعنة) و (٩) محمد محمد يوسف بأنهم في خلال ليالى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة بندر أسيوط الأول والثاني — شرعا في سرقة الملابس المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لمحمود توفيق رضوان من سكنه وصاب أثر الجريمة لبسب لا دخل لارادتهما فيه وهو مفاجأتهما أثناء محاولة السرقة وهربهما خوفا من القبض عليهما و (٢) سرقا الملابس المبينة الوصف والقيمة بالمحضر لزاهر شنوده عبد الملك من مسكنه. وباقي المتهمين أخفى كل منهم بعض الملابس المسروقة سالفة الذكر وغيرها مملوكة لبشاي يوسف ابراهيم ولتوفيق شحاته ولمحمد أمين أمام والسيد عبد الوهاب ولمصلحة السكة الحديد مع علم كل منهم بأنها مسروقة .

وطلبت عقابهم بالمواد ٤٤ مكررة ، ٤٥ . ٤٧ . ٤٩ ، ١/٣١٧-٤-٥ و ٣٢١ من قانون العقوبات ومحكمة جناح بندر أسيوط قضت عملا بالمواد ١/٣١٧-٢-٤-٥ ، ٤٥ . ٤٧ ، ٣٢١ من قانون العقوبات بالنسبة الى المتهمين الأول والثاني مع تطبيق المادة ٣/٣٩ عقوبات للأول أيضا والمادتين ٤٤ مكررة و ١/٣١٧-٢-٤-٥ بالنسبة لباقي المتهمين أولا بحبس كل من المتهمين الأول والثاني ستة أشهر مع الشغل والنفاذ عن كل تهمة من التهم المنسوبة اليهما بلا مصاريف . وثانياً — بحبس كل من المتهمين الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامنة والتاسع ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل منهم لاييقاف التنفيذ بلا مصاريف.

فاستأنف المتهمون ومحكمة أسيوط الابتدائية قضت أولاً — بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة الى المتهم السادس وبرأئته من التهمة المنسوبة اليه وذلك عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات وثانياً — بتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لباقي المتهمين وأعفت جميع المتهمين من المصاريف الجنائية .
فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه خلا من بيان الأسباب التي بنى عليها فهو معيب عيباً جوهرياً يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد اقتصر على القول « بأن الحكم المستأنف في محله بالنسبة لثبوت التهمة وتقدير العقوبة بالنسبة للمتهمين عدا المتهم السادس بطرس يونان فيتعين تأييده قبلهم » ولم يبين ما اذا كان قد أخذ بالأسباب التي بنى عليها ذلك الحكم الذي أيده أو أن هناك أسباباً أخرى غيرها رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها ولذا فإن الحكم يكون خالياً من بيان الأسباب التي أقيم عليها مما يعيبه ويستوجب نقضه وذلك من غير حاجة الى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٣٨٨)

القضية رقم ٣٥٦ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . الاعتذار عن الحضور بالمرض وتعزيز ذلك بشهادة مرضية . رفض التأجيل دون تعرض لهذا العذر . إخلال بحق الدفاع .

المرض من الاعتذار القهرية . فاذا ما حضر عن المتهم محام وقال انه مريض وقدم للمحكمة شهادة بذلك فانه يكون لزاماً على المحكمة إن لم تر تأجيل

الدعوى أن تقول كلمتها في العذر الذي أبداه المحامى وعززه بالشهادة المرضية فان هى لم تفعل كان حكمها معيبا لاخلاله بحق الدفاع .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين : أعطى الأستاذ عبد العزيز على جميع بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦-١ و ٣٣٧ من قانون العقوبات .

ومحكمة جناح عابدين قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ٥ جنيهات وتغريمه مبلغ ثلاثين جنيهاً مصرياً .

فعارض وقضى فى معارضته برفضها وتأيد الحكم .

فاستأنف المتهم وكانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي .

ومحكمة مصر قضت بالغاء الحكم الصادر بتاريخ ١٦ من اكتوبر سنة ١٩٤٧ وباعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فى المعارضة المقدمة من المتهم وبارجاء الفصل فى الاستئناف المقدم من النيابة حتى يتم الفصل فى المعارضة .

اعيدت الدعوى ثانية الى محكمة عابدين الجزئية وبعد نظرها قضت بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٤٨ باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاستأنف المتهم .

ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيابياً بتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى فى معارضته برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن وجه الطعن يتحصل في القول بأن الطاعن لم يحضر بجلسة المعارضة في الحكم الغيابي الاستثنائي وقدم محاميه شهادة تدل على أنه مريض . إلا أن المحكمة لم تعول على هذه الشهادة فانسحب المحامي وحكمت المحكمة في الدعوى دون أن تبين الأسباب التي من أجلها لم تعول عليها . وهذا منها اخلال بحق الدفاع يعيب الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محاميا حضر عن الطاعن وقال إنه مريض وقدم شهادة للمحكمة بذلك إلا أنها قضت في الدعوى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه دون أن تشير الى العذر الذي ابداه محامي الطاعن ولا تحدثت عن الشهادة المقدمة منه . ولما كان المرض من الاعذار القهرية وكان حق الدفاع مكفولا بالقانون فقد كان لزاما على المحكمة إن لم تر تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها في العذر الذي ابداه محامي الطاعن وعززه بالشهادة المرضية . أما وهي لم تفعل فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا لاخلاله بحق الطاعن في الدفاع مما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(جلسة ٨ من مايو سنة ١٩٥١)

(٣٨٩)

القضية رقم ١١٧ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسنى بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك ، ومحمد غنيم بك
المستشارين .

(ا) وصف التهمة . الزيادة في بيان الطريقة التى حصلت بها واقعة التزوير كما تضمنها أمر
الإحالة . لا يعد تغييرا في وصف التهمة .

(ب) تزوير معنوى . لإعداد المتهم الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزويرها وتقديمها
لنسخ صورة منها . مخالفة الصورة الرسمية للأصل الثابت . ذلك معناه وقوع التزوير حال التحرير .
كون الصورة نقلت من أصل مزور قبل تحريرها . لا يهم .

(ج) تزوير في أوراق رسمية . ركن الضرر . توافره بمجرد العبث بها .

١ — اذا كان ما انتهت إليه المحكمة في صدد ذكرها واقعة الدعوى لم يعد
كونه زيادة في بيان الطريقة التى حصلت بها هذه الواقعة كما تضمنها أمر الإحالة
وكما كانت معروضة على بساط البحث فذلك لا يعد تغييرا لوصف التهمة
المحال بها المتهم ومن ثم فلا إخلال بحق الدفاع .

٢ — ان حصول واقعة الدعوى بالكيفية المبينة بالحكم وهى أن الطاعن
أعد الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزويرها وقدمها لنسخ صورة
منها باعتبارها مطابقة للأصل الثابت بدفتر أحوال القسم — ذلك لا يعنى
أن التزوير لم يرتكب حال تحرير الصورة المطعون بتزويرها لأنه ما دامت الصورة
الرسمية قد جاءت مخالفة للأصل الثابت بدفتر الأحوال فقد وقع تزويرها
حتما حال تحريرها ولا يغير من ذلك كونها نقلت من أصل آخر مزور من قبل
تحريرها .

٣ — ان مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل الثقة بها باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة— اشترك بطريق التحريض والمساعدة مع آخر حسن النية هو أحمد على فضالى فى ارتكاب تزوير فى ورقة رسمية هى صورة المذكرة رقم ٣٠ أحوال قسم مصر الجديدة يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٨ بأن قدم له ورقة تتضمن صورة هذه المذكرة بعد أن حذف منها بعض الكلمات وأضاف كلمات أخرى وطلب منه نسخ عباراتها واستخدام صورة رسمية منها وحرّضه على ذلك فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض وهذه المساعدة — ٢ — استعمل الورقة المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها فى القضية رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٧ افلاس مصر . وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للمواد ٤٠-١-٣ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات فقرر بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بالمواد ٤٠-١-٣ و ٢١٣ و ٢١٤ مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة محمود عامر محمد بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بإيقاف التنفيذ لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

وحيث إن أوجه هذا الطعن تتحصل فى قول الطاعن ان الحكم المطعون فيه قد أخل بحقه فى الدفاع ذلك أنه يبين من مقارنة ماتضمنه أمر احالته على محكمة الجنايات بما جاء فى الحكم أن المحكمة قد أضافت إلى وقائع التهمة الواردة فى أمر الاحالة واقعة جديدة وهى أنه أوهم ضابط القسم بصحة الصورة العرفية

التي نقلت عنها الصورة الرسمية المطعون بتزويرها ، وأنها عدلت الوصف
الوارد بأمر الاحالة من اشتراك في تزوير مادی مما تنطبق عليه المادة ٢١١
من قانون العقوبات إلى اشتراك في تزوير معنوی مما تنطبق عليه المادة ٢١٣ -
ثم دانت الطاعن على هذا الأساس دون تنبيه الدفاع عن الطاعن إلى هذه
الاضافة في وقائع التهمة وذلك التغير في وصفها القانوني هذا الى قصور الحكم
في التدليل على الأفعال المكونة لاشتراك الطاعن في التزوير وفي بيان الطريقة
التي حصل بها فعل التزوير ، والى خطئه في تطبيق القانون على واقعة الدعوى
ذلك أنه يشترط في التزوير المعنوی الذي تنطبق عليه المادة ٢١٣ أن يحصل
تغير الحقيقة وقت تحرير الورقة المزورة والثابت في واقعة الدعوى أن الضابط
سلم إلى العسكري ورقة عرقية متضمنة صورة محرقة للمذكرة المدونة بدفتر
الأحوال وأنه من هذه الورقة نقل العسكري صورة طبق الأصل كما هو مدون
فيها وإذن فلا يكون قد حدث وقت تحرير الصورة أى تغير للحقيقة الثابتة
في الورقة المنقول عنها وإنما التغير قد حصل حال تحرير هذه الورقة الأخيرة
وقبل تحرير الصورة المطعون بتزويرها فالفاعل الأصلي لهذا التغير هو محرر الورقة
المنقول عنها لا العسكري الذي نقل عنها نقلاً صادقاً أميناً . كما أن ركن الضرر
لم يتوفر لأن الصورة المطعون فيها لمذكرة الأحوال لم يكن من شأنها أن تؤثر
في الدعوى التي رفعها الطاعن على المحبى عليه باشهار افلاسه ، وبفرض حصول
التزوير فان تغيراً لم يقع على البيانات الجوهرية التي أعدت مذكرة الأحوال
لإثباتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع
العناصر القانونية لجناية الاشتراك في التزوير المعنوی التي دان الطاعن بها
واستند في ذلك للأسباب التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه
عليها - لما كان ذلك ولم يكن صحيحاً مايقول به الطاعن من أن المحكمة - إنما
دانته على أساس واقعة لم ترد بأمر احالته إليها : ذلك أن ما انتهت إليه في حكمها ،

من أن الطاعن « قدم ورقة تتضمن صورة المذكرة بعد أن أحدث فيها تغييراً بالحدف ، والاضافة موهما أنها مطابقة للأصل فنسخ الموظف — حسن النية — عباراتها في ورقة مدموغة اكتسبت الرسمية بتوقيع المأمور عليها وختمها بختمى قسم البوليس والمحافظة فتمت الجريمة بناء على هذا التحريض والمساعدة » . ما انتهت إليه المحكمة من ذلك لم يعد كونه زيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها واقعة الدعوى ، تضمنها أم الإحالة وكما كانت معروضة على بساط البحث . وكان لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٤٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات أن تغير وصف الأفعال الميئة في أمر الإحالة بغير سبق تعديل التهمة بشرط أن لاتحكم بعقوبة أشد من المنصوص عليها في القانون للجريمة الموجهة على المتهم في أمر الإحالة بل كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الدفاع عن الطاعن قد سلم في مرافعته باعتبار الفعل تزويراً معنوياً مما تنطبق عليه المادة ٢١٣ من قانون العقوبات ، وكان حصول الواقعة بالكيفية الميئة بالحكم المطعون فيه وهى أن الطاعن أعد الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزويرها وقدمها لنسخ صورة منها باعتمادها مطابقة للأصل الثابت بدفتر أحوال القسم لايبنى أن التزوير لم يرتكب ، بل تحرير الصورة المطعون بتزويرها لأنه مادامت الصورة الرسمية قد جاءت مخالفة للأصل الثابت بدفتر الأحوال فقد وقع تزويرها حتماً حال تحريرها ولايغير من ذلك نقلها من أصل آخر مزور من قبل تحريرها — لما كان كل ذلك ، وكان مجرد العبث بالأوراق الرسمية يتوافر به ركن الضرر في جريمة التزوير لما فيه من تقليل الثقة بها باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد أخل بحق الدفاع ولا هو جاء قاصراً في بيان الأسباب أو خاطئاً في تطبيق القانون . ويكون الطعن فيه على هذه الصورة على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً

(٣٩٠)

القضية رقم ١٤٤ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات
أصحاب السعادة والعزة : أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ،
وحسن اسماعيل الهضبي بك ، وفهم إبراهيم عوض بك المستشارين .

دفاع . طلب تحليل المواد المنوية التي وجدت بملابس المحجني عليه لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة
مادة المتهم . طلب غير منتج . رفضه . لا إخلال فيه بحق الدفاع .

من الحقائق العلمية المسلم بها أن أحدا لم يستطع من فحص المواد المنوية
اثبات أن لها فصائل تختلف وحداتها عن الأخرى . فطلب الطاعن تحليل
المواد المنوية التي وجدت بملابس المحجني عليه في جريمة هتك عرض لمعرفة
ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم طلب غير منتج فاذا مارفضته المحكمة وعولت
على ما في الدعوى من أدلة فلا تريب عليها في ذلك .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية العطارين محافظة الاسكندرية
هتك عرض صالح احمد حسن فتيحة الذي لم يبلغ من العمر ثمانى عشرة سنة
كاملة بغير قوة أو تهديد وذلك بأن خلع ملابسه ولامس قضيبه بدبره حالة
كون المتهم من المتولين ملاحظته ومن ذوى السلطة عليه باعتباره مدرسا
بالمدرسة التي يتلقى المحجني عليه علومه فيها . وطلبت من قاضى الاحالة إحالته
إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٦٧-٢ و ٢٦٩-٢.١ من قانون العقوبات .
فقرر بذلك ومحكمة جنايات اسكندرية قضت عملا بمادتي الاتهام — بمعاقبة
مصطفى عبد الفتاح عبده بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعن
في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في أن المحكمة دانت الطاعن بناء على شهادة الشهود التي كانت سماعية لاتنتج شئاً وشهادة الغلام المجنى عليه وهو طفل صغير شهادته تؤخذ على سبيل الاستدلال ولا تصلح دليلاً على الطاعن والحكم قد أخطأ في الأخذ بها

وحيث إن ذلك كله جدد موضوعي لاشأن لمحكمة النقض به .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل فيما يقوله الطاعن من أنه طلب من المحكمة تحليل المواد المنوية التي وجدت بملابس المجنى عليه لمعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادة المتهم أم لا فلم تجبه المحكمة إلى طلبه وعللت ذلك بـعلة غير مقبولة .

وحيث إن جاء بالحكم المطعون فيه أن الدفاع عن المتهم طلب بحث الفصائل التي شوهدت بملابس المجنى عليه والتي ثبت من تحليلها أنها آثار لمواد منوية مع الفصائل المنوية التي للمتهم ليتبين ما اذا كانت للمتهم من عدمه وان المحكمة لاترى محلاً للأخذ بهذا الدفاع نظراً لما في القضية من أدلة قاطعة بثبوت التهمة وقد سبق بيانها .

وحيث إن من الحقائق العلمية المسلم بها ان أحداً لم يستطع من فحص المواد المنوية اثبات أن لها فصائل تختلف وحداتها عن الأخرى فطلب الطاعن إذن غير منتج وتكون المحكمة على حق في رفضه والتعويل على ما في القضية من أدلة أخرى ويكون هذا الوجه على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٩١)

القضية رقم ٢٢٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة وحضور حضرات أصحاب الغزة أحمد حسني بك وفهمي إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك وعبد غنيم بك المستشارين .

بلاغ كاذب . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ دفاع المتهم بأن القذف والإخبار وقعوا في عريضة دعوى . عدم التعرض له . قصور .

يشترط لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجنائي عالماً بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون متتوياً للسوء والاضرار بمن بلغ في حقه . فاذا كان الحكم لم يعن باقامة الدليل على ثبوت علم المتهم بكذب الوقائع ، وكان الطاعن قد أشار في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية إلى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بناء على أن القذف والإخبار قد وقعوا في عريضة الدعوى . مما يشمل حكم المادة المذكورة فسكت الحكم عن التعرض لذلك ، فهذا يكون قصوراً يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

الوقائع

رفع المدعيان بالحقوق المدنية دعوى الجنبعة المباشرة أمام محكمة جناح بندردمنهور الجزئية على ١ — الدكتور فهمي مسعد (الطاعن) و ٢ — صبحي افندي نخله منصور و ٣ — مرقص افندي رزق و ٤ — نجيب افندي عبد السيد ، و ٥ — رزق الله جرجس و ٦ — عوض الله افندي شمعان و ٧ — توفيق افندي عبده و ٨ — فهمي نصر الله بصحيفة أعلنها لهم في ١٧ و ١٩ يوليو سنة ١٩٤٧ قالا فيها إن المتهم الأول بصفته رئيساً لمجلس إدارة الجمعية الخيرية القبطية الأرثوذكسية بدمنهور أولاً — قذف علناً في حقهما بأن أسند إليهما أموراً لو كانت صادقة لأوجبت عقابهما واحتقارهما عند أهل وطنهما وهي اتهامهما بارتكابهما جريمة نصب . وثانياً — أخبر الحكام القضائيين كذباً مع سوء القصد

بأمر كاذب مستوجب لعقوبة فاعله بأن أبلغ كذبا بحصول جريمة النصب سالفة الذكر واتهم فيها المدعين بالحق المدني الأستاذ غالى ابراهيم والدكتور نجيب فهم، والسبعة الآخرون اشتركوا مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمتين السابقتين بطريق الاتفاق والمساعدة بأن عاونوه وامتنعوا عن تكذيب الوقائع التى نسبها إلى المحبى عليهما مع تكليفهم بذلك فوقعت الجريمتان بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبا عقابهما بالمواد ٤٠-٢-٣ و ٤١ و ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ من قانون العقوبات كما طلبا القضاء لهما عليهم متضامنين بدفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه تعويضا عما لحقهما من ضرر . والمحكمة قضت حضوريا للمتهم الأول (الطاعن) وغيايا لباقي المتهمين عملا بالمواد ١-٣٠٢ و ١-٣٠٣ و ٣٠٥ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول — أولا— بتغريمه ٢٠ جنيا والزامه بأن يدفع لكل من المدعين بالحقوق المدنية مائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وتخصيص التعويض المحكوم به لجمعية الاسعاف والمواساة بدمهور وللجمعية الخيرية القبطية بمصر مثالة بينهم وذلك تنفيذاً لرغبة المدعين بالحقوق المدنية . وثانياً — ببراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت غيايا بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم بالمصاريف المدنية . الاستئناف وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض وقضى فى معارضته برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

. . . حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه حين دانه بجريمتى البلاغ الكاذب والقذف جاء باطلا لقصوره . ذلك لأن المحكمة

لم تستظهر توفر القصد الجنائي لديه فلم تقم الدليل على أنه كان يعلم بكذب الواقعة حين رفع دعواه المباشرة كما أنها رتبت قضاءها بادانته في تهمة القذف على ثبوت الادانة في التهمة الأولى دون أن تبحث توافر أركانها ومع أن ما وقع منه كان في عريضة دعوى مما يشمل حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات التي تقضي بعدم العقاب على ما يسند له أحد الأخصام لخصمه في الدفاع الشفوي أو الكتابي أمام المحاكم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة ثم قال : « وحيث إنه استنادا إلى ماورد بأسباب الحكم المعارض فيه مما لايتعارض مع ماتقدم تكون التهمتان المسندتان إلى المتهم ثابتين قبله إذ أن تهمة القذف ثابتة في حقه من وصفه للمدعين بالحق المدني بالنصب الذي لم يثبت في حقهما على النحو المشار اليه في الجنبه رقم ٢٠٣٠ سنة ١٩٤٧ بندر دمهوور كما أن ركن العلانية متوافر من تداول صحيفة الدعوى المذكورة في قلم المحضرين كما أن تهمة البلاغ الكاذب متوافرة الدليل قبله أيضا من ابلاغه كذبا ضد المدعين بالحق المدني بأتهمها استوليا بطريق الاحتيال على مال الجمعية وأن أولهما لم ينفق مصاريف الانتقال التي استلمها من أموال الجمعية واختلسها لنفسه بمساعدة المدعى المدني الثاني الأمر الذي لم يثبت في حقهما على النحو الذي قرره المحكمة في الجنبه ٢٠٣٠ سنة ١٩٤٧ سالفه الذكر ومن سوء قصده في التبليغ ضدتهما بتحريكه الدعوى العمومية قبلهما من باب التشهير متجاوزاً قرار مجلس إدارة الجمعية الذي فوضه للمطالبة بحق الجمعية على ما أشار إليه الحكم المستأنف ومن نية الاضرار بهما بتقديمهما للمحاكمة والتشهير بهما ووقوفهما موقف الاتهام ، ومن ثم يكون الحكم المعارض فيه في محله ويتعين تأييده » . ولما كان يشترط لتوفر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي بلغ عنها وأن يكون متويا السوء والاضرار بمن بلغ في حقه ، وكان الحكم لم يعن

باقامة الدليل على ثبوت العلم بكذب الوقائع لديه . لما كان الأمر كذلك . وكان الطاعن من جهة أخرى قد أشار في دفاعه أمام المحكمة . الاستثنائية إلى المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات بناء على أن القذف والإخبار قد وقعا في عريضة الدعوى وهى مما تشمله حكم المادة سالفه الذكر فسكت الحكم عن التعرض لذلك . وفى هذا قصور يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٣٩٢)

القضية رقم ٣٠٢ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، بحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة : أحمد فهمى إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وأحمد حسنى بك ، حسن اسماعيل الهضيبي بك ، ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

محال عمومية . محل لبيع التبغ واللفافات . حيازة صاحبه فيه جهاز استقبال دون رخصة . عقابه .

إنه لما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها الا بترخيص خاص ، وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكورة تعتبر المحال التى يغشاها الجمهور من المحال العمومية ، وكان محل المتهم المعد لبيع « التبغ واللفافات » من هذا القبيل ، فان حيازة صاحبه راديو فيه دون رخصة تكون معاقبا عليها .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بدائرة قسم المحمودية حاز جهازا للاستقبال (راديو) بمحله الذى يغشاه الجمهور بدون ترخيص . وطلبت معاقبته بالمواد ١ و ٢٨ و ٣٥-١ و ٣٦ و ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة جنح المحمودية قضت ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات . فاستأنفت النيابة ومحكمة اسكندرية قضت غايبا بتأييد الحكم المستأنف فطعن الأستاذ عبد الحميد أبو شنيف بك رئيس نيابة اسكندرية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

وحيث إن الطاعنة تقول فى طعنها ان الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المطعون ضده من « حيازته جهازا لاسلكيا بمحله بدون رخصة » قد بنى على خطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المحكمة اعتبرت أن محل التهمة ليس من المحال التى يغشاها الجمهور فى حكم المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ بحجة أن المشرع إنما قصد بهذا النص المحال التى تعد للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلامتياز بينهم مع أن هذا التفسير غير صحيح اذ يكفى للعقاب أن يكون المحل مما يغشاه الجمهور ويمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

وحيث إن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم الاستئنافى لأسبابه قال : « حيث إن القانون رقم ٣٨ الصادر فى ٢١ يوليو سنة ١٩٤١ قسم المحال العمومية إلى نوعين النوع الأول يشمل المطاعم والمقاهى ومحال تعاطى المشروبات على اختلاف أنواعها وعلى العموم المحال المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها فى نفس المحل كما يشمل النوع الثانى الفنادق والوكالات ، والبنسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القانون آنف الذكر نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية العزف على الموسيقى بأية كيفية كانت ولا حيازة جهاز استقبال ولا الرقص ولا الغناء ولا ترك الغير يقومون بذلك الا بترخيص من المحافظة أو المدير ثم جاءت بعد ذلك المادة ٤٤ من القانون ذاته ونصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور محال عمومية . وحيث إنه واضح من المحضر ان المتهم صاحب محل لبيع التبغ واللفافات ولما كان القانون قد نص في المادة ٤٤ على تطبيق أحكام المواد ٢٨ و ١٨ و ١٩ على المحال التي يغشاها الجمهور انما يقصد تطبيق هذا النص على المحال التي أعدت للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم . وحيث ان المحل المذكور لا يمكن اعتباره من أى نوع من نوعي المحال العمومية المشار إليها إذ أن المقصود بالنوعين المذكورين المحال العمومية التي يغشاها الجمهور لقضاء بعض الوقت بقصد استماع الموسيقى أو لقضاء غرض من الأغراض التي نص عليها القانون رقم ٣٨ . أما مثل المحل موضوع الجريمة فانه لا يعد من المحال العمومية المقصودة بالقانون . ولذلك لا يمكن أن تطبق عليه أى من مواد القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ومن ثم فتكون التهمة غير متوافرة أركانها ويتعين براءة المتهم . ولما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية حظرت حيازة جهاز الاستقبال فيها الا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة المذكور تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية وكان محل المتهم المعد لبيع « التبغ واللفافات » — على ما جاء بالحكم — من هذا القبيل فان الواقعة — إن ثبتت — يكون معاقبا عليها مادام يكفي للعقاب — كما هو صريح النص بأن يكون المحل مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه.

(٣٩٣)

القضية رقم ٣٥٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة : أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة ، وحسن الهضيبي بك وفهم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك المستشارين .

وصف التهمة . محاكمة المتهم بتهمة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فتسبب في قتل شخص .
استظهار أن ركن الخطأ هو الاسراع وعدم تنبيه المحنى عليه بالزمارة . هذا بيان وتحديد لعناصر التهمة .

إذا استظهرت المحكمة الاستثنائية في جريمة قتل خطأ أن ركن الخطأ هو الاسراع وعدم تنبيه المحنى عليه بالزمارة فذلك ليس فيه اضافة جديدة إلى التهمة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهي قيادة الطاعن للسيارة بحالة ينجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لعناصر تلك التهمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بالجيزة تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل على محمد ماضى وكان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور ولم يلاحظ الطريق الملاحظة الواجبة فصدم المحنى عليه وأحدث به الاصابات الميئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الجيزة الجزئية قضت عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم فاستأنفت النيابة ومحكمة الجيزة الابتدائية قضت عملا بمادة الاتهام بالغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

... حيث إن حاصل الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بتهمة تسببه من غير قصد ولا تعمد في قتل المحبى عليه وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه استناداً إلى وقائع جديدة في تصوير ركن الإهمال بأن حصره في قيادته لسيارة بسرعة كبيرة ينجم عنها الخطر ولم يستعمل آلة التنبيه فصدّم المحبى عليه وكانت الدعوى قد رفعت على الطاعن دون تحديد للخطأ الذى وقع منه بل جاء عاماً مجهلاً بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر ولم يلاحظ الطريق الملاحظة الواجبة وهذا التعديل الذى أدخلته محكمة ثانى درجة على التهمة فيه إهدار لقاعدة أساسية هي وجوب تقيد تلك المحكمة بالوقائع التى كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة وإخلال بحق الطاعن فى الاستفادة من حق شرعه القانون هو أن تكون المحاكمة فى مواد الجرح على درجتين.

وحيث إن هذا الوجه مردود بأن ركن الخطأ الذى استظهرته المحكمة الاستئنافية وهو الإسراع وعدم تنبيه المحبى عليه بالزمارة لا يضيف جديداً إلى التهمة التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة وهى قيادة الطاعن السيارة بحالة ينجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لعناصر تلك التهمة ذاتها وقد ترفع الطاعن وأبدى دفاعه فى شأن السرعة إذ قال إنه كان يسير بسرعة عادية .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى القول بأن محكمة ثانى درجة لم ترد على أسباب محكمة أول درجة الذى قضى ببراءة الطاعن وخلصت إلى نتيجة لا تؤدى إليها مذكرته من أدلة ثم أنها مسخت الوقائع فى سبيل إقامة الدليل على وقوع الخطأ من الطاعن واستدلت على ذلك بأمر هي من صميم المسائل الفنية التى يجب الاستعانة فيها برأى ذوى الخبرة ولم تأخذ بتقرير الخبير الفنى

ولا بأقواله أمام محكمة أول درجة مع أنه كان يجب مناقشة ذلك الخبر أوندب
خبر آخركى تستبين وجه الحق فى الدعوى.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى التى دان بها الطاعن
وأورد الأدلة التى استخلص منها فى منطق سليم ثبوت وقوعها منه وتعرض
لتقرير الخبر الفتى وأقواله فى التحقيقات واطرحها للاعتبارات التى ذكرها
ولما كان للمحكمة أن تعتمد على ماتطمئن إليه من عناصر الدعوى وتطرح
ماعداه وكان الرد على أدلة البراءة التى أخذت بها محكمة أول درجة مستفادا
من الحكم بالادانة للأسباب التى ذكرها الحكم فان الطعن لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٥١

(٣٩٤)

القضية رقم ١٤٨ سنة ٢١ القضائية :

رياسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة : أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وحسن اسماعيل الهضبي بك ، وفهيم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك المستشارين .

خطف بالتحيل والاكراه . التسوية بين الفاعل المادى والمحرض . كلاهما فاعل أصلى .

إن القانون حين نص فى المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات على عقاب "كل من خطف بالتحيل والاكراه طفلا لم تبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره" قد سوى بين الفاعل المادى والفاعل الأدبى (المحرض) للجريمة واعتبر كليهما فاعلا أصليا . واذن فتى استظهرت المحكمة فى حكمها أن الطاعن هو المدبر لتلك الجريمة للأدلة والاعتبارات التى أوردتها والتى لها أصلها فى التحقيقات التى أجريت فى الدعوى فلا قصور بعد فى حكمها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعنين وآخرين قضى ببراءتهم ، بأنهم بتأحية محلة كيل مركز أبو حمص مديرية البحيرة خطفوا بالاكراه الطفل عوض عبد الحميد على عفيفى الذى لم بلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بأن أخذوه من الطريق العام عنوة ووضعوه فى سيارة كان يقودها المتهم الأول ثم نقلوه إلى حقل قمح وأخفوه بعد ذلك فى منزل المتهم الخامس حيث قضى ليلة به وطلبت من قاضى الاحالة احوالهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢٨٨ - ١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات دمنهور قضت بمعاقة كل

من المتهمين المذكورين بالسجن سبع سنوات عملاً بالمادة ٢٨٨ - ١ من قانون العقوبات ، فطعن جميع المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

المحكمة .

... حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو أن الدفاع عنه تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف الصادر منه فى التحقيقات كان وليد اكره وتدليس ، وكذلك كان اعتراف المتهمين الآخرين ، وطعن على ادلة الاثبات الأخرى بأنها لا تؤدى بذاتها إلى الادانة فضلا عن كونها وليدة تلفيق العمدة لخصومة ذكرها بينه وبين الطاعن — ولكن المحكمة لم تعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهري ، ولم ترد عليه ، بل اعتمدت على اعتراف الطاعن المشوب ، فى حين أنها اطرحت اعترافات المتهمين الآخرين ، وهذا منها تناقض وقصور يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت فى محضر الجلسة . والحكم المطعون فيه أن المتهمين المعترفين بالتحقيقات الأولية أصرروا على اعترافهم أمام المحكمة عدا الطاعن الذى انكر اعترافه ودفعه بأذه كان وليدا كراه ، كما دفع محاميه بأنه كان وليد تدليس ، وكانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه فى ادانة هذا الطاعن إلى اعتراف المتهمين الآخرين عليه وعلى اعترافه هو المفصل فى اسباب بمحضر النيابة . ثم تعرضت لدفاعه بشأن هذا الاعتراف فقندته فى منطق سليم للأدلة والاعتبارات السديدة التى أوردتها . وكان الحكم حين دان الطاعن بخطف المجنى عليه كرها قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لتلك الجريمة وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منه وهى من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان التناقض المشار اليه فى وجه الطعن ليس له وجود ، فان الجدل الوارد فى وجه الطعن لا يكون له محل .

وحيث ان الوجه الأول من الطعن المقدم من الطاعن السادس يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه لم يبين الفعل الايجابي الذي قام به الطاعن من أفعال التنفيذ في جريمة الخطف والذي اعتبره على مقتضاه فاعلا أصلياً في تلك الجريمة ، بل كل ما أورده من أدلة يشير إلى أنه شريك مع الفاعلين الأصليين . ولما كان الحكم قد خلا من بيان نوع هذا الاشتراك وماهيته ، وخلا كذلك من الاستدلال على ان جريمة الخطف تمت بناء على هذا الاشتراك ، فانه يكون قاصر البيان بما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه مردود بأن الحكم المطعون فيه قد استظهر ان الطاعن هو المدبر لتلك الجريمة ، وهو المحرض على ارتكابها للأدلة والاعتبارات السالفة التي أوردها والتي لها أصلها في التحقيقات التي أجريت في الدعوى . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان القانون حين نص في المادة ٢٨٨ من قانون العقوبات التي طبقها الحكم على عقاب « كل من خطف بالتحيل والاكراه طفلاً لم تبلغ ستة ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره » وقد سوى بين الفاعل المادي والفاعل الأدبي (المحرض) للجريمة ، واعتبر كليهما فاعلاً أصلياً ، واذن فان الحكم لا يكون به قصور .

وحيث ان حاصل باقى أوجه الطعن المقدمة من هذا الطاعن هو أن المحكمة قد اعتمدت في ادانته على أقوال المتهمين المعترفين ، في حين أنها اطرحتها بصدد متهمين آخرين قضت لهم بالبراءة . على أن ما عولت عليه من ذلك ومن الأدلة الأخرى التي ساقها لثبوت الادانة لا تؤدي عقلاً وبذاتها إلى النتيجة التي رتبها عليها — هذا وقد عول الطاعن في دفاعه على ان الاعترافات التي اسندت إلى المتهمين الآخرين المعترفين كانت نتيجة تعذيب واكراه ولكن المحكمة التفتت عن ذلك الدفاع ولم ترد عليه ، ولم ترد كذلك على ما أثاره الدفاع عنه ، مما كان من شأنه أن يهدم أدلة الاثبات في الدعوى .

وحيث انه لما كان الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة التي دان بها الطاعن بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي آخذة عليها ، وذكر الأدلة ، التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع تلك الواقعة منه ، وهي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ثم تعرض لدفاع الطاعن ففنده للأدلة والاعتبارات السديدة التي أوردها . ومتى كان الأمر كذلك ، وكان المتهمون المعترفون في التحقيقات الأولية قد أصرروا جميعاً عدا الطاعن الثاني على اعترافهم أمام المحكمة وكانت المحكمة قد فندت مازعمه الطاعن الثاني بصدد اعترافه على الوجه المبين في الرد على الطعن المقدم منه ، فان الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون مقبولا لأنه في حقيقته نقاش في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٩٥)

القضية رقم ١٦٢ سنة ٢١ القضائية :

بريافة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب السعادة والغزة : أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وفهمي ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك المستشارين .

حكم . تسبيبه . بيان نص القانون الذي عاقب بقتضاه . واجب .

يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشتمل على نص القانون الذي انزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة هذا الطاعن بأنه فى خلال ليلتى ٧ و ٨ فبراير سنة ١٩٤٥ بدائرة قسم روض الفرج — مع أخرى — أخفيا بعض أحجار الماس المسروقة من مشحونات شركة الطيران الامبراطورى مع علمهما بأنها مسروقة ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات . ومحكمة روض الفرج الجزئية قضت بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل ووقف التنفيذ خمس سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائياً ، فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم . فطعن المحكوم عليه فى الحكم الأخير بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه خلا من الاشارة إلى نص القانون الذى عاقبه على مقتضاه .

وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه مع بيانه للواقعة التى دان الطاعن بها ، إلا أنه جاء خاوا من الاشارة إلى نص القانون الذى عاقبه بموجبه . ولما كان يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشتمل على نص القانون الذى أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم ، فان الحكم يكون باطلا متعيناً نقضه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

(٣٩٦)

القضية رقم ١٦٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة : أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهمي إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك المستشارين .

دفاع . طلب تحقيق مسألة فنية . رفضه والفصل في هذه المسألة برأى المحكمة . إخلال بحق الدفاع .

إذا كان الحكم قد أسس ادانة الطاعن على ما قاله من أنه « ظاهر من الاطلاع على الأوراق أن موضع المؤاخذه في هذه الدعوى هو إصابة الرأس وحدها التي نشأت عنها الوفاة إذ أن الاصابات الأخرى التي وجدت بالجسم لم تحدث إلا كدمات لا تتصل مطلقاً بواقعة الوفاة » ثم قال : « انه لا محل البتة لتعليق ابداء الرأي فيما يختص بهذه الاصابة على معاينة الملابس » بحجة أن المجنى عليه كان حاسر الرأس وأن الارتجاج نشأ عن اصابة الرأس بالضربة التي أحدثها الطاعن — إذا كان ذلك وكان الواضح من الحكم أيضاً أن الطبيب الشرعى وهو الخبير الفنى لم يبد رأيه في سبب الارتجاج الذى نشأت عنه الوفاة وأرجأ ذلك إلى ما بعد معاينة ملابس المجنى عليه ، وأن الطاعن تمسك باستدعاء الطبيب لمناقشته في هذا الأمر فرفضت المحكمة ، فهذا منها إخلال بحق الطاعن في الدفاع إذ هي برفضها هذا الطلب قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة فنية علق الطبيب نفسه رأيه فيها على معاينة الملابس ، وهذا لا يجوز .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة قسم الخليفة محافظة مصر : ضرب عبد المحسن شحاته إبراهيم عمداً ولم يقصد من ذلك قتله فأحدث به

الاصابات الميئة بتقرير التشريح والتي أودت بحياته ، وطلبت من قاضى الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٢٣٦ - ١ من قانون العقوبات فقرر بذلك ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بمادة الاتهام المذكورة بمعاينة المتهم بالسجن ثلاث سنوات فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

رحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه فى الدفاع إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت استناداً إلى أنه ضرب المجنى عليه بقطعة خشب على رأسه وأن هذه الإصابة هى التى سببت الوفاة دون باقى الاصابات التى حدثت بجسم المجنى عليه فى حين أنه ورد بتقرير الصفة التشريحية أن الوفاة نشأت عن ارتجاج المخ ، ولم يبد الطبيب الشرعى رأيه فى سبب هذا الارتجاج ، وأرجأ ابداءه فى ذلك إلى ما بعد معاينة الملابس . وقد طلب الطاعن إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لسؤاله عن سبب الإصابة لحلو التقرير من بيانه ، فلم تجبه المحكمة ، ولم ترد عليه . وحيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس ادانة الطاعن على ما قاله من : « أنه ظاهر من الاطلاع على الأوراق أن موضع المؤاخذة فى هذه الدعوى هو إصابة الرأس وحدها التى نشأت عنها الوفاة إذ أن الاصابات الأخرى التى وجدت بالجسم لم تحدث إلا كدمات لا تتصل مطلقاً بواقعة الوفاة » . ثم قال : انه لا محل البتة لتعليق ابداء الرأى فيما يختص بهذه الإصابة على معاينة الملابس بحجة أن المجنى عليه كان حاسر الرأس ، وأن الارتجاج نشأ عن إصابة الرأس بالضربة التى أحدثها الطاعن ، ونفى احتمال حصول الارتجاج من الوقوع على الأرض . ولما كان الواضح من الحكم أن الطبيب الشرعى وهو الخبير الفنى لم يبدأ به فى سبب الارتجاج الذى نشأت عنه الوفاة ، وأن الطاعن تمسك باستدعاء

الطبيب لمناقشته في هذا الأمر ، فان المحكمة اذ رفضت اجابته وأحلت نفسها محل
الخبير الفني في مسألة فنية رأى الطبيب نفسه ارجاء ابداء رأيه فيها إلى ما بعد معاينة
الملابس ، تكون قد أنحلت بدفاع الطاعن اخلا لا يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٣٩٧)

القضية رقم ١٦٦ سنة ٢١ القضائية :

بريامة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب
السعادة والعزة أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة ، وأحمد حسني بك ، وفهم ابراهيم عوض بك ،
وابراهيم خليل بك المستشارين .

مواقعة أثني بغير رضاها . دخول المتهم إلى المحجنى طميا في سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها .
سكوتها تحت هذا الظن . لا تأثير لذلك في توافر الجريمة .

متى كانت الواقعة الثابتة هي أن المتهم انما توصل إلى واقعة المحجنى عليها
بالخدعة بأن دخل سريرها على صورة ظنته معها أنه زوجها فانها إذا كانت قد
سكتت تحت هذا الظن فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص
عليها في المادة ٢٦٧ - ١ من قانون العقوبات .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز أبي حماد مديرية الشرقية ،
واقع أم على محمد نمر سرسوبية بغير رضاها بأن فاجأها أثناء نومها وخلع سروالها
وأولج قضيبه في فرجها وطلبت من قاضي الاحالة حالته إلى محكمة الجنايات
لمحاكمته بالمادة ٢٦٧ - ١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات
الزقازيق قضت عملا بمادة الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة عشر سنوات .
خطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن « بمواقعة أنثى بغير رضاها » جاء باطلا لقصوره وقيامه على ما لا تنتج من التحقيقات ولخطئه في تطبيق القانون ، واخلاله بالدفاع . ذلك بأن المدافع عنه قد تمسك بأن الواقعة انما حصلت برضا المجنى عليها مستنداً إلى ظروف الحادث واستحالة تصديق رواية المجنى عليها إلا إذا كانت راضية فقضت المحكمة بادانته دون أن ترد على هذا الدفاع الجوهرى ثم ان المجنى عليها قد اضطربت في أقوالها ، فذكرت انها استيقظت عند ما نام المتهم جوارها على السرير ، وكانت مستيقظة وقت أن كان يحل لباسها ، ووقت أن هم بالمواقعة ، ثم ذكرت أن اللباس كان بين رجلها ، كما ان حماتها كانت بالخارج ، وكذلك زوجها وان السلم كان مستنداً إلى الحائط بحيث يسهل استعماله في النزول إلى مخدعها ، مما يقطع جميعه أن الفعل انما تم بالرضا والاتفاق وانها إنما اتهمت المتهم كذباً بعد ذلك عند ما شعرت بقيام ابنتها التي كانت تنام بجوارها . يؤيد ذلك مخالفة الطبيب الشرعى لها إذ لم يثبت من التحليل وجود مواد منوية بجسمها أو ملابسها وكانت قد قالت انه قد امني بها ، وهذه الوقائع كلها لا تؤدي إلى ما استخلصته المحكمة من حصول الواقعة بالاكراه ، ويضيف الطاعن ان الواقعة كما اثبتها الحكم لا تكون الجناية الموصوفة وانما هى جنحة زنا لو أراد الزوج المحاكمة . ذلك بأن المجنى عليها كانت مستيقظة قبل الفعل ، فلم تكن نائمة ، فالفعل بذلك قد وقع بالرضا وانه يعتبر كذلك حتى ولو ظنت أن الذى يأتيها هو زوجها إذ أن النوم وحده هو الذى يعتبر في مقام الاكراه ، كما أن التهمة لم تكن موجهة

إليه إلا على أساس أنه واقعها وهي نائمة ، فلم تكن الصورة الأخرى قائمة مما لا يصح معه الحكم بها دون لفت نظره إلى تعديل التهمة .

وحيث ان النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم بأنه « واقع أخرى غير رضاها بأن فاجأها أثناء نومها وخلع سروالها وأولج قضيبه في فرجها » . فقضت المحكمة بادانته ، وبينت في الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقولها : « انها تتحصل في انه بينما كانت المحنى عليها نائمة في حجرة بمنزلها ومعها ابنتها زينب وابن أخ زوجها محمد خليل واستيقظت من النوم اذ شعرت بمن يخلع لباسها ويواقعها فظنت بادى الأمر أنه زوجها ونادته باسمه قائلة : « يا على يا على » فلما لم يجبها شكت في الأمر وتنبهت من غفلة النوم وتبينت من كان يواقعها ، فاذا به المتهم عبد الحميد مهدي سرسوبه فأمسكت به وانهاالت عليه ضرباً وصرخت مستغيثة واستيقظت ابنتها زينب ومحمد على خليل واشتركا معها في ضربه وضبطه » — ولما كانت المحكمة قد ذكرت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت هذه الواقعة ، وتعرضت للدفاع الطاعن وفندته ، وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، فان ما يثيره الطاعن يكون محاولة للمجادلة في تقدير أدلة الدعوى وهو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه أما ما يثيره عن التطبيق القانوني فمردود بأن الواقعة الثابتة بالحكم هي ان المتهم إنما توصل إلى واقعة المحنى عليها بالخديعة بأن دخل في سريرها على صورة ظنته معها زوجها ، فاذا كانت قد سكنت تحت هذا التأثير وفي مثل هذه الظروف ، فلا تأثير لذلك على توافر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٧ - ١ من قانون العقوبات .

وحيث انه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٩٨)

القضية رقم ١٦٩ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة : أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وحنان اسماعيل الهضيبي بك وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

(أ) قتل . نية القتل . القول بتوافرها . موضوعي .

(ب) سبق الاصرار ونية القتل . عدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توافر الآخر .

١ — إن توفر نية القتل أمر موضوعي لمحكمة الموضوع القول الفصل فيه من غير معقب .

٢ — إن سبق الاصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان ، فعدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر .

الوقائع

أتمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بناحية الدهتمون مركب أبو كبير مديرية الشرقية . قتل على حسن عمداً مع سبق الاصرار وذلك بأن بيت النية على قتله فأحدث به الاصابة المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من قاضي الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر بذلك وادعى بحق مدني محمد علي حسن وطلب الحكم له قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت عملاً بالمادة ٢٣٤ - ١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة وبالزامه بأن يدفع للمدعي بالحقوق المدنية قرشاً صاغاً على سبيل التعويض والمصاريف المدنية ومائتي قرش أجر محاماة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في القول بأن الدفاع عن الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأن المادة الواجبة التطبيق على الواقعة هي المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات . ذلك لأن الحادث لا يعد وأن يكون ضرباً أفضى إلى الموت ، فجاء رد المحكمة على ذلك قاصراً .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية لجناية القتل العمد التي دان الطاعن بها ، مستنداً في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . ومن هذه الأدلة قوله : « إن نية القتل متوفرة لدى المتهم من استعماله الفأس وضربه الحجي عليه بسنّها وبشدة في مقتل منه محدثاً برأسه تلك الكسور المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي نشأ عنها ازهاق روحه في الحال » وفي هذا ، الرد الكافي على ما أثاره الدفاع من انعدام تلك النية . ولما كان توفر نية القتل أمراً موضوعياً لمحكمة الموضوع فيه القول الفصل من غير معقب ، فيكون الجدل على الصورة الواردة في الطعن جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الوجه الثاني والأخير يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه متناقض . إذ قال بعدم توفر ركن سبق الاصرار ، وما قاله في هذا الخصوص ينفي توفر نية القتل .

وحيث إن ما يثيره الطاعن من ذلك مردود بأن سبق الاصرار ونية القتل ركنان للجناية مستقلان ، وعدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم توفر الآخر ، وما قاله الحكم في نفي سبق الاصرار لا ينفي نية القتل . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٣٩٩)

القضية رقم ٣٠٤ سنة ٢١ القضائية :

دفاع • شهود • إعلان المتهم شهود نفى ترخيص من المحكمة الاستئنافية • حضور الشهود عدة جلسات • تأجيل القضية دون سماعهم • الحكم في الدعوى دون سماعهم • إخلال بحق الدفاع •

إذا كان الظاهر من أوراق الدعوى أن الحكم الابتدائي صدر غيابيا ثم قضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن إعلان شهود نفى فأجيب إلى هذا الطلب وأجلت الدعوى أكثر من مرة حضر في خلالها هؤلاء الشهود ومع ذلك لم تسمعهم المحكمة وبالحلقة الأخيرة حضر الطاعن ولم يحضر محاميه فحجزت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ولم يثبت بمحضر الجلسة شيء عن شهود النفي وأصدرت المحكمة الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وردت على الطلب الذي قدمه محامى الطاعن في مذكرته بقولها إن محامى الطاعن طلب إعادة القضية إلى المرافعة لسماع هؤلاء الشهود وإنها لا ترى اجابة الطلب لعدم الاستدلال عليهم وإن الطلب غير جدى ، فذلك مع ما هو ثابت من أن الشهود حضروا جلسات عدة وإن القضية أجلت دون سماعهم يكون إخلالا بحق الطاعن في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة إيتاي البارود تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل محمد عبد السلام بأن كان ذلك ناشئا عن اهماله وعدم مراعاته اللوائح بأن قاد جرارا بسرعة وبكيفية خطيرة على حياة الجمهور فأحدث إصابة المجنى عليه الميينة بالكشف الطبي ، وطلبت معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة إيتاي البارود الجزئية

ادعى بحق مدنى ١ — السيدة مبروكة عبد الصمد مقرر عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها القاصرين نورة وعبد السلام ابنى المرحوم محمد عبد السلام ٢ — السيدة سعادة عبد الرحمن عيسى عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر رمزى ومحمد وبدرية وعزيزة أولاد المرحوم محمد عبد السلام النجار ، وطلبنا الحكم لهما قبل المتهم ومحمود بك مفيد باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بمبلغ خمسمائة جنيه مصرى على سبيل التعويض بالتضامن فيما بينهما مع المصاريف والأتعاب والنفاز والمحكمة قضت غايباً للمتهم وحضورياً للمسئول عن الحقوق المدنية — أولاً بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ . وثانياً — بالزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعاً للمدعين بالحقوق المدنية مائتى جنيه بصفة تعويض والمصروفات المدنية المناسبة وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فعارض فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن . فاستأنف ، وكان المسئول عن الحقوق المدنية قد استأنف الحكم الأول ومحكمة دمنهور الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية كلاهما بمصاريف استئنافه للدعوى المدنية . فطعن المتهم فى الحكم الأخير بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقه فى الدفاع ، ذلك لأنه بعد أن صرحت محكمة ثانى درجة له بإعلان شهود النفى الذين استشهدهم فى التحقيقات لم تنفذ هذا القرار ولم تسمع هؤلاء الشهود مع أنهم حضروا وأجلت الدعوى أكثر من مرة دون سماعهم ، وفى الجلسة الأخيرة لم يحضر محاميه ، فحجزت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات . وإذ طلب المحامى بالمذكرة إعادة القضية إلى المرافعة لسماع الشهود ، لم تجب المحكمة هذا الطلب بمقولة إن البوليس لم يستدل عليهم ، وإن الطاعن لم يحضرهم أمام محكمة أول درجة ولا أمام محكمة ثانى درجة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أن الحكم الابتدائي صدر غيايبا ، ثم قضى في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ، وأمام المحكمة الاستئنافية طلب الطاعن اعلان شهود نفي ، فأجيب إلى هذا الطلب ، وأجلت الدعوى أكثر من مرة حضر في خلالها هؤلاء الشهود ، ومع ذلك لم تسمعهم المحكمة ، وبالجلسة الأخيرة حضر الطاعن ، ولم يحضر محاميه ، فحجزت القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات ، ولم تثبت بمحضر الجلسة شئ عن شهود النفي ، والمحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف ، وردت على الطلب الذي قدمه محامى الطاعن في مذكرته بقولها إن محامى الطاعن طلب إعادة القضية إلى المرافعة لسماع هؤلاء الشهود ، وانها لا ترى إجابة الطلب لعدم الاستدلال عليهم ، وأن الطلب غير جدى — لما كان ذلك وكان الثابت بمحاضر الجلسات على ماتقدم بيانه أن الشهود حضروا في جلسات عدة ، وأجلت القضية دون سماعهم ، فان المحكمة تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(٤٠٠)

القضية رقم ٣٧٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب السعادة والغزة : أحمد فهمى إبراهيم باشا وكيل المحكمة ، وأحمد حسن بك ، وفهيم إبراهيم عوض بك ، وإبراهيم خليل بك المستشارين .

دفاع . تمسك المتهم في التبريد بأنه لم يكن يعلم يوم البيع وطلبه ضم أوراق لاثبات ذلك . إدانته دون إشارة الى هذا الدفاع . قصور .

إذا كان الطاعن قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم باليوم المحدد لبيع المحجوز وصمم على طلب ضم الأوراق الخاصة بهذا الاعلان

فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه التي أوردتها والتي كانت خلوا من الإشارة إلى ما يفيد ثبوت هذا العلم لديه ، وكانت ادانة الطاعن قد بنيت على أساس أن المحضر عندما انتقل في اليوم المحدد للبيع لم يجد المدين المحجوز عليه (الطاعن) ولا الحارس كما لم يجد المحصول المحجوز فان هذا الحكم يكون قاصرا .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية : ١ - عبد الرحيم احمد شريف و ٢ - عابدين احمد شريف (الطاعن) بأنهما بدائرة مركز هيا الأول يدد الأشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر ومملوكة لعابدين احمد شريف والمحجوز عليها قضائيا لصالح يوسف افندى عبد القادر أبوديه والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها فبدها إضرارا بالدائن الحاجز والثاني اشترك مع الأول في تبديد الأشياء سالفة الذكر وكان ذلك بطريق الاتفاق والمساعدة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت معاقبتهما بالمواد ٤٠-٢-٣ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . وادعى بحق مدنى يوسف عبد القادر أبوديه وطلب الحكم له قبل المتهمين بمبلغ عشرة جنيهاً على سبيل التعويض . ومحكمة هيا الجزئية قضت حضوريا للمتهم الثاني وفي غيبة المتهم الأول بحبس كل منهما شهرين مع الشغل وكفالة ثلاثمائة قرش لكل منهما والزامهما متضامنين ، بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية عشرة جنيهاً على سبيل التعويض ، والمصاريف المدنية فاستأنف ثانيهما ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع وقف التنفيذ عملاً بالمادتين ٥٥ و ٥٦-١ من قانون العقوبات [فطعن المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض الخ .]

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بالاشتراك في تبديد ماله المحجوز دون أن يرد على دفاعه من أنه لم يعلم باليوم المحدد للبيع ولا يجيبه إلى طلب ضم الأوراق الخاصة به لتبين حقيقة دفاعه .

وحيث إن الطاعن على ما بين من محضر الجلسة قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع ، وصمم على طلب ضم الأوراق الخاصة بهذا الاعلان ، فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بالأسباب التي أوردها والتي كانت خلوا من الإشارة إلى ما يفيد ثبوت هذا العلم لديه . ولما كانت المحكمة قد أدانت الطاعن على أساس أن المحضر عندما انتقل في اليوم المحدد للبيع لم يجد المدين المحجوز عليه « الطاعن » ولا الحارس ، كما لم يجد المحصول المحجوز — فان الحكم المطعون فيه يكون قاصرا لعدم بيانه توفر علم الطاعن باليوم المحدد للبيع .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن

جلسة ١٥ من مايو سنة ١٩٥١

(٤٠١)

القضية رقم ٣٧٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب السعادة والغزة : أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة وحسن الهضيبي بك ، وفهم ابراهيم عوض بك ، ابراهيم خليل بك المستشارين .

اثبات . الاعتماد على قول للشاهد واطراح قول آخر له . لا يصح ذلك مع التضارب فيما أثبتته الحكم من هذه الأقوال .

إنه وإن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على قول للشاهد وأن تطرح قولاً آخر له إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق إذا كان الحكم بعد أن أسس ادانة المتهم على رؤية شاهد إياه في مكان الحادث يعتدى على اثنين من المحنّى عليهم عاد فتنى حضوره في مكان الحادث وقت أن أصيب جميع المصابين وأسّس على ذلك قضاءه ببراءة متهم آخر ، فإن هذا تناقض وتناقض يعيبان الحكم بما يستوجب نقضه .

الوقائع

أهملت النيابة العامة : (١) عبد الموجود عبدالله و(٢) محمد عبد الموجود عبد الله (الطاعن) بأنهما بزمام ناحية تيدة مركز أخميم مديرية جرجا . الأول - ضرب عبد العال حسنين عمداً على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلفت لديه بسببها عاهة مستديمة وهي فقد جزء من عظام القبوة مساحته ٥ x ٧ سنتيمتر من شأنه أن يجعل المخ أكثر تأثراً بالاصابات الخارجية والتغيرات الجوية ويعرض للمحنّى عليه مستقبلاً

لالتهابات المخ والصرع وغيرها وينقص من كفاءته على العمل بنحو من ٣٠ - ٣٥٪ - والثاني - أحدث بعبد الموجود عشيري حسن عمداً الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تخلفت عن احداها وهي اصابة الذراع اليمنى عاهة مستديمة هي اعاقة جزئية في ثنى المرفق الأيمن وفي حركة كب الساعد الأيمن من شأنها أن تقلل من كفاءته على العمل بنحو ١٢٪ والأول أيضا . أحدث بالضبع عبد الرحيم الحلوى عمداً الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تحتاج لعلاج مدة لاتزيد عن العشرين يوما . والثاني - أحدث بعبد العال حسنين عمداً باقى اصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي عدا إصابة الرأس والتي تحتاج لعلاج مدة لاتزيد عن عشرين يوما ، وطلبت من قاضى الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمادتين ٢٤٠-١ و ٢٤٢-١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك .

وادعى عبد العال حسنين بحق مدنى وطلب الحكم له قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنايات سوهاج قضت أولا ببراءة المتهم الأول مما أسند اليه ورفض الدعوى المدنية قبله وذلك عملا بالمادة ٥٠-٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وثانياً - بمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمتين معاً وبالزامه بأن يدفع الى المدعى بالحقوق المدنية خمسة وعشرين جنياً والمصروفات المدنية وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة وذلك عملا بمادتي الاتهام المذكورتين وبالمادتين ١٧ و ٣٢ من قانون العقوبات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

حيث إن حاصل وجه الطعن هو أن الحكم المطعون فيه اعتمد في إدانة الطاعن على شهادة حسن عبد الرحيم الخطيب وعقيلة بنت محمد كبلانى

ثم عاد فاستبعد شهادتهما حين تحدث عن الأدلة بصدد متهم آخر قضى له بالبراءة ، وهذا منه تناقض يعيبه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حين تحدث عن الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت التهمة على الطاعن قد اعتمد على شهادة حسن عبد الرحيم الخطيب من أنه رأى الطاعن يعتدى على المجنى عليهما بالضرب . ومالبث حين تحدث عن شهادة هذا الشاهد بصدد متهم آخر قضى ببراءته أن قال : « وبسؤال حسن عبد الرحيم الخطيب قرر أن المتهم الأول (الذي قضى الحكم ببراءته) ضرب عبد العال بماسورة من الحديد فأصابه في رأسه ويكذب هذا الشاهد في هذا الخصوص المجنى عليه نفسه الذي قرر أن هذا الشاهد حضر بعد اصابتهم فوجدهم مضروبين » ، ثم اطرح أقواله وأقوال الشاهدة عقيله محمد كيلا في شأن هذا المتهم للتناقض في أقوالهما ، مع أنه اعتمد على أقوالهما في إدانة الطاعن .

وحيث إنه وإن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد على قول للشاهد ، وأن تطرح قولاً آخر له ، إلا أن هذه القاعدة لا يمكن تطبيقها على ما جاء بالحكم عن شهادة حسن عبد الرحيم الخطيب ، ذلك لأنه بعد أن أسس إدانة الطاعن على رؤية هذا الشاهد إياه في مكان الحادث يعتدى على المجنى عليهما ، عاد فتنى حضوره في مكان الحادث وقت أن أصيب جمع المصابين ، وأسس على ذلك قضاءه ببراءة متهم آخر وهذا منه تناقض وتخاذل يعيبانه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ٢١ من مايو سنة ١٩٥١

(٤٠٢)

القضية رقم ٢٣١ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهيم ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك ، المستشارين .

نقض . شهادة مؤرخة ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن الحكم ختم منذ يوم ٢١ . نه . لا جدوى
منها للطاعن مادام هو لم يطلب الاطلاع على الحكم الا يوم ٢٤ ديسمبر .

إذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعن مؤرخة يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠
وقد جاء بها أن الحكم ختم منذ يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وكان الطلب
الذي قدمه الطاعن إلى قلم الكتاب مؤرخا في يوم ٢٤ ديسمبر فانه لذلك لا يكون
له أن ينعى على الحكم عدم تحريره والتوقيع عليه قبل ذلك . إذ أنه بفرض
صحة ما جاء بشهادة قلم الكتاب من أن الحكم لم يودع الا يوم ٢١ ديسمبر
وهي مالم تعد لإثباته إذ يجب أن تكون الشهادة مقصورة على ما اذا كان الحكم
مختوما ومودعا بالقلم بحيث يمكن لصاحب الشأن الاطلاع عليه والحصول
على صورة منه أو أنه عند طلب صاحب الشأن لم يكن الحكم موجودا - بفرض
صحة ما جاء بالشهادة من ذلك وبفرض أن الحكم في الواقع لم يختم الا بعد
الثمانية الأيام فانه لم يحصل من تأخير ختمه أي ضرر للطاعن مادام هو لم يطلب الاطلاع
عليه أو أخذ صورة منه الا يوم ٢٤ ديسمبر وفي ذلك اليوم كان الحكم مودعا
في قلم الكتاب .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - السيدة سعد حمدان و ٢ - وهبه عثمان جبر (الطاعن) و ٣ - نبيهه قاسم محمد بأنهم بقسم ثان : أحرزوا مواد مخدرة (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا بقصد الاتجار : وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٥-٦ ب و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة جناح مخدرات بور سعيد الجزئية قضت عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل والنفاذ و ٢٠٠ ج والمصادرة وحبس المتهم الثاني (الطاعن) أربع سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمه ٨٠٠ ج والمصادرة وبراءة المتهم الثالثة وذلك عملا بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الحنايات . فاستأنف المحكوم عليهما ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المنطعون فيه لم يختم في الثمانية الأيام التالية لصدوره .

وحيث إن الشهادة المقدمة من الطاعن تأييدا لطعنه مؤرخة يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ وقد جاء بها أن الحكم قد ختم منذ يوم ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ . ولما كان الطلب الذي قدمه الطاعن لقلم الكتاب مؤرخا في يوم ٢٤ ديسمبر فانه لذلك لا يكون له أن ينعى على الحكم عدم تحريره والتوقيع عليه قبل ذلك إذ أنه بفرض صحة ما جاء بشهادة قلم الكتاب من أن الحكم لم يودع الا يوم ٢١ ديسمبر وهي ما لم تعد لاثباته بل يجب أن تكون مقصورة على ما إذا كان الحكم مختوما ومودعا بالقلم بحيث يمكن لصاحب الشأن الاطلاع عليه والحصول على صورة منه أو أنه عند طلب صاحب الشأن لم يكن الحكم موجودا - بفرض

صححة ما جاء بالشهادة من ذلك وأن الحكم في الواقع لم يختم الا بعد الثمانية الأيام فانه لم يحصل من تأخير ختمه أى ضرر للطاعن مادام هو لم يطلب الاطلاع عليه أو أخذ صورة منه الا يوم ٢٤ ديسمبر وفي ذلك اليوم كان الحكم مودعا في قلم الكتاب .!

وحيث إنه لذلك يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٠٣)

القضية رقم ٢٣٦ سنة ٢١ القضائية :

دفاع شرعى . عدم تمسك المتهم به . الوقائع المذكورة في الحكم لاتنفيد قيامه . تمسك المتهم به في مذكرة قدمها بعد اقفال المرافعة . لا يلتفت اليه .

مادام المتهم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية بقيام حالة الدفاع الشرعى ، ومادامت الوقائع التى ذكرتها المحكمة فى حكمها ليس فيها مايدل على قيام هذا الظرف فلا يجوز له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض ولايجديه تمسكه بقيام هذا الظرف فى مذكرة قدمها بعد أن انتهت المرافعة فى الدعوى وأجلت القضية للنطق بالحكم دون الترخيص بتقديم مذكرات اذ المحكمة لاتكون ملزمة بأن ترد على مايقدمه المتهم بعد انتهاء المرافعة من طلبات كان فى وسعه التمسك بها أثناء المرافعة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد المنعم بسيونى أحمد (الطاعن)

و ٢ - حميده أحمد منصور بأنهما بدائرة قسم مينا البصل المتهم - الأول

ضرب محمد ابراهيم النوسانى فأحدث به الإصابات الميئة بالتقرير الطبى الشرعى

والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد عن عشرين يوما . وثانيا - ضرب ابراهيم ابراهيم النوساني وابنته اعتدال ابراهيم فأحدث بكل منهما الإصابات الميئة بالتقارير الطبية والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . والمهم الثاني - ضرب محمد السيد أبو حلقة فأحدث به الإصابات الميئة بالتقارير الطبية والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهما بالمادتين ١-٢٤١ و ١-٢٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعت السيدة على موسى بصفتها بحق مدني وطلبت القضاء لها قبل المتهمين متضامين بمبلغ ٢١ جنيه تعويضا . وفي أثناء نظر هذه الدعوى دفعت المدعية بالحقوق المدنية بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لأنها جناية وقد قضى برفض الدفع وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى . كما أنها (المدعية بالحقوق المدنية) عدلت مبلغ التعويض إلى ٥١ جنيتها وبعد أن أنهت المحكمة نظرها قضت عملا بمادتي الاتهام - أولا - بحبس المتهم الأول (الطاعن) شهرا واحدا مع الشغل عن تهمة ضربه محمد ابراهيم النوساني وقدرت خمسة جنيها كفالة لوقف التنفيذ . وثانيا - بتغريمه ستة جنيها عن تهمة ضربه كلا من ابراهيم ابراهيم النوساني واعتدال ابراهيم . وثالثا - بتغريم المتهم الثاني خمسة جنيها وأعفتها من المصروفات الجنائية . ورابعا - رفض الدعوى المدنية وألزم رافعتها بالمصروفات فاستأنف المتهمان والمدعية بالحقوق المدنية ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت فيهما بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وبإلزام المتهم الأول (الطاعن) بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية بصفيتها مبلغ ٥١ جنيتها والمصاريف المدنية عن الدرجتين وهـ جنيه مقابل أتعاب محاماة وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه جاء باطلا لقصوره ذلك بأن المحكمة أغفلت بحث قيام حالة الدفاع الشرعي لديه مع أن واقعة

الدعوى ترشح لقيامها إذ أنها كانت مشاجرة بين فريقين وقد أصيب هو فيها بالعديد من الإصابات ثم انه قد تمسك بهذا الدفاع صراحة بالمذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تتصدى له بالبحث والحكم . ويضيف الطاعن أنه أشار في مذكرته أيضا إلى الأدلة القائمة في الدعوى وناقشها وبين أوجه التناقض الواقع فيها وقدم الأدلة التي تؤيد هذا الدفاع وهذه المطاعن الا أن المحكمة دانت دون أن تتعرض لهذا الذي أدلى به أو تشير اليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها . ومتى كان الأمر كذلك وكان مأوردته المحكمة من شأنه أن يؤدي إلى مارتبته عليه فلا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وهو جدل موضوعي يتصل بتقدير الأدلة ويخرج عن رقابة محكمة النقض . أما ما يشير اليه عن الدفاع الشرعي فمردود بأنه لم يتمسك به أمام المحكمة الاستئنافية حتى يصح له النعي على الحكم لهذا السبب كما أنه ليس في الوقائع التي ذكرتها المحكمة في حكمها ما يدل على قيام حالة الدفاع الشرعي لديه . وأما ما يقوله من تمسكه بالدفاع الشرعي في المذكرة التي قدمها بعد المرافعة فردود بأن المرافعة على ما يبين من محضر الجلسة — كانت قد انتهت في الدعوى وأجلت المحكمة القضية للنطق بالحكم دون الترخيص بتقديم مذكرات فهي لا تكون ملزمة بأن ترد على ما يقدمه المتهم بعد ذلك من طلبات كان في وسعه ابدائها والتمسك بها أثناء المرافعة .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٠٤)

القضية رقم ٢٣٧ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسببه . ضرب أفضى الى الموت . ادانة المتهم على اساس أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في الوفاة فهو مسؤول عنها مع الجناة الذين لم يكشف عنهم التحقيق . ماورد بالتقرير لا يفيد هذه النتيجة . حكم متعين القضا لاستناده إلى غير سند .

إذا كان الحكم قد أثبت على المتهم أنه ضرب المجنى عليه بعصا على رأسه وأحدث به اصابة كما أثبت أن آخرين لم يكشف عنهم التحقيق ضربوه أيضا على رأسه ومواضع أخرى من جسمه ثم أدان المتهم في جريمة الضرب المفضى إلى الموت على أساس أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في وفاة المجنى عليه فهو مسؤول عن احداث الوفاة وكان ما جاء بتقرير الصفة التشريحية هو أن سبب الوفاة نزيف المخ من عدة كسور شرجية ومنخسفة بعظام الرأس وتمزق بالأُم الجخافية مما لا يؤدي إلى ماذهب إليه الحكم من أن جميع الضربات ساهمت في احداث الوفاة ولا يمكن استنتاج هذه النتيجة منه ، فهذا الحكم يكون قد استند إلى غير سند ويتعين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ — محمد يوسف اللواتي (الطاعن) ٢ — سعيد ابراهيم عبد الهادي ، بأنهما بناحية الجزيرة من أعمال مركز فوة مديرية الفؤادية ضربا محمد احمد القلشاني عمدا بعصى على رأسه وجسمه فأحدثا به الاصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ٢٣٦-١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت عملا بمادة الاتهام — بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) أولا — بمعاقبته

بالسجن مدة ثلاث سنوات — وثانيا — ببراءة سعيد ابراهيم عبد الهادى مما أسند اليه وذلك عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

وحيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه أثبت عليه أنه ضرب المحبى عليه بعضا على رأسه أحدث به اصابة وأن آخرين لم يكشف عنهم التحقيق ضربوه أيضا على رأسه ومواضع أخرى من جسمه — وأن الحكم ذكر — لكى يدين الطاعن على تلك الضربة — أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن جميع الضربات ساهمت فى وفاته وعلى ذلك يكون الطاعن مسئولا مع الجناة الذين لم يتوصل التحقيق لمعرفةهم ، عن إحداث الوفاة . ويقول الطاعن إن هذا خطأ لأنه لم يرد بتقرير الصفة التشريحية ما يفيد أن جميع الضربات ساهمت فى احداث الوفاة .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وجد بالمحبى عليه ثلاث جروح رضية بالجهة اليمنى لفروة الرأس وجد باحداها كسر مضاعف منخفض وجرح رضى بالجهة اليسرى للرأس وكدمات رضية على الصدر والبطن والظهر والكتف وتبين من تقرير الصفة التشريحية أنه « برفع فروة الرأس وجدت العظام مرفوعة من الجدارية اليمنى وجزء من الصدغية وجزء من الجدارية اليسرى بشكلين مستطيلين تقريبا على جانبي الحد الأوسط للرأس فى مساحة قدرها ٤ x ٧ سنتيمترات و ٤ x ٥ سنتيمترات مع وجود كسر شرخى بالجدارية اليسرى ومتفرع إلى الصدغية اليسرى و برفع عظام الرأس تبين أن الأم الحافية مقطوعة فى أعلى قمة الرأس وأنه يمكن حدوث الاصابة السابقة من الضرب بعضا أو عدة عصي غليظة وأنه أكثر من شخص واحد وكان أشد الضرب على الرأس مع استعمال القوة نظرا لتعدد الجروح ولوجود الكسور الشرخية والمنخفضة وكلها تقريبا متفرعة

إنى جميع عظام الرأس مما أدى إلى قطع الأم الجافية وأن سبب الوفاة هو نزيف المخ من عدة كسور شرجية ومنخسفة بعظام الرأس وتمزق بالأم الجافية“ ثم قال : ”إنه ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن جميع الاصابات التى وجدت بالمخنى عليه قد ساهمت فى وفاته“.

وحيث إن ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن سبب الوفاة هو نزيف المخ من عدة كسور شرجية ومنخسفة بعظام الرأس وتمزق بالأم الجافية لا يؤدى إلى ما ذهب إليه الحكم من أن جميع الضربات ساهمت فى إحداث الوفاة ولا يمكن استنتاج هذه النتيجة منه ولذلك يكون الحكم المطعون فيه قد استند إلى غير مسند وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث فى باقى أوجه الطعن .

(٤٠٥)

القضية رقم ٢٣٨ سنة ٢١ القضاية :

تجمهر . تجمع لغرض مشروع . وقوع تجمهر غير مشروع فى أعقابه يان ذلك فى الحكم . الجدل فى كونه تجمهرا جنائيا أولا . لا يقبل .

متى استخلصت المحكمة أن تجمهرا غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع فى أعقاب التجمع المشروع للانتخاب ، وكان الغرض من ذلك التجمهر هو الأخذ بالثأر وارتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانا يعلمان الغرض من ذلك التجمهر وأن المتجمهرين فى سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر اقتحموا باب المدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا فى سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المخنى عليه ووقع هذا القتل تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر ، فالجدل فى كون التجمهر الجنائى متوافرا أم لا لا محل له .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - عبد الرحمن محمد عمرو ٢ - على عمر عامر الكبير
و ٣ - على عمر عامر الصغير (الطاعنين) و ٤ - محمد موسى عامر و ٥ - عبد الحميد
موسى عامر ٦ - عمر محمد عامر بأنهم بناحية بهيج مركز ومديرية أسيوط :
أولا- المتهم الأول قتل المحبى عليه نصر على عامر عمدا بأن أطلق عليه عيارا
ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أزهرت
روحه وثانيا - باقى المتهمين من الثانى إلى الأخير : اشتركوا فى تجمهر مكون
من أكثر من خمسة أشخاص كان الغرض منه ارتكاب جرائم القتل والتعدى
مع علمهم بالغرض المقصود منه وقد وقعت الجرائم الآتية تنفيذا للغرض المقصود
من التجمهر وهى : (١) قتل محمد حسن عبد الجواد عمدا إذ انهال المتجمهرون
الذين كان بينهم المتهمون آنفوالذكر عليه ضربا بآلات راضة غليظة وأخرى
قاطعة على رأسه وأجزاء أخرى من جسمه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به
الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته الأمر المنطبق على
المادة ٢٣٤ فقرة أولى من قانون العقوبات و (٢) التعدى على الملازم ثان
محمود سعد الدين عباس رئيس القوة المنوط بها المحافظة على لجنة الانتخابات
الفرعية بناحية بهيج وذلك أثناء تأديته وظيفته وبسببها بأن ضربه أحد المتجمهرين
بآلة راضة فأحدث به الاصابات الميينة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها
مدة أكثر من عشرين يوما الأمر المنطبق على المادتين ١٣٦ و ١٣٧ بفقرتهما
من قانون العقوبات . و (٣) التعدى على الأمباشى أحمد عبد الرحمن محمد
بأن ضربه أحد المتجمهرين بآلة راضة أثناء تأديته لوظيفته (أحد أفراد القوة
المنوط بها المحافظة على لجنة الانتخابات آنفة الذكر) فأحدث به الاصابات
الميينة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة أقل من عشرين يوما الأمر المنطبق
على المادتين ١٣٦ و ١٣٧ فقرة أولى من قانون العقوبات . وطلبت من قاضى
الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم الأول بالمادة ١-٢٣٤ من

قانون العقوبات والباقيين بالمواد ٢ ، ٣-٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر فقرر بذلك وقد ادعى عبد الجواد محمد حسن عبد الجواد ابن القتيل محمد حسن عبد الجواد عن نفسه وبصفته وكيلًا عن نفيسه محمد بن منصور زوجة القتيل وأولاده البالغ آمنة وفاطمة وأحمد وزينب وبصفته وصيًا على إخوته القصر وهم صفيه وحليمه ومحمد بحق مدني وطلب القضاء له قبل المتهمين من الثاني إلى الأخير بمبلغ خمسة آلاف جنيه بصفة تعويض . ومحكمة جنايات أسيوط قضت عملاً بمواد الاتهام والمواد ١٣٦ و ١٣٧ فقرة أولى من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثاني والثالث (الطاعنين) أولاً : بمعاقبتهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات والزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية عبد الجواد محمد حسن عبد الجواد عن نفسه وبصفته وصيًا على إخوته القصر صفيه وحليمه ومحمد ولزوجة المحني عليه نفيسه محمد بن منصور وأولاده آمنة وفاطمة وأحمد وزينب ثلثمائة جنيه والمصاريف المدنية المناسبة والفقير مقابل أتعاب محاماة . وثانياً — ببراءة المتهمين عبد الرحمن محمد عمرو ومحمد موسى عامر وعبد الحميد موسى عامر وعمر محمد عامر مما أسند اليهم ورفض الدعوى المدنية قبلهم . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من وجهي الطعن يتحصل في القول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ طبق المادتين ٢ و ٣ من قانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ على واقعة الدعوى ذلك لأن هذا القانون على ما يبين من نصوصه ومن مذكرته الإيضاحية ، لا يعاقب في مادتيه المذكورتين إلا على التجمهر الذي يؤلف من مبدئه خصيصاً لغرض إجرامي من الأغراض المذكورة في المادة الثانية منه أما إذا كان التجمهر بدأ مشروعاً كما هو الحال في هذه الدعوى للقيام بواجب وطني هو انتخاب عضو لمجلس النواب فإنه إذا وقعت جريمة في خلال هذا

الاجتماع ولو تعدد مرتكبوها فلا تعتبر أنها وقعت في تجمهر غير مشروع .
واذ كان ما وقع هو أن الفريق المنافس لريق الطاعنين أطلق أثناء عملية الانتخاب
أعيرة نارية خارج بناء المدرسة التي كانت لجنة الانتخاب منعقدة فيها كان
من أثرها قتل رجل من فريق الطاعنين فاندفع بعض الناس إلى فناء المدرسة
للاحتماء بها من المقذوفات النارية وثار نفر من فريق الطاعنين فقتلوا المحبى عليه
فان ما قاله الحكم من توافر أركان التجمهر الجنائى لا يكون سديدا فضلا
عن تناقضه في الاستدلال على هذا النظر ولأنه قضى لكل المتهمين بالبراءة
فما عدا الطاعنين ولا يمكن أن يكون اثنان قد تجمهرا بالمعنى المقصود بالقانون
رقم ١٠ لسنة ١٩١٤

وحيث إنه لا وجه لما يثيره الطاعنان من ذلك فالحكم المطعون فيه حين
دانها بالجرائم التي آخذها عليها قد بين الواقعة بما تتوافر فيه جميع العناصر
القانونية لتلك الجرائم وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها
منهما وهى من شأنها أن تؤدي إلى مارتب عليها ثم تعرض لما أثاره الطاعنان
في هذا الوجه فرد عليه في قوله : « إن الدفاع عن المتهمين (الطاعنين)
دفع التهمة بأن الواقعة ليست تجمهرا معاقبا عليه إذ أن المتهمين اجتمعوا لتأدية
واجب يفرضه عليهم القانون وهو الانتخاب ، وأن القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤
يؤاخذ عن « الجرائم التي تقع متى كان المتجمهرون يعلمون بالجرائم التي يرتكبوها
أو اجتمعوا لأجلها كما يشترط القانون وقوعه في مكان عام . وحيث ان المحكمة
ترى أن الفاعلين لجريمة قتل محمد حسن عبد الجواد والاعتداء على الضابط
والعسكري وقد كانوا أكثر من خمسة وقد ثبت أنهم تجمهروا وتجمعوا أمام
المدرسة للانتخاب وهو طريق عام من طرق بلدة بهيج وحقيقة كان هذا
التجمهر بريئا مسموحا به عند بدئه إلا أنه عندما قتل نصر على عامر تجمهر
التهمان مع أقربائهما أمام باب المدرسة بفكرة أخرى وغرض آخر وهو الاعتداء
على محمد حسن عبد الجواد انتقاما لقتل قريبهم فكسروا باب المدرسة واعتدوا
على الضابط والعسكري واقتحموا حجرة الانتخاب بهذه النية وضربوا المحبى

عليه حتى قتلوه فجميع الأشخاص الذين يتألف منهم هذا التجمع وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسئوليتها جنائيا بصفقتهم شركاء اذ يعلمون بالغرض المذكور وأن كسرهم باب المدرسة واقتحامهم حجرة الانتخاب بعد قتل قريبهم لم يكن إلا للاجرام والاعتداء والانتقام لا للتوبيخ أو اللوم ثم ان هجوم هذا العدد من المتهمين دفعة واحدة لناحية موحدة هي باب المدرسة ثم كسره واتجاههم بعد ذلك لناحية خاصة وهي حجرة الانتخاب ثم ضرب المحبى عليه وحده ليدل على أن الغرض من التجمع كان لارتكاب جريمة وان قتل المحبى عليه قد وقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمع وكان المتهمان الثانى والثالث يعلمان بالغرض المذكور وقت أن ابتدؤوا يتجمعون .

وحيث إن القول بأن المتهمين دخلوا المدرسة احتفاء من ضرب الرصاص هو قول غير مقبول إذ أن الذى يريد الاحتماء والرصاص ينهال حوله يبحث عن مكان يسرع اليه للنجاة بنفسه ولا يذهب لمكان يحتاج فيه الى مقاومة رجال البوليس ومدافعهم وتحتاج منهم الى الانتظار حتى تكسر الأبواب ثم اذا فرض جدلا وكان هذا القول صحيحا بالنسبة لبعض الأشخاص الأبرياء فانه غير صحيح بالنسبة للمتهمين الذين هرعوا الى غرفة الانتخابات قاصدين الأثر . وبين من ذلك أن المحكمة استخلصت أن تجمعها غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع فى أعقاب التجمع المشروع للانتخاب وكان الغرض من ذلك التجمع هو الأخذ بالثأر وارتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانا يعلمان الغرض من ذلك التجمع وان المتجمعين فى سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمع اقتحموا باب المدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا فى سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المحبى عليه وقد وقع هذا القتل تنفيذا للغرض المقصود من التجمع . ومتى كان الأمر كذلك فإن الحدل على الصورة الواردة بالطعن لا يكون له محل .

وحيث إن مؤدى الوجه الثانى من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه تأسس على أن الغرض المقصود من التجمع ومن الاندفاع إلى المدرسة والى غرفة

الانتخاب كان لارتكاب جريمة هي الاعتداء على المحبى عليه . واعتبر الطاعنين على هذا الأساس مسئولين كشريكين فى جريمة القتل التى وقعت طبقا للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ دون حاجة إلى ثبوت مساهمتها واشتراكهما فى القتل العمد طبقا للقواعد العامة غير أنه عاد فذكر من العبارات ما يؤخذ منه أنه اعتبر الطاعنين فاعلين أصليين أو شريكين فى جريمة القتل بمقتضى قواعد القانون العام وأورد من العبارات ما يفيد اقتناع المحكمة بثبوت نية القتل لديهما . وهذا منه تناقض وغموض يعيبه فضلا عن أن المحكمة تكون بذلك قد أضافت واقعة جديدة لم ترفع بها الدعوى دون أن تنبه الدفاع إليها .

وحيث إن العبارات التى يشير إليها الطاعنان لا يؤخذ منها أن المحكمة قد أخذت الطاعنين كفاعلين أصليين أو شريكين للفاعلين فى جريمة القتل التى وقعت تطبيقا لمبادئ الاشتراك العادية بل أن الواضح فى الحكم أنه آخذهما باعتبارهما شريكين تطبيقا لقانون التجمهر ولذا فإن الجدل الوارد بالطعن لا يكون له محل . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٠٦)

مقضية رقم ٢٤٣ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . ادعاء المتهم أنه لم يستوف دفاعه على مظنة أن المحكمة ستقضى ببراءته . لا يقبل .

مادام محضر الجلسة خاليا مما يزيد زعم الطاعن أن المحكمة حجرت على حريته فى الدفاع أو أنها منعت محاميه من استيفاء مرافعته فلا يقبل منه ادعاؤه أنه لم يوف ذلك الدفاع حقه على مظنة أن المحكمة ستقضى ببراءته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بيندر الفكرية مركز أبو قرقاص مديرية المنيا ضربا محمد محمود حسن عمدا فأحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد . وطلبت من قاضي الاحالة إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمادة ٢٣٦-١-٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وقد ادعى بحق مدنى كل من ١ - محمود حسن حسين الرويدى (والد القتيل) و ٢ - سريه جمعه والدة القتيل وطلبا الحكم لهما قبل المتهمين متضامنين بمبلغ أربعمئة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات المنيا قضت عملا بمادة الاتهام بمعاقبة كل من المتهمين طه عبد الرحيم عبد الباقي وعباس حسن فرجاني بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين والزامهما متضامنين بأن يدفعوا لمحمود حسن حسين الرويدى وسريه جمعه مبلغ أربعمئة جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ.

المحكمة

حيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول (أولا) بأن الدفاع عن الطاعنين طلب من المحكمة استدعاء نائب المأمور الذى تلقى البلاغ عن الحادث لسماع أقواله ولكن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وكانت تقاطع محاميه فى مرافعته بما فهم منه أنها ستقضى للطاعنين بالبراءة فلم يوف الدفاع حقه هذا وقد دين الطاعنان بأدلة لا تؤدى إلى مارتب عليها . وثانيا - بأن المحكمة أخطأت فى ذكر الباعث على هذه الجناية حين قالت إن والد المجنى عليه سبق أن أتهم فى قتل عمر فرجاني أحد أولاد عمومة الطاعنين مع أن من أتهم فى هذه الحادثة هما

عما المحبى عليه وليس والده . كذلك أثبت الحكم لنقلا عن اطلاع النيابة على قضية سابقة أن الطاعنين سبق اتهامهما بالاعتداء على والد المحبى عليه بالضرب الذى نشأت عنه عاهة مستديمة ولا تزال القضية منظورة وهذا لا يستفاد منه سبق الاصرار لأن والد المحبى عليه هو الأولى بالحقد على الطاعنين لسبق اعتدائهما عليه ولا يمكن أن يستخلص من ذكر هذه الواقعة العكس على أن ظروف وملايسات الواقعة تنفى عن الطاعنين توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد . و(ثالثا) بأن المحكمة اعتمدت فى الادانة على أقوال طفلة صغيرة تنافرت أقوالها مع ماورد بالتقرير الطبى الشرعى إذ قررت أن كلا من الطاعنين ضرب المحبى عليه مرة واحدة فى حين أن ذلك التقرير أثبت وجود ثلاث إصابات برأس المحبى عليه وهذا منها خطأ فى الاستدلال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بضرب المحبى عليه ضربا أفضى إلى الموت مع سبق الاصرار والترصد قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه الجريمة بما فى ذلك ظرفا سبق الاصرار والترصد وذكر الأدلة التى استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوع هذه الواقعة منه وهى من شأنها أن تؤدى إلى مارتب عليها ومتى كان الأمر كذلك . وكان محضر الجلسة خلوا مما يفيد أن الطاعنين تقدما بطلب شماع الشاهد المشار إليه كما أنهما لم يعلنانه للحضور بالطريق الذى رشمه القانون فان مايتبرانه فى هذا الشأن لا يكون مقبولا أما الخطأ فى ذكر الباعث فانه بفرض حصوله لأثرله على سلامة الحكم ولما كان محضر الجلسة خلوا مما يؤيد زعم الطاعنين أن المحكمة حجرت على حريتهما فى الدفاع أو أنها منعت محامهما من استيفاء مرافعتهما — فانه لايقبل منهما الزعم بأنهما لم يوفيا ذلك الدفاع حقه بمظنة أن المحكمة ستقضى ببراءتهما .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

(٤٠٧)

القضية رقم ٢٦٣ سنة ٢١ القضائية :

ضرب أفضى إلى الموت . إدانة متهمين في هذه الجريمة على أساس أن كلا منهما ضرب المحبى عليه على رأسه . ثبوت أن بالمحبى عليه إصابتين فى الرأس . عدم بيان ما إذا كانت الوفاة نشأت من الضربتين أو عن ضربة واحدة . استبعاد ظرف سبق الاصرار . ذلك قصور .

إذا كان الحكم قد أدان متهمين بالضرب الذى نشأت عنه وفاة المحبى عليه على أساس أن كلا منهما ضرب المحبى عليه على رأسه ، وكان الثابت من التقرير الطبى الشرعى أن برأس المحبى عليه إصابتين ولم تبين المحكمة ما إذا كانت كلتا الإصابتين قد ساهمتا فى موت المحبى عليه أو أن إصابة واحدة فقط هى التى نشأت عنها تلك النتيجة وذلك مع أنها استبعدت ظرف سبق الاصرار فإنها لا تكون قد بينت أساس مساءلتها معا عن النتيجة التى حدثت ويكون الحكم قاصر الأسباب متعينا نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - جوده أحمد جوده الشهير باليسوى
٢ - محمد عمارة الديب ٣ - عبد الرحمن عمارة الديب (الطاعنين الأول والثانى والثالث) ٤ - أحمد محمد عمر ٥ - محمد محمد الحلوجى (الطاعن الرابع) ٦ - عبد الخالق السنباطى ٧ - محمد محمد محمود ٨ - محيى السيد الأخطائى بأنهم بناحية ميت مسعود مركز أجا دقهلية . أولا - المتهمون الأول والثانى والثالث والرابع ضربوا المتولى محمد المتولى الحنفى عمدا فحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبى وتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد . وثانيا - المتهمون الأول والثانى والثالث والخامس ضربوا محمد المتولى الحنفى عمدا

فأحدثوا به الاصابات المبينة بالتقرير الطبي وتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدوا من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد . وثالثا - المتهمون السادس والسابع والثامن ضربوا محمد عمار الديب عمدا فأحدثوا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزت عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما . وطلبت من قاضي الاحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادتين ٢٣٦ و ٢٤١ من قانون العقوبات . فقرر في ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ فصل الجناية عن الجنبحة وباحالة المتهمين الخمسة الأول إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد المذكورة . وقدادعى كل من : ١ - محمد محمد المتولى الحنفى عن نفسه وبصفته وصيا على أخويه على ومصطفى ولدى المرحوم محمد المتولى الحنفى ٢ - فوزى المتولى محمد الحنفى بحق مدنى قبل المتهمين متضامين وطلبوا القضاء لهم عليهم بمبلغ ٣٠٠٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة الجنايات المنصورة قضت عملا بمادتي الاتهام بالنسبة إلى المتهمين جوده أحمد جوده الشهير بالعيسوى ومحمد عمارة الديب ! وعبد الرحمن عمارة الديب ومحمد محمد على الحلوجى (الطاعنين) أولا - بمعاقبة الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين عن التهمة الأولى وبمعاقبة الثانى والثالث بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين عن التهمة الثانية ومعاقبة الخامس بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وذلك على اعتبار أن هذا الأخير ارتكب جنبحة ضرب وقد استبعدت المحكمة ركن سبق الاصرار وثانيا - ببراءة كل من المتهمين الأول من التهمة الثانية والثانى والثالث من التهمة الأولى عملا بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . وثالثا - بالزام المتهم الأول بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى فوزى المتولى محمد الحنفى ٥٠٠ ج على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وألف قرش مقابل أجر محاماه وبالزام الثانى والثالث والخامس متضامين بأن يدفعوا لمحمد محمد المتولى الحنفى عن نفسه وبصفته وصيا على أخويه على ومصطفى ولدى المرحوم محمد المتولى الحنفى ٥٠٠ ج على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وألف قرش مقابل أجر محاماه .

ورابعا - براءة المتهم الرابع (أحمد محمد عمر) من التهمة المسندة اليه وذلك عملا بالمادة ٢٠٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات. فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض...الخ .

المحكمة

... حيث إن حاصل وجه طعن هذا الطاعن هو أن المحكمة قد أغفلت دفاعه فلم تتحدث عنه في الحكم المطعون فيه ولم تشر اليه مع أن محاميه قد فند أدلة الاتهام بالجلسة ثم إن الطاعن نفسه لم يكتف بانكار التهمة بل استشهد بشاهدي نفي على أنه حين وقع الحادث كان بمنأى عن مكانه وقد اكتفى الحكم بالقول أن الطاعن أنكر التهمة دون أن يتعرض لدفاعه وشهادة شهود نفيه ومع أن المدافع عنه قد لفت المحكمة إلى أن البلاغ المقدم من المحبى عليه قد خلا من ذكر اسمه كمتهم والى تناقض أقوال المحبى عليه وشاهديه مع ماورد بالتقرير الطبي بصدد وصف الاصابات والآلة المقول باستعمالها في الاعتداء فان الحكم المطعون فيه لم يشر إلى هذا الدفاع الهام وهذا منه قصور آخر .

وحيث إن مايجادل فيه الطاعن من ذلك مردود بأن الدفاع المشار اليه موضوعى يتعلق بتقدير الأدلة مما لايلزم له رد صريح خاص بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بادانته اعتمادا على أدلة الثبوت التى أوردها الحكم . وحيث إنه لما تقدم يكون طعن هذا الطاعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

وحيث إن الطعن المقدم من الثانى والثالث قد استوفى الشكل المقرر بالقانون.

وحيث إن مما يعيبه هذان الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه دانهما بالضرب الذى نشأت عنه وفاة المحبى عليه على أساس أن ماثبت لدى المحكمة هو أن كلا منهما ضرب المحبى عليه على رأسه دون أن تتحرى المحكمة من منهما هو الذى أحدث الاصابة المبينة مع أنها استبعدت ظرف سبق الاصرار .

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على أربعة متهمين من بينهم الطاعنان بأنهم ضربوا المحبى عليه ضربا نشأت عنه وفاته وكان ذلك مع سبق الاصرار . والمحكمة استبعدت هذا الظرف وقضت ببراءة أحد المتهمين وبإدانة متهم آخر بجنحة الضرب ودانت الطاعنين بالضرب المفضى إلى الموت باعتبار أن كلا منهما ضرب المحبى عليه على رأسه — ولما كان الثابت من التقرير الطبي الشرعى أن برأس المحبى عليه اصابتين وكان الحكم قد أقام قضاءه على أساس أنه ثبت لدى المحكمة أن كلا من الطاعنين أحدث بالمحبى عليه اصابة من هاتين الاصابتين دون أن يبين ما اذا كانت كلتا الاصابتين قد ساهمتا فى موت المحبى عليه أو أن اصابة واحدة فقط هى التى نشأت عنها تلك النتيجة . لما كان الأمر كذلك . وكانت المحكمة قد استبعدت ظرف سبق الاصرار ولم تبين أساس مساءلة المحكوم عليهما معا عن النتيجة التى حدثت . فان الحكم يكون قاصرا عن بيان الأسباب التى تحمله مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة لهذين الطاعنين وذلك من غير حاجة إلى البحث فى باقى أوجه الطعن — ولما كان الطاعن الرابع قد قرر الطعن ولم يقدم أسبابا لطعنه الا أنه لوحدة الواقعة التى دين بها مع الطاعنين الثانى والثالث ولحسن سير العدالة ترى المحكمة قبول الطعن المقدم منه ونقض الحكم بالنسبة اليه كذلك .

(٤٠٨)

القضية رقم ٣٠٥ سنة ٢١ القضائية :

اجراءات . أخذ رأى المفتى . المحكمة غير مقيدة بهذا رأى . إنبات . أحكام الاعدام ليس لها طرق خاصة للإنبات .

ان كل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأى المفتى قبل اصدار الحكم بالاعدام ولكنها غير مقيدة بهذا رأى

إذ أجاز لها القانون أن تحكم دونه إذا ما فات الميعاد من غير أن يبيده . فتمى ما اتخذت المحكمة هذا الاجراء كان حكمها سليما لامطعن عليه . وذلك النص لا يجعل لأحكام الاعدام طريقا خاصا فى الاثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية ميت السراج مركز المحلة الكبرى مديرية الغربية قتل خديجة مجاهد الحاييس عمدا بأن خنقها بيديه قاصدا قتلها فماتت باسفكسيا الخنق وذلك مع سبق الاصرار . وطلبت من قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت عملا بمادتي الاتهام بمعاقة عبدالواحد محمد المرسى مفتاح بالاعدام . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض...الخ.

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول فى طعنه ان الحكم المطعون فيه حين دانه بالقتل العمد مع سبق الاصرار جاء باطلا لقصوره وتخاذل أسبابه وخطئه فى تطبيق القانون وتأويله ذلك بأن المدافع عنه تمسك بأن الواقعة انما هى ضرب أفضى إلى الموت لم تتوافر فيه نية القتل الا أن المحكمة لم تأخذ بدفاعه واستدلت على هذه النية بأدلة وان صلحت لاثباتها الا أنها تصلح أيضا لاثبات انه لم يكن بقصد القتل وأنه إذا ما أضيف إلى ذلك ماورد بالتقرير الطبى عن بعض الاصابات وأنها تحصل أثناء المشاجرة وسقوط الحصى عليها على الأرض كان ما ذهب اليه المحكمة عن توفر جريمة القتل دون الضرب فى غير محله . ثم انها استندت إلى شهادة بعض الشهود فى التحقيق الابتدائى مع أنهم عدلوا عنها بالجلسة وفى سبيل تقرير أخذها بها جاءت بمبررات غير مستساغة مبناها مجرد

الاستنتاج كما أن ما ذكرته من أدلة على ثبوت سبق الاصرار لا يؤدي إلى هذا الثبوت ويضيف الطاعن أن الأوراق قد أحييت إلى المفتي ليبدى رأيه فقال انه على فرض الأخذ بشهادة شاهدة الرؤية الوحيدة رغم عدم بلوغها السن التي تجعلها أهلاً لسماع الشهادة فإن نصاب الشهادة لم يتم وشهادة غيرها مبنية على السماع فلا يعول عليها . والمحكمة قد عرضت لرأيه فلم تجادل فيه من الناحية الشرعية . إكن قالت أن لها أن تأخذ في الاثبات بالأدلة المادية والفنية كما تأخذ بأقوال الشهود وبالقرائن غير مقيدة في ذلك بأدلة بذاتها ويقول الطاعن ان مازهدت إليه المحكمة وان كان صحيحاً فيما يقضى فيه إلى حد الأشغال الشاقة المؤبدة إلا أنه غير صحيح في القصاص إذ يجب على القاضي ان يراعى فيها أيضاً أحكام الشريعة التي لا تجيز في القصاص الأخذ بالقرائن الضعيفة المعبر عنها بالشبهات وذلك بدليل مانصت عليه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من وجوب أخذ رأى المفتي وهذا معناه ان لحكم الاعدام شأنًا خاصاً ليس لغيره من الأحكام فيجب على القاضي ان يراعى فيه القانونين الشرعى والوضعى وان القول بغير ذلك فيه تعطيل لنص من نصوص القانون وانه ينبى على ما تقدم ان القاضي مقيد برأى المفتي اذا ما اتجه حكمه إلى الاعدام وتكون المحكمة ذا ما خالفت ذلك قد أخطأت خطأ يعيب حكمها مما ينقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلص منها ثبوتها ، واستظهرتية القتل وسبق الاصرار ومتى كان الأمر كذلك وكان ماأوردته المحكمة له سنده ومن شأنه ان يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فان مايقوله الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل اذ أنه لا يخرج في حقيقته عن محاولة المجادلة في تقدير أدلة الدعوى وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . أما مايشير في شأن رأى المفتي فردود بأن كل ماأوجبته المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأى المفتي قبل اصدار الحكم بالاعدام ولكنها غير مقيدة بهذا الرأى اذ أجاز لنا القانون .

أن تحكم دونه اذا ما فات الميعاد من غير ان يبيده فكل ما أوجبه القانون أن يرسل القاضى الأوراق إلى المفتى ليأخذ رأيه . فاذا ما اتخذت المحكمة هذا الاجراء قبل حكمها بالاعدام كان حكمها سليما لامطعن عليه وهذا النص لا يجعل لأحكام الاعدام طريقا خاصا فى الاثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام .

وحيث انه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤٠٩)

القضية رقم ٣٩١ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . دفاع جوهرى يؤثر فى قيام التهمة . وجوب تحقيقه . إغفاله . قصور . مثال فى جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول قمح .

إذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية . ان محامى الطاعن الذى أدين ابتدائيا فى تهمة عدم توريده نصيب الحكومة من محصول القمح قد دفع التهمة عن نفسه بأنه وان كان اىصال توريد القمح المطلوب منه مؤرخا بعد الميعاد المحدد للتوريد بيوم واحد الا أن التوريد كان قد حصل فى الواقع قبل ذلك وطلب التأجيل لاستحضار شهادة ، ولكن المحكمة لم تشر إلى هذا الدفاع فى حكمها مع كونه دفاعا جوهريا يؤثر فى قيام التهمة أو عدم قيامها ، فان حكمها يكون قاصرا متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بيندر القيوم : لم يورد نصيب الحكومة من القمح عن سنة ١٩٤٩ . وطلبت عقابه بالمواد ٩ و ١٠ و ١١ من القانون

قـم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والقرار رقم ٧٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقرار رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٠ ومحكمة جناح بندر الفيوم قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين . فاستأنف المتهم ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دفع التهمة أمام المحكمة الاستئنافية بأنه وإن كان إيصال توريد القمح المطلوب منه مؤرخاً بعد الميعاد المحدد بيوم واحد إلا أن التوريد كان قد حصل قبل ذلك .

وحيث إن الثابت بمحضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن محامى الطاعن قال « ان المتهم ورد يوم ٢٩ والموظف يعمل إيصال ويعطيه في اليوم الثانى أو الثالث » ثم قال «التوريد الفعلى يوم ٢٩ فيكون التوريد قبل الميعاد فأطلب التأجيل لاستحضار شهادة» ولكن المحكمة أصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بإدانة الطاعن لأسبابه دون أن تشير إلى هذا الدفاع مع أنه جوهرى فى قيام التهمة أو عدم قيامها ولذا فإن حكمها يكون قاصراً متعينا نقضه .

وحيث إنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٤١٠)

القضية رقم ٣٩٥ سنة ٢١ القضائية :

تفتيش . جدية التحريات وكفايتها للإذن في إجراءاته . تقديرها متروك للنيابة تحت إشراف المحاكم .

ان تقدير جدية التحريات وكفايتها للإذن في التفتيش أمر متروك للنيابة تحت مراقبة المحاكم فتى قررت المحكمة أنها كافية فلا سلطان لأحد عليها لأنه تقدير موضوعي لاشأن لمحكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية بلطيم مركز بيلا أحرز مواد مخدرة «حشيشا وأفیونا» بقصد الاتجار . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٩-٢ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ومحكمة جنح بيلا الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٢-٤٩ و ٣٩ من قانون المخدرات بحبس المتهم خمس سنوات مع الشغل وتغريمه ١٠٠٠ ج والمصادرة والنفاذ . فاستأنف المتهم ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن وجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أن اذن التفتيش الصادر من وكيل النيابة وقع باطلا لأن التحريات التي قدمها البوليس ليست جدية .

وحيث إن تقدير جدية التحريات وكفايتها أمر متروك للنياية تحت مراقبة المحكمة فتى قررت المحكمة انها كافية كان لاسلطان لأحد عليها فى ذلك لأنه تقدير موضوعى لاشأن لمحكمة النقض به . وبما أن محكمة الموضوع رأت أن التحريات جدية فىكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤١١)

القضية رقم ٤٠١ سنة ٢١ القضائية :

حجز تحفظى . وجوب احترامه مالم يقض بيطلانه .

الحجز التحفظى واجب الاحترام ولولم يحكم بتثييته مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص بيطلانه .

الوقائع

اتهمت النياية العامة الطاعنين بناحية الهبشة المتهم الأول بدد الزراعة المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها قضائيا لصالح يوسف طوخى موسى والمسلمة اليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها اضراارا بالدائن الحاجز والمتهم الثانى — اشترك مع الأول فى ارتكاب الجريمة سالفه الذكر بطريقى الاتفاق والمساعدة بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده فى الأعمال المجهزة والمسهلة والمتممة لارتكابها فوقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح نجع حمادى قضت عملا بمواد الاتهام — مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات . فاستأنف المتهمان ومحكمة قنا الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض...الخ.

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين بتبديد الزراعة المحجوزة والاشتراك فيه جاء مخالفا للقانون ذلك بأنهما دافعا أمام المحكمة بوجود المحجوزات وأنهما قاما بوفاء الدين المحجوز من أجله قبل أن يصدر حكم للدائن بتثبيت الحجز وقبل اتخاذ إجراءات البيع فلم يكن أولهما مكلفا بتقديم شئ حتى تصح مساءلته بسبب عجزه عن هذا التقديم كما أن الدائن لم يلحقه ضررا إذ استوفى دينه ومن جهة أخرى فقد قرر بالجلسة أنه بلغ دون انتظار الحكم له بتثبيت الحجز مما كان مقتضاه عدم مساءلتهما عما يكونان قد اتخذاه من إجراءات لصيانة محصول الزراعة إلا أن المحكمة دانتهما لمجرد ما وقع منهما من ضم ونقل للمحصول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى قال : « ان التهمة ثابتة قبل المتهم الأول من اعترافه بضم المحصول والتصرف فيه دون استصدار أمر بالضم كما أنها بالنسبة للمتهم الثانى ثابتة من مرافقته للحارس واتفاقه معه على بيع المحصول » ويبين من ذلك أن المحكمة انما عولت فى ادانة الطاعنين على تصرفهما فى المحجوزات لاعلى عدم تقديمها للبيع ولذا فان ماثيرانه فى هذا الشأن يكون فى غير محله. أما مايقولانه عن الوفاء بالدين وتثبيت الحجز التحفظى فردود بأن الحكم قد استظهر أنه لم يكن الا بعد وقوع التبديد . كما أن الحجز التحفظى واجب الاحترام واولم يحكم بتثييته مادام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطالانه .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

(٤١٢)

القضية رقم ٤٠٣ سنة ٢١ القضائية :

رشوة . القانون يعاقب عليها ولو كان العمل المقصود منها جريمة .

إن القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة .
مادامت الرشوة قدمت إلى الموظف كى يقارفها فى أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم بدائرة قسم الأزبكية محافظة القاهرة :
المتهمون الثلاثة شرعوا فى اعطاء صلاح افندى رياض الموظف بمصلحة الضرائب مبلغ ثلاثين جنيها على سبيل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن قدموا له هذا المبلغ ليسلمهم اقرارا كان قدمه المتهم الثالث بأرباحه لمصلحة الضرائب ولم تتم الجريمة لسبب لادخل لارادتهم فيه وهو عدم قبول صلاح افندى لمبلغ الرشوة . والمتهمان الأول والثانى سرقا بالاكراه الواقع على صلاح افندى رياض الاقرار السابق ذكره وقد ترك الاكراه أثر جروح مبينة بالمحضر وذلك بأن أمسك به المتهم الأول وقيد حركته وسرق الثانى الاقرار وطلبت من قاضى الاحالة احوالهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٥ و ١٠٣ و ١١١ و ٣١٤-١-٢ من قانون العقوبات . فأصدر قرارا بذلك . ومحكمة جنايات مصر قضت عملا بالمواد ٤٥ و ١١١ و ٣١٤-١-٢ و ٣٢٢-٢ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى والمادتين ٤٥ و ١١١ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثالث — أولا — بمعاقبة كل من يوسف

مرقس سعد واستاورو ونحله عبد الشهيد بالسجن لمدة ثلاث سنين — ثانياً — بمعاقة مرقس سعد منصور بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . ثالثاً — بمصادرة مبلغ الثلاثين جنيها المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

... حيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث قد استوفى الشكل المقرر . بالقانون .

وحيث إن مبنى الوجه الأول هو أن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان العمل الذي يعد من أعمال وظيفة المحجى عليه والذي قدمت من أجله الرشوة وان ما قاله الحكم من ذلك لا يتحقق معه الأركان القانونية لتلك الجريمة لأن العمل الذي طلب إليه القيام به هو جريمة سرقة ولا يمكن أن تدخل الأعمال الاجرامية في اختصاص الموظف بل يجب لكي تتوافر جريمة الرشوة أو الشروع فيها — أن يكون العمل الذي يطلب من الموظف أدائه داخلاً في اختصاصه كعمل وظيفي لا كعمل شخصي في مكتبه أدائه أثناء مباشرة وظيفته واذن فالحكم إذ اعتبر الواقعة شروعا في رشوة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى والأدلة التي استخلص منها ثبوتها ثم تحدث عن دخول العمل الذي قدمت الرشوة من أجله في أعمال وظيفة الطاعن في قوله : « وبما أن كلا من مدير ضرائب القاهرة والمأمور الأول لضرائب الألبانية قررا أن صلاح الدين مصطفى رياض افندى كاتب الصاد ، والوارد يستطيع بحكم عمله الحصول على أية ورقة من أى ملف من ملفات الممولين وأنه في مقدوره الوصول الى تلك الملفات وأنه له بمقتضى توزيع الأعمال أن يتسلمها وقت تصدير المكاتبات ليرفق بكل منها صورة الكتاب المرسل بعد تصدير الأصل وله أيضا أن يطلب أى ملف لاستكمال كل نقص في عمله ،

وترى المحكمة أن في هذا الايضاح الوافى ما يكتفى لتحديد اختصاص موظف الضرائب وأن الرشوة التي قدمت اليه انما كانت لأداء عمل من أعمال وظيفته . أما القول بوجوب اختصاص الموظف بكل العمل دون أن يساهم فيه أحد غيره فان في اعتناق هذا القول ما يجر إلى اباحة الرشوة اذ المعلوم أن ادارة الأعمال تتطلب لحسن سيرها توزيع كل مسألة على عدة عمال فيختص كل منهم بأداء جزء معين منها وقد لا توجد مسألة واحدة بذاتها يتمها كلها موظف واحد على أن القانون لم يشترط سوى أن يكون العمل من أعمال الوظيفة ومادامت كلمة عمل جاءت مطلقة فهي لا تقتيد بقدر معين من العمل ولا بنوع خاص منه . ولما كان هذا الذى قاله الحكم صحيحا فى القانون وكان القانون يعاقب على الرشوة ولو كان العمل المقصود منها يكون جريمة مادامت الرشوة قدمت إلى الموظف كى يقارفها أثناء تأدية وظيفته وفى دائرة الاختصاص العام لهذه الوظيفة فان ما يشره الطاعن لا يكون له محل .

وحيث إن الوجه الثانى يتحصل فى القول بأن الحكم المطعون فيه دان الطاعن الأول بجريمة السرقة باكراه دون أن يبين الدليل على قيام الصلة بين استعمال العنف وبين الاستيلاء على الاقرار الذى سرق من المحبى عليه إذ أن العنف المزعوم لم يكن من شأنه شل مقاومة المحبى عليه كما أنه لم يقم دليل على وجود تفاهم سابق بين الطاعنين الأول والثانى على سرقة الاقرار حتى يمكن مساءلة أولهما عن السرقة وقد كان دوره قاصرا على استعمال العنف .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين أن المحبى عليه التقى بالطاعنين الأول والثانى فى يوم الحادث ثم انتحيا به مكانا خلف سيارات الجيش البريطانى التى كانت تقف فى أحد الشوارع المجاورة لشارع عماد الدين وقدم اليه أولهما مبلغ ثلاثين جنيها ثم تألبا عليه عندما امتنع عن اعطائهما الاقرار فانتزعاها من جيبه كرها وبعد أن أحدثا به جرحا فى رقبته فرا هاربين وقد استخلص

الحكم من تلك الوقائع استخلاصها سائغا اتفاق الطاعنين على سرقة الاقرار في حالة الامتناع عن تسليمه وأن الاكراه الذى وقع انما كان الغرض منه ارتكاب السرقة التى تمت لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعن الأول فى هذا الشأن لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٥١

(٤١٣)

القضية رقم ٢٣٥ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة ، وبحضور حضرات أصحاب العزة :
أحمد حسني بك ، وحسن اسماعيل الهضيبي بك ، وفهم ابراهيم عوض بك ، و ابراهيم خليل بك المستشارين .

تقليد اوراق العملة :

- (١) يكفى أن يكون ثمة مشابهة بين الصحيح والزائف . كون التقليد ظاهراً . لا يؤثر .
(ب) الاعفاء من العقوبة . شرطه أن يكون الجاني قد أرشد عمن يعرفه من الجناة الآخرين .
- ١ — يكفى للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح . ولا يقدح في ذلك أن يكون التقليد ظاهراً ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس وأنه قد خدعهم فعلاً .
- ٢ — ان شرط الاعفاء من العقوبة في جريمة تقليد أوراق العملة أن يكون الجاني قد أرشد عمن يعرفه من باقي الجناة .

الوقائع

- أتمت النيابة العامة ١ — عبد العزيز محمد عثمان و ٢ — سعد محمد عثمان
و ٣ — لبيب رزق الله عبد الملك (الطاعنين الأول والثاني والثالث) ٤ —
أحمد قناوى أبو العلا ٥ — أحمد رأفت على ٦ — محمد مصطفى محمد (الطاعن
الرابع) ٧ — محمد حسين أحمد بلابل ٨ — حسين محمد حسين أحمد بلابل
والجدير بحسنى بأنهم بعزبة محمد أسعد التابعة لناحية قصر بغداد مركز تلا
٩ — المنوفية وبمدينة القاهرة الأربعة الأولون قلدوا أوراقاً من أوراق العملة

المصرية من فئة العشرة قروش صادرة من خزانة الحكومة بمقتضى القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٤٥ بأن أعدوا لذلك أوراقاً من نوع خاص بحجم الأوراق الأصلية وكذلك آلات للطباعة وأحبار مختلفة وأكليشبات وقام الثلاثة الأولون بطبع عدة آلاف من هذه الأوراق المقلدة تحاكي أوراق النقد الصحيحة وأمدتهم المتهم الرابع بالمال اللازم لشراء الأوراق والآلات وغيرها مما قد يلزم لإتمام هذا العمل . والمتهم الرابع أيضاً مع باقى المتهمين استعملوا هذه الأوراق المقلدة مع علمهم بتقليدها بأن تعاملوا بها فى السوق العامة على أنها أوراق صحيحة واستبدلوا بعضها بأوراق النقد المتداولة قانوناً . وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٢٠٦ — ١ - ٦ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات شبن الكوم قضت عملاً بمادة الاتهام بالنسبة إلى المتهمين عبد العزيز محمد عثمان وسعد محمد عثمان ولييب رزق الله عبد الملك ومحمد مصطفى محمد (الطاعنين) أولاً — بمعاقبة كل من الثلاثة الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين ومعاقبة الرابع بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنين . وثانياً — ببراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم عملاً بالمادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات وثالثاً — مصادرة الآلات والأدوات والأوراق المضبوطة التى استعملت أو أعدت للاستعمال فى الجريمة أو تحصلت منها . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

...حيث إن الطاعن الرابع وإن قرر الطعن فى الحكم إلا أنه لم يقدم أسباباً له فطعنه لا يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن طعن الطاعنين الآخرين قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مبنى هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنين

« بتقليد أوراق من أوراق العملة المصرية من فئة العشرة قروش الصادرة من

خزينة الحكومة » جاء باطلا لخطئه في تطبيق القانون ولقصوره واخلاله بحق الدفاع . وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول إن ما أسند إليه لا يعدو كونه من الأعمال التحضيرية إذ لم تكن الأوراق قد تم صنعها ثم إنه قد اعترف وكان من شأن هذا الاعتراف تسهيل القبض على باقي المتهمين مما كان مقتضاه اعفاؤه من العقاب عملاً بالمادة ٢١٠ من قانون العقوبات كما أنه دافع بأنه لا يبين من تقرير قسم التزييف والتزوير أن الأوراق المضبوطة بالعزبة التي كان بها مطابقة للأوراق المتداولة بالقاهرة وطلب تحقيقاً لذلك استدعاء الطبيب الشرعي لإجراء المضاهاة إلا أن المحكمة لم تجب الطلب ولم ترد عليه . ويقول الطاعن الثاني انه دافع بأن لا شأن له في الأمر وأنه إنما كان زيارة شقيقه الطاعن الأول واستند إلى أقوال هذا الأخير وأقوال باقي المتهمين بالجلسة إلا أن المحكمة اطحت هذا الدفاع بناء على ضبطه مع الأول في مكان واحد واعتراف المتهمين الآخرين عليه ووجود ملابس وأوراق له في المسكن ولما ذكره الطبيب الشرعي عن الآثار التي وجدت بأظافره مع أن هذا الذي أوردته المحكمة لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها كما أنها لم توضح الاعتراف الذي أشارت إليه ولم تتصد لما وقع من هؤلاء المتهمين من انكار بالجلسة ولأن تقرير الطبيب الشرعي إنما جاء على سبيل الاحتمال مما لا يصح أن تقام عليه الأحكام فضلاً عن أنه لم يبين ما إذا كانت الأحبار المضبوطة مما تدخل في صناعة الأوراق التي تم صنعها وترويجها أو في صناعة الأوراق الأخرى التي لم يتم صنعها والتي ضبطت في السكن الذي وجد هو فيه مصادقة . ويقولون الطاعن الثالث إنه دافع بأن الواقعة بالنسبة إليه لا تكون جريمة تامة بل هي من قبيل الأعمال التحضيرية التي لا عقاب عليها إذ أن الأوراق المضبوطة بالمسكن كانت غير كاملة ينقصها الكثير مما لا يمكن معه أن ينحى شأنها على الناس كورقة للتداول من فئة العشرة قروش ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وأوردت لذلك أسباباً مبناها مجرد الاحتمال . ومن جهة أخرى فهي ان صحت في حق المتهمين الآخرين الذين روجوا الأوراق المزيفة فإنها غير .

صحيحة بالنسبة إليه هو ، لأن ما ضبط بالسكن لم يكن قد تم تقليده بل كان ينقصه الكثير ولم يثبت بطريقة قاطعة أن الأوراق كلها طبعت بالاكليشيات والأخبار المضبوطة لديه بل ذكرت المحكمة ذلك من طريق الاحتمال لا على سبيل اليقين . ويضيف الطاعنون أن الطبيب الشرعى قد أبان حالة الأوراق المضبوطة وذكر ما بها من شوائب تجعلها بعيدة عن أن تكون شبيهة بالورقة الصحيحة وهذا يجعل أمرها ظاهراً لا يمكن أن يكون محل خدعة فلا ينطبق على الفعل حكم المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات التى لا تعاقب إلا على التقليد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها وتعرض للدفاع الطاعنين وفنده . ولما كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها فإن ما يشره الطاعنون فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا أمام محكمة النقض إذ لا يخرج فى حقيقته عن محاولة المجادلة فى تقدير الأدلة فى الدعوى ومبلغ الاطمئنان إليها مما تستقل به محكمة الموضوع ولا معقب عليها فيه . هذا ولا محل أيضاً لما قالوه عن حكم ما ضبط غير كامل التقليد أو أثر ما شوهد بالأوراق من شوائب ما دام أن المحكمة قد استظهرت أن الأوراق كلها — سواء ما ضبط بالقاهرة أو غيرها من صنع الطاعنين . كما أنه يكفى للعقاب على التقليد أن يكون هناك مشابة بين الصحيح وغير الصحيح ولا يقدح فى ذلك كون التقليد ظاهراً ما دامت المحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع الناس وأنه قد خدعهم فعلاً — أما ما يقوله الطاعنان الأول والثالث عن الاعفاء من العقوبة فمردود بما أوردته المحكمة من أن القبض كان عن غير سبيل اعترافهما مما لا محل معه للاعفاء كما أن شرط هذا الاعفاء من العقوبة أن يكون الجانى قد أرشد عمن يعرفه من باقى الجناة وهو ما لم يحصل من الطاعنين . أما ما يقوله الطاعن الأول عن استدعاء الطبيب الشرعى للمضاهاة فلا وجه له ما دامت المحكمة قد استظهرت أن الأوراق جميعها سواء منها ما كمل تقليده وروج

أو لم يروج وسواء منها ما قلد جزئياً وما ضبط بالقاهرة أو بمسكن المتهمين
متماثلة طبعت كلها بالاكليشيات والأخبار المضبوطة على ما هو ثابت بالتقارير
الفنية على التفصيل الذى أوردته .

وحيث انه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه
موضوعاً .

(٤ ١ ٤)

القضية رقم ٣٩٧ سنة ٢١ القضائية :

(أ) نقض . التقرير بالطعن من محام لم يكن حين التقرير مفوضاً فى ذلك بتوكيل خاص .
تقرير باطل لاتصححه الاجازة اللاحقة .

(ب) حكم . تسيبه . تقرير أقوال غير صحيحة فى إجراءات تحقيق وفاة ووراثه لا يلزم فى الحكم
الذى يعاقب على هذه الجريمة أن يورد أقوال الشاهد كاملة . يكفى إثبات مضمونها .

١ — إذا كان المحامى حين قرر بالطعن لم يكن مفوضاً فى ذلك بتوكيل
خاص كما يقضى بذلك القانون . فلا يكون هذا التقرير صادراً ممن يملكه
قانوناً ، فهو باطل لا تصححه الاجازة اللاحقة .

٢ — ما دام الحكم الصادر بالإدانة فى تقرير أقوال غير صحيحة فى إجراءات
تحقيق وفاة ووراثه أمام المحكمة الشرعية قد ذكر فحوى شهادة المتهم التى
أدلى بها أمام المحكمة الشرعية واستخلص من الأدلة التى أوردتها أن تلك الشهادة
غير صحيحة وأن المتهم كان يعلم عدم صحتها حين قررها أثناء إجراءات تحقيق
الوفاة والوراثه أمام السلطة المختصة وأن الاعلام قد ضبط على أساس هذه
الأقوال فانه يكون قد بين واقعة الدعوى وأركان الجريمة بما فيه الكفاية إذ
القانون لا يستلزم إيراد النص الكامل لتلك الأقوال بل يكفى أن يورد
الحكم مضمونها

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما مع آخر حكم ببراءته قرروا أقوالاً غير صحيحة أمام محكمة بور سعيد الجزئية الشرعية في اجراءات تحقيق وفاة يوراثه محمد محمد على وهم عالمون بذلك وقد ضبط الأعلام الشرعى رقم ١١٣٣ متتابعة . وطلبت معاقبتهما بالمادة ٢٢٦ - ١ من قانون العقوبات وقد ادعت أمينه محمد على بحق مدنى قبل المتهمين وطلبت القضاء لها عليهما متضامنين بمبلغ مائة جنيه بصفة تعويض ومحكمة جنح بور سعيد الجزئية قضت - عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين والزامهما متضامنين بأن يدفعاً للمدعية بالحق المدنى خمسين جنيهاً مصرياً والمصاريف المدنية المناسبة و ٣ جنيه مقابل أتعاب محاماة . فاستأنف المتهمان كما استأنفته المدعية بالحق المدنى ، ومحكمة بور سعيد الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع الزامهما بالمصاريف المدنية الاستئنافية فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما بجدول المحكمة برقم ١٣٥٥ سنة ١٩ القضاية . وقضى فيه بتاريخ ٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بور سعيد الابتدائية للفصل فيها مجدداً من دائرة استئنافية أخرى ومحكمة الاعادة قضت بتأييد الحكم المستأنف وألزمت المتهمين بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة فطعن الطاعنان للمرة الثانية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن المدعية بالحقوق المدنية دفعت بلسان وكيلها بعدم قبول الطعن المقدم من الطاعنة الأولى شكلاً ذلك بأن المحامى الذى قرر بالطعن عنها لم يكن حين صدر منه هذا التقرير موكلًا منها بل هو موكل من صهرها الوكيل عنها بمقتضى توكيل شرعى لم ينص فيه على الطعن بطريق النقض .

وحيث إن المحامي الذي قرر بالطعن قد سلم على ما يبين من محضر الجلسة هذا الذي تمسكت به المدعية بالحقوة المدنية ثم قدم توكيلاً صادراً منها في اليوم التالي للتقرير بالطعن جاء به أن الطاعنة توكله للتقرير عنها بالطعن بطريق النقض وتقرر في الوقت عينه بالموافقة على تقرير النقض الذي أجراه في اليوم السابق بمقتضى التوكيل الصادر من وكيلها حسن علي سليم بصفته وكيلاً عنها بتوكيل شرعى ذكرت رقمه .

وحيث إن الذي يستلخص مما سبق بيانه أن المحامي حين قرر بالطعن على الحكم لم يكن مفوضاً بذلك للطعن بتوكيل خاص كما يقضى بذلك القانون وبالتالي لم يكن هذا التقرير حين صدر قد وقع ممن يملكه قانوناً وإذن فهو باطل لا تصححه الأجازة اللاحقة ويكون طعن تلك الطاعنة غير مقبول شكلاً وحيث إن طعن الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن مؤدى وجه هذا الطعن هو أن الحكم المطعون فيه لم يورد نص الأقوال التي أدلى بها الطاعن أمام المحكمة الشرعية حين حققت الإشهاد الشرعى تلك الأقوال التي قال عنها الحكم أنها كاذبة وذلك لكى يتسنى لمحكمة النقض استعمال حقها في الرقابة على الأحكام وتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

وحيث إن ما يثيره الطاعن من ذلك مردود بأن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دانه بها ذلك بأنه ذكر فحوى شهادته التي أدلى بها أمام المحكمة الشرعية واستخلص من الأدلة التي أوردتها أن تلك الشهادة غير صحيحة وأن الطاعن كان يعلم عدم صحتها حين قررها أثناء اجراءات تحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة وبأن الإعلام قد ضبط على أساس هذه الأقوال . ومتى كان الأمر كذلك وكان القانون لا يستلزم إيراد النص الكامل لتلك الأقوال بلى يكفي أن يورد الحكم مضمونها ، فإن ما يجادل فيه الطاعن لا يكون مقبولا .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٨ من مايو سنة ١٩٥١

(٤١٥)

القضية رقم ٢٣ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
الغزة : أحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك
المستشارين .

تعريض . الحكم في دعوى تبديد بمبلغ مساو لمبلغ الوصول الصادر من المتهم كتعويض .
ثبوت أن المتهم دفع جزءا من قيمة الوصول الى المدعى بالحق المدنى . المبلغ المدفوع واجب خصمه
ولا يقضى الا بالباقي .

اذا كان الظاهر من الحكم أن المحكمة قد قصرت التعويض في دعوى
التبديد على مبلغ الوصول الصادر من الطاعن ، وكان الثابت بمحضر
جلسة محكمة الدرجة الأولى أن المتهم (الطاعن) قد دفع للمدعى بالحقوق
المدنية مبلغ عشرين جنيها وطلب التأجيل للسداد فان المحكمة تكون قد أخطأت
فيما قضت به من مقدار التعويض إذ كان عليها أن تقصر حكمها على الباقي
بعد هذا الوفاء .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز ابنوب : بدد النقود
المبينة بالمحضر (مائة جنية) والمملوكة لأحمد حامد والمسلمة له من محرم
محمد عبد الرحمن على سبيل الوديعة لتوصيلها اليه ، وطلبت عقابه بالمسادة
٣٤١ من قانون العقوبات .

وقد ادعى كل من : ١ - احمد حامد ٢ - محرم محمد عبد الرحمن بحق مدنى قبل المتهم وطلب الحكم لهما عليه بمبلغ ١١٠ جنيه بصفة تعويض ومحكمة جناح ابنوب الجزئية قضت عملا بمادة الاتهام غيابيا بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ بلا مصاريف جنائية وبألزامه بأن يدفع للمدعين بالحق المدنى مبلغ ١٠٠ جنيه والمصاريف المدنية المناسبة فعارض والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه فاستأنف .

ومحكمة اسبوط الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالتبديد وقضى بإلزامه بالمبلغ على سبيل التعويض جاء باطلا لقصوره وخطئه في القانون ، ذلك لأن الحقيقة هي أنه لم يتسلم المبلغ على أنه وديعة وإنما كان قد اقترضه من المحبى عليه وأن العبرة في العقود هي بالمقاصد والمعانى دون الألفاظ ، وقد طلب الى المحكمة تحقيق ما دافع به من أن المحبى عليه المقول بوجوده بالقاهرة وأنه أخذ المبلغ لتسليمه اليه فيها لم يغادر أسبوط بدليل الشهادتين المقدمتين منه والدالتين على عدم وجوده بين النزلاء بالفنادق التى يدعى بأنه كان بها فى التاريخ الذى عينوه ، ولكن المحكمة دانت دون أن تعنى بتحقيق هذا الدفاع ، كما أنها قضت بالزامه بالدفع كاملا مع أنه دفع بالجلسة عشرين جنيا قبلها المحبى عليه وتسلمها مما كان مقتضاه تنزيل التعويض بما يقابل ذلك .

وحيث ان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر معه جميع العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن من أجلها وذكر الأدلة التى استخلص منها ثبوتها . ومتى كان الأمر كذلك وكان ما أوردته المحكمة

من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها ، فانه لا وجه لما يشتره في هذا الخصوص وهو جدل موضوعي يتصل بالأدلة في الدعوى ويخرج عن رقابة محكمة النقض ، أما ما يقوله عن الدعوى المدنية فهو في محله إذ يبين من الحكم أن المحكمة قد قصرت التعويض "على مبلغ الوصول الصادر من الطاعن لا أكثر" ولما كان الثابت بمحضر جلسة محكمة أول درجة أن المتهم قد دفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ العشرين جنيتها وطلب التأجيل للسداد ، فانه كان على المحكمة أن تقصر حكمها على الباقي بعد هذا الوفاء ، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون مخطئا ويتعين لذلك نقضه وتعديل التعويض الى حد ما يتبقى ومقدار هذا الباقي ثمانون جنيتها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن بالنسبة إلى الدعوى المدنية ونقض الحكم عنها والزام الطاعن بمبلغ ٨٠ جنيتها مع رفض الطعن بالنسبة الى الدعوى الجنائية .

(٤١٦)

القضية رقم ٦٩ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . وجه دفاع هام . عدم الرد عليه . قصور . مثال في جريمة قتل خطأ . نقض هذا الحكم بالنسبة الى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المسؤول عن الحقوق المدنية .

اذا كان المتهم قد تمسك في المذكرة المقدمة منه الى المحكمة الاستئنافية بأنه لم يمر مطلقاً بالعربة قيادته بالشارع الذي وقع فيه الحادث بل سلك طريقاً آخر وطلب الاطلاع على دفاتر فرق المطافئ التي يعمل فيها سائقاً لاحدى عرباتها للتحقق من صحة هذا الدفاع ولكن المحكمة الاستئنافية

أيدت الحكم الابتدائي الصادر بإدائته دون أن تعنى بتحقيق هذا الطلب أو ترد عليه بما يفنده فإن حكمها يكون قاصراً .

ونقض الحكم بالنسبة الى هذا الطاعن يقتضى ^١نقضه بالنسبة الى الطاعنة الثانية (وزارة الداخلية) بسبب قيام مسئوليتها عن التعويض على ثبوت ذات الواقعة المتهم فيها الطاعن الأول مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى الطاعنين معاً .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة محمد عبد القادر بأنه بدائرة قسم الوايلي قتل فرانسيس بك مطران خطأ بغير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونته وعدم احتياظه وعن اهماله وعدم مراعاته واتباعه اللوائح بأن قاد سيارته في وسط الطريق بسرعة بغير استعمال آلة التنبيه في مكان سير الترام ملاصقاً لمحل وقوف ركابه فصدم المحنى عليه فأحدث به الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعى سببت وفاته والنيابة طلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

وقد ادعى بحق مدنى كل من : ١ - حبيب أفندى مطران : ٢ - أغسطس مطران وطلبا القضاء لهما قبل المتهم ووزارة الداخلية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بقرش صاغ واحد تعويضاً مؤقتاً : ٣ - أوجينى مطران وطلبت القضاء لها قبل المتهم ووزارة الداخلية بمبلغ ٢٥ جنيتها تعويضاً مؤقتاً أيضاً .

ومحكمة الوايلي الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لايقاف التنفيذ والزامه مع وزارة الداخلية أن يدفع معاً متضامين على سبيل التعويض الموقت مبلغ قرش صاغ لكل من

حبيب أفندي مطران وأغسطس مطران و٢٥ جنيتها لأوجيني مطران
والمصروفات المدنية و١٠٠ قرش أتعاب محاماة . فاستأنف المتهم كما استأنفته
المستولة عن الحقوق المدنية . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم
المستأنف والزم المستأنف بمصاريف الدعوى المدنية . فطعن محمد محمد عبد القادر
في هذا الحكم ... الخ

المحكمة

..... حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه حين دان أولهما
بالقتل الخطأ وقضى بالزامه والطاعنة الثانية متضامنين بمبلغ التعويض جاء باطلا
لقصوره ذلك بأن أولهما قد دافع بالمذكرة المقدمة منه أمام المحكمة الاستئنافية
أنه لم يمر مطلقاً بالعربة قيادته بالشارع الذي وقع فيه الحادث بل سلك طريقاً
آخر وطلب الاطلاع على دفاتر فرق المطافئ التي يعمل فيها سائقاً
لإحدى عرباتها للتحقق من صحة هذا الدفاع الذي يقطع باستحالة وجوده
بالعربة قيادته في مكان الحادث إلا أن المحكمة أيدت الحكم الابتدائي الصادر
بالإدانة دون أن تعنى بتحقيق هذا الطلب أو ترد عليه بما يفنده .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعن فتدخل المدعون
بالحقوق المدنية وطالبوا بالتعويض وأدخلوا الطاعنة الثانية بصفتها مسئولة مع
لطاعن الأول عنه — فقضت محكمة أول درجة بالإدانة والتعويض .
فاستأنفه المحكوم عليهما . وفي اليوم المحدد لنظر الاستئناف قررت المحكمة
حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ثم قضت بتأييد الحكم
المستأنف للأسباب الواردة به . ولما كان الطاعن الأول على ما يبين في
المذكرة المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية والمودعة بالملف الذي أمرت المحكمة
بضمه تحقيقاً لوجه الطعن — قد أنكر مروره بمحل الحادث وذكر أنه إنما اتبع

في سيره طريقاً آخر وطلب تحقيق هذا الأمر بالاطلاع على دفاتر الفرقة التي يعمل فيها للتعرف على وقت قيامه بالعربة التي كان يقودها وحتى يمكن بالمقارنة بينه وبين وقت وقوع الحادث تبين صحة ما أكده شهوده من أن الطريق الذي سلكه لم يكن هو الطريق الذي وقع فيه الحادث لما كان الأمر كذلك وكانت المحكمة لم تلتفت الى هذا الطلب وفصلت في الدعوى دون أن ترد عليه فان هذا يكون قصوراً يعيب حكمها إذ أن هذا الطلب من الطلبات الهامة التي يجب على المحكمة الرد عليها اذا لم تر اجابتها .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

وحيث ان نقض الحكم بالنسبة الى هذا الطاعن يقتضى نقضه بالنسبة الى الطاعنة الثانية أيضاً وذلك بسبب قيام مسئوليتها على ثبوت ذات الواقعة المتهم فيها الطاعن الأول . ستلزم لحسن سير العدالة أن تكون الاعادة بالنسبة الى الطاعنين معاً .

(٤١٧)

القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢١ القضائية :

نقض . التقرير به بعد الميعاد . لا يجدى في قبوله ان الطاعن كان مقيد الحرية وأن محاميه قدم طلباً في الميعاد لارسال الأوراق اليه كي يقرر الطعن قبل قوات الميعاد .

لا يجدى الطاعن في تقريره الطعن بعد الميعاد أنه كان مقيد الحرية وأن محاميه قدم طلباً في الميعاد بارسال الأوراق إلى الطاعن كي يقرر الطعن قبل قوات الميعاد ، وذلك لأنه كان في وسعه أن يقرر بالطعن أمام كاتب السجن في الدفتر المعد لذلك في الميعاد القانوني .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز ملوى أحرز جواهر مخدرة (أفيوناً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وذلك بقصد الاتجار . وطلبت عقابه بالمواد ٢، ٣ و ٣٥ - ١ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ من القانون رقم ٢١ سنة ١٩٢٨ ومحكمة ملوى الجزئية قضت عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنتين بالشغل والنفاذ وبغرامة قدرها ٤٠٠ أربعمائة جنيه ومصادرة المضبوطات فاستأنف وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة المنيا الابتدائية دفع المتهم بدفعين أولهما بطلان الحكم لعدم تحرير أسبابه في الميعاد وثانيهما بطلان التفتيش وما ترتب عليه من اجراءات والمحكمة بعد أن أتمت سماعها قضت برفض الدفعين وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريقة النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث انه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضورياً من محكمة المنيا بتاريخ ٢٨ - ٦ - ١٩٥٠ بقبول الاستئناف شكلاً ورفض الدفع ببطلان الحكم المستأنف والدفع ببطلان التفتيش وتأييد الحكم المستأنف واعفاء المتهم من المصروفات الجنائية . وقرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٧ - ٧ - ١٩٥١ ثم قدم أسباب الطعن بتاريخ ١ - ٨ - ١٩٥٠ ومن ثم كان الطعن غير مقبول شكلاً لرفعه بعد الميعاد . ولا يجدى الطاعن أنه كان مقيد الحرية وأن محاميه قدم طلباً في الميعاد بارسال الأوراق إلى الطاعن كي يقرر بالنقض قبل فوات الميعاد ، ذلك لأن الطاعن كان في مكنته أن يقرر بالطعن أمام كاتب السجن بالدفر المعد لذلك في الميعاد القانوني أما وهو لم يفعل إلا بعد ذلك الميعاد فقد فوت على نفسه الفرصة التي حددها القانون .

(٤١٨)

القضية رقم ٢٥٠ سنة ٢١ القضائية :

سماع الشهود . متى يكون واجبا ؟ استحالة حضور الشاهد لا يمنع من البويل على شهادته
في التحقيقات .

انه وان كان سماع شهود الاثبات أمراً واجباً قانوناً لا تملك المحكمة الالتفات
عنه والاكتفاء بالتحقيقات الأولية التي أجراها البوليس لما في ذلك من منافاة
لقاعدة شفوية التحقيق إلا أن محل ذلك أن يكون هذا السماع ميسراً . أما إذا
استحال حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو لسبب غيره فانه
ليس ما يمنع المحكمة من التعويل على شهادته المدونة بالتحقيقات .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم اللبان : تسبب بغير قصد
ولا تعمد في قتل محمد ابراهيم مسلم وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احتياظه
وعونه ومخالفته اللوائح بأن قاد سيارة بسرعة كبيرة وبحالة ينجم عنها الخطر
ودون أن يستعمل جهاز التنبيه فصدم المحبى عليه وأحدث به الاصابات
المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨
من قانون العقوبات . وقد ادعت نظيمة سيد أحمد محمد بصفقتها عن نفسها
ووصية على أولادها القصر بحق مدنى قدره ٥١ جنيتها على سبيل التعويض الموقت
قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (السيد عبد الجواد حجازى) . ومحكمة
اللبان الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام أولاً — بحبس المتهم سنة واحدة بالشغل
وكفالة عشرين جنياً لوقف التنفيذ وثانياً — الزامه والسيد عبد الجواد حجازى
المسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى بصفقتها

مبلغ ٥١ جنياً والمصاريف المدنية و ٣٠٠ فرش أتعاب محاماة فاستأنف ومحكمة
اسكندرية الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف والزمّت المتهم بالمصاريف
المدنية عن الدرجة الثانية . فطعن الأستاذ السيد كريم المحامى ...الخ

المحكمة

... . وحيث ان مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن
بالقتل الخطأ جاء باطلا لا خلا له بحق الدفاع ولقصوره ومخالفته للقانون ذلك
بأنه طلب إلى المحكمة الاستئنافية الحكم ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة
أول درجة وإعادة القضية إليها للفصل فيها من جديد بناء على ان هذه المحكمة
لم تسمع شهود الاثبات واكتفت بأقوالهم المدونة بالتحقيقات مع انه تمسك
أمامها بضرورة حضورهم ومناقشتهم فضلا عن انها حين تعرضها لشاهد أصر
على سماعه . حكمت على شهادته سلفاً فذكرت بأن لا دخل له في الحادث ،
إلا أن المحكمة الاستئنافية أيدت الحكم الابتدائي دون أن تتعرض لما دفع به
من البطلان . ثم انها استندت إلى ما قالته عن تنازل محاميه عن سماع الشهود
وطلبه البراءة مع ان هذا التنازل من وكيله لا يمكن أن يحتج به عليه كما انه لم
يطلب البراءة بل اقتصر دفاعه على ما ذكره من بطلان الاجراءات ولم يكن
يرمى بما قاله عن التنازل سوى التمسك بحقه كاملاً في سماع الشهود أمام محكمة
أول درجة عند التقرير باعادة المحاكمة وحتى لا يحرم من درجة من درجات
التقاضى ومن جهة أخرى فقد كان على المحكمة الاستئنافية أن تسمع شهود
الاثبات سواء طلب هو هذا السماع أو لم يطلب ما دام لم يتيسر هذا السماع أمام
محكمة أول درجة وذلك بقطع النظر عن التنازل المقول بحصوله .

وحيث ان النيابة رفعت الدعوى على المتهم ولما لم يحضر الشهود بالجلسة
اكتفت النيابة بأقوالهم في المحضر فعارض الطاعن في ذلك وطلب مناقشتهم
إلا أن المحكمة رفضت الطلب وقالت في ذلك « ان الحادثة وقعت في ٢٦ ديسمبر

سنة ١٩٤٨ ونظرت أولى جلساتها في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ ونظرتها هيئات مختلفة حتى جلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٠ وأجلت حوالى سبع مرات لاعلان الشهود فلم يستدل عليهم وأضحى التأجيل بعد ذلك مضيعة للوقت "... ثم قضت بالادانة . فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) وبعد أن حجزت القضية للحكم أعيدت للمرافعة لاعلان شهود الاثبات وتأجلت أكثر من مرة لهذا السبب ولما لم يحضروا طلب الطاعن التأجيل ليتولى هو اعلانهم بنفسه فتأجلت القضية وتصرح له بالاعلان إلا أن الشهود لم يحضروا أيضاً فقرر محامى الطاعن تنازله عن الشهود اثباتاً ونفيّاً وطلب البراءة ولم يعترض الطاعن على ذلك بشئ ، ولم يطلب سماع شهود . فقضت المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى وقالت « وحيث ان المتهم أسس دفاعه أمام هذه المحكمة فى مذكرته المقدمة لجلسة ٤ يونية سنة ١٩٥٠ على بطلان الحكم الابتدائى مع اعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد بمقولة إن تلك المحكمة لم تسمع أقوال شهود الاثبات وحيث انه بتاريخ ٤ يولية سنة ١٩٥٠ قررت المحكمة فتح باب المرافعة لجلسة ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ لاعلان شهود الاثبات . ثم تأجل نظر الدعوى لجلسة ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٥٠ لهذا الغرض وفى هذه لم يتم اعلانهم لعدم الاستدلال عليهم فطلب المتهم التأجيل لاعلانهم بمعرفته واجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى لجلسة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وفيها قرر الدفاع عن المتهم أنه ينزل عن سماع الشهود اثباتاً ونفيّاً وطلب الحكم بالبراءة . وحيث ان نزول المتهم عن سماع أقوال الشهود مفاده النزول عن الدفع ببطلان الحكم الابتدائى . وحيث ان الحكم المستأنف فى محله للأسباب الواردة به والتي تأخذ بها هذه المحكمة فيتعين تأييده » .

وحيث إنه وان كان سماع شهود الاثبات أمراً واجباً قانوناً لا تملك المحكمة الالتفات عنه والاكتفاء بالتحقيقات الأولية التى أجراها البوليس لما فى ذلك من منافاة لقاعدة شفوية التحقيق إلا أن محل ذلك أن يكون هذا السماع ميسراً

أما إذا ما استحال حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو بسبب غيره فانه ليس ما يمنع المحكمة من التعويل على شهادته المدونه بالتحقيقات . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه حين عول على أقوال الشهود بالمحضر لاستحالة حضورهم وبعد أن حصل التنازل عن سماعهم لا يكون قد خالف القنون في شئ ولا محل مع هذا لما يثيره الطاعن أو يرتبه على عدم حضور الشهود .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤١٩)

القضية رقم ٢٧٧ سنة ٢١ القضاية :

دفاع . طلب معاينة لتحقيق دفاع هام . رفضة وعدم الرد عليه . قصور .

إذا كان الدفاع عن المتهم بالقتل الخطأ قد تمسك بأن الشاهد الذي استندت المحكمة إلى أقواله في الادانة لم يكن ليستطيع وهو في قاطرته أن يرى حالة السيفافورات المضاءة له لأن الأنوار التي توضع بها ليلا لاعطاء اشارة الفتح أو الغلق موضوعة وضعاً عكسياً بالنسبة له مما يستحيل معه الرؤية إلا من الأمام وطلب إلى المحكمة اجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع ، فأغفلت المحكمة هذا الطلب الجوهرى ولم ترد عليه فان حكمها يكون قاصراً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بدائرة قسم الرمل تسبب بغير عمد في حصول حادث بقطار السكة الحديد من شأنه تعريض الأشخاص الذين به للخط . وقد نشأ عنه موت عبد الحميد حميده الجهنى ومحمد سالم أحمد وبشرى عقل .

جرجس ومحمد رزق السعدنى وخرا المبو مسكياديس ومحمد أبو راس وحسن محمد شرف الدين وعوض حسن أحمد وفاطمة عبد الرحيم واصابة مصطفى على ابراهيم وآخرين موضحة اسمائهم بالتحقيقات وذلك بأنه لم يغلّق في الوقت المناسب أجهزة الاشارات (السيافورات) في طريق القطار السريع رقم ٩٩٣ القادم من القاهرة بالرغم من علمه بأن قطار الاكسبريس رقم ١٩ متعطل عند كوبرى حجر النواتية في طريق القطار السالف الذكر ولم يسلم عامل الاشارات كبسولة صالحة للاستعمال لوضعها بجهاز الاشارات بسيافور الوسط ولم يراقب مدى صلاحيتها من تاريخ وضعها قبل الحادث بحوالى خمسة عشر يوماً حتى وقت وقوعه المراقبة الواجبة عليه بحكم وظيفته وقد نشأ عن ذلك مصادمة القطار الخلقى للقطار الأمامى وحدوث عدة اتلافات بعربات القطارين مما ترتب عنه موت الأشخاص الآنف ذكرهم واصابة آخرين . وطلبت عقابه بالمادة ١٦٩ من قانون العقوبات ومحكمة الرمل الجزئية قضت عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل ، فاستأنف ، وقضى بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبسه سنة مع الشغل . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ان المحكمة أخلت بحقوقه في الدفاع ذلك لأنه في سبيل تكذيب الشاهد الذى استندت المحكمة في الحكم بالادانة إلى شهادته طلب إلى محكمة ثانى درجة اجراء معاينة تحقيقاً لهذا الدفاع إلا انها أغفلت هذا الطلب ولم ترد عليه .

وحيث ان الحكم المطعون فيه قد استند في الادانة إلى شهادة قائد قطار فوارغ الزلط الذى كان قادماً من الاسكندرية بأنه رأى السيافورات مفتوحة عند مروره بكشك الطاعن ثم تقابل مع القطار السريع القادم من القاهرة على بعد ٢٥٠ متراً من هذا الكشك ولما كان في هذا التوضع اقفل الطاعن

السيافورات فجأة ومن ثم يكون الطاعن قد أخطأ بعدم قفله سيافورات الكشك عقب مرور القطار رقم ١٩ المعطل بل تركها مفتوحة ثم أقفلها فجأة عند ما اقترب القطار السريع وأصبح على مسافة ٢٥٠ متراً من بلوك الطاعن ، كما تبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن أن الدفاع عن الطاعن قال بالمذكرة المصرح بتقديمها أمام محكمة ثاني درجة إن هذا الشاهد لا يستطيع وهو في قاطرته أن يرى حالة السيافورات المضادة له لأن الأنوار التي توضع بها ليلاً لا تعطاء إشارة الفتح أو الغلق موضوعة وضعاً عكسياً بالنسبة له مما تستحيل معه الرؤية إلا من الأمام وطلب إلى المحكمة اجراء معاينة لتحقيق هذا الدفاع ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الطلب ولم يرد عليه مع أنه طلب جوهرى يتعلق بتحقيق دفاع هام فقد كان لزاماً على المحكمة اجابته أو الرد عليه أما وهى لم تفعل فان الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(٤٢٠)

القضية رقم ٢٨٦ سنة ٢١ القضاية .

دفاع . تأجيل القضية للحكم مع ضم أوراق . الحكم فى الدعوى استنادا الى هذه الاوراق دون اطلاع المتهم عليها . اخلال بحق الدفاع .

إذا كانت المحكمة قد مدت أجل الحكم فى الدعوى اسبوعين مع ضم أوراق ثم بالجلسة المحددة للحكم أصدرت حكماً مستندة إلى تلك الأوراق دون أن تعطى المتهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تمسكه بأنه لا يعرف محتوياتها فذلك منها اخلال بحقه فى الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من جورج ابراهيم عفشية (الطاعن) وميشيل خصمت شركتلى . بأنهما بدائرة الأذربكية . تلقيا مراهنات على سباق الخيل فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت عقابهما بالمادة واحد فقرة أولى من القانون رقم ١٣٥ سنة ١٩٤٧ المعدل للقانون رقم ١٠ سنة ١٩٢٢ ومحكمة الأذربكية الجزئية قضت حضورياً للأول وغيابياً للثانى بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات بتغريم كل من المتهمين ثلثمائة جنيه مع وقف تنفيذ هذه العقوبة لمدة خمس سنوات ومصادرة المضبوطات بلا مصاريف فاستأنف المتهم الأول والنيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم سنة مع الشغل وبتغريمه ٣٠٠ جنيه والمصادرة وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بحقوق دفاعه وآية ذلك أن محكمة الموضوع حجزت القضية للحكم ثم أمرت بضم أوراق لم يطلع عليها الطاعن ثم فصلت فى الدعوى وقد تبين له ذلك بعد الفصل فى الدعوى .

وحيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم من ذلك صحيح إذ ثبت من الاطلاع على محضر جلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أن الدفاع عن المتهم بعد أن قال : « وان الأوراق ضبطت فى حجرة المستأجر وأنه اعترف بأن الأوراق له فى حين أننا لا نعرف ما تحمله هذه الأوراق » وقررت المحكمة مد أجل الحكم أسبوعين مع ضم الأوراق . ثم بالجلسة المحددة للحكم صدر الحكم المطعون

فيه وقد جاء به بعد الاطلاع على الأوراق أنه استند في الادانة فيما استند اليه إلى الأوراق ، ولما كان الدفاع قد تمسك بأنه لا يعرف محتوياتها فكان واجباً على المحكمة إذا ما أرادت الادانة استناداً إلى هذه الأوراق أن تعطى له فرصة الاطلاع عليها وابداء ما يرى ابداءه من الدفاع الخاص بها لا أن تحكم في القضية دون أن تعطيه هذه الفرصة ، ولما كان هذا يعتبر في القانون اخلافاً بحقوق الدفاع فإنه يعيب الحكم بما يوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن

(٤٢١)

القضية رقم ٩٠٣ سنة ٢١ القضائية :

تموين . تاجر تجزئة . تحرير فاتورة ناقصة البيانات التي يتطلبها القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ .
لا عقاب عليه .

إن تاجر التجزئة وهو معنى من كتابة فاتورة بالمبيع مادام لم يطلب اليه المشتري تحرير فاتورة لا عقاب عليه من باب أولى اذا كتبها ناقصة البيانات التي يتطلبها القانون في المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بعضها لأن تحرير الفاتورة إنما يقصد منه في هذه الحالة غرض خاص لتاجر التجزئة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بوصفه تاجر جملة قدم لأحد المشتريين فاتورة لم يبين فيها الصفة التجارية التي باع بها السلعة على أساسها ، وطلبت عقابه بالمواد ٥٦ ، ٦٦ من القرار رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٧ و ٤ - ١ و ٧ و ٩ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ و ١٣٢ لسنة ١٩٤٨ .

ومحكمة القاهرة المستعجلة قضت ببراءة المتهم مما أسند اليه عملاً
بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الحنايات .

فاستأنفت النيابة ومحكمة مصر الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وتغريم
المتهم عشرين جنياً مصرياً والمصادرة وشهر مملخص الحكم على واجهة محل
المتهم بأحرف كبيرة لمدة شهر واحد على نفقته .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه وهو تاجر تجزئة
ولم يطلب منه أحد تحرير فاتورة وإنما حررها هو باختياره ولأغراض تهمه
وحده . أدانته المحكمة تطبيقاً للمادة ١٦٦ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
وفي هذا خطأ في تطبيق القانون إذ الواقعة غير معاقب عليها .

وحيث إن ما يثيره الطاعن من ذلك صحيح لأن الحكم المطعون فيه
استند في الإدانة على قوله : « كما أن ما ذهب اليه الحكم المستأنف مردود
بأن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠
وهو الواجب التطبيق الآن — على أنه يجب على تاجر التجزئة أن يسلموا
للمشتري مثل تلك الفاتورة اذا طلبت منهم ، ودلالة هذا النص أنه وإن
كان تسليم تاجر التجزئة للفاتورة أمراً اختيارياً ولا يكون اجبارياً
إلا اذا طالبه المشتري بذلك . إلا أنه اذا سلم تاجر التجزئة الفاتورة للمشتري
اختيارياً من تلقاء نفسه أو اجبارياً بناء على طلب المشتري فإنه يجب أن
تشمل الفاتورة جميع البيانات التي نصت عليها المادة ٢٦ من القرار
سالف الذكر . »

وحيث إن هذا الذى قاله الحكم انطوى على خطأ ظاهر فى تطبيق القانون إذ أن تاجر التجزئة وهو معنى من كتابة فاتورة أصلا مادام لم يطلب اليه المشتري تحريرها فلا عقاب عليه من باب أولى اذا كتبها ناقصة البيانات التى يتطلبها القانون فى المادة ٢٦ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٠ كلها أو بعضها لأن تحرير الفاتورة إنما يقصد منه فى هذه الحالة غرض خاص لتاجر التجزئة .

وحيث إن هذه المحكمة لا تستطيع تطبيق القانون على الوجه الصحيح لأن الواقعة التى أثبتها الحكم مضطربة ، فتارة يقول إن الطاعن تاجر جملة وأخرى يقول إنه تاجر تجزئة مما يوجب نقضه وإحالة الموضوع على المحكمة لتقطع فى هذه النقطة برأى .

(٤٢٢)

القضية رقم ٤٥٧ سنة ٢١ القضائية :

اثبات . شهادة الشهود . سلطة المحكمة فى تقديرها . مناطه أن يكون على أساس الثابت بالأوراق

إن المحكمة وإن كان لها سلطة تقدير شهادة الشهود فذلك إنما يكون على أساس الحقائق الثابتة بالأوراق ، ولكنها اذا أدخلت فى تقديرها للشهادة واقعة تخالف الثابت بالأوراق فهذا يكون عيبا فى الاستدلال يفسد حكمها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : ١ - سيد عبد الله ابراهيم ٢ - سيد ابراهيم سعودى بأنهما بزمام ناحية أبو رجوان قبل مركز العياط مديرية

الحيزة شرعا في قتل السيد محمد السيسى عمداً وكان ذلك مع سبق الاصرار والترصد بأن كمنأ له في طريقه وكان يحمل كل منهما مسدسا أطلق منه عيارين نارين على المحبى عليه قاصدين بذلك قتله فأحدثا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعى ولم تتم الجريمة بسبب خارج عن ارادتهما وهو اسعاف المحبى عليه بالعلاج ، وطلبت من قاضى الإحالة إحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ٤٥ ، ٥٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك .

وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات الحيزة ادعى السيد محمد السيسى المحبى عليه بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض قبلهما متضامنين .

والمحكمة قضت عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من سيد عبد الله ابراهيم . سيد ابراهيم سعودى بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات والزامهما متضامنين بأن يدفعوا للمدعى المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض والمصاريف المدنية و ٥٠٠ قرش مقابل اتعاب المحاماه .

فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

٠٠٠ حيث إنما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أن المحكمة اطرحت شهادة شاهدى النى اللذين استشهدهما الطاعن الثانى والى تؤيد دفاعه من أنه لم يكن موجودا بمكان الحادث وقت وقوعه واستندت فى ذلك الى ما يخالف الثابت بالأوراق مما كان له أثره فى عدم أخذ المحكمة بمؤدى هذه الشهادة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين عرض لشهادة شاهدي نفي الطاعن الثاني قال : « وحيث إن المتهم الثاني أنكر التهمة أيضا وأستشهد بأنه كان مشغولا بجمع جبن للصاوي خطاب وابراهيم يوسف فقال الثاني إنه كان مع المتهم الساعة ٨ صباحاً أى بعد الحادث بنحو ساعة وقال الأول إنه طرق منزل المتهم الساعة ٧ فوجده ، إلا أن هذين الشاهدين لم يسألا في وقت واحد ولم يسأل أولهما إلا بعد الحادث بأكثر من اسبوع فاذا اضيف الى ذلك أن المتهمين لم يسألا يوم الحادث وانما سئلا بعد أن استعدا وأحضرا معهما بعض المحامين لحضور التحقيق ، ومن ثم كانت الفترة كافية لإعداد شهود وتدبير هذا الدفاع ” وبيّن من الاطلاع على الملف المطبوع الذى قدمه الدفاع عن الطاعنين بالجلسة أن الطاعن الثاني سئل بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩٤٨ أى فى يوم وقوع الحادث . واستشهد الشاهدين المشار اليهما بوجه الطعن عند سؤاله أمام النيابة لأول مرة . ولما كان ما أثبتته الحكم يخالف هذه الحقيقة وكان للمحكمة سلطة تقدير شهادة الشهود على أساس الحقائق الثابتة بالأوراق فان الحكم وقد أدخل فى تقديره لهذه الشهادة واقعة تخالف الثابت بها يكون معيبا فى استدلاله عيبا يوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٤٢٣)

القضية رقم ٤٥٨ سنة ٢١ القضائية :

دعارة . ادانة امرأة لاتخاذها بيتا للدعارة وتعاطيا فيه الفحشاء حالة كونها مصابة بمرض الزهرى .
العقوبة الحبس والغرامة . معاقبتها بالحبس فقط . مخالف للقانون .

انه لما كانت المادة ٥ من الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تقضى بعقوبتى الحبس والغرامة معاً فإن ادانة امرأة لاتخاذها هى وزوجها بيتاً للعاهرات اداراه وتعاطت هذه المرأة فيه الفحشاء حالة كونها مصابة بمرض الزهرى والحكم عليها بمقتضى المادة المذكورة بالحبس وحده دون الغرامة — ذلك يكون مخالفاً للقانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — سعيد عبد الحليم درويش —
٢ — زينب شحاته نصر (المطعون ضدها) بدائرة قسم الجمالية :
أولاً — اتخذوا داراً بيتاً للعاهرات بأن اتخذاه لتعاطى المهمة الثانية الفحشاء
حالة كون المتهم الأول زوجاً لها . ثانياً — المتهم الأول أ يضاعول فى
معيشته على ما تكسبه امرأة من الدعارة وهى المهمة الثانية — وطلبت عقابهما
عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ الصادر
به القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ و ٢٧٢ من قانون العقوبات . وفى أثناء
نظر الدعوى دفع الحاضر مع المتهمين بيطان التفتيش لأن الضابط الذى
فتش المنزل لم يكن بيده إذن وبعد أن أنهت المحكمة المذكورة نظرها
قضت فيها حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ — ٢
أولاً — رفض الدفع بيطان التفتيش . ثانياً — حبس المتهم الأول سنتين

بالشغل والنفاذ عن التهمتين . ثالثاً — حبس المتهم الثانية ثلاث سنوات بالشغل والنفاذ وأعفت المتهمين من المصاريف الجنائية فاستأنف المتهمان ، كما استأنفت النيابة . ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

وحيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعنة واقتصر في العقوبة على الحبس قد أخطأت في تطبيق القانون ذلك بأن المادة الخامسة من الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ تقضى بعقوبتي الحبس والغرامة معاً

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على الطاعنة بأنها مع آخر هو زوجها اتخذوا وأدارا بيتاً للعاهرات بأن اتخذاه لتعاطي المهمة الفحشاء وحالة كونها مصابة بمرض الزهري . فقضت محكمة أول درجة عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ بالإدانة وبحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل فاستأنفت كما استأنفت النيابة فحكمت المحكمة الاستئنافية بالتأييد أخذاً بأسباب الحكم الابتدائي — ولما كانت المادة ٥ من الأمر العسكرى رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩ التى طبقها المحكمة في حق الطاعنة توجب في حالتها الحكم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تتجاوز ١٠٠ جنيه فان الحكم حين دانها بمقتضى المادة المذكورة بالحبس وحده وأغفل الحكم بالغرامة يكون قد خالف القانون

ويتعين لذلك نقضه وتوقيع عقوبة الغرامة إلى جانب عقوبة الحبس
المقضى بها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه
وتغريم الطاعة ٥٠ جنيتها أيضا .

(٤ ٢ ٤)

القضية رقم ٤٥٩ سنة ٢١ القضائية :

شاهد . تعذر اعلانه لعدم الاهتداء اليه . المتهم لم يبد استعدادا للارشاد عنه . الاعتماد على أقواله
في التحقيقات الأولية . جاز

متى كان اعلان الشاهد غير ممكن كأن يكون توفي أو تعذر على النيابة
إعلانه لعدم الاهتداء اليه كان من الجائز للمحكمة أن تبني حكمها على
التحقيقات الأولية . فاذا كانت النيابة قد قررت أنها لم تستدل على الشاهد
وكان المتهم لم يبد استعدادا للارشاد عنه ، فاعتمدت المحكمة على أقواله
في التحقيقات فلا وجه للنعي على حكمها أنها بنته على شهادة شاهد لم
يسمع أمامها .

الوقائع

اتهمت النيابة العمومية الطاعن بأنه بدائرة عابدين بدد الآلتين المبيتين
القيمة والوصف بالمحضر والمملوكتين لارمان ارزلوني اضراراً به وكان
قد تسلمها على سبيل الوكالة لاصلاحهما لحساب المجنى عليه وطلبت عقابه
بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .

ومحكمة عابدين قضت بحبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكذا ٥٠٠ قرش لايقاف التنفيذ عملاً بمادة الاتهام . فاستأنف ومحكمة مصر رفضت غيائياً بتأييد الحكم المستأنف . فعارض المتهم والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ

المحكمة

... وحيث إن وجه الطعن يتحصل فيما يقوله الطاعن من أن الحكم المطعون فيه جاء باطلاً لا بثنائه على شهادة شاهد لم يسمع مع تقرير المحكمة لإعلانه ولكون الحكم يجب ألا يبنى على التحقيقات الأولية وإنما ينبغي أن يبنى على ما تجر به المحكمة بنفسها من التحقيقات .

وحيث إن الذى قاله الطاعن ليس صحيحاً على إطلاقه وإنما يصح حين يكون اعلان الشاهد ممكناً أما اذا كان غير ممكن كأن توفى أو تعذ على النيابة اعلانه بسبب عدم الاهتداء اليه كان من الجائز لمحكمة الموضوع أن تبنى حكمها على التحقيقات الأولية ومتى كان الأمر كذلك وكان الثابت بمحضر الجلسة أن النيابة قررت أنها لم تستدل على الشاهد وأن الطاعن لم يبد استعداده للارشاد عنه فان الطعن يكو على غير اساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤٢٥)

القضية رقم ٤٦٠ سنة ٢١ القضائية :

استئناف . حكم بالتأييد في معارضة . ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدوره .

الحكم الصادر في المعارضة بالتأييد يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره لا من يوم اعلانه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عبد الملك يوسف ٢ - نظيف عبد العزيز بأنهما بدائرة مركز ديروط - الأول بدد رزاعة الفول المبينة [بالمحضر والمحجوز عليها قضائياً لمصلحة شحاته احمد فرغلي وآخر التي كانت قد سلمت اليه على سبيل الوديعة بصفته حارساً عليها وذلك اضراً بالخاص - والثاني اشترك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة سالفة الوصف بأن اتفق معه على ذلك وساعده في ارتكابها فوقعت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠-٣/٢ و ٤١ ، ٣٤١ و ٣/٤٩ من قانون العقوبات .

محكمة ديروط قضت حضورياً للأول وغيبياً للثاني عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم الأول شهرين مع الشغل .

فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائياً .

فاستأنف المتهم هذا الحكم في ٧ يونية سنة ١٩٥٠ (أى بعد الميعاد القانوني) .

ومحكمة اسيوط الابتدائية قضت عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون تحقيق لجنايات بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني .

فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

... حيث إن الوجه الأول من أوجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تأويل القانون وفهمه إذ قضى بعدم قبول استئنافه لرفعه بعد الميعاد القانوني ، معتبراً أن ميعاد الاستئناف بدأ من تاريخ صدور الحكم في المعارضة بالتأييد مع أن ما استقر عليه القضاء يقضى بأن ذلك الميعاد انما يبدأ من تاريخ اعلان هذا المتهم لا من يوم صدوره .

وحيث إن ما استقر عليه القضاء هو ما حكم به الحكم المطعون فيه وهو عدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد القانوني اعتباراً من يوم صدوره لا من يوم اعلانه كما يزعم الطاعن فيكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه لا محل له .

وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاسناد إذ قال إن الطبيب قرر بمحضر الجلسة أن مرض الطاعن لم يؤثر على ذاكرته مع أن الثابت بالمحضر على لسانه يخالف ذلك .

وحيث إن الحكم قال : « وحيث إن الذي ثبت من سماع شهادة الدكتور أنور حنا أمام هذه المحكمة أن المتهم كان مريضاً بحالة عصبية من الجائز أن تكون نتيجة تعاطي مكيفات في الصغر وقد كان يتردد على عيادة حضرة الطبيب بديروط ، كما شهد أنه كان بإمكان المتهم التوجه للمحكمة ولم تؤثر هذه الحالة على ذاكرته إذ لم يحدث أمام الطبيب ما يدل على تأثر ذاكرة المتهم » وهذا ملخص صحيح لما ثبت على لسان الطبيب في محضر الجلسة ولذلك يكون ما يثيره الطاعن في هذا الوجه غير صحيح .

وحيث إن الوجه الثالث من أوجه الطعن يتحصل في أنه الحكم المطعون فيه استند في اثبات الجريمة التي دان بها الطاعن على مجرد كونه مديناً .

وحيث إن ما يثيره الطاعن من ذلك غير صحيح وإن صح لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يتعين اثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤٢٦)

القضية رقم ٤٦٢ سنة ٢١ القضائية :

اجراءات . الاصل في المحاكمة الجنائية أن تكون بناء على ما تجريه المحكمة من تحقيقات بالجلسة .
الغاء المحكمة الاستئنافية حكم البراءة وقضاؤها بالادانة دون سماع شهود مع عدم سماع المحكمة الابتدائية
هي الأخرى شهوداً . عيب في الاجراءات .

الأصل في المحاكمات الجنائية أن تبني على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيقات بالجلسة وتسمع شهادة الشهود في مواجهة المتهم كلما كان ذلك ممكناً .
فاذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن الدعوى أجلت أكثر من مرة لسماع شهود الاثبات والنفي بناء على طلب الدفاع ثم قضت في الدعوى بالبراءة دون أن تنفذ تلك القرارات ، وكان الظاهر من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية انها هي الأخرى لم تسمع شهوداً ثم ألغت حكم البراءة وقضت بالادانة فان حكمها يكون مبنياً على بطلان في الاجراءات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - محمد فريد محمد محمود (الطاعن)
٢ - محمود محمد رشوان - بأنهما بدائرة مركز سنورس - اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع علي رشدي في ارتكاب جريمة تزوير استثمارات صرف

سماد وفواتير استلام سماد من بنك التسليف الزراعى وذلك أثناء تحريرها المختص بوظيفته يجعلها واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمها بتزويرها بأن انتحلا شخصيات أصحاب استمارات صرف السماد سالفة الذكر وتسميا بأسمائهم عند صرف السماد واستعملا كذلك أختاماً مزورة ختمها على الاستمارات والفواتير فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة سنورس قضت حضورياً للأول (الطاعن) وغيباً للثانى ببراءة المتهمين مما نسب اليهما : فاستأنفت النيابة ومحكمة الفيوم الابتدائية قضت بالغاء الحكم المستأنف وحبس كل من المتهمين ستة شهور بالشغل ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب ببطلان فى الاجراءات ذلك لأنه ان الطاعن بجريمة الاشتراك فى تزوير أوراق رسمية دون أن تسمع المحكمة شهود الدعوى ، ولم تكن محكمة أول درجة التى قضت بالبراءة قد سمعت شهود الاثبات أو النفى الذين تمسك الدفاع بسماعهم أمامها ، وقضت تلك المحكمة بالبراءة دون إجابته إلى هذا الطلب .

وحيث انه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الابتدائية أن الدعوى أجلت أكثر من مرة لسماع شهود الإثبات والنفى بناء على طلب الدفاع عن الطاعن ثم قضت تلك المحكمة فى الدعوى بالبراءة دون أن تنفذ تلك القرارات ، كما أنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة لم تسمع شهوداً ما ، ثم قضت فى الدعوى بالغاء حكم البراءة وإدانة الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبني على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيقات بالجلسة وتسمع شهادة الشهود فى مواجهة المتهم

متى كان ذلك ممكناً . وكان الحكم المطعون فيه لم تجر تحقيقاً ما فانه يكون مبنياً على بطلان في الاجراءات مما يعيبه ويوجب نقضه ، وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٤٢٧)

القضية رقم ٤٧٦ سنة ٢١ القضائية :

حكم . تسيبه . لاستدلال على نية القتل لدى المتهم بالنسبة الى مجنى عليه وقتلها بالنسبة الى مجنى عليه آخر مع استعمال المتهم نفس الآلة . بيان الأدلة على ذلك . لا غبار على المحكمة .

إذا كان الحكم قد استدل على نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى مجنى عليه بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ثم في صدد تحدته عن هذه النية لدى المتهم بالنسبة إلى مجنى عليه آخر قد نفي هذه النية عنه مستنداً في ذلك إلى ما قاله من عدم وجود ضغينة تدعو إلى الشروع في قتله وأنه وإن كان اعتدى عليه بنفس الآلة إلا أنه فعل ذلك عند ما وقف المجنى عليه المذكور في طريقه لينعه من الاعتداء على المجنى عليه الأول وأنه طعنه طعنة واحدة وخفيفة قصد بها أن يخيفه ويزيحه من طريقه ، فهذا استخلاص سائع ولا يقدر فيه كون الآلة التي استعملت في الاعتداء على المجنى عليهما كليهما واحدة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم روض الفرج محافظة القاهرة شرع في قتل كل من عبد العزيز صالح وشوربجي يحيى ابراهيم عمداً بأن طعن أولهما ثلاث طعنات بسلاح حاد في جنبه وظهره وساعده الأيسر والآخر طعنه في كتفه قاصداً قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين وقد خاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو إسعاف المجنى عليهما بالعلاج وطلبت من قاضي الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته

بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤ - ١ - من قانون العقوبات فقرر إحالته إلى محكمة الجناح للفصل في القضية على أساس عقوبة الجناحة فطعنت النيابة العمومية في قرار حضرة قاضي الإحالة أمام غرفة المشورة وطلبت إلغاء القرار الصادر من قاضي الإحالة وإحالة الأوراق إلى محكمة الجنايات مع تعديل وصف التهمة واعتبارها شروعا في قتل مقترن بجناية شروع في قتل آخر الأمر المنطبق على المواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤ - ٢ - من قانون العقوبات . وحيث إن غرفة المشورة قررت إحالة القضية إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم طبقاً للمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤ - ٢ - من قانون العقوبات على اعتبار أن صحة الوصف القانوني لما أسند للمتهم هو أنه في الزمن والمكان سألني الذكر شرع في قتل عبد العزيز محمد صالح عمداً بأن طعنه بآلة حادة في جنبه وظهره وساعده قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو اسعاف المجنى عليه بالعلاج وقد تلت هذه الجناية جناية أخرى هي أنه في نفس الزمن والمكان شرع في قتل شوريجي يحيى إبراهيم عمداً بأنه طعنه هو الآخر بنفس الآلة الحادة في كتفه قاصداً قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وخاب أثر هذه الجريمة أيضاً لسبب لا دخل لإرادته فيه هو اسعاف المجنى عليه بالعلاج . ومحكمة جنايات مصر قضت عملاً بمواد الاتهام بمعاينة بدر حسين نصار بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

... حيث إن وجهي الطعن يتحصلان في القول بأن الحكم المطعون فيه جاء قاصراً في بيان نية القتل والاستدلال على توافرها ودان الطاعن بجريمة الشروع في القتل دون أن يشير إلى ما قرره المجنى عليه نفسه من أن الطاعن لم يكن يقصد قتله وهو أقدر الناس على تعريف ذلك القصد . كما أن الحكم استدل على نية القتل باستعمال الطاعن لآلة حادة قاطعة « سكين » إلا أنه

ناقض نفسه حين نفي توافر هذه النية بالنسبة إلى المجنى عليه الثاني مع أن الثابت بالحكم أن الإعتداء من الطاعن عليه كان بنفس هذه الآلة ومن ثم كان التكييف الحقيقي للواقعة أنها جنحة ضرب بسيط .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد الأدلة على ثبوت وقوعها منه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها وقد تحدث عن نية القتل في قوله : إن « نية قتل عبد العزيز محمد صالح متوفرة لدى المتهم من وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه المذكور ووقوف هذا الأخير في صف كمال مصطفى سرى لرابطة النسب المرتقب التي تربط بينهما وعزمه على نصرته إذا ما حضر لمكان الحادث على غير رغبة المتهم ومن استعماله في التعدي آلة حادة قاطعة سكنا ومن طعنه بها ثلاث طعنات اثنتان منها شديدتان وفي مقتل نفذت إحداها لتجويف البطن وأصابت الرئة اليمنى والكبد وكسرت الثانية لوحة الكتف وقطعت العضلة تحت اللوح وهو ما يقطع في توافر هذه النية ولو كان يقصد مجرد التعدي لاستعمل بدل السكين عصا مثلاً ولما تعددت ضرباته وفي أكثر من مقتل على هذه الصورة ويكون اعتداء المتهم على المجنى عليه المذكور إنما كان يقصد الشروع في قتله الأمر المعاقب عليه بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٤ - ١ من قانون العقوبات » . لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بصدد أقوال المجنى عليه في الدعوى إنما يدور حول الباعث على مقارفة الجريمة الأمر الذي لا شأن له بتوافر أركانها القانونية وكان الحكم حين نفي نية القتل لدى الطاعن بالنسبة إلى المجنى عليه الثاني قد استند في ذلك إلى ما قاله من عدم وجود ضغينة تدعوه إلى الشروع في قتله وأنه وإن كان اعتدى عليه بنفس الآلة إلا أنه فعل ذلك عند ما وقف المجنى عليه المذكور بطريقة يمنعه من الاعتداء على المجنى عليه الأول وأنه طعنه طعنة واحدة وخفيفة قصد بها أن يخيفه ويثيره من طريقه وهذا الذي قاله الحكم هو استخلاص سائغ . لما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون له محل .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٥١

(٤٢٨)

القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب السعادة والعزة أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة وأحمد حسني بك و ابراهيم خليل بك ومحمد احمد غنيم بك المستشارين .

رسوم . محكوم عليه طعن في الحكم من جهة الدعويين الجنائية والمدنية . رفض طعنه والزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . تسوية هذه المصاريف يكون طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ .

إنه لما كان القانون لم يوجب اداء رسم إذا ما طعن المحكوم عليه وكان طعنه عاماً يشمل الدعويين الجنائية والمدنية ، فانه اذا رفض طعنه وحكم بالزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية ، لا تسوى هذه المصاريف إلا طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ التي تقضى بسريان قانون الرسوم في المواد المدنية وحدها . إذ أن حكم المسادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا يبقى سوى الحكم العام الخاص بالدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية .

الوقائع

بتاريخ ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٤٨ أصدرت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية حكماً غنياً في قضية اللجنة المستأنفة رقم ٤٨٧٩ سنة ١٩٤٨

بتأييد الحكم المستأنف القاضي بتغريم المتهم خمسين قرشا والزامه بأن يدفع جنبها بصفة تعويض لعد الفضيل محمد عبد النور المدعى بالحقوق المدنية نظير ما أصابه من إصابات نتيجة ضرب المتهم له . مع الزام هذا المتهم بالمصاريف المدنية الاستثنائية ثم عارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨ بتأييد هذا الحكم الغيابي مع الزام المتهم بالمصاريف المدنية .

وبناء على ماتقدم قام قلم الكتاب بتحرير قائمة بتاريخ ١٦ من أغسطس سنة ١٩٤٩ بقيمة الرسم المطلوب من المتهم ومقداره ٢ جنيه . فعارض المتهم في هذه القائمة بعد اعلانها اليه على اعتبار أن الرسم المستحق عليه هو مائة مليم وهو الرسم النسبي على مبلغ ١ جنيه المحكوم عليه به للمدعى بالحق المدني .

نظرت محكمة مصر الابتدائية هذه المعارضة وقضت فيها بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد التقدير الوارد بتلك القائمة مع الزام المعارض بالمصاريف قطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن الطاعن يقول في طعنه إن الحكم المطعون فيه حين قضى برفض المعارضة المرفوعة منه في قائمة الرسوم وبتأييد هذه القائمة . قد اخطأ في تطبيق القانون وتفسيره ذلك بأن الرسوم المستحقة عليه والتي قضى الحكم بالزامه بها إنما هي رسوم نسبية تؤخذ بنسبة المبلغ المحكوم به فقد نصت المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ على أن الرسوم الخاصة بالمواد المدنية في الدعاوى الجنائية التي ترفع الى المحاكم الجنائية يطبق عليها نصوص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ إلا أن المحكمة خلطت بين الرسوم

التي تحصل مقدماً والرسوم التي لا تحصل كذلك مع أن الأولى هي التي يقوم بدفعها المدعى بالحق المدني والتي لا يجوز أن تنقص عن الرسم المقرر للقضية الجنائية وأنه لو أراد المشرع أن يجرى على الرسوم كافة هذا القيد الأخير لمسا فاته النص على ذلك صراحة أما وهو لم يفعل وأشار الى « ما يحصل مقدماً » فانه يكون قد اراد بذلك القصر والتخصيص وبناء على ماتقدم يكون الرسم المستحق عليه ٢٠٠ مليم فقط نصفها عن الحكم الغيابي والنصف عن حكم المعارضة وذلك كحكم المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤

وحيث إن النيابة العامة قد اتهمت الطاعن بضرب آخر فتدخل المحني عليه بمطالبا بمبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض ، فقضت محكمة أول درجة بتغريم المتهم ٥٠ قرشا والزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية جنيتها واحداً على سبيل التعويض والمصروفات المدنية المناسبة بلا مصروفات جنائية فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) فقضت المحكمة الاستئنافية غيابياً برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع الزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية ولما أن عارض في هذا الحكم فقضت المحكمة الاستئنافية برفض المعارضة وتأييد الحكم الغيابي مع الزام المتهم (الطاعن) بالمصاريف المدنية — فحرر قلم الكتاب بناء على ماتقدم قائمة بمبلغ ٣ جنيه قيمة الرسوم المطلوبة من المتهم بناء على هذا الحكم الصادر بالزامه بالمصاريف وأعلنه بها ، فعارض في هذه القائمة طالباً تعديلها الى مبلغ ٢٠٠ مليم طبقاً للمادة ٥٤ من القانون الخاص بشأن الرسوم القضائية في المواد المدنية . وقضت المحكمة برفض المعارضة وتأييد التقدير الوارد بتلك القائمة بناء على أن الرسوم الواجبة في حالة الطاعن هي التي يقررها القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية وهي بذاتها التي قدرها قلم الكتاب بالقائمة وأعلن المتهم بها .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم في المواد الجنائية وإن قررت فرض رسم ثابت على القضايا الجنائية.

الى تقدم للمحاكم بفئات عينتها من بينها ٢٠٠ قرش على قضية الخنجة المستأنفة ونصف ذلك على المعارضة التي تقدم في أحكام الخنجر إلا أن المادة ١٨ من هذا القانون أوردت حكم رسوم الدعوى المدنية في القضايا الجنائية فقالت بتطبيق نصوص قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية في الدعوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية مع مراعاة بعض أمور ذكرتها منها ما هو خاص بالمدعى بالحقوق المدنية وما هو خاص بطعن المتهم بالمعارضة أو الاستئناف أو النقض فقالت في الأولى إنه لا يجوز أن ينقص الرسم الذي يحصل مقدماً عن الرسم المقرر للقضية الجنائية طبقاً لأحكام القانون وعلى أن يلزم المدعى بأدائه مقدماً بمجرد الادعاء بذلك كما قالت في الثانية إن الرسوم تحصل طبقاً لأحكام قانون الرسوم أمام المحاكم المدنية اذا ما كان الطعن قاصراً على الحكم الصادر في الدعوى المدنية . ولما كان مفاد هذه النصوص أن الأصل في رسوم الدعوى المدنية التي ترفع الى المحاكم الجنائية أن تتبع في شأنها قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية . وإنما يلزم المدعى بالحقوق المدنية برسم ثابت فرضته المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ وأحالت اليه الفقرة الأولى من المادة ١٨ من هذا القانون كما نصت الفقرة ٢ من المادة المذكورة على إلزامه بأدائه مقدماً بمجرد الادعاء . ونصت المادة ٣ على طريقة احتساب رسوم الاعلانات التي يطلبها هو أو الممثل مدنيا ونصت المادة ٤ على ما يودعه المدعى مقدماً من أمانة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء وغيرهم . وظاهر أن هذا الذي أورده الشارع إنما هو تنظيم لتحصيل الرسوم على أن يتم تسويتها نهائياً عند الحكم في الدعوى فيعين فيه المازم بها ومدى هذا الإلزام . ولما كان الأمر كذلك وكان القانون لم يوجب أداء رسم اذا ما طعن المحكوم عليه وكان طعنه عاما يشمل الدعويين الجنائية والمدنية . فانه اذا رفض طعنه وحكم بالإلزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية فانه لا تسوى إلا طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨ من القانون رقم ٩٣

لسنة ١٩٤٤ والتي تقضى بسريان قانون الرسوم فى المواد المدنية وحدها .
إذ أن حكم المادة الأولى من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمكن أن
يسرى على حالته لعدم النص على ذلك فلا يبقى سوى الحكم العام الخاص
بالدعوى المدنية التى ترفع للمحكمة الجنائية وهو ما أشار إليه المشرع
بوضوح بصدد المادة ١٨ المذكورة . أما التحدى بما ورد فى المادة ٢٥٧
جنايات أو بما ذكر بالفقرة ٦ من المادة ١٨ من النص على الرسوم
المدنية وحدها وأن مؤدى ذلك أنه فى غيرهما يطبق الرسم الثابت المفروض
فانه فى غير محله إذ لاتساعد عليه عبارة النصوص ولو كان القانون قد أراده
لما فاتته أن يعنى بإيراده صراحة وبخاصة وهو بصدد تنظيم باقى الرسوم
فى المواد الجنائية وأمام محاكمها .

وحيث إنه على هذا الفهم تكون الرسوم المستحقة فى حالة الدعوى
هى ما أشارت إليه المادة ٥٤ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص
بالرسوم القضائية فى المواد المدنية ويكون الحكم إذ جرى على غير ذلك
مخطئا ويتعين لذلك نقضه وتطبيق القانون على وجهه الصحيح بتعديل
القائمة الى مبلغ مائتى مليم .

(٤٢٩)

القضية رقم ١٤٠٠ سنة ٢٠ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب
السعادة والعزة أحمد فهمى إبراهيم باشا وكل المحكمة واحمد حسنى بك وحسن اسماعيل الهضيبى بك
وفهمى إبراهيم عوض بك المستشارين

كحول . نقل تخور بغير ترخيص . المادة ١٣ من المرسوم الصادر فى ٧ يوليه سنة ١٩٤٧ .
حكما مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة من الخارج .

ان المرسوم الصادر فى ٧ يولية سنة ١٩٤٧ هو — أسوة بالمرسوم السابق عليه
الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والذي حل هو محله — خاص برسم الانتاج

على حاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهو الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٠ بشأن رسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذى الغى وحل محله القانون رقم ٤ سنة ١٩٣٢ وقد صدرت تنفيذاً لها المراسيم الصادرة بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ و ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ و ٧ يولية سنة ١٩٤٧ . واذن فما جاء بالمادة ١٣ من المرسوم الصادر فى ٧ يولية سنة ١٩٤٧ بخصوص نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المواد المستوردة من الخارج . وعلى ذلك إذا كانت المحكمة لم تستظهر فى حكمها ان كانت الخمور محل التهمة المعروضة عليها مستوردة من الخارج — كما دفع الطاعن بذلك أمامها — أو أنها من الصناعة المحلية ، واكتفت بقولها ان نص المادة ١٣ من المرسوم عام يشمل النوعين فهذا منها ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون ويكون حكمها قاصراً فى البيان متعيناً نقضه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من حبيب بشارة وهرام مانوكيان (الطاعن) بأنهما بدائرة قسم عابدين . الأول : بوصفه مديراً لشركة سيارات الشمال والثانى بوصفه مديراً لشركة مكدونالد تقلا خموراً إلى السويس بغير ترخيص بذلك ، وطلبت عقابهما بالمواد ١٣ من المرسوم الصادر فى ٧ يولية سنة ١٩٤٧ والمادة (١) مرسوم بقانون رقم ١ سنة ١٩٣٩ . ومحكمة عابدين قضت أولاً : ببراءة المتهم الثانى (الطاعن) مما نسب اليه . ثانياً : بتغريم المتهم الأول مائتى قرش . ثالثاً : مصادرة الثمن المتحصل من الصناديق موضوع الجريمة وقدره ٣٢٠ جنياً بلا مصاريف جنائية . فاستأنفت النيابة الحكم الثانى . ومحكمة مصر الابتدائية قضت حضورياً بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٩ للأول وغيباً للثانى . أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف

بالنسبة للمتهم الأول . ثانياً قبول الاستئناف شكلاً بالنسبة للمتهم الثانى والغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٢٠٠ قرش وتأيد الحكم فيما عدا ذلك عملاً بالمادة ١٣ من القانون الصادر فى ٧ - ٧ - ١٩٤٧ . فعارض المتهم (وهرام مالوكيان) . والمحكمة قضت بتأييد الحكم . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه ينقل خمور (ويسكى جوفى ووكر) من القاهرة إلى السويس من غير ترخيص قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك لأن المادة ١٣ من المرسوم الصادر بتاريخ ٧ يولية سنة ١٩٤٧ التى تحظر هذا النقل والتى طبقها الحكم لا تنطبق على واقعة الدعوى مادام أن هذه المشروبات الكحولية ليست من المنتجات المحلية التى صدر هذا المرسوم لتنظيم تحصيل الرسوم المستحقة للحكومة عليها بل هو وارد من الخارج وبالتالي يكون خاضعاً للقوانين الجمركية التى ليس فيها هذا الحظر .

وحيث إنه يستفاد من نصوص المرسوم الخاص برسم الانتاج الصادر فى ٧ يولية سنة ١٩٤٧ الذى عوقب الطاعن بمقتضاه والذى حل محل المرسوم الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ — وقد الغته المادة ١٩ من المرسوم الأول — أن هذا المرسوم — أسوة بالمرسوم السابق عليه خاص برسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية ومنتجات الصناعة المحلية وهذا الرسم المقرر بمقتضى القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٠ بشأن رسم الانتاج على حاصلات الأرض المصرية أو منتجات الصناعة المحلية الذى ألغى وحل محله القانون رقم ٤ سنة ١٩٣٢ ... وقد صدر المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٠ ثم المرسوم الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ والمرسوم الصادر بتاريخ ٧ يولية سنة ١٩٤٧ تنفيذاً لهذين القانونين . ومما يؤكد صدور القانون رقم ٢ سنة ١٩٣٠ فى نفس تاريخ

القانون رقم ٣ سنة ١٩٣٠ السالف الذكر (١٤ فبراير سنة ١٩٣٠) وصدور مرسوم بنفس هذا التاريخ تنفيذا له بتحصيل رسم الانتاج على المنتجات المستوردة من الخارج نص فيه على أن هذا الرسم يحصل مع رسوم الجمرك ويكون خاضعاً للشروط التي تحصل فيها هذه الرسوم والجزاءات الخاصة بها . ومن ثم يكون ماجاء بالمادة ١٣ من المرسوم الصادر في ١٧ يولية سنة ١٩٤٧ بخصوص نقل المواد الكحولية من مكان إلى آخر مقصوراً على منتجات الصناعة المحلية دون المواد المستوردة من الخارج .

وحيث انه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أن المحكمة لم تستظهر إن كانت المحور موضوع التهمة مستوردة من الخارج كما دفع الطاعن بذلك أمامها أو أنها من الصناعة المحلية بل اكتفت بالقول بأن نص المادة ١٣ من المرسوم عام يشمل النوعين . ولما كان هذا القول ينطوي على خطأ في تطبيق القانون على ما سبق بيانه فان الحكم يكون قاصراً للبيان معيماً بما يستوجب نقضه

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٤٣٠)

القضية رقم ٩٩ سنة ٢١ القضائية :

تنظيم . عدم استظهار ماهية الاعمال التي قضت المحكمة بتصحيحها على ققعة المخالف . ظهور .

إن الشارع إذ نص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨ على أن « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للأنظمة التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو

استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال، قد دل بذلك على أن الأصل هو أن يحكم بالغرامة في حدود ما نصت عليه تلك المادة على كل مخالفة للقانون أما تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال فلا يقضي به بمجرد وقوع المخالفة في ذاتها بل يقتضي هذا شيئاً آخر هو أن يكون البناء قد أقيم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أحكام الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم من حيث الخروج به عن خط التنظيم أو إقامته على ارتفاع أو أبعاد أو مقاسات بالمخالفة لما أمر به أو نهى عنه القانون — أما إذا كانت المخالفة تنحصر في إقامة البناء قبل الحصول على الرخصة التي يقضي القانون بالحصول عليها من القائمين على التنظيم قبل الشروع في البناء وكان البناء قد روعي في إقامته التزام خط التنظيم وليس فيه في ذاته مخالفة للارتفاعات أو الأبعاد أو المواقع التي فرضها القانون وجب أن يقتصر الحكم القاضي بالادانة على الغرامة وحدها إذ لا يوجد عندئذ من الأعمال ما يستوجب التصحيح أو الاستكمال أو الهدم تنفيذاً لما يقضي به القانون . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ماهية الأعمال التي قضى بتصحيحها على نفقة المخالف فإنه يكون قاصر البيان متعيناً نقضه ..

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز أبنوب أقام البناء المبين بالمحضر بدون رخصة ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من القانون ٩٣ سنة ١٩٤٨ ومحكمة أبنوب الجزئية قضت بتغريم المتهم ١٠٠ قرش وتصحيح الأعمال المخالفة على نفقته بلا مصاريف جنائية فاستأنف ومحكمة أسبوط الابتدائية قضت غيائياً في ١٢ - ٦ سنة ١٩٥٠ بتأييد الحكم المستأنف فعارض والمحكمة قضت بتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الطاعن تمسك أمام محكمة ثاني درجة بأنه وإن كان قد بني الحائط موضوع الدعوى دون الحصول على رخصة بإقامته إلا أن ذلك لا ينطوي على مخالفة لقانون التنظيم من حيث ~~موقع~~ الحائط في ذاته . وطلب تحقيق دفاعه هذا بسؤال مهندس التنظيم فأجابت المحكمة هذا الطلب وسمعت ذلك المهندس إلا أن الحكم لم يبين وجه المخالفة لقانون التنظيم وعلى الرغم من ذلك القصور فقد أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي الذي قضى بتصحيح الأعمال وبالتالي إزالة الحائط مع أن الإزالة لا يجوز القضاء بها إلا إذا كان ثمة مخالفة للقانون ولم تكن المحكمة بالرد على دفاع الطاعن مع أهميته .

وحيث إن الشارع إذ نص في المادة ١٨ من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٨ على أن كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو للأنظمة التنفيذية يعاقب عليها بغرامة من مائة قرش إلى ألف قرش ويجب الحكم فيها ~~فصلًا~~ عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة حسب الأحوال قد دل بذلك على أن الأصل هو أن يحكم بالغرامة في حدود ما نصت عليه تلك المادة على كل مخالفة للقانون أما تصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال فلا يقضى به بمجرد وقوع المخالفة في ذاتها بل يقتضى هذا شيئاً آخر هو أن يكون البناء قد أقيم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو أحكام الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ الشامل لأحكام التنظيم من حيث الخروج به عن خط التنظيم أو إقامته على ارتفاع أو أبعاد أو مقاسات بالمخالفة لما أمر به أو نهى عنه القانون أما إذا كانت المخالفة تنحصر في إقامة البناء قبل الحصول على الرخصة التي يقضى القانون بالحصول عليها من القائمين على التنظيم قبل الشروع في البناء وكان البناء قد روعي في إقامته التزام خط التنظيم وليس فيه في ذاته مخالفة

للارتفاعات أو الابعاد أو المواقع التي فرضها القانون وجب أن يقتصر الحكم القاضي بالادانة على الغرامة وحدها إذ لا يوجد عندئذ من الأعمال ما يستوجب التصحيح أو الاستكمال أو الهدم تنفيذا لما يقضى به القانون — ومتى كان ذلك مقررأ — وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ماهية الأعمال التي قضى بتصحيحها على نفقة المخالف فانه يكون قاصر البيان معيأ واجبأ نقضه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم .

(٤٣١)

القضية رقم ١٤٠ سنة ٢١ القضائية :

ضرب اقضى الى عاهة . ضرب المحجنى عليه بمطواة في اذنه . سقوطه على الأرض مباشرة بسبب ذلك واصطدام رأسه بالأرض واصابته بالشلل مما اقتضى اجراء عملية تربية . مسؤولية المتهم عن هذه النتيجة . في محله .

مادامت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم ضرب المحجنى عليه بمطواة في اذنه فسقط على الأرض مباشرة بسببها ونتج من هذا السقوط اصطدام رأسه بالأرض فانقطع شريان به أدى إلى الضغط على المخ واصابته بالشلل مما اقتضى اجراء عملية التربة فالتهم مسئول عن هذه النتيجة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم مينا البصل محافظة الاسكندرية أحدث بعلى أحمد السيد عمر الاصابة الميئة بالتقرير الطبى والى نشأ عنها عاهة مستدمة يستحيل بروها هي فقد بعظم القبوة لا يملأ بنسيج عظمى بل بنسيج ليفى مما يعرضه للاصابات الخفيفة وضربات الشمس والتهاب السحايا وخراجات

المخ ونوبات الصرع والجنون الى ما كان يتعرض لها لو كان المخ محمياً بالعظام كما تخلف به حالة شلل نصفي آمن مع اندغام في مخارج الكلام لا ينتظر تحسنها مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٥٠ ٪ وطلبت من قاضي الاحالة حالته إلى محكمة الجنايات . فقرر باحالة إلى هذه المحكمة لمعاقبته بالمادة ٢٤٠ - ١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات اسكندرية قضت عملاً بمادة الاتهام بمعاقبة طه محمد أحمد الشهير بالفص (الطاعن) بالسجن لمدة أربع سنوات فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن الطاعن يقول في طعنه ان الحكم المطعون فيه حين دانه بالضرب الذي نشأت عنه عاهة جاء قاصراً وأخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحني عليه أصيب من الضرب بجرح تحت الاذن فأدخل المستشفى وخرج بعد يومين ثم عرض نفسه بعدئذ على طبيب خارجي فأجرى له عملية التربة التي دين الطاعن من أجلها مع أن أوراق المستشفى وتقرير الطبيب الشرعي خاليان مما يفيد حصول اصابة بالرأس مما كان مقتضاه أن تستدعي المحكمة الطبيب الشرعي والطبيب المعالج لمناقشتهم في حقيقة الأمر ولذا فقد طلب الطاعن إلى المحكمة اعتبار الواقعة جنحة ولكنها أفلت هذا الطلب ولم ترد عليه وعاقبته على أساس أن عملية التربة كانت نتيجة لوقوع المحني عليه على الأرض عقب طعنه بسكين في أذنه وعلى اعتبار انه مسئول عن النتائج الاحتمالية للاصابة واستندت في ذلك إلى تقرير طبي قال بجواز حصولها من هذا السقوط ولكنها لم تتعرض إلى ما ورد بالتقارير الطبية الأولى من أن الاصابة طعنية وأثر ذلك في رأى الطبيب الآخر ويضيف الطاعن أن المصاب نفى وقوعه عقب الاعتداء وقال انه سقط بالمستشفى مما يباعد بين النتيجة وبين الضرب فيكون بذلك غير مسئول عن الجناية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله: «انه استبان للمحكمة من التحقيقات التي بوشرت فيها ومن سماع شهادة الشهود وأقوال المتهم والتقارير الطبية الشرعية والمرافعات تخلص في انه في يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ الموافق ٧ ذي القعدة سنة ١٣٦٧ بدائرة قسم مينا البصل من أعمال محافظة الاسكندرية بينما كان المحجى عليه على أحمد السيد مشتركاً في عملية مزاد بمعسكر الجيش المصري وقد رسا عليه مزاد بعض الأحذية وتنازل عنها لآخر إذ قامت على اثر ذلك مشادة بينه وبين المتهم طه محمد أحمد الشهير بالفص الذي كان بين المزايدين وكان مع طه المذكور مطواة فتماسك مع المحجى عليه وأراد أن يضربه فهرب منه فجري وراءه ثم تمكن من اللحاق به وطعنه خلف أذنه اليسرى بالمطواة فسقط المحجى عليه على الأرض وتعقب المتهم بعض الأشخاص ولم يتمكنوا من اللحاق به ثم جرى آخرون وساعدوا المحجى عليه على الذهاب للنقطة حيث أبلغوا الحادث ثم ضبط المتهم وبعد التحقيق أرسل المصاب للمستشفى الأميرى حيث مكث به بضعة أيام ثم أصيب بحالة شلل وتعثر في النطق فنقل إلى مستشفى الدكتور الكردانى الذى أجرى له عملية تربية لوجود نزيف بالشريان الأوسط من أثر السقوط على الأرض بعد الاصابة لازالة الضغط عنه» ثم تعرضت للدفاع الطاعن فقالت «وحيث ان الدفاع عن المتهم بالجلسة مع انكار المتهم للضرب قرر انه بفرض حصوله فان المتهم لا يسأل عن العاهة التي وجدت به والتي ربما كان سببها اهمال العلاج من الدكتور الكردانى وأنه يرى اعتبار الواقعة جنحة ضرب عن اصابة الاذن فقط. وحيث ان هذا رأى مردود عما سبق أن تقدم ومما يبين قطعاً من شهادة المحجى عليه والشهود وعلى الأخص سلامة ابراهيم محمد الذى ذكر بادى الأمر في تحقيقات البوليس أن المحجى عليه بعد أن أصيب بطعنة المطواة سقط على الأرض ومن أقوال المحجى عليه وسلامة المذكور وجابر على خليل كما سبق وأنه بعد الاصابة سقط المحجى عليه على الأرض أما تحديد الجهة التي سقط عليها

فهذا أمر لا يمكن الأخذ به على سبيل الجزم بل الذى يكون قد ثبت للمحكمة من مجمل ذلك أن المتهم بعد أن طعن المجنى عليه ، وقع المجنى عليه أرضاً مباشرة بسبب الطعنة ويكون المتهم مسئولاً عن النتائج المباشرة ومنها السقوط على الأرض عما ينشأ عنه . وقد تبين من تقرير الطبيب الشرعى الأخير المؤرخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧ أنه من الجائز أن يحدث تمزق بأحد فروع الشريان الجافى المتوسط بأى الجبهتين من الرأس اذا ماتصادف ووقع المصاب على الأرض واصطدمت رأسه بها دون أن يترك ذلك أثراً ظاهراً خصوصاً وهذا الموضع من الرأس يكون عادة مغطى بالشعر وقد يسهل على الطبيب الكشف ملاحظة وجود التكدم أو التورم فى هذا الموضع ولا سيما وقد حدثت إصابته فى نفس المنطقة من الجائز أن يكون مظهرها أو عدم ظهور أعراض مبكرة كما حدث الضغط على المخ وقد حال دون التنبيه لوجوده ويؤيد هذا ما ثبت من تقرير الأشعة من وجود ظل خفيف فوق منطقة الصدغية يشبه فى أن يكون نزيفاً بأحد الأوعية . وحيث أنه لذلك يكون المتهم مسئولاً عن سقوط المجنى عليه على الأرض بعد أن طعنه بسكين ومسئولاً عن جميع النتائج المباشرة والمحتملة كذلك ومنها انقطاع الشريان الذى أدى إلى الضغط على المخ وإصابته بالشلل الذى كان لابد من إزالته بعمل عملية التربة لرفع هذا الضغط ولأن السقوط نتيجة الضرب بالحالة التى ذكرت كان فى مكنة المتهم أن يتوقعها ويكون مأخوذاً فيها بقصده الاحتمالى وما ينشأ عنه ولا محل لما ذهب إليه الدفاع من أنه غير مسئول إلا عن الإصابة واعتبار الواقعة جنحة ضرب بناء على ذلك كما أن اجراء عملية التربة كانت لازمة للعلاج ولم تقع بأى إهمال « ويبين من ذلك أن الواقعة الثابتة بالحكم هى أن المتهم ضرب المجنى عليه بمطواه فى أذنه فسقط على الأرض مباشرة بسببها ونتج عن هذا السقوط اصطدام رأسه بالأرض فانقطع شريان بها أدى إلى الضغط على المخ وإصابته بالشلل مما اقتضى اجراء عملية التربة ، لما كان الأمر كذلك وكان السقوط على الأرض ناشئاً عن فعل الضرب الواقع من المتهم فان مساءلته عن النتيجة تكون صحيحة فى القانون

ويكون ما أثاره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . أما ما يثيره عن اضطراب أقوال المجنى عليه وما ورد بالتقارير الطبية الأولى فردود بأن الحكم قد أورد الأدلة التي استخلص منها ثبوت الجريمة ولما كان ما شأن ما أورده في ذلك أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا تناقض فيه فإن الجدل فيها على النحو الوارد بالطعن لا يعدو كونه جدلاً في موضوع الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به .

وحيث انه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤ ٣ ٢)

القضية رقم ٢٣٣ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . طلب نذب خبير لتحقيق دفاع هام . وجوب اجابته أو رفضه بناء على أسباب مبررة .

ان طلب نذب خبير لتحقيق دفاع جوهرى هو من الطلبات الهامة لتعلقه بتحقيق الدعوى لاظهار وجه الحق فيها . فاذا لم تر المحكمة اجابته لعدم حاجة الدعوى اليه وجب الرد عليه في الحكم بما يبرر رفضه فاذا هي لم تفعل كان حكمها معيباً لقصوره في البيان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ١ - سعيد محمد دسوقي ٢ - ابراهيم على الديب الطاعن بأنهما بدائرة قسم الوايلي تسببا بغير قصد ولا تعمد في قتل مصطفى سرور واصابة سيدامبابي محمد عبد الرحمن وكان ذلك ناشئاً عن اهمالهما وعدم اتباعهما اللوائح بأن سار الأول بالتزام من المحطة مسرعاً دون التحقق

من الطريق المقرر له والتأكد من عدم تحويل هذا الطريق لخلافه ولم يقيم
المتهم الثاني بإجراء التحويل تاركاً الأول ينحرف في غير طريقه حتى اصطدم
الترام قيادة المتهم الأول بالترام الذي كان به المحبى عليهما فنشأ عن ذلك إصابتهما
الموصفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياة الأول وبإصابة الثانى وطلبت
عقابهما بالمادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الوايلي قضت
عملاً بالمواد ٢٣٨ ، ٢٤٤ وأضافت المحكمة إلى مواد الاتهام المادة ٣٢ من قانون
العقوبات بمعاينة المتهمين عن التهمتين المسندتين إليهما بحبس كل منهما سنة
مع الشغل ، فاستأنف المتهمان ومحكمة مصر قضت بتأييد الحكم المستأنف .
فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عنه
كان قد طلب من محكمة ثانى درجة ندب خبير فنى له خبرة بالماكينات التى
تسير بها قطارات الترام وخبرة خاصة بخطوط سيرها وما يتبعها من مفاتيح
التحويل ونحوها لتحقيق ما دفع به من أنه بصفة كونه محولياً كان قد أجرى
عملية التحويل صحيحة ولكن السرعة التى فاد بها المتهم الآخر وهو السائق
للترام جعلت التحويل يضطرب ونشأ عن ذلك حصول الانحراف عن الاتجاه
الصحيح إلى الاتجاه الذى أدى إلى الاصطدام ولكن المحكمة لم تبحث هذا
الطلب ولم ترد عليه فى الحكم .

وحيث إن الثابت فى مفردات القضية التى أمرت هذه المحكمة بضمها
لتحقيق وجه الطعن أن محامى الطاعن تقدم بالطلب المشار اليه فى مذكرته
الختامية أمام محكمة ثانى درجة ولكن المحكمة لم تجب هذا الطلب ولم تعن بالرد
عليه فى الحكم المطعون فيه بل اكتفت بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه ولما كان
طلب ندب خبير هو من الطلبات المهمة لتعلقه بتحقيق الدعوى لإظهار وجه

الحق فيها فاذا لم ترا المحكمة اجابته لعدم حاجة الدعوى اليه وجب الرد عليه
في الحكم بما يبرر رفضه واذا هي لم تفعل كان الحكم معيباً قاصر البيان .
وحيث انه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم وذلك من غير حاجة
إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

(٤ ٣ ٣)

القضية رقم ٣٦٩ سنة ٢١ القضائية :

(١) اجراءات . استدعاء شخص تصادف وجوده بالجلسة وسماعه دون تحليفه اليمين . عدم
الاعتراض على ذلك . الاعتراض عليه أمام محكمة النقض . لا يجوز .

(ب) تزوير في أوراق رسمية . وخصة قيادة سيارة (سواق عموى) . التغير في بياناتها لتكون
الرخصة غير مقصورة على سيارات الركوب (اننا كسى) . تزوير معاقب عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢
من قانون العقوبات .

١ - إنه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات
يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص .
فاذا هي استعملت هذا الحق فاستدعت شخصاً تصادف وجوده بالجلسة
ولم تحلفه اليمين ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء أمامها فلا يصح له أن
أثيره أمام محكمة النقض .

٢ - إن المادة ١٧ من لائحة السيارات المعدلة بالقرار الصادر
فى سبتمبر سنة ١٩٣٠ تنص على أنه لايجوز لأحد أن يقود سيارة مالم يكن
حائزاً لرخصة . كما تنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على أنه لايجوز
لأحد أن يقود سيارة معدة للاجرة أو لنقل البضائع أو لأى استعمال صناعى

أو زراعى أو تجارى آخر إلا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المنصوص عليها فى المادة ١٧ ، وأن هذا التصريح الخاص لا يعطى إلا إذا كان الطالب بالغاً من العمر ٢١ سنة كاملة وأثبت لإدارة السيارات كفاءة فنية وعملية خاصة . وهذا وذاك مفاده أن التغير الذى يحصل فى رخصة قيادة سيارة بمحو كلمة أجرة بعد عبارة « رخصة سواق عمومى » ومحو نفس الكلمة بعد كلمة « سائق » فى خانة صناعة المهتم ، وذلك حتى لا تكون الرخصة مقصورة على قيادة سيارات ركوب « التاكسى » — هذا يكون تزويراً حاصلًا فى البيانات التى أعدت هذه الورقة لإثباتها معاقباً عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة . أولاً- ارتكب تزويراً فى ورقة أميرية هى رخصة قيادة رقم ٢٠٦٨٣ المنصرفة اليه من قلم المرور بأن أحدث تغييراً بأحد بياناتها وذلك بأنه.. محاً كلمة «أجرة» التى كانت مثبتة بها بعد عبارة «رخصة سواق سيارة عمومى» وكذلك محاً نفس الكلمة التى كانت مثبتة بعد كلمة «سائق» فى خانة صناعة المهتم وذلك حتى لا تكون قاصرة على قيادة سيارات الركوب «التاكسى» . ثانياً — استعمل الرخصة المزورة سالفة الذكر مع علمه بتزويرها بأن قدمها لكونستابل المرور .

وطلبت النيابة من قاضى الاحالة احالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته بمقتضى المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات .

فقرر باحالته الى هذه المحكمة لمعاقبته طبقاً للمواد المذكورة ومحكمة الجنايات قضت عملاً بمواد الاتهام بمعاقبة المهتم بالحبس مع الشغل لمدة سنة

مع تطبيق المادتين ٣٢ - ٢ و ١٧ من قانون العقوبات . فطعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بالتزوير في ورقة أميرية وباستعمالها مع علمه بالتزوير جاء قاصراً وأقيم على ما يخالف الثابت بمحضر الجلسة وبني على اجراءات باطلة وأخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في دفاعه بأن من الراجح أن يكون الكشط المشاهد في الرخصة قد حدث نتيجة وضع أوراق داخلها واشتباكها بالبيانات المدونة بها أو أن يكون الكونستابل قد أحدثه عمداً نكاية به أثر المشادة التي وقعت بينهما وأنه لم يواجه بالتزوير إلا بعد مدة طويلة كانت الرخصة فيها « غير محرزة » إلا أن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفاع وردت عليه رداً مقتضياً غير سليم ثم أنها استندت الى أن الكونستابل شهد بالجلسة بأنه عندما أخذ الرخصة من المتهم لاحظ وجود الكشط بها فسحبها منه مع أن الثابت بمحضر الجلسة أنه ذكر أن سبب سحب الرخصة هو حصول التعدي عليه من المتهم وامتناعه عن الارشاد عن عنوانه كما أن ما أسند اليه من قول بالمحضر المحرر بمعرفة قلم المرور غير صحيح إذ لم يسأل عن تزوير الرخصة اطلاقاً لا بالمحضر ولا بمعرفة الكونستابل ! ويضيف الطاعن أن المحكمة قد استدعت ضابطاً تصادف وجوده بالجلسة وسأله دون أن تحلفه اليمين ثم إنها جعلت لرجل المرور حق سحب رخصة القيادة من السائق بناء على ما قيل من وجود أمر شفوي من مدير المرور بذلك مع أن اللائحة لا تعطى له هذا الحق في مثل حالة الدعوى كما أنها خالفت المادة ٤٠ من لائحة السيارات التي عدت رخص القيادة وبينتها فلم تفرق بين قائدى السيارات العمومية ولم تجعل منهم قسمين

« عمومي أجرة » و « عمومي نقل » وبالتالي فلا يكون التغيير الواقع في الرخصة تغييراً في بيان من البيانات الجوهرية التي أعدت الورقة لاثباتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فقال : « إنها تتحصل في أن أمام صادق محمد الكونستابل بقلم مرور القاهرة كان يمر بشارع ابراهيم باشا بدائرة قسم عابدين فشاهد المتهم احمد ابراهيم بدوى يقود سيارة أجرة رقم ٣٨٠٩ بسرعة وبكيفية. ينجم عنها الخطر فأمره بالوقوف فلم يمثل في بادى الأمر ثم وقف وطالبه الكونستابل بتقديم رخصة القيادة فقدمها له بعد الحاح شديد فلاحظ كسطا في الكلمة التي كانت مدونة بجوار كلمة « سائق » وعبارة « سواق سيارة عمومي » فسحب الرخصة من المتهم وقدم لقومندان قلم المرور تقريراً مورخا ٣١ - ٣ - ١٩٥٠ أثبت به ما تقدم وارفق به الرخصة المضبوطة وقد أشر حضرة مفتش المرور بتاريخ ٢ - ٤ - ١٩٥٠ على هذا التقرير باحاليته الى معاون بوليس قلم المرور لفحصه فاطلع الأخير على الرخصة المضبوطة وعلى الدوسيه الخاص بها بقلم المرور فتبين له أن هذه الرخصة صرفت للمتهم بتاريخ ٢٤ - ١٢ - ١٩٣٩ بوصفه سائق سيارة أجرة وأن كلمة « أجرة » التي كانت مكتوبة بعد عبارة رخصة سواق سيارة عمومي وكذا كلمة « أجرة » التي كانت مكتوبة بجوار كلمة « سائق » في الخانة الخاصة بصناعة حامل الرخصة قد محيتا من الوجه المحرر باللغة العربية في حين بقيت كلمة « أجرة » في البيانات المحررة باللغة الافرنجية دون أن يطرأ عليها أى تغيير أو حذف وقد قصد المتهم بمحوه كلمة « أجرة » أن يصبح من حقه قيادة السيارات اللورى في حين أن الإجراءات الخاصة بمنح رخص قيادة السيارات هذه تختلف عن تلك الخاصة بمنح رخص قيادة السيارات الأجرة » ولما كانت المحكمة قد ذكرت الأدلة واستخلصت منها ثبوت الواقعة وتعرضت لدفاع الطاعن واطرحته للاعتبارات التي قالتها وكانت الأدلة والاعتبارات التي أوردتها

من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي آلت اليها فانه لا محل لما يشير به الطاعن في هذا الخصوص إذ هو جدل موضوعي يخرج عن رقابة محكمة النقض أما ما يقوله عن بطلان سماع الشاهد فردود بما نصت عليه المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات من أنه يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص وهي وإن استدعت الضابط المشار اليه استعمالاً لحقها رغبة في الوصول الى الحقيقة في الدعوى وكانت لم تحلفه اليمين إلا أن الطاعن لم يعترض على هذا الاجراء أمام محكمة الموضوع مما لا يصح معه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — وأما ما يقوله عن الخطأ في تطبيق القانون فهو في غير محله إذ أن المادة ١٧ من لائحة السيارات المعدلة بالقرار الصادر في سبتمبر سنة ١٩٣٠ تنص على أنه لايجوز لأحد أن يقود سيارة مالم يكن حائزاً لرخصة كما تنص المادة ٤٠ من اللائحة المذكورة على أن لايجوز لأحد أن يقود سيارة معدة للاجرة أو لنقل البضائع أو لأى استعمال صناعى أو زراعى أو تجارى آخر إلا بتصريح خاص يرفق بالرخصة المنصوص عليها في المادة ١٧ وأن هذا التصريح الخاص لايعطى إلا اذا كان الطالب بالغاً من العمر ٢١ سنة كاملة وأثبت لإدارة السيارات كفاءة فنية وعملية خاصة . مما مفاده أن التغير الحاصل في الرخصة والموصوف بالحكم المطعون فيه واقع في البيانات التي اعدت هذه الورقة لإثباتها ويكون الحكم حين لم يأخذ بدفاع الطاعن في ذلك واعتبر الواقعة تزويراً معاقباً عليه بالمادتين ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات لم يخالف القانون في شىء .

وأما ما يزعمه عن خطأ الحكم فيما قرره عن حق سحب الرخصة فلا وجه له إذ أن الطاعن نفسه مقر بأن الرخصة المضبوطة له ولم ينكر أنها كانت معه مما لا يجدى معه التمسك بالخطأ المدعى .

وحيث إنه لما تقدم بجميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٤ من يونية سنة ١٩٥١

(٤٣٤)

القضية رقم ٢٥٨ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حصرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات اصحاب السعادة
والعزة احمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة وحسن اسماعيل الهضيبي بك وفهم ابراهيم دوض بك
وابراهيم خليل بك المستشارين .

اثبات . شاهد . ساطة القاضي في الاعتماد على أقوال شاهد ولو كان قريباً أو كان هو المحنى عليه
نفسه .

إن القانون لم يقيد القاضي بأدلة معينة بل خوله أن يكون عقيدته من أى
دليل أو قرينة تقدم إليه . فله أن يعتمد على أقوال شاهد متى اطمأن إليها
ولو كان قريباً للمحنى عليه أو كان هو المحنى عليه نفسه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بناحية كفر سنطاس مركز طنطا بمديرية
الغربية . أولاً : شرع في قتل محمد الشيخ عمداً ومع سبق الاصرار بأن انتوى
قتله وحمل لذلك سلاحاً نارياً وحضر به إلى حيث يتواجد المحنى عليه عادة
وأطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الاصابة الموصوفة بالتقرير
الطبي الشرعى ولم تتم الجريمة لسبب خارج عن إرادته وهو إسعاف المحنى عليه
بالعلاج . وثانياً : شرع في قتل السباعى عيسى ومحمود رشدى ابراهيم عمداً
ومع سبق الاصرار بأن أطلق عليهما عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتلتهما ولم تتم
الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو عدم إحكام الرماية . وطلبت من
قاضى الاحالة إحالته إلى محكمة جنايات طنطا لمحاكمته بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٤٥ ، ٤٦ من قانون العقوبات فقرر بذلك والمحكمة قضت عملاً بالمواد

٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للتهمة الأولى
اولادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بالنسبة للتهمة الثانية . أولا :
بمعاقبة عبد البديع فرج القاضي بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنين عن التهمة
الأولى . ثانياً : ببراءته من التهمة الثانية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق
النقض . . الخ .

المحكمة

... حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر بالقانون .

وحيث إن أوجه الطعن تتحصل في القول (أولاً) بأن الدفاع عن الطاعن
صور الحادث بأن الشروع في القتل لا بد وقع والمجنى عليه في لزراعة القطن
ولم يكن في المكان الذي ادعاه بدليل تلوث شجيرات القطن من دمه وعدم
وجود دماء في المكان الذي أشار اليه ولكن المحكمة لم تعن يبحث ذلك الأمر
مع أهميته على مصير الدعوى . (وثانياً) بأن الدفاع تمسك باستحالة رؤية
المجنى عليه للجاني عند إطلاقه النار واستدل على ذلك بعدم تعرفه على الطاعن
في أول مرة لدى عملية العرض التي أجرتها النيابة ثم بشهادة نائب العمدة
بالجلسة من عدم وجود مصباح الغاز الذي قال بوجوده المجنى عليه وبضالة
ضوء القمر في ليلة الحادث وباختلاط ملابس الجاني على المجنى عليه إذ وصفها
أمام المحكمة بأنها زرقاء وفي التحقيقات بأنها سوداء ومع أهمية هذا الدفاع
فإن المحكمة لم تعن بتحقيقه أو بالرد عليه . (وثالثاً) بأن المحكمة غولت في
الإدانة على أقوال شاهدين من شهود الإثبات مع قرابتهما للمجنى عليه ولم تعن
بتقصي درجة القرابة بينهما وبينه حتى إذا كانت تصل إلى الحد المانع من
الشهادة استبعدتها وإن كانت قرابة بعيدة قدرتها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالشروع في القتل العمد
مع سبق الاصرار ، قد بين الواقعة بما يتوافر فيه جميع العناصر القانونية لهذه

الجرمة وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها منه وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ثم تعرض للدفاع الطاعن بالمشار إليه في طعنه وفنده في منطق سليم للاعتبارات التي أوردتها . لما كان الأمر كذلك وكانت العبرة في المواد الجنائية هي باقتناع المحكمة وأطمئنتها إلى الدليل المقدم إليها فالقانون لم يقيد القاضي بأدلة معينة بل خوله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة تقدم إليه فله إذن أن يعتمد على أقوال شاهد متى اطمأن إليها ولو كان قريباً للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه فإن الجدل على الصورة الواردة في الطعن لا يكون له محل لأنه في الواقع وحقيقة الأمر محاولة يراد بها إثارة النقاش في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به . وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤٣٥)

القضية رقم ٢٦٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة وأحمد حسني بك وفهمي ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك المستشارين .

تعويض . تبرئة المتهم لانعدام خطأ من جانبه . القضاء عليه بالتعويض تأديباً على المسؤولية التعاقدية . لا يصح

إن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنياً على ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية . وإذن فاذا كان الحكم مع قضائه ببراءة المتهم من تهمة الإصابة الخطأ

المسندة إليه لانهدام أى خطأ من جانبه قد قضى عليه بالتعويض مؤسساً قضاءه هذا على المسؤولية التعاقدية الناشئة عن عقد النقل فانه يكون قد خالف القانون لأن الفعل الذى رفعت عنه الدعوى لم يكن هو عقد النقل بل كان الخطأ الذى نشأ عنه الحادث .

الوقائع

أتمت النيابة العامة فى قضية اللجنة رقم ٩٨٥ سنة ١٩٤٨ الرمل محمود محمد يحيى بأنه فى ٢٣ مارس سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم الرمل تسبب فى جرح أحمد رفاعى ومصطفى صفوت وهاشم الطباع وعدلى الطوخى واشماعيل عارف ومحمود البرديسى ويوسف الشاهد ومحمود صفوت من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احتياطة إذ قاد سيارة بغير احتياط فانزلقت عن الطريق الرئيسى وانقلبت بركابها وكان من بينهم المحبى عليهم المذكورون فاصيبوا بالإصابات الميئنة بالتقارير الطبية ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعى بالحقوق المدنية قبل المتهم المذكور شركة النقل على الطرق بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية :

- ١ - عدلى أفندى الطوخى وطلب الحكم له بمبلغ ٤٠٠ جنيه على سبيل التعويض ، ٢ - محمود أفندى البرديسى ، ٣ - اشماعيل أفندى عارف كل منهما بمبلغ ١٠٠ جنيه ، و ٤ - عبد المجيد أفندى ابراهيم بمبلغ ٥٠ جنيتها .
- ٥ - يوسف الشاهد بمبلغ ١٠٠ جنيه و ٦ - محمود صفوت بمبلغ ١٠٠ جنيه .
- ٧ - يعقوب أفندى محمد عيد بمبلغ ٥٠ جنيتها . ومحكمة الرمل الجزئية قضت أولاً - ببراءة المتهم من التهمة المسندة اليه عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات وثانياً - بالإدانة ومحمد أفندى فهمى جادالله بصفته الميئنة بصحيفة الدعوى المدنية أن يدفعاً متضامنين لعدلى أفندى أمين الطوخى عشرين جنيتها ولكل من اشماعيل عارف أفندى ومحمود صفوت أفندى خمسة عشر جنيتها

ولكل من محمود البرديسي أفندى ويعقوب محمد عيد عشرة جنيهات ولكل من يوسف الشاهد وعبد المجيد ابراهيم والأستاذ محمد أفندى عبد القادر عناني خمسة جنيهات مع المصروفات المدنية المناسبة ، فاستأنف كل من المدعين بالحقوق المدنية الأربعة الأول في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٩ والسابع في ٢٧ منه ، كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت في موضوع الدعوى المدنية بتعديل الحكم المستأنف بالزام محمود محمد يحيى ومحمد أفندى فهمى جادالله بصفته متضامنين بأن يدفعوا إلى عدلى أمين الطونجي مبلغ مائة جنيه وإلى كل من اشماعيل عارف ومحمود البرديسي ويعقوب محمد عيد وعبد المجيد ابراهيم خمسة وعشرين جنيهاً مع الزامهما بالمصروفات المدنية المناسبة عن الدرجتين ، فطعن المسئول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما بنى عليه الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ مع قضائه ببراءة المتهم لعدم وقوع خطأ منه فانه قضى بالزامه هو والطاعن متضامنين بالتعويض للمدعين بالحقوق المدنية تأسيساً على أن هؤلاء تربطهم بالمتهم (سائق السيارة) والشركة التى يمثلها الطاعن رابطة قانونية هى عقد النقل الذى يلتزم به متولى النقل أن ينقل المسافر من محطة القيام إلى محطة الوصول ضامناً سلامته دون حاجة إلى شرط صريح وأن الناقل يسأل عن إصابة المسافر بمجرد وقوعها أثناء السفر وبغير أن يكون المسافر فى حاجة إلى تقديم الدليل على وقوع خطأ من الناقل أثناء النقل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قضى ببراءة سائق السيارة التى كانت تنفذ المدعين بالحقوق المدنية تأسيساً على أن خطأ ما لم يقع منه وانه لم يكن له من سبيل لتفادى وقوع الحادث ثم عرض للدعوى المدنية وقضى فيها بمسئولية السائق المذكور متضامناً مع المسئول عن الحقوق المدنية فقال « وحيث بالنسبة

مدعى المدنية الموجهة قبل المتهم ومحمد أفندى فهمى جاد الله بصفته مدير الشركة المصرية للنقل على الطريق باعتباره مسئولاً مدنياً بالتضامن مع المتهم فان المدعين بالحق المدنى تربطهم بالمتهم وبالشركة صاحبة السيارة التى كانت تنقلهم وقت إصابتهم رابطة قانونية هى عقد النقل لما كان متولى النقل le transporteur يلتزم أن ينقل المسافر من محطة القيام إلى محطة الوصول ضامناً سلامته وقديماً كان رأى السائد فى فرنسا يقضى بأن الناقل لا يضمن سلامة المسافر فى غير حالة الاتفاق الصريح وعلى ذلك ما كان يحكم للمسافر بتعويض عن إصابته أثناء السفر حتى يقوم الدليل على أن إصابته ترجع إلى خطأ وقع فيه الناقل لكن القضاء الفرنسى لم يلبث أن عدل هذا رأى حتى قد اجتمع الآن على أن متولى النقل يلتزم بحكم العقد وفى غير حاجة إلى نص صريح لضمان سلامة المسافر فهو يضمن أن يصل المسافر إلى محطة الوصول سليماً معافى كما كان فى محطة القيام والنتيجة الحتمية لهذا الالتزام أن متولى النقل يسأل عن إصابة المسافر بمجرد وقوعها أثناء السفر وبغير أن يكون لمسافر فى حاجة إلى أن يقدم دليلاً على خطأ الناقل أثناء النقل وعلى الناقل إذا أراد إخلاصاً من التبعة أن يثبت أن الحادث يرجع إلى قوة قاهرة أو يرجع إلى خطأ المسافر نفسه وكثرة العلماء يؤيد هذا رأى وهو الذى يسر عليه القضاء فى مصر » ولما كانت المحكمة قد برأت المتهم من تهمة الاصابة الخطأ المسندة اليه لانعدام أى خطأ من جانبه ، وكان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية هو اختصاص استثنائى لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنياً على ذات الفعل المرفوعة عنه الدعوى العمومية . فان الحكم المطعون فيه إذ أسس قضاءه بالتعويض على المسئولية التعاقدية الناشئة عن عقد النقل يكون مخالفاً للقانون ، لأن الفعل المرفوعة به الدعوى لم يكن هو عقد النقل وإنما هو الخطأ الذى نشأ عنه الحادث .

وحيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(٤٣٦)

القضية رقم ٢٦١ سنة ٢١ القضائية :

حكم . خلو ورقته من بيان التاريخ الذى صدر فيه . بطلانه

انه لما كانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التى يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً ، وكانت هذه الورقة هى السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه . فاذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أغفلت بيان التاريخ الذى صدر فيه فانها تكون باطلة ويبطل معها الحكم ذاته .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم اللبان بمحافظة اسكندرية أحدث بعلى محمد أحمد الجرح الموصوف بالتقرير الطبى الشرعى والذى تخلف عنه عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد جميع ما كانت تتمتع به العين اليسرى من ابصار قبل الإصابة ، وطلبت إلى قاضى الإحالة إحالته إلى محكمة جنايات اسكندرية لمعاقبته بالمادة ٢٤٠ - ١ من قانون العقوبات ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات اسكندرية قضت عملاً بمادة الاتهام بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

. . . حيث ان مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه خلا من بيان التاريخ الذى صدر فيه وهو أحد البيانات الجوهرية التى لا يصح بدونها .

وحيث إنه لما كانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من مقومات وجودها قانوناً واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبنائه على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده إلى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه . لما كان الأمر كذلك . وكانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أغفلت بيان التاريخ الذي صدر فيه فإن هذه الورقة تكون باطلة ويبطل معها الحكم ذاته .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ، ونقض الحكم المطعون فيه .
وذلك من غير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(٤٣٧)

القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢١ القضاية :

وصف التهمة . سلطة المحكمة في تعديله . حدها .

لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة للفت نظر الدفاع ما دام هذا التعديل لا يعدل وصف الوقائع المسندة إلى المتهم وليس فيه اسناد تهمة عقوبتها أشد من تلك الواردة بأمر الإحالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة ١ — عبد القادر الغنام (الطاعن) و ٢ — صالح اسماعيل زيتون و ٣ — دسوقي اسماعيل ابراهيم و ٤ — ابراهيم محمد عيسى

و ٥ - محمد ابراهيم بسيونى ٦ - أحمد حجازى و ٧ - عبد العزيز ابراهيم
و ٨ - خليل ابراهيم خليل و ٩ - عبد المعطى السيد مرزوق بأنهم بناحية
الحدية مركز رشيد مديرية البحيرة . سرقوا المواشى وموتور المياه والعربة
المبينة بالمحضر لجمعة عبد الحميد زيتون حالة كونهم أكثر من شخصين
ويحملون أسلحة نارية ظاهرة من حظيرة المواشى المسكونة والمخزن الملحق
بها بواسطة كسر بابها وقد ارتكبوا هذه الجناية بتهديدهم شعبان عبد الفتاح
سالم حارس الحظيرة باستعمال أسلحته النارية . وطلبت من قاضى الاحالة
إحالتهم إلى محكمة جنایات الاسكندرية لمحاكمتهم بالمادة ٣١٣ من قانون
العقوبات فقرر بذلك ومحكمة جنایات الاسكندرية قضت - عملاً بالمادة
٣١٦ بالنسبة للمتهمين السبعة الأول والمادتين ٤٤ - ١ ، ٢ مكررة و ٣١٦ مع
تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين الثامن والتاسع أولاً
بمعاقبة كل من عبد القادر الغنام و ابراهيم محمد عيسى بالأشغال الشاقة لمدة
أربع سنوات . ثانياً - بمعاقبة كل من صالح اشماعيل زيتون ودسوقى اشماعيل
شيكار و محمد ابراهيم بسيونى وأحمد أحمد حجازى و عبد العزيز ابراهيم بسيونى
بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . ثالثاً - بمعاقبة كل من خليل ابراهيم
خليل و عبد المعطى السيد مرزوق بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن
الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

... وحيث إن أوجه الطعن تتحصل فى القول - أولاً - بأن الحكم
المطعون فيه دان الطاعن بجريمة السرقة تطبيقاً للمادة ٣١٦ من قانون العقوبات
استناداً إلى أدلة متناقضة إذ ذكر مرة ما يفيد ان اكراهاً لم يقع على الخفير
المكلف بحراسة المواشى والأشياء المشروقة وانه لم يثبت لدى المحكمة أن من عزى
اليهما التهديد كانا يحملان سلاحاً ثم عاد مرة أخرى فقال ان السرقة وقعت .

يحمل سلاح استناداً إلى اعتراف اثنين من المتهمين — ثانياً — دين الطاعن دون أن يقوم دليل على صحة التهمة المسندة إليه إذ أخذته المحكمة باعتراف اثنين من المتهمين عدل أحدهما عن اعترافه فضلاً عن ثبوت ضغينة بينه وبينهما مما يسقط قيمة هذا الاعتراف ومع أن الدلائل كلها تدل على كذب ذلك الاعتراف وتؤيد براءة الطاعن كذلك يقول الطاعن إن الحكم أغفل التحدث عن مالك الأشياء المسروقة في حين أن ثبوت مخيعة الثغر للمال المسروق شرط أساسي لقيام جريمة السرقة . ولم يتحدث عن ظرف الليل مع أنه أيضاً شرط لازم توافره لتطبيق المادة ٣١٦ من قانون العقوبات . ثالثاً — أخلت المحكمة بحقوق الطاعن في الدفاع إذ طلب ضم دفتر الدائرة التي كان يعمل فيها تحقيقاً لدفاعه المبني على أنه كان منغيباً عن مكان الحادث من مدة كبيرة سابقة على وقوعه إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه بما يبرر رفضه كذلك عدلت وصف التهمة من المادة ٣١٣ إلى ٣١٦ من قانون العقوبات دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك وهذا منها خطأ إذ يجب أن ينبه المتهم إلى كل تعديل في وصف التهمة ليدافع عن نفسه " صف الحديد كلما بني هذا التعديل على وقائع لم ترد في أمر الإحالة ولو كان من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض العقوبة

وحيث إن الدعوى العمومية رفعت على الطاعن بأنه وآخرين في يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٤٨ « سرقوا المواشي وموتور المياه والعربة المبينة بالمحضر لجمعه عبد الحميد زيتون حالة كونهم أكثر من شخصين ويحملون أسلحة نارية ظاهرة من حظيرة المواشي المسكونة والمخزن الملحق بها بواسطة كسر بابها وقد ارتكبوا هذه الخيانة بتهديدهم شعبان عبد الفتاح سالم حارس الحظيرة باستعمال أسلحتهم النارية ثم استظهرت المحكمة واقعة الدعوى على أساس ما ثبت لدهما من توافر لبعض العناصر المنصوص عليها بالمادة ٣١٣ من قانون العقوبات دون الأخرى ومن ثم فقد طبقت في حق الطاعن المادة ٣١٦ من قانون العقوبات بعد أن بينت الواقعة التي دين بها بما تتوافر فيه العناصر القانونية

لتلك الجريمة بما في ذلك ركن اختلاس مال المحبى عليه ووقوع الحادث ليلاً وأوردت الأدلة التي استخلصت منها ثبوت وقوعها منه في منطق سليم ولم تعول على ثبوت حمل بعض المتهمين الذين ساهموا في ارتكاب الحادث سلاحاً على أقوال الخفير المحبى عليه بل اعتمدت في ذلك على أقوال بعض المتهمين أنفسهم . لما كان ذلك وكان للمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود والمتهمين بما تظمن إليه وأن تطرح ما عداه وكان ما استندت إليه من أدلة في الحكم لا تناقض فيه وكان لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة للفت نظر الدفاع ما دام أن هذا التعديل لا يعدو وصف الوقائع المسندة للمتهم وليس فيه اسناد تهمة عقوبتها أشد من تلك الواردة بأمر الإحالة . لما كان ذلك كله فإن ما يثيره الطاعن لا يكون مقبولا .

(٤٣٨)

القضية رقم ٢٩٦ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة وأصحاب العزة أحمد حسني بك وحسن اسماعيل الهضيبي بك ومحمد أحمد غنيم بك المستشارين .

محال عمومية . مخبز . حيازة جهاز استقبال فيه بدون ترخيص . معاقب عليه .

إن المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال في المحال العمومية إلا بترخيص خاص . وقد نصت المادة ٤٤ من القانون المذكور على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة تعتبر المحال التي يغشاها الجمهور من المحال العمومية . وإذن فالمحل

المعد مخبراً هو ما يجرى عليه حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس^(١).

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم المحمودية حاز جهازاً لاسلكياً بمحله بدون رخصة . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢٨ و ٣٥ - ١ و ٣٦ و ٤٤ من القانون ٣٨ سنة ١٩٤١ ومحكمة المحمودية الجزئية بعد أن نظرت الدعوى قضت فيها حضورياً بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٥٠ عملاً بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنايات ببراءة المتهم ، فاستأنفت النيابة ، ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت غيابياً برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة بطريق النقض الخ .

المحكمة

وحيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المطعون ضده في تهمة حيازته جهاز استقبال بمحله بدون رخصة جاء باطلاً وذلك بأن المحكمة قد أسست قضاءها على أن محل المتهم « مخبر » ليس من المحال التي يغشاها الجمهور في حكم القانون إذ لم يعد للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز . مع أن المادة ٤٤ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ صريحة في اجراء حكمها على مثل محل المتهم إذ يكفي أن يكون المحل مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قال « وحيث إن القانون رقم ٣٨ الصادر في ٢١ يولييه سنة ١٩٤١ قسم المحال العمومية إلى نوعين النوع الأول يشمل المطاعم والمقاهي ومحال تعاطي المشروبات على اختلاف أنواعها وعلى العموم المحال المعدة لبيع المأكولات والمشروبات بقصد تعاطيها في نفس المحل كما يشمل النوع الثاني الفنادق والوكالات والبنيونات والبيوت المفروشة

(١) صدر مثل هذا الحكم في الملن رقم ٢٩٨ س ٢١ وفي الطعن رقم ٣٠٠ س ٢١ ق بهذه الجلسة

وما يماثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور . وحيث ان الفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القانون آنف الذكر نصت على أنه لا يجوز في المحال العمومية والعزف على الموسيقى بأى كيفية كانت ولا حيازة جهاز استقبال ولا الرقص ولا الغناء ولا ترك الغير يقومون بذلك إلا بترخيص من المحافظة أو من المديرية ثم جاءت المادة ٤٤ بعد ذلك من القانون ذاته ونصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد ١٨ و ١٩ و ٢٨ تعد المحال التى يغشاها الجمهور محال عمومية .

وحيث إنه واضح من المحضر أن المتهم خباز أو صاحب مخبز ولما كان القانون قد نص فى المادة ٤٤ على تطبيق أحكام المواد ٢٨ و ١٨ و ١٩ على المحال التى يغشاها الجمهور إنما يقصد تطبيق هذا النص على المحال التى أعدت للموسيقى أو الرقص أو لعب القمار ويدخلها الناس لهذا الغرض بلا تمييز بينهم . وحيث إن المخبز لا يمكن اعتباره من أى نوع من نوعى المحال العمومية المشار إليها إذ أن المقصود بالنوعين المذكورين المحال العمومية التى يغشاها الجمهور لقضاء بعض الوقت بقصد استماع الموسيقى أو لقضاء غرض من الأغراض التى نص عليها القانون رقم ٣٨ أما مثل المحل موضوع الجريمة فإنه لا يعد من المحال العمومية المقصودة بالقانون المذكور إذ أنه لم يعد لمثل الأغراض التى قصدها القانون وكذلك لا يمكن أن يطبق عليه أى من مواد القانون رقم ٣٨ سنة ١٩٤٨ ومن ثم فتكون التهمة غير متوافرة أركانها ويتعين براءة المتهم » . ولما كانت المادة ٢٨ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحال العمومية قد حظرت حيازة أجهزة الاستقبال فى المحال العمومية إلا بترخيص خاص وكانت المادة ٤٤ من القانون المذكور قد نصت على أنه فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٢٨ المذكورة تعتبر المحال التى يغشاها الجمهور من المحال العمومية كان المحل المعد مخبزاً مما يجرى عليها حكم هذه المادة إذ هو مما يمكن دخوله بغير تمييز بين الناس ويكون الحكم إذ جرى العمل غير ذلك مخطئاً متعيناً نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرته للفصل في الموضوع على هذا الأساس .

(٤٣٩)

القضية رقم ٣١٠ سنة ٢١ القضائية :

برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد محمد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات صاحب السعادة أحمد فهمي إبراهيم باشا وكيل المحكمة وأصحاب الغزة أحمد حسني بك وفهم إبراهيم عوض بك وإبراهيم خليل بك المستشارين .

اجراءات . الحكم في القضية بناء على محاضر ضبط الواقعة التي أجراها البوليس فقط . مبطل لاجراءات المحاكمة .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفاهية التي تجريها المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيها الشهود ما دام شماعهم ممكنا .
الثابت أن المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية لم تجريا أى تحقيق ولم تسمعا شهوداً أصلاً بل بنتا الحكم على محاضر ضبط الواقعة التي أجراها البوليس فان اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - عطيه إبراهيم خليل - ٢ - كنزينة خليل عبد الشهيد - أحمد يومي حجاج بأنهم بدائرة الوايلي تعدى الأول بالضرب على الثالث وعلى كل من : ١ - فله أحمد حجاج - ٢ - رتييه حسن غانم . ٣ - مصرى إبراهيم جرجس وكلنا اعتدى بالضرب على الثانية المدعوة كنزينة وتعدى بالضرب على ليون نخله وقد أحدثوا ببعض الاصابات

الموضحة بالمحضر ثم أحيلوا للكشف الطبي فتقرر لعلاج كل منهم مدة أقل من عشرين يوماً ما عدا الثانية وليون نخله فحالتهم تنطبق على المنشور وأثناء المشاجرة حصل الاتلاف الموضح . وطليت معاقبتهم بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات . وقد ادعى أحمد بيومي حجاج (الطاعن) عن نفسه وعن زوجته السيدة رتيبة حسن غانم بحق مدنى قدره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض قبل المتهمين الأول والثانية . ومحكمة الوايلي قضت عملاً بمادة الاتهام : أولاً - بتغريم المتهم الأول خمسمائة قرش - ثانياً : بتغريم المتهم الثانية مائة وخمسين قرشاً ثالثاً : بتغريم المتهم الثالث مائة قرش : رابعاً - بالزام المتهمين الأول والثانية بأن يدفعوا للمدعية بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض الموقت والمصاريف المدنية . خامساً : باعفاء المتهمين من المصروفات الجنائية ، فاستأنف المتهمون ومحكمة مصر الابتدائية قضت بتأييد الحكم المستأنف مع الزام المتهمين الأول والثانية بمصاريف الدعوى لاستئنافية ، فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت فى الدعوى دون أن تسمع شهود الاثبات أو النفى .

وحيث إنه لما كان الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبنى على التحقيقات الشفاهية التى تجريها المحكمة بنفسها بالجلسة وتسمع فيها الشهود ما دام شماعهم ممكناً وكان الثابت فى محاضر الجلسات أن المحكمة الابتدائية والاستئنافية لم تجريا أى تحقيق ولم تسمعا شهوداً أصلاً بل بنتا الحكم على محاضر ضبط الواقعة التى أجراها البوليس فان اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث فى باقى أوجه الطعن .

(٤٤٠)

القضية رقم ٣٢٣ سنة ٢١ القضائية :

اجراءات . واجب المحكمة في استظهار حقيقة الدعوى . ليس عليها أن ترجع في ذلك الى حكم غيابي صادر فيها .

إن المحكمة إنما تتعرض للواقعة كما تبينتها هي وعلى ما تستظهره من التحقيقات التي تجريها بنفسها أو من الأوراق فليس عليها أن تتعدى هذا النطاق وترجع إلى غيره من مثل الحكم الغيابي الصادر في الدعوى أو التحقيقات الابتدائية لتتقصى ما عساه يكون قد فات الخصوم أنفسهم أن يشيروا إليه أو يتمسكوا به أو على ما رأت المحكمة من جانبها أن تلتفت عنه فلم تدخله فيما خلصت اليه من حقيقة الواقع في الدعوى .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم كرموز محافظة الاسكندرية — سرق موقد غاز مبينا بالمحضر للسيد عبد المجيد أحمد حالة كونه عائداً وسبق الحكم عليه بخمس عقوبات مقيدة للحرية في سرقات وشروع فيها وتبديد آخرها بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٤٦ بحبسه سنة مع الشغل لسرقة في القضية رقم ١٢١ سنة ١٩٤٦ رمل (١٥٤٧ سنة ١٩٤٦ س اسكندرية) وطلبت من قاضي الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ٣١٨ و ٤٩-٢ و ٥١ و ٥٢ من قانون العقوبات ، فقرر إحالته بذلك ، ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت غيابياً بمعاقبة محمد سعد غريب بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . ثم أعيدت محاكمته بعد القبض عليه والمحكمة قضت بقبول الدفع وبطلان التفتيش وبراءة المتهم محمد سيد غريب مما أسند اليه . فطعنت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

وحيث إن النيابة تقول في طعنها إن الحكم المطعون فيه حين قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة السرقة جاء باطلا لقصوره ومخالفته للقانون وخطئه في تأويله وتطبيقه . ذلك بأن المحكمة لم تعتمد نتيجة التفتيش بناء على عدم وجود حالة تلبس تبرره مع أنها لم تبين الواقعة ولم تحط بالظروف التي حصل فيها الضبط والتفتيش وأنه إذا ما لوحظ ما ورد بالحكم الغيبي الذي سقط بسبب ضبط المتهم وما ورد بالتحقيق الابتدائي ومحضر الجلسة لبيان أن الحالة من حالات التلبس وأن المتهم قد اعترف لرجل البوليس بوجود (الوابور) معه وأخذه له . كما اعترف أمام النيابة بوجود (الوابور) تحت قدميه ساعة أن أوقفه رجل البوليس . وأنه حتى على فرض عدم توفر التلبس فانه كان على المحكمة أن تعرض لهذا الثابت بالحكم الأول والمحاضر وتقول كلمتها في هذه الأدلة ، أما وهي لم تفعل وسكتت عنها فانها تكون قد وقعت في خطأ قانوني في شأن صحة الضبط إذ سدت على نفسها السبل الأخرى لنظر الدعوى وتقدير أدلتها والحكم فيها على الوجه المطلوب قانوناً .

وحيث إن النيابة رفعت الدعوى العمومية على المتهم منهمة اياه (بسرقة موقد حالة كونه عائداً) فقضت محكمة الجنايات غيباً بادانته ثم حضر المحكوم عليه وقدمت القضية لقاضي الإحالة الذي أمر بإحالتها على محكمة الجنايات فدفع المحامي بطلان التفتيش فقضت المحكمة بقبول الدفع وبراءة المتهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين الواقعة فقال : ان الواقعة كما تبينتها المحكمة من التحقيقات ومن أقوال الشهود تخلص في أن المتهم كان يتشاحن مع السيد عبد المجيد أحمد في صباح يوم هذا الحادث فتنبه لمشاحنتهما العسكري عفيفي عبدالله فرغلي وتدخل بينها لمعرفة سبب هذا النزاع . وفي أثناء ذلك لاحظ من تلقاء نفسه أن المتهم يمسك بشيء تحت ثوبه فتحسسه بيده ثم قام

بتفتيشه وذلك بأن كشف ثوبه فوجده يخفى تحته موقداً للغاز قال المحجى عليه إنه مملوك له وإن المتهم سرقة من محله أثناء غيابه .. ولما تعرض للدفاع الطاعن قال (وحيث إن الدفاع عن المتهم دفع بطلان هذا التفتيش وطلب الحكم براءة المتهم لأن كل ما اتخذ معه من اجراءات إنما جاء نتيجة لهذا التفتيش الباطل وبني دفاعه هذا على أساسين أولهما أن العسكري لا يعتبر من رجال الضبطية القضائية الذين خولهم القانون في المادة ١٨ تحقيق جنایات حق القبض والتفتيش وثانيهما أن المتهم لم يكن في حالة التلبس التي قصد الشارع في المادة ٧ من القانون المشار إليه أن يبيع فيها القبض والتفتيش — وحيث إن التفتيش قانوناً هو اجراء من اجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملكه رجل البوليس العادي والذي لا يملكه رجال الضبطية القضائية أنفسهم إلا إذا رخص لهم به القانون ترخيصاً خاصاً في أحوال معينة أو كان بيدهم إذن به من الجهة القضائية المختصة — والعسكري عفيفي عبدالله فرغلي لم يكن عند قبضه على المتهم وتفتيشه إياه يتمتع بذلك الترخيص الذي نص عليه القانون وحيث إن تلبس الحافي بجريمته إنما يكون عند رؤيته حال ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهنة يسيرة وأن يكون ذلك على صورة لا تدع مجالاً للشك في حدوثها — وفي الدعوى الحالية لم يكن النزاع القائم بين المتهم وبين المحجى عليه خاصاً بالسرقة وتدخل العسكري الذي قام بتفتيش المتهم لم يكن بسبب هذه السرقة وإنما كان بسبب التعرف على وجوه النزاع القائم بينهما — ومن أجل ذلك يكون تدخل العسكري بتفتيش ملابس المتهم قد حصل في غير حالات التلبس التي نص عليها القانون . وحيث إنه لما سبق يكون التفتيش قد وقع باطلاً ويكون الدفع ببطلانه في محله ويتعين الحكم به والغاء ما ترتب عليه من آثار . وحيث إن الاتهام الحالي إنما يستند على ضبط الموقد مع المتهم عند تفتيشه وعلى استعراف المحجى عليه على هذا الموقد بعد ضبطه . ومن أجل ذلك تكون التهمة قد قامت على غير أساس ويتعين براءة المتهم » . ولما كان ما أوردته المحكمة عن بطلان التفتيش صحيحاً في القانون فإن ما تشره النيابة في هذا الشأن يكون في غير محله

أما ما تشير اليه عن سكوت المحكمة عن بحث الأدلة الأخرى التي تقول بوجودها بالحكم الأول الغيابي أو بالتحقيقات الابتدائية فردود بأن المحكمة إنما تتعرض للواقعة كما تبينها هي — وتستظهرها من التحقيقات التي تجريها بنفسها أو من الأوراق مما لا يصح معه القول بجواز تعدى هذا النطاق الذي انتهت اليه في حكمها والرجوع إلى غيره للبحث والتقصي بين الأوراق على ما عسى يكون قد فات الخصوم أنفسهم الإشارة اليه والتمسك به أو على ما رأت المحكمة من جانبها الالتفات عنه فلم تدخله فيما خلصت اليه عن حقيقة الواقع في الدعوى .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

(٤٤١)

القضية رقم ٤٤٩ سنة ٢١ القضائية :

دفاع . طلب التأجيل لمرض المتهم . ثبوت قيامه . يتعين تأجيل المحاكمة . رفض التأجيل لمجرد تكراره . لا يصح .

المرض عذر قهري ، فيتعين على المحكمة متى ثبت لديها قيامه أن تؤجل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه . فاذا رفضت المحكمة التأجيل لمجرد تكراره دون أن تقدر العذر الذي أدلى به محامي المتهم فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم عابدين أعطى بسوء نية لحسين عطية شيكا قيمته الف جنيه على البنك العثماني لا يقابله رصيد قائم قابل للسحب . ومحكمة عابدين الجزئية قضت غيابياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم أربعة شهور

مع الشغل وكفالة ٥٠ جنيتها لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن فاستأنف ، ومحكمة مصر الابتدائية قضت غيائياً بتأييد الحكم المستأنف ، فعارض وقضى غيائياً بتأييد الحكم المستأنف (كالأصل) . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بدفاعه إذ قدم الدفاع عنه شهادة طبية تثبت مرضه وطلب تأجيل نظر الدعوى ولكن المحكمة لم تجبه إلى ما طلب .

وحيث إن هذا الذى يأخذه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح لأن المدافع عنده قدم بجلسة المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية شهادة مرضية وطلب تأجيل نظر الدعوى فرفضت المحكمة التأجيل وأصدرت الحكم المطعون فيه وقالت فى ذلك :

« من حيث إن المحامى الحاضر عن المتهم قدم للمحكمة شهادة مرضية مورخة ٢٣ / ١٢ / ١٩٥٠ ذكر فيها الدكتور عزيز بشاى بأن المتهم لا يزال مريضاً ويحتاج لعلاج مع الراحة لمدة أسبوعين من تاريخ تحرير الشهادة . وطلب المحامى التأجيل لذلك السبب ولا ترى المحكمة اجابة هذا الطلب نظراً لسابقة التأجيل لأكثر من مرة لنفس السبب الأمر الذى عطل الفصل فى القضية أمداً طويلاً دون جدوى » . ولما كان المرض عذراً قهرياً يتعين معه إن ثبت قيامه تأجيل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل لمجرد تكراره دون أن تقدر صحة العذر الذى أدلى به محامى الطاعن فإنها تكون قد أخلت بحقوقه فى الدفاع مما يعيب الحكم ويوجب نقضه ، ذلك من غير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ١٤ من يونية سنة ١٩٥١

(٤٤٢)

القضية رقم ١٧٨٩ سنة ٢٠ القضائية :

برياسة حضرة صاحب السعادة أحمد مجد حسن باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات : صاحب السعادة أحمد فهمي ابراهيم باشا وكيل المحكمة وأصحاب العزة أحمد حسني بك وفهمي ابراهيم عوض بك و ابراهيم خليل بك المستشارين .

دعوى مباشرة . قضاء محكمة الجنح بعدم الاختصاص لشبهة الجناية . احالة الدعوى الى محكمة الجنايات . قضاء هذه المحكمة بعدم جواز نظرها لسبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية . خطأ .

ان حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة أو مخالفة رغماً من قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية فتى سلك هذا الطريق أصبح واجباً على المحكمة التي ترفع اليها بالطريق القانوني أن تقول كلمتها في الدعوى حسبما يتبين لها هي من نظرها ، فاذا كانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الاختصاص لقيام شبهة الجناية كان هذا صحيحاً في القانون إذ أن مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب القضاء بعدم اختصاصها بغض النظر عن مال الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنايات والكشف عن حقيقة التكييف القانوني لها . وإذا كان الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد صار نهائياً وقدمت النيابة الدعوى إلى قاضي الاحالة فأحالها إلى محكمة الجنايات فانه يكون على هذه المحكمة أن تنظرها وتفصل فيها حسبما تتبين هي حقيقتها اما باعتبارها جنحة فتقضى في موضوعها أو تقضى بعدم قبولها إن اتضح لها أن الواقعة جنائية لعدم جواز رفع دعوى الجناية بهذا الطريق . أما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ في تطبيق القانون

الوقائع

بتاريخ ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٨ تقدم توفيق جرجس والد فهم توفيق بشكوى ضد دانيال يوسف عطية (المطعون ضده) قال فيها ان دانيال يوسف الكسارى نهر ابنه أثناء وقوفه على سلم عربة الترام الملحقة بالوابور طالباً اليه النزول بعد أن ترك الترام المحطة فلم يدعن للأمر فدفعه فسقط تحت العجلات الخلفية للعربة فقامت النيابة بالتحقيق بعد أن قيدت الدعوى تحت رقم ١٠٥٢ سنة ١٩٤٨ ضد دانيال يوسف عطية بوصف انه تسبب من غير قصد ولا عمد فى قتل الغلام فهم توفيق جرجس وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاة اللوائح بأن أعطى اشارة القيام للترام قبل التأكد من ركوب المحنى عليه مما أدى إلى سقوطه تحت عجلات الترام وأمرت بحفظها قطعاً لعدم الحناية .

فرفع الشاكي الدعوى مباشرة ضد دانيال يوسف إلى محكمة الأزبكية وقيدت بجدولها رقم ٥٢٥٣ سنة ١٩٤٨ بالوصف ذاته الذى قيدتها به النيابة قبل حفظها مطالباً المتهم بمبلغ ٢١ جنيتها على سبيل التعويض وبعد أن نظرتها المحكمة المذكورة قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى . فاستأنفت النيابة هذا الحكم مستندة على أن محكمة الجنج قضت بعدم اختصاصها لقيام شبهة الحناية مستندة فى ذلك على ما جاء بأقوال المدعى بالحق المدنى فقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف فتقدم والد المحنى عليه بمظلمة للنائب العام جاء فيها أنه لايسعه أمام الحكم النهائى باعتبار الواقعة جنائية إلا الالتجاء إلى سعادته بطلب ملف الجنحة واصدار أمره لتقديمها إلى قاضى الاحالة ، فقدمتها النيابة اليه فقرر إحالتها إلى محكمة جنايات مصر لمعاقبة المتهم بالمادة ٢٣٦ - ١ من قانون العقوبات على اعتبار أنه فى يوم ١٢ اكتوبر سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم الأزبكية بمحافظة مصر ضرب فهم توفيق عمداً بأن دفعه بقدمه أثناء وقوفه على سلم الترام فسقط تحت عجلاته وحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . والمحكمة قضت عملاً بالمادة ٤٢ من

قانون تحقيق الجنايات بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسبق الفصل فيها بقرار الحفظ الصادر في ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ وبعدم قبول الدعوى المدنية والزام المدعى المدني بالمصاريف المدنية . فطعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

.. حيث إن وجه الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أسس قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى على سبق صدور قرار من النيابة العمومية بحفظها وأن أمر الحفظ يمنع النيابة من إعادة رفع الدعوى كما يمنع المدعى بالحقوق المدنية من تحريك تلك الدعوى مباشرة إلا أن تكون الواقعة جنحة أو مخالفة وأنه وإن كانت المادة ١٤٨ من قانون تحقيق الجنايات قد نصت على أنه متى استبان لمحكمة الجنح أن هناك قرائن أحوال تدل على أن الواقعة جنائية يحكم القاضي بعدم اختصاص تلك المحكمة ومتى أصبح هذا الحكم نهائياً تقدم النيابة القضية إلى قاضي الاحالة إلا أن مفهوم هذا النص واتساقه مع النصوص التي سبقتة أن هذا لا يكون إلا في حالة الدعوى التي لم يصدر قرار بالحفظ فيها .

وحيث إن الواقعة حسبما أثبتتها الحكم المطعون فيه تجمل في أن الترام ٣٥٨ كان في طريقه يوم الحادث من جهة الظاهر إلى ميدان باب الحديد وبعد قيامه من إحدى المحطات بنحو خمسة عشر متراً سقط الغلام المجنى عليه تحت العجلات الخلفية للعربة الملحقة بالقطار فصاح الناس وأطلق كمسارى العربة صفارة الخطر فأوقف السائق الترام وتمكن الجمهور من اخراج الغلام مصاباً بعدة اصابات توفى بسببها . وإذا حقق الحادث قرر الشهود ما يفيد أنه وقع قضاء وقدرًا ثم قدم والد الغلام شكوى بعد بضعة أيام بما بلغه من أن كمسارى العربة دفع المجنى عليه بقدمه عند ما كان واقفاً على السلم فسقط تحت العجلات

الخلفية للعربة . وقد قيدت النيابة الدعوى جنحة ضد الكمسارى بأنه تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل الغلام المحبى عليه وكان ذلك ناشئاً عن اهماله وعدم احتياظه وعدم مراعاة اللوائح بأن أعطى اشارة القيام للترام قبل ركوب المحبى عليه مما أدى إلى سقوطه تحت العجلات ووفاته وأمرت بحفظ القضية قطعياً لعدم الجناية على أساس أن الخطأ وقع من المحبى عليه لمحاولته ركوب الترام بعد مسيره فلم يتمكن فسقط تحت عجلاته وأنه لا دخل لكمسارى العربة في الحادث فرفع والد الغلام الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنج قائلًا ان الكمسارى تسبب في قتل ابنه بأن ركله بقدمه أثناء ركوبه الترام أثناء وقوفه على السلم تحت عجلة الترام فمرت عليه وأصيب باصابات أودت بحياته الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وعند نظر الدعوى أمام محكمة الجنج طلبت النيابة العمومية معاقبة المتهم بالمادة الواردة بصحيفة الدعوى إلا أن المحكمة رأت في تصوير الحادث بالكيفية التى أوردها المدعى بصحيفة دعواه ما يجعل الحادث جريمة ضرب أفضى إلى موت المحبى عليه فقضت بعدم اختصاصها ولما أصبح هذا الحكم نهائياً قدمت النيابة القضية لقاضى الاحالة فأحالتها إلى محكمة الجنايات فأصدرت فيها الحكم المطعون فيه .

وحيث إنه ما دام الواضح مما تقدم أن الدعوى رفعت بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية أمام محكمة الجنج فقد كان واجباً على هذه المحكمة أن تقول كلمتها فيها وهذه المحكمة اذ قضت فيها بعدم الاختصاص لقيام شبهة الجناية فان هذا منها صحيح فى القانون إذ أن مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب القضاء بعدم اختصاصها بغض النظر عن مآل الدعوى بعد نظرها أمام محكمة الجنايات والكشف عن حقيقة التكييف القانونى لها . لما كان ذلك وكان الحكم الصادر من محكمة الجنج قد أصبح نهائياً فقد كان لزاماً على النيابة أن تقدم الدعوى إلى قاضى الاحالة وهو إذ أحالتها إلى محكمة الجنايات فانه قد أعمل حكم القانون على الوجه الصحيح . وكان يجب على هذه المحكمة أن تنظر الدعوى

وتفصل فيها حسبما تبين حقيقتها اما باعتبارها جنحة فتقضى في موضوعها أو تقضى بعدم قبولها أن اتضح لها أن الواقعة جنابة لعدم جواز رفع دعوى الجنابة بهذا الطريق الذى سلكه المدعى بالحقوق المدنية . أما ما قاله الحكم المطعون فيه من عدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فانه لا يتفق والقانون . ذلك لأن حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة أو مخالفة رعما من قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية فتمى سلك هذا الطريق أصبح واجباً على المحكمة التى ترفع اليها بالطريق القانونى أن تقول كلمتها فى الدعوى حسبما يتبين لها هى من نظرها . ومتى كان الأمر كذلك فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ومن ثم يتعين نقضه واحالة القضية إلى محكمة الجنابات لنظرها من جديد .

(٤ ٤ ٣)

القضية رقم ٤٠٤ سنة ٢١ القضائية :

وصف التهمة . اضافة واقعة جديدة الى الواقعة المرفوعة بها الدعوى . لا يصح . مثال .

إذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه « وضع عمداً ناراً فى زراعة القصب المحصود المملوك له والموجود بالغيط وقد أحدث عمداً حال وضعه النار فى هذا القصب ضرراً لغيره بأن امتدت النار من قصبه إلى بقية القصب المجاور والمملوك لفلان وآخرين ألخ » ، فأضافت المحكمة إلى هذه التهمة وبدون أن تلفت نظر الدفاع واقعة جديدة هى أنه أحدث عمداً حال وضعه النار فى هذا القصب ضرراً لغيره وهم الدائنون الحاجزون ثم أدانته بها فانها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه بزمام القلمينا مركز دشنا بمديرية قنا : وضع ناراً عمداً في زراعة القصب المحصود والموصوف بالمحضر المملوك للمتهم والموجود بالغيط وقد أحدث عمداً حال وضعه النار في هذا القصب ضرراً لغيره بأن امتدت النار من قصبه إلى بقية القصب المجاور المملوك لدردير بهيج وآخرين فأحدث به الضرر المبين الوصف والقيمة بالمحضر ، وطلبت إلى قاضي الاحالة احالته إلى محكمة جنابات قنا لمعاقبته بالمادة ٢٥٥ / ١-٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك والمحكمة قضت عملاً بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ..الخ .

المحكمة

.. حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخل بحقوق دفاعه إذ أضاف واقعة جديدة إلى التهمة المنسوبة اليه دون أن يلفت نظر الدفاع إلى ذلك . وهذه الواقعة هي أنه بوضعه النار في قصبه الحق بحقوق الحاجزين على الزراعة ضرراً وأدانته على أساس هذه الواقعة الجديدة .

وحيث إن هذا الذي ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه صحيح إذ أن التهمة التي أحيل بها إلى محكمة الجنابات هي : أنه وضع ناراً عمداً في زراعة القصب المحصود المملوك للمتهم والموجود بالغيط وقد أحدث عمداً حال وضعه النار في هذا القصب ضرراً لغيره بأن امتدت النار من قصبه إلى بقية القصب المجاور والمملوك لدردير بهيج وآخرين فأحدث به الضرر المبين الوصف والقيمة بالمحضر وفي أثناء نظر الدعوى تبين للمحكمة أن وقائعها تتحصل في أنه ذهب المتهم على حسين على أحمد عزام بمحصد قصباً من زراعته البالغ مساحتها ١٨ ط ٣ ف

يستأجرها من دردير بهيج وشركاه والمحجوز عليها لصالح المؤجرين بحراسة فكرى اسماعيل وكان قد حصد بعض القصب عند ما اعترضه زكى اسماعيل عبد الرحمن وأمره بالكف عن حصد القصب المحجوز حتى يقوم بوفاء جميع المطلوب منه للحاجزين فلم يدعن المتهم لقول الشاهد زكى اسماعيل فهدده هذا الأخير بالتبليغ ضده إن لم يمتنع فأشعل المتهم عوداً من الثقاب فى الجزء المحصود من قصبه قائلاً للشاهد « روح بلغ بالمرّة » وكان الهواء شديداً وسرعان ما اتصلت النيران بالزراعة القائمة من القصب وقدرها أربعة عشر فداناً مملوكة زراعتها للمتهم ودردير بهيج واسماعيل رسلان واحمد عبد الله وعلى بك عبد المجيد وحسين حسن عبد الرحمن فأحرقها وذهب الشاهد مع شيخ العزبة إلى العمدة لأبلاغه بعد أن فر المتهم هارباً عقب إشعاله النار فتكون المحكمة قد أضافت إلى التهمة المنسوبة إلى الطاعن وبدون أن تلفت نظر الدفاع واقعة جديدة ، هى أنه أحدث عمداً حال وضعه النار فى هذا القصب ضرراً لغيره وهم الدائنون الحاجزون . ثم دانت به دون أن تلفت نظر المدافع عنه إلى ذلك وبذلك تكون قد أخلت بدفاعه مما يعيب حكمها ويوجب نقضه وذلك من غير حاجة إلى البحث فى باقى أوجه الطعن

(٤ ٤ ٤)

القضية رقم ٤٨٥ سنة ٢١ القضائية :

- (أ) اثبات . شاهد . رفض المحكمة سماعه لأنه سوف يقول لها أقوالاً معينة . لا يصح .
- (ب) اجراءات . الاطلاع على الورقة محل الدعوى بعد قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . لا يجوز .
- (ج) استئناف . حكم باتتاء الخصومة على أساس عقد صلح متنازع فى صحته . جواز استئنافه .

١ - لا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب سماع شاهد بدعوى انه سوف يقول لها إذا ما سئل أقوالاً معينة أو انها سوف تنتهى على كل حال إلى حقيقة

معينة بغض النظر عن الأقوال التي يدلى بها أمامها — ذلك لأنها في هذه الحالة إنما تبنى حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع غير ما افترضت فيدلى الشاهد بشهادته أمامها بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر الذي بدا لها قبل أن تسمعه كما ان تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة بل وبالمناقشات التي تدور حول شهادته أثناء الادلاء بها وكيفية أدائه للشهادة .

٢ — إن اطلاع المحكمة على الورقة المزورة وما يرافقها من أوراق بعد قض المظروف الذي كان يحتويها — ذلك عمل من أعمال التحقيق لا يسوغ إجراؤه بغير حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيه وليطمئن المتهم إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي أبدى دفاعه على أساس معرفته بها .

٣ — إذا كان الثابت بمحضر الجلسة وبالحكم المطعون فيه أن المتهمين تمسكوا بعدم قبول الدعوى المدنية استناداً إلى حصول صلح فيها فنازعت المدعية المدنية في صحة هذا الدفاع وتمسكت من جانبها ببطالان الصلح وأصررت على قيام دعواها فقضت محكمة أول درجة باتقضاء الخصومة في الدعوى المدنية ، فاستأنفت المدعية هذا الحكم ، ومحكمة ثانية درجة لم تعتبره حكماً بل اعتبرته مجرد إثبات تنازل المدعية عن دعواها فقضت بعدم جواز الاستئناف وأبقت الفصل في قيمة عقد الصلح وأثر عدم تصديق المحكمة الحسبية على ما اشتمل عليه بشأن نصيب القصر في قيامه أو بطلانه للمحكمة المدنية فهذا يكون خطأ في القانون لأن محضر الصلح لم يعرض على محكمة الجنح من المتهمين إلا كدليل يؤيد الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وهو دفع كان يتعين على المحكمة أن تفصل فيه حتى إذا ما أصدرت في شأنه حكماً كان ذلك الحكم قابلاً للاستئناف وما دام الحكم الابتدائي قد صدر بانتهاء الخصومة استناداً إلى محضر الصلح على الرغم من المنازعة في صحته فإنه يكون من حق المدعية أن تستأنفه وإذا تنكب

الحكم المطعون فيه ذلك واعتبر أن المدعية بالحق المدني قد تنازلت عن دعواها في حين أن تنازلاً لم يصدر عنها أمام المحكمة فانه يكون معيياً متعيناً نقضه .

الوقائع

أقامت الست « رابحة على سيد أحمد غنيم » المدعية بالحق المدني هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة ههيا الجزئية على — ١ عبد العزيز أفندي محمد عطية قورة — ٢ السيد عبد الفتاح — ٣ خيز محمد الكريدلى . وجهت اليهم فيها أنهم في المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٤٦ لغاية ٧ من نفس هذا الشهر بناحية العلاقمة مركز ههيا . ارتكبوا تزويراً في عقد بيع نسبوا صدوره لمورث الطالبة المرحوم عبد الرحمن أفندي محمد عطية قورة حالة أنه مزور عليه . وطلبت إلى المحكمة معاقبتهم بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات كما طلبت الحكم لها عليهم متضامنين بمبلغ ٢٥٠ جنيتها على سبيل التعويض المؤقت مع المصروفات والأتعاب والنفاذ ومحكمة ههيا قضت فيها تمهيداً وقبل الانفصل في الدعوى بنذب قسم الأبحاث والتزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى لأداء المأمورية المينة بأسباب هذا الحكم وبعد أن قام الخبير بمأموريته وقدم تقريره حكمت المحكمة المشار إليها آنفاً غيائياً عملاً بالمواد ٢١٥ من قانون العقوبات للمتهم الثانى وبها وبالمواد ٤٠ ١-٢-٣ ، ٤١ منه للمتهمين الأول والثالث غيائياً بحبس المتهم الأول سنة ١ مع الشغل وبحبس الثانى والثالث ستة شهور مع الشغل وكفالة للأول مبلغ ٢٠٠ جنيتها والثانى والثالث ١٠ جنيتها لوقف التنفيذ مع الزامهم متضامنين بأن يدفعوا للمدعية المدنية مبلغ ٢٥ جنيتها والمصروفات المدنية ومبلغ ٥ جنيتها أتعاباً للمحاماة . وذلك على اعتبار أن المتهم الثانى هو الذى قلداً الامضاء المطعون فيها بالتزوير وأن المتهم الأول اشترك معه بالتحريض والاتفاق فوقعت لجرمة بناء على ذلك وأن المتهم الثالث اشترك مع الثانى بالاتفاق والمساعدة . فعارض المتهمون وفي أثناء نظر هذه .

المعارضة دفع فرعياً بعدم قبول الدعوى المدنية كما دفع أيضاً بعدم صحة تحريك الدعوى العمومية ، ثم قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وببصحة تحريك الدعوى العمومية وبرفض المعارضة بالنسبة للدعوى الجنائية وتأيد الحكم الغيابي بالنسبة لما قضى به في الدعوى الجنائية والغاء الحكم الغيابي فيما يتعلق بما قضى به والحكم بانتهاء الخصومة فيها والزام المدعية بالحق المدني بمصروفات دعواها وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهمون والمدعية بالحقوق المدنية ومحكمة الزقازيق الابتدائية قضت بقبول استئنافي المتهمين والمدعية بالحقوق المدنية شكلاً وفي الموضوع أولاً - في الدعوى العمومية بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وبحبس كل من الثاني والثالث أربعة شهور مع الشغل وأمرت بايقاف تنفيذ العقوبة لهم جميعاً وذلك لمدة خمس سنين تبدأ من اليوم - ثانياً - في الدعوى المدنية بعدم جواز الاستئناف والزم المدعية بالحق المدني بالمصاريف المدنية الاستئنافية وأضافت المصروفات الجنائية إلى جانب الحكومة . فطعن المتهمون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مما ينعاه الطاعنون « المحكوم عليهم » على الحكم المطعون فيه أن الدفاع عنهم تمسك بسماع محرر العقد « محمد خطاب » والمحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب وردت عليه بعدم حاجة الدعوى اليه بمقولة إن هذا الشاهد سوف يقول أقوالاً افترضتها هي من عندها وردت عليها مقدماً وهذا منها إخلال بحق الدفاع - هذا إلى أن المحكمة بعد أن سمعت المرافعة في الدعوى وحجزت القضية للحكم وفي أثناء المداولة أمرت باستحضار المظروف الذي كان به العقد المدعى بتزويره والأوراق المرافقة له واطلعت عليها بغير حضور الطاعنين وفي هذا إخلال آخر بحق الطاعنين في الدفاع إذ أن من حقهم الاطلاع أيضاً على تلك الأوراق ليدعوا ما يعن لهم من دفاع بشأنها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على طلب سؤال محرر عقد التزوير بقوله « إن المحكمة لا ترى موجباً لها طالما أن مناقشة المذكور بفرض أنها سترتب عليها قوله أمام المحكمة بأن العقد صحيح فإن هذا القول فضلاً عن أنه يعتبر محاولة منه لدراء احتمال مسئوليته فانه لن يؤثر على أدلة الثبوت سالفه الذكر » . ولما كان من غير الجائز للمحكمة أن ترفض طلب سماع شاهد بدعوى أنه سوف يقول لها إذا ما سئل أقوالاً معينة أو أنها سوف تنتهي على كل حال إلى حقيقة معينة بغض النظر عن الأقوال التي يدلي بها أمامها — ذلك لأنها في هذه الحالة إنما تبنى حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع غير ما افترضت ! فيدلي الشاهد بشهادته أمامها بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر الذي بدا لها قبل أن تسمعه كما ان تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة بل وبالمناقشات التي تدور حول شهادته أثناء الادلاء بها وكيفية أدائه للشهادة — لما كان ذلك فان المحكمة إذ رفضت طلب سماع الشاهد تأسيساً على أنها قد كونت رأيها فيما سوف يقوله قبل أن تسمعه وتناقشه فيه تكون تجاوزت بذلك حقها في تقدير أقوال الشهود ويكون حكمها مشوباً بفساد الاستدلال والاخلال بحقوق الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه — يضاف إلى هذا أن المحكمة — على ما يبين من الاطلاع على محضر الجلسة — قد اطلعت بعد قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم على الورقة المزورة وما يرافقها من أوراق بعد فض المظروف المختوم الذي كان يحتويها . ولما كان هذا من أعمال التحقيق الذي لا يسوغ اجراءه بغير حضور الخصوم ليبدى كل منهم رأيه فيه وليطمئن المتهم إلى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي أبدى دفاعه على أساس معرفته بها . فان هذا الذي وقع يعتبر اخلاقاً بحق الدفاع يشوب إجراءات المحاكمة ويعيب الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن المقدم من هؤلاء الطاعنين ونقض الحكم المطعون فيه وذلك من غير حاجة إلى البحث في باقى أوجه الطعن .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف المرفوع منها قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك لأن المحكمة قد أقامت قضاءها بعدم جواز الاستئناف على عقد صلح قدمه المتهم الأول يتضمن عدة أمور من بينها الخمسة الأفدنة التي قيل أنها بيعت من مورثها لذلك المتهم بعقد طعنت هي فيه بالتزوير ورفعت الدعوى المدنية لتعويض الضرر الذي أصابها من تلك الجريمة . ولما كانت قد تصالحت مع المتهم عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر ونص في العقد على تقديمه للمحكمة الحسبية لموافقها وهذه المحكمة قد رفضت اعتماد هذا العقد فلا يكون لهذا الصلح وجود لأن مصالحها ومصالح أولادها شائعة وما دام العقد قد أبطل بصدد نصيب القصر فلا يمكن تجزئته وكان يتعين إذن قبول استئنافها والقضاء لها بما تطلب بعد اطراح ذلك العقد .

وحيث انه لما كان الثابت في محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن المتهمين تمسكوا بعدم قبول الدعوى المدنية استناداً إلى حصول صلح فيها فنازعت المدعية بالحقوق المدنية في صحة هذا الدفاع وتمسكت من جانبها ببطلان الصلح وأصرت على قيام دعواها . فقضت محكمة أول درجة بانقضاء الخصومة في الدعوى المدنية فاستأنفت المدعية هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة لم تعتبره حكماً بل اعتبرته مجرد اثبات تنازل المدعية عن دعواها ولذلك قضت بعدم جواز الاستئناف وأبقت الفصل في قيمة عقد الصلح وأثر عدم تصديق المحكمة الحسبية على ما اشتمل عليه بشأن نصيب القصر في قيامه أو بطلانه للمحكمة المدنية . ولما كان هذا منها خطأ في القانون لأن محضر الصلح لم يعرض على محكمة الجناح من المتهمين إلا كدليل يؤيد الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وهو دفع كان يتعين على المحكمة الجنائية أن تفصل فيه حتى إذا ما أصدرت حكمها في شأنه كان ذلك الحكم قابلاً للاستئناف وما دام الحكم الابتدائي قد صدر بانتهاء الخصومة استناداً إلى محضر الصلح على الرغم من المنازعة في صحته فانه يكون من حق الطاعنة

بداهة أن تستأنفه وإذ تنكب الحكم المطعون فيه ذلك واعتبر أن المدعية بالحق المدني « الطاعنة » قد تنازلت عن دعواها المدنية في حين أن تنازلاً لم يصدر عنها أمام المحكمة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً متعيناً نقضه .

وحيث انه لما تقدم يتعين قبول هذا الطعن ونقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الدعوى المدنية أيضاً .

(٤٤٥)

القضية رقم ٥١٧ سنة ٢١ القضائية :

قتل خطأ . رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر . ائفال بيانها . قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئاً عن حصول اصابات بالحجني عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التي كان يقودها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الاصابات فانه يكون قد أغفل الاستدلال على ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع ، وهذا قصور يعيبه .

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بأنه تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل عبد الناصر صبره أحمد ومصطفى خليل حسن وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد سيارة ولم يحتط لذلك فدهم الحجني عليهما وقد أحدث بهما الاصابات الميئة بالتقارير الطبية الشرعية والتي أدت إلى وفاتهما . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ومحكمة منفلوط الجزئية قضت عملاً بمادة

الاتهام بتغريم المتهم خمسة جنهات . فاستأنفت النيابة ومحكمة أسبوط الابتدائية
قضت بتعديل الحكم المستأنف وحبس المتهم ستة شهور مع الشغل . فطعن الطاعن
فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أغفل الاستدلال
على حدوث إصابات بالمخني عليهما نشأت عن تصادم السيارة التي كان يقودها
الطاعن وبذلك لم يبين ركناً من أركان الجريمة التي دين الطاعن بها وهو رابطة
السببية بين الفعل المنسوب له وبين الضرر وهو قتل المخني عليهما .

وحيث إن الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئاً عن حصول إصابات بالمخني
عليهما نشأت عن التصادم بالسيارة التي كان الطاعن يقودها وأن الوفاة حدثت
نتيجة لتلك الإصابات واذن فقد أغفل الاستدلال على ركن جوهرى من
أركان جريمة القتل الخطأ التي دان الطاعن بها هو رابطة السببية بين ذلك، الخطأ
وبين الضرر الواقع وهذا منه قصور يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه .

فهرس هجائي

للاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اثبات :
		الإثبات بوجه عام :
		التعويل على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة رغم انكاره.
١٠٤٠	٣٧٩	أمام المحكمة . جائر
١١٢٠	٤٠٨	أحكام الاعدام . ليس لها طرق خاصة للإثبات
		الشهود والبيئة (ر . أيضا حكم "تسييه") :
		الأخذ بأقوال بعض الشهود في التحقيقات الأولية دون سماعهم.
٩٠٩	٣٣٦	جواز
		الأخذ بأقوال شاهد بالنسبة الى منهم معين وعدم الأخذ بها
٩٨٦	٣٤٢	بالنسبة الى منهم آخر . جوازه
		الاعتماد على قول للشاهد أو للمتهم في التحقيقات الأولية دون
٣٨٦	٣٥٩	قول آخر له بالجلسة . يصح
		سلطة القاضي في الاعتماد على أقوال شاهد ولو كان قريبا
١١٩٠	٤٣٤	للمجنى عليه أو كان هو المجنى عليه نفسه
		الاعتماد على قول للشاهد واطراح قول آخر له . لا يصح ذلك
١٠٩٩	٤٠١	مع التضارب فيما أثبتته الحكم من هذه الأقوال
		سماع الشهود . متى يكون واجبا ؟ استحالة حضور الشاهد
١٤٦	٤١٨	لا تمنع من التعليل على شهادته في التحقيقات

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٩٣٤	٣٤٥	سماع الشهود عدا واحداً . عدم اهتراض المتهم وعدم اصراره على سماع من لم يحضر . حجز القضية للحكم . ليس للمتهم أن يطلب في مذكرته التي رخص له في تقديمها سماع ذلك الشاهد
٩٨٨	٣٦٠	شاهد وحيد في الدعوى . تخلفه عن حضور المحاكمة في بدء حصولها . الاكتفاء بتلاوة أقواله في التحقيقات الأولية . حضوره بعد ذلك وسماعه . قول الحكم إن الشاهد لم يحضر واعتماده على أقواله في التحقيقات الأولية مع مخالفتها لما أدلى به أمامها . عيب في الإجراءات
١١٦٠	٤٢٤	شاهد . تعذر إعلانه لعدم الاهتداء إليه . المتهم لم يبد استعداده للارشاد عنه . الاعتماد على أقواله في التحقيقات الأولية . جائر
١٢١٦	٤٤٤	شاهد . رفض سماعه لأنه سوف يقول أقوالاً معينة . لا يصح
١١٥٥	٤٢٢	شهادة الشهود . سلطة المحكمة في تقديرها . يجب أن يكون على أساس الثابت بالأوراق
٩٧٠	٣٥٦	شهود لم تعتمد المحكمة على أقوالهم . يكفي لاطراحها أن تقول عنهم إن أقوالهم سماعية وإنهم من أقارب المحبى عليه
٩٠٩	٣٣٦	شهود نفي . حضورهم . ترفع الدفاع دون إشارة منه إلى طلب سماعهم . هذا تنازل ضمنى لا يحق له من بعد أن ينعى على المحكمة عدم سماعهم
٩٠٧	٣٣٣	الخبره : رأى خبير فني في مسألة فنية . لا يصح تفنيده بشهادة الشهود

رقم الصفحة	رقم القاعدة	اجراءات :
١١٦٤	٤٢٦	الأصل في المحاكمة الجنائية أن تكون بناء على ماتجريه المحكمة من تحقيقات بالجلسة . إلغاء المحكمة الاستئنافية حكم الراءة وقضاؤها بالإدانة دون سماع شهود مع عدم سماع المحكمة الابتدائية هي الأخرى شهوداً . عيب في الاجراءات ...
١٢٠٣	٤٣٩	الحكم في القضية بناء على محاضر ضبط الواقعة التي أجراها البوليس . مبطل لاجراءات المحاكمة ...
٩٠٥	٣٣٤	القضايا التي كانت تنظرها المحاكم العسكرية . إحالتها الى المحاكم بالحالة التي كانت عليها . منهم اعلن بتقرير الاتهام لمحاكمته أمام المحكمة العسكرية العليا . احالة القضية الى محكمة الجنايات دون مرورها على قاضي الاحالة . اجراء صحيح ...
١١٢٠	٤٠٨	أخذ رأى المفتي . المحكمة غير مقيدة بهذا الرأى . احكام الاعداد ليس لها طرق خاصة للاثبات ...
١١٨٥	٤٣٣	استدعاء شخص تصادف وجوده بالحاسة وسماعه دون تحليفه ائمن . عدم الاعتراض على ذلك . الاعتراض عليه أمام محكمة النقض . لايجوز ...
١٢٠٥	٤٤٠	واجب المحكمة في استظهار حقيقة الدعوى . ليس عليها أن ترجع في ذلك الى الحكم الغيابي الصادر فيها ...
١٢١٦	٤٤٤	الاطلاع على الورقة محل الدعوى بعد قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم . لايجوز ...
٨٨٣	٣٢٧	تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب حصوله بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة . عدم ثبوت حصول هذا التكليف في الميعاد . الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . لايصح ...
٢٠٠٤	٤٠٣	ناع شرعى . عدم تمسك المتهم به . الوقائع المذكورة في الحكم لاتفيد قيامه . تمسك المتهم به في مذكرة قدمها بعد اقفال المرافعة . لايلتفت اليه ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المحتوى
		اختلاس شيء يجوز عليها (ر . خيانة الامانة) .
		أسباب الإباحة وموانع العقاب :
		الاعفاء من العقاب :
١١٣٣	٤١٢	تقليد أوراق العملة . الاعفاء من العقوبة . شرطه أن يكون الجانى قد أرشد عن يعرفه من الجناة الآخرين
		دفاع شرعى : (ر . أيضا حكم "تسيبه") :
٩٢٠	٣٤٠	اعتداء وهمى . لا يمنع من قيام هذه الحالة . لا يشترط أن تكون الوسيلة قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء . ما ورد فى الحكم يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو إلى احتمال قيام حالة التجاوز فى الدفاع . قوله مع ذلك ينبنى حالة الدفاع الشرعى . قصور
٩٦٤	٣٥٤	تضارب بين ما أوردته المحكمة لنفى قيام هذه الحالة وبين ما ذكرته من وقائع تحصيلها من التحقيقات . نقض الحكم ...
٨٨٦	٣٢٨	تسليم الحكم بقيام هذه الحالة واعتبار المتهم متجاوزا أحد الدفاع مع ما هو ثابت من أنه لم يعتد على المحنى عليه فى سبيل ذلك إلا بضربة واحدة . خطأ . لا عقاب على هذه الواقعة
٩٠٩	٣٣٦	عدم تمسك المتهم بقيام هذا الظرف . لا يقبل منه أن يشره أمام محكمة النقض مادام الحكم لا يفيد قيام هذا الظرف
١٠٣٧	٣٧٨	الواقعة كما ذكرها الحكم لا تدل على قيام هذا الظرف . لا يلزم التحدث عنه
١١٠٤	٤٠٣	عدم تمسك المآم به . الوقائع المذكورة فى الحكم لا تفيد قيامه . تمسك المتهم به فى مذكرة قدمها بعد إقفال المرافعة . لا يلتفت اليه

أسباب تخفيف العقاب (ر . عقوبة)

استئناف :

		حكم بالتأييد في معارضة . ميعاد استئنافه يبدأ من يوم صدوره
١١٦١	٤٢٥	...
		حكم بانتهاء الخصومة على أساس عقد صلح متنازع في صحته . جواز استئنافه
١٢١٦	٤٤٤	...
		محكمة استئنافية . عدم طلب المتهم إليها أو إلى محكمة الدرجة الأولى اجراء تحقيق . طعن في الحكم في صدد تقديره لأدلة الدعوى . لا يصح
١٠٢٧	٣٧٣	...

اشتباه (ر . مشردون ومشتبه فيهم)

اعفاء من العقوبة : (ر . أسباب الإباحة)

(ب)

بلاغ كاذب :

		القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ . دفاع المتهم بأن القذف والإخبار وقعاً في عريضة دعوى . عدم التعرض له . قصور
١٠٧٣	٣٩١	...

(ت)

تجمهر :

		تجمع لغرض مشروع . وقوع تجمهر غير مشروع في أعقابه . بيان ذلك في الحكم . الحدل في كونه تجمهراً جنائياً أولاً . لا يقبل
١١٠٩	٤٠٥	...

تحقيق :

تفتيش :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٥٠	٣٨٣	إذن تفتيش . الظروف التي اقتضت إصدار إذن التفتيش الأول هي هي التي ترتب عليها إصدار الإذن الثاني . اعتبار الإذن الثاني إذنا جديدا أو امتدادا للإذن الأول . لا يهم
٩٣٢	٣٤٤	إدانة الطاعن بناء على اعتراف مستقل عن التفتيش . طعنه في إجراءات التفتيش . طعن لاجدوى منه
١٠٢٠	٣٧٠	لا اعتماد على دليل مستقل عن التفتيش . لاجدوى من المناقشة بطلان التفتيش أو عدم بطلانه
٩٧٤	٣٥٧	إذن مبني على التحريات الدالة على ترويج شخص للمذهب الشيوعي . صحيح
١٠٠٦	٣٦٧	إذن من الحاكم العسكري بتفتيش مسكن شخص على أن له نشاطا شيوعيا والحرب قائمة بين مصر والصهيونيين . صحيح ...
١٠٥٠	٣٨٣	لرفع بطلان التفتيش للغش والتدليس . عدم إبدائه أمام محكمة الموضوع . لا يجوز ابدائه أمام محكمة النقض
١٠٢٠	٣٧٠	استخلاص المحكمة رضاء المتهم بالتفتيش قبل إجراءاته . موضوعي
٩٥٨	٣٥٢	تحلى شخص عن الحقيبة التي يحملها . ضبطها ووجود الشيء المسروق فيها . تلبس . تفتيشه وضبطه دون إذن من سلطة التحقيق . صحيح
١٠٢٩	٣٧٤	تفتيش باطل . صورة دعوى لقيام فيها لحالة التلبس
١١٢٥	٤١٠	لدية التحريات وكفايتها للإذن في إجراءاته . تقديرها متروك للنيابة تحت إشراف الحاكم
٩٧٤	٣٥٧	صدور الإذن باسم شخص اشتهر به في المحيط الذي يعمل فيه . لا يقدح في صحته

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٥٠	٣٨٣	لا يجوز للطاعن التحدث عن تفتيش حاصل في مسكن غيره تلبس :
		تحلى شخص عن الحقيبة التي يحملها . ضبطها ووجود الشيء المسروق فيها . تلبس . تفتيشه وضبطه دون إذن من سلطة التحقيق . صحيح
٩٥٨	٣٥٢	...
١٠٤٨	٣٨٢	رؤية ضابط البوليس المهمة وهي تلقى بالمخدر . حالة تلبس ...
١٠٢٩	٣٧٤	تفتيش باطل . صورة دعوى لاقيام فيها لحالة التلبس ... تحقيق وفاة وإثبات وراثته (ر . حكم . "تسبيه") . تزوير :
		أركانه وطرقه :
		ركن الضرر . توافره فيما يتعلق بالأوراق الرسمية بمجرد العبث بها . تزوير معنوي . اعداد المتهم الورقة المنقولة عنها صورة المذكرة المطعون بتزويرها وتقديمها لنسخ صورة منها باعتبارها مطابقة للأصل الثابت . ذلك معناه وقوع التزوير حال التحرير . كون الصورة نقلت من أصل مزور قبل تحريرها . لا يهم ...
١٠٦٧	٣٨٩	...
		تزوير في أوراق رسمية :
		تزوير في وثيقة زواج . ذمية . اسلامها لا يترتب عليه بذاته فصم الزوجية بينها وبين زوجها الذي . يجب أن يصدر حكم القاضي بتطليقها اذا لم يسلم الزوج . تقدم المتهم مع علمه بذلك الى المأذون وتقريره أمامه أن هذه الذمية بكر وأنها مصرية الجنس وأنه يريد عقد زواجه عليها . تحرير المأذون عقد الزواج . هذا تزوير . معاقبة المتهم . الاحتجاج لعدم رسمية وثيقة الزواج بالمادة ٢٧ من لائحة المأذونين التي تحظر على المأذون أن يوثق عقد زواج اذا كان أحد طرفيه أجنبيا . لا يقبل . احتمال الضرر
٩٣٦	٣٤٦	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محتوى
		رخصة قيادة سيارة (سواق عمومي) التغيير في بياناتها لتكون الرخصة غير مقصورة على سيارات الركوب (التاكسي) .
١١٨٥	٤٣٣	تزوير يعاقب عليه بالمادتين ٢١١ و ٢١٢ عقوبات
١٠٦٧	٣٨٩	ركن الضرر ، توافره بمجرد العبث بالأوراق الرسمية
		تقليد أوراق العملة :
		تقليد أوراق العملة . يكفي أن يكون ثمة مشابهة بين الصحيح والمزيف . كون التقليد ظاهراً . لا يؤثر
١١٣٢	٤١٣	الاعفاء من العقوبة . شرطه أن يكون الجاني قد أرشد عن يعرفه من الجناة الآخرين
١١٣٢	٤١٣	
		تعدد المتهمين :
		ضرب أفضى الى الموت . إدانة متهمين في هذه الجريمة على أساس أن كلا منهما ضرب المجني عليه على رأسه . ثبوت أن بالمجني عليه اصابتين في الرأس . عدم بيان ما اذا كانت الوفاة نشأت عن الضربتين أو عن ضربة واحدة . استبعاد ظرف سبق الاصرار . قصور
٢٠١٧	٤٠٧	
		تعويض :
		الحكم في دعوى تبديد بمبلغ مساو لمبلغ الوصول الصادر من المتهم كتعويض . ثبوت أن المتهم دفع جزءاً من قيمة الوصول الى المدعى بالحق المدني . المبلغ المدفوع واجب خصمه ولا يقضى إلا بالباقي
١١٣٩	٤١٥	
		نبرئة المتهم لانعدام خطأ من جانبه . القضاء عليه بالتعويض تأسيساً على المسؤولية التعاقدية . لا يصح
١١٩٢	٤٣٥	
		طلب التعويض عن أمر متصل بالواقعة المرفوعة بها الدعوى لا عن ذات الفعل المرفوعة به . رفضه . في محله
١٠١٧	٣٦٩	

تفتيش (ر . تحقيق) .

تكليف بالحضور :

تكليف بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية . وجوب حصوله بميعاد ثلاثة أيام كاملة غير مواعيد المسافة . عدم ثبوت حصول هذا التكليف في الميعاد . الحكم باعتبار المعارضة كأنها

لم تكن . لا يصح ٣٢٧ ٨٨٣

تلبس (ر . تحقيق) .

تموين :

اتهم صاحبي متجر بعدم اعلانهما عن اسعار الغلال والحبوب المعروضة للبيع في متجريهما وعدم اعلانهما الجداول الخاص باسعار هذه السلع . صدور المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قبل الحكم عليهما نهائيا . ما اقترفه هذان التاجران يعتبر جريمة واحدة هي عدم الاعلان عن الاسعار يعاقب

عليها في حدود المرسوم الجديد ٣٤٩ ٩٤٦

الترخيص لوزير التموين في تنظيم تداول مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء بقرارات يصدرها . له أن يوجب على أصحاب المطاحن أن يميزوا أجولة الدقيق باختام واضحة بالبوية وأن يحظر عليهم استخدام أجولة ممزقة أو بها رقع ... استخدام مواد التموين في غير الغرض الذي صرفت من أجله أو استخدامها في مصنع آخر . لا يتطلب توفر قصد جنائي

خاص ٣٨٥ ١٠٥٥

تاجر تجزئة . تحرير فاتورة ناقصة البيانات التي يتطلبها القانون

رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ . لا عقاب عليه ٤٢١ ١١٥٣

رقم الصفحة	رقم القاعد	
٩٨٤	٣٥٨	حيازة صاحب مصنع مكرونة دقيقاً غير الدقيق الفاخر رقم ١ محظور
		صاحب المحل . مسئوليته عن المخالفات التي تقع في محله . الحكم بالغرامة فقط . محله . تعدد مصانع المتهم . ذلك لا يكفي للقول بتعذر مراقبتها
١٠٥٥	٣٨٥	صاحب مصنع . تأجيره مصنعه ثم يبعه . إدانته بمقتضى المادة ١٢ من القرار رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ بمقولة إن هذا البيع اشتمل على بيع كميات من مواد التموين دون تدليل على ذلك . قصور
٩٤٢	٣٤٧	عقوبة صاحب المطحن على استعماله أجولة بها رقع في تعبئة الدقيق . شهر ملخص هذا الحكم . واجب
٩٥٣	٣٥١	تنظيم (رأى أيضاً جريمة) :
١٠٣١	٣٧٥	إقامة بناء خارج عن خط التنظيم بدون ترخيص . جريمة وقتية إدانة المتهم لمجرد تسوير قطعة أرض في منطقة غير مقسمة دون بيان توافر شرط المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ . قصور
٠٦٠	٣٨٦	عدم استظهار ماهية الأعمال التي قضت المحكمة بتصحيحها على نقطة المخالف . قصور
١١٧٦	٤٣٠	جرح (رأى ضرب وجرح) .

(ج)

جريمة (رأى أيضاً تنظيم) :

جريمة وقتية . جريمة مستمرة . الفيصلي في التفرقة بينهما . إقامة
بناء خارج عن خط التنظيم بدون ترخيص . جريمة

وقتية

(ح)

حجز :

حجز تحفظي . وجوب احترامه ما لم يقض بطلانه ... ٤١١ ١١٢٦

حكم :

البيانات الواجب ذكرها في الحكم :

بيان نص القانون الذي عاقب بمقتضاه . واجب ٣٩٥ ١٠٨٥

خلو ورقة من بيان التاريخ الذي صدر فيه . بطلانه ... ٤٣٦ ١١٩٦

تسببه (نـ) أيضا إثبات . أسباب الإباحة «دفاع شرعي»
تنظيم . خيانة الأمانة . قتل . قتل خطأ . :

إدانة المتهم في تقليد واستعمال تذاكر توزيع كيوسين واستعمال

نظم مراقب التموين . عدم بيان كيفية التقليد أو التزوير ولا علم

المتهم بتزوير هذه التذاكر . قصور ... ٣٢٦ ٨٨١

إدانة متهم في تبديد حاصلات محجوزة لوزارة الأوقاف دون بيان

الموظف الذي كان سيقوم بالبيع ولاصفة مندوب وزارة

الأوقاف . قصور ... ٣٨١ ١٠٤٦

اعتماد المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . ذكر

الحكم أن هذه الأقوال قبلت أمام المحكمة . لا يضره ... ٣٥٣ ٩٦١

الأخذ بشهادة شاهد واطراح شهادة آخر . لا يلزم إبداء أسباب

لذلك ... ٣٣٠ ٨٩٣

تقرير أقوال غير صحيحة في إجراءات تحقيق وفاة وورثة . لا يلزم

في الحكم الذي يعاقب على هذه الجريمة أن يورد أقوال الشاهد

كاملة . يكفي إثبات مضمونها ... ٤١٤ ١١٢٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٦٢	٣٨٧	حكم استثنائي . عدم بيان أنه أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي أيده . قصور
٩٧٠	٣٥٦	حكم بالبراءة . اشتغال الحكم الاستثنائي على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بالإدانة المقضى بها ابتدائيا . يكفي خبير . طلب ندب خبير لتحقيق دفاع هام . وجوب إجابته أو رفضه بناء على أسباب مبررة
١١٨٣	٤٣٢	خطؤه في بعض التقارير . لا يؤثر في سلامته . مثال
٩٨٦	٣٥٩	دفاع شرعي . اعتداء وهمي . لا يمنع من قيام هذه الحالة . لا يشترط أن تكون الوسيلة قد استخدمت بالقدر اللازم لرد الاعتداء . ما ورد في الحكم يشير إلى احتمال قيام هذه الحالة أو إلى احتمال قيام حالة التجاوز في الدفاع . قوله مع ذلك بنفي حالة الدفاع الشرعي . قصور
٩٢٠	٣٤٠	دفاع شرعي . تمسك المتهم به . إدانته دون رد عليه . قصور
٩٩١	٣٦١	دفاع شرعي . التمسك بقيامه . إدانة المتهم دون رد عليه . قصور
١٠٣٤	٣٧٦	دفاع شرعي . الواقعة كما ذكرها الحكم لا تدل على قيام هذا الظرف . لا يلزم التحدث عنه
١٠٣٧	٣٧٨	دفاع شرعي . تضارب بين ما أوردته المحكمة لنفي قيام هذه الحالة وبين ما ذكرته من وقائع تحصيلها من التحقيقات . نقض الحكم دفاع موضوعي . عدم التعرض له . لا يؤثر على سلامة الحكم . مثال
٩٩٣	٣٦٢	دفاع موضوعي . اطراحه دون الإشارة إليه في الحكم . جائز
٨٩٣	٣٣٠	شهود لم تعتمد المحكمة على أقوالهم . يكفي لاطراحها أن تقول عنهم إن أقوالهم شماعية وإنهم من أقارب المحني عليه
٩٧٠	٣٥٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ضرب أفضى إلى الموت . إدانة المتهم على أساس أن تقرير الصفة التشريحية أثبت أن جميع الضربات ساهمت في الوفاة فهو مسئول عنها مع الذين لم يكشف عنهم التحقيق . ماورد بالتقرير لا يفيد هذه النتيجة . حكم متعين النقض لاستناده إلى غير سند
١١٠٧	٤٠٤	ضرب أفضى إلى الموت . إدانة متهمين في هذه الجريمة على أساس أن كلا منهما ضرب المجنى عليه على رأسه . ثبوت أن بالمجنى عليه إصابتين في الرأس . عدم بيان ما إذا كانت الوفاة نشأت من الضربتين أو من ضربة واحدة . استبعاد ظرف سبق الإصرار . ذلك قصور
٢٠١٧	٤٠٧	قتل . نية القتل . استظهارها . مثال
٩١٦	٢٣٨	قتل . الاستدلال على نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى مجنى عليه ونفيها بالنسبة إلى مجنى عليه آخر مع استعمال المتهم نفس الآلة . بيان الأدلة على ذلك . لا غبار على المحكمة
١١٦٦	٤٢٧	قتل خطأ . رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر . إغفال بيانها . قصور
١٢٢٢	٤٤٥	...

(خ)

خير (رإثبات)

خيانة الامانة (ر أيضا حكم "تسبيبه") :

١٠٠٢	٣٦٦	القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . ماهيته
------	-----	--

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٤٦	٣٨١	اختلاس أشياء محجوزة . إدانة متهم في تبديد حاصلات محجوزة لوزارة الأوقاف دون بيان الموظف الذى كان سيقوم بالبيع ولا صفة مندوب وزارة الأوقاف . قصور... ..
١١٢٦	٤١١	حجز تحفظى . وجوب احترامه مالم يقض ببطلانه

خطف :

١٠٨٢	٣٩٤	خطف بالتحيل والا كراه . التسوية بين الفاعل المادى والمخرض . كلاهما فاعل أصلى
------	-----	--

(د)

دستور (ر قانون) .

دعارة :

١١٥٨	٤٢٣	إدانة امرأة لاتخاذها بيتا للدعارة وتعاطيها فيه الفحشاء حالة كونها مصابة بمرض الزهري . العقوبة الحبس والغرامة . معاقبتها بالحبس فقط . مخالفة للقانون
------	-----	--

دعوى مباشرة :

١٢١٠	٤٤٢	قضاء محكمة الجنح بعدم الاختصاص لشبهة الجناية . إحالة الدعوى إلى محكمة الجنابات . قضاء هذه المحكمة بعدم جواز نظرها لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها . خطأ ...
------	-----	--

دعوى مدنية (ر تعويض)

دفاع :

رقم القا عدة	رقم الصفحة	
		طلبات . عدم اصرار المتهم على طلب التأجيل لتقديم تقرير استشارى ثان وعد بتقديمه . لا إخلال بحق الدفاع إذا لم تؤجل المحكمة الدعوى . طلب استدعاء الطبيب الاستشارى الأول لمناقشته . رفضه . جوازه ٣٣٩ ٩١٧
		طلب معاينة . وجوب إجابته أو الرد عليه ٣٤٨ ٩٤٤
		طلب تحليل المواد المنوية التى وجدت بملابس المحنى عليه لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم . طلب غير منتج . رفضه . لا إخلال فيه بحق الدفاع ٣٩٠ ١٠٧١
		طلب تحقيق مسألة فنية . رفضه والفصل فى هذه المسألة برأى المحكمة . إخلال بحق الدفاع ٣٩٦ ١٠٨٧
		طلب معاينة لتحقيق دفاع هام . رفضه وعدم الرد عليه . قصور طلب ندب خبير لتحقيق دفاع هام . وجوب إجابته أو رفضه بناء على أسباب مبررة ٤٣٢ ١١٨٣
		شهود لم تعتمد المحكمة على أقوالهم فى التحقيقات الأولية ولكنها أوردتها فى صدد بيان الباعث . عدم اتخاذ المتهم الطريق القانونى لإعلانهم . نعيه على المحكمة أنها رفضت إرجاء نظر الدعوى لسماعهم . لا يهم ٣٧٩ ١٠٤٠
		إعلان المتهم شهود نفي بترخيص من المحكمة الاستئنافية . حضور الشهود عدة جلسات . تأجيل القضية دون سماعهم الحكم فى الدعوى دون سماعهم . إخلال بحق الدفاع ٣٩٩ ١٠٩٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١٠٦٤	٣٨٨	لاعتذار عن الحضور بالمرض وتعزيز ذلك بشهادة مرضية . رفض التأجيل دون تعرض لهذا العذر . إخلال بحق الدفاع ...
١٢٠٨	٤٤١	طلب التأجيل لمرض المتهم . ثبوت قيامه . تعين تأجيل المحاكمة رفض التأجيل لمجرد تكراره . لا يصح
١٠١٣	٣٦٨	إتمام المحكمة تحقيق الدعوى وسماع الدفاع عن المتهمين . إعادتها إلى المرافعة وإجراء تحقيق فيها دون حضور محامي المتهم ولكن في حضور محام ورد في محضر الجلسة أنه حضر عن المحامي الأصلي دون بيان ما إذا كان المحامي الأصلي أخطر بالجلسة أم لا ولا كيفية نيابة المحامي الذي حضر عنه . إخلال بحق الدفاع
١٠٩٦	٤٠٠	تمسك المتهم في التبيد بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع وطلبه ضم أوراق لإثبات ذلك . إدانته دون إشارة إلى هذا الدفاع . قصور
١١١٤	٤٠٦	ادعاء المتهم أنه لم يستوف دفاعه على مظنة أن المحكمة ستقضى ببراءته . لا يقبل
١١٢٣	٤٠٩	دفاع جوهرى يؤثر في قيام النهمة . وجوب تحقيقه . إغفاله . قصور . مثال في جريمة عدم توريد نصيب الحكومة من محصول قمح
١١٤١	٤١٦	وجه دفاع هام . عدم الرد عليه . قصور . مثال في جريمة قتل خطأ
١١٥١	٤٢٠	تأجيل القضية للحكم مع ضم أوراق . الحكم في الدعوى استنادا إلى هذه الأوراق دون اطلاع المتهم عليها . إخلال بحق الدفاع

دفاع شرعى (أسباب الإباحة وموانع العقاب)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ر)

رسوم :

محكوم عليه طعن في الحكم من جهة الدعويين الجنائية والمدنية
رفض طعنه والزامه بالمصاريف المدنية الاستئنافية . تسوية
هذه المصاريف يكون طبقاً للقاعدة العامة الواردة بالمادة ١٨
من القانون رقم ٩٣ سنة ١٩٤٤

١١٦٩ ٤٢٨

رشوة :

اتفاق المتهمين باعتبارهما مندوبين تحصيل ضريبة السيارات مع
المحني عليه على دفع الرشوة نظير اسقاط المطالبة بدفع
مبلغ الضريبة . الحكم لا يبين منه أنهما قبلا الرشوة على أساس
أن المحني عليه هو صاحب المنقولات المحجوزة دون ابنه
أو أنهما ادعيا كذباً أن الأخير هو صاحبها . معاقبة المتهمين
على الرشوة . صحيحة

٨٩٥ ٣٣١

متى تتحقق الجريمة ؟ دفع المال مقابل الامتناع عن عمل غير
حق . لا يمنع تحققها . مثال . موظف تموين

١٠٤٣ ٣٨٠

القانون يعاقب عليها ولو كان العمل المقصود منها جريمة

١١٢٨ ٤١٢

(س)

سبق إصرار (ر) قتل)

سرقة :

علم المتهم بالسرقة . للمحكمة أن تبينها من ظروف الدعوى .
مثال

٨٩٠ ٣٢٩

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

(ش)

شهادة (ر إ ث ب ا ت)

شيوعية :

٩٧٤	٣٥٧	المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ . صدوره صحيحاً من حيث الشكل . تقدير موجبات الاسراع متروك للسلطة التنفيذية ...
٩٧٤	٣٥٧	القول بمخالفة المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ للمادة ١٤ من الدستور . غير سديد
١٠٠٦	٣٦٧	القول بمخالفة المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ للمادة ١٤ من الدستور . غير سديد

(ص)

صيدلية :

٨٩٨	٣٣٢	صيدلى . صدور أمر تكليف اليه . عدم معارضته فيه . عقابه . أمر التكليف واجب تنفيذه رغم المعارضة فيه
-----	-----	---

(ض)

ضرب أو جرح :

ضرب أفضى إلى عاهة :

١١٧٩	٤٣١	ضرب المحنى عليه بمطواة فى اذنه . سقه طه على الأرض مباشرة بسبب ذلك واضطدام رأسه بالأرض واصابته بالشلل مما اقتضى اجراء عملية تربنة . مسئولية المهتم عنى هذه النتيجة . فى محله
------	-----	---

ضرب أفضى إلى الموت :

رقم
الصفحة

رقم
القاعدة

أدانة متهمين في هذه الجريمة على أساس أن كلا منهما ضرب
المجنى عليه على رأسه . ثبوت أن بالمجنى عليه إصابتين في
الرأس . عدم بيان ما إذا كانت الوفاة نشأت من الضربتين
أو عن ضربة واحدة . استبعاد ظرف سبق الإصرار . ذلك
قصور

١١١٧ ٤٠٧

(ع)

عقوبة (ر تقلد أوراق العملة) .

(غ)

غش في المعاملات التجارية :

عرض المتهم سمناً طبيعياً مخلوطاً بسمن صناعي للبيع على أنه
سمن طبيعي . هذه التهمة تكون الجريمة المنصوص
عليها في المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤١ وهي عرض
سمن طبيعي مغشوش للبيع

١٠٢٥ ٣٧٢

(ف)

فاعل أصلي :

اتفاق متهمين على ارتكاب القتل . عملهما على تنفيذه . ارتكاب
أحدهما فعلاً يصح عده شروعاً في القتل . ^١ يعتبر فاعلاً
ولو لم يساهم في الإصابة [القاتلة التي ارتكبتها] زميله

٩٢٦ ٣٤٢

فعال فاضح (مرهتك العرض وإفساد الاخلاق)

(ق)

قانون (ر . أيضا : تموين) :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	المرسوم بقانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ . انقoul بمخالفته للمادة
٩٧٤	٣٥٧	١٤ من الدسبور . غير سديد
١٠٠٦	٣٦٧	المراسيم التي تصدرها السلطة التنفيذية بين دورى الانعقاد . عدم
		دعوة البرلمان لاجتماع غير عادى لعرض هذه المراسيم عليه . لاجزاء
١٠٠٦	٣٦٧	عليه

قتل :

قتل خطأ (ر أيضا حكم " تسببيه ") :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر . إغفال بيانها . قصور .
١٢٢٢	٤٤٥	

قتل عمد :

سبق الإصرار :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مناط قيامه . ارتكاب الجريمة فى هدوء البال وبعد إعمال الفكر
٩٢٣	٣٤١	والروية . التدليل على قيامه بعبارات دالة على أن سورة الغضب
		كانت ما تزال تملك المتهم . ذلك خطأ
		سبق الاصرار ونية القتل . عدم توفر أحدهما لا يستتبع عدم
١٠٩٢	٣٩٨	توافر الآخر

نية القتل (ر . أيضا حكم " تسببيه ") :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	انقoul بتوافرها . موضوعى
١٠٩٢	٣٩٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
١١٦٦	٤٢٧	لاستدلال على نية القتل لدى المتهم بالنسبة إلى مجنى عليه ونفيها بالنسبة إلى مجنى عليه آخر مع استعمال المتهم نفس الآلة . بيان الأدلة على ذلك . لا غبار على المحكمة

قوة الشئ المحكوم فيه :

٩٧٠	٣٥٦	حكم بالبراءة في دعوى بلاغ كاذب من متهم بسرقة ضد من اتهمه . حكم ببراءة المتهم في السرقة . لا تأثير للحكم الأول على دعوى السرقة
-----	-----	--

(ك)

كحول :

١١٧٣	٤٢٩	نقل خمر بغير ترخيص . المادة ١٣ من المرسوم الصادر في ٧ يولية سنة ١٩٤٧ . حكمها مقصور على منتجات الصناعة المحلية دون المستوردة من الخارج
------	-----	--

(م)

مبان (ر . تنظيم) .

منشردون ومشتبه فيهم :

١٠٢٢	٣٧١	اشتباه . الاستعانة في بحث حالة المتهم بشواهد من صحيفة السوابق . يصح مع بيان الأدلة التي تربط ذلك الماضي بالحاضر الذي يحاسب المتهم عليه
------	-----	---

محكمة (ر . إجراءات) .

محال عمومية :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محال بيع « علاقة » حيازة صاحبه جهازاً لاسلكياً فيه بدون رخصة . عقابه .
٩٩٤	٣٦٣	...
رقم الصفحة	رقم القاعدة	محال بيع « بقالة » حيازة صاحبه جهازاً لاسلكياً فيه بدون رخصة . عقابه .
٩٩٧	٣٦٤	...
رقم الصفحة	رقم القاعدة	محال بيع « خبز » حيازة صاحبه جهازاً لاسلكياً فيه بدون رخصة . عقابه .
٩٩٩	٣٦٥	...
رقم الصفحة	رقم القاعدة	محال لبيع التبغ واللفافات حيازة صاحبه جهازاً لاسلكياً فيه بدون رخصة . عقابه .
١٠٧٦	٣٩٢	...
١٢٠	٤٣٨	محجز . حيازة صاحبه جهازاً لاسلكياً فيه بدون رخصة . عقابه .

محكمة استئنافية (ر . استئناف) .

محكمة النقض :

التقرير بالطعن وتمديد الأسباب وميعاد الطعن :

رقم الصفحة	رقم القاعدة	التقرير بالطعن من محام لم يكن حين التقرير مفوضاً في ذلك بتوكيل خاص . صدور توكيل اليه في اليوم الثاني للتقرير . تقرير باطل لا تصححه الاجازة اللاحقة
١١٣٦	٤١٤	...
رقم الصفحة	رقم القاعدة	التقرير به بعد الميعاد . لا يجدى في قبوله ان الطاعن كان مقيد الحرية وأن محاميه قدم طلباً في الميعاد لإرسال الأوراق اليه كي يقرر بالطعن قبل فوات الميعاد .
١١٤٤	٤١٧	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شهادة مورخه ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن الحكم ختم منذ يوم
		٢١ منه . لا جدوى منها للطاعن ما دام هو لم يطلب الاطلاع
١١٠٢	٤٠٢	على الحكم إلا يوم ٢٤ ديسمبر

أحكام جائز الطعن فيها :

		صدور حكمين نهائين في دعوى واحدة بسبب تجزئة المحكمة
		للدعوى . وجوب نقض الحكمين وتطبيق القانون على الواقعة
٩٥٠	٣٥٠	الدعوى

أحكام غير جائز الطعن فيها :

		حكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن . طعن المتهم فيه بأنه كان
		مريضاً . تقديمه إلى محكمة النقض وشهادتين يظهر من
٩٠٨	٣٣٥	مقارنتهما انهما لا يوثق بهما . رفض الطعن

حالات الطعن :

الطعن بالقصور (ر . حكم "تسبيبه")

أسباب جديدة أو موضوعية :

		دفاع موضوعي لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية . لا تجوز إثارته
١٠٣٦	٣٧٧	لدى محكمة النقض
		دفاع شرعي . عدم تمسك المتهم بقيام هذا الظرف . لا يقبل
		نسؤ منه أن يثبته أمام محكمة النقض مادام الحكم لا يفيد قيام
٩٠٩	٣٣٦	هذا الظرف

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دفاع شرعى . عدم تمسك التهم به . الوقائع المذكورة فى الحكم لاتفيد قيامه . تمسك التهم فى مذكرة قدمها بعد اقفال المرافعة . لا يلتفت اليه
١١٠٤	٤٠٣

المصلحة من الطعن :

		سرقة ليلا . توقيع عقوبة داخلية فى حدود المادة ٣١٧ ع . المناقشة فى توفر ظرف الإكراه . لا جدوى منها .
١٠٥٣	٣٨٤
		اعتبار متهم فاعلا لا شريكاً وتوقيع عقوبة عليه داخلية فى نطاق عقوبة الاشتراك . المجادلة فى وصف التهمة . لا جدوى منها .
٩١٢	٣٣٧

آثار النقض :

		جريمة قتل خطأ . نقض الحكم بالنسبة إلى التهم يقتضى نقضه بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية . مثال
١١٤١	٤١٦

مواد مخدرة :

		القصد الجنائى . متى يعتبر متحققاً ؟ مثال للقصور فى الاستدلال على توفره
٩٦٧	٣٥٥

(هـ)

هتك العرض وإفساد الأخلاق :

		مواقعة أنثى بغير رضاها . دخول التهم إلى المحبى عليها فى سريرها على صورة ظنته انه زوجها . سكوتها تحت هذا الظن . لا تأثير لذلك فى توافر الجريمة .
١٠٨٩	٣٩٧

رقم
الصفحة

رقم
الأعده

(و)

وديعة (. ر خيانة الأمانة) .

وصف التهمة :

١١٩٧	٤٣٧ سلطة المحكمة في تعديله . حدها
٩٠٥	٣٣٤	احالة المتهمين إلى المحاكمة لإحرازهما أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بحيازة سلاح معين . تخصيص المحكمة كل واحد بعدد من الأسلحة دون لفت الدفاع . لا إخلال في ذلك بحق الدفاع ما دام هذا التخصيص لم يضاف إلى أيهما واقعة جديدة
٩٢٩	٣٤٣	للمحكمة أن تعطى الوقائع المعروضة عليها وصفها القانوني الصحيح . الزيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها واقعة التروير لما تضمنها أمر الاحالة . لا يعد تغييراً في وصف التهمة ...
١٠٦٧	٣٨٩	محكمة المتهم بتهمة قيادة سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فتسبب له في قتل شخص . استظهار أن ركن الخطأ هو الاسراع وعدم تنبيه المحبى عليه بالزمارة . هذا بيان وتحديد لعناصر التهمة ...
١٠٧٩	٣٩٣	إضافة واقعة جديدة إلى الواقعة المرفوعة بها الدعوى . لا يصح . مثال .
١٢١٤	٤٤٣

فهرس المواد

قانون العقوبات		قانون تحقيق الجنايات	
رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنها	رق المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنها
٣٩	٣٤٢	١٨٤	٣٢٧
١٠٣	٣٨٠ و ٣٣١	٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١	٤٠٢ و ٤١٤ و ٤١٧
٢١٣	٣٤٦		
٢٣١	٣٩٨ و ٣٤١		
٢٤٠	٤٣١		
٢٦٧	٣٩٧	قانون تشكيل محاكم الجنايات	
٢٨٨	٣٩٤		
٣٤١	٣٦٦		
الدستور		رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنها
رقم المادة	أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليها	١٧	٣٧٩
١٤	٣٥٧ و ٣٦٧	١٨	
٤١	٣٦٧	٤٦	٤٣٣
		٤٩	٤٠٨

قوانين مختلفة

أرقام قواعد الأحكام الصادرة بشأنه	عنوان القانون
٣٥٥	قانون المخدرات رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨
٣٨٦	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠
٣٣٢	القانون رقم ٥ لسنة ١٩٤١ (الخاص بزاولة مهنة الصيدلة)
٣٩٢ و ٣٦٥ : ٣٦٤ - ٣٦٣ و ٤٣٨	القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ (بشأن المحال العمومية)
٢٧٢	القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ (غش البضاعة)
٣٨٥	المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
٣٦٧ و ٣٥٧	المرسوم بقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٦
٣٧٥	القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٨
٣٤٩	القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠
٤٢١	القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠

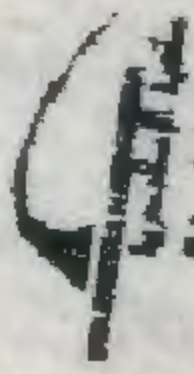
قرارات

أرقام قواعد الأحكام الصادرة عليه	عنوان القرار
٣٨٥ و ٣٤٧	القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥
٣٥١	القرار الوزاري رقم ٥١٥ لسنة ١٩٤٥
٣٥٨	القرار الوزاري رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٤٥

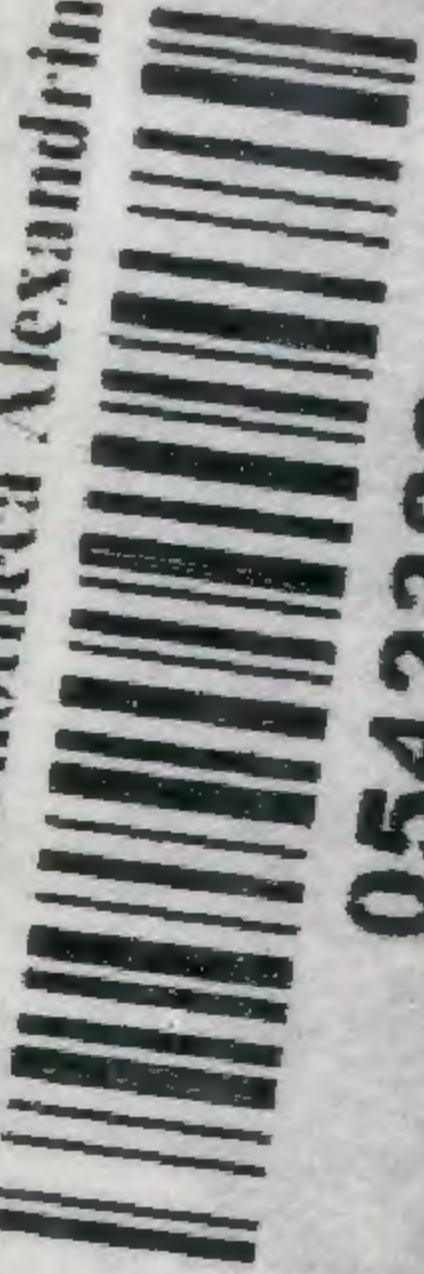
تم طبع هذا الكتاب في ذوالنعدة سنة ١٣٧١
(٢٧ يوليئ سنة ١٩٥٢) م

مدير المطبعة الأميرية

حسن علي كليموه



Bibliotheca Alexandrina



0542323